

اليمن الجنوبي

سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

منذ ١٩٣٧ وحتى قيام
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

الطبعة الأولى
آذار (مارس) ١٩٦٨

الدكتور محمد عمر الحبشي

اليمن الجنوبي

سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

منذ ١٩٣٧ وحتى قيام
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

ترجمة :
الدكتور الياس فرح
الدكتور خليل احمد خليل

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

مقدمة

لمحة تاريخية موجزة
منذ الاكتشافات البحرية الكبرى

لقد كان الموقع التجاري الممتاز لليمن الجنوبي معروفاً منذ عهد مبكر فَسِيِّرُ البحارة اليونانيين تتحدث عنه . والرومان بدورهم كانوا يعرفون المنطقة ويطلقون عليها اسم « العربية السعيدة » . وقد كان هذا الموقع على الطريق التجارية للبهارات والعطور ، مصدر رخاء للممالك الاسطورية لليمن الجنوبي ، التي سطعت طيلة القرون العشرين التي سبقت العصر المسيحي ، كمملكة المعنيين والسبئيين وحضرموت وحمير ، التي سددت عوامل عدم الاستقرار السياسي ، والكوارث الطبيعية (تصدع سد مأرب عام ٤٤٧ قبل الميلاد [١]) ، والغزوات ، ضربة قاصمة لحضارتها الساطعة . وقد كان لغزوات الاحباش بوجه خاص نتائج سلبية خطيرة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي . فمنذ ذلك الحين لم تنهض تلك البلاد من عثارها . وعندما جاءها الفتح الاسلامي في القرن

---

(١) سعيد باوزير « معالم تاريخ الجزيرة العربية » ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٥٠ .

السابع ، كانت ما تزال تعيش في ظلام الانحطاط . وقد بدل الاسلام الوضع السياسي بقضائه — ولو بشكل مؤقت — على التجزئة الداخلية لمصلحة السلطة المركزية . إلا أن انتشار الاسلام لم يحدث أي تغيير من شأنه أن يبدل الشروط الاقتصادية السلبية التي كان عليها اليمن الجنوبي .

وقد استمر هذا الوضع حتى القرن الثاني عشر . فمنذ القرن الحادي عشر نلحظ بعض الانتعاش في التجارة يستمر حتى الاكتشافات البحرية الكبرى . فعندما مرّ ماركو بولو بعدن عام ١٢٨٥ ، لاحظ النشاط الكبير لمرفئها ، وقد كانت تعد في ذلك العصر /٨٠/ الفاً من السكان [١] .

أ ـــ من الاكتشافات الكبرى حتى الاحتلال البريطاني

بعد ظهور الاسلام وانتشاره الواسع ، أصبحت أسواق البهارات تحت اشراف العرب ثم الاتراك . كان تجار البحر في الغرب بعيدين عن الاتصال المباشر بمصادر هذه السوق . وكان عليهم أن يدفعوا أسعاراً مرتفعة للحصول عليها من المراكز الكبرى للتوزيع في آسيا الصغرى ، حيث كانت تحط البضائع الواردةمن الشرق الاقصى. وكان الجنوب العربي المنقسم إلى عدةولايات مستقلة ، والخاضع للسيطرة الاسمية لممثلي الخليفة ، يشارك في تلك المبادلات إلا أنه لم يكن يحتكرها كما كان الأمر في القديم .

فمن أجل التخلص من هذه الوطأة، راح رجال الاعمال البرتغال والاسبان يفتشون عن طرق جديدة للوصول إلى الشرق . فكان بدء عصر الاكتشافات البحرية الكبرى (الطريق إلى البهارات) ، ومن ثم بدء الغزوات الاستعمارية .

---

(١) الموسوعة الاسلامية ، الجزء الأول ، ليدن ١٩٣٦ ، ص ١٨٦ .

١ – اكتشاف طريق الهند :

كان لرحلة الجوالة الايطالي ماركوبولو إلى الشرق مفعول سحري في اثارة اهتمام الامراء والبحارة الاوربيين. ولم يعد تجار لشبونة وبورتو ، الذين كانوا منذ زمن بعيد يقومون بدور الوساطة بين المسلمين وبين الاوربيين ، وبتوزيع المحاصيل الخارجية في أوروبا ، راغبين في الاكتفاء بهذا الدور الثانوي . وهم بعزمهم على المغامرة سوف يفتتحون عصر المشاريع الاستعمارية . فقد وضعوا نصب أعينهم كهدف أساسي الحصول على مصادر الثروات وامتلاكها. وكان اهتمامهم بأصناف العالم العربي عن طريق انتزاع طريق البهارات منه وتحويلها عنه بواسطة البحر الاحمر والمحيط الهندي ، عاملاً يضاف الى الدوافع الاخرى. الأمر الذي سوف يعطي للاكتشافات طابعاً « صليبياً » جديداً . (١)

إن اكتشاف البرتغاليين للطريق البحرية للهند بالطواف حول رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر ، قد سمح لهم بالسيطرة على مياه المحيط الهندي . وسريعاً ما عززوا احتكارهم لتجارة الشرق إلى الغرب ، عن طريق الاعتماد على سلسلة من الاسواق المحصنة استولوا عليها على امتداد شواطىء افريقيا وآسيا . ومنذ ذلك الحين ، تمت لهم السيطرة على مخرج البحر الاحمر ، وعلى الخليج العربي ، لكن دون أن ينجحوا في النزول على شاطىء اليمن الجنوبي. فقد كانوا يصطدمون حتى ذلك الحين بعداء الاتراك .

٢ – المشاحنات بين الأتراك والأوربيين :

حاول البرتغاليون بقيادة « الفونس البوكرك » احتلال عدن تحت امارة بني طاهر ، فهاجموها مرتين : عام ١٥١٣ وعام ١٥١٦ ، إلا أنهم ردوا عنها

---

(١) جاك أرنول « ملف دعوى الاستعمار » دراسات اجتماعية . باريس ١٩٥٨ . ص ٢٩–٣٠ .

تباعاً (١). أخيراً احتلها الاتراك عام ١٥٣٨ ، وكانت تحت سيطرة سليمان الملقب « البديع » . وكانت في ذلك الوقت تضم (٦٠) الف نسمة. وكانت قد بدأت مرحلة الانحطاط.

كانت السلطة العثمانية طيلة الاحتلال التركي لشاطىء اليمن الجنوبي الذي دام نحواً من قرن ، في حالة نزاع مع الأوربيين الذين كانوا يرغبون في الاتجـار مع المنطقة . ورغم ذلك فقد استطاع الأتراك أن يصمدوا ولو بصورة متأرجحة ، ولم يتمكن الغربيون من توطيد أقدامهم بصورة نهائية . صحيح أن البرتغاليين قد وضعوا قدماً في جزيرة سوقطرة (في المحيط الهندي – خليج عُمان) ، إلا أنهم لم يمكثوا طويلاً . وعلى الرغم من فشلهم في التمركز في اليمن الجنوبي ، فإن التجـــار الأوربيين كانوا يؤمون موانئه حيث كانوا يقومون بمزاحمة كبرى للآخرين . وهكذا فإن أسطولاً صغيراً عائداً إلى شركة جزر الهنـد الشرقية (البريطانية) ، قد قام لأول مرة بزيارة قصيرة إلى عدن عـام ١٦٠٩ . وبعد ثلاث سنوات رست بعض قطع البحرية التابعـة للشركة الشرقية (الهولندية) فيها ، وحاول قبطانها أن يعقد معاهدة تجارية مع السلطات التركية فلم يفلح . ويجدر أن نذكر أن الهولانديين كانوا يتعاطون التجارة مع المنطقة منذ خمسين سنة . لذلك فإن الانكليز لم يتمكنوا في البداية من اجلائهم عن المنطقة . كل ما هنالك أنهم نجحوا عـــام ١٦١٨ في إقامة مركز تجاري لهم في (مخـا) . ويجدر أن نشير أيضاً إلى أن انكلترا – البلد التجاري – لم تكن تشكل وقتذاك سوى قوة صغيرة ، وان المنطقة لم تكن بعد قد دخلت في اطـــار اهتماماتها الأساسية .

خلال هذه الفترة ، كان الأتراك قد هجروا الساحل ، وكان اليمن قد أعاد سيطرته على عدن عام ١٦٤٠. وتحت ظل هذه السيطرة قام وفد فرنسي برئاسة شخص يدعى لاروك بزيارة عدن عام ١٧٠٩ محاولاً إجراء مفاوضات لعقد

(١) س. ا. باوزير « معالم تاريخ الجزيرة العربية » ص ، ٢٠٦ ، القاهرة ١٩٥٤ .

اتفاق تجاري مع سادة الميناء الجدد . بيد أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل .

لقد شهدت عدن في ظل السيطرة اليمنية نهضة تجارية جديدة بفضل تجارة القهوة . وقد دامت هذه السيطرة حتى عام ١٧٢٩ ، وهو تاريخ ثورة حاكم لحج على سيده في صنعاء ، وضمه لها ، ثم إعلان نفسه سلطاناً على لحج وعدن (تأسيس سلطنة عبدال) .

والخلاصة ، فإن رحيل الأتراك من جهة وتلاشي سيطرة اليمن على المنطقة من جهة أخرى ، جعل أمر الدفاع عن المنطقة متعذراً إلى حد بعيد . وما لبثت السياسة المتعارضة مع المصالح التجارية التي انتهجها السلطان ، وكذلك الادارة السيئة للميناء ، أن أدت الى انهيار عدن .

ب ـ البريطانيون يحتلون عدن

من قبيل الصدفة ، كانت تلك الظروف ترافق موجة النشاط التجاري الذي بلغ الأوج بين أوروبا وبين الشرق الاقصى . فانكلترا غدت خلال تلك الفترة قوة بحرية كبرى ، ودعمت مركزها في الهند باقامة مستعمرة وقاعدة حربية . وبمقدار ما كان الاستعمار يزيد في كمية الثروات التي كان يحملها إلى المرافىء الانجليزية، بمقدار ما كانت التجارة تتطور بقوة وتزدهر، وبكل ما يتضمنه مثل هذا الازدهار من نمو في الرساميل ، وتذوق المنتجات الشرقية وانتشار المشروعات... الأمر الذي اتاح لانجلترا ليس حماية مصالحها فحسب، بل وبسط سيطرتها ايضاً . وهكذا بدأت تعطي أهمية للقواعد الممتدة على طرق

المحيطات [1] .

وبصورة أدق، فان شركة الهند الشرقية التي كانت تفتش عن قاعدة لتجارة الفحم ، لم يكن يهمها شيء اكثر من اهتبال الفرصة الملائمة للاستيلاء على عدن التي كانت تبدي اهتماماً بها منذ زمن طويل . وقد سجلت بعثة نابليون إلى مصر المنعطف الحاسم .

١ – بعثة نابليون الى مصر ونتائجها على الصعيد المحليّ :

لقد أدخلت هذه الحملة التي كانت تستهدف الهند [2] الذعر في القيادة البحرية البريطانية وفي شركة الهند الشرقية ، لأنها نظرت اليها على أنها تهديـــد جدي للامبراطورية السعيدة . والخلاصة ، فإنها صممت على أن تعمل بسرعة على قطع طريق الجيوش الفرنسية نحو البحر الأحمر ، حيث كانت تتجمع قواها البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي . وفي طريقهم ، احتـــل الانجليز جزيرة (البريم) عــام ١٧٩٩ ، وحصلوا من اليمن على إذن بانشاء مستشفى في مخا لإسعاف بحارتهم .

وقد شجع هذا النجاح ، بالاضافة إلى وجود الأسطول في عرض الشاطىء ، حكومة الهند على الاقتناع بطلب الامام تعيين مقيم بريطاني عام ١٨٠١ ، الذي أصبح بعد فترة وجيزة أول سفير لانجلترا في اليمن . وبناء على التعليمات الملحـة « للجنة السرية » [3] التابعة للشركة ، اقترح السفير على عاهل اليمن عقد معاهدة تجارية ، بيد أن هذا الأخير رفض هذا المسعى. بيد أنه وعد بتحريم استخدام المرافىء اليمنية من قبل السفن الفرنسية .

إن استياء الممثل البريطاني من رفض اقتراحه ، دفعه إلى التفكير بالاتجاه إلى

---

(١) جـــاك كروكارت « تاريخ الامبراطورية البريطانية » ، منشورات فلامريو . باريز ١٩٤٧ ، ص ١٥٣ .

(٢) جاك كولان « يقظة العالم العربي » ، دراسات اجتماعية . باريز ١٩٦٤ ، ص ١٨ .

سلطان لحج للحصول على موافقته . بيد أن هــذا الأخير رفض بادىء الأمر العرض الانجليزي إلا أنه ما لبث أن انتهى إلى القبول تحت الضغط والوعيد . وهكذا وجد نفسه مرغماً على توقيع معاهدة عام ١٨٠٢ التي أعلنت مرفأ عدن « ميناء حراً » لدخول البضائع ذات المصدر البريطاني . يضاف إلى ذلك أن الاتفاق ينص على توفر حماية خاصة لرعايا صاحبة الجلالة وضمان مصالحهم . كما يسمح لشركة الهند الشرقية بأن تقيم فيها سوقاً ، ويمنح لها امتيازات كانت بمثابة الخطوة الأولى نحو الاحتلال .

٢ – الاستيلاء بالقوة على عدن :

في مطلع القرن التاسع عشر ، غزا الوهابيون القادمون من أواسط الجزيرة العربية اليمن ، ولم يرحلوا عنها إلا في عام ١٨١٨ ، عندما احتلتها الحملة المصرية بقيادة ابراهيم باشا (ابن محمد علي) ، فأعيدت الإمامة الزيدية ، إلا أن السلطة بقيت بين أيدي ممثلي السلطان العثماني . وكانت قطعــات من الجيش المصري متمركزة في المرافىء اليمنية الرئيسية ، خاصة في الحديدة ومخا .

وإلى ذلك العهد يرجع تاريخ رغبة انجلترا وتطلعها إلى الاستيلاء على شاطىء اليمن الجنوبي بغية إيقاف تقدم الجيوش المصرية ، والحد من سلطة الباب العالي[١] .

وفي عصر الملكة فيكتوريا انتهجت انجلترا سياسة تهدف إلى احتــلال الشاطىء. وفي عام ١٨٢٩ أنشأ الانجليز في المكلا (تبعد تسعين ميلاً إلى الشرق من عدن) مستودعاً للفحم . وفي عـــام ١٩٣٤ احتلوا جزيرة (سوقطرة) إلا أن هاتين الخطوتين لم تشبعا رغبة الانجليز ، فقد كان موقع عدن الملائم جداً للملاحة يستأثر بانتباههم . فالمنطقة كانت تعتبر محطة هامــة للفحم على طريق الهند ، كما كانت تعتبر مركزاً تجارياً ومرفأ رائعــاً من حيث وضعه الطبيعي ومركزه الدفاعي .

---

(١) مجلة الشرق الأوسط « الدليل السياسي والاقتصادي » لندن ١٩٥٨

لذلك حاولت حكومة الهند أن تشتري هذا المرفأ من السلطان العثماني ، فلما رفض السلطان هذا العرض لم يبقَ إلا العمل المباشر . فوجهت انذاراً إلى السلطان بأن المرفأ سوف يهاجم إذا لم يقبل . ولكن السلطان رفض الانذار ، فاتُخذ الرفض ذريعة لاستغلال حادثة غرق الباخرة الهنديـة (ديريا دولار) لاتهام السلطان بأنـه المحرّض ، وأن جماعته هم سبب الحادث . وعلى أثر ذلك نظمت حملة بحرية استولت على عدن في ١٦ كانون الثاني عـام ١٨٣٩ . وقد تم الاحتلال دون اطلاق رصاصة ، لأن حرس الشواطىء لم يكونوا يشكلون قوة ذات شأن للمقاومة . وفي سبيل إسباغ مسحة من المشروعية على عدوانها قدمت حكومة الهند مجموعة غريبة من الوثائق قبل السلطان على أثرها التخلي عن عدن لقاء تعويض سنوي قدره ٦٥٠٠ ريال Marie thérése (Thalers). وقد توقف دفع هذا المبلغ سنة ١٨٥٧ .

إن كاتباً بريطانياً معاصراً يدعى (سورنسن) يصف تلك الوثائق بأنها « سابقة وحيدة » في نظر الحقوق والعلاقات الدولية [١] .

وبكلمة واحدة ، فإن الانجليز كانوا يهدفون من وراء هذه العملية ، أن يصبحوا سادة غير منازعين عـلى باب المندب (باب الدموع) . فعززوا جزيرة البريم (التي استعادوها عام ١٨٥٧) التي تسيطر على مدخـل البحر الأحمر ، وأصبحت كل سفينة أجنبية عدوة تحت رحمة نيرانهم .

وتجدر الاشارة بهذا الصدد إلى التنافس الذي كان قائماً بين انجلترا وفرنسا خلال ذلك العصر من أجل التمركز في هـذه المنطقة ، ومن أجل تعزيز المواقع التي تم احتلالها . ففرنسا التي كانت على أهبة استباق الانجليز لاحتلال جزيرة بريم ، كانت قـد أصبحت مالـكة لأبوك (معاهدة باريس تاريخ ٤ آذار ١٨٦٢) لقـاء عشرة آلاف (ريال) ثم قررت الاستيلاء على شيخ سعيد التي

---

(١) ريجنالد سورنسن . « عدن ، المحمية واليمن » . لندن ، ١٩٦١ ، ص ٤ .

يسيطر موقعها على جزيرة بريم .

وبفضل تلك المرافىء المنيعة أصبحت السلطتان الاستعماريتان تسيطران عملياً على حركة المواصلات عبر البحر الأحمر . خاصة الانجليز ، الذين انصرفوا بعد استقرارهم في عدن إلى تأمين الحماية للمرفأ ضد الغزوات القبلية الواردة من الداخل . الأمر الذي أدى بهم إلى توسيع نفوذهم .

جـ ـ التغلغل الانجليزي في الداخل

تستمد عدن أهميتها من وجود مرفئها الذي شهد خلال فترة من الزمن مرحلة تقهقر بسبب التقدم الذي طرأ على التجارة البحرية عن طريق رأس الرجـــاء الصالح . وقـد رافق الاحتلال الانجليزي قيام ظاهرتين : إعادة فتح البحر الأحمر للرحلات المتجهة الى الهند واستراليا من جهة ، ومرحلة ازدهار التجارة الدولية من جهة ثانية .

وقد ازدادت أهمية الميناء مع استخدام السفن التجارية ومع فتح قنـــاة السويس عام ١٨٦٩ . وكان موضوع حماية أمن الميناء يتقدم في نظر الانجليز على كل شيء ، لذلك انصرفوا إلى تقوية منشآته وتزويد جزيرة البريم بالمدفعية . وبعد ذلك اتخذوا من عدن نقطة انطلاق للتغلغل في الداخل لبسط نفوذهم على ما تبقى من البلاد . وكانت الظروف السياسية والاجتماعيـة لتلك البقعة خلال منتصف القرن التاسع عشر ، تسهل لهم تحقيق مخططاتهم . لذلك تم لهم التغلغل في الداخل دون مواجهة صعوبات كبيرة .

١ – الشروط التي ساعدت على التغلغل :

لم يصرف المحتلون البريطانيون وقتاً طويلاً حتى يلموا بالحالة الفوضوية التي

تسيطر على الأوضاع الداخلية . فقـــد وجدوا أمامهم بالفعل بلداً يفتقد الى الوحدة السياسية مجزأ إلى عدد كبير من المناطق المستقلة بعضها عن بعض. وكان على رأس بعض هذه المناطق سلاطين أو مشايخ ، إلا أنهم لم يكونوا يملكون سوى سلطة شكلية . فسلطة أحدهم لم تكن تتجاوز غالبـــاً حدود الحصن المتمركز فيـه . وكانت العشائر مشغولة بصورة دائمة بحروب فيما بينها ، حول قضايا المراعي والثأر وسرقة المواشي ، وكانت لتلك الحروب نتائج محزنة فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاستقرار السياسي . وكانت تلك المناطق تستعصي على كل مراقبة . فالقادة المحليون كانوا من جهة عاجزين على فرض سيطرتهم ، وكانوا من جهة ثانية لا يخضعون لسيطرة أحد . والذي كان يزيد الطين بلة ، هو أن هؤلاء القادة كانوا أنفسهم المحرضين على الصراعات القبلية . فكان القوي يخضع الضعيف ويلحقه بنفوذه . فكانت الفوضى تعمّ البلاد ، وكانت الزراعة مهملة والطرق التجارية مقطوعة ، والبطالة مستفحلة وحركة الهجرة قوية.

وهكذا فإن المنطقة كانت تفتقر إلى سلطةمركزية قادرة على فرض النظام والأمن . وكان التعبثر يحول دون تشكيل مقاومة جدية تقف في وجه الانجليز. ولم تكن الأطر الاجتماعية والسياسية العشائرية والاقطاعية قادرة على قيـــام مؤسسات تنقذ الشعب من الخوف والجوع والاضطهاد .

وسوف نرى كيف أنه على خلاف ما يقال ، وما يزعم الانجليز غالباً ، فإن الوجود البريطاني لم يخلص المنطقة مما كانت تشكو منه .

وعلى الرغم من تلك الظروف المؤاتيـــة إلى أقصى حد ، فإن السلطات الانجليزية في عدن لم تعتمد على القوة في بسط نفوذها ، لأنها وجدت في شخص بعض السلاطين الراغبين في تعزيز سلطتهم تجاه القبائل المنافسة والمتمردة ، حلفاء طبيعيين . فأنشأت معهم علاقات جوار وصداقة تمهيداً لفرض معاهدات حماية عليهم .

٢ معاهدات الحماية :

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اخترعت السلطات الاستعمارية شكلاً جديداً من أشكال السيطرة الاستعمارية : الحماية ، التي تأخـــذ بموجبها سلطة كبيرة على عاتقها « حماية » دولة صغرى من الأطماع الأجنبية ومساعدتها على الوصول إلى أعلى درجات الحضارة [١] .

أما بالنسبة لليمن الجنوبي ، فقد تطورت اتفاقيات عام ١٨٣٩ إلى معاهدات حمايـــة ، بصورة تدريجية . فكلما توسعت مصالح بريطانيا العظمى في آسيا الغربية وافريقيا الشرقية (شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس عام١٨٧٥) وكلما امتدت امبراطوريتها (احتلال مصر والسودان) ، كلما زادت قبضتهـــا تمسكاً بعدن . وعلى هذا الأساس أقامت على طول الشاطىء منطقة حماية شرق عدن وغربها .

المقاطعات التسع :

وهي تشكل القسم الغربي الذي كان الاستيلاء عليه أقــل سهولة من القسم الشرقي المعروف (بحضرموت) . لأن الانجليز اصطدموا منذ البدء باليمن الذي يعتبر المنطقة منطقته . وكان هذا الوضع يقرب السلطات الانجليزية من زعمـــاء القبائل في القسم الشرقي .

إن كون اليمن دولة مركزية وغنية كان يجعل منه عقبة في وجه المخططات البريطانية ، وكانت الأمارات الصغيرة التي انسلخت عنه خلال القرن الماضي تشكل حليفات طبيعية للسلطات البريطانية ، لذلك فإن التغلغل كان فعلياً ، نظراً لموقف اليمن من جهة ، ولوجود الجيش التركي الذي كان قد عـــاد الى احتلال اليمن عام ١٨٧٢ .

---

(١) جان ارنولد « دعوى الاستعمار » ، ص ١٥٢ ، باريس ١٩٥٨ .

إن دعم السلطات البريطانية للامراء جعلهم يبسطون نفوذهم على القبائل التي كانت تتجه إلى التقرب من اليمن . وقد استطاعت السلطات المدنية أن تحملهم على توقيع معاهدات الحماية عن طريق تزويـدهم بالسلاح وبالمؤن وبالاكراميات السنوية . وهذه السياسة نفسها سوف تتبعها مع قليل من التعديل في حضرموت وفي بلاد مهره .

حضرموت ومهره :

ما عدا القبائل ، لم يكن ثمة عقبات جدية تقف في وجه تدخـل الانجليز عملياً . لذلك كانت تكتفي بعرض مظاهر القوة وتنظيم عمليات تأديبية تجـاه خصوم زعماء القبائل الذين اصبحوا موالين لهم .

وهكذا فان حكومة الهند دعمت عسكرياً عـام ١٨٨١ [١] القعيطي ضد خصومه من الكسّادي Kassadis الذين نزحوا نهائيـاً عن المكلا لقاء تعويض مالي . وعندئذ قبل زعيم القبيلة الظافرة بتوقيع معاهدة ١٨٨٨ الـتي بموجبها أصبحت حضرموت محمية . ومكافأة لزعيم القبيلة على ولائه لقب سلطاناً عـام ١٩٠٢ .

وفي حالات أخرى كان التدخل يقوم على حسم النزاع حـول الحدود . فمثـلاً عندما قام الخلاف بين الكثيري و القعيطي ، تدخلت السلطات البريطانية لصالح القعيطيين في التحكيم ، وقد توّج الاتفاق عام ١٩١٨ بتوقيع المعاهدة الثلاثية الانجليزية ـ الكثيرية ـ القعيطية التي أعلن بموجبها السلطانان « حليفين للامبراطورية » ، التي اعترفت للسلطان القعيطي بميزة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع حكومة الهند ، وضمنت في الوقت نفسه الاستقلال الذاتي لدولة الكثيريين .

---

(١) دودين الجـرام ، « الدليل الاجتماعي والاقتصادي لمحمية عدن وايرتريا » ١٩٤٩٠ ص ٢٠ ـ ٢١ .

أما فيما يتعلق ببلاد المهره وسوقطرة ، فقد وضعت تحت حماية « صاحبة الجلالة » بموجب معاهدة ١٨٨٦ .

والخلاصة ، فإن حكومة الهند البريطانية استطاعت أن تتوصل دون صعوبات كبيرة ، ودون احتلال فعلي للأراضي إلى أن تخضع بواسطة أسلوب الاتفاقيات والأحلاف التي امتدت بين ١٨٣٩ و ١٩١٤ ، اليمن الجنوبي للسيطرة البريطانية . فعلى هذا النحو أخضعت صغار الأمراء المحليين لسلطتها . وقد ضمنت لهم المحافظة على الاستقلال الذاتي التقليدي ضمن حقوق السيادة لسلطات الحماية . وقد ترك لحكومة الهند أمر السهر على تلك القوى حيث الرقابة غير المباشرة والغامضة كانت تتم عن طريق سلطات عدن . إن هذه السلطات الاخيرة لم تسمح ولم تعمل على السيطرة على النزاعات القبلية . بل أكثر من ذلك ذهبت إلى حد إعطاء زعماء القبائل صفة الامارة والسلطنة والمشيخة ، ووضعهم على رأس دول مصطنعة . لذلك قامت في ظل السيطرة البريطانية مجموعة كبرى من المحميات تتوالد وتتكاثر كلما عقدت معاهدات جديدة للحماية تم توقيعها من قبل زعماء آخرين . ومنذ ذلك الحين تحولت الصراعات القبلية إلى صراعات بين دول ذات تكوين اقطاعي .

وعندما بسطت انجلترا حمايتها على مجموع البلاد ، اكتفت باعلان ذلك ، وتركت البلاد لمصيرها المحزن. وشيدت على أساس من الحكم المطلق قوى سياسية ليس لها مثيل في رجعيتها . ولم تشهد البلاد أي تحسن في أوضاعها سواء على الصعيد الاداري أو الاقتصادي أو الثقافي [١] . وبقيت التركيبات السياسية والاجتماعية البدائية على حالها لم تمس .

---

(١) السر توم هيكنبوتام « عدن » ، لندن ١٩٥٨ ، ص ١٥٣ .

د ــ مرحلة الارتباط الاداري بحكومة عموم الهند

منذ سيطرت بريطانيا على عدن عــــام ١٨٣٩ ، أصبحت ادارة بريطانية ملحقة مباشرة بالهند تماماً كسنغافورة أو مالاقا .

١ – حكومة عدن :

منذ البدء أخذت الحكومة شكل ادارة مباشرة تقوم على أساس مركزي ذي طابع استعماري . وقد عهد بها إلى رجال « الادارة السياسية للهند » التي كانت تضم بصورة خاصة أوربيين معظمهم عسكريون ، إلى جانب عدد قليـل من الموظفين الثانويين من أصل هندي .

ويجدر أن نميز بين مرحلتين كبيرتين : مرحلة رئاسة بومبي ، ومرحلة النيابة عن المملكة .

مرحلة الخضوع لرئاسة بومبي ١٨٩٣ – ١٩٣٢ :

خلال هذه المرحلة ، كانت الادارة تابعة لحكومة بومبي التي كانت ممثلة في عدن « بالمقيم البريطاني » الذي كان يتمتع بامتيازات واسعة . فقـــد كان في الوقت نفسه حاكماً مدنيـــاً وقائداً أعلى للقطعات المتمركزة . وكان يساعده ثلاثة أو أربعة من كبار موظفي مصلحة « الادارة السياسية للهند » و« مصلحة المستعمرات » [١] . وكان يُضاف الى هذا العدد المحدود قاضٍ وقائد للشرطة ورئيس لإدارة المرفأ .

(١) نفس المصدر ، ص ١٦ – ١٧

إن هذا النمط من الادارة استمر نحواً من نصف قرن تقريباً، ولم يتغير إلا بعد أن طرأت تحولات سياسية على الهند بعد الحرب العالمية الأولى .

مرحلة « نائب الملك » ١٩٣٢ – ١٩٣٧ :

في أول نيسان عام ١٩٣٢ ، قررت لندن نزع إشراف بومبي عن عدن دون أن تفصلها نهائيــاً عن فلك الهند . فأصبحت عدن ادارة متميزة وضعت تحت إشراف مباشر لنائب الملك . وكان نائب الملك هو الذي يسمّي رئيس البعثـة الذي يحتفظ بصلاحيات المقيم البريطاني مضافاً اليهـا الشؤون المتعلقة بداخل المنطقة . وكان مسؤولاً أمـام نيابة المملكة وأمام مكتب المستعمرات للعلاقة مع الدول المحمية ، في آن واحد .

في الحالة الأولى كان يساعده موظف مدني كبير تعينه الدائرة السياسية للشؤون الخارجية في حكومة دلهي ، وإلى جانبـه مجموعة من الموظفين المدنيين والعسكريين .

وفي الحالة الثانية ، كان مكتب المستعمرات يعين سكرتيراً سياسياً ومجموعة من الضباط ، كانت توكل إليهم مهمة العلاقة بين الامارات. وقد كانت جزر بريم وقمران (في البحر الأحمر) التي تشكل جزءاً من إدارة عدن ، تدار من قبـل « وكيل » ومن قبــل « مدير مدني » ينتدبهم رئيس الادارة ويكونون مسؤولين أمامه .

أما بالنسبة لجزر كوريا موريا (في خليج عمان) التي كانت منذ عام ١٨٥٤ تابعة لعدن ، فإنها كانت تدار من قبل « المقيم البريطاني » في الخليج العربي بدءاً من عام ١٩٣١ .

ان حكومة أعمال الهند عـــام ١٩٣٥ التي بشرت بقرب حصول الهند على الاستقلال (الفقرة ٢٨٨) ، هي التي أنهت هذا الوضع، وكرّست انفصال عدن

عن الهند . والواقع أنه تحت ضغط الطلبات الملحاحة للزعماء العرب [1] الذين أكدوا أمنيتهم في عدم إبقاء المنطقة تحت إشراف الهند ، انتقلت عدن في أول نيسان ١٩٣٧ من مرتبة المقاطعة « القاصرة » إلى مرتبة المقاطعة « الراشدة » ، ومنذ ذلك الحين أصبح حاكمها يعين مباشرة من قبل لندن ، وأصبح لها دستور ، وأصبحت مستعمرة مرتبطة بمصلحة المستعمرات .

٢ - إدارة المحميات في المناطق الخلفية :

أما المحميات في المناطق الخلفية فقد بقيت على العكس حتى عام ١٩٣٧ خاضعة لتنظيم إداري بدائي تعسفي . فقد كان عدد الإدارات بعدد السلطات، لذلك تعددت المتناقضات وفقد عنصر الترابط والتجانس فيما بين الأنظمة . كانت القوانين القبلية والشريعة الاسلامية تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات في تلك المناطق . وغالباً ما كان رؤساء القبائل يحتكرون وحدهم السلطة ، إذ لم تكن ثمة هيئة تمثيلية .

على المستوى العالي كان هناك المؤسسات الاقطاعية والدينية كمجالس السلاطين ومجالس القبائل ومحاكم الشريعة . ولم يكن هناك وزراء ولا ميزانية ولا دوائر اقتصادية أو اجتماعية . كان الحاكم يتمتع بسلطات مطلقة ، وكانت قوته أو ضعفه مرتبطين بدرجة دعم القبائل التي ينتسب إليها وولائها له .

أما على المستوى الأدنى فقد كان هناك الفراغ الكامل تقريباً .

خلال قرن لم تتدخل حكومة الهند في الشؤون الداخلية للامارات . لذلك لم يطرأ على الادارة المحلية أي تغيير . في عام ١٩٢٧ بدأت لندن تهتم قليلاً بتحسين هذا النظام الاداري للمحميات . فبدأت بسحب إشراف بومبي ، ثم بتغيير النظام الاداري عام ١٩٣٧ . فأصبحت موزعة على وحدتين إداريتين :

---

(١) توم هيكنبوثام ، « عدن » ، لندن ١٩٥٨ ، ص ٢٤ .

– المحمية الغربية

– المحمية الشرقية

ومنذ ذلك الحين ، يطلق على المستعمرة وعلى المناطق الداخلية الخلفية فقط اسم : « عدن ومحميتها » بانتظار إدخالها ضمن اطار كيان موحد يدعى « اتحاد الجنوب العربي » .

القسم الاول

تطور البنية السياسية في اليمن الجنوبي منذ عام ١٩٣٧

التنظيم السياسي منذ ١٩٣٧

يمكن أن نميز في هذا المجال المراحل الرئيسية التالية :

١ – مراحل تطور الوضع التشريعي .

٢ – مراحل الفدرالية .

٣ – مؤسسات اتحاد الجنوب العربي .

وسنتناولها تباعاً بالبحث في الفصول الثلاثة التالية .

الفصل الأول

تطوّر النّظام التشريعيّ
منذ إصدار القانون الأساسيّ ١٩٣٧

منذ عام ١٩٢٧، وجدت انجلترا نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في سياستها في اليمن الجنوبي . وقد ساهمت مجموعة من الاعتبارات المختلفة في إملاء الحاجة إلى هذه الخطوة ، أهمها :

– ازدياد أهمية الدور الذي تلعبه عدن في المبادلات التجارية للامبراطورية .
– ازدياد كثافة الاستثمارات البريطانية للبترول في ايران والعراق .
– قرب حصول الهند على استقلالها .
– الأهمية العسكرية والستراتيجية للمنطقة .
– الاهتمام الذي توليه ايطاليا الفاشستية لليمن (معاهدة ١٩٢٦) .
– وأخيراً ، رغبة بريطانيا العظمى في مجابهة مطالبة اليمن بأراضيها .

وقد كان لهذه العوامل تأثير حاسم في دفع بريطانيا إلى تدعيم سيطرتها ، وإلى إصدار القانون الأساسي كخطوة في هذا السبيل . فقد قررت « بريطانيا العظمى » في الواقع أن تعمد إلى تغلغل فعلي وواسع في المنطقة دون أن تأبه

لنصوص معاهدة السلام والصداقة الانجليزية – اليمنية عـام ١٩٣٤ . وهكذا وضعت أساس تنظيم سياسي وإداري جديد في عدن .

١ ـــ التشريع الخاص بعدن

لم يخلُ تطور الوضع السياسي في جنوب شرق آسيا وفي الهند وفي الشرق الأوسط بين الحربين العالميتين ، من تأثير على الوضع الحقوقي لعدن . فقد تحولت عدن إلى مستعمرة للتاج بموجب الأمر الصادر في ٢٨ ايلول ١٩٣٦ الذي بدأ تطبيقه في أول نيسان من عـــام ١٩٣٧ (١) . ومنحت عندئذ النظام العادي والتشريع المعمول بـه في المستعمرات البريطانية . ومنذ ذلك الحين أصبحت حكومتها من النمط الاستعماري المباشر المقصور على الموظفين من أصل انجليزي. وقد أنشأت السلطات الاستعمارية خلال الفترة الواقعةبين عام ١٩٣٧ وعام١٩٤٧ من أجـل تطبيق الشكل التشريعي الجديد ، مجلسين : مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي .

١ – المجلس التنفيذي :

وهو يعتبر أول حكومة في ظل الوضع التشريعي الجديد . وكان يتألف :

– من حاكم يسميه التاج البريطاني بنـاء على اقتراح وزير المستعمرات يتولى الرئاسة ، ومدته خمس سنوات .

–من ثلاثة موظفين كبار تسميهم دائرة المستعمرات ويشتملون على أمين عام للحكومة ، ومدعي عام وسكرتيرا للمالية .

---

(١) شارل روسو « الكومنولث في العلاقات الدولية » محاضرات في معهـد الدراسات السياسية ، باريس ، ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، ص ٩ .

— ومن موظفين أو خبراء يعيّنهم الحـاكم حسب توجيهات لندن ، يتراوح عددهم بين اثنين أو ثلاثة .

ومعظم أعضاء المجلس التنفيذي كانوا بريطانيين . أما ابناء البلاد فلم يكن لهم بعد سوى مشاركة ضعيفة في المسؤوليات الحكومية . كان هناك عدنيان فقط ليس لهما إلا دور ثانوي .

ومنذ البدء عهد إلى المجلس بمهمة استشارية بحت . فجميع السلطات كانت مركزة في أيدي الحاكم الذي كان يمارسها بمـا يصدر عنه من قرارات . وكان بوصفه ممثلاً للتاج وقائداً أعلى للقوى البريطانية المتمركزة ، مسؤولاً في الوقت نفسه أمام دائرة المستعمرات وأمام برلمان وستمنستر .

وكان الحاكم يتمتع بامتيازات واسعة جـــداً . ولم تتحدد هذه الامتيازات ذات الطابع المطلق ، إلا بعد حوالي عشرين سنة . فبعد انتهــاء الحرب العالمية الثانية ، نلاحظ بدء انتهــاج سياسة ليبرالية أطلق عليها الانجليز اسم « التطور الدستوري » . وقد بدأت هذه السياسة عندما أصبحت عدن مستعمرة مستقلة استقلالاً ذاتيــاً ، بموجب الأمر الملكي الصادر في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٤٤ والذي وضع موضع التطبيق في ٢٤ تشرين أول ١٩٤٦. ويتضمن هذا الأمر إنشاء مجلس تشريعي مؤلف من ١٦ عضواً [١] .

٢ — المجلس التشريعي :

مع إنشاء المجلس التشريعي تبدأ الخطوة الأولى في « التقدم الدستوري » . وقد جرى تدشينه في أول كانون الثاني ١٩٤٧ ، أما فيما يتعلق « **بتكوين المجلس** » فهـو في الأصل لا يشتمل إلاّ على أعضاء يسميهم الحـاكم . وهم موزعون على ثلاثة زمر .

— أربعة أعضاء بريطانيين من دائرة المستعمرات .

(١) نفس المصدر .

– أربعة أعضاء رسميين ، يختارون من الموظفين الذين يستخدمهم التاج .

– ثمانية أعضاء خصوصيين ، يختارهم الحاكم من بين ممثلي مختلف فئات الشعب في المستعمرة ، وخاصة البريطانيين والعرب والهنود واليهود (١) .

وفي هذا المجال لا بد من التوقف على ملاحظتين :

– أولاً ، يلاحظ أن جميع أعضاء المجلس التنفيذي تقريباً هم أعضاء في المجلس التشريعي . فالحكومة بفضل أعضاء المجلس التنفيذي تكون في حالات التصويت مطمئنة سلفاً إلى النتيجة . هذا إلى جانب كون الأعضاء الأربعة الرسميين في المجلس التشريعي يكونون دوماً منتقين من رجال الأعمال والتقنيين البريطانيين ، وخاصة مدير المرفأ . إذن لم يكن هناك ثمة خوف من ناحية التصويت .

– ثانياً ، ان مبدأ الانتخابات لم يكن قد أدخل بعد . وكان تشكيل هيئة تشريعية يعني في أذهان الانجليز بداية الادارة غير المباشرة .

أما عن « مهام المجلس التشريعي » ،

إن مهمة المجلس من حيث المبدأ هي إعداد التشريع المطبق في عدن . وأعضاؤه يملكون الحق في المبادهة في اقتراح القوانين ما خلا الأمور المتعلقة بالضرائب وبإلغاء القرارات الواردة من التاج .

بيد أن جميع ما يصدر عن المجلس يمكن أن يعطله (فيتو) الحاكم . وهكذا فإن إمكانية اللجوء إلى استعمال حق الفيتو يقلص دور المجلس ، ويجعل مهمته استشارية مجردة . فالحاكم هو الذي يملك السلطات الفعلية جميعها .

وبموجب القرار الصادر في ٣ آذار ١٩٣٧ لم يعد الحاكم مسؤولاً أمام المجلس التشريعي .

---

(١) كان عدد اليهود عام ١٩٤٧ سبعة آلاف ، هاجر ٩٠٪ منهم الى اسرائيل عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠ .

وبقي الأمر على هذه الحال حتى عام ١٩٥٦ حيث أصبح قسم من الأعضاء يصلون إلى المجلس عن طريق الانتخاب .

٢ ــ التطورات الدستورية المستحدثة في المستعمرة

منذ عام ١٩٥٠ تشكل تجمع سياسي معتدل تحت اسم « الرابطة المدنية » يطالب بالنظام الانتخابي وبتوسيع نطاق المشاركة في الشؤون العامة . ولم تظهر السلطات البريطانية أي عداء لهذا التجمع . بل على العكس ، شجعته ووعدته بأن تحقق قسماً من مطاليبه على الأقل .

لقد قامت الرابطة العدنية على عدنيين كانوا يعملون وفق توجيهات السلطات البريطانية . وكان هدفها الحصول على الاستقلال الذاتي ضمن اطار الكومنولث ، ومن هنا كان تعاطف البريطانيين مع القائمين عليها .

بيد أن الأمر لم يبقَ بين السلطات من جهة وبين الرابطة المدنية وحدها ، إذ لم تمضِ مدة طويلة حتى نشأت في السنة ذاتها تجمعات سياسية أخرى . ولكن التجمعات الجديدة كانت على خلاف الرابطة المدنية ، لم تكن تخفي كراهيتها للاستعمار . وكانت تطالب بالتحرر المباشر من النظام الاستعماري ، وكانت تقوم على المثقفين الوطنيين .

١ – الانتخاب الجزئي :

تحت ضغط المعارضة ، قدم الحاكم في مطلع عام ١٩٥٥ اقتراحاً إلى دائرة المستعمرات ينص على أن يكون أربعة أعضاء من أصل ثمانية من الأعضاء « الخصوصيين » في المجلس التشريعي ، منتخبين . وقد أعطت لندن موافقتها دون تردد ، واعتبرت ذلك « إصلاحاً » يسمح تدريجياً بقدر أكبر من الاستقلال

الذاتي ، ووافقت على رفع عدد أعضاء المجلس من ١٦ إلى ١٨ .

لقد دخل مبدأ الانتخاب الجزئي حيز التطبيق في نهاية عـام ١٩٥٥ . على أن واحداً من الأعضاء الأربعة المنتخبين ، كان يجب أن يختار من بين أعضاء مجلس منطقة كريتر في عدن [1] . وتبعاً لهذا التغيير في ملامح التشريع ، دعي تسعة من أعضاء هذا المجلس في تموز ١٩٥٦ لإدارة عدد هام من الدوائر .

وفي عام ١٩٥٨ ، ارتأت حكومة صاحبة الجلالة أن تدخل إصلاحاً مجدداً على المجلس التشريعي يجعله منتخباً في غالبيته ، كما قبلت بأن تسير بالمستعمرة على مراحل نحو الاستقلال الذاتي الداخلي دون أن تمس سيادتهـا . وأعطت للعدنيين مراكز أكثر أهمية من ذي قبل في المراكز الادارية .

٢ – السير نحو الحكم الذاتي :

في عام ١٩٥٨ صدر قرار بسن دستور جديد . وبموجب هـذا الدستور الجديد ، ارتفـع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى (٢٣) (بعد أن كان ١٦ في عـام ١٩٤٧ ، و ١٨ في عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦) . وأصبح التمثيل قائمـاً على الانتخاب للرجال .

في كانون الثاني عام ١٩٥٩، طرأ أول تعديل على نص الدستور ،رفع بموجبه عدد الاعضاء المنتخبين من ٤ إلى ١٢، من أصل ٢٣ عضواً يشكلون مجموع المجلس التشريعي . وانسحب الحاكم من المجلس ، تاركـاً الرئاسة لرئيس حيادي لا صوت لـه ، احتفظ هو بحق تعيينه لمدة أربع سنوات ، أي طيلة الدورة التشريعية .

وقد أجريت الانتخابات العامة الاولى في جو يسوده التوتر الشديد . وقـد

---

(١) كانت المستعمرة تضم ثلاثة مجالس بلدية مستقلة : مجلس منطقة كريتر ـ مجلس بريخـا (عدن الصغرى) ـ مجلس قرية الشيخ عثمان .

انتخب الاعضاء الاثني عشر في خمس مناطق : منطقتان انتخبت كل منهما ثلاثة أعضاء . والمناطق الثلاث الباقية انتخبت كل واحدة منها عضوين .

مهزلة الانتخابات :

ان الانتخابات العامة التي جرت في ٤ كانون الثاني عام ١٩٥٩ تتميز بخطين رئيسيين :

– طابعها اللاوطني .
– فشلها الذريع .

فقانون الانتخاب يستند إلى صفة المواطنة المدنية . ويعتبر عدنياً مؤهلاً للترشيح والانتخاب كل شخص [١] :

– بريطاني ولد في عدن أو المحمية أو خارجها، مهما كان منشؤه ومعتقده.

– كل شخص حي مقيم منذ أكثر من عشر سنوات ويلم بعض الإلمام باللغة العربية .

ويتضمن القانون المذكور قيوداً شديدة على الجالية اليمنية التي تشكل عدداً كبيراً ، ويحجب عنهم حق التصويت حتى ولو كانوا مقيمين في عدن. في حين أنه لا يستبعد من حق الانتخاب الاشخاص الذين ينتسبون إلى دول الكومنولث (الهند والباكستان والصومال) .

وإذا وضعنا جانباً هذه الاعتبارات ذات الغرض السياسي ، وجدنا ان القانون من الناحية التكنيكية يحد من المشاركة في الانتخابات ، ويقيد الاقتراع بشروط الثروة . فالافراد الذين يحق لهم الانتخاب هم ، أولاً الذكور الذين تجاوزت أعمارهم الواحدة والعشرين أو الذين يملكون أموالاً غير منقولة

---

(١) الكتاب الأزرق في ٢٠ آب ١٩٦٢ . « تقرير راماج » دائرة المستعمرات ، لندن ١٩٦٢ ، ص ١٩٧ .

بقيمة (٧٥) جنيهـــاً ، أو يشغلون عقارات تجارية أو سكنية تبلغ أجورها (١٢) جنيهاً خلال السنتين السابقتين . والذين يحصلون على دخل أسبوعي يقدر بسبع جنيهات وعشر شلنات طيلة الاثني عشر شهراً السابقة .

وهكذا فإن حق الانتخاب ينحصر في دائرة الملاكين والمتمولين ، ويحجب عن المرأة وعن باقي أبناء الشعب .

لذلك فقد أثارت تلك القيود عاصفة من الاحتجاجات ، وأدت إلى مقاطعة جماعية للانتخابات من قبـــل الاوساط الوطنية . فقد دعت الجبهة القومية المتحدة التي تضم عدة منظمات قومية إلى جانب نقابات العـمال إلى تفشيل الانتخابات . وكان للانضباط الرائع والاحترام الكلي لتعليمات الجبهة من قبـل أعضائها وأنصارها ، الفضل في النجاح الكلي لعملية تفشيل الانتخابات . فمن أصل ٢١٥٥٤ ناخب ، لم ينتخب سوى ٥٦٠٠ ، أي ٢٦٪ من المجموع فقط[١] .

وقد كانت المشاركة في الانتخابات في المنطقــة الصناعية في عدن الصغرى (المصفاة) أضعف ، فالنسبة لم تتجاوز ١٥٪ [٢] فقط ، وعلى الرغم من أن السلطات البريطانية قد أخذت على عاتقها حماية المرشحين ، فإن سبعة منهم قد سحبوا ترشيحهم في اللحظة الأخيرة . وقد اعترفت أقرب الصحف الى السلطات بهذا الفشل . فجريدة الكفاح تقول معلقة على نتائج الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٩ ما يلي .

« نعم ، لقد نجحت المقاطعة ، نجاحاً لا مثيل له ، وتجاوزت في نجاحهـا تقديرات الذين أشرفوا على تنظيمها ، فلولا الناخبين الأجانب لكانت الصناديق خاوية » .

---

(١) سورنسن « عدن ، المحميات واليمن » ص ١٣ ، لندن ١٩٦١

(٢) نفس المصدر .

لقد كانت نتيجة الانتخابات كما يلي :

(٩) عرب ، (٢) صوماليين ، (١) هندي .

وبعد إعلان النتائج ، طلبت الجبهة القومية الموحدة إلغاء الانتخابات وحل المجلس التشريعي ، وإجراء انتخابات عامة جديدة لا تمييز فيها . إلا أن السلطات البريطانية قمعت الحركة الوطنية بالقوة . وقد أصبح تشكيل المجلس بعد الانتخابات على النحو التالي :

(٥) أعضاء من كبار مساعدي الحاكم سمتهم دائرة المستعمرات .

(٦) أعضاء سماهم الحاكم .

(١٢) عضواً منتخباً لا يختلفون عن الفئتين السابقتين في نظر الرأي العام .

المجلس التنفيذي :

أما المجلس التنفيذي ، فقد أصبح منذ عام ١٩٥٩ يضم عشرة أعضاء يسميهم الحاكم ، خمسة منهم موظفون ، وخمسة لهم صفة تمثيلية . وعلى الرغم من أن توزع المهمات داخل الحكومة يجب أن يتم على قدم المساواة من حيث المبدأ ، إلا أن المراكز الرئيسية كانت في الواقع وقفاً على فئة الموظفين فهم لشؤون الدفاع والداخلية والمالية والعدلية وأمانة سر الحكومة . أما دوائر التربية والصحة والعمل والشؤون البلدية والمواصلات والاشغال العامة ، فقد كان يتولاها عدنيون إلى جانب المستشارين الانجليز .

في شباط ١٩٦١ أطلق على الفئة الأولى اسم وزراء . وقد عهد إليهم برسم سياسة وزاراتهم ودوائرهم وتصديقها من المجلس التشريعي . واعتبروا مسؤولين مسؤولية جماعية أمامه ومسؤولين فردياً عن الإجابة على أسئلة أعضاء المجلس ، كل حسب دائرته .

وعلى الرغم من هذا التطور ، بقي الدستور يخص الحاكم بصلاحيات تشريعية

وتنفيذية كبيرة جـداً . وبقيت صلاحيات المجلس التنفيذي استشارية ، مهمته الرئيسية مساعدة الحاكم في ممارسة أعماله .

أما فيما يتعلق بادارة الجزر التابعة المستعمرة ، فقد كان الحاكم هو صاحب الصلاحية المطلقة فيها .

والخلاصة ، فإن مشاركة عناصر عدنية في الحكومة ، لم يكن يحد أبداً من سلطات الحاكم المطلقة . في الوقت الذي كانت السلطات الاستعمارية تعتبر تلك المشاركة تعبيراً عن تنازلات كبيرة من جانبها . وكانت تعتبر ذلك خطوة أولى « نحو الحكم الذاتي » الذي سوف يؤول إلى تعميم الصفة العدنية على المجلسين .

٣ ـــ تدعيم « الحمايـة »

كان لا بد لنظام الحماية الذي بدأ عائمـــاً أن يتحدد أكثر ، كلما ازدادت أهمية عدن ، وكلما اشتدت مطالبة اليمن بأراضيها .

في عام ١٩٣٧ تطورت معاهدات الصداقة والحماية (٣١ معاهدة تقريبـاً) وأخذت شكل « معاهدات استشارة » تمنح الحكومة البريطانيـــة حق وضع مندوبين عنها إلى جانب السلطات المحلية بغية مساعدتها . وحل محل الحماية غير المحددة في الماضي نظـــام للحماية من النمط الاستعماري (نظام الحكم نصف المباشر) .

وقد كان لهذه السياسة الجديدة أهداف محددة . فقد كانت ترمي إلى تدعيم سلطة الأمراء ونظام الحماية في آن واحد . وكانت تلبي من جانب آخر ، رغبة انجلترا في خنق المبادرات اليمنية والسعودية ، وذلك بالحيلولة دونهـا ودون

الوصول إلى شاطىء المحيط الهندي [1] . ولم يكن مستقبل البلاد المتعلق بالنفط ببعيد عن هذا الاتجـاه الجديد . كما أن انجلترا كانت بالإضافة إلى ذلك مهتمة بالدفاع عن مصالحها في افريقيا الشرقية ، وفي المناطق الغنية بالبترول في الشرق الأوسط .

١ - مضمون معاهدات الحماية ومعاهدات التشاور :

كانت العلاقات بين بريطانيا العظمى وبين الأمراء حتى عـام ١٩٣٧ ، تقوم على أساس « معاهدات أزلية » . وقـد بدأ عهد جديد مع عقد أول « معاهدة للتشاور » عام ١٩٣٨ . وكان أول من وقع هذا النوع من الاتفاقيات ، السلطان القعيطي ، وآخر من وقعها سلطان لحج عام ١٩٥١ .

« المعاهدات الأزلية » :

كانت المعاهدات التي عقدت مع الزعماء المحليين خلال القرن الماضي تتوزع بشكل عام على الأنماط الثلاثة التالية [2] :

١ – معاهدات حماية يلتزم بموجبهـا الأمراء المحليون بعدم التفاوض وعدم إقامة اتفاقات مع أية سلطة أجنبية .

٢ – معاهدات سلام وصداقة تتضمن التعهدات الموجودة في السابقة وتزيد عليها حماية الطرق التجارية مقابل دفع المساعدات المالية .

٣ – اتفاقيات خاصة بحماية الطرق التجارية فقط .

وتتلخص الخصائص الرئيسية لهذه الاتفاقيات في الأمور التالية :

– فهي أولاً غير جدية ، لأن اكثر الموقعين عليها أميون . ثم انها لا تختلف

---

(١) محمد عبد الحميد (عقيد)، « الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية » القاهرة.
(٢) الوثائق الفرنسية « ملاحظات ودراسات وثائقية » رقم ٢١٨٦ ، باريس ١٩٥٦ .

عن بعضها إلا من حيث اسم الموقع عليها ، لأنها على اختلافهـــا لا تعدو كونها نموذجاً واحداً .

– وهي ثانياً معاهدات (غير متكافئة) باعتبارها تربط ما بين طرفين أو سلطتين غير متكافئتين في القوة . وهي تتم تحت ضغط الاغراء أو القسر .

– وهي ثالثاً ذات طابع مفتوح أزلي غير محدد بزمـان . والمتعاقد يلتزم باسمه الشخصي وباسم ورثته ومن يأتي بعده إلى آخر الدهر ، الأمر الذي يشكل خرقاً فاضحاً للأعراف الدولية .

– وهي أخيراً تنطوي عــــلى ربط حقوق السيادة بالسلطات البريطانية ونزعهــا من يد الزعماء المحليين إلى درجة يصبح معها من المستحيل على الأمراء التصرف بأي جزء من الارض بدون موافقة سلطات الحماية .

أما « **معاهدات التشاور** » فإنها لا تلغي المعاهدات القديمة بل تكملهـــا وتؤكدهــا . فالأمراء يتعهدون باحترام الاتفاقات المعقودة بينهم أو بين من يخلفهم وبين حكومة صاحبة الجلالة . وشؤون الدفاع والخارجية والاستثمارات تبقى في يد السلطات البريطانية ، وبالمقابل تضمن الحكومة البريطانية للأمراء (السيادة الاقليمية) أي وحدة أراضيهم ، وتمنحهم مساعدات سنوية وفنية .

غير أن العنصر الجديد في هـــذه المعاهدات هو دون شك تسمية « المقيمين البريطانيين » لدى الامارات فبموجب هذه المعاهدات ينبغي عـلى الأمراء وفقــاً لمصلحة دويلاتهم أن يسمحوا للمقيمين بابداء آرائهم حول جميع القضايا ، ما عدا القضايا المتعلقة بالدين الاسلامي والتقاليد الاسلامية .

عملياً كانت صلاحيات المقيمين تتجاوز حدود التشاور والمجالس الاستشارية وتجعل منهم القيمين الحقيقيين على السلطة . كما كانت توجيهاتهم بمثابة الأوامر التي تملك مباشرة قوة إجرائية .

صحيح أن شخصية الزعيم المحلي تستطيع أحياناً أن تضع حداً لتدخلهم ،

إلا أنه حتى في هـذه الحالة تكون الأرجحية لآراء المقيمين ، لا سيما إذا كانوا ممن يتمتعون بثقة لدى الجهات العليا ، وخاصة لدى حاكم عدن .

لقد استطاعت انجلترا بواسطة معاهدات التشاور هـذه أن تتوصل إلى السيطرة الكاملة على الدويلات المسماة إمارات . وتجدر الإشارة إلى أن بوادر التطور قد بدأت تظهر على يد هؤلاء المقيمين الذين كانوا مكلفين باقامة تنظيمات إدارية يمكن من خلالها إحكام السيطرة البريطانية ، وكان يعمل إلى جانبهم خبراء موزعون على فئتين : الضباط السياسيين والضباط المساعدين من السكان المحليين .

وكان لهم دوران رئيسيان : دور تنظيمي ودور توفيقي .

الدور التنظيمي :

وهو يعنى بالقطاع الإداري وبالقوى المحلية ، ولم يشمل تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية إلا مؤخراً .

فيما يخص القطاع الإداري، لم تكن إحدى الامارات قبل ربع قرن تستطيع أن تدعي بأنها تملك جهازاً إدارياً . ولم تكن سلطة الأمراء غالباً سوى سلطة شكلية ، لأنهم لم يكونوا قادرين على فرض هذه السلطة بالقوة ، لأنه لم يكن ثمة جيوش نظامية إلى جانبهم .

منذ ذلك الحين بدأت في الامارات تتشكل إدارات متلائمة مع الحاجات المحلية . إلا أنها بقيت في شكلها البسيط أشبه بنوى في الحالة الجنينية ، ما لبث المقيمون أن أجروا مع مساعديهم تحسينات عليها ، وانشأوا إدارات جديدة (الشرطة ، والجمارك ، والتربية ، والزراعة) . وكان أهم إنجازاتهم تحديد أثمان الاراضي في مناطق حضرموت ولحج وأبين . وكان من جراء إدخال التحسينات على الجهاز الاداري أن تدعمت سلطة الزعماء المحليين . وفي

سبيل زيادة وسائل التدخل والضغط عمد الانجليز إلى مساعدتهم في تنظيم القوى المسلحة المحلية .

إن هذه القوى المسلحة المحلية تتوزع على ثلاث فئات :

١ - الفئة الأولى التي تتحدد مهمتها كحرس للحدود مع اليمن ، أنشئت عام ١٩٢٨ ، وكانت تضم حوالي ثلاثة آلاف رجل موزعين على ثلاثة كتائب . وهو جيش نظامي مؤلف من رجال القبائل الموالية للزعماء المحليين . وكان إشراف الحكومة البريطانية على هذا الجيش إشرافاً مباشراً حيث كان تابعاً لإشراف القيادة العليا البريطانية في عدن . وكانت مفرزات من السلاح الجوي الملكي تساعد هذا الجيش عندما يقضي الأمر . وكان الضباط العرب يحلون في القيادة تدريجياً محل الضباط البريطانيين . وفي تشرين الثاني عام ١٩٦١ تحول هذا الجيش إلى « جيش اتحادي » يضم أربعة آلاف رجل موزعين على أربعة كتائب سوف تصبح خمساً لأن كتيبة أخرى هي قيد التكوين . أما تعريب قيادة هذا الجيش فكان حسب البرنامج البريطاني سيتم عام ١٩٦٨ .

٢ - الفئة الثانية [١] ، وهي بدورها ملحقة بحاكم عدن ، ومهمتها توطيد الأمن الداخلي في الامارات ، ويطلق عليها اسم « الحرس الحكومي » . وكانت المحمية الغربية هي مسرح عمل هذا الحرس الذي يسانده حرس البادية الحضرمي المكلف بحراسة حدود حضرموت مع العربية السعودية .

وتضم هذه الفئة ألفي رجل [٢] من الحرس الحكومي وألفي رجل من حرس البادية الحضرمي الذي أنشىء على غرار الفيلق العربي الذي أنشأه كلوب باشا في الاردن . وقد تحول الحرسان بعد قيام الاتحاد إلى ما أسمي « الحرس الاتحادي » والحكومة البريطانية هي التي تقدم له المعدات والرواتب التي تبلغ أربعة ملايين استرليني في العام . وكان يشرف على هذا الحرس ضباط إنجليز وأردنيون .

---

(١) السر برنار ريللي « عدن واليمن » لندن ١٩٦٠ ، ص ١٣ .

(٢) جيليان كنج « عدن » ، اوكسفورد ١٩٦٤ ، ص ٦٣ .

٣ – أما الفئة الثالثة فتتألف من حرس القبائل الذي بـدأ الأمراء المحليون بإنشائه عـــام ١٩٣٧ . وكانت السلطات البريطانية تزود هذه الجيوش المحلية بمساعدات مالية وفنية (أسلحة وألبسة ورواتب) . وكانت تقدم في جميـع دول المحمية الغربية عدا سلطنة لحج . لأن سلطنة لحج كانت تملك منذ مدة طويلة جيشاً نظامياً مؤلفاً من (٣٠٠) إلى (٥٠٠) رجل . وكذلك السلطنة القعيطية التي كانت على غرارهـا تملك جيشاً مؤلفاً من البدو ومن العبيد الذين تحرروا . وفي عـــام ١٩٥٩ ، اندمج حرس القبائل مع الحرس الحكومي ليتشكل منهما الحرس الفدرالي .

وكانت الفئات الثلاث تستخدم في قمـــع المظاهرات والثورات القبائلية في الصراع على الحدود اليمنية والسعودية ، لفرض السياسة « السلمية » التي تقوم على إخضاع القبائل عن طريق الخوف من الاجراءات القمعية .

الدور التوفيقي :

إن تقسيم الجنوب العربي على الطريقة البلقانية إلى العديد من الدويلات والجزر ، هو مصدر الصراعات والاضطرابات التي كان يمثل فيها المقيمون دور الوسطاء . فعلى سبيل المثال يمكن الاشارة إلى الخلاف القعيطي – الكثيري ، وإلى تدخل المقيم عام ١٩٣٩ في التحكيم الذي أدى إلى تعديل الاتفاق الثلاثي لعام ١٩١٨ . وكذلك تدخله حديثاً من أجل العائدات البترولية وتوزيعها في المستقبل ، وهو الذي اقترح توحيد الدويلتين دون أن يكتب له النجاح.

وفي المحمية الغربية كان على المقيم أن يتدخل عدة مرات لمواجهة الخلافات حول بعض القضايا التي كانت تجـــدّ بين الفترة والفترة بين الأمراء . وفي الفترة الاخيرة حاول أن يجري مصالحة بين سلاطين يافـع السفلى والفضلي الذين كانوا يتنازعون حول منطقة أبين الزراعـية الخصبة ، وإن لم تنته وساطته إلى حـل مقبول من جميع الأطراف المتنازعة. إلا أن عمل المقيم على وجه العموم ، لم يكن

يخلو من الصعوبات . فقد كان يحدث أن يصطدم بالزعماء المحليين لأسباب شخصية أو لأسباب قومية ، فلا تقبل محاولته أو ترفض وجهة نظره . وفي هذه الحالة كان في وسع الامير أن يطلب إلى حاكم عدن أن يصرف المقيم المشاور وأن يحسم الخلاف . إلا أن سلسلة من المضايقات ستكون في انتظـــار الزعيم المحلي لحمله على التراجع عندما يتخذ الحاكم قراراته . فهناك دوماً وسيلتان للضغط على الامير في حالة نشوء خلاف بين السلطة المحلية وبين المقيم :

١ – التهديد بقطع المساعدات المالية وإعطاء الاسلحة ، ثم تطويق مكان إقامة الأمير بأمر من المقيم . فإذا استمر عصيانه للأوامر، يعمد إلى تعيين خلف مكانه .. فينتهي الأمر بامتثال الأمير ، بعد أن يجد نفسه في موقف لا مجـــال للاختيار فيه ، وبإعلان ولائه لصاحبة الجلالة .

٢ – التهديد بسحب الاعتراف بـه كرئيس للدولة ، وذلك في الحالات الخطيرة التي تستوجب تدخل وزارة المستعمرات . وعندئذ يتبع التهديد عملية الخلع . وقد استخدمت هذه الوسيلة عـام ١٩٥٨ ضد سلطان لحج ، وكذلك عام ١٩٦٤ ضد السلطان الفضلي .

بيد أن الأمراء يمتثلون غالبـاً لتوجيهات المشاورين الموجهين ، ويتلقون بالمقابل ثمن طاعتهم مالاً وهدايا وتكريماً . وهم بحكم مصالحهم متضامنون ، لأن هذا التضامن هو دعامة وجودهم في السلطة .

والخلاصة ، فإن تركيز دعائم المحمية قد تم على مرحلتين :

١ – مرحلة معاهدات حسن الجوار والصداقة والحماية .

٢ – معاهدات التشاور .

وقد انضاف إليها عام ١٩٥٩ نموذج جديد من المعاهدات ، هي « معاهدات التعاون » . وعلى أساس هذه المعاهدات ، قـــام الجهاز الإداري والتركيب السياسي لدويلات الأمراء.

٤ ـــ التقسيمات « السياسية ـ الادارية » الكبرى

إن المعاهدات التي قامت عليها محمية عدن لم تستند إلى الحقوق الدولية كما كانت الحال بالنسبة إلى تونس ومراكش أو إمارات الخليج العربي[1] بل استندت إلى الحقوق الداخلية . فقد أعطى الأمر الصادر في ١٨ آذار ١٩٣٧ ، التــاج البريطاني حق إصدار القوانين الهادفة إلى توطيد السلام والنظام والحكم العادل . واعتبر حاكم مستعمرة عدن هو في الوقت نفسه حاكم المحمية . لذلك اعتبرت محمية عدن « محمية مستعمرة »[2] مؤلفة من قسمين لهما طابع إداري متميز :

١ ـ المحمية الغربية التي تضم تسع مقاطعات مضافاً إليها المناطق الملحقة بها خلال فترة ما بين الحربين العالميتين .

٢ ـ المحمية الشرقية التي تجمع حضرموت وبلاد المهره وجزيرة سوقطرة .

ويتمثل حاكم عدن بواسطة وكيل عنه في إحداهمـا ، كما يتمثل بمقيم في الأخرى .

ويتألف كل قسم من القسمين الاداريين المذكورين من عدد من المقاطعات يتراوح بين خمس مقاطعات وعشرين مقاطعة . وقد ظهر منذ بضع سنوات اتجاه نحو دمج هذه المقاطعات . ورغم ذلك فإنهـا تبلغ حداً كبيراً من التعدد ومن دويلات كثيرة وخاصة في المحمية الغربية . أما في المحمية الشرقية فقد كان الاتجاه نحو المركزية هو السائد منذ البدء . لذلك لا نجد فيها إلا عدداً محدوداً من الامارات .

---

(١) ترتبط هذه الأمارات بوزارة الخارجية لا بوزارة المستعمرات .

(٢) الوثائق الفرنسية ، فقرات ووثائق رقم ٠٣١٩ .

١ – المحمية الغربية :

لقد قسمت هذه المحمية إلى خمس مناطق رئيسية :

المنطقة الشمالية الشرقية وهي تضم :

امارة بيحان

سلطنة العوالق العليا

مشيخات العوالق العليا

المنطقة الجنوبية الشرقية وتشتمل على :

سلطنة العوذلي

سلطنة العوالق السفلى

اتحاد دثينة ويطلق عليها أيضاً اسم « جمهوريـــة دثينة لأن رئيسها ينتخب كل سنة .

المنطقة الوسطى وتضم :

سلطنة الفضلي

سلطنة يافع السفلى

سلطنة يافع العليا

المنطقة الجنوبية الغربية، وهي تضم دولة واحدة وثلاث مشيخات :

سلطنة لحج

مشيخة العقربي

مشيخة العلوي

مشيخة الحواشي

ولقد كانت هذه المشيخات خاضعة لسلطنة لحج عملياً ولم يكن لهـــا من الاستقلال الذاتي سوى الاسم .

المنطقة الشمالية الغربية ، وهي تضم :

امارة الضالع

مشيخة شعيب
مشيخة مفلحي
مشيخة ردفان

وهنا أيضاً تبقى سلطة امارة الضالع المسيطرة .

وقد بقيت المحمية الغربية حتى عام ١٩٥٥ مؤلفة من (١٧) وحدة سياسية ـ إدارية . وفي السنة التي تلت أصبحت (١٨) وحدة، وفي عام ١٩٦٠ ، أصبحت المحمية الغربية مؤلفة من (١٩) وحدة ، وقد استمرت هذه الزيادة حتى إلى عهد قريب . وتفسير ذلك راجع إلى عملية تجميع الوحدات الصغيرة التي لم تعقد معها أية إتفاقية في الماضي ، في وحدات كبيرة تجعل منها دولة جديدة ، والتي كانت تلحق عادة بالوحدات القائمة منها . فعلى سبيل المثال ألحقت منطقة الصبيحي بسلطنة العبدلي .

إن الطابع العام لهذا الجزء من اليمن الجنوبي هو التجزئة المفرطة . وقد شجع الزعماء المحليون خلال فترة طويلة حالة الانقسام هذه لحماية امتيازاتهم . وقد استغلت سلطات الحماية هذا الوضع لأنها وجدت في التجزئة الوسيلة الأكيدة لاستمرار هيمنتها ، كما أنها تشكل عائقاً في وجه التحاقها باليمن ، وتجعل سيطرة الانجليز على الوضع غاية في السهولة .

إلا أن السلطات البريطانية ما لبثت تحت تأثير التطورات السياسية المتسارعة في المنطقة وتحت تأثير حقد الشعب العربي المتزايد على السياسة البريطانية ، أن عملت على التعجيل في تجميع تلك الامارات الصغيرة التي يغلب عليها الجمود وغياب كل أثر لحياة سياسية .

٢ - المحمية الشرقية :

وهي من حيث المساحة أوسع من المحمية الغربية . أما من حيث السكان فهي أقل كثافة بسبب استفحال الهجرة . وهي لا تضم رسمياً إلا خمس سلطنات :

سلطنة القعيطي في شحر والمكلا .
سلطنة الكثيري في سيئون .
سلطنة الواحدي في بلحاف .
سلطنة الواحدي في بير علي .
سلطنة ماهرا في قشن وسوقطرة .

وعلى الرغم من أن التجزئة هنا أقل إذا قورنت بالمحمية الغربية ، فإن ما من شيء يبرر هذه التجزئة المصطنعة لحضرموت. ذلك أنه على خلاف المحمية الغربية حيث مبادرات الدمج أتت من فوق ، نجد سكان المحمية الشرقية قد عبروا مراراً عن رغبتهم في الاتحاد الذي لا يقف في سبيل تحقيقه إلا عقبات قومية . فالكثيري يخشى أن تذوب سلطنته في حالة الاتحاد مع خصمه القعيطي . والسلطات المسؤولة لا تفعل شيئاً لتذليل العقبات ، فكأنها تنتظر أن يهبط حل سعيد للخلافات حول الحدود وحول الأراضي قبل أن يتم دمج هذه السلطنات . أما سلطنات الواحدي فقد اندمجت أخيراً لتلحق بالدول الاتحادية للمحمية الغربية . أما سلطنة المهره فقد فرضت حالة التخلف المريع فيها نوعاً من العزلة جعلها في منأى عن تيارات التحرر والوحدة .

إن التيارات المذكورة أخذت شكل حركة وطنية معادية لبريطانيا ، لأن السلطات البريطانية كانت تعتبر أن الوقت لم يحن بعد لتوحيد حضرموت .

التنظيم السياسي الداخلي للدول المحمية

إن التنظيم الداخلي للدول المحمية يقوم على أساس ادارتها من قبل زعمائها بمساعدة وكلاء الحاكم والضباط السياسيين وبعض هؤلاء الزعماء يملك إلى جانبه مجالس اقليمية . وقد انصرفت جهود المشاورين إلى تطوير الجهاز الاداري القائم

بدلاً من أن تنصرف إلى استبداله بمؤسسات على الطراز الغربي . ويقول أحد رجال القانون الامريكي Liebseny بهذا الصدد ، « لقد ترك هـذه البلاد جهازها الاداري لم يمس ، بالمقدار الذي يتفق مع حاجات وأهداف بريطانيا العظمى فيما يتعلق بالأمن والنظام » [1] .

إن معظم السلاطنة والأمراء والشيوخ ما عدا سلطنات القعيطي والعبدلي ، قد جرى تعيينهم عن طريق الانتخاب لا في أشكال الديموقراطية المباشرة أو غير المباشرة ، بل في أشكاله الخاصة بالنظـام القبلي وبطرق التعيين الموغلة في القدم . فالزعيم ينتخب من قبل مجموعة من كبار الناخبين الذين يمثلون القبـائل ، أي من مجلس إقطاعي ينتخب زعيماً لمدى الحياة من أسرة يعترف لها بالسيادة . وقد يقع الاختيار على قاصر لمـا يبلغ سن الرشد بعد ، فيعين المجلس وصياً أو مجلس وصاية كما حدث في بيحان وفي سلطنة العواقي السفلى . وتنقـل نتيجة الانتخاب إلى حاكم عدن بواسطة وكيله . وهـذا الاختيار يتم بصورة عامة بموافقة الحاكم الذي يكون ممثلاً بالمقيم أثناء الانتخاب . وهكذا فإن عملية طلب الاعتراف بالزعيم المنتخب تبقى عمليـة شكلية لأنها تكون مسبوقة بمشاورات على ضوئها يتم تعيين وتسمية المرشح ، كما يتم أحياناً توسيع المجلس الذي ينتخبه عن طريق إدخال أعضاء موالين للحاكم أو لممثله .

أما في سلطنتي القعيطي والعبدلي ، فتختلف طرق التعيين . ذلك أن الزعامة في الأولى وراثية . فالزعيم هو الذي يعين خلفـه وهو ابنه البكر بعد موافقة مسبقة من السلطات الاستعمارية . أما في السلطنة الثانية فقد توقف العمل بمبدأ الوراثة منذ أصبح لها دستور . فدستور عـام ١٩٥١ يعطي حق اختيار زعيم جديد للسلطنة ، للمجلس التشريعي المؤلف من الوجهاء. إلا أن ذلك لا يتم أيضاً إلا بعد الموافقة الضمنية من قِبل السلطات البريطانية . وهذا ما كان يسبب بعض اللغط ، لأن الامراء العبدليين في لحج كانوا يظهرون روحـاً

---

(١) الوثائق الفرنسية ، الفقرة والوثيقة رقم ٣١٩

استقلالية لم يكن الانجليز يحتملونها كثيراً . (احتلال الامارة عام ١٩٥٢ بعد أزمة الخلافة) .

والخلاصة ، فإن الزعامــة هي قمة الجهاز السياسي . والأمير هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة والزعيم الأكبر للمقاطعة . وهو يرئس مجلس الدولة إذا وجد مثل هذا المجلس . وهو المتحدث الوحيد باسم المقاطعة الذي يتوجــه إليه مباشرة حاكم عدن أو ممثله .

أما فيما يتعلق بالمؤسسات ، فإن المحمية الغربية لم تحقق تقدمــــاً ملحوظاً اللهم إلا في لحج وفي الفضلي إلى حد ما . في حين أن المحمية الشرقية وخاصة في القعيطي والكثيري ، وصلت إلى وضع أكثر تقدمــاً ، وأصبح فيها مؤسسات تتجاوز في تطورها كل ما عرفه اليمن الجنوبي (١) .

فالسلطة التشريعية تتمثل بمجلس الدولة الذي يختــار أعضاؤه من الأسر المهيمنة ومن القبائل ومن كبار رجال الدولة . وجميعهم تجري تسميتهم من قبل الأمير ما عدا لحج والفضلي . ففي لحج ينص الدستور على استبدال نظام التسمية بنظام انتخابي عندما يصبح هذا الاستبدال شيئاً ملائماً . أما في الفضلي فمنـــــد عام ١٩٦٣ تحول مجلس السلطنة إلى مجلس تشريعي منتخب ضمن اطار الاقتراع المحـــدد إلى السلطة التشريعية هي من حيث المبدأ تابعة لزعيم الدولة وللمجلس المحلي . وزعيم الدولة هو الذي يملي عملياً نصوص القانون الذي يصوت عليه أعضــاء المجلس جملة . وتسن التشريعات في مراسيم . أمــــا النصوص المعقدة فينشؤها جهاز المشاور البريطاني .

أما السلطة التنفيذية، فتتمثل بالمجلس التنفيذي الذي يضم إلى جانب الأمير مدراء مختلف الدوائر فهم في معظمهم أقارب الأمير . وتجدر الاشار إلى أن عدداً محدوداً من الدويلات تملك حكومة بالمعنى الدقيق للكلمة وأجهزة إداريــة

---

(١) السر توم هيكنبوتام ، ص ١٥٩

حقيقية . ففي الدريلات التي لا حكومة فيها ، يتولى الزعيم جميع المسؤوليات التنفيذية . ويختلف مستوى التنظيم والإشراف باختلاف المناطق . وبصورة عامة ينص النظام المتّبع على تقسيم المنطقة إلى محافظات يديرها نواب للزعيم . والألوية أو المحافظات تقسم بدورها إلى دوائر يقوم على رأسها « قائم مقام ». وتوجد في بعض الدويلات تنظيمات بلدية في المدن ومجالس للقرى . وتتفاوت مهمات هذه المنظمات البلدية . ففي مراكز المدن تتلخص المهمات الرئيسية للمجالس البلدية فيما يلي :

- مراقبة الأسواق
- مراقبة الدوائر الصحية .
- الخدمات العامة : التموين .

أما في المناطق الريفية فمجالس القرى تهتم بالدرجة الأولى بالقضايا الزراعية مثل :

- توزيع المياه .
- تنظيم الرعي .
- التوسط في الخلافات .

فإذا قورنت هذه التنظيمات المعمول بها في المحمية بالتنظيم الاداري في المستعمرة ظهر الفرق الكبير سواء من حيث التركيب أو من حيث تطور هذه هذه التنظيمات . ففي عدن لم تبقَ الاشكال التقليدية ، بل أعطي للتنظيمات الادارية والتشريعية طابع غربي . في حين أن السلطنات والامارات والمشيخات بقيت على طابعها الاداري البسيط البدائي . لذلك فإن مهمة المشاور البريطاني في دول المحمية الغربية كما يقول ليبسنيي Liebseny [1] : « تكاد تصبح مهمة

(١) الوثائق الفرنسية « الفقرات والوثائق » رقم ٣١٩

رجل اداري بدلاً من مهمة المشاور ، بسبب انخفاض مستوى التطور الاداري ، في حين أن سلطنات القعيطي والكثيري في المحمية الشرقية تملك تنظيمات ادارية كاملة بحيث أن المشاورين يلعبون دوراً ادارياً غير مباشر ويغلب على مهمتهم طابع التوجيه والعناية » .

ومهما يكن من أمر التطور الذي بلغته المقاطعات ، فإن نظمها تتفق دون استثناء بطابع مسيطر ثابت هو الأوتوقراطية . فهي حكومات من النمط المغرق في الطابع الشخصي . وبدلاً من أن يؤدي تطوير جهاز الدولة إلى تحرير المناطق من هذا الطابع الاوتوقراطي تدريجياً ، حصل العكس وأصبح أكثر رسوخاً . والتنازلات النادرة التيقام بها الزعماء تجاه المطالب الشعبية التي كانت تزداد إلحاحاً تقف عند حدود تشكيل المجالس المحلية التي تتألف من أعضاء موالين للحكام . فالنظام التمثيلي ما يزال غير معروف ، والانتخابات التي جرت في سلطنة الفضلي حديثاً لم تؤدِ إلى تغييرات هامة . وفي معظم أنحاء المحمية يمنع الانتساب إلى الأحزاب والنقابات أو إلى أية جمعية . والسلطة الشخصية للنظام لا تكتفي برفض هذا الحق المشروع للشعب ، بل انها لا تتحمل أي نقد أيضاً والسلطة الحامية لا تتدخل في هذا كله بحجة أن المعاهدات المعقودة مع دول الامراء لا تجيز لها التدخل في شؤونها الداخلية . هذا ، والكل يعلم أن هذه الدول ليست مستقلة إلا في ظاهر الأمر ، وأنها عملياً تابعة لسلطة المقيمين الذين يصوغون نصائحهم على شكل أوامر .

إن المقيم يتصرف بصورة عامة باعتباره الرجل الثاني في الامارة بعد الامير. فيراقب الشؤون العامة مباشرة ولا يصدر أي قرار هام دون موافقة مسبقة منه.

إن حصيلة ربع قرن من الادارة غير المباشرة كانت مع ترك الأمور على هذا النحو ، حصيلة ضئيلة . ذلك أن الاحتفاظ بالتجزئة وبالعادات القبلية القديمة ، كانت قاعدة ثابتة للسياسة البريطانية .

وبعد أن أنجزت تطبيق المثل الروماني : « فرّق تسد » لجأت في السنوات الأخيرة إلى تطبيق فكرة «الفدرالية» القديمة لمواجهة « الخطر» اليمني من جهة ولإبعـــاد دول الامراء عن الحركات الاستقلالية التي تشكل البلدان المستعمرة مسرحاً طبيعياً لها .

الفصل الثاني

مراحل الفدرالية

ان اليمن الجنوبي الذي يشكل بالنسبة لبريطانيا مركزاً هاماً، «مهدد» بدوره بموضوع القومية العربية . فلكي تستبق الحوادث وتبعد عنها هذا الشبح تبنت اقتراحاً قدمه عام ١٩٤٥ السيد هارولد إنكرمت[١] المقيم السابق في حضرموت. وينص هذا الاقتراح على دمج الامارات جميعها في اتحاد أو اتحادين فيدراليين على صلة وثيقة بالمملكة المتحدة .

ان الحجة التي اعتمدت عليها فكرة التوحيد ، قامت على التأكيد بأنه من المستحيل أن تقوم اصلاحات سياسية واجتماعية خارج اطار الاتحاد . كذلك الأمر بالنسبة للتطور الاقتصادي، الأمر الذي دعا حاكم عدن السابق السر توم هيكنغ بوتام ، محرك الفدرالية ، إلى القول : « لن تملك دول المحمية قوة كافية لكي تلعب دورها في العالم الحديث ، من دون الوحدة » .

ولكن الشيء الأساسي الذي عجل في تحقيق هذا الاتحاد هو مـــا تمليه المصالح البريطانية بالدرجة الأولى . لأن بريطانيا كانت تنوي بالفعل جمع

(١) صلاح البكري « حضرموت وعدن » ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ١٨٢ .

الامارات حول المصفاة التي أنشأتها شركة البترول البريطانية خلال عامي ١٩٥٢ – ٥٤ ، حتى تضع تحت إشرافها حقول البترول الممتدة من الكويت إلى كينيا . كما كانت تنوي أن تجعل من البترول نقطة ارتكاز لها في الشرق الأوسط ومفتاح نفوذها الحربي في هذه المنطقة من العالم .

مراحل توحيد الامارات

إن الشعور الاقليمي ، كان إلى وقت قريب ، سائداً في اليمن الجنوبي . وكان يعبر عنه بالانفصالية والانعزالية . كما أن الاستعمار شجع التجزئة المفرطة للبـــلاد . ولم تصحُ السلطات الاستعمارية على آثار تلك التجزئة إلا مؤخراً . وعندئذ فكرت في أن تبدأ عمليـة جمع الوحدات المشتتة . ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت تجس النبض لعرض فكرتها هذه على الزعماء المحليين . فبعضهم قبـل على الفور المبدأ . والبعض الآخر أعربوا عن تمسكهم بالوضع الراهن .

إلا أن حكومة صاحبة الجلالة تركت الأمور تنضج حتى تتبلور وتأخـــذ مجراها الطبيعي . وقامت خلال ذلك بحملة لإقنـاع الامراء بضرورة الاتحاد . وفي عام ١٩٥٢ توصل حاكم عدن إلى انتزاع موافقة غالبيتهم على المبدأ . وبعد ذلك دارت المحادثات بين الطرفين وكانت باشراف حاكم عدن والمقيم المشاور في المكلا. وقد قدم هذا الرجلان إلى محدثيهم مشروع قرار يتضمن النقاط التالية :

– تجميع الامارات في اتحادين فدراليين بموجب التقسيم الإداري القائم .

– توحيد الاتحادين ضمن دولة واحدة هي دولة الجنوب العربي الاتحادية .

أما بالنسبة لمستعمرة عدن، فكان من المفروض أن تبقى خارج هذا الاتحاد، إلا أنها مع الزمن لم يكن دخولها مستبعداً .

وقد اصطدم هذا المشروع منذ البدء بمقاومة اليمن ومعظم الدول العربية. كما أن العناصر القومية كانت تأخذ عليه طابع الوصاية. ولهذا السبب اصطدم تطبيقه بصعوبات ليست هينة.

وحدة حضرموت:

لقد طرحت البورجوازية الحضرمية والمغتربون فكرة وحدة حضرموت قبل أن تطرحها المبادرة البريطانية. وحاولوا التقريب ما بين سلطنات القعيطي والكثيري لإقامة رابطة وثيقة ما بين هاتين الدولتين الشقيقتين. غير ان هذه المحاولة فشلت بسبب تحفظ كل طرف على الآخر. ولم يتمكن البريطانيون بدورهم من تذليل هذه الصعوبة رغم وسائلهم الخاصة في الضغط. وهكذا وصلوا إلى طريق مسدود.

أما المغتربون فقد قاموا بدورهم بنشاط منذ القديم من أجل توحيدحضرموت. فقد أسست الجالية الحضرمية في جاوه وفي ماليزيا بعد الحرب العالمية الأولى حركة وطنية اصلاحية قوية. وانعقد المؤتمر الأول في المكلا عام ١٩٢٧ (صدر عنه ميثاق Chihr) والمؤتمر الثاني في سنغافوره (في نيسان ١٩٢٨) حيث اتخذ المؤتمرون قرارات تطلب إلى إمارتي القعيطي والكثيري دعوة مجلس وطني للاشراف على تحقيق الوحدة في البلاد [1]. لكن هذه المساعي لم تجد أذناً صاغية. ثم تبعتها محاولة جديدة عام ١٩٣٩ توجهت مباشرة إلى السلطات الانجليزية في عدن. فقد قدمت «لجنة الاصلاح» التي تمثل المغتربين الحضارمة، مذكرة إلى الحاكم تطالب فيها بتوحيد حضرموت وباعلان استقلالها. إلا أن مصير هذه المحاولة لم يكن أحسن من سابقاتها.

في هذا الوقت بالذات كانت الأوضاع القومية في اندونيسيا قد بدأت تؤثر على المهاجرين الذين اضطروا إلى عودة جماعية إلى الوطن، بعد أن فقد معظمهم

(١) لويس ماسينيون، «حولية العالم الاسلامي»، باريس ١٩٥٦.

العمل والثروة والحماس . وقد أثر ذلك تأثيراً سلبياً على الوطن الأم من الناحيـة الاقتصادية ، وظهرت المجاعة في اكثر المناطق. إلا أن هذه الأزمة أدت بالمقابل إلى تقوية الحركة الوطنية المتمكنة في حضرموت والتي لم تعـد تحتمل التراجع والنكوص . ومن البـلاد الجديدة التي هاجروا إليها من جديد ، أسس هؤلاء المغتربون حركة معادية للاستعمار تعمل على ثلاث جبهات :

– جبهة المطالبة باستبدال الموظفين الأجانب بموظفين وطنيين.
– جبهة العمل على تقوية الوضع الاقتصادي .
– جبهة تقوية حركة الصراع مع الاستعمار للاسراع في الحصول على الاستقلال وتحقيق وحدة البلاد .

ولم تتحقق هذه الأهداف إلا بصورة جزئية بسبب عدم وجود جهاز سياسي قادر على تحريك الجماهير وجمعها حول برنامج محدد .

ضمن هذه الظروف قدمت سلطة الحمـاية المشروع البريطاني الذي فوجىء الجميع بموافقة السلاطين عليه .

المشروع البريطاني :

ينص هذا المشروع على تبني النظـام المطبق في ماليزيا ، وعلى الاستئناس بنظام الاتحاد الماليزي الذي فرض عام ١٩٤٦ .وهو يستبعد، لأسباب غامضة ، سلطنة المهره من الاتحاد .

ويتلخص هذا المشروع فيما يلي :

يتخلّى سلاطين (القعيطي والكثيري والواحدي) عن امتيازاتهم لبريطانيا (دون استشارة الشعب) ويكون لهذا الاتحاد كل خصائص الدولة المركزية ذات المؤسسات الاتحادية .

ولم يكن هذا المشروع بشكله المذكور مقبولاً من الامراء لأنـه يجردهم من امتيازاتهم الداخلية والخارجية ، ويلغي دورهم ويوكل مهماتهم إلى حاكم عدن أو

المقيم المشاور ، لذلـك عارضوه خفية . وقد استهدفت هذه المعارضة شكل المشروع وليس فكرته بحد ذاتهـا . ثم إن المشروع يقدم مصالح القعيطي على حساب بقية السلطنات الداخلة في الاتحاد . لذلك كانت سلطنة الكثيري أول من رفض فكرة الاتحاد لأنه يسلبها استقلالهـا المحلي . كما أن سلطنة الواحدي رفضته للسبب نفسه .

تجاه هـــذه المعارضة ، اضطرت وزارة المستعمرات أن تصرف النظر عن المشروع مؤقتاً وأن تركز جهودها في منطقة المحمية الغربية . فقد كان مشروعها يملك نصيباً أوفر من النجـاح هناك بدعوى التهديدات اليمنية (حقيقية كانت أم وهمية) .

اتحاد امارات المحمية الغربية :

كانت الشروط السياسية تختلف اختلافاً بيّناً بين المحمية الشرقية والمحمية الغربية . فالتجزئة بلغت حداً مفرطاً في المحمية الغربية حتى بلغ عدد الإمارات المعترف بهـــا رسمياً حوالي (٢٠) إمارة . هذا بالاضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى كثرة حوادث الحدود مع اليمن . ثم منذ قيام ثورة مصر عـــام ١٩٥٢ ، تطور الخلاف اليمني – البريطاني ، وأخذ يتعدى حدوده الإقليمية . فاليمن كان قـد خرج من قوقعته وانضم إلى الجامعة العربية ١٩٤٥ وإلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وأخذ يقوم باتصالات دبلوماسية لدى الأوساط الدوليـة للحصول على دعم بلدان العـالم الثالث والمعسكر الاشتراكي والبلدان الأخرى المعادية لبريطانيا .

وقد أقلق تدويل الصراع الانجليز ، لذلك سارعت المملكة المتحدة في إقامة دولة اتحاديـة تمحو المظهر الاستعماري السابق بغية تفشيل المساعي اليمنية وكسب عطف الأمم الافريقية والآسيوية والامريكية اللاتينية .

ففي عام ١٩٤٥ قام سلطان لحج على رأس حركة تطـالب بتوحيد اليمن

الجنوبي . وكان يطمح في أن يكون على رأس الدولة الاتحادية . إلا أن طموحه اصطدم بباقي الامراء وبالسلطة الحامية التي اعتبرت هذا الموضوع سابقاً لأوانه .

بيد أن حاكم المستعمرة تقدم في الوقت نفسه الذي طرح فيه مشروع توحيد حضرموت ، بمشروع مشابه لتوحيد امارات المحمية الغربية . وقد كان فشل المشروع الأول درساً كافياً للسلطات البريطانية التي أخذت تظهر كثيراً من الدبلوماسية والحيطة لكي تتجنب غضب اليمن وتكسب ثقة الامراء .

لقد كان المشروع ينص على إقامة نظام فيدرالي يضمن الاستقلال الذاتي للأطراف المعنية ، ويكون تحت إشراف مفوض سامي مسؤول عن السياسة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي . . الخ ، كما كان ينص على أن الامارات التي عقدت معاهدات تشاور هي وحدها مخولة بدخول الاتحاد .

وقد وافق الرؤساء المحليون على هذا المشروع . إلا أن هذا الانصياع للسياسة البريطانية قد أثار عليهم عاصفة شديدة من النقمة في الخارج وخاصة في اليمن . وقد كان رد فعل الامام سريعاً إذ صرح بأن مخطط هذا الاتحاد يتنافى مع مبادىء معاهدة عام ١٩٣٤ . ثم ما لبثت الجامعة العربية أن شجبت هذا المشروع ووصفته بأنه نوع من الاستعمار الجديد . وهكذا رفعت القضية إلى مجلس الأمن .

ولم يقتصر النزاع على تبادل الاحتجاجات ، بل أخذ شكل سلسلة من الحوادث والاصطدامات على طول الحدود اليمنية ، وإلى تبادل التهم بالتسلل والغزو والتهديد بالحرب .

وبعد تدهور الوضع تراجع الامراء وانسحبوا باستثناء شريف بيحان ، الذي أعلن ولاءه للمخطط البريطاني . عندئذ أعادت حكومة المحافظين النظر في سياستها مؤقتاً ، وصرح موظف كبير في وزارة المستعمرات أمام مجلس العموم في نيسان عام ١٩٥٥ ، بأن هذه المشاريع الاتحادية ليست إلا مجرد اقتراحات لا يفرض الانصياع إليها على أحد [1] . إلا أنها تمسكت بالمبدأ ، ورغم ذلك

(١) فرنان لويليه « الشرق الاوسط المعاصر » باريس ١٩٥٨ ، ص ١٩٤ .

فقد هدّأ هذا التصريح النفوس الثائرة. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بسبب التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط . فقد كانت انجلترا طيلة عـــام ١٩٥٥ تحاول إدخال أكبر عدد ممكن من البلاد العربية في « حلف بغداد » المشهور ، وكانت ترمي من وراء ذلك إلى خلق مجموعة عربية تخضع لإشرافها (١) . غير أن القوى القومية العربية تضافرت لإجهاض المخطط البريطاني وعندئذ لجأت انجلترا من قبيل التعويض عن هذا الفشل الجزئي إلى تنفيذ مخططها بالنسبة لليمن الجنوبي في أسرع وقت ممكن .

فقد أدى الجلاء عن منطقة قنـــال السويس إلى ضرورة نقل مركز القوات البريطانية في الشرق الأوسط إلى عدن . وأصبح إنشاء دولة اتحـــادية تضم اليمن الجنوبي تربطها بحكومة صاحبة الجلالة معاهدات تضامن ودفاع ، أكبر ضامن للمحافظة عـلى مركز استعماري قوي ذي موقع هام ، خاصة بعد أن قضي تدريجياً على النفوذ البريطاني في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي .

وقد أثارت هــذه الخطوة كراهية وغضب معظم البلاد العربية التي وجدت فيهـــا تهديداً جديداً لاستقلالها . فراحت توجه نقمتها للقضاء على مـــا تبقى لانجلترا من مغانم في الارض العربية . وظهرت موجـــة من الدعاية المعادية لبريطانيـــا حرضت شعب اليمن الجنوبي على إحباط المؤامرات التي دبرها له الاستعمار .

ولكن الشيء الهام كان توقيع الميثاق اليمني – المصري – السعودي عـــام ١٩٥٦ الذي يدخل عدن وحميتها ضمن ميثاق الدفاع العربي. وهكذا رأت بريطانيا نفسها مهددة جدياً وأرادت أن تنقذ موقفها رغم كل الظروف . وفي هذا الجو المتوتر دعا حاكم عدن الامراء عام ١٩٥٦ ليطلعهم على المشروع النهائي للاتحاد. وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة البريطانية في مجلس العموم في ١٣ حزيران

---

(١) جان بيير « عالم الشرق الاوسط » ، باريس ١٩٥٩ ، ص ٩٤ .

١٩٥٦ « بأن قيام الدولة الاتحادية ونجاحها يتوقفان على مدى الرغبة والتجاوب الذي يلقاه من الشعب ومن الزعماء » .

وفي نهاية المحادثات أصدر الامراء بياناً يقولون فيـــه : « إن تطور بلادنا وتقدمها يتوقف في المستقبل على التعاون الوثيق والوحدة فيما بين أجزائها » .

غير أن هذه الخطوة لم تؤدِّ إلى قيام الاتحاد بسبب نشوب العدوان الثلاثي على قناة السويس الذي بدّل في المسلمات السابقة . فقد تدهورت العلاقات بين البلاد العربية والغرب الى درجــة لم تعد معها بريطانيا ولا الامراء المحليون ، يجرؤون على اعلان قيـــام دولة الاتحاد . وكان عليهم أن ينتظروا حتى عـــام ١٩٥٨ حتى يستأنفوا المفاوضات . وقد تصلبت بريطانيـــا كثيراً في موقفها بالنسبة لليمن بعد أن أثر قيـام الجمهورية العربية المتحدة تأثيراً عميقاً في مجرى الأحداث . كما ضغطت على الامراء للموافقة على الدستور الفدرالي الذي وضعته وزارة المستعمرات . وأخيراً أعلن رسمياً في ١١ شباط ١٩٥٩ ، قيـــام اتحاد إمارات الجنوب العربي ، أي بعد مرور ٢٥ عاماً على توقيع معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤ . وبعد الانتهاء من حفلة التدشين ، وَقّـع وزير المستعمرات على اتفاق مع الامراء تتعهد بموجبه بريطانيا بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة حتى توصلها إلى الاستقلال الذاتي . وبالمقابل لا يحق للدولة الاتحـــادية بموجب هذا الاتفاق أن تعقد معاهدات أو تدخل باتصالات مع دول أو حكومات أو منظمات دون موافقة بريطانيـــا ، وبالاضافة إلى ذلك تنص المادة الخامسة من هذا الاتفاق على أنه لا يجوز للاتحاد أن يرفض أي رأي تبديه حكومة صاحبة الجلالة حول حسن سير الحكم .

دول الاتحاد :

في البدء قام الاتحاد بين الامارات الست : إمارة بيحان ، الضالع ، سلطنة الفضلي ، العوذلي ، يافع السفلى والعوالق العليا . وكان الدستور ينص على تأسيس

مجلس أعلى من ستة أعضاء يملكون السلطة التنفيذية ومجلس اتحادي مؤلف من ٣٦ عضواً يتولى السلطة التشريعية ، وقد اقتصر الاتحـاد على هذا العدد بسبب تحفظ غالبية الزعماء المحليين . أما سلطان لحج فقـــد جاهر بعدائه ومعارضته للاتحـاد معتمداً على دعم رابطة الجنوب العربي ، وهاجم المشروع البريطاني . وقد أثار هـذا الموقف نقمة لندن عليه ، واتهمته بالتعامل مع الأجنبي وبعزمه على الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة التي أنشئت حديثاً ، وأن هـذا الموقف يتنافى مـــع أحكام المعاهدات السابقة المعقودة مع حكومة صاحبة الجلالة . وقامت باحتلال سلطنة لحج وأقامت فيهـا حالة الطوارىء ، وخلعت السلطان وعينت مكانه سلطاناً آخر انضم إلى الاتحاد في اوكتوبر ١٩٥٩ . وفي شهرشباط ١٩٦٠ ، كان قـــد سبقه في الالتحاق بالاتحاد : العوالق السفلى ، العقربي ، ودثينـــة . وفي شهر آذار ١٩٦٢ ، التحقت إمارة الواحدي من المحميـة الشرقية ، وأصبح عدد الدول الاتحادية إحدى عشرة دولة . وفي شهر نيسان ١٩٦٢ بدّل (اتحـاد امارات الجنوب العربي) اسمه وأصبح : (اتحاد الجنوب العربي) وذلك بسبب قرب دخول مستعمرة عدن في الدولة الاتحادية .

إن مقدمة دستور ١٩٥٩ تشير إلى الخصائص الرئيسية الأربع التي تمـــيز هذا لاتحاد :

١ – فهو عبارة عن نظام ملكي من نوع خاص من حيث أن سلطاته التنفيذية والتشريعية وجميع الصلاحيات تقريباً هي في أيدي الامراء .

٢ – وهو يشكل وحـدة اقتصادية قائمة على التعاون المتبادل بين الاعضاء وعلى إلغاء الحواجز الجمركية [١] اضمان تطور عام للبلاد .

٣ – وهو يشكل وحدة عسكرية دفاعية مهمتها الدفـــاع عن الاستقلال وعن الحريات الجماعية لأعضاء الاتحاد .

---

(١) راجع القسم الثاني الذي يبحث مفصلاً في النواحي الاقتصادية .

٤ ـ وهو أخيراً يعتبر نفسه مفتوحـاً أمام دول شبه الجزيرة العربية الساحلية ، غايته تشكيل (اتحاد إسلامي عربي) ويقصد بذلك انضمام اليمن الملكية آنذاك . إلا أن الاطاحة بالملكية أدى إلى الحد من هـذا الطموح والاكتفاء بالدول المحمية وربما بعدن . حتى بالنسبة إلى ضم عدن كان ثمة حاجة إلى مفاوضات ومحادثات عديدة ، ، لأن العدنيين كانوا يخشون النتائج السياسية والمالية لهذا الانضمام . كما أن الامراء من طرف آخر كانوا يوجسون خيفة من الاضطرابات التي كانت تقوم بصورة دائمة بين الفترة والأخرى في عدن .

انضمام عدن الى الاتحاد

تشكل عدن مرفأ دوليـاً وقاعدة كبيرة الأهمية . ولهذا السبب فصلتها بريطانيا وجعلت منها مستعمرة للعرش عام ١٩٣٧ .

ومنذ قيام الاتحاد بدأت بريطانيا تعيد النظر في عملية الفصل السابقة وتنظر في توحيد المستعمرة مع الامارات المحمية . غير أن المستعمرة على مـا هي عليه من أحزاب سياسية ونقابات ومظاهرات واضطرابات وتجمعات شعبية ، كانت تثير الخوف والقلق في نفوس مؤسسي الاتحاد. إلا أن شعور السلطات البريطانية بضرورة ضم المستعمرة إلى الاتحاد ، انتهى بفرض هذا الانضمام . وكان لهذا الحدث أهمية سياسية كبرى لأنه يسجل نهاية لعصر ولسياسة كانت فيه عدن مجرد مستعمرة وانتقلت بعده فأصبحت « دولة مستقلة » وعضواً في مجموعة على وشك أن تستكمل سيادتها . فاتحـاد الجنوب العربي هو على وشك أن يصبح الدولة العربية الوحيدة المستقلة داخل الكومنولث . وكان هذا التحول في نظر بريطانيـا الوسيلة الناجعة لجعل الامراء يقاومون ضغط اليمن وضغط القومية العربية . لذلك عمدت إلى تطوير العلاقة مع الدولة الاتحادية فأخذت شكل

معاهدات صداقة ومواثيق تمنحها سلطة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في المستقبل. وفي ٢٠ (أغسطس) آب ١٩٦٢ أذيع في لندن كتاب أبيض يتضمن قرار ضم المستعمرة إلى الاتحاد ، هو عبارة عن ملحق اضافي لمعاهدة ١٩٥٩ . ويتضمن هذا الميثاق عدداً من النصوص أهمها : منح عدن الحق بأن يكون لهـا حكومة مسؤولة دون أن يمس ذلك بحال من الأحوال بالسيادة البريطانية ، والاحتفاظ بالمنشآت العسكرية وبامتيازات الحاكم .

الحكم الذاتي :

ان ضم المستعمرة إلى الاتحاد لم يأخذ مفعوله إلا بعد إعادة النظر في دساتير المستعمرة والاتحاد. وبموجب هذا الاصلاح التشريعي أصبحت الدورة التشريعية خمس سنوات بدلاً من أربع . وأصبح حاكم عدن مفوضاً سامياً لدى السلطة المركزية . كما أن الاصلاح أجرى تعديلاً على المؤسسات الفدرالية بحيث تتكيف مع ضم المستعمرة . إلا أن التبديل الأهم كان في الحقيقـة حصول المستعمرة على الاستقلال الذاتي .

ان إقامة حكم ذي طابع يتمتع بالاستقلال الذاتي وبمجلس منتخب وبوزارة مسؤولة.. أصبحت مراحل تقليدية لتحرر المستعمرات التابعة للعرش البريطاني. وهي أعلى مرحلة من مراحل الطريق إلى الاستقلال الكامل .

إلا أن نظام (الحكم الذاتي) الذي أدخل على عدن في مطلع عام ١٩٦٣ لم يتقيد بتلك الصيغة وذلك لسببين رئيسيين :

— الأول يتعلق بالمجلس التشريعي . فالإصلاح الدستوري الأخـير لم يبدل شيئاً في تركيب المجلس : ٢٣ عضواً منهم ١٢ عضو منتخب فقط. وقد استبدل الموظفون البريطانيون المستقيلون بمدنيين معينين تعييناً . وهكذا فإن العناصر المنتخبة لا تشكل الا أقلية ضعيفة. وكان يقال بأن السلطات البريطانية تفكر في رفع عدد الأعضاء المنتخبين الى ١٦ وعندئذ يصبحون أكثرية .

– والثاني يتعلق بالناحية التنفيذية . فالوزارة المسؤولة ليس لهـا طابع تمثيـلي . والتطور الذي حصل في هذا المجال ، اقتصر عـلى استبدال المجلس التنفيذي بمجلس وزراء مؤلف من عدنيين بالدرجة الأولى باستثناء النائب العام . وتتألف الوزارة من رئيس وزراء ووزير عدل (انجليزي) وستة وزراء آخرين نصفهم يختار من بين المنتخبين .

والحاكم هو الذي يملك صلاحية تسمية رئيس الوزراء بانتقائه من بين أعضاء المجلس التشريعي والذي يبدو له أوفر الأعضاء حظاً بالحصول على ثقة الأغلبية . ورئيس الوزراء هو الذي يختار معاونيه من بين زملائه ، ويقدم أسماء وزرائه الى الحاكم الذي يتولى تسميتهم . ويكون الوزراء مسؤولين بالتضامن أمـام المجلس التشريعي . لقد أتاحت استقالة الموظفين البريطانيين المجال أمام العدنيين ليشغلوا الأماكن التي كانوا يحتلونها ، وخاصة وزارة المالية . الا أن انسحاب الموظفين البريطانيين بقي شكلياً لأنهم احتفظوا بأماكنهم بصفة خـبراء . ومن هـذه الزاوية بقي لهم دورهم في التدخل في الشؤون العامة . وبكلمة واحدة بقيت للانجليز امتيازاتهم لم تمس . وبقي مجـال عمل وتأثير الحكومة المسؤولة لدولة عدن محدوداً في الميادين الرئيسية . وهكذا اقترن منح عدن الاستقلال الذاتي بنوعين من التقييدات . أحدهمـا يتعلق بممارسة المهام التنفيذية ، والآخر بممارسة المهمة التشريعية .

فوجود ممثل للعرش البريطاني حدّ من ممارسة المهمة التنفيذية . فالحاكم أو المفوض السامي يلعب دور الوسيط بـين حكومة المستعمرة وبين وزارة المستعمرات والحكومة البريطانية . وهو يملك حق تسمية الوزراء وعزلهـم ، وكذلك حق حل المجلس التشريعي . وهو يستطيع أن يعترض على رأي الوزارة وعندئذ لا يبقى أمامهـا سوى الاستقالة . وعندها يلجأ الى تشكيل وزارة أخرى .

ومن الخطأ الظن بأن الحاكم لم يبقَ له سوى مهمات بروتوكولية . فالحقيقة

هي أنه كان لا يزال يحتفظ بمجموعة من السلطات (العلاقات الخارجية ، حق تعليق الدستور ، وفصل جزء من المستعمرة ، الدفاع ، النقد ، القواعد العسكرية) وهو يشرف على قوات الأمن وعلى القضاء ، ويملك حق التدخل للمحافظة على الأمن والاستعانة بالقوات المرابطة اذا اقتضى الأمر . وسلطته تتجاوز في هذه القضايا السلطة الاتحادية لأنها من اختصاص المجلس التنفيذي الفدرالي .

أما ممارسة المهمة التشريعية فقد خضعت لنوعين من التقييدات [1] :

– أولاً ، ان القوانين المحلية ليس لهـا مفعول خارج حدود الممتلكات وينتهي مفعولها عند حدودها .

– ثانياً ، في حـالة اصطدام قانون بريطاني بقانون من قوانين المستعمرة ، تكون الأفضلية للقانون البريطاني .

وهكذا فإن اتساع نطـاق امتيازات المفوض السامي من جهة ، وتقديم التشريع البريطاني من جهة ثانية تجعلنا نتأكد من أن دولة عدن حسب الصيغة السابقة مـا تزال بعيدة عن الاستقلال الداخلي الكامل الذي اعتدنا أن نشاهده منذ قرن في المستعمرات وفي دول الكومنولث البريطانية . فهنا نلاحظ أن مراحل الحكم الذاتي بطيئة وتخضع لاعتبارات مختلفة تدفعه أحيـاناً الى الأمام وترجع به أحياناً أخرى خطوات الى الوراء .

صحيح أن حكومة مؤلفة من المدنيين انشئت في كانون الثـاني ١٩٦٣ من قبل سلطات المستعمرة الادارية ، لتدريبها على إدارة الشؤون المحليـة . إلا أن الطريقة التي جرى بواسطتها تعيين أعضـاء الوزارة جعلت من الوزارة ممثلة للسلطات الاستعمارية أكثر منها ممثلة حقيقية لمجموع الشعب أو لقسم يمثل الغالبية منه . فالواقع أن مجلس الوزراء هو أشبه بمجلس تنفيذي للمفوض السامي لا بحكومة برلمانية . وسبب ذلك يعود بلا شك إلى عدم وجود حزب وطني له سمعة شعبية

---

(١) شارل روسو ، ص ٢٦ .

داخل المجلس التشريعي . والذي كان يعيق وجود مثل هذا الحزب هو السياسة المعادية لكل نزعة وطنية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية . الأمر الذي أدى إلى أن المعارضين التقليديين للنظـام الاستعماري لم يكونوا يجرءون على المشاركة في السلطة ولا حتى مشاركة ظاهرية . ففي المجلس التشريعي نجد أنفسنا أمـام منظمات هزيلة يسيطر عليها زعماء ممالئين للسلطة البريطانية .

تصديق اتفاق لندن :

منذ ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ أصبحت عدن عملياً داخل الاتحاد . وأصبح من المفروض أن تصبح دولة من دول الاتحاد منذ أول آذار ١٩٦٣ بعـــد موافقة مجلس العموم البريطاني والمجلس التشريعي العدني والمجلس التشريعي الاتحادي .

وقد جرى تصديق اتفاق لندن من المجالس الثلاثة على التوالي خلال خريف عام ١٩٦٢ :

١ – المجلس التشريعي العدني :

حيث جرى التصديق على الاتفاق ضمن ظروف مضطربة . فبعد ثلاثـة أيام من المظاهرات الشعبية ضد الاتحاد ومن المعارك الصاخبة ، جرى التصديق على الاتفاق بأغلبية ١٥ صوتاً ضد ٨ أصوات . وإذا أخذنا بعين الاعتبار التفاصيل وجدنا أن التصويت كان عمليـــة صورية . فالحقيقة أن المجموعة التي صوتت لصالح الاتفاق تنطوي على الفئات التالية :

– أصوات الأعضاء البريطانيين الخمسة .
– أصوات أعضاء الحكومة الممالئين للسلطة (خمسة)
– أصوات الأعضاء المعينين .

فالاقتراع لم يكن يعكس إرادة الناخبين . وقد ذكرت صحيفة (لوموند) في عددها بتاريخ ٢٨ – ٣ – ٦٢ : « انه لأمر مشكوك فيـــه أن يكون تبني

البرلمان المشروع سوف يجلب الهدوء على المستعمرة . فالمجلس التشريعي لم ينتخب أصلاً إلا من ٢٤٪ من السكان. وثلث نواب المجلس صوتوا ضد المشروع».

٢ – المجلس الاتحادي :

ولم يكن تصديق الاتفاق من المجلس الاتحادي أقل تعرضاً للنقد لأن أعضاء هذا المجلس كانوا جميعاً معينين تعييناً من قِبل الامراء . وكان ذلك يصدم الأوساط الليبرالية في المملكة المتحدة ، لأن مثل هذا التصديق خالٍ من الصفة الديموقراطية وليس له صفة نظامية .

٣ – مجلس العموم البريطاني :

لقد صدق مجلس العموم على اتفاق دمج عدن بالاتحاد بأكثرية ٢٥٣صوتاً ضد ١٨١ صوتاً ، بعدما سبق أن رفض بأكثرية ٢٥٩ صوتاً ضد ١٨٥ صوتاً اقتراحاً من المعارضة يطلب إجراء انتخابات قبل ضم عدن إلى الاتحاد . وقد جمعت هذه المعارضة نواباً من أحزاب متعددة : ليبراليون بالدرجة الأولى ، ثم محافظون ، ثم اشتراكيون من حزب العمال .

وتجدر الاشارة إلى أن حزب العمال رغم منشئه وطابعه البروليتاري فإنه يؤيد الأساس الذي انطلقت منه سياسة حكومة المحافظين . وليس في ذلك مفاجأة لأنه كما يقول بيير روسّي [١] : « لقد ظن المحافظون بأن في وسعهم أن ينقذوا الامبراطورية بالعصا . أما العمال فأرادوا أن ينقذوها بالأكف » . وقد أكد ذلك تصريح رئيس حزب العمال الذي نشرته صحيفة (لوموند)[٢]: « يجب الاحتفاظ بعدن باعتبارها قاعدة هامة سواء من ناحية المواصلات أو من ناحية كونها أيضاً مركزاً لعمليات الأمن » .

---

(١) بيير روسي « عراق الثورات » ، باريس ١٩٦٢ ص ٢٤٣ .
(٢) لوموند ، تاريخ ١٤ – ٥ – ١٩٦٤ .

استمرار السيادة البريطانية على عدن :

نتيجة المؤتمر الذي انعقد في لندن في الفترة ما بين ٢٣ تموز و١٦ آب ١٩٦٢ جرى تبادل الرسائل بين سكرتير الكومنولث والمستعمرات وبين وفد وزراء الاتحاد وعدن . وقد جاء في كتاب الوفد الأخير ما يلي [١]: « لقد أوضحت لنا الحكومة البريطانية بدقة أن الاقتراحات والمشاريع التي نستطيع أن نضعهـا موضع التنفيذ لا يجوز أن تنـــال من سيادتها على عدن أو من السلطات الموكلة للحاكم . ونحن نقدر تبعاً لأهمية الوضع الستراتيجي لعدن ، ضرورة احتفـاظ بريطانيـــا احتفاظاً كاملاً بهذه السيادة حتى تستطيع منشآتها العسكرية التي تلعب دوراً رئيسياً في ممارسة مسؤولياتها العالمية وفي حماية سكان هذه المنطقة ، أن تتابع عملها دون خوف ما » .

وهكذا احتفظت بريطانيـــا بحق سحب كل منطقة من مناطق عدن من الاتحاد في أية لحظة تعتبر ذلك ضرورياً لشؤون الدفاع . كما أنهـا عزلت جزر البريم وكوريا موريا عن الاتحـاد ووضعتها مباشرة تحت إشراف السلطات العسكرية . كذلك فإن المملكة المتحدة تستطيع أن تسحب عدن من الاتحـاد إذا اعتبر سكانها بعد ست سنوات من الدمج أنهم لم يعاملوا معاملة عادلة ، أو إذا قرر مجلسها التشريعي الانفصال بأكثرية الثلثين . وفيما عدا ذلك تتعهد بريطانيا بأن لا تستعمل حقها في سحب عدن من الاتحاد [٢] .

وقد كتب سكرتير الكومنولث بدوره قائلاً : « إن بريطانيـــا العظمى سوف تستمر في مد الاتحاد بالمساعدات المالية والتكنيكية وفي قيادة شعبه نحو الاستقلال في أسرع وقت ممكن » . بالاضافة الى ذلك يؤكد بأن أي بند من بنود الاتفاقية الجديدة لا يجوز أن يمس سيادة حكومة صاحبة الجلالة على عدن.

ان انشاء الاتحاد كان على وجه الاجمـــال ، كما كان ضم المستعمرة ، عملية

---

(١) الكتاب الأبيض ، وثيقة رقم ١٨١٤ ، لندن ١٩٦٢ .

(٢) الوثائق الفرنسية ، وثيقة رقم ٣٦١ - ٣٦٢ .

مفروضة لم تبذل السلطات البريطانية فيها أقل جهد لاستشارة السكان . ولم تهتم المملكة المتحدة أدنى اهتمام في حمـل الامراء على اعطاء نظمهم والمؤسسات الاتحادية طابعاً ديموقراطياً . فقد كانت بريطانيا دون شك تتوخى من اعتمادها على الزعمـــاء المحليين ضرب النزعة القومية . وقد ساهمت تعليقات الصحافة البريطانية في توضيح هذه الناحية .

فصحيفة الغارديان تذكر في عددها بتاريخ ٢٣ - ٨ - ١٩٦٢: « لقد كانت الفرصة مؤاتية لبريطانيا من أجل أن تلح على ضرورة ادخـــال بعض المفاهيم الديموقراطية على الاتحاد قبل ضم عدن ، وأن تستمر في مساعدتها الماليـة التي بدونهـا لا تستطيع الامارات أن تستمر في البقاء . إلا أننا بدلاً من ذلك نجد أنفسنا أمام اتفاق مرتجل فيه عودة الى الوراء » .

وفي خط مقابل تحاول صحيفة التايمس أن تبرر في عددهـــا بتاريخ ٢٠ - ٩ - ٦٢ سياسة حكومة المحافظين في اليمن الجنوبي بقولها : « إذا أردنا للاتحاد أن يستمر ويبقى ويتطور سياسياً ويصل في الوقت المناسب الى الاستقلال كما يريد له موجهوه ، فلا بد أن يستوعب عدن . واذا أردنا أن لا تخضع عدن لتأثير بروليتاريا غير مسؤولة الى حد بعيد تشرف القاهرة على تنظيمها ، فيجب حماية الداخل الذي تشكل هي مرفأه وعاصمته التجارية وقاعدته الحربية » .

هكذا يمكن أن نلاحظ من خلال التعليقين السابقين أن البريطانيين باقامتهم اتحاداً مؤلفاً من دول إقطاعية ، انما كانوا يأملون بأن يعتمد طويلاً على سلطات الحماية القديمة ، وأن يؤمن الاستقرار الذي تسعى اليه بريطانيا في هذه المنطقة ، والذي يشكل قاعدة سياسية لأحلام القيادة البريطانية بجعل عدن جبل طارق جديد وعلى مستوى أعلى من ذاك .

الفصل الثالث

مؤسسات
« إتحاد الجنوب العربي »

ان اتحاد الجنوب العربي يشكل من الناحية السياسية نوعاً من التبعية لبريطانيا الممثلة بالمفوض السامي . وداخل هذا الاتحاد تحتفظ كل دولة بوضعها الحقوقي الأصلي . فعدن رغم أنها أصبحت دولة فإن وضعها الحقوقي لم يتغير كمستعمرة تابعة للعرش البريطاني .

أما مؤسسات هذا الاتحاد فتتجلى على النحو التالي ، كما يتبين من أحكام الدستور الفدرالي الذي خضع لعملية مراجعة خلال صيف عام ١٩٦٢، وكذلك من خلال دستور عام ١٩٥٩ :

١ – التركيب الفدرالي :

في معظم الدول ذات التركيب الفدرالي ، يكون (نظام المجلسين) شيئاً مألوفاً . فأحد المجلسين يمثل المواطنين ، والآخر يمثل الدول الأعضاء . ومن المألوف أيضاً أن يوجد فيها جهاز تنفيذي مركزي قوي قادر على مقاومة

القوى الانشقاقية التي تهدد مصير الاتحاد وتماسكه . أما فيما يتعلق « بالجنوب العربي » فنجد أنفسنا أمـام اطار فدرالي بسيط ، يتألف من مجلس واحد لأن الامراء المؤسسين قاوموا منذ البدء فكرة انشاء مجلس تمثيلي . أمـا المجلس التنفيذي فيتميز بطابعه المغرق في الشخصية وفي التسلط .

ويختلف تنظيم السلطات فيه عن الصيغة التقليدية للدول الاتحادية القـائمة حالياً . لأن هـذا التنظيم هو في مستوى أدنى بكثير . ويبدو ذلك جلياً من خلال طريقة التوظيف وطريقة عمل الهيئتين الرئيسيتين للاتحاد وهـا المجلس الاتحادي والمجلس الأعلى .

فقد أصرّ الامراء المؤسسون أثناء قيام الاتحاد عام ١٩٥٩ على التساوي في التمثيل ، وجرى تحديد ستة مقاعد لكل امارة . ولم تكن ثمـة مشكلة طيلة الفترة التي كان الاتحاد مؤلفـاً من امارات . بيد أن المشكلة بدأت منذ أصبح موضوع انضمام عدن مطروحاً ، فكان لا بد أن يكون من الضروري خرق القاعدة بسبب مستوى تطور عدن وسكانها . لأن عدن وحدها تضم ثلث سكان الاتحـاد . لذلك اعطي للمستعمرة نصيب كبير من التمثيل ارتفع الى (٢٤) مستشاراً اتحادياً .

اما فيما يتعلق بالمجلس الاعلى الذي تتشكل منـه الحكومة الاتحادية فإن اختيـار أعضائه من داخل المجلس الاتحادي يتم وفقاً لاعتبارات التمثيل الاقليمي . فبموجب الدستور تستطيع كل دولة في الاتحـاد أن تحصل اذا رغبت على ممثل في الحكومة . وقد جرت العادة على أن يكون اسناد الوزارات الاتحادية بنسبة حقيبة وزارية لكل ستة مستشارين اتحاديين . وتطبيقاً لهذه القاعدة ، كانت عدن تشغل أربع حقائب وزارية ، في حـين أن باقي الدول الاتحادية لم يكن لها الحق الا بحقيبة واحدة يشغلها بالطبع امير . وهكذا فإن المجلس الاعلى يصل الى الرقم (١٧) .

ويشغل الوزراء وزاراتهم مدة خمس سنوات . وعندمـا تنتهي مدتهم يمكن أن يعاد انتخابهم .

أما بالنسبة الى عدن ، فان المجلس التشريعي للمستعمرة هو الذي يجب أن يسمي أربعـة من أعضائه وزراء اتحاديين في المجلس الاعلى . وهذا الاستثناء خاص بعدن . أخيراً يجدر أن نلاحظ بأننا نلاحظ وجود نفس الشخصيات في الهيئتين فإذا وضعنا جانباً ممثلي عدن، نجد أن زعماء الدول الاخرى بأشخاصهم ممثلين في المجلس الأعلى ، الأمر الذي يعطي الاتحاد مظهر تجمّع مغلق لا يـكاد يفصل بين الهيئـــة التشريعية والهيئة التنفيذية فيه سوى خيط ضعيف . ثم ان احتكار المقاعد الوزارية من قبـل بعض الشخصيات لا بد أن يؤدي الى نوع من الجمود .

إن قيام الدولة الاتحادية كان بدعوى وضع حد للتجزئة ومن أجـل إقامة سلطة مركزية . إلا أن توزع الحقائب الوزارية يكذب هـذا الادعاء بشكل قاطع . فمن السهل جداً أن نلاحظ أن توزيع الوظائف ليس في الحقيقة سوى انعكاس دقيق لتعدد السلطات. ففي بلد كاليمن الجنوبي ذي الامكانيات المالية والادارية البسيطة جداً ، يشكل التمدد نوعـــاً من الترف الفاضح وعاملاً من عوامل شل الفعالية .

توزيع الصلاحيات :

إن توزع السلطات يتم على النحو التالي :

١ ــ إن الشؤون الخارجية والدفـاع والأمن الداخلي والقروض الاتحادية ، والطيران والبريد والتربية والصحة والأشغال العامة، والنقد والمصارف والجمارك والصيرفة والجنسية .. الخ ، وهي عبارة عن ٢٧ مهمة ، هي من صلاحيـــة الاتحاد .

٢ ــ أما الشؤون التي تدخـــل في نطاق الصلاحيات المشتركة بين الدولة

المركزيــة وبين الدول الأخرى المعنية ، فتشمل ٢٤ مهمة تتضمن : الحقوق الجزائية والسجون والعمل والهجرة (من الداخل وإلى الداخل) ، والشركات والإفلاس ، والمكاييل والموازين ، والتعاونيات ، وتسويق المحاصيل الزراعيــة والأسماك ، وحق التعاقد ، والمواصلات المائية ، ومراقبــة التجارة الخارجية ، وضريبة الدخل ، والتأمين والزراعة وصيد الأسماك .. الخ .

وفي ظاهر الأمر يبدو ان هذا التوزيع قد جرى بروح من التفاهم والتعاون. إلا أنه في حقيقة الأمرهناك ترجيح واضح للسلطة المركزية . فالسلطة المركزية تملك سلطات تشريعية وتنفيذية حول ٢٧ مهمة ، وهي تملك رجحاناً واسعاً في مجالات الأمن والنظام والاقتصاد وحسن سير الحكم . والقوانين الاتحادية لهـــا أولوية على القوانين المحلية ويجب أن تعدل في حالة عدم اتفاقها مع التشريع العام.

أما السلطات المحلية فإن صلاحيتها في إصدار التشريعات محددة بالاشتراك مع السلطة المركزية . إلا انه من الناحية العملية نجــد أن سلطات الدول واسعة إلى درجة تضطر الحكومة المركزية إلى أن تعالج معها شؤوناً تتعلق بصلاحياتها الخاصة كحكومة مركزية .

ومع ذلك فإن المركز يملك وسائل كثيرة للضغط وللحد من السلطات المطلقة للأمراء أعضاء الاتحـــاد . وأبرز هذه الوسائل هي الناحية المالية . فمنذ إلغاء الحواجز الجمركية أصبح للحكومة المركزية الحق في منح تعويضات للأمراء بعد أن أصبحت الحقوق الجمركية من صلاحيتها . وأصبح في يدها هذا السلاح لوضع حد للتبذير وسوء الاستعمال والتحكم الاعتباطي

العلاقات المالية :

ان نظام الضرائب لا يخلو من التناقض. فمن جهة، أعطيت للسلطة الاتحادية الأولوية فيما يخص الضرائب غير المباشرة . ومن جهة ثانيــة اعتبرت الضرائب المباشرة حقلاً مشتركاً بين السلطتين . وقد أقيم اتحــاد جمركي ووضعت تعرفة

موحدة . وكل الموارد التي تأتي عن الضريبة الجمركية سواء فيما يتعلق بالواردات أم الصادرات ، تذهب الى الميزانية الفدرالية وتشكل الدخل الأساسي الداخلي. غير أن الحكومة الفدرالية بالمقابل تدفع تعويضاً لدول الاتحـــاد ، وتترك لهم حرية فرض الضرائب المحلية . إلا أنهـا بدورها مطالبة بدفع ضرائب سنوية للخزينة الاتحادية .

وعلى صعيد الضريبـة المباشرة وخاصة ضريبة الدخـــل ، جرى تطبيق الضريبة ضمن صيغتين تفترق كل منهما عن الأخرى :

١ – ففي عدن ، احتفظت المستعمرة بنظـام التكاليف السابق المستمد من التشريع الانجليزي ، والذي كان عليه المعوّل الرئيسي في الميزانية .

٢ – أما في الإمارات التي ما تزال بعيدة عن هذا النظام الحديث ، فتعمل الحكومة الاتحادية على ادخاله وتعميمه على مراحل على الامارات . وهـــذا النظام يطبق على جهاز الموظفين التابعين للاتحاد .

وقد حددت مهـــلة ثلاث سنوات لتوحيد ضريبة الدخل في جميع أنحاء الاتحاد بما فيها عدن .

أما فيما يتعلق بالقروض فهي بدورها حقل مشترك بين السلطتين ، فالدولة المركزية تستطيع أن تقترض لحاجاتها الخاصة . وكذلك الدول الاتحادية تملك بدورها هذا الحق شريطة أن تطلع المركز على خطواتها ومساعيها بهذا الصدد . وهذا الشرط يتضمن هدفين :

١ – الحد (بصورة غير مباشرة) من اتجـاه الدول الاتحادية الى القروض الخارجية .

٢ – الاعتراف الضمني بالمسؤولية الفدرالية عن ديون الدول الاتحادية .

وهكذا يتبين أن نظام الضريبة المعمول به يتحمل التباسات ويوشك أن يكون مصدر خلاف دائم بين السلطتين . وكانت عـــدن ترفض أن يكون

التكليف على الضرائب المباشرة المتعلقة بالدخل من اختصاص الاتحاد نظراً لفقر معظم الامارات وعدم رغبتها في تمويل الاتحاد .

٢ – التركيب الاداري :

يبدو التركيب الاداري على شكل خليط اداري من النموذج الاستعماري ومن النموذج التقليدي القديم . وقد سبق أن تبين لنا أن المستعمرة كانت خلال فترة طويلة تدار بشكل مباشر في حين أن محميتها كانت تدار بطريقة غير مباشرة . وقد انعكس ذلك كله على الجهاز الاداري الاتحادي . فهو خليط مدعوم بنظام بوليسي شديد . ومهمة هذا الجهاز القمعي هي بالدرجة الأولى ضمانة استمرار سيطرة الشخصيات الموالية لبريطانيا . فهم في السلطة طالما دام ولاؤهم وأمّنت بريطانيا عن طريق هذا الولاء مصالحها .

الادارة الاتحادية

تتألف الادارة الاتحادية من وزارات تتألف من دوائر يتولى المجلس الأعلى تسمية المسؤولين عنها ، كما يتولى مسؤولية إصدار القرارات الخاصة بالأمور التالية :

– الانضباط الاداري ،
– نظم الرواتب ،
– التعويضات والمكافآت ،
– الأمن وشروط العمل في الوظائف العامة .

ويتولى امين سر المجلس الأعلى ربط فعاليات مختلف الدوائر . كما يتولى السلاطين والامراء والمشايخ والوجهاء السيطرة على الادارات العليا . وهم بحكم استلامهم للوزارات والدوائر الكبرى ، يشكلون الاطارات الكبرى للاتحاد . ومعظمهم لا يتمتعون بكفاءات ومؤهلات في مستوى مهماتهم . فهناك قسم

من الامراء لا يكاد يعرف القراءة والكتابة . فهم يتولون المناصب بحكم حقهم في المجلس الاعلى لا بحكم كفاءاتهم . والامراء الوزراء هم بصورة عامة مزودون بخبراء بريطانيين وبإطارات شابة من أبناء البلاد ، يقومون عملياً بتسيير أمور الادارة . ودورهم يقتصر على توقيع وثائق لا يملكون عنها أية فكرة واضحة ، وعلى قراءة خطاب معدّ مسبقاً من قِبل الاختصاصيين في الحفلات الرسمية.

إن مسألة الاطارات العليا مسألة خطيرة جداً . فإذا لم يوضع لها حل ، ولم توكل السلطة الى القادة الوطنيين ، فإن الاستقلال سوف يكون شكلياً . وسوف يبقى البريطانيون سادة البلاد كما كانوا قبل الاستقلال . فالبلاد لا تخلو من وجود أشخاص أكفاء قادرين على حمل أكبر المسؤوليات في الدولة ، بيد أنهم منذ أخذوا موقفاً وطنياً معادياً للاستعمار وللاتحاد بالشكل الذي فرضه الانجليز ، أبعدوا وخضعوا للملاحقة . وفضلت السلطات الاستعاضة عنهم بأشخاص موالين غير أكفاء .

إلى جانب هذا الخلل الكبير ، يجب أن نضيف خللاً آخر يتعلق بأزمة الجهاز الاداري في باقي المستويات . إن هذه الأزمة تشكل خاصة عامة لعدد كبير من البلاد النامية . فنقص الجهاز يشكل صعوبة كبرى وخاصة فيما يتعلق بتأهيل الموظفين الذين يستطيعون أن يحلوا محل الأجانب .

الجهاز الاداري :

إن الجهاز الاداري في عدن ومحميتها الذي يفتقر الى التجانس ، يشتمل بصورة عامة على أربع فئات [1] :

١ – الأوربيون الذين يساعدهم بعض الآسيويين ، وهم يشغلون الدوائر العامة في المستعمرة . وبموجب معاهدات التشاور ألحق بعضهم بدوائر المحمية . وقد قدّر عددهم عام ١٩٦٢ ، بـ (٣٢٤) شخصاً . ولهم رابطة خاصة بهم .

---

(١) الكتاب الأزرق في ٢٠ آب ١٩٦٢، تقرير راماج ، ص ١٦٨ .

٢ – موظفو المستعمرة وهم بالدرجة الأولى عدنيون بالمعنى الواسع للكلمة ، أي من العرب والهنود والباكستانيين والصوماليين من مواليد عدن . ولا يعلم عددهم بالضبط رغم أن قسماً كبيراً منهم أصبح منتسباً إلى النقابات ، وتجمعهم عدة روابط .

٣ – الموظفون المحليون ومعظمهم من العرب . وهم يعملون في الدوائر التي تشرف عليها مباشرة الحكومة البريطانية بما فيها القواعد ، ولهم عدة نقابات ، وعددهم كبير ونشاطهم واضح وقوي .

٤ – أخيراً جهاز الاتحاد والدول التي لم تنضم الى الاتحـــاد ، وهو يتألف بصورة خاصة من سكان المحمية من العرب ويكون إلى جانبهم خبراء وموجهون بريطانيون أو عدنيون أو باكستانيون أو صوماليون أو أردنيون . وهذا الجهاز هو في الحالة الجنينية .

إن الفئة الأولى والثانية والثالثة ، تضم حـوالي (٩٠٠٠) شخصاً[١] ،وهي ترتبط في مجموعها بلجنة الخدمة العامة التي تنحصر مهمتها في تقديم الاقتراحات الخاصة بالادارة إلى الحاكم . أمـــا الفئة الرابعة ، فهي ترتبط بالمجلس الأعلى الاتحادي ما عدا جهاز الامارات غير الاتحادية . والحكومة الفدرالية بدورها تستأنس بنصائح لجنة الخدمة العامة أيضاً .

ورغم ذلك التصنيف فإن جميع الموظفين يمكن أن يتنقلوا بين الوظائف في مختلف الدوائر سواء في عدن أو في الاتحاد أو فيما تبقى من المحميـة . وبموجب اتفاق لندن عـــام ١٩٦٢ ، أصبحت فئة الموظفين الأوربيين خاضعة لاشراف الحاكم إشرافاً مباشراً . وتقرير راماج يوصي بشأنهم بانشاء (اتحاد لجهازموظفي حكومة صاحبة الجلالة) يرتبط بوزارة المستعمرات، وتتولى الحكومةالبريطانية أمر صرف رواتبهم .

---

(١) الامم المتحدة ، تقرير ١٩٦٣ ، ص ٢ .

ويوصي التقرير أيضاً بتشكيل (لجنـة استشارية) مهمتها مساعدة المفوض السامي والحكومة الاتحادية في كل مـــا يتعلق بباقي الفئات الادارية ، وذلك بهدف التقريب بين الخدمات العامة في كل من المركز والدول . ويلعب الحاكم في تعيين الفئتين المتوسطة والعليا من الموظفين دوراً حاسماً ، فله الكلمة الأخيرة في هذا المجـــال ، وهو الذي ينتقي المرشحين ويستبعد من يشاء من غـير المرغوب فيهم .

أما فيما يتعلق بالفئة السفلى ، فقد أنشئت عدة لجـــان استشارية لمساعدة السلطات الاتحادية . كما تقرر انشاء لجنة مختلطة تتألف من ممثلين عن عدن وعن الاتحاد لرسم سياسة ادارية مشتركة .

ثم ان هناك نقطـة أخيرة تستحق الاشارة إليها ، وهي التي تتعلق بقوات الأمن . فمنذ نشوء الدولة الاتحادية ، وعدد هذه القوات في تزايد ، وتكاليفهـا أيضاً تصعد تصاعداً عموديـــاً . فكلما ازداد النشاط المعادي لبريطانيا كلما ازدادت كثافة النظام البوليسي القمعي .

أما مـا يتعلق بتعريب الوظائف العامة ، فتحت ضغط الرأي العام أصبح التوظيف يتجه نحو التعريب التدريجي . وقد نص قانون ١٩٥٩ فيما يتعلق بجهاز المستعمرة على إعطاء الأولوية في التعيين للعدنيين . أما فيما يتعلق بالاتحاد فقد أعطيت الأولوية للعرب ، على أساس أن ضم المستعمرة إلى الاتحـــاد سيضع الوظائف العامة في خدمة العرب . ومن هنا تأتي مخاوف العدنيين من أصل أجنبي الذين يمثلون في نظر العرب ركائز النظام الاستعماري . وقد أدى تمسك السلطة الاستعمارية بالعدنيين من أصل أجنبي إلى قيـــام شكوك بين الجالية الآسيوية والصومالية وبين العرب .

وعلى وجه الاجمال ، هناك عمل دائب لاستبدال المستشارين الأجانب بأبناء البلاد كلما بدا ذلك ممكناً . إلا أن هذه السياسة تصطدم بمعارضة الموظفين الانجليز ، وقـد اتخذت مجموعة من التدابير لتطمينهم والتخفيف من روعهم ،

كزيادة الرواتب والتعويضات ومنح الضمانات .

إلا أن عملية تكامل الدوائر الادارية الاتحادية والاقليمية واتحادها ما تزال بعيدة عن التحقيق. والمشكلة الرئيسية هي مشكلة الجهاز الذي يبقى مشتتاً وبعيداً عن التجانس ، والاتجـاه الحالي يقوم على التعجيل في تحقيق هذا التجانس في أقرب وقت ممكن . وقد استدعي الخبراء الأوربيون للمساعدة على تسهيل اجتياز هذه المرحلة الانتقالية . فالشيء الأساسي هو أن تقوم ادارة شاملة موحدة بعيدة عن التعقيد وذات مردود وفعالية جيدة . وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بشكل كامل في جهـاز الدولة الموروث عن النظام الاستعماري والذي كان ملجأ لجميع العناصر المعادية لوصول هذه المنطقة إلى المستوى المطلوب من التقدم . فـلا بد إذن للوصول إلى هذه النتيجة من مغالبة تيـار التخريب والاسراع في تشكيل الاطارات الوطنية . وذلك بانشاء معاهد مختصة يأتلف تعليمهـا مع حاجات المنطقـة . وكذلك بارسال البعثات إلى الخارج من الطلاب والموظفين سواء للحصول على اختصاص أم لتحسين الاختصاص .

الفصل الرابع

سياسة المملكة المتحدة في اليمن الجنوبي

يمكن حصر العوامل المهيمنة على الحيـــاة السياسية في اليمن الجنوبي في الأربعة التالية :

١ – سياسة المملكة المتحدة ،
٢ – حركة التحرر القومية ،
٣ – الأحزاب السياسية ،
٤ – المسائل الخارجية لاتحاد الجنوب العربي .

وسوف نتناول في هـــذا الفصل دراسة العامل الأول . فقد منح الموقع الجغرافي أهمية كبرى لليمن الجنوبي في الستراتيجية الغربية بوجه عــام . ففي النظـــام الدفاعي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، أنيطت بالأسطولين السادس والسابع الامريكيين مهمة مراقبة الشرقين الأدنى والأقصى . أمـا

الشرق الأوسط فقد أنيطت مهمة مراقبته ببريطانيـا [1] التي تشكل قاعدة عدن ورقتها الكبرى .

لذلك فإن الإبقاء أطول مدة ممكنة ، على هذه القاعدة يشكل هدفاً رئيسياً للسياسة البريطانية . فهي في نظرهـــا ذات أهمية دفاعية كبرى بالنسبة للعالم « الحر » على حد تعبيرهم وكذلك من أجل المحافظة على الاستثمارات البترولية التي تبلغ مئات الملايين من الليرات الاسترلينية . وهي تعتمد على معاهدة ١٦ آب ١٩٦٢ التي تضمن لها استخدام المنشئات العسكرية لأجل غير محدد .

دور القواعد العسكرية :

لقد لعبت عدن خلال الحرب العالمية الثانية دوراً كبيراً في الحملة التي قام بها الحلفاء عام ١٩٤١ ضد ايطاليا . فقد كان الطليان قبـل سنة قد قاموا باحتلال الصومال واضطروا الادارة الانجليزية على الانحسار مؤقتاً . وعندمـا انهارت قوات المحور ، وخاصة بعد الأزمة الانجليزية - الايرانية ، أصبحت عدن مركزاً رئيسياً من مراكز العمليات الحربية البريطانية ، وقد ازدادت أهميتهـا الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا فيما بعد ، وخاصة للقيام بالتزاماتها تجاه شركائها في حلف السنتو (حلف بغداد سابقاً) وكذلك في حلف جنوب شرقي آسيا . والكتاب الأبيض الذي صدر في نيسان١٩٦٢ لا يكتم سراً حول هذا الموضوع.

وبعد جـلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس ، وبعد معارضة الزعيم الافريقي جومو كينياتا في إقامـة قاعدة عسكرية كبيرة في موباسا ، قررت الحكومة البريطانية أن توزع قواتها المسلحة على ثلاث مناطق استراتيجية :

١ - أوربا (في انجلترا وفي ألمانيا الغربية) ،
٢ - سنغافورة ،
٣ - عدن .

---

(١) لوموند الدبلوماسية ، ايار ١٩٦٢ .

وأهمية عدن تأتي من كونها في مركز وسط بين الكويت من جهة وبين اتحاد افريقيا الوسطى حيث تقوم المشكلة الاستعمارية الكبرى للمملكة المتحدة [1] .

وعندما جلا الانجليز عن مصر وعن العراق ، حولوا القسم الاعظم من معداتهم ومن رجالهم إلى قبرص وإلى عدن . وقد تحولت عدن في السنوات الاخيرة من مجرد قاعدة بحرية إلى قاعدة استراتيجية فيها مستودعات للقنابل الذرية والهيدروجينية [2] . وانتقلت من مستوى مركز للقوات البحرية البريطانية عام ١٩٥٥ ، إلى مرتبة قيادة عليا بشبه الجزيرة العربية عام ١٩٥٧ – ١٩٥٨[3] تغطي منطقة كبرى تمتد من ليبيا إلى الهند ومن بحر كامسبير إلى مدغشقر . ثم أصبحت مركز القيادة البريطانية في الشرق الاوسط . وقد أسهمت مركزية القيادة بهذا الشكل في الاقتصاد في الرجال وفي المسافات .

لهذه الاسباب جميعها كانت عدن ذات أهمية خاصة لأنها تؤمن لبريطانيا وجودها لا على الشواطىء العربية في الجنوب فقط ، بل وجودها في الشرق الاوسط وفي شرقي افريقيا أيضاً . وكذلك تحتفظ بامكانية إرسال حملات عسكرية حيث تكون المصالح الغربية مهددة . كما حصل في الكويت عام ١٩٦١ ، وفي كينيا وطنجنيقا وأوغندا عام ١٩٦٤ . وعلى الرغم من المنافسة بين بترول الدولار وبترول الاسترليني ، فإن الامبريالية الانجلو – امريكية تعمل بانسجام من أجل حماية البترول والثروات المعدنية الاخرى .

يضاف إلى ذلك أن عدن تمثل بالنسبة للانجليز الموقع الأفضل ، لأنهم يستخدمونها لأغراض ثلاثة :

١ – إن قافلات البترول التي تحمل العلم البريطاني أو تلك التي تنقل في

---

(١) لوموند ٣٠ - ٧ - ١٩٦٢ .
(٢) بيير فونتين « رجال وعوالم » مجلة فرنسية عدد اوكتوبر ١٩٥٥ .
(٣) جان جاك بربي « شبه الجزيرة العربية » باريس ، ١٩٥٨ ، ص ١٦٠ .

خزاناتها البترول – الاسترالينى ، تؤمن بواسطة عدن الصلة بين آبار الخليج العربي وبين المصافي الأوربية . فبواسطة عدن تضع انجلترا يدها على حركة المواصلات الآتية من آسيا وتستطيع أن تكسف السويس ومن هنا كانت كراهية مصر للوجود الانجليزي في المنطقة .

٢ – إن جزءاً من منشآت مصافي عبدان قد نقلتها شركة النفط البريطانية إلى عدن بعد تأميم البترول الايراني الذي قام به الدكتور مصدق .

٣ – إلى جانب كونها مركزاً للتموين وكونها وحدة للانتاج ، تشكل عدن مركزاً للنفوذ والسيادة على الاراضي الغنية بالبترول التي تحيط بالقاعدة على امتداد قرن شبه الجزيرة البحري . فهي مستعمرة « قلعة » تماماً كالطة وسنغافورة . وقد وضعت مخططات سرية لحماية المنشآت العسكرية الحديثة جداً والباهظة التكاليف (١) .

ويبدو أن هذه المهمة الأخيرة لعدن هي التي تكسبها تلك الأهمية القصوى في نظر وزارة المستعمرات . فهي عامل مساعد على خلق التوازن السياسي في المنطقة . ولم يكن انشاء اتحاد الجنوب العربي سوى مناورة لضمان استمرار وضع يد بريطانيا على المنطقة ووضع حد للتدخل الخارجي في المنطقة . لأن هذا الاتحاد لم يكن سوى نوع من (الحزام الصحي) الذي يشتمل على سلسلة من الامارات التي أنشئت لحماية المستعمرة . وبهذا الصدد يقول مندوب (لوموند) – الدبلوماسية في لندن (٢) :

« في نظر العسكريين ، ما من شيء يمكن أن يحل محل هذه السلسلة من القواعد التي تربط المملكة المتحدة بالشرق الاقصى ، لمدى بعيد. وعدن تشكل مع سنغافورة اكثر حلقات السلسلة أهمية وتزداد أهميتها كلما ازدادت الصعوبات

---

(١) الأوبزرفر ، ١٥ – ١٢ – ١٩٦٣ .
(٢) عدد حزيران ١٩٦٤ .

في وجه بريطانيا . فالحكومة الليبية على سبيل المثـــال بدأت تطالب باعادة النظر في المعاهدة البريطانية التي ينتهي مفعولها عام ١٩٧٣ » .

استقلال اليمن الجنوبي :

لقد تطور الوضع السياسي تطوراً سريعاً خلال السنوات الاخيرة . فالثورة اليمنية بصورة خاصة ، كانت مفاجـــأة كبرى للانجليز ، وأصبح وجودهم بسببها مهدداً أكثر من أي وقت مضى . لأنهم وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام نظام أكثر تقدمية وأكثر جاذبية من نظام الأئمة . ومن جهة ثانيـــة فإن اتساع الحركة المحلية المعادية للانجليز وشمولها قد أثر في الرأي العام الدولي الذي أخذ يشدد في طلب تحرير اليمن الجنوبي من الاحتلال الاستعماري البريطاني .

وهكذا وجدت السلطة الاستعمارية نفسها مسوقة نتيجـة لذلك ، إلى البدء بتحضير الاتحاد للحصول على الاستقلال ، ثم إن الامراء بدورهم حاولوا الضغط على السلطة الاستعمارية من أجل التعجيل في خطوات التحرير ، ظناً منهم أن استقلال الاتحـــاد سيجعل منهم ورثة السلطة البريطانية وسيجعل من الدولة الاتحادية وجوداً مستقلاً كما كان الأمر بالنسبة إلى الكويت ، ناسين أن الكويت اشترى بما يملك من أموال اعتراف الآخرين به . وقد اختلفت وجهتا نظر وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات حول هذه النقطة .

فوزارة المستعمرات تعتبر اليمن الجنوبي مركزاً استراتيجياً هامـاً ، لذلك فهي ترفض الاسراع في عملية إنهـاء الاستعمار وبقيت تدعي حتى وقت قريب بأن شعب اليمن الجنوبي لم يصل بشكل كاف إلى درجة النضج السياسي اللازمة حتى يتمكن من أن يحكم نفسه بنفسه . إلا أن هذه الحجة فقدت كل مبرراتها بعد تحرر السودان والصومال ، البلدين المجاورين اللذين يتشابه تركيبهما الاجتماعي مع محمية عدن إلى أبعد الحدود . أمـا وزارة الخارجية فقد كانت تفضل التخلي

عن النظام الاستعماري لقــاء قاعدة أو عدة قواعد وامتيازات اقتصادية متعددة .

وقــد تغلبت وجهة النظر الثانية ، لأن مبدأ إزالة الطابع الاستعماري بشكل سريع ما لبث أن أصبح منطلقاً رسمياً للسياسة البريطانية التي نظرت حتى في احتمال انضمام دولة اليمن الجنوبي المستقلة في المستقبل إلى الكومنولث . وقد علقت صحيفة الغارديان في عدد ١٧ ـ ٨ ـ ١٩٦٢ على هذا الاحتمال بقولها: « إن فكرة وجود دولة عربيــة مستقلة داخل الكومنولث هي فكرة أخاذة ، إلا أننا يجب أن نجعلها كذلك في نظر سكانها هي » . والحقيقة أن مثل هــذا القرار لا بد أن يزيد في توتر الوضع الذي كان قــد وصل إلى حدود خطرة . لذلك تحولت الانظار عنـه إلى حل على الطراز الكويتي أو السوداني ، يتضمن الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية . إلا ان هذا الحل لم يكن بدوره قابلاً للتحقيق طالما أن اليمن تعلن معارضتها له . لذلك فكر البريطانيون وقــادة الاتحاد ، بأن اعتراف غالبية أعضاء الأمم المتحدة بالاتحاد دولة مستقلة ، سوف ينتهي بالدول العربية نفسها إلى اقتراح إدخالها في جامعة الدول العربية . لذلك بدأت المساعي تتجـه إلى المنظمة الدولية . وبدأت المفاوضات من أجل إنهاء النظام الاستعماري وتحديد تاريخ الاستقلال .

والخلاصة ، فإن بلوغ الاستقلال أصبح أمراً لا مفر منه بسبب كراهية اليمن والجمهورية العربية للوجود الانجليزي في هذه المنطقة من الوطن العربي . وقد كان عام ١٩٦٩ ، العام الذي يتم فيه مخطط دمج عدن نهائيــاً في الدولة الاتحادية ، هو الموعد المقترح للاستقلال . إلا أن تسارع الأحداث في المنطقة ، وتدخل الأمم المتحدة ، ورغبــة بريطانيا نفسها بتوقيع اتفاقات جديدة بشأن استثمار البترول الذي اكتشف مؤخراً في المحمية الشرقية . . كل ذلــك ساهم في تعجيل الموعد وفي دفع بريطانيــا إلى الالتزام باعلان الاستقلال في نهاية عام ١٩٦٧ .

إن اتفاقات عـام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٢ تضع مسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والتمثيل الخارجي، وحق التدخل لتوطيد الأمن في بعض الحالات. .الخ، على عاتق بريطانيـــا . وكذلك أبقت على امتيازات واسعة للمفوض السامي . إلا أن جميع هذه الامتيازات سوف تتحول إلى حكومة الاتحاد بعد الاستقلال باستثناء القواعد . فقاعدة عدن ستؤجر المملكة المتحـدة بحوالي ٢٠ إلى ٢٥ مليون ليرة استرلينية في السنة .

أما فيما يتعلق بالدفـاع ، فقد تم عقد اتفاق مساعدة متبادلة يقضي بانشاء مجلس دفاع تابع المفوض السامي ، ويخوّل الجيوش البريطانية حق المرابطة في الأراضي التابعة للاتحاد . ويعطي انجلترا حق استخدام سلطتها في شن عمـل عسكري منطلق من قواعدها في اليمن الجنوبي ، وحق استعراض قواتها دون حاجـة لاستشارة مسبقة مع الحكومة الاتحادية . ولم يوضع حدّ زمني للاتفاق الذي لا يقتصر مفعوله على الاتحاد ، بل يشمل كل المحمية .

وفي مقابل ذلك تمنح المملكة المتحدة الاتحاد مساعدة اقتصادية ، وتساهم في تنظيم الجيش والحرس الاتحادي اللذين يكونان تحت تصرف انكلترا عندمـــا تدعو الحاجة ، تستخدمهما داخل البلاد أو خارجها .

والخلاصة ، يتبين من ذلـك كله أن السلطة الاستعمارية تبقى محتفظة باليد العليا على الدولة الاتحادية . وهي من أجل حجب هذه الحقيقة تعمد إلى التمويه وتبذل جهوداً كبيرة في الداخل والخارج تزين بواسطتها لهـذا الاتفاق وتظهره بمظهر الخطوة الأخيرة في إزالة الطابع الاستعماري والدخول في مرحلة الاستقلال. فهي تمنح البلاد دستوراً وتقيم فيها مؤسسات ظاهرة الولاء ، كما أن الطابع (الأوليغارشي) أي طابع حكم الأقلية الممتازة ، يلفت النظر . فهناك تحالف من إمارات عشائرية بحيث أن المجلس الأعلى والمجلس الاتحادي ، يبدوان وكأنهما مجرد مناصب وضعت من أجل جلوس الامراء وتربعهم على أرائك الحكم. هؤلاء الامراء المتمسكون بالسلطة الذين لا يأبهون للمطالب الشعبية التي تزداد

شدة وحدة ولا يبدون أية بادرة استعداد لأية تنازلات تجاهها . فالاتحاد يبدو وكأنه الفرصة الوحيدة لاحتفاظهم بامتيازاتهم . وباسمه يقاومون التيار الوطني الذي يجسد مطالب الجماهير والذي يعلن عداءه للتركيبـــات الجديدة التي اصطنعتهـــا انجلترا والتي تهدف إلى تطويق اليمن ، وللحكومة الموالية للسلطة الاستعمارية ، ولكل تدبير يهدف إلى المحافظة على الاوضاع المتخلفة وعلى نظام الزعامات

غير أن انجلترا التي ترى في الامراء أضمن وسائل المحافظـة على مصالحها ، أخذت على عاتقهـــا تشجيعهم في موقفهم العنيف من التيار الوطني وذلك عن طريق المزيد من الدعم المالي والعسكري لأنها تدرك ما تملكه النزعة القومية من قوة حقيقية قادرة على تهديم الصرح الاستعماري ، وتدرك بأن الأمراء هم أعمدة هذا الصرح . وقد جاء تصريح مساعد الحاكم مؤكداً لهذا الموقف حيث يقول : « إن وجودنا في الاتحاد وفي المحمية يشكل بالنسبة لزعماء البلاد الضمانة الرئيسية لاستمرار بقـــاء دولهم دولاً مستقلة . فرغبتهم العميقة هي في أن نبقى وأن تبقى القاعدة » .

وعلى وجه الاجمال يبدو من البديهي أن تلجأ المملكة المتحدة إلى دعم النظام الجديد الذي اصطنعته لتأمين مصالحها ، لأن هذا النظام لا يمكن أن يقوم بدون هذا الدعم . فهو مرفوض من قبـل الشعب . ثم آجلا أم عاجلا ، سوف يترك البريطانيون خلفهم اتحاداً مشبوهاً لا يمكن أن تضمن له الحماية وقتـاً طويلاً . فالاتحاد بالشكل الذي أقامه الانجليز لا بد أن يسقط وأن ينهار أمام أول أزمة غير مأسوف عليه . وعندئذ سيكون اتحاديو هـذا الاتحاد هم أولى ضحاياه . ولن يحدث ذلك طبعاً دون عنفوان وإراقة دماء، خاصة إذا تذكرنا قبرص وزنجبار . والوسيلة الوحيدة لتفادي تكرار مثل هذه التجارب في اليمن الجنوبي هي في الانصياع إلى الإرادة الشعبية التي تتطلع إلى استقلال حقيقي غير مشروط وإلى تعاون وثيق مع الدول العربية الشقيقة .

ان سمعة الاتحاد تتدهور والصعوبات الداخليـة والخارجية تتسع في طريق استمراره . ووجود الجيوش الانجليزية على أرض الوطن سلاح في يد العناصر الوطنية التي تشكل معارضة ذات بأس وقوة . وبدلاً من أن تفهم بريطانيا هذا الوضع ، تزيد في دعمها للأمراء .

الفصل الخامس

حركة التحرر الوطني

إن النضال المعادي للاستعمار ، لم يأخذ شكله المنظم في اليمن الجنوبي إلا بعد الحرب العالمية الثانية . فقد اشتعلت الحركة الوطنية بعد الحرب في أنحاء مختلفة ما تزال تحت السيطرة الاستعمارية .

وهذه الفترة تقابل الفترة التي قامت فيها جامعة الدول العربية وظهرت فيها ملامح اليقظة القومية في الوطن العربي، وأصبحت فيها قوى المعسكر الاشتراكي في ازدياد .

فعلى الصعيد المحلي ، رافق نهضة عدن من الناحية الاقتصادية ، اشتداد النشاط السياسي والثقافي . وبدأت الأفكار الجديدة تغزو البلاد بسرعة كبيرة.

وقد كان لهذه العوامل المختلفة أثر هائل على الوضع الاجتماعي والسياسي في اليمن الجنوبي وفي اليمن . وقد كانت محاولة الانقلاب ضد الحكم المطلق الذي يتصدره الامام يحيى في اليمن عام١٩٤٨ أول صدى لانعكاس الحوادث الخارجية على الوضع الداخلي في المنطقة . وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة ، فإنها

اعتبرت أول مواجهة جدية بين الرجعية المسيطرة وبين النزعة القومية ، وكان من نتائجهـــا المباشرة تنبّه الطليعة المثقفة في المستعمرة وشعورها بانتمائها الى العائلة اليمنية الكبرى وإلى القومية العربية . وقد أكد هـذا الشعور استقرار المحرض الاول على الانقلاب الفاشل « حزب اليمن الحرة » في عدن .

وقد كانت السلطات البريطانية تأمل في أن تتخـذ من هذه الحركة وسيلة لمحاربة الإمام الجديد والضغط عليه . إلا أن هذه المنظمة خيبت أملها ولعبت على العكس دوراً رائداً في حركة تحرير اليمن الجنوبي ، وساهمت في تشكيل الخميرة الأولى للنزعة الوطنية المعادية للاستعمار .

نشأة الحركة الوطنية :

كانت ثورة الامير الكثيري المسلحة ابن عبدات [1] ضد السلطات المحليـــة والبريطانية أثنـاء الحرب العالمية الثانية اعلاناً عن ولادة أول حركة وطنية في حضرموت .

إلا أنه على الرغم من كونه قد نجح في إثارة قسم من القبائل عـــام ١٩٤٥ ، فقد أخذت حركته منذ البدء شكل تيار معزول ومحدود النطاق . فقد كان للتكوين العشائري للمجتمع ولتخلف السكان أثرهما في خنق آثار هـذه الحركة وعدم شمول تأثيرهـــا باقي أنحاء البلاد . يضاف إلى ذلك عدم وجود وسائل مواصلات واتصال في ذلك الحين من شأنها أن تشجع انتشار الشعور الوطني بدلاً من العزلة والتقوقع والتجزئة . لذلك لم يحتاج الانجليز في مثل هذه الشروط إلى بذل عناء كبير في سبيل خنق هذه الاندفاعة الوطنية في مهدها .

وكان لا بد أن يأتي عـام ١٩٤٨ حتى تشتعل جذوة الوطنية من جديد ، في عدن هذه المرة . والحقيقة أنه ما من شيء قبل ثورة اليمن ، كان يدعو إلى التنبؤ بأن عدن سوف تصبح مركز الاندفاعات الوطنية . فمنذ تلك الحادثة الرئيسية

---

(١) البكري « حضرموت والمدن » ص ١٦٨ .

التي هزّت الجزيرة العربية ، بدأت عدن تلعب دور قيـــادة الصراع المعادي للاستعمار والمعادي للاقطـاع . وعندئذ ولدت حركة وطنية بكل ما في هذه الكلمة من معنى في المنطقة . واستفادت من الانحسار الخجول للنظام الاستعماري بدءاً من عـام ١٩٤٧ وإنشاء المجلس التشريعي وسن القانون الذي اعترف بحرية التجمع . ولعدة أسباب ، منها سياسية ومنهـا اقتصادية ، انقسمت الحركة الوطنية منذ البدء إلى عدة اتجاهات تنتمي جميعها إلى القومية العربية .

وقد لعب المثقفون دور المحرّك الرئيسي للحركة الوطنية ، وكانوا من وراء ذلك يهدفون إلى غايتين أساسيتين :

١ – تربية المواطنين العرب تربية سياسية واجتماعية .

٢ – تحرير البلاد .

وكانوا في غالبيتهم صحفيين وأساتذة وخريجي جامعات ، تلقوا تعليمهم في الخارج ، وكانت الصحافة والنوادي والجمعيات والرابطات بمثابـة منابر لهم . وعنها انبثقت الأحزاب والنقابات العمالية فيما بعد .

لقد ركزت الصحافة المحلية على العامل الاقتصادي بسبب النهضة التجارية في المنطقة . وقد مارست الصحف المتطرفة أمثـــال صحيفة النهضة وصحيفة الفضول ، عمليـــة تربية اجتماعية عن طريق نشر الموضوعات الخاصة بالعمال وبأرباب العمل . وما لبثت الصحف المعتدلة الموالية للانجليز أن سلكت نفس المسلك أمثال صحف فتاة الجزيرة ، والقلم ، والمدني . وقد استخدمت السلطات هذه الزمرة الأخيرة من الصحافة من أجـل إجهاض الحركة الوطنية والحيلولة دونها ودون التزام خط تقدمي . إلا أن خط الحركة الوطنيـة الصاعد لم يكن يقبل التراجع أو النكوص . وبفضل هذه الحركة الوطنية بـدأ الوعي الاجتماعي والسياسي والحس المدني والحضاري ينمو بين سكان المدن . وقد بدأت حمـــلة التوعيـة بقسم من المثقفين لتشكيل طليعة تتولى هي نفسها نشر الأفـكار والشعارات بين جماهير العمال الأميين بوجه عام . أمـا ما يتعلق بالعمل العمالي

الصرف فقـد كانت نوادي المثقفين والمغتربين العائدين إلى البلاد هي مراكز الانطلاق الرئيسية [1] .

ان ظهور النوادي والجمعيات وازدهارها ، قد أعطى للحياة السياسية طعماً جديداً . فالطبقة المثقفة كانت تلتقي داخل المنظمات الرياضية والثقافية والفنية وفي العديد من جمعيات الإحسان ، لتناقش قضايا المنطقة ومصيرها في المستقبل . وكانت هذه المراكز تجمع بين أشخاص أتوا من شتى آفاق المعمورة ومن مختلف الأوساط ، تشغلهم جميعـاً دراسة القضايا القومية والمسألة الوطنية . وأهم هذه المؤسسات في المستعمرة كانت :

– النادي العدني ، الجمعية الاسلامية ، الجمعية العدنية ، الاتحاد اليمني .

أما في المحمية ، فقد كانت :

– جمعية الإحسان الحضرمية ، النادي الشعبي في لحج .. الخ .

وكان المغتربون يترددون بدورهم على هذه النوادي والجمعيات وكانوا يتحدثون عن الأحداث التي عاشوهـا خلال اغترابهم ، وكان بعضهم ممن أتوا من الشرق الأقصى قـد شاركوا في الحركات الوطنية والحركات الثورية في اندونيسيا وماليزيا . وعلى سبيل المثال لعب المغتربون الحضرميون في جاوا دوراً سياسياً ذا طابع إصلاحي وحدوي [2] .

وقد كان ثمة مركزان من مراكز الاغتراب قد لعبا دوراً هامـاً في تكوين الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي هما : اندونيسيا وانجلترا .

ففي اندونيسيا كانت الجالية الحضرمية على احتكاك بالحزب الوطني الاندونيسي كما كانت على اتصـال بالأحزاب اليسارية وبمختلف الأحزاب ذات الطابع الاسلامي . وكانت هذه الجالية تملك أفكاراً نيّرة متقدمة . إلا أنها ما لبثت أن

(١) مجلة افريقيا وآسيا ، العدد ٤٤ ، باريس ١٩٥٨ .
(٢) فانسان مونتيل « العرب » ، باريس ، ١٩٥٩ ، ص ١٨ .

كانت أولى ضحايا الحركة الوطنية في اندونيسيا . فاضطر قسم كبير منهم إلى العودة إلى اليمن الجنوبي حيث شكلوا مجموعة نشيطة لها تأثير في الحركة الوطنية . ثم انضم إليهم المثقفون الذين تلقوا علومهم في جامعات البلاد العربية .

أما في انجلترا ، فالمهاجرون كانوا يتمركزون بأعداد وفيرة في منطقة كارديف حيث كانوا يعملون بحارة أو عمالاً . وتبعاً لذلك نشأ احتكاك دائم بينهم وبين الأوساط العمالية الانجليزية أي مع حزب العمال ومع أفكاره السياسية ذات الطابع المعتدل والليبرالي ، ومع الحركة النقابية . وقد ساهم العائدون من هذا المركز مع العائدين من الشاطىء الفرنسي الصومالي (جيبوتي) ، في تكوين الحركة النقابية في اليمن الجنوبي التي بدأت تتبلور منذ عام ١٩٤٦ . وقد استمر تطورها على الصعيدين الاجتماعي والسياسي دون أن تصطدم بعقبة جدية حتى عام ١٩٥٢ . فقد مرّت بالوطن العربي حادثة رئيسية ، هي قيام الثورة المصرية .

وقد ترك نجاح هذه الثورة وانتشار تأثيرها في الخارج أثراً كبيراً على مجرى الأمور . فكان من النتائج المباشرة لهذا كله أن دخلت الحركة النقابية في منعطف حادّ . فقد أخذ الوضع السياسي شكله الواضح في اليمن الجنوبي ، وشهدت الموجة الوطنية تصدعاً حاسماً بين المحافظين وبين التقدميين. ومنذ ذلك الحين أخذ كل تيار طريقه المعاكس للآخر .

فعلى النقيض مما حصل في عدد كبير من المستعمرات في القديم حيث كانت وحدة القوى الوطنية مسيطرة طيلة مرحلة التحرير ، نجد أن اختلاف الاتجاهات حال دون شعور التيارات المختلفة بالرابطة التي تجمعها على صعيد واحد وهي : وحدة الصراع ضد الاستعمار .

لذلك اتصفت الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي بالانقسام والتشتت في الزمان وفي المكان وكان ذلك سبباً من أسباب ضعفها . ويبدو في الظاهر أن تفسير هذه الظاهرة يمكن أن يتم بالرجوع إلى نقص الوعي السياسي لدى الجماهير

ولدى القـادة ، أو بالخصومات الشخصية . إلا أن المسألة في الحقيقة هي أعقد من ذلك . فاختلاف الأصول الاجتماعية لروّاد الحركة الوطنية وعناصرهـا هو العامـــل الرئيسي . فالاختلافات من جهة ، كانت تدور حول مفهوم الصراع ووسائله . ومن جهـــة أخرى كانت تدور حول الأهداف النهائية التي يسعى اليها كل فريق .

فالبعض كانوا يقبلون بالتعاون مــــع السلطة الاستعمارية ، والبعض الآخر يلتزم موقف الرفض الحاسم للتعاون وموقف النضال الدائم من أجل تحرير البلاد في أقصر فترة ممكنة . وبقي هذان الاتجاهان المتعارضان متلازمين في عدن . أما بالنسبة للمحمية ، فقد بقي التيــاران بعيدين عنها بحكم عدم وجود ارتباط بين المستعمرة والمحمية يسهل عملية الانتشار تلك .

وهكذا يبدو أنـــه من المنطق أن نتكلم عن تيارات بدلاً من الكلام عن حركة واحدة منسجمة . ومنذ عام ١٩٥٢ – ١٩٥٣ ، يمكن أن نميز من خـلال مـا كان يطرح من تعليقات في الصحافة العدنية ، وجود تيارين للرأي العام : أحدهما يطالب بالحكم الذاتي ، والآخر يطالب بالتحرر الكامل .

إن التيار الأول ، أي التيار المعتدل الذي يعمل من أجـــل الحصول على الاستقلال الذاتي ، هو في الواقع تيار الأقلية ، لأنه يتشكل من الأجانب مواليد عدن ، أي من خليط من الأجناس ، يشكل العنصر العربي الغالبية فيه ، وتدعمه الجاليتان الهندية والصومالية التي تتألف من حوالي عشرين ألف شخص .

وكانت الرابطة العدنية التي أنشئت عام ١٩٥٠ هي الوجـه السياسي لهذا التيار . وكانت مطالبيها تقتصر على الاصلاحات الاجتماعية ، وعلى إنشاء مجلس تشريعي منتخب . وكانت تعتبر الاستقلال الذاتي مطلباً يجب أن يتم تحقيقه في عدن على مراحل وضمن اطار الكومنولث . أما فيما يتعلق بالاطار العام للبلاد ، فقد كانت تنادي بتعزيز الأواصر بين عدن والمحمية ، إلا أنها كانت ترى بأن المحمية يجب أن تحتفظ بنظام الحماية .

إن وجهات النظر الانفصالية التي كانت تبشر بها الرابطة العدنية ، كانت تأتلف تماماً مع وجهة نظر الادارة البريطانية خلال أعوام ١٩٥٠ – ١٩٥٤ . لذلك كانت تلقى منها تأييداً ومساعدة مالية .

إلا أن هذا المفهوم المهالىء للانجليز كان يشجب ويقاوم مقاومة عنيفة من قبل التيار المعاكس الذي كان يرفض مبدأ التطور البطيء لأنه يعتبره منطلقاً رجعياً ووسيلة لتثبيت النظام الاستعماري . كما كان يرى فيـه عاملاً يهدد استمرار حركة التحرر الوطني وحيويتها .

إن هذا التيار الوطني التقدمي كان هو التيار المهيمن في أوساط الشعب العربي الذي يمثـل ثلثي سكان المستعمرة . وكانت مطاليبه عام ١٩٥٢ تتلخص فيما يلي :

١ – إلغـاء الوضع الخاص بعدن كمستعمرة تابعة للعرش ، وجعلهـا عاصمة للمحمية .

٢ – توحيد دول الامراء .

٣ – انشاء مجالس محلية منتخبة ومجلس اتحادي في عدن .

٤ – الاستقلال الذاتي ودستور جديد للدولة الاتحادية الجديدة .

٥ – الاصلاحات الاجتماعية .

وعناصر هذا التيار تتألف من أعضاء الروابط والمنظمات القومية . وكان له صحيفتان تعبران عن مواقفه همـا : النهضة والفضول . وكان أنصار هذا التيار يُتهمون من قبل الانجليز بالمشاغبين والمتطرفين . وكانت هذه الاتهامات مبرراً لملاحقتهم . وكان اعتقالهم يُبرر رسمياً بصيغة تقليدية : الإخلال بالأمن الداخلي للمحمية عن طريق نشر مقالات تمس الامراء المناهضين لفكرة الإتحـاد التي يطرحها الوطنيون . والحقيقة هي أن السلطات الاستعمارية كانت تحاول أن تمنع فكرة دمج عدن بالمحمية من الانتشار ، وتقوم باعتقال كل من يبشر بها في تلك الفترة .

فحتى عام ١٩٥٣ لم تكن سلطة الحماية تفكر بأكثر من توحيد الامارات في ظل اتحاد فدرالي يستبعد عدن ويبقي عليها كمستعمرة . وكانت تأمل بطرح فكرة الاتحاد الفدرالي بالنسبة للامارات ، أن تستميل بعض العناصر الوطنية من جهة وأن تؤمن مستقبل الزعماء المحليين من جهة ثانية .

ومع ذلك فقد فشل مخطط التجميع الذي رسمته لندن لأنه لم يكن يلبي شروط التيار التقدمي . وعندئذ أخذت السياسة الانجليزية منحىً مكشوفاً في تأييد التيار المعتدل مع تصميم على تحطيم مقاومة خصومه . ومنذ عام ١٩٥٤ تأسست صحيفة جديدة سميت (صحيفة الفجر) وبدأت المرحلة الأولى من مخطط التيار التقدمي في مقاومة الاستعمار .

الصراع المعادي للاستعمار :

لقد اشتد الصراع المعادي للاستعمار مع ظهور طبقات اجتماعية جديدة تتطلع إلى المزيد من الحرية ومن المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية . فمقابل البورجوازية التجارية ، قامت فئة المثقفين المطبوعة بالأفكار التقدمية . وعلى الرغم من قلة عددهم فقد أرسوا دعائم التنظيمات السياسية في البلاد . وقد تلقوا دعم الطبقة العاملة الناشئة التي بدأت نواتها الأولى تتكون خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ، مع إنشاء مصفاة شركة البترول البريطانية في عدن الصغرى .

إن هذه الطبقة الجديدة التي كان عددها ما يزال محدوداً ، استطاعت أن تفرض نفسها بسرعة ، وأن تغدو خلال بضع سنوات قوة سياسية طليعية . وكانت تعرف سياسياً باسم (مؤتمر نقابات عمال عدن) . وبفضل هذه المساندة التي لعبت دوراً حاسماً في السنوات التالية تعززت قوى التيار الوطني وتحول إلى حركة تحرير وطني بكل معنى الكلمة . وقد انضافت إلى قوة التيار الوطنية قوة أخرى تتمثل في القومية العربية التي تحرك بعمق كل طبقات الشعب . ان

الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ، تشكل مرحلة الانطلاق في هـذا الصراع لسببين رئيسيين :

١ – فهي الفترة التي شهدت نشوء طلائع التنظيمات السياسية والنقابية .

٢ – وهي التي تتفق وقيام حوادث الاصطدامات الكبرى بين الحركة الوطنية وبين الاستعمار البريطاني وحلفائه .

والواقع أن عدة تجمعات سياسية وايديولوجية ولدت خلال هـذه الفترة . وقد بقيت مشلتة مبعثرة طيلة مرحلة الانتقال من الادارة المباشرة إلى الاستقلال الذاتي الداخلي .

وقـد عرفت السلطات الاستعمارية كيف تبقي على الانقسام بين القوى ، وكيف توسع رقعة الخلاف والشقة فيما بينها . وبتأثير تدخلهـا من جهة وتضافر الحوادث في الشرق الأوسط عـام ١٩٥٦ (السويس) وعام ١٩٥٨ (اتحاد سورية ومصر ، وثورة العراق) ، فقد عرف التياران على السواء تطورات عميقة في داخلها . فكلاهما أخذ يعمل على التكيف مع الظروف الجديدة حتى يكسب الشعب إلى جانبـه . إلا أن هذا السباق الذي كان مصحوباً بالمزايدات وبالديماغوجية ، قد عرّض التيـار المعتدل لنكسات قاسية ، رغم دعم السلطات له .

وقد اندفع قسم من القادة الشبان إلى الانفصال عن الرابطة الاسلامية بعدما لاحظوه من جمودها وعدم فعاليتها ، وأنشأوا عام ١٩٥٠ رابطة أبناء الجنوب العربي [١] ، التي أصبحت تشكل مع الرابطة العدنية المنظمة الكبيرة الثانية في عدن . وأصبحت الرابطة على رأس الحركة الوطنية المعـادية للاستعمار . وكانت تحظى بتأييد حزب اليمن الحرة ، وعدة منظمات اجتماعية وثقافيـة . وتحت إلحاحها وتحريضها ، تشكلت عام ١٩٥٣ أولى النقابات العمالية ونقابات

(١) محمد الجفري « حقائق عن جنوب الجزيرة العربية » القاهرة ١٩٥٦ ص ٥٢

المستخدمين. ولهذا السبب أخذت الحركة النقابية منذ البدء طابعاً سياسياً.

وكلما ازدادت وطأة المطاليب الوطنية وضوحاً ودقة، كلما أدرك الانجليز أن اهتمامهم بتنفيذ مطاليب التيار المعتدل يضع بين أيديهم كفة معادلة في وجه المتطرفين. وعلى هذا الأساس أيدوا (الاتحاد العدني)، وكانوا يطمحون من وراء ذلك إلى إنشاء قاعدة ثابتة للتيار المعتدل وتحويل أنظار الشبيبة العدنية عن التيار التقدمي الذي أصبح قوة ذات شأن وخطر.

أما القوى الوطنية فقد كانت تجمع النوادي والروابط والنقابات. وهي عبارة عن مجموعات منظمة نشيطة تضيق ذرعاً بالنظام الاستعماري وتقف كتلة واحدة في وجهه. وتجدر الإشارة إلى أن برنامجها قد خضع لتبدلات عميقة، كما يبدو من خلال الصحف التقدمية (الفجر، البعث، الجنوب، العربي). ويتلخص هذا البرنامج على الشكل التالي:

١ – الدعوة الملحة إلى وحدة النوادي والتجمعات الوطنية.

٢ – الدعاية لاتحاد اليمن الجنوبي كما تتصوره الحركة الوطنية، لدى زعماء القبائل.

٣ – الدعوة إلى الوطنية وإلى القومية العربية وإلى التخلي عن الروح العشائرية.

٤ – خلق حركات تعبىء الرأي العام للضغط على الادارة البريطانية من أجل تطوير تعليم العربية ومن أجل فرضها كلغة رسمية محل اللغة الانجليزية (على سبيل المثال: في عام ١٩٥٥ هدد سائقو التاكسي بالاضراب إذا لم يصبح استعمال الحروف والأرقام العربية إلزامياً على لوحات السيارات).

٥ – تمجيد القومية العربية في جميع أشكالها وخاصة مصر رائدة القومية العربية.

إن إحدى المظاهر البارزة لهذه الدعاية التي لفتت نظر (ت. برنيي) [١]

(١) مجلة افريقيا وآسيا، العدد ٤٤.

هي عدم وجود مكان بارز للدين فيها . وانها تحمل اسم القومية العربية . إن التطور الذي حصل على الصعيد الفكري بين هذا البرنامج وبين برنامج عام ١٩٥٢ ، تطور واضح وكبير . فقد أصبح التركيز على الوحدة ، وعلى النزعة الوطنية المعادية للقبلية وللاستعمار ، وعلى القومية العربية . وتجاوزت الحركة الوطنية الصراعات الحزبية والمحلية ، وارتفعت الأصوات المطالبة بالقضايا السياسية والاجتماعية . وأصبحت الإدارة الاستعمارية تصطدم بضغط الجماهير وتجد نفسها أمام « جبهة وطنية موحدة » تجمع القوى الوطنية ، لا أمام حزب معارض واحد . وقد كان تحالف تلك القوى وعدم توحيدها ، عاملاً في ازدياد قوتها وبأسها . إلا أنه في الوقت نفسه كان يشكل عامل ضعف بالنسبة إليها .

الجبهة الوطنية الموحدة :

لقد قامت هذه الجبهة في تشرين الثاني ١٩٥٥ قبيل الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٥ كانون الأول . وقد نجحت هذه الجبهة في كسب التأييد المعنوي لقسم من التجار العرب في عدن ، بالإضافة إلى الدعم المادي للتجمعات التقليدية . إلا أن العنصر الجديد حقاً هو دخول بعض الامراء بشكل جزئي وخجول . وذلك بفضل مشاركة بعض قادة «رابطة أبناء الجنوب العربي» التي كانت تتمتع بسمعة عالية في الجبهة الوطنية الموحدة .

وقد وضع هذا التحالف بين القوى الوطنية لنفسه برنامجاً مؤلفاً من النقاط الثلاث التالية :

١ – تفشيل انتخابات ١٩٥٥ ومشروع الاتحادات .
٢ – تشجيع المطالب العمالية .
٣ – انتهاج خط سياسي موحد .

والواقع أن الجبهة وقفت حائلاً دون نجاح سياسة (السير نحو الحكم الذاتي) وذلك عن طريق تنظيم حملة لمقاطعة الانتخابات . ولم يبقَ في المعركة الانتخابية

سوى الادارة البريطانية والمرشحين الذين ينتسبون إلى الاتحاد المدني . وهكذا باءت الانتخابات بفشل ذريع .

أما المشروع الاتحادي الذي طرح من جديد عام ١٩٥٦ ، فلم يكن حظه في النجاح أوفر من حظ مشروع ١٩٥٤ ، وذلك بسبب وعي ويقظة القوى الوطنية .

وعلى صعيد المطاليب العمالية ، كانت النقابات تطالب بحق الاضراب وبضمان العمل وبصندوق للبطالة ، وبالتقاعد وبرفع الأجور ، وتحديد حد أدنى مكفول للأجور . وكانوا يحتجون ضد التشريع الذي يشجع الهجرة إلى عدن في البلدان التابعة للكومنولث . وكانت السلطات البريطانية تدّعي من جهتها بأن تدفق الشغيلة اليمنيين يشكل تهديداً للعدنيين الذين يسعون وراء العمل ، ناسية باقي الفئات من المهاجرين المتدفقين على عدن من بلاد تحت إشراف الإدارة البريطانية . وقد دعمت الجبهة النقابات دعماً كلياً ضد إدخال الأيدي العاملة الأجنبية . وقد نظمت الجبهة بالاشتراك مع النقابات سلسلة من الاضرابات ذات طابع مهني وسياسي عام ١٩٥٦ ، كانت الأولى من نوعها في تاريخ اليمن الجنوبي. وقد وجدت السلطات البريطانية نفسها تجاه شمول حركة الاحتجاجات مدفوعة إلى معالجة شكوى الطبقة العاملة بتفهم . وهكذا حصل عمال ومستخدمو الطيران المدني على زيادة في مرتباتهم . واتخذت تدابير لحماية العمال العرب من تدفق العمال المهاجرين . ومنع استيراد اليد العاملة الأجنبية. وسوّيت أجور المؤسسات الخاصة . وعلى وجه الإجمال فقد كانت حصيلة تجربة القوة جيدة وخصبة .

وقد وضعت الجبهة الوطنية الموحدة لنفسها هدفاً نهائياً إنشاء جمهورية للساحل اليمني ذات نظام مركزي تتألف من المحميتين ومن اليمن . وتكون عدن هي العاصمة مؤقتاً بانتظار سقوط الحكم الملكي في صنعاء .

وكانت الجبهة تعتبر الطريق الموصلة لهذا الهدف تمر بمراحل ثلاث :

١ – توحيد السلطنات في دولة واحدة تحكم من عدن من قبل مجلس منتخب بواسطة الاقتراع العام .

٢ – تخلي الانجليز عن المستعمرة .

٣ – ضم اليمن فيما بعد واعلان الجمهورية .

غير أن الجبهة مـــا لبثت مع الأسف أن تصدعت بتأثير التنافس الشخصي والخصومات قبل أن تحقق برنامجها . والحقيقة هي أن الجبهـة لم تتمكن من امتصاص التجمعات التي وحدتها في وقت ما . ومع ذلك استطاعت رغم كيانها المهدد أن تحقق انتصارات هامة جداً لمجرد كونهـا تحالفاً للقوى التقدمية . فقد كانت منظمة كفاح ، وقد وصل تأثيرها حتى للمعتدلين الذين وجدوا أنفسهم مرغمين على إعادة النظر في مواقفهم حتى لا يتهموا بالتخاذل وبالتخلي عن الشعب . كما كان من نتائج عملها اضطرار الانجليز وإجبارهم على إعادة النظر في سياستهم .

القوى المحافظة :

يمكن اعتبار « الرابطة العدنية » و « الاتحاد العدني » لسان حـال القوى المحافظة . وبقدر مـا كانت الجبهة الوطنية المتحدة تجمعاً هجومياً غير متبلور التنظيم والكيان ، كانت الرابطة العدنية تجمعاً دفاعياً يمثل :

١ – البورجوازية العدنية والطبقة التجارية الهامة المؤلفة بالدرجة الأولى من الآسيويين والأوربيين وبعض التجار العرب .

٢ – قسماً كبيراً من جهـــاز موظفي الدولة ، ومن الموظفين في المؤسسات الأجنبية .

ودعمُ هاتين الفئتين للرابطة يعود إلى دوافع سياسية واقتصادية . فعـــلى الصعيد السياسي لم يكن العدنيون غير العرب بوجـه خاص ، بمستعدين لوضع شؤون المستعمرة بين أيدي رجال الحركة الوطنية . وكانوا يتطلعون إلى نوع من

الاستقلال الذاتي الداخلي القريب داخل اطار العائلة البريطانية .

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، وهو العامل الأشد تأثيراً ، فقد كانت الطبقة التجارية مذعورة من اتساع نطاق المطالب العمالية والاضرابات . فقد شلّ الاضراب العام الذي قاده اتحـاد نقابات عمال عدن عام ١٩٥٦ الحياة الاقتصادية في عدن خلال ستة أشهر . وكان عبئاً تحملت نتائجـه البيوتات التجارية الكبرى . وأكثر من ذلك كانت أوساط الأعمال تربط مصير الاقتصاد بالوجود البريطاني . وبالتالي كانت ترغب في بقائه أطول مدة ممكنة لأن ذلك يتفق مع مصالحهم .

ومن جهة ثانية ، كان الموظفون والمستخدمون في البيوتات الهندية والأوربية ، ومعظمهم من الأجانب ، يخشون من فقدان وظائفهم إذا ما انتقلت السلطة إلى أيدي العناصر العربية .

إن هذه المواقف النابعـة من المصلحة الخاصة الأنانية التي لا تحسب حساباً لشيء آخر ، كانت تخص الأوساط التي تهتم برفاهها لا بتطور البلاد وتقدمها . وكان لا بـد بطبيعة الأمر أن ينشأ تقارب بين الإدارة البريطانية وبين هؤلاء المعتدلين . وعندما شعر هؤلاء المعتدلون بأن الأحداث قـد تجاوزتهم ، حاولوا أن يُدخلوا في برنامجهم الاصلاحات الاجتماعية ، ومشروع الاتحاد مع الاستقلال الذاتي الداخـلي الذي ينادي به خصومهم . ولكن في حين أن خصومهم كانوا يعتبرون الاستقلال الذاتي خطوة أولى نحو الاستقلال الكامل ، كانوا هم يعتبرونه الغاية النهائية . كما كان المحافظون يطالبون بالأمور التالية بصورة مستقلة بعضها عن بعض :

- الحكم الذاتي بالنسبة إلى عدن ،
- وحدة المحمية ،
- جمع المستعمرة المستقلة ذاتياً مع المحميات داخل اتحاد ،
- إدخال الاتحاد ضمن الكومنولث .

تلك هي الوحدة الممكنة في نظر هؤلاء وبتعبير آخر ، يمكن أن نقول بأن التقدميين كانوا يريدون وحدة مركزية ، أمـــا المعتدلون فكانوا يرغبون باتحـــاد فيدرالي فقط . وكانت انجلترا تشاطر المعتدلين وجهة نظرهم . فقد تأثرت بما للجبهة الوطنية المتحدة من جماهيرية أي من صوت مسموع لدى الجماهير، لذلك لم تتردد في تبنّي البرنامج الاصلاحي والفدرالي الرابطة العدنية .

على أن ثمة خلافاً هامـــاً كان يقوم بين السلطات الانجليزية وبين المحافظين المعتدلين ، يتعلق بالأسباب العسكرية . فالسلطات البريطانيـــة كانت تتمسك بالاحتفاظ بعدن نهائياً خارج الدولة الجديدة . الأمر الذي مـــا كان في وسع المحافظين الموافقة عليه خوفاً من الاتهام بالتخلي عن جزء من أرض الوطن .

وقد استمر الانجليز في التمسك بوجهـــة نظرهم ، رغم أنها تضعف من جانب حلفائهم . وقد عوّض الانجليز على هؤلاء الحلفاء بالمزيد من الدعم المعنوي والدعم المالي . وقـــد دفع اضطراب الامور بسبب هذا التعنت إلى مجموعة من التدابير القمعية : كاعلان حالة الطوارىء وإصدار مجموعة من القوانين .

وكان إعلان حالة الطوارىء بمثابة إعلان عن عزم السلطات الاستعمارية على القضاء على الجبهة الوطنية . وقد عبّرت السياسة التي طبقتها عن هذا الإصرار ، أي سياسة إبعاد العناصر الوطنية وتعزيز جهاز المراقبة في سلطات البوليس.

أما القوانين التي تم إصدارهـــا نتيجة لإعلان حالة الطوارىء فتتعلق بمراقبة الصحافة وبتخويل السلطة صلاحية مصادرة وتوقيف كل صحيفة . كما يتعلق بعضها الآخر بحرمان الجاليـــة اليمنية من حق التصويت ، بالاضافة إلى قوانين تحرّم تقديم أية مساعدة للجبهة الوطنية .

وإلى جانب هذه السياسة العنيفة ، عملت السلطات على دعم الرابطة العدنية دعماً متزايداً ، كما أنها ضغطت على أرباب العمل لدفعهم إلى تلبية مطالب العمل قدر الإمكان .

إلا أن النقطة الأهم في هذه المواجهة ، هو طرح السلطات البريطانية لاحتمال انضمام اليمن إلى الدولة الاتحادية التي سيكون على رأسها ملك اليمن. وقد كانت السلطات البريطانية تهدف من وراء ذلك إلى إحداث انقسام داخل الجبهة الوطنية ، لأن القسم الأعظم من الجبهة كان ضد هذا الاحتمال ويرفض أن تكون أسرة حميد الدين والسلالة الزيدية ولو على رأس دولة اتحادية تضم اليمن. هذا علماً بأن السلطات الانجليزية لم تكن بشكل من الأشكال تقف موقفاً مشجعاً لمثل هذه الاحتمالات .

والخلاصة ، فإن الأمر انتهى بحدوث انقسام داخل الجبهة بين الجناح اليساري الذي تدعمه النقابات والذي استولى على قيادة الجبهة ، وبين الجناح اليميني الذي أصبح ممثلاً برابطة أبناء الجنوب العربي والذي انسحب من الجبهة . بهذا الانقسام دخلت الحركة الوطنية في أخطر أزمة عرفتها . وإذا كانت الحركة الوطنية قد احتفظت رغم ذلك بحيويتها ونشاطها ، إلا أنها أخفقت في إعادة الالتحام إلى صفوفها . وكان ذلك طبعاً مبعث سرور لخصومها .

أزمة الحركة الوطنية :

لم يعمّر تحالف الجهات المعادية للاستعمار سوى أقل من ستة أشهر ، أي تماماً الوقت اللازم لمجابهة الاستفتاء الذي نظمته السلطات الاستعمارية . فمنذ شهر آذار ١٩٥٦ ،بدأت انقسامات خطيرة تظهر داخل الجبهة الوطنية الموحدة. فقد اتهمت النقابات ذات التابعية اليمنية ،رابطة أبناء الجنوب العربي، بأنها تعمل على وضع النقابات تحت إشرافها المباشر والمطلق . كما اتهمت من قبل تجمعات يمنية أخرى بالعمل من أجل فصل عدن وحميتها عن الوطن الأم في الشمال ، وإنشاء جمهورية انفصالية في اليمن الجنوبي .

واتهمت الرابطة بدورها هؤلاء وأولئك بأنهم يريدون أن يقسموا الحركة الوطنية وان يدفعوا بها ضمن اتجاه موالٍ لليمن .

وقد كانت لهذه الاختلافات نتائج ثقيلة الوطأة . وأخـذ الخلاف طابعاً سياسياً عندما شكلت النقابات بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٦ اتحاد نقابات العمال العدني ، وأعطت لهذا الاتحاد النقابي الكبير طابعاً اجتماعياً وسياسياً . وعندما صدر بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٥٦ عن رابطة أبناء الجنوب العربي تصريح مطول يشدد على شخصية الجنوب وعلى حقه في الاستقلال .

وكان ذلك بمثابة الطلاق بين القوتين الوطنيتين ، هـذا الطلاق الذي انتهى فيما بعد إلى حل الرابطة بعد أن يئس كل فريق من امتصاص الفريق الآخر.

وقد استطاع اتحاد النقابات بفضل تنظيمه وتماسكه أن يسيطر بسرعة على المسرح السياسي في المستعمرة . وأن تجتمع من حوله معظم القوى الوطنية عدا رابطة أبناء الجنوب العربي . وقد كان للاضطراب العـام الذي بدأ في آذار وانتهى في تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ وللنجاح الكبير الذي انتهى إليه ، فضل في اتساع شهرته وازديادها . وكان من الطبيعي نظراً لفشل التشكيلات السياسية التقليدية وافلاسها ، أن تصبح الحركة النقابيـة محور النضال السياسي ضـد الاستعمار .

لقد كان انغمار الطبقة العاملة في العمل السياسي شيئاً نابعاً من طبيعة الأمور ، وليس فيه ما يدعو إلى الدهشة . فالنقابات العمالية في كثير من البـلاد المتخلفة تبدو وكأنها القوى الوحيدة التي تتمتع بسند شعبي ملحوظ وبتنظيم قوي فعال . وهذا الواقع ينطبق على عدن أكثر من أي بلد آخر . فالحركة العماليـة كان لها النصيب الأكبر في الكفاح ضد الاستعمار .

وفي الوقت الذي كان فيه اتحاد النقابات يشق طريق الصعود ، كانت رابطة أبناء الجنوب العربي تعاني أزمتها الحادة بسبب انسحاب قسم من اطاراتها العليا وتفكك قيادتها . وهكذا بعد أن كانت رابطة أبنـاء الجنوب العربي المحرك الرئيسي للحركة الوطنية والعنصر البارز في الجبهة الوطنية المتحدة ، غرقت في تعقيدات ظروف التجزئة الاقليمية . ودفعتها شكوكها بشأن اليمن إلى تبني

مواقف أعطيت صفة الانفصالية من قبل عدد كبير من قادتهـا أنفسهم . وبعض هؤلاء القادة استنكروا علناً ذلك ولجأوا إلى المنظمة المقابلة . وفي عام ١٩٥٨ لجأ رئيسها وأمينها العام إلى القاهرة تاركين وراءهمـا في عدن منظمة هزيلة إلى درجة لم يعد الانجليز يحسبون لهـا أي حساب . أما في الخارج فقد تحولت (رابطة أبناء الجنوب العربي) إلى مجرد (رابطة الجنوب العربي) . وعند اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ثم (الدول العربية المتحدة) ، حاولت الرابطة أن تعدّل ميثاقها وأن تدخل فيه فقرات خاصة بالوحدة العربية وبالعلاقـة بين جنوب وشمال الساحل اليمني ، وأن ترفض القومية اليمنية .

وعندما تقرر ضم عدن إلى الاتحاد، حاول الانجليز جس نبض قادة الرابطة في المنفى للعودة وتشكيل الحكومة الاتحادية إلا أنهم رفضوا هـذا العرض وفضلوا الالتحاق بالمعارضة مع الإبقاء على مسافة ما بينها وبينهم .

وبعد ثورة اليمن الجمهورية ، حاولوا أيضاً تعديل برنامجهم وموقفهم الغامض. إلا أن المحاولة جاءت متأخرة . فالرابطة على الرغم من أنهـا استعادت بعض نشاطها ، إلا انـه كان يلزمها وقت طويل وبذل جهد أكبر حتى تنهض من كبوتها وتحول الوضع إلى مصلحتها .

الحركة النقابية :

لقد قام اتحاد نقابات عمال عدن عام ١٩٥٦ بعمل مزدوج : فمن جهة اهتم بالمسائل الاجتماعية التي تشغل العـمال ، ونجح في الحصول على اعتراف شرعي بالنقابات وبحقوقها. ومن جهة ثانية أخذ الاتحاد اتجاهاً سياسياً مرناً. وأصبحت الجبهة الوطنية الموحدة قاعدته الناطقة باسمه . وبعد فشل العدوان الثلاثي على السويس شددا مواقفهما وكسبا الجو على حساب الرابطة المدنية التي تواطأت مع الانجليز .

ومنذ عام ١٩٥٧ أصبح الاتحاد أكبر منظمة شعبية في عدن . وأصبح له

صحيفة ناطقة باسمه (العامل) كانت تنشر اسبوعيــاً مقالات مطولة حول النقابات والحركة النقابية ، وحول شروط حياة العامل وحول وضع المرأةوحول الوضع الداخلي في الجنوب والشمال . وقام الاتحاد بحملة عنيفة ضد الهجرة وضد غلاء المعيشة عــام ١٩٥٨ . وعندما قررت السلطات في آب ١٩٦٠ أن تسن تشريعاً جديداً يمنع الاضراب ويفرض التحكيم في خصومات العمل ، شجبت صحيفة العامل بجرأة الترتيبــات الجديدة . وعلى أثر الاصطدامات الدامية بين المضربين المتظاهرين وبين الشرطة ، أغلقت الصحيفة ولوحق جهــاز التحرير المؤلف في غالبيتــه من النقابيين ، بتهمة التحريض على مخالفة النظام . وبفضل انتساب المنظمة إلى اتحاد نقابات العمال العرب والاتحاد الدولي ، استفادت من تضامن المنظمات العمالية في آسيا وافريقيا وامريكا. وعلقت الصحيفة الاسبوعية الفرنسية (النوفيل أوبسرفاتور) على تلك الحوادث في عددها بتاريخ ٧ ايلول ١٩٦٠ بقولها :

« في عدن ، ينظم العمال اضراباً عامــاً للاحتجاج على التعديات على الحرية النقابية ، مطالبين إنهاء الإدارة البريطانية وتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة » .

وعلى الصعيد السياسي ، ركز الاتحاد مع الجبهة جهودهما على إزالة الاستعمار في عدن وعلى تحرير اليمن من النظام الملكي . وكانت دعــايتهم تطالب بدمج الجنوب مع الشمال . وبقدر ما كانت تلك الدعاية تحقر الانجليز بقدر ما كانت تسبب القلق للسلالة الزيدية التي كانت تريد أن تجنب البلاد موجة الاضطرابات التي أثارها الوطنيون في المستعمرة .

مع نهاية المعركة الانتخابية عام ١٩٥٩ ، تصدع التحالف الواهي الذي كان يجمع القوى التقدمية . وأخذت الجبهة موقفاً يختلف عن موقف الاتحــاد الذي انعطف انعطافاً واضحاً نحو اليسار عــام ١٩٦٠ . وأصبح الاتحاد المركزي للنقابات في نظر الكثيرين من أبناء الجنوب الجسد الحقيقي (للقومية اليمنية).

ومن هذه الزاوية بدأ يتعرض للنقد الشديد .

إلا أن الذي يجب أن يقـال ، هو أن الاتحاد حاول عدة مرات أن يذيب مختلف الأحزاب الوطنية في بوتقة واحدة تحت رعايته ، إلا أنه لم يصادف إلا نجاحاً جزئياً وخاصة لدى الروابط التي تهيمن عليها العناصر ذات الأصل اليمني. وضمن هذا الاتجاه قاد عملية تشكيل الاتحاد الشعبي عـــام ١٩٥٨ والاتحاد الوطني اليمني عام ١٩٥٩ والتجمع الوطني عـام ١٩٦٠ وتجمع المنظمات الوطنية والشعبية عام ١٩٦١ . وساهم مساهمة فعالة في مؤتمر القاهرة الذي اجتمع عـام ١٩٦١ و ١٩٦٢ وضم ممثلين عن[١] :

– النقابات العدنية ،

– حركة القوميين العرب ،

– الاتحاد اليمني ،

– حزب البعث العربي الاشتراكي (فرع اليمن والجنوب) .

وقد حاول المؤتمرون أن يخلقوا جبهـــة وطنية جديدة إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك . لذلك قرر الاتحـاد المركزي للنقابات عشية مؤتمر لندن في تموز ١٩٦٢ تأسيس حزب جمــــاهيري . وهكذا تم نشوء (حزب الشعب الاشتراكي) . وخلال ذلك كانت الجبهة الوطنية الموحدة قد زالت ولم يبقَ لها وجود . وقد قـــام (حزب الشعب الاشتراكي) بحملة عنيفة ضد المشروع الاتحادي الذي طرحتـه السلطات . وعلى الرغم من التدابير القمعية ، نجح في تعبئة الرأي العام الداخلي والخارجي ضد السياسة الانجليزية . إلا أنه فشل في تجميع قوى المعارضة من حوله ، بل وزاد في خصومتها له .

---

(١) قحطان الشعبي « الاستعمار البريطاني ومعركتنا في الجنوب اليمني » القـــاهرة ١٩٦٢ ص ٢٤٨ .

الاتجاهات الراهنة :

الخلاصة ، اننا نستطيع أن نميز على ضوء الاختلافات التي رافقت الكفاح الخصب الذي امتد على عشر سنوات ، الاتجاهات الخمسة التالية :

١ – **الاقليمية الضيقة :** التي يحرص عليها المدنيون المحافظون وغالبية الأمراء . وهي تقوم على المحافظة على التجزئة المحلية . وقد كانت السلطات الاستعمارية في البدء تشاطرهم وجهة نظرهم . إلا أن هذه السلطات بدأت تدرك مع تطور الوضع العربي خطر النزعة الانفصالية والتشتت . فأعادت النظر في سياستها وبدأت بتشجيع تجميع الامارات داخل اتحاد فدرالي ، ثم بتشجيع ضم عدن إلى الاتحاد من أجل إجهاض الاتجاهات الفكرية وتزوير الاندفاعات الوطنية .

٢ – **الاقليمية الواسعة :** وقد كانت خلال فترة من العمل الوطني تتمتع بتأييد جميع القوى التقدمية . وهذه الاقليمية الواسعة تتجاوز حدود عدن ومحميتها لتضم الساحل العربي بما في ذلك اليمن . وهي تعتمد في نظرتها على منطلقات جغرافية وتاريخية وبشرية عرقية .

٣ – **النزعة الوطنية اليمنية :** التي تجعل من اليمن محور العمل الوطني وتعترف له بالأولوية وبالقيادة . وكانت هذه النزعة تلقى تأييداً من قسم من العمال ومن صغار التجار ومن الطليعة المثقفة الذين ينحدرون غالباً من أصول يمنية . كما كان (حزب الشعب الاشتراكي) رائد هذه النزعة . الأمر الذي أثار شكوك العناصر الجنوبية التي كانت تمثلها رابطة الجنوب العربي ، والتي كانت ترفض رفضاً قاطعاً إلحاق الجنوب باليمن ، وتقول بالتقارب بينهما شرط رفع فكرة الإلحاق . وقد أعطت هذه العناصر المجال لنشوء حركة وطنية خاصة بالجنوب .

٤ – **النزعة الوطنية الجنوبية :** وهي تعمل على جعل عدن ومحميتها كياناً مستقلاً ذا سيادة . وقد كانت هذه النزعة تجد في رابطة الجنوب العربي حليفاً

لها، كما كانت تعتمد على تأييد البورجوازية الوطنية الناشئة وعلى قسم من المثقفين وعلى السلاطنة . وكانت انجلترا تدعم هذه النزعة سراً ، وكانت تستعد لوضع السلطة في يدها يوماً مـــا ، لأنها كانت تتخذ منها وسيلة لمقاومة القوميـــة اليمنية والقومية العربية .

٥ – **القومية العربية** : إن شعب اليمن الجنوبي شديد الحساسية للقوميـــة العربية . وباستثناء أصحاب النظرة الاقليمية الضيقة ، تشكل القاسم المشترك لجميع الاتجاهات الأخرى بدرجات ونسب متفاوتة تتراوح بين رفع الشعار وبين الالتحام الكلي بحركة القومية العربية .

إن لكل اتجاه من الاتجاهات السابقة أشياعه وجهاز دعايته الذي تتولاه الأحزاب السياسية . وهذه الاحزاب السياسية تنتشر بين الجماهير دون أن تعلن عن برامج محددة ، وتطغى عليها اللفظية أي لغة الشعارات ، وهي حسب التعبير الماركسي « أحزاب البورجوازية الصغيرة ».

الفصل السادس

الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية في الغرب تقوم بوجه عام بشكل رئيسي على المصالح المحددة تحديداً واضحاً للزمر الاجتماعية . وفي معظم بلدان العالم الثالث ، وفي الوطن العربي بوجه خاص ، توجد مثل هذه الأحزاب ، إلا أنها تبدو دونها تبلوراً . فالسياق التاريخي لهذه البلاد يجعل مفهوم الحزب القائم على أساس الطبقات الاجتماعية المتميزة شيئاً لا يتفق مع الواقع الداخلي لهذه البلاد، لا سيما في اليمن الجنوبي .

فقد لاحظنا من خلال الفصول السابقة أن الرأي العام في اليمن الجنوبي ينقسم إلى اتجاهات وزمر غير مستقرة وغير ثابتة . لأن الشعب في غالبيته ما يزال يعيش ضمن وسط عشائري تتشكل على هامشه الطبقات الاجتماعية الجديدة التي لم تأخذ بعد طابعاً محدداً . بالاضافة إلى ذلك ، فإن الشعب تنقصه التربية السياسية والمدنية . فالفئات الهامشية المتمركزة في المدن وخاصة في مستعمرة عدن وحدها تملك ثقافة أولية من هذا النوع بفضل تعميم التعلم وبفضل الصحافة والمذياع والدعاية الوطنية .

فلا مجـال إذن إلى القول بأن هناك وعياً طبقياً أو حسّاً سياساً متطوراً لدى الشعب وخاصة في المحمية . صحيح أننا نعثر في عدن على منظمة عماليـة نشيطة كانت مصدر نشوء تنظيم سياسي على صورة قاعدتـه الاجتماعية التي لا شك في أنها بروليتارية وفلاحية ، إلا أنها دوماً ذات أصول قبلية عشائرية . كما كان لظروف الكفاح المعادي للاستعمار أكثر ممـا كان لوجود وعي طبقي حقيقي الفضل في حدوث تلك التغيرات المفاجئة .

وهذه الملاحظة تصح أيضاً على باقي التنظيمات التي تهيمن على المسرح السياسي. فداخل الأحزاب السياسية لا نعثر على عنصر اجتماعي خاص ، بل نجـد أنفسنا أمام عدة فئات اجتماعية داخل الحزب الواحد . فالنضال من أجل الاستقلال لا يمكن أن يكون من صنع طبقة اجتماعية واحدة . بل هو من صنع شعب بأكمله .

وهكذا يمكن أن نتساءل فيما إذا كانت توجد أحزاب بالمعنى الصحيح في اليمن الجنوبي ؟

اذا أخذنا بعين الاعتبـار المقياس الأوربي ، أي الصيغة التقليدية للأحزاب في البلاد الديموقراطية الرأسمالية ، وجدنا أن اليمن الجنوبي يعيش مرحلة ما قبل نشوء الأحزاب . أمـا إذا نظرنا إلى الوسط الاجتماعي الخاص باليمن الجنوبي ونظرنا نظرة أشمل إلى الواقع العربي بشكل عام ، كان جوابنا ايجابياً . وهذا لا يمنع من القول بأن عدن ومحميتها ما تزال في المرحلة الأولى من مراحل التطور، وأن الخط الفاصل بين المجموعـات المنظمة والأحزاب السياسية بالمعنى الدقيق للكلمة ، ما يزال فيها سابقاً لأوانه. فالمعيار الرئيسي الذي يميز بينهما هو وجود « المنظمة » . فالحقيقة أن أي تشكيل مزود بجهـاز سياسي منظم وببرنامج ، يستطيع أن يعتبر نفسه قائماً كحزب . وفي اليمن الجنوبي توجـد عدة تجمعات تطالب بهـذا الحق . وهي تطلق على نفسها صفة الحزبية وتعمل على أساس انها أحزاب .

وسنقف من هذه الأحزاب على أربعة تعتبر أهمها . لأن مـا تبقى هي

في الحقيقة تجمعات صغيرة . أما فيما يتعلق بالبرنامج ، فهناك خطوط عامة وليس هناك برامج محددة ومتناسقة . أما فيما يتعلق بالتركيبات الاجتماعية ، فهناك إلى جانب البورجوازية الوطنيـة والأجنبية ، الموظفون الوطنيون ، والمثقفون ، والعمال والقبائل .

حزب المؤتمر الشعبي :

لقد نشأ هذا الحرب عن الرابطة العدنية ، وهو يعتبر نفسه الوريث الطبيعي لها . وهو يتميز بطابعه « العائلي » بحكم سيطرة عائلة (لقمان) عليـه . وهذه الأسرة (التي تعتبر مؤسسة لهذا الحزب) ، تملك صحفاً ثلاثاً : «فتاة الجزيرة» ، و « القلم العدني » ، و « يوميات عدنية » . وقد حمل هذا الحزب لواء الدفـاع عن « الكيان العدني » . أمـــا برنامجه ، فقد عرض عرضاً غامضاً في نشرة للدعاية تحت عنوان : « أهذا كتاب أبيض » . وكاتب هذه النشرة [1] ، وهو أحد قادة الحزب ، يعتبر نفسه ناطقـاً باسم شعب عدن . ويتحدث عن التقدم الذي حصل في المستعمرة وعن تأخر محميتها ، وعن التمييز السياسي بين شطري البـــلاد ، وعن عدم التكافؤ في التطور الاقتصادي فيما بينهما . ثم يشجب باسم الوحدة الاقليمية لعدن ، عملية انتزاع جزر البريم وكوريا موريا . وينتقد الطريقة التحكمية التي تمت بواسطتها عملية إدخال عدن في اتحاد الجنوب العربي . ولا يمنعه ذلك من استخلاص نتيجـــة تؤكد على ضرورة مساعدة عدن الفنية لمحميتها الفقيرة .

وهكذا فإن برنامج حزب المؤتمر الشعبي يعارض الحل الفدرالي لأنه في زعمه ينتزع من العدنيين حقوقهم ويعيق سيرهم نحو الديموقراطية ، ولأنه يخشى أن يعطل الحل الفدرالي فرص حصول عدن على استقلالها . لذلك فإن حزب المؤتمر الشعبي يطالب بما يلي :

---

(١) عبدو العضال . « أهذا كتاب أبيض »القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٧ .

١ - بانتخابات تشريعية عامة تقتصر على المستعمرة .

٢ - تشكيل حكومة وطنية عدنية مسؤولة أمام المجلس التشريعي المنتخب .

٣ - بحصر مهمة هذه الحكومة في نقطتين رئيسيتين : تطبيق حق تقرير المصير واعلان الاستقلال .

وبكلمة أخرى ، يطالب الحزب بدولة عدنية تتمتع بالسيادة الكاملة تصبح عضواً في الكومنولث . وشعاره المألوف : « عدن للعدنيين » ، أمـا موضوع الاتحاد فلا يأتي إلا بعد أن يتحقق هذا الهدف ، وعندئذ تفاوض عدن المستقلة الاتحاد الذي يكون بدوره قد استكمل سيادته من أجل الاندماج ضمن صيغة مرنة كونفدرالية . ان حزب المؤتمر الشعبي ينطلق من اطار التجزئة ، لذلك فهو يلقى دعمـــاً من عناصر الأقلية العدنية ذات الأصول الاجنبية التي تخشى طغيان العناصر العربية ، والتي تتجمع في عدة منظمات وجمعيـات لتأمين حماية مصالحها . وهي مدعومة من البيوتات التجاريـــة الأوربية والهندية التي تمول نشاطها من أجـــل إعاقة نشاط البورجوازية الوطنية التي تحاول استبعاد الرأسمال الأجنبي .

وقد بقيت السلطات الانجليزية تساند نشاط الأقلية حتى عام ١٩٦١، حيث تبين لها أن التجزئة التي تعمل الأقلية على تثبيتها ، لم تعد شعاراً واقعيـاً . ثم جاءت الضرورات الستراتيجية ومقتضيات السياسة العليـا الخارجية ، لتحدث تحولاً في موقف هذه السلطات . وكان الحزب الوطني الاتحادي الوليـد الثاني للرابطة العدنية المستفيد الأكبر من هذا التحول .

الحزب الوطني الاتحادي :

أمام اللغط الذي كان يصدر عن العناصر العدنية المعادية لدمج عدن ، لم تتردد السلطات البريطانيـة في خلق حزب جديد مؤيد للسياسة البريطانية . وقد كانت ولادة الحزب الوطني الاتحادي في الحقيقة تعبيراً عن رغبة الانجليز

في إسباغ مظهر شرعي على الدمج . وقد كان زعمـــاء هذا الحزب هم الذين وقعوا اتفاقيات لندن ، وشكلوا أول حكومة مستقلة في دولة عدن .

كان برنامج الحزب الوطني الاتحادي يتطابق تمامــاً مع برنامج وزارة المستعمرات. فقد نادى بتعاون وثيق مع الامراء وبالمحافظة على المصالح الاقتصادية والحربية لبريطانيا العظمى . إلا أنه كان خلال المفاوضات مركز على التفاوت الاقتصادي بين عدن والمحمية ، ويعتبر التفاوت نتيجة لتمايز التطور الدستوري بينهما . وهكذا استطاع أن يحمل الامراء على قبول مبدأ اعتبار عدن كياناً خاصاً داخل اطار اليمن الجنوبي السياسي والاقتصادي الذي يشكل مجالاً حيوياً أكثر اتساعاً . كما أنه طالب بتطمين العدنيين الأجانب بحيث أن يكون الدمج مصحوباً بشروط تضمن لهم حقوقهم . وحصل لعدن على تمثيل قوي داخـــل المؤسسات الفدرالية. وعلى عكس حزب المؤتمر ، رفض الحزب الوطنى الاتحادي أن يتبنّى فكرة حصول المستعمرة على الاستقلال . وكان يرد على أصحاب هذه الفكرة بأن عدن ما تزال دون مستوى القدرة على تشكيل دولة ذات سيادة . ويضيف إلى ذلك قوله بأن هذه الدولة لن تصمد طويلاً أمـــام هجمات القوى الوطنية ، وأن اتحاد الجنوب العربي بدون عدن ، لا بد أن يتفكك سريعاً . فلإنقاذ عدن والاتحاد معاً من الوطنية المتطرفة لا بد من دمجهما . وهنا تظهر المطابقة بين دعوى الحزب وبين المخطط البريطاني .

ان الحزب الوطني الاتحادي منظمة مماثلة للادارة الاستعمارية ، وهو إلى جانب الدعم المالي الضخم الذي يأتيه من قبل السلطات يحظى بدعم رجـــال الأعمـــال الطامحين إلى الحصول على عقود تجارية مع الحكومة الاتحادية ومع الزعماء المحليين . وكذلك بتأييد قسم من جهـــاز الموظفين الرسميين وقسم من العدنيين العرب .

وبصورة عامة ، يمكن تصنيف الحزب الوطني الاتحادي مـع حزب المؤتمر الشعبي ، كممثلين للقطـاع المؤيد للملكة المتحدة رغم اختلاف موقفهما نسبياً .

فالحقيقة أن تخلّي السلطة عن حزب المؤتمر ليس إلا ظاهرياً . فالعالم كله يعرف بأن السلطة تدعمه بصورة خفية ، وبأن الولايات المتحدة الامريكية تقدم له مساعدة كبيرة . فالانجلو ساكسون يريدون أن يجعلوا من هـذا الحزب أداة للضغط على الوطنيين لإرغامهم على التسليم بموضوع القواعد .

وبما أن الأحزاب التقدمية لا مقاعد لها في المجلس ، فإن حزبي المؤتمر والوطني الاتحادي ، كانا يمنيان النفس بأن يلعبا دور حزب السلطة وحزب المعارضة . وكان البريطانيون يغتبطون ويعتزون برؤية صورة مصغرة لمجلس العموم تتجسد في المجلس التشريعي ، ويعتبرون ذلك دليلاً على نجاح سياستهم في إنهاء الاستعمار . والغريب في الأمر ، أن قسماً كبيراً من الرأي العام الانجليزي كان يعتقد على ما يبدو بهذه الاسطورة – المهزلة – وأقل ما يمكن أن يقال بهذا الشأن هو أن هذا الجانب من الرأي العام كان ضحية دعاية فارغة موغلة في الادعاء . ويكفي للدلالة على ذلك التذكير بأن المجلس التشريعي قد تم انتخابه من قبل ٢٦٪ فقط من مجموع الناخبين . وأنه ليس من المنطق في شيء أن يعترف له بأية صفة تمثيلية ، طالما أن ٧٤٪ من الناخبين قد امتنعوا عن التصويت من أجل شجب هذه الصفة التمثيلية . وهنا تكمن قوة الأحزاب الوطنية (رابطة الجنوب العربي وحزب الشعب الاشتراكي) التي حاول الانجليز أن يكتموا أصواتها بواسطة التدابير القمعية البوليسية القاسية . ولكن على الرغم من ذلك، نجحت الاحزاب الوطنية في أن تشل القوى الممالئة للانجليز . وهـذا هو السر الذي جعل بريطانيا تعتمد على الامراء المحليين الرجعيين الذين جعلتهم يشكلون جبهـة في محاولتها تحطيم المقاومة الوطنية أكثر من اعتمادها على منظمات قيد التلاشي السريع كحزب المؤتمر والحزب الوطني الاتحادي .

رابطة الجنوب العربي :

لقد عارضت رابطة الجنوب العربي المشروع الاتحادي البريطاني والكيان العدني منذ البدء . وحرضت عـام ١٩٥٧ – ١٩٥٨ سلطان لحج ونقيب يافع

السفلى ، على رفض المخطط الذي رسمته وزارة المستعمرات لتجميع الامارات . وكان من نتائج ذلك إبعاد قيـادة الرابطة وإزاحة الامراء المتصلبين في موقفهم عن مناصبهم . وقد حاولت الرابطة في تشرين الثاني ١٩٥٨ أن تنشىء حكومة في المنفى بمساعدة البـلاد الشقيقة . إلا أن المحاولة باءت بالفشل نظراً لمعارضة اليمن (١) .

لقد أخذت رابطة الجنوب العربي على اتحاد الجنوب العربي طابعـه المعادي للقومية العربية وكونه لم يأتِ نتيجة استشارات. فهو في نظر الرابطة مناورة هدفها الإبقاء على السيطرة البريطانية وعلى حالة التجزئة المصطنعة في البـلاد . وهي تعتبر مؤسسي الدولة الاتحادية مجرد موظفين مأجورين للسلطات البريطانية. وبالتالي فإنها لا تعترف لهم بأية أهلية حقوقية تخولهم صلاحية عقد معاهدات تحدد مصير البلاد .

والخلاصة ، فإن اتفاقات ١٩٥٩ و ١٩٦٢ ليست لهـا صفة شرعية في نظر الرابطة ، لأن المفارضين لم يكونوا ممثلين ، ولأن تكافؤ القوى كان مفقوداً.

أما برنامج الرابطة فينص على اعتبار عدن ومحميتهـا تشكلان كياناً واحداً غير قابل للقسمة. كما ينص مقابل الدولة الاتحادية التي لا تقوم على أسس صحيحة ، على انشاء دولة مركزية موحدة . وقد أوضحت وجهة نظرها في مذكرة قدمها إلى هيئة الأمم المتحدة في نهاية عام ١٩٦٢ ، حيث تقترح :

١ — بوضع اليمن الجنوبي لمدة سنتين تحت وصاية لجنة دولية مؤلفة من ممثلين عن البلاد غير المنحازة .

٢ — بتحويل الادارة إلى الوطنيين تحت إشراف لجنة دولية .

---

(١) السير برنار ريللي ، ص ٦١ .

٣ – بالاعتراف بحق شعب اليمن الجنوبي في تقرير مصيره وبضمان تطبيقه على كل أنحاء البلاد .

٤ – وأخيراً بإنشاء مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العـام المباشر تكون مهمته الأساسية وضع دستور للبلاد واعلان استقلالها .

إلا أن هذا الحل لم يكن يملك أسباب النجاح . فالهيئة الدوليـــة نظراً للصعوبات الكبرى التي تواجهها في مناطق أخرى حساسة أيضاً ، لم تكن تميل إلى تحمل مثل هذا العبء الجديد . ومن جهة أخرى ، فإن الحكومة البريطانية والحكومة اليمنية وحزب الشعب الاشتراكي ، وهي الهيئات التي لا يمكن حل المشكلة بدون اتفاقها ، لم تكن موافقة على هذا التدخل الدولي .

وكانت رابطة الجنوب العربي ترفض كل مطلب وكل مسعى لإلحـاق اليمن الجنوبي باليمن . إلا أنهـا لم تكن ترفض فكرة التقارب مع اليمن عندما يحصل اليمن الجنوبي على سيادته كاملة . وكانت تتطلع إلى اتحاد حرّ بين الدولتـين يتم نتيجة مفاوضات متبادلة . أمـا المهمة العاجلة فهي في رأيها التحرر من السيطرة البريطانية ، وعندما يتم الحصول على الاستقلال ، يمكن توثيق الارتباط مـا بين الشمال والجنوب على ثلاث مراحل :

١ – تدعيم الدولة الوطنية في اليمن الجنوبي .

٢ – توحيد الساحل العربي ضمن اطار اتحاد واسع .

٣ – تشجيع دمج وتوحيـــد الشمال والجنوب ضمن مجموع أكبر على غرار الجمهورية العربية المتحدة .

وفي حالة استمرار اليمن في معارضة انبثاق دولة متحررة في الجنوب ، فإن رابطة الجنوب العربي تطالب باستفتاء الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة .

ثمة ملاحظتان تجدر الاشارة إليهما بصدد موقف رابطة الجنوب العربي، سواء بالنسبة إلى الاستعمار أو بالنسبة للحركة الوطنية في اليمن .

الملاحظة الأولى ، تتلخص في أن برنامج الرابطة يتفق في عـــدة نقاط مع مخطط وزارة المستعمرات . فقد تبيّن لنـا أن المملكة المتحدة قد سبق أن باشرت عمليـــة تجميع دول الامراء وعدن من أجل إنشاء دولة اتحادية تمنحها الاستقلال . فالفرق بين وجهة نظر الرابطة ووجهة النظر البريطانية يتلخص في أن بريطانيا ترفض :

١ – فكرة انتخابات مسبقة ،

٢ ـ الاعتراف بحق تقرير المصير ،

٣ – المعاهدات والاتفاقيات التي تؤدي إلى إزالة القواعد وجـــلاء القوات البريطانية .

وما عـــدا ذلك فإن وجهتي نظر الرابطة والسلطة الاستعمارية تتفقان في الهدف النهائي الذي هو حصول البلاد على سيادتها الدولية .

أما الملاحظة الثانية ، فتتعلق بموقف الرابطة من اليمن ، ذلك الموقف الذي يعتمد على التمنيات . فهي لا تتصور وحدة الجنوب والشمال إلا بعد الاستقلال . وتعتبر كل محاولة قبل ذلك أمراً لا يجوز التفكير به . فهناك مرحلة انتقاليـة طويلة الأمد لا بد منها في رأيها، تتم خلالها عملية القضاء على عقبات الوحدة قبل الوصول إليها .

ان هذا الموقف قد جعل رابطة الجنوب العربي تتعرض لتهجمات عنيفة من قبل الحكومة اليمنية وخاصة من قبل حزب الشعب الاشتراكي . واتهمت بأنها تلعب لعبة الاستعمار والتجزئة .

إن رابطة الجنوب العربي هي أقدم منظمة في عدن ومحميتها . وقد شهدت في البدء ازدهاراً كبيراً . إلا أنها تعرضت منذ عام ١٩٥٦ إلى هزات وأزمات متلاحقة أدت إلى عدة انقسامات ذات طابع يساري في قيادتها . وقد نالت الانسحابات التي شملت قسماً من جهاز الرابطة القيادي ، من قوة الرابطة . وقد انضاف الى

هذا الخلل الذي لحق بتكوين الرابطة ، تهديم السلطات لما تبقى من جهازها ، ومصادرة صحيفتها الناطقة باسمها بعد إبعاد قادتها الرئيسيين .

وعلى الرغم من هذه النكسة ، فإن الرابطة مـــا تزال تتمتع بشعبية لدى الأوساط الوطنية التقليدية ، ولدى بعض القبائل ، وكذلك لدى سكان الريف في المحمية ، وخاصة لدى البورجوازية الوطنية الناشئة . فقد اقتربت هـــذه الطبقة من الرابطة لأنها وجدت الأفكار الاشتراكية لدى حزب الشعب الاشتراكي فعالية في الثورية ، وتثير القلق .

حزب الشعب الاشتراكي :

ان حزب الشعب الاشتراكي هو دون شك أهم المنظمات ، لا في عدن فحسب ، بل في الجزيرة العربية بوجه عام . فهو الوريث الشرعي للجبهة الوطنية الموحدة . وقد تأسس عام ١٩٦٢ من أجل مقاومة المشاريع البريطانية . أما مؤسس هذا الحزب فهو اتحاد نقابات عمال عدن ، لذي حاول أن يتجنب أخطاء الحركات الأخرى بشكل جعله مركزاً حزبياً لجميع الذين انشقوا عن المنظمات المتنافسة .

ان حزب الشعب الاشتراكي يدين الوجود البريطـــاني في اليمن الجنوبي ، ويدين الاتحـــاد الذي يجد فيه محاولة موجهة لفصل الجنوب نهائياً عن الشمال . ويطالب بارجاعه إلى الوطن الأم . وكل حركة تحاول بشكل أو بآخر أن تقف عقبة في وجه هذه العودة ، تعتبر حركة انفصالية . وهذا مـــا حصل بالنسبة لحزب المؤتمر الشعبي وللحزب الوطني الاتحادي ، وإلى حد ما لرابطـة الجنوب العربي . إلا أن هـــذه الأحزاب ترد التهمة وخاصة الرابطة التي تحمّل حزب الشعب الاشتراكي مسؤولية شطر الحركة الوطنية .

أما برنامج الحزب فيدعو إلى أفكار وحدوية متقدمة كثيراً ، إلا أنهـــا مطبوعة بطابع يمني واضح وصريح يتهمه خصومه بأنه طابع توسعي . ويتضمن برنامج الحزب النقاط الأساسية الثلاث التالية :

١ – زوال الاستعمار بشكل كلّي وفوري ، وكذلك القواعد المرتكزة على المعاهدات غير المتكافئة .

٢ – رفض تكوين كيان خاص باليمن الجنوبي .

٣ – التعجيل في إعادة ربط الجنوب المحتل بالشمال المتحرر .

إن هذا البرنامج يقلل من أهميـــة الصفة الوطنية لليمن الجنوبي ، ويصطدم تحقيقه من جهة أخرى بعدة عقبات أهمها :

١ – عداء الأمراء ، والأحزاب العدنية المدعومة من السلطة الاستعمارية .

٢ – معارضة رابطة الجنوب العربي .

٣ – تأرجح الموقف الشعبي .

والحقيقة أنه ، لا الأمراء ، ولا حلفاؤهم الانجليز ، عازمون على تقديم عدن ومحميتها إلى اليمن على طبق . أما العدنيون ، فعواطفهم الانفصالية معروفة منذ زمن طويل . كذلك فإن رابطـــة الجنوب العربي ترتاب في موقف حزب الشعب الاشتراكي وتخشى أن يجعل من القومية اليمنية شعاراً للمزايدة بفرضه على شعب اليمن الجنوبي رغم أنفه ، وأن يتجاهل التطلعات الحقيقية لهذا الشعب .

كما أنها تعتبر تصلّب حزب الشعب الاشتراكي عاملاً في تقوية النزعـــات الانفصالية على حساب الوحدة الوطنية .

وهذه الحجج صحيحة إلى حد بعيد . ذلك لأن الاقليمية هي دوماً مغروسة في اذهان الناس ولأن الناس مـا يزالون غير مالكين لصورة المستقبل بشكل محدد ، لسبب بسيط وهو أنهم لم يسألوا رأيهم بعد حول مستقبل البلاد . لذلك كان مجال عمل الحركة المؤيدة للدمج العضوي مع اليمن التي يبعثها حزب الشعب الاشتراكي ، مقتصراً على عدن . فلا يكفي أن يقال بأن شعب اليمن الجنوبي في أكثريته الساحقة يرغب الدمج . بل يجب أن تعطى له الفرصة ليعبر بوضوح

عن رأيه وعندئذ يعرف رأيه . وليس غير اللجوء إلى الاستفتاء يمكن أن يقرر شيئاً حاسماً بالنسبة إلى المستقبل .

إلى جانب الحركة المؤيدة لليمن ، توجد في حضرموت حركة موالية لوحدة المنطقة الشرقية واستقلالها ، ومناهضة لمبدأ الالتحاق باليمن .

والحقيقة أنه منذ اكتشاف البترول في المنطقة الشرقية ، أصبحت فكرة المناداة بحضرموت دولة مستقلة ، ذات إغراء كبير بالنسبة إلى السلاطين ، يؤيدهم في ذلك معظم سكان المنطقة ، كما يلقون تشجيعاً على هذه الفكرة من الانجليز بشكل خفي. ويكفي أن تأتيهم الفرصة السانحة حتى يعلنوا استقلالهم.

وهكذا فإن خصوم حزب الشعب الاشتراكي ومعارضيه يملكون أسلحة متعددة لمحاربة مشروعاته ، ويطمحون إلى قلب الوضع لمصلحة اليمن الجنوبي . وعندئذ ينتصر المخطط البريطاني الذي يسعى قبل أن تنسحب انجلترا من المنطقة ، إلى تكريس الانفصال النهائي بين الشمال والجنوب .

ويبدو أن حزب الشعب الاشتراكي قد أدرك ذلك ، لذلك تحول عن موقفه الأول ، وأعلن استعداده للموافقة على استقلال عدن والمحمية . ويطالب بحق تقرير المصير . ويبدو من خلال ما كتبته صحيفة اسبوعية في الكويت [1] ، ان الحزب قد عقد اتفاقاً مبدئياً مع حزب العمال البريطاني بموجبه يلتزم هذا الأخير بالاعتراف بحق شعب اليمن الجنوبي بتقرير مصيره بنفسه عندما يصبح في السلطة . وبالمقابل يقبل حزب الشعب الاشتراكي بمبدأ تأجير قاعدة عدن للبريطانيين لمدة محددة .

ويعتبر ذلك تراجعاً هاماً بالنسبة لمواقف الحزب السابقة . إلا أن حزب الشعب الاشتراكي لا يتوقف رغم ذلك عن متابعة حملته من أجل الرجوع إلى الوطن الأم . وهو يعتمد من أجل كسب الرأي العام في الداخل بوجهة نظره ،

---

(١) الطليعة ، العدد ٧٢ ، تاريخ ١١ آذار ١٩٦٤ .

على جهاز دعايته الذي نجح في كسب الرأي العام في عدن . وهو يظهر واقعية سياسية كانت أول نتائجها الطبيعية ، التقارب بينه وبين رابطة الجنوب العربي. فقد قرر الطرفان [1] إنشاء جبهة موحدة ضد السلطتين الاستعمارية والاتحادية . وعندما تقوى هذه الجبهة لا بد أن يكون لها تأثير ايجابي على ازدهـار الحركة الوطنية .

إن حزب الشعب الاشتراكي يملك في عدن قاعـدة شعبية ضخمة . وتتألف جماهير الحزب من طبقة العمال ومن فئات المستخدمين وصغار الموظفين والتجار والشبيبة المثقفة . إلا أن دعامته الأساسية تبقى دوماً في اتحاد نقابات عدن . كما أن لحزب الشعب الاشتراكي تأثيراً كبـــيراً في أوساط المهاجرين اليمنيين الذين يعيشون في عدن . وهو يشكل مع رابطة الجنوب العربي المعارضة الوطنيـة التي عبرت عن نفسها من خلال الانفجارات الشعبية ومن خلال الثورة المسلحة . وفي عدن نفسهـــا عمت الاضطرابات والمظاهرات الجماهيرية والعصيان المدني ، وأعلن اتحاد العمال عن عزمه على مقاومة السياسة البريطانية لحكومـة المحافظين بكل الوسائل الممكنة ، بمـــا فيها الاغتيالات التي تعددت واشتدت . وقد تسربت الاضطرابات الى الداخل بسرعة حيث نجحت جبهة التحرير القومية [2] في إثارة القبائل ضد الانجليز والامراء في (ردفان) (إمارة الضالع) وفي يافع. وقد تصدت السلطات بعنف لموجة الهجوم هذه ، وبذلت جهداً كبيراً من أجل القضاء على المعارضة وتحطيم أداتها . واشتركت القوات الاتحادية والانجليزية في إخماد ثورة القبائل . وأصبح استخدام الطائرات المطاردة وقاذفات القنابل شيئاً مألوفاً . وقد جرى قذف وتدمير عدد كبير من القرى . وكان الطيران الملـكي يطارد الثوار اللاجئين الى الجبال أو في المناطق المتاخمة لليمن . وبحجة تدخل اليمن في الشؤون الداخلية للاتحاد ، قامت وحدات الطيران بغارات على الجبهة

---

(١) لوموند ، ٢٨ كانون اول ١٩٦٣ .

(٢) عند كتابة هذه الصفحات ، لم يكن المؤلف يملك معلومات مفصلة عن هذه المنظمة التي أنشئت حديثاً بمؤازرة حركة القوميين العرب .

اليمنية في حريب ، وتوجهت تعزيزات من انجلترات ومن المانيا الى إمارة الضالع لدعم الجيش الاتحادي . ورغم ذلك فإنها لم تتمكن من القضاء على الثورة .

وعلى وجه الاجمال ، فإن العمل المركز الذي قام به الوطنيون الذين حققوا فيما بينهم مصالحة جزئية في المستعمرة ، والثورة في الداخل ، قد هزت بعنف ركائز الدولة الاتحادية وأزعجت الانجليز كثيراً . وأصبح موضوع تعميم العمل المسلح على جميع أنحاء البلاد هو مركز الاهتمام . إلا أن جدوى هذه الخطوة الشاملة بدت رهناً باتفاق المنظمتين الرئيستين سلفاً من أجل تنظيم ودعم مشترك لهذه الحملة . لأنه على الرغم من أن حزب الشعب الاشتراكي ورابطة الجنوب العربي هما هيئتان معاديتان للاستعمار ووطنيتان ، إلا أنهما تصدران على صعيد المبادىء عن وجهتي نظر متقابلتين ومتباعدتين . علماً بأنهما على صعيد الموقف العملي يجمعهما هدف توحيد الشمال والجنوب . وبكلمة واحدة فإن خلافاتهما سطحية وتتناول الوسائل لا الغايات .

وعلى الرغم من اختلاف مواقف الأحزاب ، فهي بوجه عام تتفق في إدانة الاستعمار وفي هدف تحرير البلاد . فالأحزاب الليبرالية (حزب المؤتمر الشعبي والحزب الوطني الموحد) كانت تفهم الاستقلال من خلال مفهوم التعاون المتبادل مع الانجليز ، ولا ترى ضرورة لأن يكون الاستقلال مصحوباً بقطيعة مع بريطانيا . فهو يمكن أن يكون المحطة الأخيرة في مراحل انحسار الاستعمار. وقد كان الامراء يؤيدون وجهة النظر هذه . أما الأحزاب الوطنية فقد كانت تتطلع حسب تعبيرها إلى تخليص المنطقة من النفوذ الانجليزي مرة واحدة بواسطة العنف .

إن مفهوم التحرير بالنسبة « للجنوبيين » يعني تحرراً كاملاً يؤكد شخصية الجنوب دون أن يؤدي ذلك إلى استبعاد إقامة علاقة وثيقة مع اليمن بعد الحصول على الاستقلال . وهم يعتبرون مفهومهم هذا نموذجاً صالحاً للتطبيق في نطاق الوحدة العربية . فالوحدة تتوقف على حصول كل بلد عربي على استقلاله

السياسي والاقتصادي .

أما « الشماليون » فيعتبرون التحرير مرحلة ضرورية وكافية لتحقيق الوحدة غير المشروطة مع اليمن . ويعتبر حزب الشعب الاشتراكي لسانهم الناطق باسمهم .

وهكذا فإن نشاط الأحزاب السياسية لا ينصرف إلى الكفاح ضد الاستعمار فحسب ، بل إن قسماً هاماً من هذا الكفاح يتركز على الهدف المباشر بعد الاستقلال . لذلك فإن نهاية مرحلة النضال ضد الاستعمار ترافق بداية مرحلة الصراع الايديولوجي بين الأحزاب السياسية .

الخصائص الرئيسية للأحزاب

يتميز الوضع الحزبي في اليمن الجنوبي بالملامح الأساسية الثلاثة الآتية :

١ – التمركز في المدينة .

٢ – عدم وجود حزب يجسّد الصفة الوطنية .

٣ – غياب الايديولوجية .

هناك خصائص أخرى دون شك إلا أنها ذات قيمة ثانوية ، وأبرزها كون قيادات الأحزاب تمثل قيادة النخبة المحدودة العدد ، فالقيادات هي بالفعل أشبه بعصبة من القادة . حتى حزب الشعب الاشتراكي الذي هو من منظمة جماهيرية ، لم تأخذ القيادة فيه طابعاً آخر مختلفاً عن هذا الطابع العصبوي (الأولغاركي) .

التمركز في المدينة :

ما يزال الانتظام داخل الأحزاب محدوداً في المكان . فالأحزاب الوطنية

ليس لها وجود خارج مراكز المدن في عدن وفي الداخل . والتجمعات السياسية الموالية للانجليز يقتصر وجودها على المستعمرة . وجميع الاحزاب تتخذ من عدن مركزاً لقيادتها . وفيها يتجمع القسم الأكبر من مؤيديها . وقلما يساهم سكان الريف ورجـــال البدو في النشاط الحزبي . لذلك لا يوجد حزب يجسد الصفة الوطنية . وسبب ذلك يرجع إلى زمرتين من الصعوبات :

١ ـ الأولى تتعلق بالتكوين الاجتماعي : ففي المحمية ، تبدو ظاهرة الحزبية غريبة عن الوسط التقليدي . لأنها تصطدم بنوع من العطالة في التركيب الاجتماعي الذي تشكل القبيلة الخلية الحية فيه . ففي الحالة الراهنة للاقتصاد يبدو المجتمع القبلي من جميع الوجوه حالة من التوازن الطبقي توصل اليها مجتمع لا يعرف تقدماً أو تقهقراً اقتصادياً إلا في حالات استثنائية . إذن لا بـــد من تغيير العامل الاقتصادي لحـالة التوازن الساكن حتى يتوفر المجال لتطور العامل الاجتماعي أو لحدوث طفرة فيه [١] .

ضمن هذه الشروط لم تجد ظاهرة الحزبية سوى المدينة مستقراً لهـا . وقد دفع الشعور بأهمية هذه المشكلة قادة رابطة الجنوب العربي وقادة الجبهة الوطنية الموحدة ثم حزب الشعب الاشتراكي ، إلى التصدي لهـا ، وإلى محاولة التسرب إلى داخل القبائل . بيد أن حالة الانقسام والتجزئة التي تعم البلاد جعلت مصير كل تدخل مباشر خارجي الفشل نظراً للروح السلبية التي تقابل بها القبائل كل محاولة صادرة عن مراكز المدن . وذلك يفسر السبب الذي دفع الأحزاب لأن تتخذ خلال فترة من الزمن من المدن التي تعبر فيها القبائل (المكلا وسيئون) أو من المراكز التجارية المشتركة لمجموعـــة من القبائل (تريم) أو من المناطق القريبة من عدن (لحج وجعار وزنجبار) ، مراكز لدعايتها .

إن طـــابع الانتشار في المدن لم يكن نتيجة لطبيعة التركيب الاجتماعي

---

(١) مجلة افريقيا وآسيا ، العدد ٤٤ .

فحسب ، بل كان أيضاً نتيجة لوجود عوائق تتعلق بمجمل الأوضاع والظروف .

٢ – الزمرة الثانية من الصعوبات : إذا كان وجود الأحزاب أمراً تحتمله السلطات في المستعمرة ، إلا أنها تحظره في المحمية . وقد تم إغلاق مراكز الدعاية منذ عدة سنوات من قبل السلطات المحلية التي اعتبرتها أداة للاضطرابات .

وهكذا فإننا لا نعثر داخل البلاد على أي أثر لحياة حزبية . والحياة السياسية تجري على منوال واحد . فهي عبارة عن حوار بين الامراء وبين المقيمين البريطانيين . ولم يكن في وسع أحد الطرفين أن يتصور أن طرفاً ثالثاً يمكن أن يتدخل في هذه العلاقة الثقافية المحاطة بمنتهى السرية في معظم الأحيان .

لذلك فإن منع الحياة الحزبية يدفع بالأحزاب إلى التزام السريّة في نشاطها . وعلى سبيل المثال نجد (الحزب الوطني القعيطي) يتأسس عام ١٩٤٨ في المكلا (حضرموت) ، وبعد قيام الاضطرابات عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ، يجري حله ، ويحال قادته الرئيسيون أمام محكمة خاصة . ومنذ ذلك الحين لم تقم محاولة جدية لتأسيس حزب آخر بصورة رسمية ، إلا أننا نلاحظ خلال الفترة التي شهدت منع الأحزاب ١٩٥٠ – ١٩٥٤ ، نشوء نوادٍ وجمعيات على غرار عدن عرفت ازدهاراً كبيراً ، ولعبت عملياً دور التوعية السياسية وقد تركز نشاطها الذي ترددت أصداؤه في الصحف المحلية ، على تحرير الامارات من النظم ذات الطابع الفردي .

وعلى وجه العموم ، نلاحظ أنه فيما عدا الاهتمام الذي يبديه سكان حضرموت (الرابطة الحضرمية) ولحج بالشؤون العامة ، فإن ما تبقى من الشعب في المحمية يظهر إعراضاً عن الاهتمام بالأمور السياسية .

ولا شك في أن الانغلاق والجهل هما السبب في هذا التخلف . إلا أن الأحزاب نفسها تتحمل بعض المسؤولية أيضاً من حيث أن جهودها تفتقر إلى

عنصر الترابط . فطالما أن المنظمات ذات الصفة التمثيلية الحقيقية ، والتي تملك سمعة لدى الشعب ، لا توحّد نشاطها وتجمع جهودها ضمن تيار مشترك من شأنه أن يقوم بعملية التوعية الجماهيرية والتربية السياسية ، فإنها ستبقى بعيدة عن القدرة على التغلب على النزعة القبلية بسهولة . والبلاد ما تزال تحتاج إلى تشكيل سياسي يملك تنظيماً يمكنه :

١ – من الوصول إلى أبسط قرية ،

٢ – المساهمة في إيقاظ وعي قوي حقيقي ،

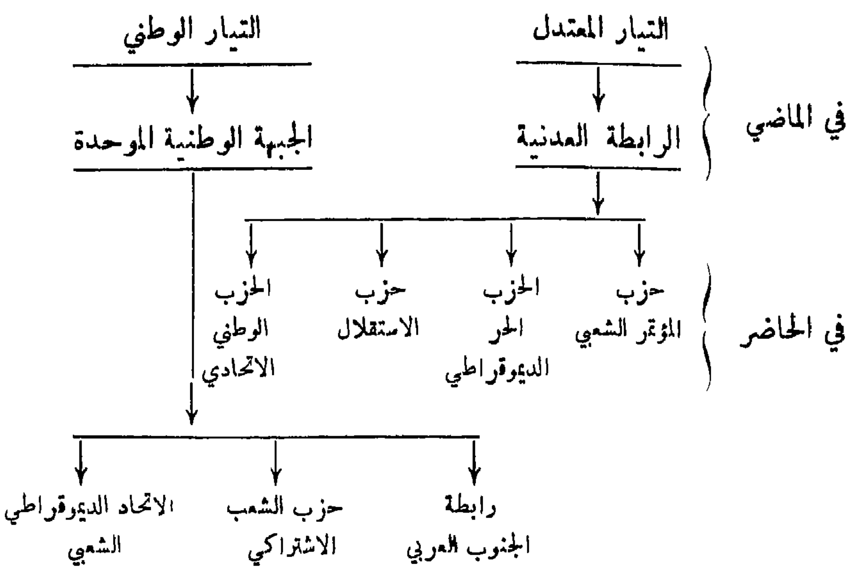
٣ – من إقامة نظام مركزي قوي يستطيع أن يضع حلولاً سريعة وحاسمة لمختلف مشاكل البلاد .

عدم وجود حزب يجسد الصفة الوطنية :

يوجد في عدن حوالي عشرة أحزاب ، في داخل كل منها يمكن أن نلاحظ اتجاهات مختلفة . إن تعدد التيارات الذي كان شائعاً في الماضي ، قد أفسح المجال أمام الانقسامات والتجزئة ، التي ولدت بدورها تيارات مركزية ومتطرفة .

إلا أن هذا التعدد في الأحزاب لم ينتج عنه أي تجمّع سياسي قادر على تمثيل دور المفاوض مع المملكة المتحدة .

إن السيماء العامة لتنظيم الأحزاب الرئيسية ، تتجلى جملة على النحو التالي :



أما عن الصيغة العامة للتطور التاريخي للحياة الحزبية ، فيمكن أن نشير إلى أن تطور القوى السياسية في عدن قد تميز خلال السنوات العشر السابقة بسيطرة عاملين :

العامل الأول يتعلق بتصدع الأحزاب القديمة التي كانت تفتقر إلى التمايز ، وحلول أحزاب متميزة ومستقلة محلها. وقد مسّ هذا التصدع الأحزاب المعتدلة. فانقسمت الرابطة العدنية إلى عدة تيارات محافظة كما يظهر من خلال الصورة السابقة . ويرجع هذا التفكك إلى التغير الذي طرأ على اتجاه السياسة الانجليزية منذ عام ١٩٦١ .

أما العامل الثاني فيتعلق بالاستقرار النسبي في وضع الأحزاب التقدمية . صحيح أنها شهدت بدورها انقسامات، إلا أنها بقيت ضمن حدود غير منظورة، لذلك نجد التجمعات الأولية السابقة نفسها سواء بتسمياتها الأصلية (رابطة الجنوب العربي) أو بأسمائها الجديدة (حزب الشعب الاشتراكي) .

فالتحول في زمرة الأحزاب التقدمية كان على صعيد الأفكار . فقد قامت في وجه التقدمية الليبرالية ، تقدمية إصلاحية ، بل اشتراكية ثورية (الاتحاد الديموقراطي الشعبي) . أمـا عن درجة التمثيل للشعب التي تتوفر في أحزاب الجنوب العربي، فهي حسب تقدير مجلة الرائد العربية في نهاية ١٩٦٢، كما يلي(١):

٩٠٪ من العرب في المستعمرة يؤيدون الاحزاب التقدمية ،

٧ ٪ من السكان يؤيدون الحزب الوطني الاتحادي ،

٣ ٪ فقط يناصرون حزب المؤتمر الشعبي .

إلا أن الوضع قد تبدل بعد ذلك التاريخ. فقد نجح حزب الشعب الاشتراكي في تدمير مواقع الحزب الوطني الاتحادي وحزب المؤتمر الشعبي . وهو يتمتـع بتأييد مجموع السكان العرب في المستعمرة تقريبـاً . وهم يشكلون ثلاثة أرباع مجموع السكان . وقد كشفت الأحداث عن صحة ذلك ، كما كشفت عن العزلة الصارخة التي يعيش فيها المعتدلون .

فقد تفجرت أزمة داخلية خطيرة بين صفوف الأحزاب المعتدلة عقب ثورة اليمن (٢٦ ايلول ١٩٦٢) . فقد قدم عدد من الوزراء ، وهم أعضاء في الحزب الوطني الاتحادي الحاكم ، استقالته احتجاجـاً على رفض الحكومة البريطانية تأجيل تنفيذ مشروع دمج المستعمرة في اتحاد الجنوب العربي . وقد كان هذا الانسحاب ضربة قاصمة للحزب الوطني الاتحادي .

ورغم كل ما قيل ، فإن درجة تمثيل الأحزاب على مستوى مجموع البلاد ، ما تزال ضعيفة مهما حملت من شعارات . والسبب يعود إلى أن الهوة السياسية ما تزال متمركزة في عدن ، كما يرجـع أيضاً إلى التعدد غير المعقول في عدد الاحزاب .

وعلى كل حال ، فإنه ليس من المغالاة في شيء القول بأنه ليس من المتوقـع

---

(١) الرائد (المكلا) ، العدد ٩٦ ، ايلول ١٩٦٢ .

ضمن خط السير الذي تسير فيه حالياً حركة التحرير ، أن يظهر حزب يمثـل في أعين الشعب ضمانة للمصير الوطني . فالحقيقة هي أن الظروف التي سوف تحيط بالاستقلال قـد لا تسمح لأية منظمة سياسية مهما كانت تفوق المنظمات الأخرى في شعبيتها ، بأن تكتسب حق التفاوض مع المستعمر ، وبأن تنتزع أمام أعين الجماهير نعمة الاستقلال والسيادة . فالقوى السياسية هي على حـال من الضعف والتشتت بشكل لا تستطيع واحدة منهـا أن تتوصل إلى إزاحة الآخرين المنافسين وأن تفرض نفسهـا . والانجليز أنفسهم لم يعملوا على تشجيع حزب للاستقلال يقوده الامراء ، كما فعلت في ماليزيا حيث لعب حزب الاتحـاد هذا الدور .

في مثل هذه الشروط التي لا أمل فيها بظهور حزب موحد ، يشكل تعدد الاحزاب نقطة ضعف خطيرة في جدار الوحدة السياسية للبـلاد . كما يشكل عاملاً في الافتقـار إلى برامج هادفة تتطلع الى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وفي جهل الشروط الموضوعية الداخلية . فالأحزاب لم تلجأ بعد إلى تحليل معمق أو حتى إلى تحليل جزئي لتلك الشروط . ومرد ذلك إلى عدم وجود الايديولوجية المحددة . فجميع أحزاب الجنوب العربي هي في الواقـع بدون ايديولوجية تقريباً . ومن هنا كان الخطر في أن تصبح الديماغوجية هي القاعدة العامة .

غياب الايديولوجية السياسية المحددة :

هناك خطـّان ايديولوجيان كبيران يتقاسمان العالم اليوم ، كل منهما يناقض الآخر في جميع المجالات . إن هذا التعارض بين النظرية الماركسية وبين الفلسفة الليبرالية يضم بصورة خاصة بلاد العالم الثالث التي تفتش عن الطريق الذي يسمح لها بالتغلب على التخلف بصورة عامـة . ومعظم هذه البلاد يستبعد النظرية الرأسمالية لسببين رئيسيين :

١ – لأنها تبدو ملازمة للنزعة الاستعمارية وللامبريالية ،

٢ – لأنها لا تعرف إمكانيات تحقيق تطور منسجم وسريع .

إن هذا الرفض للديموقراطية الليبرالية من شأنه أن يوجه الأنظار باتجاه المفهوم الماركسي للتطور الاجتماعي الجدلي ، لأنه يستجيب استجابة أفضل لمتطلبات النضال ضد التخلف . إن مثال بلدان أوروبا الوسطى وآسيا ، قد برهن برهاناً قاطعاً على نجوع الطريق الاشتراكي العلمي الأصيل . فقد أتاح لهم هذا الطريق المجال لتلافي التخلف الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة قصيرة .

إلا أن عدداً كبيراً من بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، قد استبعدت طريق الماركسية كما استبعدت طريق الديموقراطية الليبرالية. وخاصة بعض العالم العربي الذي يبدو بأنه اختار طريقـــاً وسطاً بين الايديولوجيتين ، هو طريق الاشتراكية العربية الذي ينكر وجود طبقات اجتماعية متصارعة ، ويطمح في تنظيم الجماهير داخل حزب واحـد ليس له محتوى بروليتاري . أما بالنسبة لليمن الجنوبي ، فقـد كان العامل الحاسم هو التطور الفكري الذي حصل في مصر خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٥٨ – ١٩٦١ . فقد كان لاختيار الجمهورية العربية طريق الاشتراكية العربية وقـــع كبير لدى القادة الوطنيين في اليمن الجنوبي . وقد انضاف إلى هذا التأثير ، تأثيران آخران يتمثل أحدهمـا في حزب البعث العربي الاشتراكي والآخر في حزب العمال البريطاني .

ويمكن حصر العوامل التي دفعت إلى رفض الماركسية باسم نزعة مثاليـــة طوباوية واشتراكية ذات طابع اصلاحي يكتنفه الغموض، في عاملين رئيسيين: الوسط الاجتماعي والدين . أمـا العامل الاقتصادي فيشكل عضواً ثانوياً ولا يتدخل مع الأسف إلا بصفته عاملاً ثانوياً .

الوسط الاجتماعي :

إن غالبية الموجهين والقادة يفكرون بأن مجتمع اليمن الجنوبي هو مجتمع لا توجد فيـــه طبقات مختلفة محددة . إنهم يسلمون بوجود عدة فئات اجتماعية

كالقبائل والفلاحين والتجار والعمال والمستخدمين .. الخ ، إلا أنهم سريعاً ما يقولون بأن هذه الفئات الاجتماعية المختلفة ليست بالضرورة في حالة صراع دائم ، لأنها كما يقولون ليست منتظمة على شكل طبقات مسيطرة وطبقات واقعة تحت السيطرة . وهم يستندون إلى القول بأن البلاد ما تزال غير مصنعة . وبأن مستوى التكنيك لم يخلق بعض نظام الطبقات . وأخيراً يؤكدون على أن التمايز الاجتماعي هو في أدنى مستوياته ويتخذون من ذلك كله حجة نظرية لدحض المبدأ الماركسي الذي يعتبر الخصومات السياسية محصلة للتركيبات الاجتماعية والاقتصادية .

وبكلمة واحدة ، فان الصراع الطبقي ظاهرة غير معترف بها ومجهولة . ويعارضه مفهوم جمع الشعب ضمن حركة اتحاد قومي . وهذا التحالف يشكل في نظر بعض القادة والمثقفين الوسيلة الوحيدة للتغلب على الفردية البورجوازية ولتعزيز الاندفاعة الجماعية . وهم على غرار الكثيرين من القادة الافريقيين والآسيويين يعلنون تفضيلهم للطرق التي تمت بموجبها التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي في البلدان ذات النظم الاشتراكية ، دون انتساب إلى نظرية ماركس . وبتعبير آخر يستبعدون إقامة دكتاتورية انتقالية للبروليتاريا مع تأكيدهم على اتجاههم في تشجيع تملك الدولة للوسائل الرئيسية للانتاج والتبادل ، وفي تعميم الطابع الجماعي بشكل طوعي على الحياة الزراعية .

ان هذا المفهوم الجديد للاشتراكية هو السائد حالياً في اليمن الجنوبي ، كما هو في كل مكان حيث يجتاز المجتمع مرحلة الانتقال بين اضمحلال النظام الاستعماري وبزوغ فجر الاستقلال فالقادة التقدميون يعتبرون أنفسهم ممثلين لا للطبقة العاملة في طورها الجنيني أو للطبقات المتوسطة فحسب ، بل لجميع المواطنين مهما كان انتماؤهم الاجتماعي . فهم يؤالفون بين الاشتراكية وبين القومية . في حين أن القومية في اليمن الجنوبي مطبوعة بطابع العقائد الدينية .

الدين :

يلعب الدين في اليمن الجنوبي وفي العالم العربي بوجه عـــام دوراً كبيراً . فالاسلام يملك في هذه البقعة طابعاً قومياً عميقاً . فهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من حركة الكفاح ضد الاستعمار في اليمن الجنوبي ، ويمتزج بأهدافـه في المقاومة والتحرير . والتعلق بالإسلام هو في الوقت نفسه تعلق بالقضية القومية [(١)].

وهذا ما يفسر السبب الذي يدفع قسماً كبيراً من القـادة العرب ، باستثناء الشيوعيين طبعاً ، إلى التأكيد على أهمية الدين في كل منحى ايديولوجي ، لأن الاسلام يمثـــل قوة مسيطرة . وهو الذي يشكل عاملاً قوياً في مقاومـة الماركسية الملحدة .

إلا أن الاسلام يأخذ في أذهان رجال السياسة ، وبصورة خاصة المثقفين ، شكلاً متجدداً . فهم يرون أن الدين الاسلامي هو في جوهره بسيط واضح وعادل. وهو يأتلف مع جميع أنماط المجتمعات، أكثرها تقدماً (مصر، تونس) حتى أكثرها تخلفاً (الجزيرة العربية). فهم بتعبير آخر، يحاولون أن يسترجعوا للاسلام وجهه الحقيقي،وجهه التقدمي (مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائرية). أي أن يستشفوا طابع الحيـــاة المشتركة الجماعية الكامن فيه ، وأن يلائموا بين تعاليمه وبين متطلبات القرن العشرين .

ضمن هذه الشروط ، وتحت تأثير العاملين السابقين ، قامت نزعـة إسلامية إصلاحية ، ونزعة اشتراكية اختبارية ، اعتبرها قادتهـــا وقدموها على أنها تتلاءم مع أوضاع اليمن الجنوبي على أفضل شكل .

النزعة الاصلاحية والنزعة الاشتراكية :

إن الأحزاب الوطنية هي التي أبدت اهتماماً بالمسألة الايديولوجية ، لأن المحافظين لم يكونوا يشغلون أنفسهم بذلك ، فاختيارهم كان قد استقر منذ زمن طويل على الليبرالية الغربية : الاقتصاد الحر والنظـام البرلماني ففضلاً عن أن

(١) ارنولت ، ص ٢٤٣ .

كل تصنيف للاتجاهات العقائدية يبدو تعسفياً واهياً ، فإن كل منظمة قومية تقدمية تحتفظ بطابع خاص متفرد ورغم ذلك يمكن أن نميز تيارين عقائديين:

– تيار إصلاحي ، تمثله رابطة الجنوب العربي .

– تيار يميل إلى الاشتراكية ، يمثله حزب الشعب الاشتراكي ، إلا أن هذا التصنيف يبقى نظرياً طالما أن كلا التيارين لم يوضعا بعد موضع التطبيق .

النزعة الاصلاحية الاسلامية :

إن هذا التيار يستمد منابعه إلى حد بعيد من التجربة المصرية في الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦١ ، أي المرحلة التي تقابل الفترة الانتقالية الاختبارية في تلك التجربة .

فقد احتاجت مصر « الناصرية » إلى عشر سنوات تقريباً قبل أن تقف إلى صف الاشتراكية وكانت خلال تلك الفترة تركز على بناء نظام سياسي قوي ، واقتصاد مختلط . وكان العسكريون يكرسون جهودهم للتوفيق بين التعاليم الدينية وبين ايديولوجيتهم . ومن هنا كانت إقامة الإسلام كدين الدولة .

وقد أعجب قادة رابطة الجنوب العربي الذين عاشوا التجربة المصرية بهذا الموقف الفكري، وأصبح موقفهم بالتبنّي. فهم يطمحون إلى بناء دولة اسلامية ديموقراطية قائمة على أساس العدالة الاجتماعية وعلى أساس الإسلام والعروبة [١]. وهم يقصدون بالعدالة الاجتماعية رفع مستوى معيشة الشعب وتحسين الشروط الاجتماعية والثقافية . لذلك فان حدود وجهة النظر هذه واضحة : فهي لا تتطلع إلى إحداث تحول جذري في العلاقات الاجتماعية ، ولا إلى تغيير التركيب الاقتصادي . ومهما ادّعى قادة هذا التيار أنهم اشتراكيون ، فانهم يبقون في الواقع ضمن اطار مفهوم الاقتصاد المختلط . وهم يلوذون بالقومية العربية لأنهم

(١) وثيقة نشرت في القاهرة في ايار ١٩٥٩ .

يعرفون بأن الوحدة هي أعزّ هدف لدى الجماهير ، وأن مصير اليمن الجنوبي مرتبط بمصير الأمـة العربية . وينسون بأن الوحدة هدف بعيد يتطلب تحقيقه فكراً ناضجاً .

والخلاصة ، فإننا نجد أنفسنا تجاه نزعة إصلاحية من النوع التقليدي ، تجد مشقة في الانحياز إلى الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة القائمـة على امتلاك الدولة وادارتها للاقتصاد الوطني . ورابطة الجنوب العربي ترغب في أن تجمع كل فئات الشعب في عملية بنـــاء الدولة الاسلامية التي تشكل البورجوازية الوطنية عمودها الفقري .

الاشتراكية الاختبارية :

ان حزب الشعب الاشتراكي يشايع هذه النزعة . وهو يقدم نفسه كممثـل للجناح اليساري في حركة التحرير الوطني . إلا أنه لا يأخذ بالماركسية ، ويدفع عن نفسه تهمة مشاركة الشيوعيين وجهـــات نظرهم . هؤلاء الشيوعيون الذين يشكلون منذ عام ١٩٦١ (كانون الأول) « الاتحاد الديموقراطي الشعبي » الذي يدعو للاشتراكية العلمية التي ما يزال الوسط الاجتماعي والنخبة على حـد سواء بعيدين عن التأثر بها .

إن اتحاد نقابات العمال ثم حزب الشعب الاشتراكي ، قد تأثر كل منهما بحزب العمال البريطـاني وبالجمهورية العربية المتحدة وبحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية . وهذا هو السبب في وجود تناقضات داخلية في كل منهما .

إن قيـــام حزب العمال البريطاني بتأهيل الإطارات النقابية ، وبارسال المختصين بالتنظيم وبالعمل النقابي إلى عدن ، والدعم السياسي الذي كان يشد به أزر اتحـاد النقابات في عدن ، قد ترك تأثيره المعتدل على قاعدة حزب الشعب الاشتراكي الجماهيرية . كما نجح حزب العمال فترة من الزمن في توجيـه النقابات وجهة المطالبة بالقضايا العماليـــة وتحديد نشاطها ضمن هذا الاطار ، وابقاءها

داخل فلك الغرب (الانضمام إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة) . إلا أن اتحاد النقابات والجبهة الوطنية المتحدة بادىء ذي بدء، ثم حزب الشعب الاشتراكي بعدهما، بدأت منذ عام ١٩٥٨ تتحرر من هذه الوصاية دون أن تقطع صلاتها مع حزب العمال البريطاني أو تترك الاتحاد الدولي للنقابات الحرة . لأن الحركة الاشتراكية بدأت تقوى في العراق وسورية والجمهورية العربية المتحدة . وفي عام ١٩٦٠ يصرح اتحاد النقابات في عدن ، بأنه سوف يعمل بعد الآن من أجل تحقيق مجتمع عربي اشتراكي (١) . وحددت أهدافها بتحرير البلاد من الاستعمار وإعادة وحدة الشمال واليمن الجنوبي والنضال الدائم ضد الاستغلال من جميع وجوهه . ومنذ ذلك الحين لم يعد اتحاد نقابات عمال عدن يفصل بين المطالب الاجتماعية وبين النضال السياسي ضد السلطة الاستعمارية والاقطاعية . وفي ميثاق حزب الشعب الاشتراكي ، نجد أنه يعلن عزمه على بناء مجتمع ديموقراطي واشتراكي تسوده العدالة الاجتماعية . وفي الوقت نفسه يعلن ولاءه للقومية العربية .

وهو فيما يتعلق بالنقطة الأولى يميل إلى الإنجازات الاشتراكية التي تحققت في مصر منذ عام ١٩٦١ على شكل تأميمات سريعة للقطاعات الرئيسية وتدعيم للقطاع العام . أما على صعيد إدارة الاقتصاد ، فهو يريد أن يشجع منذ البدء المشاركة الواسعة للعمال في قرارات الدولة عكس ما جرى في الجمهورية العربية المتحدة في الأصل . وإذا كان حزب الشعب الاشتراكي قد رفض حتى الآن صيغة الاتحاد القومي ذات الطابع البورجوازي ، فهو لا يستبعد التعاون مع البورجوازية الوطنية شريطة أن لا يحول ذلك دون متابعته للنضال من أجل أهدافه الثورية . وهو من جهة ثانية لا يكتم آرائه في الكفاح ضد الاقطاعية والإقطاعيين .

ان نقطة الضعف في هذا كله تتلخص في أمرين :

١ – ان التعاون بين حزب الشعب الاشتراكي الذي انبثق عن النقابات ،

(١) مجلة الشرق الاوسط (و ت) الجزء ١٦ ، العدد ٤ ، نيويورك ١٩٦٢ .

وبين البورجوازية، هو ضرب من النظرة الطوباوية، على الأقل على المدى البعيد، بحكم تناقض مصالحهما .

٢ – ان النضال ضد الاقطاعية يتضمن تحديداً لموقف أو لسياسة تجاه طبقة الفلاحين لم يعلن عنها حزب الشعب الاشتراكي بعد ، نظراً لعدم وجود ركائز له في أوساط الريف ، ولأنه يجهل كل شيء عن قضاياه .

يبقى موضوع القومية العربيـــة . فحزب الشعب الاشتراكي شأن رابطة الجنوب العربي ، اتجهت نظرته إلى أوساط المدينة وحدها . ومع ذلك فهو يريد أن يكون أول من يحمل شعار القومية العربية ، لأن هذا الشعار قـــد أصبح مركز الحزب في الضواحي .

والخلاصة فان المسافة بين نزعة رابطة الجنوب العربي الاصلاحية وبين اتجاه حزب الشعب الاشتراكي ، ليست كبيرة . على كل حال هناك فرق ملحوظ في مفهومهما فيما يخص الشكل الذي يجب أن تأخذه دولة اليمن الجنوبي في المستقبل. فرابطة الجنوب العربي تريدها دولة اسلامية ، وحزب الشعب الاشتراكي يريدها دولة اشتراكية . ونحن لا نعرف بعد شيئاً عن موقف هـــذا الأخير من المسألة الدينية . والمؤكد على كل حـــال ، هو أنه لن يجرؤ على التصدي اليها بشكل مكشوف .

وثمة فرق آخر يتعلق بتحرر المرأة لا يمكن تجاهله . ففي حين أن رابطــة الجنوب العربي تلتزم الصمت حول هذه النقطة مداراة لرجـــال الدين ، يجعل حزب الشعب الاشتراكي من تحرر المرأة مسألة سياسية من الدرجة الأولى .

وأخيراً نقطة مشتركة بينهما ، وهي التزام مبدأ الحياد وعدم الانحيـــاز ، المبدأ الذي يتعارض مع رغبة الأوساط المعتدلة التي تريد أن تسلك سياسة خارجية قائمة على محاربة الشيوعية بصورة عمياء .

وبصورة عامة فإن الأحزاب السياسية بدون استثناء ، تتجنب القضايا التي

سوف تطرحها المرحلة اللاحقة بالمرحلة الاستعمارية ، والبلاد على أهبة الحصول على الاستقلال . وأشدّ خطورة من ذلك هو الغياب الكلي تقريبـاً للاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية الجدية . أما السبب فيجب التماسه في القـــادة أنفسهم الذين لا يملكون معرفة جيدة بسياق الأوضاع في اليمن الجنوبي، ولا رؤيا واضحة للعقبـات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف يواجهونها في القريب العاجل فهم يركزون جهودهم كلها على تغيير الأوضاع وعلى استلام السلطة . وبرامجهم لا تتعدى النطاق السياسي، وتطغى على تفكيرهم الاهتمامات المباشرة والانتهازية. وهم يدورون حول بعض الشعارات :

- طرد الامبريالية .
- القضاء على عملاء الاستعمار وعلى الاقطاعيين .
- الاستقلال والديموقراطية .
- الوحدة العربية والاشتراكية العربية .

ان الاحزاب السياسية تردد هـــذه الشعارات دون أن تبذل أي جهد لتحديد محتواها، أو الإشارة إلى الوسائل التي بواسطتها ستتحول تلك الشعارات إلى أفعال ، أو التحليل المعمق للوضع ، لسبب بسيط هو عـدم وجود مناضلين محترفين واطارات مؤهلة .

وبالنتيجة ، فإن التقدميين قد تبنوا كل ما ورد في بنود الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القوى الشعبية عام ١٩٦٢ . هذا الميثاق الذي يربط الوحدة العربية بتطور الاشتراكية العربية داخل كل بلد ، ويدعو الشعب لبناء هذه الاشتراكية . ويشدّد على وحدة الهدف (الحرية والاشتراكية والوحدة). ويجعل من مصر نموذجاً للتطور الاشتراكي« الاشتراكية الديموقراطية التعاونية » . أما الإدارة السياسية لهذه الاشتراكية فهي الحزب الواحد« الاتحاد الاشتراكي العربي » [١] .

(١) كولان ، ص ١٧٤ .

إن قادة حزب الشعب الاشتراكي يرغبون في احتــــذاء مثال الجمهورية العربية المتحدة ، ويتبنون دون مناقشة الأفكار السابقة ، ودون أن يتساءلوا فيما إذا كانت تنطبق فعلاً على التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد . فهمهم الأكبر هو مع الأسف التفتيش عن الدعم الجماهيري عن طريق استخدام شعارات ديماغوجية بصورة لاواعية .

إن الوحدة العربية على أساس اشتراكي هو غاية المنى . إلا أن تحقيق وحدة صلبة راسخة يتطلب قبل كل شيء أخذ الأوضاع الخاصة بعين الاعتبار وإدراك أهمية العوامل الاقتصادية .

الفصل السابع

القضايا الخارجية

١ـ « إتحاد الجنوب العربي »

تعود المشكلات التي واجهها الاتحـــاد بعد نشوئه ، إلى زمن بعيد سابق لنشوئه . فهي ملازمة للتركيب الاجتماعي والاقتصادي ، والانجليز يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية في خلق هذه المشكلات ، لأن سياستهم بدلاً من أن تشجع على إصلاح البنية الاجتماعية والاقتصادية لليمن الجنوبي في مجموعه، وتعمل على تهدئة الخواطر ، عمدت على العكس ، إلى إغراق البـــلاد في أوضاع في غاية التأزم .

وتتركز تلك المشكلات حول استمرار الصراع الانجليزي – اليمني، وحول وجود الدولة الاتحادية نفسها واتساعها فالاتحـــاد الذي لم يفعل أكثر من شحذ العواطف المعاديـــة للانجليز لدى الشعب ، اعتبره الشعب صنيعة الامبريالية البريطانية . فتواطؤ القائمين على هذا الاتحاد مع الانجليز ، وعجزهم عن انتهـاج سياسة اقتصادية تقدمية وسياسة مفتوحة على العالم الخارجي وعلى الوطن العربي

بوجه خاص .. كل ذلك شجع على تغذية الدعاية المعادية للاتحاد ، ودعم حجج خصومه . وهذا ما يفسر اتساع حركة التحرير الوطنية المعادية بالأصل للمشروع البريطاني . فقد قامت هذه الحركة بتنظيم الاضرابات والمظاهرات ثم عمدت إلى النضال المسلح مستهدفة ارغام انجلترا على إعادة النظر في سياستها ، وجذب انتباه الرأي العام الدولي . وبفضل هذا النضال وهذا النشاط ، وجدت مشكلة اليمن الجنوبي طريقها إلى المؤسسات العربية والدولية .

الصراع الانجليزي ـ اليمني

تمتد أصول النزاع الانجليزي – اليمني إلى مطلع هذا القرن . وكان استمراره طيلة هذه الفترة عامـلاً في إثارة القلاقل في المنطقة ، وكذلك في تعكير العلاقة بين بريطانيا واليمن . ومن الطبيعي أن يرث اتحـاد الجنوب العربي هذه المشكلة التي هي في الأصل مشكلة خلاف على « الكيان » . إلا أن تجاهل اليمن لوجود الدولة الاتحادية وشجبها لانشائها ، قد زاد المشكلة تعقيداً ، وأصبح من الصعوبة بمكان تطويق هذه المشكلة التي أصبحت أيضاً مشكلة خلاف على « السيادة » .

فصنعاء تعتبر عدن ومحميتهـــا جزءاً لا يتجزأ من التراب اليمني وتطالب بعودتها . ولندن ترفض بدورها هذا المطلب كليـاً . وما كان للأمر أن يأخذ كل هذه الأهمية ، لولا اعتبارات سياسية ودينية واقتصادية تتدخل فيه . ففي عهد الإمامة اعترض الإمـام الشيعي (الزيدي) على توحيد الإمارات في ظل إمام (شافعي) ، لأنه يخشى قيام حركة انفصالية لصالح الاتحاد [1] ، لوجود عناصر شافعية ذات شأن في اليمن . ومن جهة أخرى ، فإن اكتشاف البترول

(١) السير توم هيكينبوتام . ص ١٧٦ .

على مقربة من اليمن ، أثار أطماع الإمـــام كما أثار شهية الشركات الانجليزية والامريكية .

وكان من نتيجة ذلك كله تأزم الوضع تأزماً خطيراً عـلى طول الحدود . لقد نجحت حكومة صنعـاء أكثر من مرة في إعاقة السياسة الانجليزية في القسم الغربي من المحمية بفضل الدعم المالي والمادي الذي كانت تقدمه للعناصر المتمردة ضد السلطات المحلية . إلا أنها لم تتوصل إلى حد إشعال ثورة شاملة . لذلك فان مصير الاتحاد ، هـذا المولود البريطاني الجديد ، يتوقف على الحل الذي يمكن أن يوضع لإنهاء الخلاف اليمني – الانجليزي .

ولكي ندرك طبيعة هذا الخلاف نعود إلى عام ١٩١٨ . ففي هـــذا العام استقلت اليمن . ومنذ ذلـك الحين وهي تطالب بحق التصرف الكامل بما تعتبره جزءاً من ترابهـا الوطني . فالوحدة الجغرافية والبشرية تتطلب وحدة الانتماء السياسي . ومنذ خمسين عاماً ، وهذا المطلب يصطدم بمعارضة بريطانيـا التي تحتل اليمن الجنوبي . والتي ترفض أن تتخلى عن هـذا الجزء ، والتي تعتبر اليمن المستقل الوريث الطبيعي للامبراطورية العثمانية ، وبالتالي تعتبره مرتبطـاً بالمعاهدة التركية – البريطانية لعـام ١٩١٤ ، ويمكن تلخيص الوضع الحقوقي لكلا الطرفين على النحو التالي :

اليمن : تركز مطاليبها على حقوقها المكتسبة قبل الاحتلال البريطاني.

المملكة المتحدة : تستند على معاهدات الحماية المعقودة مع زعمـاء المنطقة المتنازع عليها ، التي توكل إليهـا مهمة الدفاع عن الدويلات الصغيرة وتضيف إلى ذلك قولها بأن اليمن لم تكن له أية سلطة على هذه المنطقة منذ قرنين .

والخلاصة ، فإن الأراضي المتاخمة للمحمية تعتبر بالنسبة إلى اليمن « منطقة حدود » خاضعة للسيادة اليمنية . والانجليز بدورهم يعتبرون حدود الامارات أو القبائل المرتبطة باتفاقات مع التاج البريطاني « حدوداً » فاصلة بين المحمية

وبين اليمن [1] .

من الناحية التاريخية ، بقيت اليمن حتى أوائل القرن الثـامن عشر تمارس نوعاً من الاشراف على هذه المنطقة ، باستثناء حضرموت التي انفصلت منذ زمن طويل ، وكانت تحكمها السلالة « الكثيرية » . وفي عام ١٧٢٨ استولى السلطان العبدلي على لحج وعدن، وأعلن الاستقلال الذاتي والانفصال عن السلطة المركزية في صنعاء . وهكذا فقد تلاشت سيطرة صنعاء تدريجياً على هذه المنطقة ، حتى كادت تزول تماماً قبل أن تقوم شركة الهند الشرقية في عدن عـام ١٨٣٩ . وقد كان وصول المحتلين الانجليز إليها بمثابة حكم قطعي على زوال تلك السيطرة .

وعلى الرغم من تلاشي السلطة اليمنية ، فان سكان المنطقة بقوا تحت ظـل السيطرة الروحية للامام وخلال فترة من الزمن ، كان الانجليز أنفسهم يعترفون بالسلطة الدينية للامام على القبائل في الإمارات التسع . وأكثر من ذلك ، فان خضوع اليمن الجنوبي للسيطرة البريطانية لم يمنع اليمن من التأثير على الحيـاة السياسية الداخلية فيه .

إن بريطانيا تتسلح بمعاهدات الحماية كلما أصبح وجودها في المنطقة موضوع بحث . إلا أن الموقف البريطاني لا يستند إلى حجج ذات قيمة جدية من الناحية الحقوقية . لأن تلك المعاهدات قد تم توقيعها في ظل التهديد والتزوير ، ولأنهـا بالاضافة إلى ذلك ذات مظهر مخادع ومزاجي . وهـذا النوع من الاتفاقيات لا يمكن أن يكون مقبولاً في عصرنا ، لأنه مخالف لطبيعة الأشياء . لذلك فان العودة إلى هذه المعاهدات لا تجدي كثيراً .

لقد حاولت لندن ، في خلافهـا مع صنعاء أن تعمد منذ البدء إلى تصوير الخلاف في شكله البدائي ، أي على شكل « مسألة نزاع على الحدود » ، حـتى تبرر الاحتلال وتقلص أهمية النزاع . في حين أن اليمن كان يتهم انجلترا باحتلال

---

(١) « دفاتر الجمهورية » رقم ٨ تموز ـ آب ، باريس ١٩٥٧ .

جزء من التراب الوطني ، أطلقت عليه اسم « الجنوب المحتل » .

وقد حاولت انجلترا أن تستغل الصعوبات الداخلية لحكم الامامة في اليمن (الغزو التركي ، الحرب الأهلية ، أزمة خلافة الأئمة) من أجل فرض حل لهذا الخلاف . إلا أن محاولاتها باءت بالفشل .

محاولات التسوية

من وجهة نظر الحقوق الدولية ، يمكن أن نميز الخطوات الثلاث التالية :

- اتفاقية عام ١٩١٤
- معاهدة عام ١٩٣٤
- اتفاق عام ١٩٥١

اتفاقية ١٩١٤ :

طالب الأتراك بعد احتلالهم الجديد لليمن عام ١٨٧٢ ، بالمقاطعات التسع التي أصبحت تحت الحماية البريطانية وقد كانت هذه المطالبة خيالية ، لأن الأتراك كانوا قد وافقوا بصورة ضمنية من حيث المبدأ على المعاهدات التي وقعها الامراء المحليون . وتحت ضغط الجيوش الانجليزية والهندية التي أرسلت إلى اليمن الجنوبي لوضع حد لخلافات الحدود ، قبلت تركيا الدخول في مفاوضات من أجل تحديد الخط الفاصل بين السيطرة التركية والسيطرة البريطانية .

وقد أنشئت لجنة انجليزية – تركية من أجل هذا الغرض عام ١٩٠٢ [١] ، انتهت إلى وضع معاهدة لندن عام ١٩١٤ . إلا أن خط الحدود بقي غير محدد

(١) السير توم هيكينبوتام ، ص ٥٥

تحديداً دقيقاً . وهكذا فإن الاتفاقية لم تحل المشكلة .

خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ قام الاتراك بغزو المحمية من عدة جهات ، وهددوا عدن . ثم انسحبوا عند نهاية الحرب بعد توقيع اتفاقية وقف القتال في مودروس بتاريخ ٣٠ اوكتوبر ١٩١٨ .

وهكذا استعاد اليمن استقلاله ، وكان أول بلد عربي يتمتع بسيادته . ولم يلبث الامام يحيى الذي لم يعترف أبداً بالاتفاقية الانجليزية – التركية عام ١٩١٤ ، أن طرح مجدداً مسألة الوجود البريطاني في اليمن الجنوبي . وأعلن « بأن اليمن لا تعترف بشرعية الوجود البريطاني ، وبأن الأرض التي يطلق عليها اسم محمية عدن هي القسم البحري لليمن في حدوده التاريخية » (١) . وعبثاً حاول إعادة بسط نفوذه وسيطرته على هذه المنطقة خلال عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٨ ، لأن ميزان القوى لم يكن لصالحه . وقد حاولت حكومة صاحبة الجلالة أن تقدم له خلال هذه الفترة عرضاً هاماً . ففي عام ١٩٢٣ تقدمت بعرض تعترف بموجبه للامام بسيادته على سلطنة لحج ، وكذلك على حضرموت لقاء ميثاق صداقة يعترف لانجلترا بمركز ممتاز من ناحية العقود والمشاريع التجارية (٢) . وقد اندفع الامام إلى رفض هذا العرض . وفي عام ١٩٢٦ عقد معاهدة تجارة وصداقة مع إيطاليا تحت حكم موسيليني ، بغية تحطيم العزلة الدبلوماسية والحصول على السلاح . إلا أن الانجليز الذين اعتبروا تلك الخطوة بمثابة إنذار بتسرب النفوذ الفاشيستي إلى المنطقة ، جردوا حملة واسعة ضد قوات الإمام . وقد استطاعت القوات البريطانية بما تملكه من تجهيزات ومن دعم سلاح الجو الملكي الذي اتخذ من المنطقة قاعدة له ، أن تجلي قوات الامام عن إمارة العوذلي عام ١٩٢٨ ، وأن تضع يدها على مناطق جديدة .

وعلى أثر ذلك عقد الإمام اتفاقاً تجارياً مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٩ .

---

(١) دفاتر الجمهورية ، العدد ٨ تموز – آب ١٩٥٧ ، باريس .

(٢) الوثائق الفرنسية : ملاحظات ودراسات وثائقية ، رقم ٢١٨٦ ، باريس ١٩٥٦ .

وكان هذا الانفتـــاح الخارجي مصدر قلق جديد للانجليز ، فحاولوا من جديد التفاهم معه. وقد قدمت لهم أحداث السنوات الثلاث التي تلت خدمات جلّى. فقد ظهر خلاف جديد في شمال اليمن ، وقد قاد هذا الخلاف اليمني — السعودي إلى إعلان الحرب بين البلدين خلال أعوام ١٩٣٣ —١٩٣٤ ، وانتهى بفقدان اليمن لإمارة عسير لمصلحة العربية السعودية . فقد استغلت بريطانيـا هذا الحادث من أجل عقد معاهدة عام ١٩٣٤ مع الإمام .

معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤ :

في الحادي عشر من شباط ١٩٣٤ وقـعت في صنعاء معاهدة صداقة وتعاون مشترك بين المملكة المتحدة واليمن . وبموجب نصوص هـــذا الاتفاق تتعهد الأطراف المتعاقدة بالحفـاظ على الوضع الراهن لمدة أربعين سنة . أي حتى نهاية ١٩٧٤ . فاليمن لا تستطيع قبل هذا التاريخ أن تطلب فتح مفاوضات جديدة مع بريطانيـا بشأن اليمن الجنوبي . وبمقابل هذه التنازلات الكبيرة ، تعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالإمام ملكاً على اليمن ، وتعترف بالاستقلال الكامل والمطلق لبلاده .

وكان ذلك نصراً دبلوماسياً هاماً جداً بالنسبة لبريطانيا ، لأنها نجحت بذلك في حملهـــا الإمام بصورة غير مباشرة على القبول بالأمر الواقع . فهذا اعتراف « بالأمر الواقع » باليمن الجنوبي تحت الادارة البريطانية .

إن معاهدة صنعاء ١٩٣٤ ، كانت بالنسبة إلى الانجليز مفتاحاً لتحقيق خطة سياسية طويلة الأمد . فهم كانوا يهدفون إلى جعـل اليمن الجنوبي دولة مستقلة قبل انتهاء المعاهدة ، يمكن أن يختار بين الدمج مع الشمال وبين البقاء ضمن اطار الكومنولث . وما كادت تمضي خمس وعشرون سنة حتى تحقق هـذا الحساب الدقيق في خطوطه الكبرى .

وقد ظلت المعاهدة محترمة من الطرفين إلى حد ما حتى انقلاب ١٩٤٨ الذي أطاح

بالإمام يحيى . فقد اتهم خلف الإمــام يحيى الانجليز بمحاولة عرقلة الانقلاب ، وأظهر جفاءه لهم . وقد زاد في هذا الجفاء سبب آخر ، هو قرار فرع شركة البترول العراقية عام ١٩٤٩ بارسال فريق من الخبراء للتنقيب في منطقة شبوة [١] التي كانت تطالب بها اليمن . إلا أن الإمام أحمد ما لبث بعد فترة قصيرة من توليه عرش اليمن أن عقد مع الانجليز اتفاق عام ١٩٥١ .

اتفاق لندن عام ١٩٥١ :

وهو عبارة عن رسائل متبادلة ، تشكل بمجموعها مصدراً إضافياً ومرجعاً يعتمد على المعاهدة السابقة . إن نص هذا الاتفاق ينطوي على كل حــال على عنصرين جديدين :

١ – الأول يتعلق باقامة الروابط الدبلوماسية بين المملكتين .

٢ – والثاني يختص بتعيين لجنة تحكيم بين الجهتين مهمتها تحديد وضع كل من الطرفين وإيجاد الحلول للقضايا المعلقة . وحتى تبدأ هذه اللجنة عملهـا ينبغي في حالة تجدد النزاع أن يلجأ الطرفان إلى الأمم المتحدة طبقـاً للمادة ٣٣ من ميثاق سان فرانسيسكو .

وقد بقيت هذه الالتزامات حبراً على ورق لأنها لم تنتقل إلى حيز التطبيق . يمكن إذن القول بأنها لم تحل شيئاً ، لا معاهدة ١٩٣٤ ولا اتفــاق الطاولة المستديرة عام ١٩٥١ . وأنهـا اقتصرت على إقرار واقع راهن مؤقت وعلى رسم طريقة لحل النزاعات لم تستخدم عملياً [٢] .

وهكذا بقيت المشكلة برمتها . إلا أن الظرف الدولي بــدا أكثر ملاءمة لليمن منه قبل الحرب . لأن العلاقة بين الاستعمار والشعوب المستعمرة تعرضت لتحولات غير قابلة للنكوص . كما أن صنعاء بدأت تحس بأنها أقـل عزلة على

---

(١) السر برنار ريللي « عدن اليمن » ، ص ٣٠ .

(٢) مجلة الاوريان العدد ٧ باريس ١٩٥٨ .

الصعيد الدبلوماسي منهـا في الماضي . وأنها أصبحت أقدر على المطالبة بحقوقها المشروعة في « الجنوب المحتل » . وقد بدا لهـا أن التطور الذي دخلت فيه القضية العربية منذ عام ١٩٥٢ هو في صالح دعم مطالبها . وقد تأيد ذلك خاصة بعد مؤتمر باندونغ . إلا أن السلالة الزيدية لم تعرف أن تستغل هـذا الوضع ، نظراً لعجز نظامهـا الأوتوقراطي عن جذب عطف الشعب اليمني ودعم الرأي العام الدولي . وقد أدرك الانجليز بسرعة هذا الخلل ، فقرروا أن يستغلوا ذلك عن طريق تطوير قاعدتهم في عدن وذلك بانشاء مصفاة ضخمة للبترول وزيادة احتياطيها العسكري .

تطور الخلاف حتى سقوط الملكية :

يعتبر سورنسن في كتابه [1] ، أن الإمام كان على وشك الاستعداد عـام ١٩٥٧ لإجراء مفاوضات مع بريطانيا من أجل حل الخلاف، وذلك خلال زيارة ولي العهد للندن . أما صيغة الحل فهي تستند إلى واحد من الاحتمالين الآتيين :

١ – تعترف المملكة المتحدة بشرعية المطالب اليمنية فـيما يتعلق بعدن والمحمية وتقبل بأن تردهـا إلى اليمن في موعد يتفق عليه . وبالمقابل تقبل اليمن بتأجير قاعدة عدن أو بابقاء الوضع الراهن ريثما تسوّى قضية القاعدة .

٢ – تشترك اليمن وبريطانيا في إدارة المحمية ، ويتفقان على تسوية خاصة تحدد مستقبل المستعمرة .

ويقدر مؤلف الكتاب بأن لندن مـا كانت لتقبل بأحد هذين الحلين ، وبأنها على العكس كانت ستأخذ موقف الدفاع عن الامراء حسب المنطق الآتي:

١ – إن الزعمـاء المحليين لا يرغبون بأي حال من الأحوال في أن يروا مناطقهم ملحقة باليمن ، ويرفضون الخضوع لسيطرة الإمام .

---

(١) « عدن والمحمية واليمن » ، ص ٢٣ – ٢٤ ، لندن ١٩٦١ .

٢ – إن حكومة صاحبة الجلالة تلتزم من جهتها بالالتزامات التي تنص عليها معاهدات الحماية والتشاور .

٣ – إنها لا تنوي أبداً أن تتخلى عن المنطقة قبل أن تأخذ بعين الاعتبار رغبة السكان والمصالح البريطانية .

٤ – إنها تنوي متابعة سياسة التخلي عن استعمار المنطقة بنفس الشروط المطبقة في معظم الممتلكات البريطانية .

وعلى أثر رفض الانجليز للمقترحات التي كانت حكومة اليمن على وشك عرضها ، تأزم الوضع على الحدود ، وزاد الوضع تدهوراً عندما أعلنت لندن عن رغبتها في وضع حد لتشتت الإمارات . وعلى خلاف بعض المعلومات التي نشرتها الصحف ، فان اليمن عملت ما في وسعها لتجنب التأزيم وكانت تدرك مخاطر استفحال الخلاف ، ولم تسلك سياسة عدوانية دائمة [1] . فقد احتجت على مشروع تجميع الامارات ، وأشارت إلى أن هذا المشروع لا يتفق وأحكام معاهدة عام ١٩٣٤ . إلا أن الوزير المفوض البريطاني في القاهرة أعلن في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٧ ، بأن « معاهدات ١٩٣٤ و ١٩٥١ يجب أن تعتبر ملغاة » .

في ربيع ١٩٥٨ بلغت الأزمة الاوج ، على أثر اعلان « اتحاد إمارات الجنوب العربي » . ويعتبر هذا التاريخ هاماً لسببين :

١ – فهو يتفق مع بدء مرحلة جديدة من السياسة الاستعمارية تتميز بعزم الحكومة البريطانية على تعزيز وضعها على شاطىء البحر الأحمر .

٢ – ثم هو يرافق انضمام اليمن إلى الدول العربية المتحدة الذي كانت له على الصعيد الداخلي نتائج لم تكن في الحسبان . فحتى ذلك الوقت ، لم يكن شعب عدن والمحمية الغربية في الواقع ، لتغريه فكرة الوحدة مع النظام الرجعي في صنعاء . إلا انه منذ بدأ اليمن يساهم في توحيد الأمة العربية ، خفت حدة

(١) مجلة الاوريان ، العدد ٧ .

الخصومة التي كان محاطاً بها . كما اشتد ساعد حركة التحرر الوطنية .

عادت الأزمة بين اليمن والسلطات البريطانية بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٢ إلى التوتر . وقد قامت محاولة نهائية لتسوية الأزمة في تموز ١٩٥٨ خلال اللقاء الانجليزي – اليمني الذي تم في أثيوبيا (ديريداوا) [١] . إلا أن المحاولة لم تنجح . وقد أثار توسيع الاتحاد لغطاً كثيراً في الداخل وفي الخارج . فوجّه النظام الملكي في آخر مرحلة من احتضاره مذكرة إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ١٧ آب ١٩٦٢ يحتج على اتفاق إدخال عدن في الدولة الاتحادية ، ويؤكد من جديد بأن هذا العمل مخالف لماهدة صنعاء . وقد أجابت انجلترا على المذكرة بعبارة جافة تقول فيها « إن هذا الانضمام لا يلغي المعاهدة المذكورة التي تبقى سارية المفعول » . وقد استمر حوار الطرشان حتى انقلاب ايلول الذي أطاح بأسرة حميد الدين . ومنذ ذلك الحين أخذت الأحداث مجرى جديداً . فقد كان خوف المملكة المتحدة على قاعدتها البحرية – الجوية وحرصها على حماية الاتحاد، يدفعها إلى بذل كل جهودها للحيلولة دون اشتعال الثورة .

في ظل النظام الجمهوري :

إن ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢ التي لم تكن على غرار المحاولات الانقلابية السابقة التي كان يغذيها الانجليز ، والتي تمت هذه المرة دون علمهم .. إن هذه الثورة تشكل مرحلة حاسمة في تاريخ شبه الجزيرة العربية . فقد أحدثت تبدلاً أساسياً في الخارطة السياسية للمنطقة ، حيث انبثق من قلب الحكم المطلق الذي كان يهيمن على المنطقة منذ ألوف السنين ، نظام تقدمي يهدف إلى تحويل اليمن من بلد يعيش في ظل عقلية وحياة القرون الوسطى ، إلى بلد حديث .

إن هذه الثورة تعني بالنسبة لامراء اليمن الجنوبي وللاقطاعية العربية بصورة عامة ، نهاية لدولتهم . فإذا وطدت الجمهورية أقدامها ، فانها لن تلبث

---

(١) السير برنار ريللي ، ص ٥٧ .

أن تحدث تأثيراً كبيراً على سكان المناطق المجاورة وتصبح مركز جذب لهم ، وبالتالي دافعاً لهم للقضاء على الأنظمة الرجعية .

كما أن بريطانيا والولايات المتحدة تخشى أن تمتد آثارهـــا إلى امتيازاتها ومصالحها البترولية (شركة النفط العراقية والآرامكو) ، لذلك عملت بريطانيا والسعودية وما تزالان تعملان على القضاء على هذا النظام الجديد حتى يتخلصا من نتائجه المهددة لمصالحهما. أما الجمهوريون فإنهم لم يسارعوا عشية استلامهم للسلطة في طرح مطالبهم باسترجاع المناطق التي يدور حولها الخلاف اليمني - البريطاني. وكان ذلك من قبيل الحذر، ونوعاً من الخطة الرامية إلى إظهار الرغبة في التعايش مع الجوار ولو مؤقتاً . إلا أن حرب الإذاعات (ضد المحتل الأجنبي) ما لبثت أن احتدمت وأخذت تشتد كلما زادت السلطات الانجليزية مساعدتها للقوات الملكية المعادية للجمهوريين الثوريين . إلا أنهم من جهة ثانية بذلوا كل ما في وسعهم حتى لا يكون في موقف اليمن تجاه اليمن الجنوبي ما يثير مخاوف الوطنيين الذين لا يرغبون في إلحاق الجنوب بالشمال ، أو مـــا يصدم الرأي العام العالمي . كما ان عدم سيطرتهم على الوضع الداخلي كانت تملي بدورها هذه المواقف المرنة .

فالحكومة الجمهورية لا تطالب بعودة الجنوب بدون قيـــد أو شرط . وهي تحرص على استشارة السكان ، كما يستنتج من تصريح مندوبها أمـــام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها عام ١٩٦٣ . فقد صرح ممثلها بأن « حكومته تطالب باعطاء شعب اليمن الجنوبي حقـــه في تقرير المصير وفي الاستقلال وفي انتخابات حرة » . أمـــا مندوب الحكومة البريطانية فقد أجاب في خطابه : « إن اتحاد الجنوب العربي يلبي رغبة سكانه ، وهؤلاء لا يملكون أية رغبـــة في الاتحاد مع اليمن » .

ثمة ملاحظتان تستدعيهما هذه المواقف :

١ - التحول الهـــام من جانب حكومة صنعاء التي يبدو أنهـــا تخلت عن المطالبة بالمناطق المتنازع عليها . وقبلت بأن تترك المسألة للرأي العام الشعبي .

٢ – التراجع الواضح من جانب الحكومة البريطانية التي كانت تطالب بالاستفتاء الشعبي أيام الحكم الملكي ، والتي لم تعد تقبل به في ظل الحكم الجمهوري في اليمن .

وعلى الرغم من توصيات لجنة مكافحة الاستعمار في الأمم المتحدة المتكررة ، التي كانت تؤيد الاستفتاء الشعبي حتى تسمح للسكان بتقرير مصير بلادهم ، فإن انجلترا انفردت باعلان استقلال « الاتحاد » .

وجهة النظر البريطانية :

لقد بقيت انجلترا خلال فترة طويلة تسوق حجتين لتبرير معارضتها لفكرة توحيد المناطق التي تسيطر عليها مع اليمن . فهي أولاً كانت تدّعي بأن اليمن الجنوبي متطور سياسياً أكثر من الشمال الخاضع للحكم الاستبدادي اللاإنساني . وهي من جهة ثانية كانت تلحّ على التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه الجنوب بالنسبة للتخلف الشامل في الشمال . وفي مثل هذه الشروط ، كانت تعتبر توحيد الشمال والجنوب عملاً فيه غبن لشعب اليمن الجنوبي المشمول بحمايتها .

وإذا وضعنا عدن جانباً ، بدت لنا المزاعم البريطانية منافية للحقائق التاريخية ويمكن دحضها بسهولة . فمن الخطأ القول بأن الإمارات تتمتع بأجهزة سياسية وإدارية متقدمة على اليمن الملكية ، بل العكس هو الصحيح في غالبية الحالات . فقد لاحظنا في الفصلين الأول والثاني ، بأن الامارات في مجملها لم تشهد تبدلات كبيرة ، وأن السلطة تتجسد فيها دوماً في شخص زعيم اقطاعي ، وأن معظمها لا يستحق فعلاً اسم « دولة » لأنها لا تعدو كونها في الواقع وحدات صغيرة لا شأن لها . أما الدولة اليمنية فتتميز عن ملحقاتها القديمة بطابعها المركزي القوي الموحد ، وهي تملك جيشاً وحكومة وجهازاً دبلوماسياً . وعلى الرغم من طابعها الرجعي ، فقد كانت كاملة السيادة ، في حين أن جاراتها لا تعدو كونها إمارات صغيرة خاضعة عملياً لحكم المستشارين البريطانيين الذين كانوا يمسكون بأيديهم زمام السلطة .

أما فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي المزعوم ، فإذا ما استثنينا بعض الانجازات الزراعية في عبيان ولحج ، فإن التخلف عـام في الامارات . وأحد المراقبين الانجليز يقول هو نفسه [1] : «إن التناقض بين المحمية والمستعمرة أمر يدعو إلى الحيرة . فالحياة في القسم الأعظم من دول المحمية تبدو وكأنها لم تلمس لا من قريب ولا من بعيد التقـدم الحضاري في الغرب » . فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لا مجـال للتمييز في المستوى بين المحمية وبين اليمن ، فكلاهما متخلف عن العصر بما يعادل قرناً من الزمن .

وحتى لو سلمنا بأن ثمة تطوراً سياسياً واقتصادياً قد تحقق في اليمن الجنوبي ، وأن تخلف اليمن في ظل الملكية تخلف كامل ، فلا بد من التسليم بأن هذا الوضع قد شهد تبدلاً عنيفاً بعد حلول النظام الجمهوري محل أكثر الأنظمة مدعـاة إلى الكراهية في العالم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها عدن لم تحل ، رغم أهميتها ، بين السكان وبين تطلعهم إلى الاستقلال والوحدة . إلا أن بريطانيا لا تريد أن تأخذ هذا العامل بعين الاعتبار .

وقد بذل الانجليز جهدهم بعد قيام الثورة لمساومة الزعماء الجمهوريين في السر أولاً ثم في العلن ، من أجل القبول باتحاد الجنوب العربي لقاء الاعتراف بنظامهم الجمهوري . إلا أن سياسة الأمر الواقع هذه لم يكتب لها النجاح . بل عادت على أعداء الثورة بالنفع . فقد تعهد الملكيون بالاعتراف بالدولة الاتحـادية بمجرد عودة الملكية ، وذلك لقاءالحصول على مساعدات مالية وعسكرية ضخمة . الأمر الذي يكشف عن الدور الذي تلعبه السلطات الاستعمارية في الحملة ضد النظام الجمهوري في اليمن .

إن لندن لم تغفر للنظام الجديد استعانته بالرئيس عبد الناصر ، لأن دخول الجمهورية العربية المتحدة إلى مسرح المنطقة الـتي تعتبرها إنجلترا منطقة نفوذ غربي ، عمل يثير مخاوف الانجليز . وهذا هو السبب الذي دفـع بريطانيا إلى

---

(١) صحيفة التايمس تاريخ ٩ – ١٠ – ١٩٦١ .

مساندة الملكيين من أجل حماية مصالحها الستراتيجية والبترولية .

إن صحيفة (لوموند) في عددها (٧ – ٥ – ٩٦٤) تذكر بهذا الصدد بأن اليمن « بحكم كونه بلداً ذا تكوين قبلي ، فإن من السهل في نظر وزارة المستعمرات ، أن تعبأ مقاومة جدية للسلطة المركزية . وهكذا فإن أموالاً وأسلحة ومؤونة، قد أدخلت سراً إلى اليمن بمساعدة شريف بيحان الزعيم القبلي المؤيد تأييداً كاملاً لوجهة النظر الانجليزية في اليمن الجنوبي . وقد حققت هذه العملية نجاحاً جزئياً لأنها عززت قوى الملكيين ، إلا أنها من جهة ثانية أشعلت المقاومة المسلحة المدعومة من الجمهوريين في قلب الاتحاد نفسه .

وهكذا ظهر الغرب أمام الرأي العام العربي بمظهر الدفاع عن الأنظمة البالية ، وأصبحت الامبريالية مدانة على ألسنة القادة العرب . فالبيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الأول الذي انعقد في القاهرة في كانون الثاني عام ١٩٦٤ يؤكد بقوة « إيمان الملوك والرؤساء العرب بشروعية النضال العربي وبضرورة دعم هذا النضال ضد الامبريالية في المنطقة المحتلة من اليمن الجنوبي وعمان » .

والخلاصة ، فإن كل شيء ينبىء بأن الأمور سائرة نحو أزمة دولية جديدة إذا لم تتحقق تسوية سريعة للخلاف الانجليزي – اليمني .

إن وجهة النظر البريطانية تتجه نحو طلب تعيين لجنة تحكيم من قبل الأمم المتحدة ، مكلفة بتحديد الحدود والمنطقة المجردة من السلاح ، ووضع مراقبين دوليين في هذه المنطقة إذا اقتضى الأمر . كما أن انجلترا تتطلع إلى تحكيم محكمة العدل الدولية في لاهاي في القضية .

إلا أن الأمل ضعيف في أن يحظى أحد هذين الحلين بموافقة اليمن التي تدين الوضع الراهن نفسه ولا تقف عند مشكلة الحدود ، كما أنه ما من شرير يسمح بالقول بأن الأطراف المتنازعة يمكن أن تقبل فعلاً حكماً غير متحيز . لأن المصالح والحساسيات التي تداخل هذه المشكلة ، تجعل الوساطة أمراً مستحيلاً

والتحكم أمراً في غاية الصعوبة .

ويمكن أن نستنتج من ذلك مدى صعوبة المسألة . فانجلترا تبدو واثقة من نجاح سياستها ، وهي تعتمد على ولاء الأمراء وعلى وجود قواتها ، لقطع دابر المحاولات الانقلابية والاضطرابات . إلا أن موجة التحرر في المنطقة، واستقطاب الجمهورية اليمنية لأنظار الجماهير العمالية والمثقفين في المستعمرة ، باتا يهددان مستقبل الأمراء ومستقبل الوجود البريطاني نفسه تهديداً جدياً .

وهكذا فإن الخلاف اليمني – البريطاني القديم هو في طريقه لأن يأخذ شكل حركة شاملة تطالب بالوحدة وبالنضال ضد الامبريالية البريطانية والزعامة القبلية .

قضية اليمن الجنوبي أمام الهيئات الدولية :

منذ مؤتمر باندونغ بدأت تطرح قضية الممتلكات البريطانية في جنوب شبه الجزيرة العربية بشكل منتظم ، في العديد من المؤتمرات التي نظمتها بلدان آسيوية وإفريقية ، أو على صعيد المؤتمرات العربية بوجه خاص . وقد اتخذت مقررات عديدة حول هذه القضية ، أعطت الحق تارة لليمن وتارة لإشباع فكرة «الكيان الخاص بالجنوب العربي » . وجرياً على العادة ، فقد بقيت هذه المقترحات أفلاطونية إلى حد بعيد ودون نتائج عملية . وانجلترا لم تعطِ ذلك أية أهمية طالما أن الاطراف المعنية لم تسوّ خلافاتها ولم تتقدم بوجهة نظر موحدة . وقد استمدت السياسة البريطانية قوتها من الانقسام القائم فيما بينها .

بيد أن انتباه العالم ما لبث أن انجذب إلى الموجة العارمة من النضال المعادي للاستعمار ، وإلى الأحداث التي بدأت تجتاح المنطقة من جراء اتساع حملات القمع المعارضة الوطنية . فقد كتبت صحيفة الاوبزرفر بهذا الصدد قائلة [1] :

(١) الاوبزرفر في ٢٧ نيسان ١٩٥٨ .

« إن القوة لا يمكن أن تعزل إلى الأبد هـذه المناطق (عدن والحمية) عن التيارات العربية العامة . فإذا تصرفنا على هذا الأساس كان عملنا غبياً فضلاً عن كونه لا أخلاقياً ومخالف للديموقراطية. إن الزمن لا يسمح حتى في الشرق الأوسط بتصريف الأمور ومعالجتها بحد السيف » .

تدخل الجامعة العربية :

بقيت عدن ومحميتها ١٢٥ عامـاً تحت السيطرة البريطانية معزولة عن كل تدخل خارجي آخر . لقد حاولت الدول العربية دوماً أن تفتتح قنصليات في المستعمرة وفي الامارات الهامة على الأقـل . إلا أن السلطات البريطانية كانت ترفض السماح بانشاء مثل تلك المراكز ، بحجة أن نشاطها من شأنه أن يشجع الحركة المعادية للانجليز . وكانت تبرر موقفها بالقول إن المنطقـة يجب أن تصل قريباً إلى مرحلة الاستقلال ، وبأنها لا ينبغي أن تتخذ منذ الآن مواقف خاصة بالعلاقات الخارجية من شأنها أن تقيّد نشاطها الديبلوماسي في المستقبل (١) .

وأقل مـا يمكن أن يقال بهذا الصدد هو أن هذا العذر غير مقنع ، لأن سلطات غربية عديدة (الولايات المتحدة ، فرنسا ، ايطاليا) وإفريقية (أثيوبيا والصومال) وآسيويـة (الهند والباكستان) كان لها دوائر قنصلية وتجارية في عدن .

وقد كان لرفض السلطات البريطانية مفعول عكسي . فقد اشتدت الحملات الاذاعية المعادية لبريطانيا . كما قد استغلت اليمن الفرصة من أجـل التشدد والالحاح في مطالبها .

ومنذ عام ١٩٥٤ لجأت اليمن إلى الجامعة العربية طالبة دعمها ، وخاصة فيما يتعلق بالصراعات الدائرة حول قضية شبوة وحول قضية تغيير الوضـع الراهن بشكل عـام . فاليمن تؤكد بأن منطقة شبوة حيث اكتشف البترول حديثاً

(١) لوموند في ١٧ - ١ - ١٩٦١ .

تشكل من الناحيتين التاريخية والجغرافية جزءاً لا يتجزأ من أرض اليمن .

أمـــا بريطانيا فتدّعيَ على العكس بأن تلك المنطقة تشكل جزءاً من حضرموت . وقد أصبحت بموجب اتفاق عام ١٩٥١ منطقة مجردة من السلاح ، بعد سلسلة طويلة من الاشتباكات العنيفة بين القوى اليمنية والقوى المحلية الخاضعة للنفوذ البريطاني .

إن اهتمام السلطات البريطانية في عدن بالبترول ، دفعها إلى احتلال المنطقة المتنازع عليهـا من جديد بغية استثمارها . وقد احتجت صنعاء وطرحت المسألة لدى الجامعة العربية ، ولفتت أنظارها إلى النوايا التي تبيتها وزارة المستعمرات حول تجميع الامارات في دولة اتحادية تعتبرها اليمن بمثابة تهديد مباشر لسيادتها.

ولم تتأخر الجامعة العربية طبعاً عن تأييد وجهة النظر اليمنية . وقد صرح الأمين العام في شباط ١٩٥٩ بأن « جميع الدول الأعضاء سوف يتعاونون على تفشيل المخطط البريطاني الرامي إلى انشاء اتحـــاد لدويلات جنوب الجزيرة العربية » . ثم أردف في النهاية قائلا : « إن بريطانيا سوف لن تتمكن من تدعيم أوضاعها في هذا الجزء من العالم » .

وقد وعدت المنظمة العربية من ناحية أخرى ببذل قصارى جهدهـا لدى الدول الصديقة من أجل أن تمارس ضغطاً قوياً على انجلترا من أجل حملها على إعادة النظر في قرارها . كما أنها قامت بحملة دعائية واعلامية بهذا الصدد . إلا أنهـا تجنبت أن تتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة ، لأنهـــا كانت تدرك سلفاً بأن مثل هذا المسعى سوف يبوء بالفشل. فلم يكن بالامكان أن تدعم الكتلة الافريقية – الآسيوية مطالب النظام الملكي ، لأن جلّ استعدادها ينحصر في دعم المساعي الهادفة إلى تحرير اليمن الجنوبي من ربقة الاستعمار . وهذا هو السبب الذي جعل الجامعة العربية توكل هذه المبادرة إلى اليمن وإلى البلاد الشقيقة .

إن اليمن كانت تدرك مـا يدور في خلد البلدان الافريقية – الآسيوية ،

لذلك فهي لم تجرؤ على طرح القضية بشكل مكشوف . أما البلدان الشقيقة فإن عواطفهـــا كانت تتجه إلى رجال الحركة الوطنية ، وبصورة خاصة مصر التي تبنت سياسة التوازن ، وشهدت بحكم تبدل الأوضاع تحولات متعددة . فقـد بقيت مصر حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة تتبنى تجاه القضية اليمنية موقفاً متأرجحاً . تارة تدعم رابطة الجنوب العربي ضد انجلترا وضد النظام الملكي المتخلف ، وتارة تتقرب من الأخير ضد انجلترا . وقد كان هذا التأرجح طابع العلاقات فيما بين الدول العربية نفسها التي كانت تتراوح صعوداً وهبوطاً ، تبعاً لتطور الأوضاع في الشرق الأوسط .

إلا أن دخول اليمن في اطار (الدول العربية المتحدة) بعد قيـام الجمهورية العربية المتحدة واتحاد سوريا ومصر ، قد جعل الجمهورية العربية المتحدة تتبنى القضية اليمنية نهائياً . إلا أن هذا الارتباط قد حـــل بعد انفصال سورية عن مصر . وبعـد حل (الدول العربية المتحدة) في كانون أول ١٩٦١ . وعندئذ عادت مصر إلى سياستها التقليدية . ومـع وصول الجمهوريين إلى الحكم اندفعت مصر إلى دعم النظـــام الجديد مادياً ودبلوماسياً ، وإلى إهمال رابطة الجنوب العربي من جديد . وقد كان لتدخلها العسكري إلى جانب القوات الجمهورية أثر في زيادة رصيدها ، لأن ذلك قد أظهرها أمام الجماهير العربية بمظهر المدافع الحقيقي عن القومية العربية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربيـــة الأخرى لم تكن تشارك الجمهورية العربية المتحدة في وجهة نظرها . فبعضها لم يكن يتبنى المطالب اليمنية وكان يشجب الاستعمار في الأمم المتحدة وينضاف إلى الكتلة الافريقية – الآسيوية في المطالبة بجلاء الانجليز عن اليمن الجنوبي دون أن يطالب بضمه إلى اليمن .

التوجه الى الأمم المتحدة :

إذا كان تدهور الوضع الداخلي ، وعلى الحدود من جهة ، والشعور بالتضامن

مع اليمن من جهة أخرى ، هما السبب الذي دفع إلى اللجوء إلى الجامعة العربية، فإن التوجه إلى الأمم المتحدة هو نتيجة لهذا التدهور .

ومنذ أصبح طرح هذه القضية في الأمم المتحدة طرحاً منتظماً ، أصبح تدخل الهيئة الدولية متزايداً وملحاً . وأصبحت انجلترا يوماً بعد يوم تجد نفسها في موقف حرج إلى درجة رفضت معها التعاون مع اللجنة الفرعية التي جرى تعيينها لاستقصاء الرغبات الحقيقية للسكان .

لقد جرّ الانفجار الشعبي في عدن السلطات الاستعمارية إلى اتخاذ تدابير عنيفة . كما أنها أحالت إلى المحاكم القادة السياسيين والنقابيين وبعض الشبان والفتيات الذين جرى توقيفهم خلال المظاهرات . وقد نقلت وكالات الانباء اصداء تلك الحوادث ، وعبر الرأي العام العالمي عن استنكاره لتلك التدابير التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية . وقد كان رد الفعل الأقوى هو موقف الكتلة الافريقية – الآسيوية التي قدمت عريضة إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٣ تعلن بأن الوضع في « اتحاد الجنوب العربي » يشكل خطراً على السلام والأمن ، وتقترح إرسال بعثة من قبل لجنة تصفية الاستعمار لزيارة المنطقة . وقد سبق أن قدمت استراليا والدانمارك والولايات المتحدة وايطاليا مشروع قرار إلى لجنة تصفية الاستعمار (المعروفة بلجنة الأربعة والعشرين) يعترف بحق سكان عدن والمحمية بتقرير المصير وبالاستقلال . ويطالب عدا عن ذلك بإتاحة المجال لهم في المستقبل القريب ، بتقرير مصيرهم بحرية .

وقد تبنت اللجنة أيضاً المشروع الآسيوي – الافريقي القاضي بارسال لجنة فرعية تتولى التحقيق والاستقصاء على الطبيعة ، وذلك بأكثرية ١٨ صوتاً ضد ٥ أصوات (وهي أصوات القوى الغربية الأربع مضافاً إليها صوت بريطانيا). وقبل أن يجري الانتخاب أعلن مندوب بريطانيا بأن حكومته ان تسمح لأعضاء البعثة بزيارة عدن. وكان يزعم بأن عمل البعثة يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية البريطانية لا بد أن يعيق الجهود التي تبذلها بلاده من أجل الأخذ بيد

الاتحاد نحو الاستقلال . لذلك جاء في نص الاقتراح الذي تبنته لجنة تصفية الاستعمار ، بأن البعثة مخولة باللجوء إلى البلدان المجاورة إذا اقتضى الأمر من أجل استطلاع رأي السكان وبصورة خاصة رأي ممثلي وقادة الأحزاب ، وعقد مباحثات مع السلطة الإدارية (١) .

إن منع دخول اللجنة إلى عدن ، دعا اللجنة إلى الاتجاه نحو المملكة العربية السعودية من أجل إنجاز مهمتها . وهكذا استطاعت أن تستطلع رغبات شعب اليمن الجنوبي عن طريق سماع وجهات نظر مختلف الوفود التي أرسلت من المستعمرة ومن القاهرة للتحدث إلى ممثلي الأمم المتحدة .

وقد طلبت البعثة في تقريرها تنظيم انتخابات حرة . وتمت الموافقة على توصيات البعثة في ١١ كانون الاول ١٩٦٣، ثم تم التصويت على قرار جديد يدعو بريطانيا إلى تنظيم هذه الانتخابات .

وقد قوبلت تلك التوصيات بارتياح وحماس من قبل غالبية التشكيلات السياسية المحلية ، بما فيها حزب الشعب الاشتراكي . ولكنها رفضت من طرف الامراء الذين كانوا يصرون دوماً على معارضة إدخال مبدأ الانتخاب في مناطق نفوذهم وعلى حرمان اتباعهم من حق أولي أقرّه ميثاق الأمم المتحدة . أما بالنسبة للسلطة الاستعمارية ، فقد كان رد فعلها معتدلاً . لأن القرار ينطبق في جوهره مع المشروع البريطاني الأولي باستثناء شرط الانتخابات المسبقة في المحمية . أما بالنسبة للمستعمرة ، فيمكن تذليل هذه الصعوبة . فقد سبق للمفوض السامي أن أعدّ نظاماً انتخابياً جديداً على هواه يجري تطبيقه عام ١٩٦٤ويستبعد فيه اليمنيين القاطنينفي عدن من قائمة الناخبين ويعتبرهم أجانب، بالاضافة إلى اعتبارهم مخربين ومشاغبين . الأمر الذي أثار موجة جديدة من الاحتجاجات ضد هذا التمييز السياسي . وفي انجلترا نفسها قامت بعض الصحف بتسجيل أسفها لأن ثلث السكان في المستعمرة قد حرموا من حق التصويت .

(١) لوموند ، عدد ٥ - ٦ ايار ١٩٦٣ .

حتى أن صحيفة الفاننشل تايمز في عددها بتاريخ ٥ ـ ٥ ـ ١٩٦٤ تشير الى الثمانين ألف يمنياً في قولها : « إنهم يشكلون فريسة جاهزة لدعاية عبد الناصر . فما على بريطانيا إلا أن تدفع المشايخ في الاتحـــاد نحو المزيد من الديموقراطية وعدم الحيلولة دون تطور عدن » .

والخلاصة ، فان المشاعر العدائية التي أظهرها الشعب نحو الاتحاد ، إنمـــا تنجم عن كون الاتحاد لا يعدو كونه نوعاً من أنواع (النوادي الخاصة) التي يتم اختيار أعضائها بدقة من خلال الشخصيات المرتبطة أشد الارتباط ببريطانيا . ولن تتوقف تلك الكراهية إلا عندما يتبدد ذلك الانطباع عن الاتحاد . أمـــا الوعود فانها محاطة بالشكوك ، ولا يمكن أن تهدىء من روع الشعب . وإزالة حالة التوتر تتوقف على شرط وحيـــد ، وهو الدخول في مفاوضات مع رجال الحركة الوطنية الذين لا يريدون أن يخدعوا بالوعود .

إن مجموعة من الدلائل أتت حديثاً تؤكد تفاقم الاضطرابات : إلقاء القنابل، إغلاق الحدود ، اعلان حالة الطوارىء ، وتزايد الأعمال الفدائية. ومن ثم أعمال التوقيف والملاحقة والنفي والاعتقال والطرد بالمئات [1] .

إن تدهور الوضع بشكل دائم دعا مجلس الأمن إلى التصويت بتاريخ ١٤ ـ ١٢ ـ ١٩٦٣ على قرار يدين هذه التجاوزات ، ويطالب بوقف أعمـــال العنف البوليسية مباشرة . وقد قررت (اللجنة الخاصة) بانهاء الاستعمار تشكيل لجنة فرعية مؤلفة من خمسة أعضاء لمراقبة تطور الوضع وإعداد الزيارات لهذه المنطقة. وعلى أثر القصف الجوي البريطاني للقوات اليمنية في حريب تبنت (اللجنـــة الخاصة) بتاريخ ٩ نيسان ١٩٦٤ قراراً جديداً تعتبر اللجنة بموجبه الجلاء عن القاعدة البريطانية أمراً مستحسناً ، وتطلب إلى المملكة المتحدة أن تلغي حالة

---

(١) حسب تقرير صحيفة الطليعة الكويتية في عددها رقم ٧٤ تاريخ ٢٥ ـ ٣ ـ ١٩٦٤ ، هناك سوالي ٩٩٣ شخصاً طردوا من عدن منذ ١٩ كانون ثاني ١٩٦٣ .

الطوارىء والتدابير الـتي من شأنهـــا أن تحد من الحريات وأن توقف قصف القرى [1] .

ورغم ذلك كله ، فقد استمر الوضع في التدهور وأصبح يهدد مصير الاتحاد والسلام في المنطقة . فقد امتد تمرد قبائل ردفان والأميري التي كانت الاذاعات المجاورة تزيد في اشتعاله ، وشمل مناطق أخرى . وبات هم القوات الاتحادية والبريطانيـــة القضاء على مهد الثورة والحيلولة دون انتشارها ، لأن لهيب الثورة إذا ما امتد الى عدن فإنه يصبح عندئذ بمثابة تهديد جدي للمصالح البريطانية .

وقد لفت الهجوم الضاري الذي تقوم بـه السلطات الاستعمارية على القبائل المتمردة ، انتباه لجنة تصفية الاستعمار ، فطلبت وقف العمليات التأديبية ضد سكان الاتحاد وشجبت التدخل الانجليزي ، واعتبرت الاجراءات العسكرية التي اتخذتهـا بريطانيا في المنطقة تتنافى مع التصريح بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

إن بريطانيا ترى وراء حمى التمرد يـــد الجمهورية العربية اليمنية ، وهي تتخذ من هذا الاتهـام تبريراً لأعمال القمع . وهي من جهة ثانية تنكر بشدة مساعدتهـــا للعناصر الملكية لتقويض النظام الجمهوري . وذلك في الحقيقة مخالف للواقع .

إن الشرط الأول للسلام هو التوقف عن التدخل في الشؤون الخارجيـة لليمن . فبدون ذلك لا بد أن يستمر النزاع حول الاراضي ، وأن يؤدي ذلك إلى تسميم العلاقة بين اليمن وبين الاتحاد . فالاتحاد لا يمكن أن يفرض نفسه في الداخل وفي الخارج إلا إذا توصل الى تعايش سلمي مع الدولة الجارة . كما أن بقاء الاتحاد يتوقف على المهـــارة التي يجب أن تتجلى في مواقف قادة الاتحاد وأصدقائهم الانجليز .

---

(١) لوموند الديبلوماسية ، عدد ايار (مارس ١٩٦٤) .

الفصل الثامن

الظروف الاقتصادية

إن اقتصاد اليمن الجنوبي هو حالياً اقتصاد نصف استعماري هزيل يغلب عليه الطابع البدائي. ويتجلى هذا الطابع في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية.

تقع عدن ومحميتها في أقصى شبه الجزيرة العربية (١) . وتغطي أراضيها مساحة تقدر بحوالي ٢٩٠ ألف كم٢ بما فيها جزيرة سوقطرة (٢) . أما حدودها

(١) تقع عدن على خط عرض ١٢° ٤٧َ ، شمالاً وعلى خط طول ٤٥° ١٠َ ، شرقي الساحل . وهي تبعد ١٧٠ كم عن مضيق باب المندب ، وتسيطر بحكم موقعها على مخرج البحر الأحمر . أما مساحتها فهي لا تتعدى ٢٠٠ كم ٢ وتشمل :

أ – منطقة عدن ، أي مدينة عدن التي تسمى « كريتر » وضاحية الطواحي التي يطلق عليها أيضاً اسم نقطة ستيمر ، وكذلك مدن المعلا والبوريقه (عدن الصغرى) .

ب قرى الشيخ عثمان والحسدة وعماد والفقهوم .

جـ – غورمكسر .

د – وأخيراً جزيرة بريم (١٣ كم ٢) مع جزر قمران في البحر الأحمر وكوريا موريا (٧٣ كم ٢) داخل الساحل العماني .

(٢) تشكل جزيرة سوقطرة جزءاً من سلطنة المهره وتقع في المحيط الهندي على بعد ٢٤٠ كم شمال شرقي رأس غردافوي (القرن الافريقي) . ويبلغ طولها ١٦٠ كم (شرق – غرب) . وعرضها ٤٨ كم تقريباً .

فليست محددة تحديداً دقيقاً وقد كانت دوماً موضوع خلاف (الخلاف الانجليزي – اليمني والخلاف الانجليزي – السعودي) . يحدها شرقاً كل من سلطنة عُمان ومسقط ، ويحدها شمالاً وغرباً الربع الخالي [١] والجمهورية العربية اليمنية . ويحدها جنوباً خليج عدن والمحيط الهندي . وتمتد الشواطىء العربية الجنوبية على ١٢٠٠ ك م من باب المندب غرباً إلى رأس ضربات علي شرقاً .

يبدو اليمن الجنوبي في مجموعــه أشبه بسلسلة كثيفة من الجبــال تنخفض تدريجياً وتتسع كلمــا اتجهنا نحو الشرق [٢] ، أما المناخ فيتوقف على المواسم البحرية التي تؤثر تيارات الرياح فيها على طبيعة البلاد وحياة السكان تأثيراً عميقاً.

التضاريس :

إن تضاريس المحمية الغربيــة تشبه كثيراً تضاريس اليمن . ويمكن أن نميز فيها ثلاث مناطق مناخية [٣] :

١ – منطقة ساحلية نصف صحراوية .
٢ – منطقة جبلية صالحة للزراعة يبلغ ارتفاعها أكثر من ٣٠٠٠ م .
٣ – منطقة هضاب صخرية تنحدر شمالاً وشرقاً نحو الداخل في الربع الخالي.

إن غالبية السكان هم من المستوطنين . أمــا البدو الرحّل الذين نجدهم في الشمال الشرقي ، فهم غالباً من المحمية الشرقية .

وتتألف المحمية الشرقية التي تشتمل على اقليمي حضرموت والمهرة من ثلاث مناطق طبيعية [٤] هي :

---

(١) تمتد بين العربية السعودية شمالاً ووادي حضرموت جنوباً . وهي منطقة غير آهــلة بالسكان بسبب قحلها .

(٢) تادي برنيه : «اتحاد وقبائل اليمن الجنوبي» مجلة أفريقيا وآسيا عدد(٥) صفحة ٢١٤ .

(٣) ج ج. بيربي : « شبه الجزيرة العربية » باريس ١٩٥٨ صفحة ٣١ دار نشر (بايو) .

(٤) ج.ج. بيربي : «سواحل الجزيرة العربية».الوثائق الفرنسية رقم ٢١٨٦ ،باريس١٩٥٦

١ – منطقة صخرية رملية كثيرة الجفاف ، تكثر فيهـا المياه الجوفية والواحات حيث يوجد خليط من المزروعات الافريقية والهندية .

٢ – منطقة السلاسل الجبلية المتوازية الخاليـة من السكان حيث المساحات الصحراوية والهضاب الكلسية والقمم العالية المكسوة بالنباتات الخضراء الكثيفة بسبب كثرة الأمطار الافريقية .

٣ – الوديان الداخليـة المروية بواسطة الينابيع الغزيرة التي تأخذ شكل سلسلة من الواحات الغنية المزروعة جيداً. واكبر هذه الوديان وادي حضرموت الذي يشكل الطابع الجغرافي المميز للمحمية الشرقية . ويبلغ عرض هذا الوادي عشرة كيلومترات . وهو يشطر الهضبة الكلسية إلى قسمين على عرض مائـة كيلومتر فيما بين الصحراء والبحر . أمـا بقية الوديان الهامة فهي تتفرع منه كوادي دوعن وعمـد أو تتجه نحو المحيط الهندي مثل وادي حجر ووادي ميفع .

أما السكان فهـم يتوزعون إلى شبه بدو على الهضاب ، وإلى مزارعين في الوديان والمناطق المنخفضة .

المنـاخ :

إن مناخ عدن استوائي . وهو معتدل ولطيف خلال الفترة التي تمتـد بين تشرين الأول ونيسان . أما مـا تبقى من السنة ، فإن الطقس يكون حاراً جداً وشديد الرطوبة وقليل الأمطار .

أما المحميتان فتتشابهان في مناخهما ، حيث الحرارة والرطوبة على السواحل والحرارة الجافة في الداخل . فالصيف لاهب محرق ، أما الشتاء فأكثر اعتدالاً حيث يكون الطقس حاراً في النهار وبارداً في الليل .

أمـا بالنسبة إلى هطول الأمطار ، فيمكن أن نميز موسمين قصيرين : خلال

الربيع وخلال الخريف ، أي خلال تبدل الرياح الموسمية . وتهطل الأمطار على المرتفعات العالية . كما يلاحظ انقطاع المطر طول السنة في عدة مناطق حيث تهب العواصف الشديدة ويأخذ الطقس طابعاً استوائياً .

شبكة المياه :

يتعذر وجود أنهار دائمة بسبب المناخ الصحراوي . وتتألف شبكة المياه[١] بصورة خاصة من أحواض السواقي الجافة (الوديان) التي تجري فيها المياه بصورة مؤقتة . أما المياه الجوفية فتوجد على عمق بسيط .

إن مياه السلاسل الجبلية الغربية تصب في ثلاثة أحواض[٢] هي من الغرب إلى الشرق :

١ – حوض وادي طيبان .
٢ – حوض وادي بانا .
٣ – حوض وادي سالوب .

وقد تم انشاء عدة سدود صغيرة للاستفادة من ميـاه وادي بانا باعتباره أهم مجرى للمياه ، من أجل استثمار منطقة أبين .

وينبع نهر بانا مثل نهر طيبان من اليمن . ولا تجري فيه الميـــاه إلا خلال مواسم الأمطار . وقد بلغت غزارته القصوى بين عام ١٩٥٥ و ١٩٥٧ كما يلي :

١٨٠٠ م³/ثا	(متر مكعب في الثانية)	في ١٦ / ٩ / ١٩٥٥ .
١٠١١ م³/ثا		في ٤ / ٨ / ١٩٥٦ .
٢٥٠٣ م³/ثا		في ١ / ١٠ / ١٩٥٦ .
٢٣١٥ م³/ثا		في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٧ .

(١) الوثائق الفرنسية : « دراسة شعوب بلاد الشرق الأوسط » . رقم ١٣ ص ٨ ، باريس ١٩٦١ .

(٢) ت. برنيه . مصدر سابق . ص ٢١٤ .

أمـــا الغزارة السنوية فهي تتغير كثيراً من سنة لأخرى كما يشير إلى ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (١)

غزارة وادي بانا بآلاف الامتار المكعبة (١)

١٩٥٤	١٩٥٢	١٩٥٠	١٩٤٨	١٩٤٦
٢٦٧٢٠٦	١٣٥٨٠٠	٢٠٨٩١٤	٦٧٦٢٠	غير معروف

١٩٦٢	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٦
١٢٢٨١٤	غير معروف	٣٠١٤٩٣	١١٥٩٩٦

وتأخذ شبكة المياه في المرتفعات اتجاهاً مزدوجاً :

١ – نحو المحيط الهندي ، حيث يتلقى المياه وادي حجر ووادي ميفع التي تستمر المياه في الأجزاء السفلى من مجراها .

٢ – نحو حوض وادي حضرموت الذي يشكل نهراً صغيراً دائمـاً في القسم السفلي من مجراه (وادي مسميلا) ثم يصب في المحيط . إلا أن الجفاف غالباً ما يصيب الوادي والنهر نفسه أيضاً (٢) .

(١) آبيان بورد : « التقرير السنوي »، عدن ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ، ملحق ٢ ، ص ١٦ .
(٢) ف. ج. توميش : « العربية السعودية » ، باريس ١٩٦٢ ، ص ٧ .

وعلى وجه العموم ، فإنه لا يوجد مجرى منتظم لمعظم الوديان . بيد أن باطن الأرض يحتوي على مخزون وافر من الميـــاه يظهر على شكل ينابيع يمكن أيضاً استخدامها لسد حاجة السكان الاستهلاكية من المياه ، كما يمكن استخدامها لسد احتياجات الزراعة .

إن تطوير المشاريع المـائية كإقامة الخزانات وانشاء السدود وحفر السواقي والآبار ... يشكل ضرورة حيوية للتغلب على الجفـــاف الذي يشكل العقبة الرئيسية أمام انتشار الزراعة .

الناحية البشرية :

إن الاحصاءات السكانية التابعة للأمم المتحدة [1] تفيد بأن عدد سكان محمية عدن يقدّر بحوالي مليون نسمة . ولكن لم يجرِ حتى الآن أي تعداد للسكان ، ولا بد من إضافة تصحيح على أرقام المؤسسة الدولية يتعلق بجمهور المهاجرين . فاليمن الجنوبي مسرح دائم للهجرة . ويبلغ عدد المهاجرين حالياً مـــائة ألف نسمة ثلثاهم من مقاطعة حضرموت . وتستقطب عدن العدد الأكبر من المهاجرين (٥٠ – ٦٠ ألف مهاجر تقريباً) . وقـــد قامت السلطات البريطانية بتنظيم احصائين للسكان أولهما عام ١٩٤٦ حيث بلغ تعداد سكان عدن ٨٠٥١٦ نسمة ، والثاني في عام ١٩٥٥ حيث بلغ العدد ١٣٨٤٤١ نسمة . وقـد جرى تقدير عدد السكان في عام ١٩٦٤ بـ ٢٦٥٠٠٠ نسمة [2] .

والخلاصة فإن عـــدد سكان اليمن الجنوبي يقدر حالياً بحوالي ١٣٦٥٠٠٠ نسمة . فإذا أخذنا بعين الاعتبار مساحة المنطقة بدت لنا قليلة الكثافة جداً .

---

(١) منظمة الأمم المتحدة : « التطور الاقتصادي في الشرق الاوسط » ١٩٦١ ١٩٦٣ ، ص ١٥٨ .

(٢) الاوبزرفر ، عدد ١٣ كانون أول ١٩٦٤ .

انتشار السكان :

يتوزع السكان في اليمن الجنوبي بشكل غير منتظم تبعاً لتأثير العوامل الطبيعية وبصورة خاصة الأرض والمياه . فإلى جانب المناطق الآهلة بالسكان (كالساحل والوديان والواحات) ، ما تزال توجد مساحات واسعة شبه خالية (كبلاد المهره وصحراء الربع الخالي) .

إن عدن لا تخضع لهذه القاعدة ، إذ تبلغ كثافة سكانها ١٣٢٥ نسمة في الكيلو متر المربع . وهكذا فإن المستعمرة هي على غرار الجزيرة العربية عبارة عن مركز كبير ودائرة واسعة تحيط به . فبمقدار ما يتركز السكان في عدن يتوزعون في المحمية .

في عام ١٨٣٩ حيث تم الاحتلال ، كانت عدن عبارة عن قرية صغيرة يبلغ عدد سكانها ٣٠٠٠ نسمة [١] . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، ارتفع عدد سكانها إلى ٤٤ ألف نسمة . وفي عام ١٩٣١ بلغ عدد سكانها ٥١٥٠٠ نسمة . واستمرت الزيادة بعد الحرب الأخيرة بشكل خاص . وقد أدى ذلك إلى المساعدة على ازدهارها الاقتصادي .

أما أسباب ازدياد سكان عدن على هذا النحو السريع فترجع :

١ – إلى الازدهار التجاري لمرفأ عدن الذي يشكل مركزاً أساسياً بالنسبة لتموين السفن ولتجارة الترانزيت .

٢ – إلى كثافة المبادلات بين مستعمرة عدن والمناطق الداخلية . فقد أصبحت شرياناً رئيسياً ومدينة ثقافية تجذب النخبة المثقفة داخل البلاد .

٣ – إلى إنشاء المصفاة في عدن الصغرى ووفود عدد كبير من المهندسين الاوربيين والامريكان الذين أشرفوا على أعمال الانشاء وعلى تنظيم ألوف العمال

---

(١) حمزة لقمان « طريق عدن وجنوب الجزيرة العربية » ص ٣٢٠ ، القاهرة ١٩٦٠ .

العرب والهنود وغيرهم .

٤ - وأخيراً إلى أهمية عدن الكبرى من الناحية الستراتيجية والعسكرية . فقد أدى توسيع القاعدة وتعزيزها إلى زيادة الاستثمارات والمنشئات العسكرية. وبالتالي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والسكنية للقطعات العسكرية ، وإلى زيادة حجم الاستيراد، وإنشاء مساكن جديدة . وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى تدفق العمال والاطارات الفنية من المحمية ومن اليمن ومن الهند وأوروبا ، على عدن .

تركيب السكان :

خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، كانت عدن تستقبل سنوياً ٢٧ ألف مهاجر [١] . ويتألف سكانها في غالبيتهم من العرب ، إلا أنها تشتمل أيضاً على مجموعة هامة من الأقليات تشكل ربع السكان كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

(١) الأمم المتحدة . « التقدم الذي حققته البلدان غير المستقلة » نيويورك ١٩٦٠ . ص ٤٥٨ .

جدول رقم (٢)

تطور سكان عدن حسب أصولهم [١]

الأصول البشرية	إحصاء ١٩٤٦	٪	إحصاء ١٩٥٥	٪	تقديرات ١٩٦٤	٪
العرب	٥٨٥٠٠	٧٢٫٨	١٠٣٩٠٠	٧٥	٢٠٠٠٠٠	٧٥٫٥
الهنود والباكستانيون	٩٥٠٠	١١٫٧	١٥٨٠٠	١١٫٤	٢٠٠٠٠	٧٫٥
اليهود	٧٣٠٠	٩	٨٠٠	٠٫٦	١٠٠٠	٠٫٥
الصوماليون	٤٣٠٠	٥٫٤	١٠٦٠٠	٧٫٧	٢٤٠٠٠	٩
الاوربيون	٤٠٠	٠٫٤	٤٥٠٠	٣٫٢	٢٠٠٠٠	٧٫٥
آخرون	٧٠٠	٠٫٧	٢٨٠٠	٢٫١		
المجموع	٨٠٧٠٠	١٠٠	١٣٨٤٠٠	١٠٠	٢٦٥٠٠٠	١٠٠

(١) تقرير عن مستعمرة عدن ١٩٥٥ ، ص ١٣ . وعدد الاوبزرفر بتاريخ ١٣ كانون أول ١٩٦٤ . وكتاب جيليان كينج « عدن » اوكسفورد ١٩٦٤ ، ص ٤١ .

إن السكان العرب الذين يشكلون أكثر من ٧٥ ٪ يتألفون من ٦٠ ألف نسمة من مواليد عدن ، ومن ٦٠ ألف نسمة أيضاً من المحميـــة ، ومن ٨٠ ألف يمني . وعدد السكان العرب هو في حـالة ازدياد مستمر بسبب التكاثر الطبيعي من جهة وبسبب استمرار حركة الهجرة الداخليـة من جهة أخرى . تلك الهجرة التي لم تتوقف على القرويين الذين كانوا يضطرون إلى مغادرة قراهم للتفتيش عن عمل ، بل شملت أيضاً عناصر بدوية دفعت بها المنازعات والحروب الدائمة إلى اختيار طريق الهجرة .

أما (الجالية الهندية) ، فقـد استقرت في عدن منذ مجيء الانجليز . وهي تتمتع بالامتيازات الممنوحة لرعايا الكومنولث . وقـــد ازداد عدد الهنود والباكستانيين بعـد استقلال بلادهم ووصل إلى ضعف ما كان عليه عددهم عام ١٩٤٦ ، كما يتبين من الجدول السابق وهم يشغلون معظم أنواع الحرف والأعمال (تجار وصاغة وصيارفة وموظفون ومستخدمون ..) ويعتبرون أشد المزاحمين للسكان الأصليين وخاصة لصغار التجار والمستخدمين . وقـد كانت السلطات البريطانية تعتمد على الأقليات الهندية . لذلك فقد تعرضت الجالية الهندية لنقد قاس من قبل الأوساط الوطنية .

أما (اليهود) ، فقد كانوا يوماً ما يشكلون الجالية الأكثر عدداً بعد الجالية الهندية – الباكستانية . وكان معظمهم من أصل يمني ، وجلهم تجـار وصناع . إلا أن غالبيتهم هاجرت إلى اسرائيل بعد حوادث ١٩٤٨ ، تاركين أملاكهم . الأمر الذي دفع السلطات البريطانية لتخصيص مبالغ خاصة لدفـع تعويضات لهم [1] . ففي عام ١٩٥٠ لم يكن قد بقي من أصل ٦٠٠٠ يهودي عام ١٩٣١ ، ومن أصل ٧٣٠٠ يهودي عام ١٩٤٦ ، غير ١٥٠٠ يهودي فقط ، ثم ما لبث أن تقلص عددهم إلى ٨٠٠ يهودي عـــام ١٩٥٥ . إلا أن قسماً منهم عاد بعدئذ من اسرائيل وارتفع عددهم إلى ألف يهودي عام ١٩٦٤ .

---

(١) وزارة المستعمرات : التقرير السنوي ، ١٩٥٠ .

أما (الصوماليون) فقد شهدت جاليتهم ازدياداً مضطرداً في عددها رغم احتجاج نقابات العمال العرب . وهم ينزحون عن بلادهم بعد أن ضاقت في وجوههم سبل الرزق ، ويتوجهون إلى عدن فيشكلون بهذا التدفق العددي الكبير مزاحمة شديدة للسكان .

أما (الأوربيون) ، فقد كانت زيادة عددهم ظاهرة تلفت الأنظار . فمن ٤٠٠ شخص فقط معظمهم موظفون كبار من الجنسية الانجليزية عام ١٩٤٦ ، يرتفع عددهم إلى ٤٥٠٠ عام ١٩٥٥ ، بينهم ٣٨٠٠ من الجنسية الانجليزية ، أي بزيادة ١٤ ضعفاً . ثم إلى ٢٠٠٠٠ عام ١٩٦٤ بما فيهم العسكريون .

سكان المحمية :

لا توجد أية وثيقة حقيقية عن تطور السكان في المحمية. إذ لا يوجد سجلات الأحوال المدنية ، ولم تبذل أية محاولة لتزويد المحمية بجهـــاز إحصائي ولو في أكثر الاشكال بساطة . لذلك مـــا من سبيل آخر سوى الاعتماد على التقديرات التي تقول بوجود اختلاف كمي بسيط في عدد السكان بين المحميتين الشرقية والغربية كما يتبين من الجدول الآتي :

جدول رقم (٣)

تطور عدد السكان في المحمية

المحمية	١٩٤٦	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٢
الغربية	٣٥١٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الشرقية	٣١٤٠٠٠	٣٥٠٠٠٠		

فعلى الرغم من أن المنطقة الشرقية أكبر مساحة ، فإنها أقل سكاناً . وهي بسبب قلة مواردها ، تشكل مصدراً دائماً للهجرة . كما أن تجدد السكان يتم بشكل بطيء ، فلا يكاد عدد السكان يزيد . وسبب ذلك يرجع بالاضافة إلى فقر موارد الأرض وانعدام الدوائر الصحية ، إلى الفوضى وعدم وجود الدولة. فاليمن الجنوبي بقي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين منكفئاً على نفسه . وكانت الحروب ما بين القبائل مستمرة حول المياه وحول المراعي . لذلك فإن إدخال الأسلحة الحديثة كان له في مثل هذه الحال نتائج مأساوية على اقتصاد البلاد كما يشير إلى ذلك (برنيه) [1]. فقد أدت المذابح إلى إهمال الزراعة وإلى هجرات جماعية [2] .

كما كان لهذه الصراعات الداخلية تأثير على أوضاع الأمن . فلم تعد البلاد تشكو من قسوة الطبيعة فحسب ، بل أصبحت أيضاً تشكو من طغيان القبائل، وأخذ عدد متزايد من السكان يهجرون البلاد طلباً الأمن والاستقرار والعمل والثروة والعيش بسلام . ولم تعد الاراضي الزراعية تجد الأيدي التي تعمل فيها وتستغلها ، وانتشرت الضائقة الاقتصادية وبلغت حد المجاعة . لذلك أخذت القرى تفقد تدريجياً العنصر الفتي الشاب فيها . وقد دامت هذه الحال حتى قبيل الحرب الأخيرة حيث نجح المقيم البريطاني انجرام وزميله هاميلتون عن طريق الاستعانة بسلاح الجو الملكي ، بإحلال السلام في المنطقة ووقف الاضرابات القبلية، وإقامة مواثيق الهدنة التي تحولت إلى سلام أطلق عليه (سلام انجرام)[3]. بعد ذلك بدأت الأحوال الصحية تتحسن عن طريق إدخال الوسائل الطبية الحديثة . إلا أن عودة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية لم تحدث الزيادة المنتظرة في السكان بسبب فقر الأرض وبسبب تذوق المواطنين لمحاسن الهجرة . كما أن

(١) ت. برنيه . مجلة افريقيا وآسيا العدد ٥ ص ٢٢٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) فان دير مولن « من عدن الى حضرموت » لندن ١٩٥٨ ص ١٠٤ . هارولد انجرامز « الجزيرة العربية والجزر » لندن ١٩٥٢ ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

الاحتكاك بالعالم الخارجي قد حمل معه جراثيم زرعت أمراضاً لم تكن معروفة من قبل .

ويمكن أن نميز حالياً وجود ثلاث زمر من السكان :

١ – البدو الرعاة الذين يطوفون الصحراء انتجاعاً للكلأ .
٢ – تجمعات كبيرة من المزارعين في الواحات .
٣ – المستوطنين في الوديان .

أما تعداد السكان في المنطقة الغربية ، فيأخذ ، حسب التسلسل الشكل التالي [١] :

سلطنات ومشيخة اليافعي	١٥٠٠٠٠
إمارة الضالع	٥٠٠٠٠
سلطنة ومشيخة العوالق	٤٥٠٠٠
سلطنة العبدلي (لحج)	٣٥٠٠٠
سلطنة الفضلي	٢٥٠٠٠
سلطنة الحوشبي	١٥٠٠٠
سلطنة العوذلي	١٠٠٠٠
إمارة بيحان	٦٠٠٠

وهذه الإمارات جميعها أعضاء في « اتحاد الجنوب العربي » . أما المحمية الشرقية ، فإن غالبية سكانها يعيشون في مقاطعة حضرموت كما يتبين أدناه :

سلطنة القعيطي	٢٥٠٠٠٠
سلطنة الكثيري	٦٠٠٠٠
سلطنة الواحدي [٢]	١٥٠٠٠

(١) انجرامز ، « الدليل الاجتماعي والاقتصادي لمحمية عدن » ص ٣٣ – ٣٤.
(٢) عضو الاتحاد .

سلطنة الكشن وسوقطرة	٢٥٠٠٠

وفي هذه المنطقة بالذات توجد المدن الكبرى حيث المنازل المرتفعة وأهمها :

المكلا	٢٥٠٠٠
سيبان	١٠٠٠٠
سيئون	١٥٠٠٠
تاريم	١٠٠٠٠

وعلى وجـــه الاجمال ، فإن المحمية بقسميها الشرقي والغربي ، تشهد هجرة كثيفة تتراوح شدتها تبعاً للأحوال الجوية . ففي فترات الجفاف ، تكاثر الهجرة إلى الساحل حيث النشاط التجاري وحركة المرافىء تجذب المهاجرين . أمـا في فترات هطول الأمطار ، فنشهد على العكس حركة باتجاه العودة إلى القرى.

التطور السكاني :

وحق عام ١٩٥٠ لم يشهد اليمن الجنوبي تبدلاً رئيسياً في تركيب السكان . ولكن بعد هذا التاريخ ، أخذ بعض التبدل يطرأ على أوضاع السكان . ذلك أن النصف الثاني من القرن العشرين الذي عرف بالتطورات المفاجئـة فيما يتعلق بالسكان في البلدان المتخلفة ، قـد سجل بالنسبة إلى عدن ارتفاعاً متسارعاً في عدد السكان وزيادة في نسبة الولادات على الوفيات ، كما يبدو من خـلال الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

تطور المعدل العام للولادات والوفيات في عدن [١]

	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
الولادات	٢٧	٢٦	٢٩,٧	٢٥,٦	٣٢,٧	٣٤,٤	٣٩,٦	٤٧,٦
الوفيات	٢١,٤	٢٠,٦	١٤,١	١٠,٨	١٢,٩	١١,٨	١٢,٥	١٠,٨
الزيادة	٥,٦	٦	٥,٦	٤,٨	٩,٨	١٣,٨	١٧,١	٣٦,٨

في عام ١٩٣٤ كان معدل الولادات ٣٤,٣ لكل ألف نسمة . ومع الحرب العالميـة ، انخفضت نسبة الولادات إلى ٢٧ ٪ ثم عادت إلى الارتفاع ، فبلغت ٤٧,٦ ٪ عام ١٩٦٢ . وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب ارتفاعاً في العالم.

فإذا أخذنا على سبيل المثـال نسبة الولادات عام ١٩٥٨ وهي ٣٤,٤ ٪ ، وقارناها مع انجلترا (١٦,٨) وفرنسا (١٨,٢) وسيلان (٣٦,٥) ومصر (٣٩,٢) وتونس (٤١) ، لوجدنا أن عدن من أكثر مناطق العـالم إنسالاً . ويلاحظ أيضاً أن نسبة الزيادة الوسطى خلال الأعوام العشرة ١٩٥٢ – ١٩٦٢، كانت ٢,٧٧ ، يقابلها ٢ ٪ في المحمية ، و ٢,٣ في لبنـان و ٢,٤ في سورية . وهذا يعني أن الزيادة في السكان دليل على التقدم الذي حققته عدن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

أما (الوفيات) ، فقد انخفضت معدلاتهـا في السنوات الأخيرة بفضل التحسن الذي طرأ على الشروط الصحية ، وبفضل تعميم طرق الوقـاية وطرق مكافحة الامراض ، وبفضل ارتفاع مستوى المعيشة .

---

(١) الأمم المتحدة ، « البلاد غير المستقلة » (عدن) ١٩٥٨ – ١٩٦٠ – ١٩٦٢ .

ونلاحظ هذا الانخفاض خاصة في عدن حيث بلغت نسبة الوفيات عـــام ١٩٥٢ (١٤,١) بالألف بعد أن كانت (٤٠و٦١) بالألف قبل عشر سنوات . وقد سجل عـام ١٩٦٢ انخفاضاً جديداً وأصبحت النسبة ١٠و٨٧ ٪ . وتلك نسبة منخفضة حتى بالمقارنة مع بلدان أوربا المتقدمة .

وكلما اتسع الفرق بين الولادات والوفيـــات ، كلما أصبح التكاثر الطبيعي المسؤول الحقيقي عن تكاثر السكان سيما إذا انخفضت نسبة وفيات الاطفال إلى نفس مستوى النسبة العامة للوفيات . والجدول الآتي يقدم لنا صورة عن تطور نسبة وفيات الأطفال خلال الأعوام ١٩٤٦ – ١٩٦٢ [١]:

جدول رقم (٥)

تطور معدل وفيات الأطفال في عدن
(النسبة على ألف)

١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
١٧٢,٦	١٧١,١	؟	١٣٩,٩	١٥٦,٦	١٥١	١٣٦	١١٩,٥	٨٢,٢

إن انخفاض نسبة وفيات الأطفال من ١٦٩,١٧ ٪ عام ١٩٤٢ الى ٨٢,٢ ٪ عـــام ١٩٦٢ ، أي ٥٠ ٪ ، هي دون شك دلالة على التقدم الذي تحقق خلال العشرين عاماً . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن النسبة العالميـــة لوفيات الاطفال تتراوح بين ٢٠ – ٢٠٠ ، وجدنا أن عدن تقع في منتصف السلّم .

---

(١) الامم المتحدة ، نفس المصدر .

أما سبب توقف النسبة عند هذا الحد فيرجع إلى سببين [1] :

١ – الولادة المبكرة والتشويه الجنيني (الوفيات ذات المنشأ الداخلي) .

٢ – الأمراض الخاصة بالتغذية والأوبئة (الوفيات ذات المصدر الخارجي).

وهي على كل حال في حالة تقلص دائم . أما في المناطق الداخلية، فإن نقص التغذية وسوء التغذية المزمن ، يحولان دون تقليص نسبة الوفيـــات . فهي من النسب العالية جداً في العالم . وبسبب عدم وجود احصاءات ، تقدر هذه النسبة تقديراً يتراوح بين ٢٠٠ – ٣٠٠ للألف .

والخلاصة فإن عدن على النقيض من محميتها تتمتع بوضع ممتاز نسبياً من جميــع النواحي . وسكانها يتزايدون بتسارع منتظم ، الأمر الذي يجعل من شعبها شعباً فتياً ، كما يظهر من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (٦)

تركيب السكان حسب فئات السن في عدن

(بالنسبة المئوية)

فئة السن	١٩٤٦	١٩٥٥
أقل من سنة	١,٨	٢
١ – ٩	١٥,٢	١٥,٥
١٠ – ٢٠	٢٤,٥	٢٥,٧
٢١ – ٤٥	٤٦,٥	٤٧,٣
أكثر من ٤٥	١٢	٩,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

(١) التقرير الصحي والطبي لمستعمرة عدن ، ١٩٥٨ ، ص ١٢ .

إن هـذا الجدول يكشف عن أن ٤٣٫٢ ٪ من سكان عدن كانوا عام ١٩٥٥ دون سن العشرين ، وذلك مقابل ٤١٫٥ ٪ عام ١٩٤٦ . وهذا يعني أن عدن شأن غالبية المدن في البلدان النامية ، تتمتع بوضع خاص من حيث توزيع فئات السن ، يتلخص في أرجحية نسبة البالغين وفي تقلص نسبة الشيخوخة . كما أن متوسط العمر يتراوح بين ٤٠ — ٦٠ عامـــاً ، أما الوضع في الداخل فيختلف بسبب الفقر وضآلة الموارد. وعلى الرغم من القلة العددية للسكان فإنهم لايتمتعون بحياة طويلة إلا أن انتشار الوسائل الطبية الحديثة إلى جانب مستوى خصوبة النسل المرتفـــع ، يبشران بازدياد محسوس في عدد السكان ازدياداً لا غنى عنه لاستمرار حياة المجتمع وتطوره .

إن التخلف الزراعي وبقاء قسم كبير من الأراضي الصالحة للزراعة دون استثمار ، يضع أمـــام الأجيال الجديدة فرصاً للعمل والإنتاج وتنويع الزراعة وإزاحة عبء استيراد المواد الغذائية عن كاهل البلاد .

الفصل التاسع

المسألة الزراعيّة

يتّسم النظام العقاري بطابع شبه اقطاعي . فهو يجمع بين الملكية الجماعية ذات الأصل القبلي وبين الملكية الاقطاعية والملكية العائلية الصغيرة ، دون أن نتحدّث عن الملكيات العامة. ومع ذلك ليس هناك قنانة فلاّحية ولا ملكيات كبيرة حقيقية (ملكيات كبيرة متواصلة) . وبالتالي فإن الأراضي موزّعة على شكل ملكيات صغيرة .

نادرة هي المناطق التي تهيمن عليها الأراضي الشاسعة التي تعود إلى مالك واحد . إن الملكية الاقطاعية الكبيرة تنطبق بالأحرى على مجموعة أراضٍ صغيرة ومتوسطة مشتتة . والملكية القبلية التي كانت تشمل في الماضي أراضي هامة جداً ، هي في طريقها إلى التلاشي ؛ وهي تولّد النموذجين الآخرين من التملك . وتتألف الملكية الاقطاعية من قطع أرض عديدة يستثمرها في معظم الأحيان مزارعون أو مؤاكرون (شركاء) .

إن انعدام مسح الأراضي وتربيعها وتثمينها يعزّز التجاوزات والتطرفات في استعمال الأراضي .

النظام العقاري

يدير النظـامَ العقاري العرف والقانون الاسلامي المشتق من القرآن الكريم ومن الفقه . وتميّز الشريعة بين فئتين من الأراضي :

– الأراضي الميتة ، المهملة بدون صاحب ، التي ظلّت تحت تصرّف الأمير (ميري)[1] .

– الأراضي الحية ، المقسّمة بدورها إلى أراضٍ جماعية وأراض لا تُباع مخصصة لأعمال البر ، وأخيراً إلى أراض جديرةٍ بالتملك الخاص .

وتنطبق الفئة الأولى على أملاك الدولة (بيت المال) ، بينما تمثـل الفئة الثانية أملاك القبائل، وأراضي الوقف والاراضي ذات الملكية الخاصة (مُلك).

أ – نظام ملكية الأرض :

يتطور نظام الملكية ، وفق مسار بطيء ، من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة ، بموازاة الانتقال من التجمعات البشرية ذات الطور الجماعي إلى شكل من الفردية المتزايدة تقريباً. وهكذا يهيمن الطابع الخاص في الإمارات المتطورة، بينما يتأرجح النظام في الدول والإمارات الأخرى ، بين الطابع الجماعي والطابع الخاص للملكية .

---

(١) يفضل في الجزيرة العربية استعمال كلمة (بور) بدلاً من كلمة ميري التي تقترب بمعناها من كلمة بور .

١ – الأراضي المختصة بملك الدولة :

تملك دول المحمية مساحات هامة ليست مهملة بالضرورة . وبالتالي ، جرى جعل بعض أراضي الدولة حيّة منذ عدة سنوات بفضل عمل الفلاحين الذي هم مستثمرون عملا .

ومزايا أراضي الدولة ، هي أن الملكية المجردة تعود إلى الدولة ، بينما يعتبر وضع المتملك هو كوضع « شبه المالك » : فهو يستطيع أن يبيع ويؤجر ويعطي ويرهن . وحقه بالميراث محدود بمعنى أنه لا يستطيع أن يوقفه على شخص مـــا بطريقة حرة ؛ وإذا لم يكن هناك ورثـــة مباشرون ، فإن السلطات العامة تستعيد الملكية . عمليـا ، يمكن للأبناء فقط أن يرثوا الملكية . وللدولة حق الإشراف . وارتكازاً على النظرية القائلة بأن الأرض تعطى لتكون صالحة للزراعة ، ينبغي على المتملّك أن يزرعها وأن يدفع الضرائب والمكوس وينبغي أن يشهد بيت المال على صلاح وصحة كل انتقال للملكية [١] .

هذا ، وتمثل الأملاك العائدة نظرياً إلى بيت المال ، حاليـاً ، نسبة مئوية ضئيلة من المساحة القابلة للزراعة . وفضلاً عن ذلك ، تميل السلطات المحليـة [٢] إلى تعزيز إعادة تحويل تلك الاراضي إلى ملكية خاصة كلياً (بيع) أو جزئياً (كراء) . ولا تؤدي هـذه السياسة إلا إلى زيادة خطر التجزئة الأرضية المفرطة .

٢ – الأملاك القبلية :

كانت الملكية الجماعية مهيمنة حتى نشوب الحرب العالميـة الأخيرة . ومنذ

---

(١) F. A. O. : Le droit des ecux dans les pays musulmans , p. 32, Rome . 1956 .

(٢) Colonial Office (H. M. S. O.) : Aden, 1957 et 1958 , p. 105, London, 1961 .

ذلك الحين ، لم تنقطع عن التفكك تحت تأثير تبدُّل التنظيم السياسي والاجتماعي في البلد .

وكانت السمة البارزة لهذه المؤسسة تقوم على إبقاء الأرض للقبائل ولأعضائها. ومع ذلك لم يكن أولئك الأعضاء ملاّكين ولا عمالاً زراعيين . فقد كانوا مزارعين فحسب : كانت الارض تعود إلى مجموع المجتمع القبلي . وقد كانت طريقة الاستثمار جماعية وفردية في آن واحد ، حسبما يكون المزارع عاملاً لأجل المجتمع أو لحسابه الخاص .

وخلال وقت طويل ، كان هذا النظام يعيق ظهور الملكية الشخصية وكان قد استبعد الاستثمار المتواصل للأراضي بسبب الحروب الداخلية بين شق العشائر . ولم يبدأ النظام بالتحوُّل إلا بعد انتهاء وتوقف تلك المنازعات . وقد لعب التمدن والتحضُّر دوراً من الدرجة الأولى . فقد فتحت الاحتكاكات والاتصالات بمدن الساحل أسواقاً مضمونة أمام الزراعة . وقد عزز إدخال الزراعات السوقية تداول النقد المنتظم في الاقتصاد الريفي .

هكذا ، انتقلت الأراضي الجيدة إلى أيدي الزعماء الذين أصبحوا بسرعة من كبار الملاكين . وتحول عدد كبير من رجال القبائل الى فلاحين فرديين أو الى مؤاكرين دونما حقوق ولا نظام في أغلب الأحيان . ونزح عدد من رجال القبائل نحو المراكز الحضرية حتى يجدوا لأنفسهم عملاً لدى المقاولين وأصحاب المشاريع والمصانع ، أو حتى يسكنوا في ضواحي المدن وأكواخها .

وبموجب ذلك ، أدى تحول البيئة القبلية ، في نطاق واسع ، الى قيام الملكية المطلقة من الطراز الاقطاعي . واليوم ، لم تعد الملكية المجتمعية تشمل سوى أراضي الرعي وسوى الاراضي الواقعة في المناطق التي ما تزال القبلية قوية فيها .

٣ - الأراضي التي لا تباع أو « الوقف » :

ثمة قسم من أراضي الزراعة قائم على شكل وقف (حبوس في شمالي افريقيا). والأمر يتعلق بهبات للاستغلال والانتفاع تُعطى لصالح منتفع ، بقصد تحقيق غاية إحسانية أو ذات نفع عام . ان الاراضي (المُلك) وحدها ، يمكن أن تمنح على شكل هبة دائمة . وبإقامة الوقف ، يفقد مالك الشيء عادة حق التمتع بملكه .

إن الميزة الرئيسية للوقف هي إخراجه من دائرة التجارة . في الأساس ، كانت هذه الهبات تسمح للمبادرة الخاصة بالقيام مقام المصالح العامة المفقودة في مادة المؤسسات الدينية والمدرسية والصحية ومؤسسات البر والإحسان ، الخ . .[١] ويدير هذه الهبات « قيّم » (مدير) يتقاضى أجراً على ذلك ؛ ويقوم القاضي بتعيين القيم . مبدئياً ، يحدد استعمال الدخول وفقاً لشروط المؤسس . ومع ذلك ، ينبغي على العائدات أن تخصص بالدرجة الأولى ، لصيانة المباني ، ويعود الفائض فقط إلى المنتفع .

في الماضي ، كانت المؤسسة تؤدي خدمات كبيرة بالأخص لتشجيع الدراسات العلمية والدينية (حالة المنتفعين النهائيين : مدارس ، مساجد ، الخ . .) ولم يبقَ من ذلك اليوم سوى ان المؤسسة هذه تقدم من الناحية الأخلاقية والاقتصادية بالأخص ، أكثر من عقبة خطيرة .

فمن جهة ، إن الأشخاص الذين يعيشون من الوقف ، هم مقتطعون من الفاعلية النفعية (حالة المنتفعين الوسطاء من أعضاء عائلة مقيم الوقف بوجه عام) بمعنى أنهم أصبحوا مستغلين طفيليين . ومن جهة أخرى ، لا يجمع الرأسمال اللازم للصيانة عن طريق تقسيم عادل لحصول الارض المنذورة وإنما يجمع بواسطة

---

(١) ريمون شارل : القانون الاسلامي ، باريس ، P.U.F. ، ص ٨١ ، ١٩٥٦ .

إفراطات في الاستعمال تجري على حساب الفلاحين الذين يقومون باستثمار الأرض المنذورة .

وقد نجم عن ذلك سوء استعمال لأملاك الوقف التي تتعرض أحياناً لانحدار، لدرجة أن عائداتها لا تكفي لصيانتها

وفي هذه الظروف ، ينبغي تبديل المؤسسة لأن بقاءها على شكلها الراهن يحول دون استعمال الاراضي استعمالاً عقلانياً .

وقد سبق أن أجريت محاولة بهذا القصد في عدة بلدان اسلامية . وهذه المحاولة ترمي الى حماية الفلاحين وذلك باجراء عقود استئجار دائم [1] . إن هذا الحل يقدم حقاً بعض التحسين، غير أنه لا يزال غير كافٍ لتخطي العقبات، وتطرح نفسها اجراءات أعمق من ذلك ، حتى يُداوى ذلك في أسرع وقت .

٤ – الاراضي الملك أو الملكية المطلقة :

إن هذا النموذج ، الذي يعتبر في الوقت الحاضر من أكثر النماذج انتشاراً ، هو من صنيع أربع فئات اجتماعية :

١ – الزعماء الاعتياديون : جرى اكتسابهم للأراضي بوسائل متنوعة تنطلق من التسلط حتى التقييم بالقوة ، مروراً ببيع الماء ومنح القروض .

٢ – السادة (طبقة الأشراف الدينيين) : يكوّنون طبقة « أكليروس » حقيقية بالرغم من أن الإسلام ينكر هذا الجهاز .

٣ – الأثرياء الجدد الذين يمثلون البرجوازية السّوقية .

٤ – طبقة الفلاحين .

وحتى تاريخ قريب العهد ، كانت أكثرية الاراضي ملكاً للفئتين الأولى

---

(١) موسوعة الاسلام : الجزء الرابع ، ص ١١٨٥ ، ليدن ١٩٣٦ .

والثانية وقد ساهم تأثير البعض سياسياً وتأثير البعض الآخر روحياً الى انتقال أفضل الاراضي ، في ظروف غامضة غالباً ، إلى أيدي هؤلاء السادة المتغيبين بجملهم . ففي لحج مثلاً ، ثلاثة أخماس الاراضي القابلة للزراعة هي ملك للأمراء والوجهاء . ويمتلك الباقي صغار الفلاحين الذين يملكون وسطياً من واحد إلى خمسة وعشرين أكر .

وقد تم انهيار عدد معين من هؤلاء الاقطاعيين ، بسبب نفقاتهم المفرطة التي رافقها تعطل شبه كلي ومردود زراعي ضعيف ، لصالح الأثرياء الجُدد . ومنذ انتشار زراعات القطن والخضار ، أصبحت الأرض مصدر دخول قيماً جداً .

وهذا هو مـا سمح للمالكين عن طريق المال بالحفاظ على ما تبقى من أراضيهم .

لقد أصبح هذا الإنقاذ ممكناً بفضل تشريع وضع بتفهم ، يأذن بأخذ حصة متباينة من المحصول حسبما تكون الارض مروية أو غير مروية ، مقابل الكراءات الممنوحة للمستثمرين . وقد درّت عليهم العملية أرباحاً ضخمة : ومن هنا مصدر عدائهم لكل المحاولات الرامية إلى تبديل نظـام التقاسم على نحو مؤاتٍ للمؤاكرين .

وجلب لهم هذا الموقف المحافظ والرجعي أيضاً ، تهجمات لاذعة من قبـل العناصر التقدمية التي تتهم في نفس الوقت المضاربة بخصوص الارض الـتي يقوم بها التجار .

إن هذه الجماعة التي اغتنت في عدن وفي الخارج هي في صعود متواصـل . فهي تفيد من الصعوبات المالية التي يعانيها الاقطاعيون لتنزع منهم أملاكهم . وتتكون هذه الجماعة تدريجياً على شكل ارستقراطية عقارية جديدة ، تتوطد سلطتها على البنية القروية دونما توقف .

وخلافاً للجماعات السابقة ، تهتم بورجوازية الأعمال باستثمار الأرض الـتي

صنعت، بكل تأكيد ، ليس عن طريقها ، وإنما بواسطة عبيد معتوقين وبواسطة عمـــال زراعيين . ولكنها لا تبذل مجهودات لأجل المكننة ، بسبب مستوى الأجور المنخفض جـــداً . ولذلك فإن الجماعات الأولى والجماعات الأخرى هي عرضة لاستياء كبير من قبل الفلاحين .

أخيراً ، يتألف الفلاحون الملاكون من مزارعين صغار ومتوسطين والمقصود بذلك هي بوجه عـــام ملكيات عائلية يؤمّن استثمارها عن طريق العمل العائلي الجماعي . وينبغي أن ندخل في هذه الفئة أبناء القبائل العاديين الذين أصبحوا ملاكين أرضيين بعد تزعزع الملكيات القبلية ، يمتازون بحس إزاء الأرض يمكن مقارنته بحس الفلاح البربري في شمالي أفريقيا .

مبدئياً ، ليس لطبقة الزعماء وللنخبة التجارية علاقات مباشرة مع هـــذا القسم من طبقة الفلاحين . فهاتان الطبقتان تقومان ، في الواقع ، بأشراف معتبر على الفلاحين المستقلين . لأن الاقطاعيين يحتكرون الماء ، وهو عنصر حيوي في هذه المنطقة الجافة ، بينما يلعب التجار دور المرابين في القرى .

من البيّن إذن أن وضع الفلاحين لم يعد أبداً أكثر سطوعاًمن وضع المستثمرين دونما أرض والذين يستأجرون الأرض من الأقطاعيين .

ب – طرق الاستثمار :

إن الأرض هي عـامل انتاج ، يمكن استخدامه بواسطة مالكه أو يمكن تأجيره للراغبـين في ذلك . ويقوم الفلاحون الصغار والمتوسطون باستصلاح الأرض استصلاحاً مباشراً . ومع ذلك فهم لا يمثلون سوى نسبة مئوية ضعيفةمن الكتلة الفلاحية التي تتألف أكثريتها من المؤاكرين والمزارعين .

وبالتالي ، بمـــا أن الملاكين الكبار يترفعون عن الأشغال الزراعية ، فإنهم يسلمون أراضيهم لمن لا يملكون أرضاً على شكل قطع أرض صغيرة. إنالمؤاكرة هي القـاعدة في المناطق التي يسيطر عليها الانتاج المعيشي ، بينما ينتشر أسلوب

تأجير الأراضي في المناطق القطنية وهكذا ، فإن طرق الاستثمار المألوفة أكثر من سواها ، ترتكز على شغل الفلاحين الفقراء . وفي أغلب الأحيان ، يطـالب الأقطاعيون بحصص مرتفعة تمتص القسم الرئيسي من العائدات، مانعين بذلك أي امكان لتراكم رأس المال .

١ - المؤاكرة :

في هـذا النظام ، يقدم الملاك بالاضافة إلى الأرض ، قسماً من البذار ويساهم في الاصلاحات . ويقـــدم المؤاكر ، عندما يقدر على ذلك ، الأدوات الزراعية (أدوات الحراثة) وحيوانات المزرعة (حيوانات الجرّ) .

ويرتكز أجر الأرض المؤجرة على تقـــاسم المحصول بعد حسم العشر [١] . وتتراوح الحصة العائدة إلى كل واحد من الفريقين المتعاقدين حسبما تكون الأرض مروية أو غير مروية . وفي حال الري بواسطة بئر ، يأخذ المالك عشر المحصول في المحمية الشرقية ، ونصف المحصول في المحمية الغربية . وبالنسبة الأراضي غير المروية ، يتم التقاسم بطرق متعددة . ففي المناطق الخصيبة ، يطالب المؤاكر بتقديم نصف المحصول مقابل ثلث المحصول في المناطق الجبلية المؤاتية للزراعات في الجلول . أخيراً في المناطق التي يسود فيهـا تطبيق مبدأ الزراعة البعلية ، لا يطالب المؤاكر إلا بعشر المحصول [٢] .

٢ - تأجير الأراضي :

بينما يُعتبر سعر أجرة الأرض سعراً اتفاقياً في البلدان الأخرى وبالأخص في

---

(١) يتطابق العشر مع الضريبة المأخوذة من محصول الأرض . والعشر ذو طابع ديني ، قد جرى الغـــاء استعماله في كثير من البلدان الاسلامية ، حيث تم ادخاله في أنظمتها الضرائبية المنتظمة . وهـــو لا يزال ساري المفعول في اليمن الجنوبي . فهو يساوي ١٠/١ من المحصول ، ويدفع بالنوع أو يدفع نقداً . وهو بذلك ضريبة على الانتاج وليس ضريبة عقارية .

(٢) Colonial Office (Aden) : **1955 et 1956, p. 93.**

انجلترا ، بلد تأجير الأراضي المشهور ، فإن هذا السعر يتوقف في اليمن الجنوبي على النتائج التي يتم الحصول عليها . هنا يقترب تأجير الأراضي من المؤاكرة . إلا أنه يختلف عنه بواقع أن تقدمة المزارع « رأسمال المزارع » (أدوات، حيوانات وأموال سائـــلة) هي أكثر أهمية من تقدمة المؤاكر ، وبواقع أن الملاك يعتبر مسؤولاً عن الديون الـتي يتعهد بها المزارع ويستلفها من المصالح الزراعية أو من الدويلات .

ويتراوح دخل « الرأسمال الاستئجاري » حسب المناطق . ففي لحج حيث نجد الاقطاعية قوية وحيث نجد حوالي ٣٥٠٠ مزارع مستأجر ، يطالب الملاك بما يعادل خمسي قيمة الانتاج تقريباً ولكنه يتحمل العشر . وبخلاف ذلك ، فإن النظام المعمول به في الإمارات الأخرى وفي اقليم أبين بالأخص ، هو أكثر ليونة ومرونة من ذلك . إن « لجنة أبـين » التي ظهرت منذ البداية كوصي ، أخذت على عاتقها أمر حماية المستأجرين ضد المؤجرين الذين يفترض أنهـــم أقوى من المستأجرين . وبذلك فإن اتفاق عام ١٩٥٠ الذي يحدد السعر الأدنى المضمون ، يقوم أيضاً بتنظيم توزيع دخل الأرض المؤجرة . وهو يضع جدولين يطبقان على الفئتين من الأراضي المستثمرة :

- « Live Lands » أو الأراضي المزروعة منذ خمس سنوات على الأقل .
- « dead Lands » أو الأراضي المستصلحة مجدداً .

جدول رقم (٧)

توزيع دخل الأراضي المؤجرة

الفرقاء	أراضي مزروعة منذ ٥ سنوات على الأقل ، بالنسبة المئوية	أراضي مستصلحة مجدداً بالنسبة المئوية
– مزارعون مستأجرون	٥٠	٥٠
– ملاكون عقاريون (أفراد أو دويلات)	٢٠	١٥
– لجنة أبين	٢٥	٢٥
– عشور (ضرائب)	٥	١٠

إن كيفيات التوزيع كما تظهر في الجدول ، تشمل حوالي ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فلاح . ومن المهم أن نلاحظ أن المزارع يأخذ ٥٠ بالمئة من المحصول ، مقابل ٤٠ بالمئة في لحج ، وأن الملاك لا يقتطع من المنتوج سوى ٢٠ بالمئة مقابل ٥٠ بالمئة في لحج . بعبارات أخرى ، إن الحصة العائدة إلى الاقطاعي في هذه الإمارة ، هي أكثر من ضعف الحصة التي يقتطعها الاقطاعي في المناطق التابعة لـ «لجنة أبين» . وأما النسبة المئوية التي تقتطعها لجنة أبين (٢٥ بالمئـة) فهي تتوافق مع أشغال الري التي يُشرع بها لحساب المزارعين مهما يكن نظامهم الزراعي . وهـذا على نحو ما هو ثمن الماء الموزع تحت إشراف المصلحة .

وبكلمة ، إن طرق الاستثمار تختلف جداً عما هي عليه في أماكن أخرى .

ففي كثير من البلدان ، يعتبر المزارع فعلاً كمدير زراعة مسؤول مالياً وتقنياً بينما يعتبر الملاك كرأسمالي يتقاضى ، على نحو خاص ، دخل رأسماله . وفي الحمية ليس للفلاح – المزارع هـذا الدور أبداً ، لأنه لا تقع على عاتقه كلياً المسؤولية التقنية ولا المسؤولية المالية في الاستثمار . فهو يهتم بالنتائج ، بمعنى أنه يحتفظ بنسبة مئوية محدودة ، غير أن الملاك هو الذين يعيّن له نطاق العمل . وهكذا ، يتصرف الملاك أكثر من مجرد رأسمالي لأنـه يعتبر في نطاق واسع المدير الحقيقي للاستثمار .

وبمقتضى ذلك ، فإن تأجير الأراضي مثـل المؤاكرة المعمول بها في اليمن الجنوبي ، يقترب في عـدة جوانب على الصعيد التطبيقي إن لم يكن على الصعيد القضائي ، من نظـام الأجور اقتراباً كبيراً . ولو أضفنا إلى ذلك المضاربة والاستدانة لفهمنا مسار إفقار الفلاحين .

وفي هذه الظروف ينبغي إصلاح النظام لتحسين ظروف الفلاح إن مشروعاً كهذا يستوجب تصحيحاً جذرياً للبنية الزراعية حتى يتم التمكن من بلوغ هذا الهدف كلياً وحتى يعزز تفتّح القوى المنتجة .

ج – إصلاح البنية الزراعية :

ليس الاصلاح الزراعي ، في اليمن الجنوبي ، موضوعـاً في صميم المشاكل الزراعية كما هو الأمر في بلدان الشرق الأوسط الأخرى حيث يشكل الملاكون العقاريون طبقة حقيقية من الطفيليين الاجتماعيين . صحيح ان الاصلاح الزراعي يطرح نفسه في اليمن الجنوبي ولكن بعبارات أقلّ إلحاحاً وبالأخص بعبـارات مختلفة ، لأن كل شيء هو نسبي في هذه المنطقة شبه الصحراوية . إلا أن الكفاح ضدتغيب الملاكين وتعديل نظام المؤاكرين والمزارعين وتجميع الفلاحين المستقلين في تعاونيات ، تطرح نفسهـا بشدة كما يطرح نفسه الاستثمار العقلاني لأراضي الدولة والأوقاف . وبمكنة سياسة موضوعة لهذا الغرض أن تهتم بجوانب الاصلاح

سواء من ناحية الانتاج أم من ناحية الرخاء .

١ – ضرورة الكفاح ضد تغيب الملاكين ، كشرط أولي لالغاء الملكية الاقطاعية إلغاء كلياً :

إن تغيب الملاكين سيء من وجهة النظر الزراعية والاجتماعية ، وهو سيء أيضاً بالنسبة للاقتصاد بوجه عـــام ، بمعنى أن قسماً هاماً من المداخيل المنتجة يُنفق في أماكن أخرى . وحتى تتم إزالة هـذه المساوىء ، ينبغي استصدار سلسلة من القوانين جديدة بالحؤول دون هذا التطبيق وبتصعيد حركة الملكيـة الصغيرة التعاونية .

في المرحلة الأولى ، يمكن إعطاء المؤاكر إمكانيـة تحويل أرضه المستأجرة تحويلاً من جانب واحد إلى أرض ذات شكل مزرعي . وبمكنة القانون أن يفرض الإيجـــارات لمدى طويل وأن يعدّل نسبة التقاسم لصالح المستأجر والمستثمر .

وأما فيما يتعلق بتأجير الأراضي ، فإن الامر يختص بشكل رئيسي بمؤسسة التعويض عن الربح الذي ينبغي إعطاؤه للمزارع المحسّن عندما يغادر الاراضي المؤجرة وبتمديد مدة الإيجارات أو بإجراءات أخرى خليقـة بزيادة استقرار المستأجر في العقار الريفي (إمكان شراء العقار) .

إلا أنه ، وإن تكن مدة الإيجار الطويلة ضماناً لاستثمار جيّد ، فإن أفضل صيغة زراعية هي غالباً ملكية الارض كلياً من قبل ذلك الذي يزرعها . وكذلك فإن السياسة الزراعية ينبغي عليها ، في المرحلة الثانية ، أن تعزز الإلغـــاء التصاعدي للمؤاكرة واستئجار الأراضي ، لتسهيل توصل الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ، إلى الملكية المباشرة . ولذلك ينبغي توقع :

– إلغاء الديون السابقة .

– منح قروض على مدى طويل وبفائدة ذات نسبة مئويـة منخفضة ، حتى

يتاح أمام العدد الأكبر من الفلاحين غير المالكين المجـــال لشراء الاراضي التي يعملون فيها .

– إضعاف نفوذ الملاكين وذلك بتخفيض حصتهم من الدخل وبفرض هذا الأمر بشدة دون أن نلحق أضراراً مع ذلك بمصالح الفلاحين المتوسطين .

وبمكنة هذه السياسة أن تلغي تدريجياً الاستثمار الاقطاعي وان تبعد عن المسرح السياسي الأقلية الرجعية ؛ وبمكنتها كذلك أن تعزز تزايد الانتـاج . ومـــع ذلك فهي تتضمن خطر الوصول إلى تقوية الملكية الصغيرة التي تتميز بانتاجية ضعيفة جداً .

ولتجنب هـذا الخطر ، ينبغي دعوة المنتفعين من الاجراءات المطلوبة ، إلى التجمع في استثمارات تعاونية . في هـــذا النظام التعاوني من الطراز نصف – الاشتراكي ، تعود وسائل الانتاج الرئيسية إلى المنتسبين بصفة خاصة . ويمكن توزيع المداخيل تدريجياً وفقاً لكمية ونوعية العمل المقدمتين من قبـل كل فلاح ووفقاً لكمية الارض التي ثمّرها كحصة وقت انتسابه الى التعاونية .

وعلى هذا الشكل ، يمكن للنظـــام أن يكون له حظوظ أكثر في التلاؤم أيضاً مع الفلاحين المستقلين الذين لا ينتمون إلى أية منظمة . ولا ينبغى اهمال أي مجهود في سبيل دمج الفلاحين المستقلين بقصد تدعيم الصيغة التعاونية الجديدة .

وينبغي على الحركة التعاونية ان تقوم بإظهار تفوق العمل التعاوني على العمل الفردي . بتعبير آخر ، ينبغي عليها أن تغيّر علاقات الانتـاج الفردي إلى علاقة انتاج جماعي . وينبغي على المسار الذي ينحو على هذا النحو ان يشتمل بتصلب على جملة الاراضي القابلة للزراعة عدا تلك التي تعود الى الدولة .

٢ – الاستثمار العقلاني لأراضي الوقف :

بموازاة هذه التحولات ، ينبغي الاهتمام أيضاً باعادة تحويل أراضي الوقف التي هي عرضة لاستثمار ناقص .

إن الحل الذي أخذ بـــه اجمالاً بهذا الصدد ، قد قام على تولّي الدولة أمر الوصاية على أراضي الوقف . وقد انتقلت الملكية والانتفـاع بهذه الأملاك الى الدولة التي تستخدم المداخيل لأغراض البرّ والإحسان .

إن هذه الطريقة في حل المشكلة غير مرضية ، لأنها تظهر كنصف إجراء . وبما أن الأوقاف تمتـاز جميعها بمظاهر الأراضي الخاصة ، فإن أنسب أجراء قد يكون في تطبيق اصلاح زراعي جذري بشأنها . ويمكن لمنفعة العملية ان تكون في قلة كلفتها ، لأنها لا تتضمن دفع تعويضات ، فالمؤسسات الدينية هي المالكة وليس الأشخاص الطبيعيين .

وينبغي لتوزيع أراضي الوقف أن يتم على أساس الضوابط التي تفيـــد المؤاكرين والفلاحين الفقراء والعــمال الزراعيين . غير أن اعطاء قطعة أرض للفلاح ينبغي أن يكون مرتبطاً بانتسابه إلى تعاونية المحـلة . وكما هو الأمر في الحالة السابقة ،فإن مساعدة السلطات العامة تفرض نفسها لأجل السماح للاستثمارات التعاونية الجديدة بالانطلاق في أفضل الظروف .

بكلمة ، ان هدف المشروع قد يكون أقل تركيزاً على التقسيم منه على التنظيم والانتاج وتأمين مداخيل مُرضية للفلاحين .

٣ - انشاء مزارع اختبارية للاستثمارات الجماعية في الأراضي التي تملكها الدولة

بالرغم من أن صِغَر المساحات ، التي يفرضها عامل جغرافي هو الصحراء ، تعزز الاستثمار الصغير ، فليس من المستحيل انشاء استثمارات زراعيـة كبيرة في الأراضي الحكومية . مع أخذ جميع الاحتياطات والتحفظات ، فإن الاراضي الحكومية تصلح لاستعمالات شتى ، لسبب وجيه هو أن القسم الأكبر منهـا ما يزال غير مزروع . وبمكنة هذه الاراضي الحكومية أن تسمح بقيـــام مزارع

اختبارية وبالأخص بقيام استثمارات جماعيـة . فالمزارع والاستثمارات المذكورة ؟ تجيب على حاجات أولية .

أ – المزارع الاختبارية :

تفتقر الزراعة حالياً الى المبادرة والحافز . ينبغي اذن إزالة هذه النواقص والافتقارات .

ستكون مهمة مزارع الدولة هي إتقان الأساليب الزراعية وإنشاء جنائن للآلات الزراعية . وهي ستساعد التعاونيات في المجـــال التقني وفي استعمال الأسمدة الكيماوية ، بغية الحصول على انتاجيات مرتفعة ، كما سيكون عليهـا أيضاً أن تقوم بنخب البذار والغراس والمواشي الأصلية .

وبمكنة التعاونيات والاستثمارات الجماعية أن تعمل مرتبطة ارتباطاً وطيداً مع هذه الأجهزة التي تدرّب الفلاحين على الأساليب الحديثة، وأن تربي مسيّرين وناصحين ريفيين ماهرين .

وتقع كذلك على عاتق مزارع الدولة مهمة استصلاح الاراضي الحديّة التي يتطلب استصلاحها تثميرات هامة على شكل تجهيزات . وينبغي على الحكومة المركزية ان تضع تحت تصرف الفلاحين الوسائل الماليـــة اللازمة . وبفضل مجهودات مزارع الدولة ، تصبح الأساليب الزراعية أساليب عقلانية ، ويتقدم الانتاج بسرعة .

ب – الاستثمارات الجماعية :

ينبغي على القسم الأكبر من أراضي الدولة أن يتحول إلى استثمارات جماعيـة تلعب دور الاستثمارات الحديثة والمراكز التقنية والثقافية . وقـــد يكون من الممكن تفضيل التوصية بتحويلها الى قطـاع زراعي للدولة حيث تقوم الدولة بإنجاز الاشغال كلها ، غير أننا نخشى عندئذ أن نرى الفلاحين يجمدون في وضع

من السلبية بينما ينبغي علينـا تحريكهم وإثارة حماسهم . يوجد عاملان آخران يعملان لصالح الحل الأول : فمن جهـة عامل الافتقار الى كوادر ، ومن جهة أخرى ضرورة إسكان الرُحّل . في الحقيقة ، بمكنة انشاء استثمارات جماعية أن يعزز نشوء المزارع وتفكيك الحيـاة القبلية . إن قلة ارتباط الرحّل بالأرض وواقع أن معظمهم بدون موارد هما أمران خليقان بتسهيل ادخالهم ودمجهم في نظام مجتمعي حديث تشرف عليه السلطات العامة .

وفي ظل هذا النظـام ، تكون الأرض ووسائل الانتاج الرئيسية ملكية اجتماعية المجتمع . ويوزع الدخل وفقاً لمبدأ « لكل حسب عمله » . وإذا كان أشراف الدولة يفرض نفسه في البداية ، فانه يتوجب على النظـام أن تديره القاعدة في المدى الطويل .

خلاصة القول ، إن إزالة العقبات التركيبية قد تؤدي الى إقامة نظامعقاري جديد مؤسس على العدالة الاجتماعية وعدم امكانية بيع الارض . ويضمن هـذا النظام أمن التمتع المزارعين المتحدين اتحاداً وطيداً . ويحرر الانتاج من العوائق الناجمة عن البنية الريفيـة المتوارثة عن الماضي القبلي والاستعماري . وفي نفس الوقت ، يمكن إزالة معظم العناصر التي تفتح الطريق أمام الإفراطات والظلم .

وعلى هذه التحولات التي لن تطرأ ، بكل تأكيد ، إلا بعد تسلم مقدرات البلد من قبل فريق واعٍ للمشاكل الزراعية وعازم على نهج سياسة زراعية تقدمية ، تتوقف المباشرة برفع مستوى المعيشة وإنشاء سوق وطنية كركيزة للتصنيع .

بفضل هـذه السياسة سيكون من الممكن الكفاح الفعـال ضد المديونية الزراعية وتقديم المزيد من الضمانات لأولئك الذين يشتغلون في الارض ، لوضع حد لخضوع طبقة الفلاحين وإذلالها .

المديونية الزراعية والتعاونيات

إن الاستدانة الزراعية هي شبه عامة في المحمية [1] . فالفلاحون محرومون من وسائل الدفاع الفعالة ضد المرابين الذين يستثمرونهم على نحو مشين .

إن تعاطي الربا هو اليوم أحد الجروح الاجتماعية الأكثر عمقاً في المجتمع الريفي . وبالرغم من المجهودات التي تستحق التقدير ، التي بذلتها « نظارة التعاونيات والتسويق » ، النظارة التي لم تنقطع عن تشجيع المنتجين الزراعيين على أن يتشكلوا في تعاونيات ودادية للتبصر والتعاون ، وفي جمعيات مبيع أيضاً ، فلم يتم التوصل بعد إلى إزالة هذا المرض إزالة كليّة .

غير أنه تجدر الإشارة الى أن الفلاحين المتعاونين يجنون من ذلك منافع عديدة أقلها هو انفلاتهم الجزئي من نفوذ وسيطرة محترفي الربا وعرضياً من نفوذ التجار .

أ - تعاطي الربا :

يتناقض الربا مع روح الإسلام الذي يعتبر القرض بفائدة كعمل غير أخلاقي . فكل مسلم صالح ينبغي عليه ، مبدئياً ، أن لا يتعاطى هذا النوع من الفاعلية ، احتراماً للتعاليم القرآنية التي تحظر على المسلم حرفة الدائنين والمرابين .

---

(١) O. N. U. : Progrès réalisés par les Territoires non Autonomes, Vol. 5, 1960 , p. 466, New York.

والواقع اليومي في اليمن الجنوبي كما هو الأمر في بلدان أخرى مطبوعة بثقافة وبتقاليد اسلامية ، تختلف تمام الاختلاف عن المبدأ الاسلامي فالأحداث تتنكر للنظرية الدينية بمعنى أن الفوائد المادية أحرزت انتصارها على محرمات الدين وعلى وعوده .

١ - المرابون :

إن الربا هو من صنع المدنيين والرُحل شبه المدنيين . والضحية واحدة دائماً، هذه الضحية هي الفلاح الصغير الذي يحتاج الى المال ليعيش وليحصل على البذار. وهو لا يملك امكانية التوجه الى المصارف الخاصة لأنه غير قادر على تقديم الضمانات المطلوبة .

ويملك تاجر القرية بعض المال ؛ وهو يرغب جداً في تسليف ماله الى الفلاح شريطة أن يدفع له تماماً وبسعة من المحصول ، لأن التاجر يقول بأنه يتحمل أخطاراً . ان نسبة الفائدة المطلوبة فاحشة بوجه عام ، فهي تبلغ ١٠ بالمئة شهرياً بالإضافة الى الفوائد المركبة . وهكذا فان قرضاً قيمته مئة تالرمارياتيريزا يصير ٣١٦ بعد مضي سنة و ٩٩٦ بعد مضي سنتين ، الخ ... [١]. وتسمح هذه الارباح الربوية للمرابين بتملك أراضي الذين لا يقدرون على التسديد ، وهذا أمر مألوف .

وأما الرُحل ، فقد اتخذوا لأنفسهم حرفة تسليف المال للفلاحين مع تسديد القرض بحبوب وقت الحصاد . ويقوم الرحل بتخزين هذه الحبوب ليبيعوها مجدداً للمزارعين في وقت الزرع بسعر مرتفع جداً .

---

(١) يذكر ت. برنيه في العدد الخامس من « دفاتر افريقيا وآسيا » ، ص ٢٨٦ ، هذا الحديث الحقيقي الذي حصل في حضرموت : اعترف مرافع بأنه مدين بتالر واحد للقاضي الذي عالج قضيته ، وعندما انتهى من دفع دينه كان قد دفع عملياً ٢٥٠ تالر .

٢ - مجهودات السلطات لوقف الربا :

ظنّت السلطات أنها ستتمكن من وقف هذه الأعمال الربوية وذلك بانشاء أجهزة تسليف صغيرة تقدّم قروضاً بفائدة ضعيفة النسبة وحتى بدون فائدة. ولم يكن لهذه المبادرة سوى مدى محدود حتى الآن، لأن الفلاح يفضل في كثير من الحالات، الحصول على المال بدون مهلة من دائن القرية، بدلاً من مجابهة المساعي التي ترافق اعتمادات وتسليفات الحكومة ذات الفائدة البخسة.

إن الاجراء الذي يفرض نفسه، غير أن الحكومة لا تجرأ دائماً على اتخاذه، يقوم على سن قانون يرمي إلى استئصال جذري لهذه الفاعلية المشؤومة. وللاسراع في ازالة القائمين بذلك، مهما تكن مكانتهم الاجتماعية، ينبغي في الحقيقة منع الربا منعاً باتاً أو على الأقل تنظيمه وذلك بالاشراف فعلياً على معدلات الفائدة التي يتطلبها مقرضو الأموال.

إن النتيجة الحتمية لهذا الكفاح هو إنشاء جهاز واسع للتسليف المرن الذي سيقوم بمعاونة صغار المستثمرين. وينبغي ادخاله في خطة عامة لاصلاح القطاع الزراعي الذي ينبغي أن يكون النظام التعاوني هيكلاً له. وهذا هو على ما يبدو أفضل أسلوب لتوزيع الاعلانات والقروض بمعنى أن الدولة تستطيع إعطاء مبلغ إجمالي للجماعة، تاركة للتعاونية المحلية أمر إدارة الأموال (١).

إن سياسة اعانة الزراعة هذه سارية المفعول في عدة بلدان نامية قامت بانشاء اتحادات تسليف لتشجيع الادخار، وبتأسيس مصارف انماء لمنح قروض بأسعار منخفضة. وفي اليمن الجنوبي، ما نزال في مرحلة التخبّط، فالقوة الحامية التي تحوز على المبادرة في هذا المضمار «لا تريد أن تتعجل الأمور حتى لا تزعج التجار والاقطاعيين الذين تعتمد عليهم. وهذا هو ما يفسّر نقص المهارة

---

(١) F. A. O. : La formation et la vulgarisation en matière de Coopération, p. 45, Rome, 1962.

في المشاريع التي تقوم بها « نظارة التعاونيات والتسويق » .

ب - دور نظارة التعاونيات والتسويق :

نظرياً ، يقوم دور هذا الجهاز على مساعدة المزارعين . فالخبراء البريطانيون الذين يتولون أمر ادارتـه ، مقتنعون في الحقيقة بأن تعاونيات الخدمة تشكل بيئـة مؤاتية لمساعدة الفلاحين الصغار [١] . وبهذا الروح ، يستحسنون تكوين جمعيات منتجين عبر المحمية . وهذا لا يتم بدون صعوبات .

ج - الجمعيات التعاونية المختلفة :

كان يوجد عـام ١٩٦٢ حوالي عشرين جمعية تعاونية ، يوجد معظمها في المحمية الغربية . والميزة المشتركة بين هذه الجمعيات هو الانتساب الحر . ولهذه التعاونيات وظيفتان كبيرتان هما :

- جمع الانتاج وتسويقه ،
- منح السلف وتأمين شتى الخدمات

١ - جمع المنتوجات وتسويقها :

تتعلق هذه الوظيفة بشكل خاص باتحادات وجمعيات مزارعي القطن والتبغ كما تتعلق بجمعيات منتجي الفواكه والخضار.

أ - جمعيات منتجي الأقطان :

كان يوجد سنة ١٩٥٧ خمس جمعيـات لمنتجي الأقطان تضم ٤٢٨٠ عضواً وتملك رأسمالاً يساوي ١٣٦٠٠٠ جنيه . وفي سنة ١٩٥٨، كان يوجد ٦ جمعيات

---

(١) Aden Colony : Report of the Co-operative and Marketing Department, 1956, p. 2.

تضم ٤٣٧٠ عضواً . ومنذ ذلك الحين ، نشاهد تزايداً محسوساً في عدد الاعضاء بالرغم من انسحاب بعض المستثمرين في براميس والعوذلي .

وتقوم جمعية منتجي الأقطان بجمع القطن الخام ثم ترسله الى لجنة أبين التي تتولى أمر تحويله وبيعه . وفي كثير من الحالات تقوم المصلحة بتمثيل منتجي الأقطان في المباحثات مع المصارف .

يقسم الرأسمال الى حصص إسمية لا يمكن استعمالها لأهداف المضاربة . تقوم الجمعيات بتجميع وتوزيع عائدات المبيع (بلغت ٠٠٠ ٤٠٠ جنيه سنة ١٩٦٢) . وفي حال تحقق أرباح ، توزع هذه الأرباح ، مبدئياً ، على المتعاونين بحسب الكمية المقدمة ومع أخذ الخدمات التي أديت بعين الاعتبار .

والتجاوزات مألوفة لأن تحديد الفائض القابل للتقسيم يرتبط برضا الإقطاعيين الذين يشرفون إشرافاً وطيداً على الإدارة. ويسيطر على هذه الإدارة، في الحقيقة ، الملاكون أو ممثلوهم الذين هم المديرون الحقيقيون للجمعيات .

جدول رقم (٨)

جمعيات مزارعي القطن

جمعيات منتجي القطن	عدد الأعضاء ١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	الرأسمال بالجنيهات سنة ١٩٥٧
المحمية الغربية					
أهوار	٨٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٤٤	٣٠٠٠٠
العوذلي	٩٠٠	٨٢٠	٣٤٠	٣٤٠	٩٣٠٠
بير أحمد	٠٠٠	٢٥	٢٧	٢٧	.... (أ)
الفضلي	١٣٠٠	١٢٥٠	١٥٦٠	١٦٧٠	٢٩٣٠٠
براميس	٤٠٠	١٥٠٠	٥٥٠	٥٧٥	٣٧٨٠٠
المحمية الشرقية					
ميفع	....	....	....	....	٣٠٠٠

وفي مناطق عديدة ، رأى المزارعون أن الاقطاعيين يرفضون تقسيم الأرباح بحجة أن هذه الأرباح مجمّدة بصفة « أموال تأمين » وأنها ستوزع عليهم في حال هبوط الأسعار هبوطاً خطراً . والحـــالة هذه ، طالبوا بتوزيع الفائض المحقق سابقاً، على أثر الهبوط الحديث الطارىء على الأسعار العالمية والذي ترجم بهبوط واضـح في العائدات . ولم يتلقّوا سوى وعود تعويض كاذبة . ويبدو أن أموال

(أ) أرقام ليست بحوزتنا .

التأمين قد تمّ تحويلها لصالح الأعضاء المتنفّذين في الادارة ، وهذا هو ما يفسّر صمت المسؤولين .

ب - « Gheil Bawazir Tobacco Credit Corporation Society Ltd » (G. B. T. C. C. S.)

ينتظم المزارعون في تعاونية خدمة ومبيع أنشئت عام ١٩٥٦ بقصد :

- إخراج زراعة التبغ من تحت إشراف تجار الأسمدة المركبة من الساردين، الذين كانوا يأخذون حوالي ٥٠ بالمئة من المحصول .

- تخفيض كلفة الإنتاج ، وذلك باستعمال أسمدة ذات نوعيـــة أفضل وبأسعار أقلّ .

- تخفيض سلسلة الوسطاء حتى الحد الأدنى ، وذلـك بالمساهمة الفعالة في التسويق ؛ غير أن التصدير ما يزال متروكاً بين أيدي تجار المكلا .

ومنذ نشوئها ، أخذت شركة « G. B. T. C. C. S. » على عاتقهـــا مهمة مصلحة التسليف المرتبطة حتى ذلـك الحين بالحكومة المحلية التي كانت ، في هذه المناسبة ، تقدم للمحمية اعتماداً قيمته ١٥٠٠٠ جنيه [١] حتى تدعم خزينتها . وكان هذا المبلغ يضاف الى مبلغ ٥٨٠٠ جنيه كان المؤسسون (وعددهم ٢٥٠) قد قاموا بدفعه كرأسمال . وهكذا أنيطت الجمعيـــة بركيزة مالية قوية بمـا فيه الكفاية .

لقد كان إنشاء التعاونية نافعاً من وجهة نظر الانتاج والمبيع . في الحقيقة ، تم توزيع منتوج المبيع الذي بلغ ٨٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٨ ، توزيعـاً عادلاً . وعوّض المزارعون تعويضاً كلياً عن المبالغ المقتطعة من الصندوق المشترك . وهذا هو مـا أتاح للتعاونية بالتعويض كلياً وبتسديد الدين المأخوذ من الدولة بموجب

---

(١) Aden Colony : Roport of the Cooperative and Marketing Department, 1956, p. 4 .

عقود . وقد قررت الدولة ، بقصد تشجيع التعاونية تشجيعاً أكبر ، ان تمنحها قرضاً سنوياً قيمته ٢٠٠٠٠ جنيه . وفضلاً عن هذه النتائج المالية التي لا ريب فيها ، فلم ينقطع الانتاج عن التزايد .

ج – « تعاونيات الفاكهة والخضار »:

تمّ إنجاز تقدمات قيمة ، في هذه الايام الأخيرة ، في مجـال انتاج الخضار . ففي الماضي ، كان منتجو لحج وأبين ودثينة والعوذلي وبير أحمد تحت رحمـة السماسرة والدلالين الذين كانوا يبيعون منتوجاتهم في سوق عـــدن . وكان المستهلكون يشتكون ، من جانبهم، من سوء نوعية الفواكه والخضار المتأتية من مناطق البـــلد الداخلية ، والتي كانت فضلاً عن ذلك غالية جداً بالنسبة للمنتوجات المستوردة من أوروبا وافريقيا واليمن .

ولمصالح المنتجين والمستهلكين، توجب على نظارة الزراعة أن تتدخل لإصلاح الدائرة الاقتصادية ؛ فأدخلت النظـــام التعاوني الذي نجح في تنظيمها ، لأن المتعاونين توصلوا، في وقت قصير ، الى التخلص ليس فقط من خدمات الوسطاء بل من خدمات المرابين أيضاً .

وعدا عن ذلك ، تم إنشاء عدة مستودعات في أماكن الانتـاج لتلقي وتصريف المحاصيل ، وذلك بفضل المساعدة المالية التي قدمهـــا « الكولونيل دفلبمونت أند ويلفور فوند » . وفي الوقت نفسه ، جرى استيراد تجهيزات للتوضيب والتعبئة ، وضعت تحت تصرف خمس جمعيات للمنتجين الـتي تصدر الفواكه والخضار الى عدن عن طريق الجو .

وقاد تحسين وتزايد الكميات المنتجة ، حكومة المستعمرة الى أن تجتزىء من « صندوق تنميتها » مبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه اللازم لانشاء سوق مركزية كبيرة لبيع الجملة .

إن هذه التحسينات التي ينضاف اليهـــا استقرار الأسعار استقراراً نسبياً

وإنشاء طرقات سالكة في كل الفصول ، جرّت الكثير من الفلاحين الى التخلي عن زراعات المعيشة ليكرّسوا أنفسهم للزراعات المختصة بالفواكه والخضار.

وقد أعطت إعادة تنظيم الانتاج والدوران التجاري نتائج طيبة . ان مناطق البلد الداخلية قادرة اليوم على اشباع أكثر من ٥٠ ٪ من استهلاك عدن للفواكه والخضار ، وان هيئة السوق المركزية تسمح بالحكم على النتائج المتحققة .

جدول رقم (٩)

حصيلة المبيع في سوق عدن

سنة	القيمة الاجمالية المنتوجات المبيعة بالجنيهات	الحصة العائدة إلى المنتجين المحليين	
		المقدار	٪ من المجموع
١٩٦٠	٤٦٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٦٤و٥
١٩٦١	٥٦٧٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	٦٢و٤
١٩٦٢	٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٥٣

نلاحظ أن الواردات تحتل دائماً مكانة هامة في السوق العدنية : ٤٧ ٪ سنة ١٩٦٢ . وبمقتضى ذلك ، فإن المنتجين في المحمية مدعوون بسرعة لبذل مجهودات واسعة على صعيد الانتاج والتوضيب والنقل ليحصلوا على الحصة الكبرى من هذه السوق الممتازة .

وبوجه عام تظهر نماذج التعاونيات الثلاثة التي درسناها سابقاً ، كأجهزة

وقاية . ان مبدأهـا المشترك هو : لكل واحد حسب عمله . ان المساهمة فيها اختيارية ، غير أن الانتساب اجباري لأجل التمتع بالفوائد المعطاة للمنتسبين .

٢ - الخدمات التي تؤديها الجمعيات التعاونية :

يقوم كل الجهــاز على المساعدة الذاتية ، بمعنى أن المتعاونين والمشتركين يعتمدون ، لأجل حل مشاكلهم ، على التجمع الذي قاموا بتشكيله .

وهذا التجمع يمنح اعتمادات قصيرة المدى وبنسبة فائدة محددة ومعتدلة على العموم . وهو يقدم للمتعاونين أيضاً الأدوات اللازمة للاستثمار (كالأسمدة والبذار والتجهيزات) بأسعار الكلفة ، ويأخذ على عاتقه مهمة نشر الأساليب الزراعية . وكذلك يؤمن لهم بعض الخدمات الجماعية .

غير أن دوره الاجتماعي والتربوي هو من أهم الأدوار التي يلعبهــا ، لأن الحركة التعاونية تساهم في تحويل البُنى الريفية وفي توكيد استقرار المداخيل .

أ - الدور الاجتماعي :

نشاهد في المناطق التي تنشط فيها جمعيات المنتجين ، ظاهرة تراكم رأسمالي منتظم . وننتقــل من الروابط الشعورية الخالصة بين الفرد والارض الى روابط اقتصادية حيث أصبح الربح هو الشاغل الاكبر سواء للملاك أو للمزارع .

ان الارض مرغوبة الآن ليس للنفوذ والتميز وانما لما تقدمه من انتاج مالي . والعنصر الجديد هو البحث عن الانتاجية الفضلى . ونجم عن ذلك رغبة كبيرة في امتلاك ألقاب ملكية تخص أراض محدودة . وهكذا يتم الانتقال من الملكية البطريركية السابقة للرأسمالية الى الرأسمالية بدون فترة انتقالية .

وفي الوقت ذاتــه ، يقوى الشعور بالحرمان لدى صغار المستثمرين بصفة خاصة ، الذين يرون أنفسهم مجبرين على استثمار أراضي الغير لمدة طويلة أيضاً . وأكثر فأكثر يتنبهون الى أن التعاونيات لا تحميهم حمايــة كافية من مؤجري

الاراضي ، وبمقتضى ذلك يتنبهون الى أن الأمل بالتوصل الى ملكية الارض يتقلص مع غلاء الاراضي .

وهذا الوعي يستحق التقدير لأنه يوضح العلاقات بين الملاكين والمستثمرين ، التي كانت تتميز في الماضي بالتباسها . بتعابير أخرى ، ان ادخال الزراعات السوقية التي انشئت التعاونيات لأجل توسيعها ، بدلاً من أن يساهم في إخماد التوترات الناجمة عن العلاقات التقليدية ، يساعد بخلاف ذلك على توسيع الهوة.

ب – الدور التربوي :

في تعاونية جيدة ، يتعلم المتعاونون بشكل دائم لمجرّد أنهم متعاونون نشيطون [١] .

وفي المحمية تُعلّم التعاونيات المتعاونين الضعفاء كثيراً على مساندة بعضهم البعض . وتعلمهم على استخدام أساليب الانتاج المحسّنة كما تعلمهم على استعمال المال استعمالاً صحيحاً بواسطة تطوير روح الإدخار . وأخيراً تقوم التعاونيات بتعزيز خلق حاجات جديدة .

إلا أن التحسين المحسوس للرفاه الاقتصادي لدى الفلاحين المتعاونين يقلب المجتمع الريفي والقبلي . فاقتصاد المقايضة يفسح المجال أمام اقتصاد منفتح على التداول النقدي . ان تداول النقود يعمق التفاوت بين مداخيل الفلاحين الذين يعملون لأجل السوق الخارجية وبين مداخيل أولئك الذين ما زالوا يتعاطون زراعات المعيشة ويعيشون مياومة . وبالتالي ، فإن الفلاحين العاملين للسوق الخارجية يجدون بيُسر من يشتري منتوجاتهم (من فواكه وخضار وقطن) ، بالأخص في عدن وفي الخارج ، بأسعار مهمة في أغلب الأحيان تضمن لهم

---

(١) F. A. O. : La Formation et la vulgarisation en matière de Coopération, Rome, 1962, p. 8.

مداخيل مستقرة تقريباً . وأما الفلاحون العاملون في زراعات المعيشة فهم يحوزون، خلافاً لذلك، على منتوجات رديئة (كالحبوب والتمور والسمسم الخ..) لا تفسح المجال إلا لمبادلات نقدية ضئيلة بسبب اتساع الاستهلاك الشخصي التي تتعرض له تلك المنتوجات .

باختصار ، للنظام التعاوني الذي يُنكبُّ على نشره ، ثلاثة عيوب رئيسية. فهو أولاً ذو طابع محافظ بمعنى أنه لا يغير شيئاً في البنى الزراعيـــة الموجودة والتي يتمسك بها مع نقائصهـا المتخفية تماماً تحت ستار الجمعيات . فالمتعاونون هم بمعظمهم من صغـار المستثمرين الذين ينشغلون بأراض تعود إلى الأسياد الذين يأخذون سهماً من قيمة المحاصيل ، هذا السهم هو بالأنواع على العموم . ثانياً ، إن التعاونيات التي ينبغي عليها أن تطوّر التعاون المتبادل ، لا تؤدي دائمـــاً الخدمات التي شكلت لأجلها ، بمعنى أن أولئك الذين لا يحتاجون إلى حماية ولا إلى مساعدة أي الملاكين، هم الذين يجنون من التعاونيات الحد الأقصى من الارباح (اقتطاعات بصفات مختلفة) . فالملاكون العقاريون الذين تهيمن مصالحهم عـلى التعاونيات (تمثيل قوي ، تحكيم ، الخ ..) لا يحترمون المبادىء الأوليـــة للتسيير الديموقراطي . فتقسيم المحصول لا يتم عـلى نحو عادل ؛ فهو في صالح الاقطاعيين الذين يتقاضون مبالغ طائلة من المال دون أن يبذلوا أدنى مجهود . ثالثاً ، إن مساعدة « النظارة » غير كافية : فلا تشمل الحركة التعاونية سوى قسم من القطاع الزراعي؛ وإن منتجي الحبوب هم ضحية .

وفي هذه الظروف ، ينبغي أن تأتي سياسة موافقة لتعالج هـذه العقبات . وهذا يفترض الغاء العلاقات غير العادلة ووضع مصلحة تأسيسية للتسليف موضع العمل ، تشمل ليس فقط المناطق المتميزة ، كما هي الحال اليوم لأسباب من طراز الانتهازية السياسية ، بل تشمل جملة البلد . وبمكنة الجهـاز التعاوني أن يشكل عنصراً حاسمـــاً للتقدم التقني (التكنيكي) والتطور الاجتماعي : نشر أساليب

أكثر تقدماً ونشر التعاونيات القائمة على أسس صحيحة .

إلا أن هذه المجهودات تبدو بدون فعاليـــة كبيرة ، إن لم تُسبق باصلاح النظام العقاري الذي لا بد منه .

الفصل العاشر

التخلّف الزراعيّ

اليمن الجنوبي بلد زراعي بشكل أساسي ، يعتبر أكثر من ثلاثة أرباع سكانه يعملون في الأرض . وبالتالي فإن حياة ما يناهز الثمانين بالمئة من المواطنين مرتبطة بالتربة . وتدل هذه النسبة المرتفعة على المكانة الرفيعة التي تحتلها الزراعة في اقتصاد البلد [1] . والزراعة هي ، من بعيد ، الفاعلية الرئيسية والمصدر الأول للانتاج الوطني . وتتصل الفاعليات الأخرى بالزراعة وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً . ومع ذلك فإن الزراعة تُقيّم على نحو سيء بسبب عدم انتظام جهاز المياه . في الماضي كان الوضع مختلفاً تمام الاختلاف عما هو عليه اليوم . إن الأنقاض السابقة للاسلام ، المكتشفة حديثاً تجعلنا نفكر أن هذه البقعة من العالم قد عرفت في الماضي حضارة زراعية متقدمة جداً . فندرة الرسوبات وتقطّع السدود واهمال صيانة القنوات قد سمحت ، إلى جانب عوامل أخرى كثيرة ، للصحراء بأن تتسع على حساب الأراضي الصالحة .

(١) ليس لعدن زراعة ولا غابة ، ما خلا بعض مغارس النخيل في الشيخ عثمان ومزرعة اختبارية تعود إلى « السلاح الجوي الملكي » . وتربية المواشي تقف في عدن عند حدود ٥٠٠٠ رأس بقر ، وهي تقدم القسم الرئيسي من حاجات عدن الى منتوجات الألبان الطازجة .

عندئذ عانت حضارة هذا البلد مصيراً مأساوياً ولم تلبث الزراعة أن دُفنت تحت هجمات الرّمل .

ولقاءَ عمل لا يكلّ ، حاول السكان أن يدافعوا عن أنفسهم خلال العصور ، ضد قوى الطبيعة الحاقدة . ويزعم في أغلب الأحيان أن سكان المناطق الاستوائية يمتازون بكسل لا علاج له : يكفي المجيء لرؤية ما يجري هنـــا حتى يُقتنع بعكس ذلك [1] . ويدوم الجفاف عدة سنوات أحياناً ، جالباً البؤس للسكان ومجبراً قسماً منهم على مغادرة الوطن .

وتزرع اليوم نسبة ضئيلة جداً من الأراضي [2] ، بسبب الافتقار إلى الميــاه والأسمدة والآلات اللازمة لمساعدة الانسان في كفاحه ضد عقم التربة . وبالتالي يُقدّر أن ٢ بالمئة من هذه المساحة الكلية من أصل ٧٢ مليونـــاً أكر (مساحة البلد) قــــابلة للزراعة [3] ، أي حوالي ١٤٤٠٠٠٠ أكر ، منها ١٧٥٠٠٠ أكر مزروعة فعلاً (أنظر الجدول التالي) .

---

(١) هانز هلفريتز : في مملكة سبأ ، باريس (غراسه) ، ١٩٣٦ ، ص ٩٦ .

(٢) F. A. O. : Report to the Government of Aden, p. 4, Rome, 1962.

(٣) Sir Bernard Reily : op. cit. p. 2, London, 1960, et R. Sorenden : Aden, the protectorates and the Yemen, p. 19, London, 1961.

جدول رقم (١٠)

النسب المئوية للأراضي المزروعة بالنسبة الى المساحة الاجمالية لبعض البلدان العربية

البلدن	سنة التقدير	المساحات الاجمالية بالأكر	٪ الأراضي المزروعة
مصر	١٩٥٤	٢٤٢ ١٠٩ ٠٠٠	٢,٥
العراق	١٩٥٤	١٠٩ ٧١٦ ٠٠٠	١٢,٣
الأردن	١٩٥٤	٢٣ ٨٦١ ٠٠٠	٩,٢
العربية السعودية	١٩٥٢	٣٩٥ ٣٧٤ ٠٠٠	٠,١
سورية	١٩٥٤	٤٥ ٥٨٧ ٠٠٠	٢١,٩
اليمن	١٩٤٩	٤٨ ٢٠٠ ٠٠٠	١٠ إلى ١٥ بالمئة
اليمن الجنوبي	١٩٥٤	٧١ ٧٠٠ ٠٠٠	٠,٢ إلى ٠,٣ بالمئة

يوجد إذن احتياطي من الأراضي البكر . والمقصود بقولنـــا هو انفتاحها فعلياً على العمل بقصد زيادة الانتاج الزراعي في كل أشكاله ؛ وإلا فـإنه يخشى حدوث تفاوت بين التزايد الديموغرافي والاقتصاد التقليدي ذي الركيزة القروية أو القبلية الراكدة ركوداً كليـــاً ويتبغي منذ الآن التفكير كذلك بمهاجمة الصحراء لاكتساب المساحات المغمورة بالرمال ولاكتساب الحـــد الأقصى من الأرض القابلة للزراعة . ويمكن لإزالة ملوحة مياه البحر أن تسهّل في المستقبل، تحويل الصحراء إلى أراضٍ زراعية .

هذا ، ويمكن لجهاز متناسق لحبس مياه الأمطار أن يكون كافياً ليغيّر وجه البلد تغييراً جذرياً (١) . ويجب أن نضيف إلى ضرورة توسيع المساحة المروية ، ضرورة زيادة الانتاجية وتحسين نوعية المحاصيل .

ففي الزراعة ينبغي البحث عن منفذ يسمح بكسر الحلقة المفرغة للتخلف. ولحسن الحظ لا يزال هـذا القطاع قابلاً للتغيرات شريطة أن تحذف مسبقاً العوائق التي تعارض العمل الكامل في الطاقة الزراعية . إن هذه العوائق ترتبط بالنظام العقاري وبطرق استثمار التربة .

الظروف الطبيعية وأساليب الزراعة

إن الأرض فقيرة ومثقلة جداً . فقليل جداً من الأراضي يمتلكها كل مزارع. وفي المناطق الأكثر خصوبة ، يؤدي تزايد السكان إلى تجزيء الملكية جاعلاً الاستثمارات بذلك أقل إنتاجية.

وبالتالي ، يحوز اليمن الجنوبي على أراضٍ صحراوية شاسعة وعلى أراضٍ أخرى استنفدها الاستثمار الذي يرجع إلى ألف عام ويتوقف مصيرها اليوم على صروف أمطار عشوائية . وعلاوة على هذه الظروف الطبيعية غير المؤاتية ، فإن الأساليب المستخدمة هي من أكثر الأساليب بدائية . فهـذه الظروف والأساليب هي في أساس الانتاجية الضعيفة في الزراعة . ولحسن الحظ ، من الممكن في الوقت الحاضر جعل الصحراء خصيبة بفضل الرّي والأسمدة. وتكمن كل المشاكل ، إذن ، في إمكانيات الري وتحسين الأساليب الزراعية .

---

(١) برنيه : دفاتر افريقيا وآسيا ، عدد ٥ ، ص ٢١٥ .

أ – الافتقار الى المياه والملوحة :

إن نظام الأمطار رديء بوجه عـام والجفاف يهدّد دوماً والیمن الجنوبي بلد ناشف ، يعتبر الري فيـــه إحدى المشاكل الرئيسية في الزراعة . وهذه الضرورة الأساسية يعرفها السكان الذين يمتازون بتراث قديم جداً في هذا المضمار الذي تفوّق فيه العرب في الماضي

والمشكلة الأخرى لا تقل أهمية عن الأولى ، وهي مشكلة ملوحة الميـاه . وبالتالي تزيد الينابيع المالحة من فحوى الملح في المياه . وعندمـا يكون معدّل الملوحة مرتفعاً جداً لا يعود الماء صالحاً للري . إن الملوحة في كثير من الأماكن هي على نحو أننا نجد أنفسنا عند تخوم الاستعمال .

١ – نقص المياه :

إن نقص المياه هذا هو شبه عام في المنطقة . والماء عنصر حيوي ، والمشكلة التي يطرحها هي مشكلة اجتماعية بشكل رئيسي. فالآبار الارتوازية التي تروي ، اصطناعياً ، قسماً من المساحـــة القابلة للاستثمار ، هي بعيدة عن السد مسدّ مجاري المياه.

ولأول وهلة تبدو هذه المشكلة كأنها مستعصية على الحل . ومع ذلك فقد بينت دراسات موضوعية على وجود منحدرات مائية باطنية وافرة [١] في بعض المناطق . والمقصود بذلك هي ، على العموم ، منحدرات مائية في الأودية ، غير أن الطبقات المائية ليست بنادرة . وقـــد تشجع المسؤولون من جراء هـذه الاستبارات فقاموا بتوسيع أبحاثهم إلى السهول الساحلية . ولكن في أكثر الأحوال ، يوجد الماء على مسافة عميقة ، لدرجة أننا لا نملك بوجه عام الوسائل التقنية والمالية اللازمة لجعل المياه تقفز إلى سطح الارض .

---

(١) F. A. O. : Report to the Government of Aden, p. 6, Rome, 1962.

هكذا يشكل نقص الماء عقبة خطيرة في وجه التطوير المقبل في هـــذه المناطق وبالطبع أدى نقص الماء إلى وجود تنظيم معقد ودقيق لاستعمال المياه.

أ ــ قانون العُرف في استعمال المياه :

في الماضي ، كانت مختلف القبــائل البدوية مرتبطة بالفلاحين بواسطة عقد أخوة كان ينظم علاقاتهم بخصوص استعمال الميــاه . وفي أغلب الأحيان كانت الآبار مثاراً لنزاعات متواصلة . وكان يمكن لهذه الآبار أن تعود إما إلى القبيلة بكاملها وإمــا إلى شخص (إلى إقطاعي يحتكر الأرض بالإضافة إلى ذلك) . وهكذا كان بيع المياه يعطي حقاً في الأتاوة لصالح القبيلة أو الإقطاعي .

لا يوجد حالياً أيُّ تشريع في المحمية يتعلق بالمياه . ففي كل دويلة ، يجري اتباع عادات وأعراف محلية قائمة على أسس تقليدية ، بخصوص تقسيم المياه.

وأما فيما يتعلق بالري ، فإن المبدأ العـــام المتبنى بخصوص استعمال المياه المتأتية من الفيضانات المشتقة من الأمطار التي تسببها الرياح الموسمية ، هو مبــدأ « الذي يصل أولاً ، يروي أرضه أولاً ».

وبخصوص مجاري المياه ذات المنسوب الثابت ، المتأتية من ينابيع دائمة ، يُتفق بوجه عام على أن مجرى الماء هو ملك للدولة أو للأفراد ، وعلى أنه ينبغي احترام القوانين التي كانت تُطبق في الماضي .

ويجرى حصر المياه في المناطق الساحلية الشرقية من المحمية ، بواسطة جهاز دهاليز . ويسمح تطوير هذا الجهـــاز في الاراضي الخاصة بسلطنة القعيطي ، بالاستنتاج بأن تلك المياه تعود كليـــاً إلى السلطنة ذاتها . ولكن في الحالات الأخرى ، فإن الأوضاع القائمة ، منذ القدم محترمة ومعترف بها .

وتخضع مراقبة المياه في بعض مناطق المحمية الغربية لقوانين خاصة بكل منطقة . لقد أجبرت الإدارة المحليـــة ، في ولاية دثينة مثلاً ، على حظر زرع

أرض جديدة ، حتى تتجنب مزاحمة مفرطة بشأن استعمال المياه الجارية .

وحديثاً أخضعت قرارات ، في سلطنتي القعيطي والكثيري ، لنظام الترخيص المسبق حصر المياه الباطنية بواسطة الوسائل الميكانيكية لأجل الري. وقد تم إجراء ذلك بقصد منع الضخ المفرط المياه الباطنية ، وبقصد تحسين مردود منشآت الضخ الموجودة في البلد . ومن المتوقع أن يشمل هذا التنظيم جميع المصانع والمنشآت التي تميل إلى حصر المياه [1] .

ب – مشاريع الري الكبرى :

تستخدم ثلاثة أساليب في الري : يقوم الأسلوب الأول على ربط دلو بطرف عصا طويلة تحرك بواسطة حبل ؛ ويتألف الأسلوب الثاني من آلة تجرها حمير أو جمال (حبل ينزلق حول بكرة ويغوص في البئر ، بينما يكون الطرف الآخر مربوطاً بالدابة التي تصعد وتهبط على طول مسطح منحنٍ [2] لتسحب الدلو وتعيد إنزاله إلى البئر) ؛ ويقوم الأسلوب الأخير على جهاز سدود وقنوات في المنطقة .

وفي عدة أماكن ، تم استبدال الأسلوبين الأول والثاني بأسلوب الضخ الفردي (آبار ارتوازية) في نطاق مشاريع الري . وتختص هذه المشاريع ، التي ما تزال قيد التنفيذ ، بحضرموت (في المحمية الشرقية) وبمنطقة أبين (في المحمية الغربية) . ويتطور نظام السدود ويتحسن تدريجياً في عدة مناطق .

١ – « خطة إصلاح وادي حضرموت » :

إن هذا الوادي منصوب بسلسلة من الواحات الكثيفة [3] خاصة في المركز

---

(١) F. A. O.; Le droit des eaux dans le pays musulmans, p. 72 , Rome, 1956 .

(٢) F. D. T-omıche : L'Arabie Séoudite, p. 94 Paris(PDF),1962

(٣) P. Birot et J. Dresch : La Méditerranée et Le Moyen - Orient, Tome 11, p. 432 .

حيث تجري الأنهار في قسم من السنة. وتروى الاراضي بواسطة سدود الاشتقاق أو الحصر أو أيضاً بواسطة آبار ذات بكرة . وتصلح المنحدرات المائية بواسطة جُلول حيث يجري تسيير المياه من حِظار إلى حِظار. والارض خصيبة نسبياً، غير أن المساحة محدودة للغاية إن الضغط الديموغرافي يجعل استثمار القطع الصغيرة قليل المردود : ومن هنا كان ترجرج الزراعة والجهد المبذول من قبل السلطات في سبيل زيادة المساحة القابلة للتشجير بواسطة الري .

بدأت « خطة الإصلاح » سنة ١٩٤٧ وغايتها هي إعادة تنظيم جهاز الري القديم ، واستبدال الطاقة الحيوانية بمضخات تعمل بمحركات ديزل تتراوح قوتها من ٥ إلى ١٠ (أحصنة) لأجل استخراج المياه . وبمكنة المزارعين أن يشتروا بالتقسيط أو أن يستأجروا المضخات مباشرة من الحكومات المحلية « القعيطي والكثيري » . وفي نفس الوقت ، قامت هاتان السلطناتان ، رائدتا العملية ، بإنشاء مصالح تسليف صغيرة ، منحت حوالي ١٠٠ ٠٠٠ جنيه بقصد إخراج المزارعين من تحت نفوذ المرابين ولأجل السماح لهم بإنجاز أشغال مائية لا غنى عنها . واليوم يتلقى المزارعون الذين يبيّنون للسلطات أنهم بحاجة الى مضخة وأنهم يستطيعون استعمالها بمردود كامل (١) ، قرضاً يمكن تسديده خلال خمس سنوات . وبالاضافة إلى هذه التسهيلات من النوع المالي ، باشرت الإمارات بإنشاء خزانات لتخزين الوقود اللازم للآلات التي تستوردها بدون رسوم . ولتجنب كل توقف مديد للمضخات ، تم كذلك إنشاء مشغل حديث في سيئون لتأمين تعليم تصليح وصيانة الأجهزة والأدوات .

منذ ١٩٥٨ ، لم يعد تنفيذ برنامج المضخّات متعلقاً بهذه السلطات لقد أولج به خبير فني مسؤول أمام ممثل القوة الحامية .

---

(١) La Documentation Française : Notes et Etudes Documentaires, No. 2, 186, Paris, 1956.

وفي ١٩٥٤ كان يُقدّر عدد المضخات الميكانيكية التي تروي ٣٧ بالمئـة من المساحـة المروية بواسطة الآبار ، بـ ٤٠٠ مضخّة . وفي عام ١٩٥٧ ارتفع هذا العدد إلى أكثر من ١٠٠٠ مضخة تروي أكثر من ٤٠ ٪ من المساحة المذكورة .

وهذا يعني أن المساحة المتوسطة المروية بواسطة المضخة كانت ٨,٢٥ أكر مقابل ٣ أكر بواسطة الري على الحيوانات [١] .

وقد أدى تحقيق البرنامج إلى نتائج مرضية :

- توزيع أفضل المياه ،
- نشر المعارف التقنية ،
- توسيع المساحة القابلة للاستثمار ،
- تحسين تغذية الماشية .

ومن جهة أخرى ، كانت التوفيرات التي حققها المزارعون قد ارتفعت سنة ١٩٦٢ إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه . ويحتفظ حاليـاً بهذه التوفيرات بصفة احتياطيات . وبموازاة هذا النجاح ، تم جزئياً تحقيق تحسينات مماثلة في نقاط مختلفـة من المحمية الغربية (بيحان ، العوذلي ، يافع السفلى) حيث كان عدد المضخات يقدّر بـ ١٢٠٠ مضخة سنة ١٩٦٢ غير أن الإنجاز الأكثر أهمية قد جرى تحقيقه في نطاق برنامج أمين .

٢ – « مراقبة التنمية المائية » في أبين [٢]:

إن إقليم أبين هو ، حالياً ، أكثر أقاليم البلد امتيازاً في المضمار الزراعي . ويجري تسميد الأرض بواسطة مستودع الغرين الذي يجرفه معه مجرى الميـاه (بَنَـا) . هنا ، لا يوجد مشكلة مـــاء في الواقع . ففي وقت الجفاف يجري

(١) المصدر السابق .

(٢) سندرس « مصلحة أبين » فيما بعد .

استعمال المياه الباطنية الوافرة . والمشكلة التي كانت قد طُرحت في الأصل كانت تقوم على إعادة ترميم وتصليح السدود المتهدمة وشبكة القنوات المهجورة، حتى يتم تأمين أفضل استعمال لمياه نهر بَنَا التي تسقي كل الاقليم .

ان متوسط المنسوب السنوي لنهر بَنَـــا هو ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه في الماضي كانت الحاجات إلى الماء تبلغ حدّها الأقصى في الوقت الذي يكون فيه منسوب الفيضانات نازلاً إلى حده الأدنى . ويكون هناك عوز كبير إلى المياه في وقت ما ، وفي وقت آخر يكون هناك كثير من المياه تقريباً. إذن كان الحل المعقول يقوم على تخزين المياه ليتم استعمال الميـــاه عندما نكون بأمس الحاجة اليها . وهذا هو ما قامت به لجنة أبين . فمنذ عام ١٩٦٠ ، تقوم بتنفيذ خطة سبعية للري تقدر كلفتها الاجمالية بـ٠٠٠ ٥٠٠ جنيه . وبفضل بناء أعمال منظمة ، جرى تنظيم استعمال المياه وجعله استعمالاً عقلانياً. فأمطار بداية الصيف تفيد زراعة الذرة والسمّام والأكلاء ، بينما تفيد أمطار نهايـــة الفصل زراعة القطن والذرة. وهكذا تمكن من ري أكثر من٠٠٠ ٣٦ أكر سنة ١٩٦٣، بنسبة حوالي ٢٧٠٠ متر مكعب من الماء في الأكر . ولقاء الأشغال والميـاه ، يطالب المزارع بالتخلي عن ربع محصوله .

خلاصة القول،ينبغي على السلطات تأمين استثمار أقصى للمياه وذلك عن طريق الوسائل العقلانية والمناسبة . وهكذا ينبغي عليها أن تسد حاجات البلد الحادة إلى المياه . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي في المناطق التي يهيمن عليها نظام الفيضان ، استبدال هذا النظام على قدر الإمكان ، بأسلوب اصطناعي للري الدائم .

يفترض ذلك إنجاز سلسلة من الأشغال وبالأخص بنـــاء عدة سدود صغيرة ستقوم بسبر مستويات الميــاه وتحصر الفيضانات حتى تسمح بتوزيع صحيح في الوقت المناسب .

إن المنفعة الأساسية للري الدائم هي في تخفيض تقلبات الظروف الجوية،وفي السماح للزراعة بأن تنمو طيلة ١٢ شهراً لأنه يمكن بفضل المناخ الحصول على عدة

مواسم في السنة . وسيتمكن القطاع الزراعي بفضل هذه الطريقة من أن يتعرف إلى ازدهار محسوس .

ولكن إذا كان الري ضرورياً لأجل استثمار أراضٍ جديدة ، فهو غير كافٍ للحفاظ على خصوبة الأرض التي يتهدّدها باستمرار القرض وصعود الملح بالأخص. ولهذا القصد يبدو أن صرف المياه أمر لا غنى عنه . وإذا أنكر ذلك فإن مخزونات الملح ستخفض من انتاجية الأراضي التي ستؤول إلى أن تصبح مجدبة .

٢ – الملوحة :

إن الملوحـة تعطب الأرض بطريقة بالغة السهولة . وحالياً تثير الملوحة في أودية حضرموت وتيبان مشاكل خطيرة [١] . وبموجب ذلك تصبح الوقاية من صعود الملح إلى المساحات التي لم تتضرر بعد ، أمراً ملحاً . صحيح أن هـذه المعضلة صعبة الحل بالرغم من أن الأبحاث قد بيّنت أن مراقبة دقيقة للري تسمح بتخفيف الملوحة .

إن الأساليب التقليدية في مكافحة الملوحة ، التي تقوم على جلب كمية كبيرة من المياه [٢] لتصفية التجمعات الملحيـة الخطيرة بواسطة الغسل ، وتقوم على اختيار النباتات التي تتقبل بعض الملوحة ، ودون أن تبطل فعاليتها ، لا تكفي وحدها لمكافحة هذا الوباء . فهذه الأساليب تحتـاج إلى مزيد من الاتقان لغسل الأرض من الأوضار الـتي تتلقاها ، ولكن للحؤول دون وقوع انحطاط لاحق أيضاً .

إن ما ينبغي القيام به قبل كل شيء هو إجـادة معرفة العلاقات بين التربة

---

(١) F. A. O. : Report to the Government of Aden, p. 7, Rome, 1962.

(٢) U. N. E. S. C. O. : La science et l'Avenir des terres aridcs, p. 37, Paris, 1961.

والماء وتحسين الأساليب الزراعية . وأصبح في عدة حالات حتى الآن من الممكن العمل تقنياً على نحو أن الملحلا يتغلغل في الاراضي وهذا تقدم لا يمكن إنكاره. ونأمل أن يتمكن تطبيق المعارف العلمية الملائمة المناطق الجافة من أن يقدم في المستقبل حلا حاسماً لمشكلة الملوحة هذه .

ب – الأساليب الزراعية :

بوجه عـــام ، لا تزال الأساليب المستعملة أساليب بدائية . ففي القطاع المتحوّل صوب الخارج يلجأ المستثمرون أكثر فأكثر إلى المكننة ، ويتوصلون إلى الحصول على إنتاجيّات جيدة جـــداً . وبخلاف ذلك ، يجري في القطاع التقليدي تعاطي زراعة بدائية في استثمارات صغيرة مجزأة إلى أبعـد حدود التجزئة حيث تستنفد التربة دون أن يُحصل مع ذلك على نتائج مُرضية .

١ – أدوات الزراعة :

يرجع تاريخ الأدوات الزراعية المستعملة إلى عصر ما قبل الاسلام . وحالة المحراث الخشبي هي حالة نموذجية . فالفلاح يستعمله بشكل عام ، بينما لا يسمح له هذا المحراث بفلاحة التربة فلاحـة عميقة . وفضلا عن ذلك يستخدم الفلاح الحيوانات في أغلب الأحيان لأجل الحراثة ولأجل الاستسقاء . وهو يستعمل في الحصاد آلة بدائية ، وهـذا يستلزم كثيراً من الوقت والطاقة . وعـــدا عن ذلك ، فإن الفلاح لا يباشر في نخب الحبوب للبـــذار ، ونظراً لدخله المتواضع يكلفه كثيراً استعمال الأسمدة الكيماوية . وأما الأسمدة الحيوانية (زبل) فهي تستعمل جزئيـاً في المنازل . ويشكل دوران الزراعات الوسيلة الوحيدة التي يعرفهـــا المزارعون لأجل إعادة تخصيب الاراضي . وفي أكثر الأحيان تستبدل الارض البور بزراعـــة الأعشاب . غير أن « زراعة البور » تحتوي مرة كل سنتين على أرض بور مشغولة كثيراً لأجل الحـد من فقدان

الرطوبة بواسطة التبخر ، ولأجل تجميع أكثر مــا يمكن من المياه في الأرض لصالح الزراعة التي تجري كل سنتين .

٢ – المردود المنخفض :

إن المردود المنخفض ناجم عن استعمال الأساليب السلفية القديمة . فالزراعة مكثفة بوجه عــام . وبالطبع تنجم هذه الزراعة عن الافتقار إلى الاراضي في مجتمع زراعي سلفي . وعلاوة على ذلك لا تتمكن التربة ، نظراً لانعــدام الأسمدة والآلات الحديثة ، من أن تعطي سوى مردود ضعيف إذا ما قورن بمردود البلدان ذات الزراعة المتطورة . ومن جهة أخرى ، يتباين هذا المردود من سنة إلى أخرى ومن محصول إلى آخر لأسباب تتعلق بالظروف الطبيعيــة . وكذلك يعزّز التجزء المفرط في الاستثمارات ، بقــاء المردود عند مستوى منخفض باستثناء مردود القطن .

جدول رقم (١١)

متوسط الانتاجيات في المنتوجات الرئيسية
(بالكنتالات في الأكر الواحد)

المنتوج	الانتاجية
قطن	٥
ذرة بيضاء	٣
قمح	٥
شعير	٦
سمسم	١,٥
تمور [١]	٠,٥

نقص المجهودات

منذ عام ١٩٤٥ ، أخذت الحكومة البريطانية تهتم أكثر من عادتها بالمشاكل التي تثيرها الزراعة . فقد انكبّت على زيادة المساحة المزروعة عن طريق تصليح السدود القديمة وبناء سدود صغيرة جديدة وحصر المياه الباطنية .

وهكذا تم على الأقل تخصيص ثلثي (٢/٣) مبلغ الـ ٠٠٠ ٣٠٠ ١ جنيـه

(١) بالنخلة الواحدة .

الذي مُنحَ بين ١٩٤٦ و ١٩٦٠ إلى المحمية من قبل « Colonial Development and Welfare Fund » ، وهي مؤسسة انجليزية ، تم تخصيصها للانجـازات الزراعية . وبالأخص تم تنفيذ الاصلاحات العقارية لأجل اطلاق زراعة القطن، من أصل الأموال العامة المتأتية من المملكة المتحدة .

أ — الأبحاث الزراعية :

يجري تحقيق هذه الأبحاث تحت إشراف « نظارة الزراعة » التي تعمل في عدة مجالات في سبيل تحديث القطاع الزراعي . وتقع على عاتقهـا مهام إنشاء وتسيير مصالح التعميم والتكوين والابحاث .

وتبذل مصلحة التعميم جهدهـا لمساعدة المزارعين على تحسين أساليبهم وأدواتهم الزراعية، وعلى زيادة إنتاجهم ومداخيلهم . وفي مضمار تربية الكوادر تهتم المصلحة المسؤولة بتربية جهاز العاملين المحليين على نحو يسمح لهم بأن يتعلموا دورهم المقبل كمسيّرين ومرشدين ريفيين . وأخيراً ترمي مصلحة الأبحاث إلى الحصول ، قبل كل شيء ، على نتائج عملية في فترات قصيرة نسبياً .

وبالرغم من بعض المجهودات ، فإن التقـدم بطيء بسبب وجود سلسلة من العقبات التي تكبح انتشار المصالح وبالأخص مصالح النشر والتعميم . وبالنسبة للقسم الرئيسي يمكن حصر هذه العقبات بالافتقار إلى التواصل في تعيين العاملين الماهرين وبنقص الاعتمادات والسلف وبنقص التجهيزات والأدوات اللازمـة . وهذه العقبات هي السبب الرئيسي لتحديد مدى مبادرات الوزارة (النظارة) المنصبة ، فضلاً عن ذلك ، على القطن ، بينما كانت تتجه مبدئيـاً إلى تصحيح اختلال توازن الانتاج المعيشي والغذائي. ولا يزال هذا المنتوج الصناعي (القطن) يشجع ويستفيد من كل أنواع التسهيلات التي من أهمهـا إدخال الآلات ، على الصعيد التقني .

ب – إدخال الآلات :

لا تزال مكننة العمليات الزراعية في بداياتها الاولى تماماً . وقد أدت إلى تلاشي الحراثة بواسطة الثيران، وقدمت مساعدة قيّمة للمزارعين في التحضيرات الأساسية . وقد تمرن الفلاح بسرعة على قيادة التراكتور وعلى استخدام الآ لات . ومن الجلي أن هـــذا الاستعمال قد تمركز في أبين ولحج وفي المناطق الجديدة للزراعات القطنية . ومع ذلك فستقوم سياسة لجنــة أبين في المستقبل على تعميم استعمال الآ لات حتى لا يترك من أثر للحيوانات سوى أشغال الحقول . وقـــد أنشأت المصلحة حتى الآن جهاز تسليف مخصص للفلاحين الراغبين في الحصول على تسليفات . وبما أنه ليس بمكنة صغار الملاكين أن يشتروا تراكتورات نظراً لوسائلهم المالية المحدودة ، فقد قامت المصلحة بانشاء تعاونيــات يمكن لهؤلاء الملاكين أن يستأجروا منها التراكتورات بأجور تتراوح بين ١٠ و ١٥ شلناً في الساعة . ويعتقد أن المصلحة تنوي تخفيض معدل الأجرة إلى ١٠ شلنـــات (٧ فرنكات) منذ أ يتم امتلاك الآ لات .

وبالإجمال ، استقبل الفلاحون المكننة استقبــالاً حسناً ، فعبروا عن رضاهم مراراً وتكراراً . وقاموا كذلك بالإشارة إلى أنه إذا كان استعمال التراكتور يحد بالأشغال دون استخدام العجلات المقطورة لنقل المحاصيل ، فسيكون استعماله باهظ التكاليف . هذا ويزداد عدد التراكتورات رويداً رويداً . ومع ذلك يبقى استعمال التراكتورات بدون معنى ، بالمقارنة مـــع التراكتورات المستعملة في البلدان العربية الأخرى في الشرق الاوسط . (أنظر الجدول ١٢).

ويوجد حالياً أكثر من ٥٠٠ آلة في محميتي عدن ، يعمل ثلثاها في لحج وأبين (١٢ آلة عـــام ١٩٥١) . ان الطلب على التراكتورات مدعو إلى الزيادة ، زيادة محسوسة، في نطاق سياسة تحديث وتجديد الزراعة .

وترمي هذه السياسة ، عـدا استعمال الآ لات من صعيد أكبر بقصد تحرير المواشي والفلاحين ، إلى تعزيز استعمال الاسمدة والبذار المختـــار . وفي نفس

الوقت تهتم بتنظيم نظام صيانة التربة والماء وبتعميم أساليب الترميم الحديثة : مثل تغيير المزروعات وتحسين الارض وتنظيفها من الحجارة وتشجيرها لأجل تثبيت تلال الرمل البحرية ، الخ ..

جدول رقم (١٢)

عدد التراكتورات المستعملة في الزراعة في بعض بلدان الشرق الأوسط [١]

البلدان	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
مصر (ج ع م)	(أ) ١٠٧٥٠	؟	١٢٠٨٦	؟	١٠٩٩٩	؟
سوريا (ب)	١٧٨٦	٢٠٧٤	٢٧٩٢	٣٤٠٦	٣٧٧٢	٤٧٥٤
العراق (ج)	١٧١٥	٢٠٩٦	٢١٨٨	٢٤٠٤	؟	؟
الأردن	٣٦٧	٤٣٩	٥٦٦	٦٦٤	٨٠٧	٨٨٣
لبنان	١٦٠	١٩٥	٢٢٤	٤٤٠	٥٨٠	؟
اليمن الجنوبي	؟	١٥٠	٣٩٠	٤١٨	٤٤٤	٤٦٧

أ - بما في ذلك التراكتورات المستعملة في زراعة البقول ،
ب - تراكتورات مستعملة لكل الأغراض ،
ج - بما في ذلك الآلات المعطوبة .

وتتلقى السلطات الاقليمية والفلاحون أوامر وتوجيهات في هذا المقصد .

(١) هيئة الأمم المتحدة : التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط (١٩٥٥ - ١٩٦٠) ، ص ١٤٦ ، نيويورك .

فهي مدعوة مع الفلاحين للحؤول دون توسع الصحراء وذلك بالحملة القائمة ضد كل مزيلات التشجير (كالماعز وتحضير الفحم الخشبي ..) وبزرع الغابة التي ستكون الواقي الأكبر للتربة . وسبق لسلطنات حضرموت ، الواعية لواقع أن الشجرة هي المنظّم المناخي الوحيد في الصحراء ، ان أنشأت عدداً محدوداً من المشاتل بقصد تقديم الأشجار اللازمة لتصليح ملجأ وقاية النبات من شدة الريح والاراضي المشجرة (١) .

بالرغم من التقديرات التي تستحقها فإن هذه المجهودات تبدو مع ذلك غير كافية وحدها لحل مشاكل القطاع الزراعي حلاً فعلياً . فهذه المشاكل لا تزال بكراً لأن الحكومات المحلية ترفض دائماً الشروع بإصلاح البُنى الزراعية ، الجدير وحده والقادر على تغيير كل التوقعات وحتى على إحداث ثورة في الزراعة .

ومع ذلك يستلزم الوضع القائم استباق الظروف الموجودة والعادات القبلية . إن تدخل السلطة المركزية بصفتها عاملاً اقتصادياً منظماً ، نافذاً ومسؤولاً يفرض نفسه على نحو مُلحّ ، لأن الاستثمار العقلاني للأراضي الموجودة وتوسيع المساحات القابلة للزراعة أصبحا أمراً اقتصادياً قاطعاً .

(١) O. N. U. : Le Territoires non Autonomes (1956), p. 287.

الفصل الحادي عشر

برنامج التنمية الزراعية

لا شك في أن خطة أبين هي المشروع الأكثر أهمية وطموحاً الذي حققه البريطانيون في المحمية ؛ وهذه الخطة ترمي إلى إصلاح منطقة من ١٢٠ ٠٠٠ أكر [١] ، واقعة بين سلطنتي الفضلي ويافع السفلى ، إصلاحها على مراحل ، عن طريق أفضل استعمال للموارد المائية ؛ كما ترمي إلى تسهيل إعادة إسكان قبائل متخاصمة في الماضي بخصوص الأراضي المخصصة للزراعة .

وتعتبر منطقة (أبين) اليوم كمنطقة متقدمة ورائدة ، يُزرع فيها بطريقة عقلانية وفي مساحات كبيرة ، القطن الطويل التيلة ، المشتق من الساكل المصري .

(1) Sir Bernard Reilly : op. cit, p. 67.

ادخال زراعة القطن

إن دلتا (أبـين) خصيبة كدلتا النيل ، وقد أهمل استثمارهـا خلال مدة طويلة ، على أثر منازعات بين القبائل .

ومنذ ١٩٤٠ اهتمت السلطات الاستعمارية بإصلاح وترميم محيط منطقـة أبين ، فشرعت بدراسة التربة التي ظهرت سخية بالوعود . وعلى الفور وضعت خطة تقويم لأربع سنوات تحمل اسم « مشروع خنفر للتنمية » ؛ وفي نيسان ابريل١٩٤٧ ، أنشئت « لجنة أبين » بقرار من حاكم عدن،اللجنة التي حلت مكان «مشروع خنفر للتنمية » . ومن الآن فصاعداً صار الجهـاز الجديد هو السلطة المسؤولة عن « مشروع تنمية أبين » ، وستحدد الشروط التي سبقت ولادتها ، ستحدد بنيتها وسياستها ؛ وقد عُين لها ثلاث مهمات رئيسية [١] :

— رعاية وتطوير الجهـاز التقليدي للري بواسطة تنظيم مناسب لتوزيع المياه [٢] .

— تنظيم المنتوجات المعيشيّة والسوقية والمساعدة على تحويلها وتسويقها.

— تحسين رخاء ورفاهية السكان المحليين .

وعلى الاجمال ، كان إيجاد المصلحة محركاً حيوياً يمكن قياس نتيجته بواسطة الإصلاح والترميم السريع للتربة وبواسطة تزايد الانتاج .

---

(١) Colonial Office : Aden, Colonial Report, 1951 - 52 .

(٢) راجع القسم الأول من الفصل الثالث حول : خطط الري الكبرى .

أ - ترميم وإصلاح الأراضي المهجورة :

كان يوجد سنة ١٩٣٨ أقل من ألف أكر مزروع من أصل الـ ٠٠٠ ١٢٠ أكر من الارض القابلة للزراعة التي يشتمل عليهـا حقل أبين . وفي سنة ١٩٤٠ تم استثمار مساحة إضافية بفضل معونة مقدارها ٠٠٠ ١٠ جنيه استرليني منحتهـا الحكومة الاستعمارية في عدن المزارعين على شكل مواشٍ وبذار ومنتوجات غذائية .

وبين ١٩٤٠ و ١٩٤٣ أصبح الضمان وقتيـاً ومنسوخاً للغاية في المنطقة التي مـا لبثت أن تشكلت من ذلك ، وفي نفس الفترة انتشرت مجاعة خطرة في حضرموت جعلت الحاجات للأغذية ملحة جداً . وعندئذ تدخلت السلطات لدى زعيم الفضلي لتطلب منه أن يأذن لها باستثمار محيط المنطقة . ولم يقبل زعيم الفضلي اعطاء جواب مؤاتٍ لهذا الطلب إلا في تموز (يوليو) ١٩٤٣ ؛ واعتباراً من هذا التاريخ بدأ تنفيذ القسم الأول من الأشغال .

١ - « مشروع خنفر للتنمية » :

كان الهدف الرئيسي للمشروع هو تطوير الانتاج المعيشي لمواجهة المجاعة التي كانت قد انتشرت في المحمية الشرقية . ولهذه الغاية جرى ري وزراعة حوالي ٥٠٠٠ أكر خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٧ . وفي ١٩٤٦ ، أدخـل القطن بصفة اختبارية ؛ وقد تكلل الاختبـار بالنجاح . وتشجع المسؤولون من جراء هذه النتائج فانطلقوا لتنمية هذه الزراعة على صعيد واسع ، عندما طالب سلطان الفضلي باصلاح الاراضي . وقد ظهر إصلاح الاراضي ، الذي كان أمده قصيراً ، هدّاماً لأن الإمارة كانت غير ملمة برعايته [١] . وهذا ما حدا بنظارة الزراعة إلى أن تأخذهـا من جديد على عاتقها ، فوضعت سنة ١٩٤٧ برنامجاً

(١) Colonial Office ; Report on the Abyan Scheme, Colonial no. 283, London, 1952.

جديداً ، هو « خطة تنمية أبين » ، أكثر اتساعاً وإقداماً من « مشروع خنفر للتنمية » التي تخلى عنها .

٢ – « خطة تنمية أبين » :

لقد عُهد بتحقيقها إلى جهاز شبه – عام هو « لجنة أبين » وقـــد أعلمت سلطنتا الفضلي ويافع اللتين تتقاسمان المنطقة ، بإيجاد المصلحة ودُعيتـا لتضما تحت تصرفهـا القسم الرئيسي من الاراضي البور . وكانت أكثرية الاراضي في تلك الفترة لا تزال غير مستهدفة لتملّك واضح تماماً ؛ فقد كانت بكل بساطة أملاكا مهجورة أو مستغلة جزئياً من قِبل مزارعين ومكترين كانوا يجنون منها رزقهم دون أن يدّعوا أنها ملك لهم .

وفكرت « لجنة أبين » آنذاك أن تتملك الارض بذاتهـــا أو أن تجعل الفلاحين والمستثمرين عمليـاً يستفيدون منها ؛ غير أن هذا الحل الجذري الذي يمكن أن يكون إصلاحاً زراعياً حقيقياً، قد أبعد لأسباب مجهولة . وقد فُضّل عليـــه تأسيس الملكية المولوية أو ملكية السيّد المرتجلة بحسب الصدفة التي أصبحت السمة الأساسية للبرنامج (١) .

ومع ذلك ، فقد كان من المتفق عليه أنه اذا كان الملاك الحقيقي أو المعنوي لا يستثمر ملكيته أو إذا كان لا يؤجرها ، فإن المصلحة ستهتم بهـا ، دون أن تكون ملزمة بإعطائه حصة من المحصول تبعاً لنظام التقاسم . وبمـــا أن هذا الاصطلاح غير مرتكز على أيـة قاعدة قضائية ، فإن الأمراء والملاكين الذين جعلتهم الأرباح مطالبين ، قد اعترضوا على هذا القرار الذي نعتوه بأنه مرتجل . وأخيراً جرى اتفاق سنة ١٩٥٠ ، ينظم نهائياً توزيع محصول الأرض .

ويبيّن الاتفاق أنه في حال التقييم والاستصلاح المباشر يحتفظ الملاك (دول

(١) المصدر السابق .

أو أشخاص) بـ ٧٥٪ من الانتاج ، وانه مهما تكن طريقة الاستثمار ، فإن المستأجر يتحمل «العُشْر» ، ويلتزم المزارع المكتري في حال الاستئجار بممارسة الزراعات التي ستدله المصلحة عليها ؛ وسيؤدي كل تقصير من جانبه ، الى استبداله بمستثمر جديد . وسينبغي على لجنة خصوصية مؤلفة من ممثلين للأمراء ومن ممثلي اللجنة والمستشار البريطاني أن تقرر نزع الملكية من المستثمر إذا كان الأمر متعلقاً بأراضي الدولة ، ومؤلفة من ممثلي الأمراء واللجنة والملاك إذا كان الأمر متعلقاً بأرض يملكها فرد .

وبشكل عام فإن لجنة أبين لا تملك أراضي ، فالأراضي تعود إلى الإمارات والأفراد . ويؤمن الاستثمار فلاحون ملاكون صغار ومزارعون ومزارعون — شركاء بصورة خاصة . وتقدم المصلحة البذار وتمنح اعتمادات وتسليفات للمزارعين ؛ وفضلاً عن ذلك فهي تشرف على الماء الذي يخوّلها توزيعه حقاً بـ ٢٥ ٪ من محصول القطن .

ب – تزايد الانتاج ومعاملته وتسويقه :

تبذل اللجنة القسم الأوفر من مجهوداتها على القطن الذي لا يمكن الشك في انتاجيته ؛ ولهذا السبب فان زراعته تتوسع دونما انقطاع . وقد أنيطت المنتوجات المعيشية باهتمام أقل فعلاً ، ولكن لا يستهان به ، من أجل سد حاجات سكان المنطقة والمواشي .

غير أنه من المتفق عليه أنه عندما تصبح الـ ١٢٠٠٠٠ أكر موضوعة بكاملها موضع العمل ، فسيخصص الـ ٣/٢ لزراعة الذرة والحبوب والبقول ، وسيخصص الباقي لزراعة القطن.

أ – تزايد الانتاج :

عكفت المصلحة ، حتى تزيد انتاج القطن والانتاج المعيشي ، على توسيع

المساحة المزروعة وعلى تحسين الانتاجية ، وقد روي واستثمر حالياً مـا يناهز الـ ٥٠٠٠٠ أكر .

١ – انتاج القطن :

تحتاج زراعة القطن ، بموجب التقاليد إلى مناخ استوائي وإلى يـد عاملة وافرة وقليلة التكاليف ؛ وبالتـالي ، فاذا كان تحضير التربة والفلاحة ونزع الأعشاب لا يختلف عما تتطلبه الزراعات الأخرى ، فان قطاف القطن وحلجه يستلزمان ، بخلاف ذلك ، جهـازاً من العاملين العديدين ، وتضاف إلى ذلك أشغال الري في البلدان الجافة ؛ وتجتمع كل هذه الشروط في دلتـا أبين حيث يخصص سنوياً أكثر من ٣٠٠٠٠ أكر لزراعة القطن.

ويتلقى المزارع المكتري ، مقابل كل أكر مزروع ، سلفة من ثلاثة جنيهات توزع على النحو التالي: للري (جنيه واحد) للتحضير (جنيه واحد) وللقطاف (جنيه واحد) . وتقبض المصلحة ما سلفته من المحصول .

جدول رقم (١٣)

زراعة القطن في أبين

سنة	المساحة بالأكر	الانتاج بطرود زنتها ١٧٠ كلغ (قطن قصير التيلة)	المردود بالكنتال / أكر من القطن غير المحلوج
١٩٤٨	٨٠	١٠٠	٧,٩٥
١٩٥٠	١١٠٠	١٥٨٧	٥
١٩٥٢	٩٨٠٠	٧٢٠٠	٢,٢٤
١٩٥٤	٢٠٠٠٠	١٩٣٠٠	٥
١٩٥٦	١٨٠٠٠	١٥٨٠٠	٤,٥٠
١٩٥٨	٢٦٦٠٠	١٥٨٠٠	٤,٩٣
١٩٦٠	٢٤٠٠٠	١٨٢٠٠	٣,٦٦
١٩٦٢	٣١٠٠٠	٢١١٠٠	٣,٥٠

وتقدمت زراعة القطن ، في مدى ١٥ سنة ، تقدماً ملحوظاً ؛ فالقسم الأكبر من الانتاج هو من درجات ٣ و ٤ بينما هو في المراكز القطنية الأخرى من درجات ٤ و ٥ ومن درجات ٤ و ٦ . والمردود لا بأس به ، ولكنه يتباين تبايناً معتبراً ؛ فهو يرتبط بطبيعة التربة وبكمية المياه الساقطة ، كما يرتبط بمكافحة أمراض النباتات والأعشاب السيئة . وبوجه عام يُرتقب أن تستمر هذه النبتة الصناعية بالتقدم حسبما يستعاد ملك أراض جديدة .

ب – الانتاج المعيشي والغذائي :

الذرة هي المنتوج الأهم ، وقد ساعدت المصلحة المنتجين الذين يجمعون بين زراعــة القطن وزراعة الذرة والسمسم ، وهي تتقاضى ، بدل ري ، جنيهين استرلينيين بالأكر ؛ ويؤخذ هذا المبلغ بشكل عــام من « حساب القطن » للمستثمر ؛ ومفاد ذلك ان القطن يمول ، جزئياً ، المنتوجات الأخرى .

وبقصد تنويع الانتاج الغذائي ، يُعكف على ادخال شتى النباتات البقولية والزيتية (بِخروَع أو طَمرا) كما يعكف على ادخال أشجار مثمرة (أشجار موز ، شمام وبطيخ ، الخ..) ويحاول أيضاً زرع قصب السكر والأرز اللذين لا يزالان موضع الاختبار .

جدول رقم (١٤)

المزروعات الغذائية في أبين

سنة	المساحة بالأكر	
	حبوب	محاصيل بقولية
١٩٦١ – ٦٢	٨٠٠٠	١٣٨٠
١٩٥٢ – ٦٣	١٠٦٠٠	٢٠٣٠

يستنتج من الجدول أن مجهوداً ملحوظاً قــد تم بذله في موضوع التموين الغذائي ، فأبين تكفي ذاتهــا بذاتها من المواد الغذائية الرئيسية ، ويتزايد استهلاك الخضار والفواكه ومنتوجات اللبن (الحليب) واللحم تزايداً منتظماً

مع ارتفـاع مستوى المعيشة ؛ وقد أصبحت تربية المواشي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الاقليمي . ان ايجار المواشي بشرط اشتراك صاحبها في ربح المستأجر الذي يزداد ويتحسن ، صار مُنتجاً.

وباختصار ، إن رغبة « لجنـة أبين » في تنويع الانتاج الزراعي تستحق التقدير ؛ ومع ذلك فقد كان من الممكن أن يكون هـذا التنويع انتصاراً لو أنه شُرع به بطريقة عادلة ، والحالة هــذه ، يلاحظ أن القطن يمتص القسم الرئيسي من فاعلياتها ويفيد من كل أنواع الفوائد والمنافع (تمويل ، تكنيك ، بيع) بينما تظهر المنتوجات الغذائية كأقارب فقراء دوماً .

٢ – معاملة القطن وتسويقه :

لقد أوجد تطوير زراعة القطن توزيعـاً حقيقياً للعمل ، فالفلاح يشتغل بالاستثمار واللقط وتسليم البضاعة للمصلحة بينما تسهر المصلحة على أن يكون البذار ونزع الأعشاب والقطاف والحلج قـد تم بعناية كبيرة حتى تؤمن نظافة الألياف ، مقرونة بنوعيتها ، سمعة طيبة للألياف في الأسواق الخارجية .

أ – المعاملة (الحلج) :

إن المصلحة تنتخب وتحلج وتحزم القطن المنتوج ليس في محيطهـا الخاص فحسب، بل المنتج أيضاً في المناطق المجاورة باستثناء لحج التي لديها مصنع للحلج.

ويتم النخب والانتقاء في محطات التقبين ، ويجري الحلج والحزم في مصنعين قائمين في (الكود) ، يحلجان يومياً حوالي ٩٠ طنـاً من القطن غير المحلوج . وبحوزة المصانع تجهيز حديث : فقد ارتفع عدد الآلات الحالجـة ، التي تدار جميعها بواسطة الكهرباء ، من ٣٢ إلى ٦٤ آلة لمواجهة تزايد انتاج القطن .

إن المعضلة الكبرى هي معضلة النقـل والميادين المخصصة للمحطات بصورة خاصة ؛ وقد عبّدت اللجنة نفسها طرقات لتسهيل وصول الشحنات لمراكز

التجميع والحلج ، ونأمل تخفيض المصاريف المرتفعة حالياً بواسطة إنشاء شبكة طرقات أكثر اتساعاً .

جدول رقم (١٥)

الحلج [1]

(بالنسبة المئوية)

العناصر	١٩٦٠ – ٦١	١٩٦١ – ٦٢	١٩٦٢ – ٦٣
ألياف	٣٥,٠٥	٣٤,٩٥	٣٥,٧٦
بزر قطن	٦٤,٦٩	٦٣,٨٣	٦٢,٤٦
نفايات	٠,٢٦	١,٢٢	١,٧٨
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إن المردود عند الحلج الذي كان بنسبة ٣٥,٧٦ ٪ سنة ١٩٦٢ – ١٩٦٣ قد حقق تقدمـــاً صافياً بالنسبة إلى السنة السابقة (٣٤,٩٥ ٪) .

والتقدم محسوس أكثر بخصوص كلفة التحويل أيضاً ، التي لم تنقطع خلال السنوات الأربع الأخيرة عن التعرض لتخفيض ملحوظ بفضل إتقان واكتمال الغربلة .

(1) Abyan Board : Annual Report, 1962 - 63, p. 7.

جدول رقم (١٦)

كلفة الحلج باللِبرة (٥٠٠ غ.) [1] بالسنتيمات) (أ)

سنوات	كلفة
١٩٥٩ — ١٩٦٠	٨
١٩٦٠ — ١٩٦١	٨
١٩٦١ — ١٩٦٢	٦,٥
١٩٦٢ — ١٩٦٣	٦,٥

(أ) الشلن = ١٠٠ سنتيم .

ومما ينبغي ملاحظته هو ضغط التكاليف الذي تجسّد بتحقيق توفيرات جوهرية على قدر تزايد تحمّل المصلحة وحدها لهذه النفقات والتكاليف ، والآن تفكر هذه المصلحة بخفض النفقات أكثر ، ولكنها تفكر أيضاً بتوزيعها ، بطريقة عادلة ، بين شركائها ، حتى تصلّح وضعها المالي وتعوّض بنفس الوقت عن الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار.

ب — التسويق :

تتكفل اللجنة بعد الحلج والكبس بنقل الطرود والبالات إلى عدن بطريقها إلى الخارج ، ودور اللجنة هو بمثابة دور « لجنة تسويق » .

---

(١) المصدر السابق .

وتحمي المصلحة ، مبدئياً ، صغار المنتجين من الوسطاء ، وتحسّن وضعيتهم كبائعين وتثبت استقرار الأسعار الداخلية عند مستوى مستقل عن الأسعار الخارجية ، إذا كان ذلك ممكناً .

وعملياً ، تحتكر المصلحة مشترى ومبيع كل إنتاج الحمية الغربية في الخارج باستثناء إنتاج لحج ؛ فهي تشتري المنتوج والمحصول الخام بسعر أدنى من السوق العالمية التي تبيعها مجدداً القطن القصير التيلة . ويشكل الفرق بين السعرين ربح المصلحة الذي يمكن أن يكون ضئيلاً أو مرتفعاً وفقاً للاتجاه العالمي الذي يتغلب ويرجح . ويوزع قسم من الأرباح بشكل ربيحات ، أو حصص أصحاب الأسهم من الأرباح ، ويستعمل الباقي لتشكيل الاحتياطيات. وتخصص هذه الاحتياطيات ، بوجه عام، لأهداف تنمية أو يعاد توزيعها في الحقبة غير المؤاتية لأجل التعويض عن انخفاض الأسعار ولأجل إبقاء الأسعار الداخلية في مستوى مُرضٍ .

جدول رقم (١٧)

أسعار مدفوعة للمزارعين
(سنتيمات بالليبرة)

١٩٦٢	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٢	١٩٥٠	١٩٤٨
٤٤	٥١	٤٤	٥٣	٣٩	٣١	٣١	٣١

إن المقصود بذلك هي أسعار صافية يقبضها المزارعون عن كل لبرة (٥٠٠غ) من القطن غير المحلوج ، بعد حسم حصة الملاك .

وخلال زمن طويل ، كانت الأسعار الداخلية تنفلت من الإتلاف والتدهور التصاعدي للأسعار العالمية وذلك لسببين رئيسيين :

- كانت المصلحة مرتبطـــة ، من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٠ ، بموجب اتفاق بـ « لجنة القطن الخـــام » [١] التي كانت تقدم لها أسعاراً أعلى من أسعار السوق العالمية من جهة ،

- وكان تراكم احتياطيات هامة يسمح للمصلحة بأن تستمر في دفع أسعار مستقرة نسبياً للمزارعين من جهة أخرى .

ومنذ حل الـ « لجنة القطن الخـــام » ونضوب الاحتياطيات ، صارت اللجنـــة تقل مقدرتها شيئاً فشيئاً ، عن مواجهة الهبوط المنتظم للأسواق .

جدول رقم (١٨)

هبوط أسعار المبيع في الخارج

السعر حسب المنتوجات	١٩٦٠ - ٦١	١٩٦١ - ٦٢	الهبوط المسجّل
بنسات بالليبرة الواحدة من القطن القصير التيلة	٣٥,١٤	٣٢,٣٩	٢,٧٥
جنيهات بالطن الواحد من القطن غير المحلوج	٣٠	٢٥,٨٠	٤,١٢٠

(١) أنظر ذلك فيما بعد .

يسجل منذ سنة ١٩٦٠ هبوط مُقلق سواء في سعر الخيط أو في سعر البرعم؛ وقد أثرت الهبوطات تأثيراً خطراً على العائدات الإجمالية .

وقد تضرر ، بشكل خاص ، فائض سعر المبيع عن سعر المشترى ، بالرغم من التخفيض المحسوس لكلفة الحلج (٥و١ سنتيم بالليرة الواحدة) . ويبرهن الجدول التالي على اتساع تبدلات هذا الفائض خلال سني ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢.

جدول رقم (١٩)

تباين الفرق بين سعر المبيع وسعر كلفة الليرة الواحدة

سنة	سعر الكلفة بالسنتيات (أ)	سعر المبيع بالسنتيات	الفرق بالسنتيات
١٩٦٠ – ١٩٦١	١١٨	١٠٢	١٦
١٩٦١ – ١٩٦٢	١١٠	١٠١	٩

(أ) منها ٨ و ٥ و ٦ للحلج

يبدو الفائض بانتقاله من ١٦ إلى ٩ سنتيم قد انخفض بنسبة أقـل من ٥٠ ٪ وفي الواقـــع كان الانخفاض أقوى من ذلك نظراً لتناقص كلفة التحويل التي أوصلت إلى ٨ – ٥و٦ سنتيم . وبتعبير آخر أوصل الفائض في الحقيقة إلى ٥و٧ سينت سنة ١٩٦١ بدلاً من ٩ سنتاً .

وقد وزع الفائض على النحو التالي :

- احتياطيات : ٣ سنت
- ربحيات(اسهم): ٦ سنت

وقد وزعت الاحتياطيات ذاتهـا بين « صندوق تثبيت استقرار الأسعار » و «صندوق الاهتلاك» و «صندوق التطوير» . وأما أرباح الأسهم الموزعة ، فقد ارتفعت عملياً إلى ٩ سنت بدلاً من ٦ سنت . وتتأتى الثلاث سنتيات الاضافية من الربح الناجم عن تسويق المخزون غير المباع في السنة الماضية .

وبوجه عام ، تمكنت الاسعار الداخلية أن تبقى في مستوى معقول ، حسن ذلك أو ساء ، طوال العقد الأخير وبخلاف ذلك لم تنقطع الاسعار الخارجية عن التلف والتدهور حائلة بذلك دون تشكيل احتياطيات جديدة واعتباراً من ذلك ، حائلة دون مشاريع جديدة للتطوير الزراعي .

ج - تحسين رفاهية السكان الريفيين :

كان للخطة عدة نتائج خيرة من الصعب التعبير عنهـا بكيفيات نقدية واضحة ، فقد جنى السكان كما جنى الاقتصاد ، الذي اتخذ طابعاً نقدياً بسرعة فائقة ، من ذلك فوائد جمة وعظيمة .

فبالإضافة إلى تمويل الأشغال الزراعيـة يقوم « صندوق التنمية » بتمويل التثميرات الاجتماعية ، وهكذا أنشأ مستشفى (كلّف ٢٠,٠٠٠ جنيـه) ، وطريقـاً معبّدة بالحصى (كلفت ١٥٠,٠٠٠ جنيه) وساهم في إصلاح منطقة أبـين . ومن جهـة أخرى ، تساهم المصلحة في تحسين السكن الريفي وتولي مساعدتها لإنشاء محطات المياه الجارية والكهرباء في القرى ، وتساهم بجزء فعال في تحضير (تحضّر) « جيـار » و « زنجيبار » المدينتين الرئيستين في سلطنتي الفضلي ويافع .

وبفضل هذه الجهود ، ضرب عدد السكان بأكثر من أربعة (٤٠٠٠٠ شخص) وصار مستوى معيشتهم أعلى ، وبكل وضوح ، ممـا كان عليه سنة

١٩٤٧. ويبدو أن دخل الفرد الأكثر ارتفاعاً هو دخل الفرد في المحمية الغربية. ويتزايد الاستهلاك بدون انقطـاع ، وقد تم التغلب الآن على الملاريا التي كانت تعيث فساداً في المنطقة .

وبعبارات أخرى ، إن تحسين رفاهية السكان الذي لا يستهان بـه ، ناجم عن الازدهار الاقتصادي الذي عرفته (أبين) منذ أن وضعت خطتهـا موضع التنفيذ .

تمويل « الخطـة »

بسبب نقص الموجودات العامة (الحكومية) آنذاك ، وبسبب عدم وجود الادخار ، وبسبب قلة الفائدة التي كانت تقدمها الزراعة لرأس المال الخاص ، انبغى على سلطات المستعمرة أن تتكفل كلياً بالتثميرات الأولية . وبعد انطلاق الخطة ، اهتمت الدول كالأفراد بمشاريع « لجنـــة أبين » الزراعية التي لم تعد إنتاجيتها تثير الشك .

أ – مصادر الرساميل :

لقد قدمت المملكة المتحدة القسم الرئيسي من الرساميل ، إلا أن الدفعـة الأولى وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه [١] ، قد اقتطعت سنة ١٩٤٠ من خزانـة الدولة في عدن .

ومنذ عام ١٩٥٠ بدأت زراعة القطن، المتأصلة حالياً بقوة، تدر" ، وأخذت « لجنة أبين » تشكل لنفسها احتياطيات لتسدد ديونها ولتتمول . وفي ٣٠ أيلول

---

(١) Sir Tom Hickinbotham : op. cit. , p. 148 .

(سبتمبر) ١٩٥٢ كانت الأموال الموضوعة جانباً قد ارتفعت إلى ٨١٧ ٠٠٠ جنيه موزعة على النحو التالي :

– صندوق التنمية	٣٢٤ ٧٠٠ جنيه
– صندوق القروض	٢٨٧ ٣٠٠ »
– صندوق تثبيت استقرار الأسعار	١٨٠ ٠٠٠ »
– صندوق امتلاك الديون	٠٢٥ ٠٠٠ »

غير أن هذه الاحتياطيات قد نفدت بسرعة بسبب بقاء النفقات في مستوى مرتفع وبسبب ضعفِ الأرباح ، العائد ذاته إلى ضعف الإنتـــاج . وظهرت الاحتياجـات إلى رساميل بشكل مُلح فتوجهت اللجنة مجدداً إلى سلطات المستعمرة التي أنجدتها سنة ١٩٥٧ وذلك بمنحها لها قرضاً قيمته ٧٧ ٠٠٠ جنيه . ومنذ ذلك الحين ، تحسنت وضعيتها المالية تحسناً محسوساً : فقـــد قُدر مجموع أعمالها في فترة ١٩٦١ – ١٩٦٢ بـ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه [1] .

إن المشكلة الحيوية، بالنسبة للمصلحة في الوقت الراهن، هي مشكلة تكوين رأس المال؛ فدخولاتها تتشكل من ربع قيمة الانتاج، كما تتشكل من باقي الأرباح القابلة للتقسيم . وشيئاً فشيئاً ، صارت هذه الأرباح القابلة للتقسيم غير أكيدة ، بينما لا تنقطع التكاليف والنفقات من رأس المال عن التزايد .

ب – التثميرات الأولية :

لقد تألفت « تشغيلات رأس المال » من :

– تحضير التربة للزراعة ،
– أعمال ري كبيرة ،
– شراء بذار وآلات ،

(١) Abyan Board : Annual Report, 1962 - 63 , p. 2 .

– تعمير ومباني ،
– منشآت متنوعة ، الخ . .

وقد قُدرت كلفة هـــذه التثميرات في البداية بـ ٠٠٠ ٢٠٠ ١ جنيه [١] ؛ وكانت النفقات المدفوعة فعلا قد قُدرت سنة ١٩٥١ بـ ٠٠٠ ٦١٠ جنيه . وفي سنة ١٩٦٢ كانت النفقـات الفعلية في الفترة الممتدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٢ قد ارتفعت إلى ٠٠٠ ٥١١ ١ جنيه .

وبحسب طبيعتها ، لم تكن هذه التثميرات منتجة فوراً ، فترتبت انتاجيتها على عدة سنوات . وهكذا لم يبدأ القسم الأول من التثميرات بالانتـاج إلا بعد مضي ثلاث سنوات ، بينما تشمل إنتاجية القسم الثاني الفترة الممتدة من ١٩٥١ إلى ١٩٦١ والسنوات التي تليها .

جدول رقم (٢٠)

نفقات رأس المال
(بألوف الجنيهات)

١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
١٩,٥	٧٥,٥	١٩٣	٣٢٢	٣١٢	٢٠٨	٢٠٦	٩٣	٨٢

(١) R. Sorensen : Op, cit. , p. 19 .

بوجه عام ، لا يُقيِّم شركاء المصلحة ، سياستها المالية تقييماً حسناً دائماً ؛ فيعتبر الملاكون أن الاحتياطيات مكوّنة غالباً بشكل مفرط ، بينما يتشكى المزارعون المكثرون الذين سبق لهم أن تضايقوا كثيراً للحصول على الخمسين بالمئة من الانتاج التي تحق لهم ، من ركود الرساميل ويطالبون بتقسيم الأرباح المتراكمة آنفاً . وكان الانجليز يفكرون من جانبهم أنه ينبغي على المصلحة أن تكون قادرة على كفاية ذاتها بذاتها من الناحية المالية كما ينبغي عليها أن تُناط بمؤسسة لتقدير الأمور واستدراكها .

تنظيم لجنة أبين

تؤمّن « لجنة أبين » إدارة « الخطة » وتراقب الأبحاث من أجل تحسين الانتاج ؛ وهي تموّن الفلاحين بالأموال والأدوات التي يحتاجون اليها . وفضلاً عن ذلك ، فهي تجمّع وتمركز عائدات المبيعات فيما وراء البحار وتباشر بتوزيعها .

إن « لجنة أبين » منسوخة من حيث مفهومها ومن حيث تسييرها عن « لجنة الجزيرة » في السودان . وهي تشتمل على ثلاث درجات أساسية :

- مصلحة إدارية وتجارية ،
- مصلحة رقابة فنية (تكنيكية) ،
- مصلحة أبحاث ودراسات .

أ - الادارة :

كان مجلس الإدارة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٦ مؤلفاً من سبعة أعضاء : ثلاثة أعضاء بريطانيون ، وأربعة أعضاء عرب .

فلا الملاكون ، ولا المستثمرون كانوا يوجدون فيه ؛ وكانت تلك الحقبة هي حقبة التمركز القوي للسلطات بأيدي روّاد الخطة . وفي تموز (يوليو) ١٩٥٦ تم تعديل تأليف المجلس تعديلاً كلياً تحت ضغط الأمراء وكبار الملاكين ، فقد رفـع عدد أعضائه من ٧ إلى ١٥ ومنهم ١٢ عضواً عربيـــاً (ستة أعضاء عن كل دولة).

والآن تُوزّع المراكز على النحو التالي : رئيس : نائب المنطقة ، مدير : رئيس « نظارة الزراعـة » ، مدير تنفيذي : خبير فني . وقد أصبح الوكيـل البريطاني الذي كان يتولى الرئاسة سابقاً مستشاراً .

إن الحدث الهـــام هو تمثيل مؤجّري الأرض والمزارعين المكترين الذين يحتفظون مبدئياً بأكثرية الأصوات .

ويتكفّل مجلس الإدارة بمسؤوليات واسعة جداً لا تمارس دائماً بدون تصادم مع السلطات المحلية .

ب – المصلحة الفنية (التكنيكية) :

تنفرد المصلحة الفنية برعاية وتحسين أعمال تنظيم المياه والتجهيز . فالري الذي هو أساس الخطة يتضمن تنبّهـاً خصوصياً للحؤول دون تراكم تلال الرمل على التربة ولتجنب تبذير الموارد المائية . وتضع المصلحة الفنية مشاريع الأعمال أيضاً ، وتنظم بيئة الانتاج وتنجز الأشغال الكبرى .

ومن جهـــة أخرى ، تهتم المصلحة الفنية بمشاغل توزيع لوازم الزراعة : (تراكتورات ، آلات ، نقّابات وجرّافات الخ ..) وتتمون بقِطَع الغيار ، وتراقب بدون انقطاع الآلات التي تُستهلك بسرعة .

ج – مركز الأبحاث والدراسات :

إن دور مركز الابحاث والدراسات هـــام جداً ويقوم على نشر الأساليب

العقلانية في الزراعة ، وعلى توجيه الانتاج تبعاً للامكانيات الطبيعية .

فمن جهة يشدّد مركز الأبحاث والدراسات على اختيار أصناف البذار للحفاظ على نقاوة التنويعات في الزراعة ويبحث عن تنويعـات جديدة تجيب بطريقة مثـلى على متطلبات الصناعة . ومن جهة أخرى تقوم المختبرات بقياس طول الألياف والخيوط ، وتمتحن مقاومتها وتتحقق من دقتها وتطهر أصناف البذار وتكافح الحشرات .

كما تنكبّ المصلحة على تحسين المردود . وبهذه الطريقة ، حصلت المراكز الاختبارية سنة ١٩٦٢ – ٦٣ على مردود ممتـاز بنسبة ١٠ كنتال (١) بالأكر الواحد (مقابل ٣و٥ وسطياً في الأراضي العادية) . وبوجه عام ، عندما تنجح المراكز الاختبارية بإيجاد تنوّع أو تنويع مهم ومفيد ، تبذره في عدة أكرات (حوالي ١٥٠) ، وعندئذ توزع الحبوب الجنية على المزارعين .

وباختصار ، يمكن القول ، بعد مضي عشرين سنة على انطلاق خطة أبين بأنهـا قد بلغت تماماً هدفها الذي يرمي إلى كسب زراعة جديدة ، أي زراعة القطن .

وتوجّه إلى اللجنة (Board) بإقدامها عمـداً على التضحية بالزراعات التقليدية لمصلحة مادة أولية قابلة للانجراح . وتنتج عن ذلك حتماً زراعـة وحيدة عملياً، معروفة جيداً نتائجها التقنية والاقتصادية والاجتماعية .

فقد عززت الزراعـة الوحيدة انتشار الطفيليات واستنفاد الارض أولاً ؛ ودعّمت بالتالي البُنى الاقتصادية الاستعمارية والاقطاعية ، وذلك بتقويتهـا لربط البلد بالخارج وبتدعيمها لوضعية الإقطاعيين . ويُقـال إن القوة الحامية كانت تفتش عن تثبيت سيطرة الأمراء والوجهاء والتجار المنصّبين ملاكين على أسس أخرى غير الأسس السياسية . فقد أدى تراؤم في الحقيقة إلى ولادة طبقة

(١) Abyan Board : Annual Report, 1962, 63, p. 3, Aden .

ارستقراطية أرضية متضامنة ومتكافلة مع مصالحهـا . وينبغي أن يعتبر ظهور هذه الفئـــة الاجتماعية الجديدة كأعظم انتصار حققته السلطات الاستعمارية أو سلطات المستعمرة .

وأخيراً ، تدخلت اعتبارات السياسة الخارجيـة كذلك ، لتشجع انتشار الزراعة الوحيدة في كل القسم الغربي من الاقليم . وكان الانجليز يفكرون أن ارتفاع مستوى معيشة السكان يكفي لفصلهم نهائياً عن اليمن . وبنظر ج . ج . بربي «أن أمل السلطات البريطانية العلني أو الضمني هو في أن يستخدم الشافعيون في المحمية الغربية عندما يصبحون أكثر تطوراً وغنى ، كقطب لجذب الشافعيين الذين يشكلون الأكثرية تقريباً في اليمن ، غير أنهم مظلومون » [1] . وقـــد أصيبت السلطات البريطانية بخيبة أمـــل كبيرة ، لأن تحسين ظروف معيشة المستفيدين من الخطة لم يُحدِث ظاهرة التناضح هذه التي كان يعلق عليهـــا « الكولونيل أوفيس » وعملاؤه آمالاً كثيرة ؛ وبصورة خاصة أحدث تحسين ظروف المعيشة اختلالاً وضرباً للتوازن الاجتماعي القائم .

امتداد زراعة القطن الى مناطق أخرى

حثّ النجاح التجاري « لخطة أبـين » على توسيع زراعة القطن ، فظهرت مناطق انتاج جديدة ، وخصوصاً في المحمية الغربية .

وفي كثير من الحالات ، أخذ القطن يحل بسرعة محل الزراعات المعيشية ، والغذائية التقليدية الراكدة .

وقد تم هذا التوسع والامتداد بتحريض من نظارة الزراعة ، وقد استخدمت

---

(1) J. J. Berreby : La Péninsule Arabique, p. 164 .

« لجنة أبين » كوسيلة لهذه السياسة وذلك بإشرافها على معظم المشاريع خارج منطقتها الانتخابية باستثناء لحج و ميفع .

وأهم مركز من هذه المراكز الجديدة هو لحج التي تعتبر اليوم منطقة الانتاج الكبيرة الثانية، وأما المراكز الأخرى فهي ذات أهمية ثانوية .

أ - لحـــج :

بحوزة منطقة العوذلي ، أراضٍ ممتـــازة ُقدّر اتساعها بـ ٥٠٠٠٠ أكر تقريباً : فالأراضي ُتروى اعتباراً من مجرى ميـاه (تبن) الذي أقيمت على طوله سدودٌ صغيرة ، ولكنها ُتروى أيضاً بواسطة آبار ارتوازية ؛ والميـــاه الباطنية وافرة في هذه المنطقة .

وكان هنالك أكثر من عشرة آلاف فدان مستثمرة قبـل الحرب العالمية الأخيرة ، وقد ارتفعت المساحة المزروعة إلى ٣٠٠٠٠ أكر منذ إنشاء « لجنـة الإنماء الزراعي في لحج » وفي سنة ١٩٥٤ أدخلت زراعـة القطن الطويل التيلة بفضل قرض مقداره خمسون ألف جنيـــه ، ممنوح من « لجنة أبين » [١] ، وبفضل معونة الـ F. A. O. التقنية [٢] .

وكان قد كرّس في السنة الأولى حوالي ٥٠٠٠ أكر لزراعة القطن ، وكانت النتائج قاطعة ، فقد بلغ المردود الحاصل ضعف مردود أبين (٢و٥ كنتال / أكر) الذي بدأ منذ تلك الفترة يسجّل سقوطاً بيناً .

واليوم ، يخصّص من أصل الثلاثين ألف فدان المستثمرة ، أكـثر من الثلث بقليل لزراعة هذه المادة الأولية، ويوزّع الباقي بين انتاج الحبوب وانتاج البقول .

---

(١) Aden Colony : Report of the Department of Agriculture, 1955, p. 16, Aden.

(٢) O. N. U. : Les T. N. A. Aden, New York, 1963, p. 10 .

وقد ارتفع انتاج القطن القصير التيلة (ألياف) من ٤٥٠٠ طرد سنة ١٩٥٤ إلى ١٤٠٠٠ طرد سنة ١٩٦٠ ، وازداد الانتـــاج ثلاث مرات في غضون ست سنوات ، ويحوّل الخــــام محلياً في مصنع أنشيء عام ١٩٥٨ . وترسل الألياف مباشرة إلى عدن دون أن يكون لمصلحة أبين حق التدخل في ذلك ؛ إلا أن « لجنة الانماء الزراعي في لحج » و « لجنة أبين » تتشاوران بشأن الأسعار .

ويعمل في زراعـــة القطن في لحج أكثر من ٣٥٠٠ فلاح ، ومعظم هؤلاء الفلاحين هم مزارعون شركاء يستثمرون الأراضي العـائدة إلى الأمراء ورؤساء القبائل المتغيبين بأكثريتهم ،ونظام تقسيم دخل الأرض مماثل تقريباً لنظام أبين.

ب – المراكز الأخرى :

ليس لتأصّل زراعـــة القطن نفس الاتساع في كل مـكان ؛ ففي العوذلي والأحوار وبير أحمد ودثينة وبيارميس في المحمية الغربية تتفوق الزراعة الجديدة حالياً بمعنى أن الفلاحين يحملون منها مزرعة منتظمة على عدة ألوف من الأكرات. وبخلاف ذلك ، فإن هذه الزراعة الجديدة هامشية في ميفع في المحمية الشرقية .

ففي الحـــالة الأولى ، ينتظم المزارعون في جمعيات تتصرف ازاءها « لجنة أبين » كمأمور تصفية وذلك بتوليهـــا أمور الحلج والتسويق ؛ وينتج هؤلاء المزارعون من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ طن من القطن الخام سنوياً[١]. وفي الحالة الثانية يجتمع المنتجون في جمعية تدعى « صندوق ميفع » ، ولا يتجاوز الانتاج المئة من الأطنان (مساحة : ٣٠٠ أكر) تباع لتجار المكلا ، ويتولى هؤلاء الأخيرون أمر بيعها في الخارج .

وحاصل القول هو إن زراعـة القطن تغطي على الإجمال ، مساحة ٥٥٠٠٠ أكر تقريباً ، أي حوالي ثلث الأراضي الـــتي تزرع كل سنة في البلد بكامله ،

---

(١) Colonial Office : Rapport transmis à l' O. N. U. en 1961, London.

ويتراوح الإنتاج السنوي بين ٣٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ طرد أو بالة تدرّ ما يعادل ١,٥ إلى ٢ مليون جنيه .

وقد أحدث التطوير السريع لزراعة القطن اختلالاً في توازن الانتاج المعيشي والغذائي أدى إلى ارتفاع عام الأسعار ؛ ففي البداية كان يعوض ، بسعة ، عن الارتفاع بواسطة الأرباح المجنية من هذه المادة الأولية ، فكانت العائدات تستخدم جزئياً لتمويل استيراد المواد الغذائية . وفي الوقت الحاضر ألقى ترجرج الانتاجية برَهْنٍ عقاري ثقيل على كاهل هذه الزراعة المخصصة للتصدير ، رهنٍ يجعلها أقل جاذبية .

جدول رقم (٢١)

مساحات مخصصة لزراعة القطن
في بعض البلدان العربية [١]
(بالفدادين)

البلد	١٩٥٦—٥٧	١٩٥٧—٥٨	١٩٥٨—٥٩	١٩٥٩—٦٠	١٩٦٠—٦١	١٩٦١—٦٢
مصر (ج. ع. م.)	١٧٣٥٠٠٠	١٩١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٨٤٧٥٠٠	١٩٦٧٥٠٠	٢٠٨٥٠٠٠
سوريا	٦٨٠٠٠٠	٦٤٤٠٠٠	٦٥٢٥٠٠	٥٦٧٥٠٠	٥٣٠٠٠٠	٦٢٢٥٠٠
العراق	١٤٥٠٠٠	١٦٢٥٠٠	١٤٠٠٠٠	٩٢٥٠٠	٧٧٥٠٠	٩٢٥٠٠
اليمن الجنوبي	٣٨٠٠٠	٤٣٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٢٥٠٠	٣٧٤٠٠	٥٥٠٠٠
المجموع	٢٥٩٨٠٠٠	٢٧٥٩٠٠٠	٢٨١٧٥٠٠	٢٥٥٠٠٠٠	٢٦١٢٤٠٠	٢٨٥٠٠٠٠

(1) O. N. U. : l'Evolution Economique du Mayen - Orient, 1959 - 61, p. 143, New-York.

إنتاجية زراعة القطن

إن فاعلية هذه الزراعة التقديرية ، بالمقارنة مع الزراعات التقليدية لا تثير أي شك ، مع أن هذه الإنتاجية لا تنقطع عن التراجع بسبب انحـدار الأسواق العالمية وبسبب تزايد التكاليف وارتفاع الأسعار الداخلية بوجه عام .

وحتى نقيس هذه الانتاجية بأسعار نقدية ، من المهم أن نلاحظ أن درجـة الانتاجية الناجمة عن مساحة وقوام قطع الارض وعن الخصوبة المقدّمة ، وعن إمكانية المكننة ، وعن النحو الذي يُدار ويسيّر الاستثمار بواسطته ، بقدر مـا يُعد مستوى الأسعار ، في تحديد الكلفة والدخل بالأكر .

أ – تحديد الكلفة والدخل بالأكر :

كان خبراء الكولونيل أوفيس المبعوثين بمهمة إلى أبين سنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، يقدّرون أن استصلاح وتقويم أكر واحد كان يستلزم نفقة أوليّـة مقدارهـــا عشرون جنيهاً . وكان المقصود تماماً بقولهم هي الكلفة الواحديّة المطابقة لأشغال ترميم وإصلاح ، وليست كلفة الاستثمار أي الزرع .

وكذلك ، لم يأخذ الاخصائيون بعين الاعتبـــار ، حتى يحددوا إنتاجية زراعة القطن والذرة البيضاء والسمسم بالأكر ، النفقات الأولية ، لسبب وجيه وهو أن امتلاك هذه التثميرات كان ينبغي عليه أن يمتد على عدة سنوات .

جدول رقم (٢٢)

الانتاجية المقارنة لثلاثة محاصيل رئيسية
في أبين سنة ١٩٥١ (١)
(بالشلنات)

الكلفة والدخل بالأكر	قطن	ذرة بيضاء	سمسم
كلفة الانتاج			
تحضير التربة	١٢	١٢	١٢
فلاحة بعد الري	١٥	٧,٥٠	٧,٥٠
بذار	٤,٥٠	٩	٩
نزع الأعشاب الضارة	٢٢,٥٠	...	...
قطاف	٤٥	٣٠	١٥
حبوب	...	٤,٥٠	١٢
رعاية وصيانة	٩	٩	٩
الحرث بالتراكتور	١٥	...	...
الكلفة الاجمالية	١٢٣	٧٢	٦٤,٥٠
الدخل	٣١٥	١٠٨	٩٦
الحد الصافي للربح	١٩٢	٣٦	٣١,٥٠

(1) Colonial Office : Report of the Abyan Scheme, Colonial No. 283, Appendıce No. 2, p. 39 (London).

١ – حدود الأرباح :

كان حساب كلفة الانتاج بالأكر يقيس درجة كثافة الزراعة المطبقة . ويستخرج من الجدول أن الأكر المزروع قطناً كان يحتاج إلى كمية من عوامل الانتاج أكبر من الكمية التي يحتاج اليها الأكر المزروع ذرة بيضاء أو سمسماً . وكانت زراعة القطن ، لهذا السبب ، أكثر كثافة من زراعة المحصولين الآخرين.

وأما الدخل ، فكان ينطبق ويتوافق مع عائد الفلاح بالأكر . وكان هذا الدخل ، بالنسبة لكل محصول ، موضوعاً على النحو التالي :

– قطن: س × ك = ٣١٫٥ × ١٠٠٠ = ٣١٥٠٠سنت=٣١٥ شلن ، حيث س و ك يمثلان سعر الليبرة والكمية بالليبرة التي ينتجها الأكر .

– ذرة بيضاء : ١٠٨ شلنات .

– سمسم : ٩٦ شلناً .

كان الحد الصافي المربح (أي الفرق بين الدخل والكلفة) يقع بين ٣١٫٥٠ و ١٩٢ شلناً بالأكر ؛ وكان بالنسبة لكلفة الانتاج قد بلغ ٤٩ ٪ بالنسبة للسمسم، و ٥٠ ٪ بالنسبة للذرة البيضاء و ١٥٦ ٪ بالنسبة للقطن . وهكذا بكلفة إنتاج منتقلة من واحد إلى ضعف (من ٦٤٫٥ شلن إلى ١٢٣ شلناً) كانت الإنتاجية تنتقل من واحد إلى ثلاثة (من ٤٩ إلى ١٥٦ بالمئة) .

ولتحقيق ربح معادل لربح القطن ، يتوجب تخصيص ٥ أكر للذرة البيضاء، و ٦ أكر للسمسم ؛ وفي حالة كهذه ينبغي أن تكون كلفة الانتاج ٣٦٠ شلناً بالنسبة للذرة البيضاء و٣٨٧ شلناً بالنسبة للسمسم أي أنها تُضرب بخمسة وبستة.

وبالنتيجة ، فقد كانت زراعة القطن سنة ١٩٥١ منتجة أكثر من الناحية التمويلية ، وكانت تعطي ربحاً صافياً ملموساً .

وعلى أساس مقوّمات الجدول السابق ، كان الخبراء يضعون الشكل

التجريدي لحساب استثمار فلاح وسط حائز على قطعة من الأرض تساوي ٢٥ فداناً ، وكانوا يفترضون أن الفلاح ، كان يطبق تداول الزراعات كما يلي : ٨ أكر لزراعة القطن ، ٨ أكر للمحاصيل الغذائية بنسبة ٦ أكر الذرة البيضاء ، و ٢ أكر للسمسم ، والباقي يترك بوراً .

جدول رقم (٢٣)

شكل يوضح حساب استثمار فلاح وسط كما وُضِعَ سنة ١٩٥١ .[١]
(بالشلنات)

محاصيل	دخل خام (أ)	كلفة الانتاج (ب)	دخل صاف
قطن	٢٥٢٠	٩٨٤	١٥٣٦
ذرة بيضاء	٦٤٨	٤٣٢	٢١٦
سمسم	١٩٢	١٢٩	٦٣
المجموع	٣٣٦٠	١٥٤٥	١٨١٥

(أ) دخل خـــام – ٨ × ٣١٥ = ٢٥٢٠

٦ × ١٠٨ = ٦٤٨

٢ × ٩٦ = ١٩٢

(ب) كلفة الإنتاج – ٨ × ١٢٣ = ٩٨٤

٦ × ٧٢ = ٤٣٢

٢ × ٦٤,٥ = ١٢٩

---

(١) المصدر السابق .

٢ - وقتية وتقلبات الانتاجية :

كان الخبراء يقصدون ، بوضعهم لهـذا الحساب ، البرهان بشكل نهائي على إنتاجية القطن ؛ وكانوا قد استخلصوا منه هذا الاستنتاج : بوجه عام ، يمكن اعتبار انتاج محصول ما كمُنتج عندما يغطي سعر المبيع حاجات صاحب الانتاج المعيشية ويخرج ربحاً لا غنى عنه في تحسين الوسائل التقنية الزراعية ؛ ويبدو أن القطن يجيب بقدر كافٍ عن هذه الشروط .

وكان هذا التحقيق مقبولاً منذ عشر سنوات أي في الفترة التي كانت فيها الأسواق العالمية في أعلى وأقوى مستوى لهـا . ومنذ ذلك الحين ، عرفت هذه الأسواق فترات متعاقبة من الارتفاع والانخفاض تبعاً للظروف العالمية ، فتأكد أخيراً الميل إلى الانخفاض ، مؤدياً إلى إنقاص الدخل ، والجدول التـالي يعطي فكرة واضحة عن تأثير تدهور الأسعـــار الخارجية على عائدات المستثمرين (للقطن فقط) والملاكين .

جدول رقم (٢٤)

حاصل أو منتوج المبيع الذي توزعه
« لجنة أبين » على شركائها [١]
(بالجنيهات الاسترلينية)

سنة	مستثمرون	ملاكون	ضرائب	المجموع
١٩٥٥ – ١٩٥٦	٤٧٤٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	٧٥٩٠٠٠
١٩٥٦ – ١٩٥٧	٣٤٣٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٦٩٠٠٠	٥٤٩٠٠٠
التباين	١٣١٠٠٠	٥٣٠٠٠	٢٦٠٠٠	٢١٠٠٠٠

(1) Abyan Board : Annual Report, 1956 - 57, Aden.

وفي سنة واحدة ، انخفضت حصة المزارعين المكثرين وملاكي الأرض من حاصل المبيع بمعدل ٢١٠ ٠٠٠ جنيـه أي حوالي ٢٨ ٪ أقل من السنة السابقة ؛ وكان المزارعون هم الأكثر تضرراً من جراء هـذا الحسم ، ولذلك طالبوا سنة ١٩٥٧ بتوزيع الفائض الحاصل سنة ١٩٥٦ ، وقد أرضتهم المصلحة ، وجرى تقسيم الفائض على النحو التالي :

– صندوق الاحتياطيات :	٣٣٠ ٠٠٠	جنيه	(٦٢٫٥ ٪)
– مزارعون مكثرون :	١٢٥ ٠٠٠	«	(٢٣٫٥ ٪)
– ملاّكون وضرائب :	٧٥ ٠٠٠	«	(١٤ ٪)
	٥٣٠ ٠٠٠	«	(١٠٠ ٪)

ب - عدم استقرار السوق العالمية للقطن :

مبدئياً ، تخضع الأسواق العالمية للمحاصيل الزراعيـــة ، لقانون العرض والطلب ؛ وفي الواقع يهيمن عليهـا كبار المنتجين وكبار المستهلكين ؛ فيبذل كبار المنتجين جهدهم لبيع فائضاتهم بأي ثمن ، وفق حاجة الآخرين وعلى حسابهم ؛ بينما يتموّن كبار المستهلكين بالمواد الغذائية وبالمواد الأولية بأسعار غير معقولة وغير مبرّرة .

فالقطن هو أحد المحاصيل المعرّضة والمتروكة لمضاربة السوق ، وهو لا يزال يمثل ، من جوانب كثيرة ، نموذج المنتوج الاستعماري المصدّر بكميـة كبيرة من المناطق الاستوائية إلى الأقاليم الصناعية في المنطقة المعتدلة .

وكان قطن اليمن الجنوبي يبـــاع من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ ، لمصانع النسيج الانجليزية فقط ، بواسطة جهاز شراء بريطاني هو « وكالة القطن الخام » التي كانت « لجنة أبين » ترتبط بها بعقد . ومنذ ذلك التاريخ ، تعكف المصلحة على بيع الانتاج في السوق العالمية .

١ – الاتفاق بين « لجنة أبين » وبين « وكالة القطن الخام » :

كانت « وكالة القطن الخـام » (R. C. C.) قد التزمت ، بموجب ذلك الاتفاق المعقود في ٦ آذار (مارس) ١٩٥٠ لمـدة أربع سنوات ، بشراء كل الانتاج بأسعار مضمونة ، وكان من المتفق عليه أيضاً أنـه في الحالة التي تتباين فيها الموازنة بين الدولار والاسترليني بنسبة ٢٠ ٪ في الحد الأعلى ، ينبغي أن يعاد النظر في هذه الأسعار .

وكانت الأسعار المتوسطة التي تدفعها « وكالة القطن الخام » ، طوال مراحل صلاحية الاتفاق ، قـد حددت بـ ٣ شلنات و ٤٧ سنت في الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ ، وحُددت بـ ٣ شلنات و٢٧ سنت في الفترة الممتدة من١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ . وكان الفرق بين الأسعار المضمونة وبين الأسعار العالمية مهمّاً بقدر كافٍ ، كما يبين ذلك الجدول التالي :

(1) Colonial Office : Report of the Abyan Scheme, Colonial No. 283, London.

جدول رقم (٢٥)

الفرق بين الأسعار المضمونة وبين الأسعار المعمول بها في بورصة ليفربول [١]
(بنسات بالليبرة) (أ)

سنوات	أسعار مضمونة	أسعار جارية	الفرق
١٩٥٣	٣٩,٢	٣٠,٨	٨,٦
١٩٥٤	٣٨,٧	٣٣	٥,٧
١٩٥٥	٣٧,٩	٣١,٧	٦,٢
١٩٥٦	٣٠	٢٦,٨	٣,٤

(أ) يُعين السعر بالنقط : كل نقطة تطابق لـ ١/١٠٠ من البنس ، ولكن تبيان الأسعار يجري دائماً بالليبرة الانجليزية (٥٠٠ غ) وليس بالكيلو .

وفي سنة ١٩٥٤ حُلت « وكالة القطن الخـــام » ؛ غير أن التزاماتها السابقة ظلت قائمة وخاصة التزاماتها إزاء « مصلحة أبين » . إلا أن مدة الاتفـاق قد انتهت في سنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ . ومنذ ذلك الحين وجدت « لجنة أبين » نفسها مضطرة للجوء إلى السوق العالمية .

---

(١) هيئة الأمم المتحدة : دراسة خاصة حول الظروف الاقتصادية في المناطق غير المستقلة ، ص ١٦٧ ، نيويورك ، ١٩٥٨ .

٢ – تقلبات الاسعار العالمية :

إن المنافسة في هذه السوق مزوّرة منذ البداية فلم تعد الأسعار تحدد بين التجار وإنما تحدد من قبل الحكومات التي تمد الصادرات بالمعونات المالية أو التي تتبنى معدلات تبادل بالمفاضلة .

أ – تدهور الأسعار :

هبطت الأسعار بين ١٩٥٦ و ١٩٥٩ هبوطاً كبيراً ، وكان العنصر القاطع هو عرض مخزونات اميركية من القطن الطويل التيلة للبيع ، الذي نال حظوة لدى الصناعيين نظراً لسعره المنخفض . وتعرضت البلدان المنتجة للقطن الطويل التيلة ، كالسودان واليمن الجنوبي من بين بلدان أخرى ، لخسائر فادحة . فبعد أن قام السودان بتركيم كمية هامة جداً ، قرر بيع مخزونه بأسرع وقت وبالسعر الجاري ؛ وهكذا تبنّى السودان سياسة تصفية منتظمة أثرت تأثيراً قاسياً على اليمن الجنوبي .

ونظراً لانعدام تدخل حكومي ، قامت مصالح لحج وأبين هي أيضاً بتخزين المحاصيل الكاسدة ، فكانت العملية سبباً لمصائب ، لأنها جلبت مصاريف باهظة بصفة [1] :

– تخزين : ١ شلن بالطرد (٤٠٠ ليبرة) وبالشهر .
– تأمين : ١ شلن بالطرد (٢٠ جنيه) .

وكذلك بذلت المصالح ، حتى تحد من المصاريف وتحصل على الأموال ، بذلت جهدها لتبييع جزءاً من القطن المخزون في عدن – بالسعر الجاري ؛ فسجلت في ١٩٥٧ – ١٩٥٨ خسارة قدرها أربع جنيهات بالطرد ، بنسبة ٢٠ سنت بالليبرة ، ومع ذلك ظهر المبيع أفيد من التخزين الذي كان يكلف المصالح خمس مرات أكثر من الخسارة الناجمة عن السعر .

---

(١) ملاحظة نشرتها « لجنة انماء الزراعة في لحج »سنة ١٩٥٩ ، موجهة للمزارعين.

وفي سنة ١٩٦٠ انقلبت الوضعية في السوق العالمية ، فلوحظ استئناف عام لتجارة القطن ، وبدأت الأسعار مجدّداً بالصعود .

ب – الميل الى الارتفاع :

في الحقيقة استهلكت مصانع النسيج في العالم بمجمله، قطناً سنة ١٩٦٠ أكثر مما استهلكت سنة ١٩٥٩ ، بوجه عـــام . فوجدت مخزونات المستوردين نفسها ذات محتوى ضئيل ومتدنٍ ، وكانت الموجودات القـابلة للتصدير لدى معظم كبار المصدّرين ، باستثناء الولايات المتحدة ، قد انخفضت بسبب قـــلة وفرة المواسم .

إن المفعول التراكمي لكل هـــذه العوامل ، كانت نتيجته زيادة الحجم الإجمالي للصادرات العالمية من القطن بما يناهز الربع . إن القيمة الواحدية المتوسطة لصادرات القطن من كل الأصناف كانت أعلى بنسبة ٦ ٪ من مستوى سنة ١٩٥٩ .

وتمكن اليمن الجنوبي ، بفضل هـذا التحسن ، من بيع قطنه بأسعار هامة جداً ، كما يبين ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (٢٦)

الأسعار المتوسطة التي تمّ الحصول عليها [1]
(بنسات بالليبرة)

١٩٥٧-٥٨	١٩٥٨-٥٩	١٩٥٩-٦٠	١٩٦٠-٦١	١٩٦١-٦٢
٢٩,٧٠	٢٨,٤٨	٣٧,٦٠	٣٥,١٤	٣٢,٣٩

فمنذ سنة ١٩٦١ ، سجل الميل إلى الارتفاع تراجعاً واضحاً ، وفي سنة ١٩٦٢ تأكد الميل إلى الهبوط بسبب الحصول على مواسم وفـــيرة ، فسارع المنتجون إلى التخلص منها : ومن هنا كان تراجع الأسعار . وقد تضرّر صغار المصدّرين كاليمن الجنوبي ، من جراء ذلك ، بصورة خاصة . وهذا ما دفع « لجنة أبين » و « لجنة الإنماء الزراعي في لحج » إلى ايجاد نقابة منتجين (Pool) مشتركة هي « لجنة تسويق القطن » المخصصة لجمع كل الانتاج وتسويقه .

ويرمي الجهاز الجديد إلى تنقيص وتخفيض مصاريف التسويق ، ويرمي إلى تثبيت استقرار السعر وقت الانتاج وتثبيت دخل الفلاح في حدود الإمكان .

٣ - **« لجنة تسويق القطن »** (C. M. B.) :

وقد بدأ المسؤولون يأخذون بعين الاعتبار أنه ، حتى تستمر وتيرة الانتاج ، من المهم أن يتلقى المزارع السعر الذي كان يتمنـــاه لموسمه . وفي الحقيقة ، لا

(1) Abyan Board : Annual Report, 1961 - 62, p. 2.

يجدي نفعاً أن يشرح له بأن السوق قد هبطت لأن الطلب كان ضعيفاً، فالمزارع لا يريد أن يسمع شيئاً، فهو يريد أن يُدفع له ثمن عمله . ولهذا ، ينبغي على «لجنة تسويق القطن » أن تؤمن له سعراً مُرضيـــاً حتى في سنوات الهبوط . وهي تضمن له منذ الآن سعراً أدنى يمكن أن يرتفع ، علاوة على ذلـك ، إذا حدث ارتفاع في السوق العالمية .

وتترجم هذه السياسة بعملية بذل الدخولات في الفترة المؤاتيـة وبالتعويض والدفع في الفترة غير المؤاتية . وفائدة هذه السياسة هي أنهـا تهتلك الأحداث والظواهر العالمية ، دون أن تزعم بأنها تزيلها كليّاً . وهكذا تحمل بعض الرضا إلى الفلاحين لأنهـا تؤمّن لهم دخلاً أدنى . وبعبارة أخرى ، تهتم هذه السياسة باستقرار القوة الشرائية لدى من يهمهم الأمر ، ولا تهـــتم باستقرار الأسعار العالمية

وخلاصة القول ، هو أن عدم استقرار الأسعار يجعـل زراعة القطن قابلة للانجراح ويعرّض انتاجيتها للخطر . وحتى تداوي هذا الأمر الواقع ، انكبّت « لجنة تسويق القطن » على إبقاء الأسعار الداخلية عند مستوى عادل ومكافيء . ولا يكفي هذا الإجراء ، وحده ، لإزالة كل عقبات الزراعة الوحيدة . إذن ، ان تشجيع تنوع الزراعات هو أمر ملحّ لتنويع الإنتـــاج الزراعي وإخراج البلد من ربطه الحـــالي بالسوق العالمية . ولا يعني هذا أنه ينبغي هجر زراعة القطن ، بل ينبغي ، خلافاً لذلك تماماً ، ان تستمر هذه المادة الاولية ، كمنتوج من المنتوجات الرئيسية في البلد . ويستحسن ، مع ذلك ، أن نكون حذرين في أن لا نوسّع زراعة القطن توسيعـاً جديداً ، إلا إذا كنا متأكدين من وجود الاسواق . وينبغي على الحكومة أن تتخذ ، كسياسة لهـا ، عدم شراء الأقمشة القطنية إلا من البلدان التي تشتري منها قطناً ، وذلك طيلة انتظارهـا لتصنيع القطن محلياً .

وبالنتيجة ، ليس ثمة مجال لتوسيع المساحة المزروعة قطناً . وينبغي عـلى

الاراضي أن تحتجز للزراعات الغذائية أولاً. غير أنه ينبغي رفع مردود مزارع القطن وذلك بالري وباستعمال الأسمدة الكيماوية ؛ وينبغي أن يتم هذا التحسن المردود في الحقل كما يتم أثناء الحلج . وعلى السياسة الزراعية للحكومة أن تستمد من هذا المبدأ .

الفصل الثاني عشر

المنتجات الزراعيّة التقليديّة

تنتشر الزراعات التقليدية في مساحة تتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٢٠ أكر أي في ثلثي المساحة المزروعة كل سنة ، وهي تتعلق بمجموعتين رئيسيتين من المحاصيل هما :

– المنتجات المسوّقة ،

– منتجات الاستهلاك الشخصي .

وبينما تتطور المجموعة الأولى تصاعدياً (التبغ ، المنتوجات البقولية والسمسم) ، تركد المجموعة الثانية وحتى أنها تتراجع من سنة لأخرى (حبوب وتمور) . وقد نجم عن ذلك اختلال في التوازن بين الموارد والحاجات ، اختلال لا يُسد إلا بواسطة الواردات .

المنتجات المسوّقة

خلافاً للمواد الغذائية التقليدية التي لا تفسح المجال إلا لمبادلات محدودة جداً ،

فإن التبغ والفواكه والبقول والسمسم تُنتج للسوق ، ولكنها لا تُباع في السوق المحلية التي تقدم حتى الآن إمكانيات إسالة أو مبيع وإنما تباع في عدن وفي الخارج . إنها إذن منتوجات تصدير من الدرجة الأولى .

أ – التبـــغ :

إن التبغ بالنسبة للمحمية الشرقية هو بمثابة القطن بالنسبة للمحمية الغربية ، مع أنه لا يوجد أي مقياس مشترك بين الاثنين من ناحيـــة الاتساع والحصة أو المردود المالي . وبوجه عام، لا يشغل التبغ إلا مساحة تتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ أكر ، أي ٢ بالمئة من المساحة المزروعة قطناً ، ولا يدرّ سوى ١٠٠ ٠٠٠ جنيه أي ٥ ٪ من حاصل مبيع الخبازيّات الهندية (القطن ؟) .

يزرع « الحومومي » وهو الاسم المحـــلي للتبغ ، في Gheil Bawazir ، في سلطنة القعيطي ، حيث يخصص بضع مئات من البدو لزراعته ، وتنتج منـــه أيضاً جزيرة سوقطرة كمية صغيرة .

ويلاقي المزارعون صعوبات عديدة ناتجـــة عن الاستثمارات الصغيرة ، وعن كون الزراعـة لا تستخدم الآلات إلا قليلاً ، الأمر الذي يستلزم استخدام الكثير من اليد العاملة ، وناتجة عن تهديد التقلبات الجوية كما هي الحـال بالنسبة لكل المزارعين. إلا أن الأمر الأخطر من كل ذلك هو سيطرة الدائنين والوسطاء والتجار على الانتاج .

كان المنتجون حتى سنة ١٩٥٦ تحت رحمة هؤلاء الطفيليين ، وكان الانتـاج مرهوناً قبل الموسم بعدة أشهر . وقد أصلحت الوضعية بكل وضوح مع إنشاء « Gheil Bawazir Tobacco Credit Corporation Society Ltd » بإيعاز من الحكومة . وقـد تزايد الانتاج تزايداً معتبراً بارتفاعه من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ طن ؛ ويصدّر الانتاج خاماً إلى عدن والشرق الأوسط وافريقيا الشرقية حيث يستعمل «الحومومي» لتدخين « الحوكا »،وهو نوع من النارجيلة . وكذلك

بما أن التبغ عرض لتجارة اقليمية فإنه ينفلت مبدئياً من تقلبات السوق العالمية، وهذا يكوّن ميزة ملحوظة بالنسبة للقطن .

وبالإجمال ، يمكن للانتـــاج أن يتزايد أكثر ، شريطة أن تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة للتخلص من الدائنين ولتحريك فائدة ومصلحـــة المزرعين .

ب – المحاصيل البقولية :

لم تكن زراعة الأشجار وزراعة البساتين منذ ١٥ سنة تقريباً ، تشغل سوى مكان أدنى في الزراعة ، وكانت صعوبات النقل ، والتنسيق والتبريد تعمـل على نحو أن تطويرهما كان متعذراً .

ومنذ ذلك الحـين ، بذلت السلطات الاستعمارية مجهوداً لا يمكن إنكاره ، في سبيل تجاوز معظم هذه العقبات . ومـــع ذلك ، كان العامل الذي حفـّز الانتاج أكثر من ذلك ، هو تزايد الطلب على الفواكه والبقول النـاتج عن فتح مشاغل عمل في عدن الصغرى حيث أقيمت مصفاة النفط . وكان هذا السوق الجديد يمتص، طيلة مدة بناء المصفاة (من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤) كل الانتاج تقريباً.

ولكن ُشعِر منذ عام ١٩٥٤ ببعض الكساد ، بسبب تقلب سوق عدن بعد إتمام المصفاة ، فكاد الانتاج أن ينهـار ، وتوجّب على السلطات أن تتدخل حتى تدفع هذا التهديد ، فكان عملها يشتمل على :

– تحسين المواصلات بواسطة إنشاء طرقـــات جديدة وبواسطة استعمال الطائرة كوسيلة نقل ،
– تنظيم المنتجين في تعاونيات مجهزة بوسائل نخب وتوضيب حديثة ،
– التخفيف من وطأة الجهاز التجاري للتوزيع ،
– إنشاء «سوق تجارة بالجملة» حيث تتجمع كل المحاصيل المرسلة إلىعدن[1].

Aden Colony : Report of the Co - operative and Marketing (1) Departemnt, 1956, p. 5 .

وقد أعطى إصلاح القطاع نتائج جيدة جـداً ، فامتدّت زراعات القبول امتداداً عظيما (حوالي ١٠٠٠٠ أكر) . ومراكز الانتاج هي حاليـاً حسب أهميتها : أبين ، لحج ، العوذلي ، بير أحمـد ، دثينة وحضرموت . ويتراوح الانتاج السنوي بين ١٦٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ طن ، وهو يشمل :

– الفواكه من جهة : حمضيات (برتقال ، حامض وكلمانتين) ، إجاص ، درّاق ، مانجا ، مشمش ، عنب، موز ، شمام وبطيخ الخ ..

– البقول من جهة أخرى : بصل ، خيار ، كوسى ، فجل ، جزر، ملفوف فول وبندورة ، الخ ..

ويستهلك حوالي ٢٥ ٪ (٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن) من الانتـــاج في أماكن الإنتاج ؛ ويرسل القسم الأكبر إلى عدن المركز الرئيسي للاستهلاك ، وهو يغطي حاليـــاً ٥٠ ٪ من حاجاتها ويدرّ على منتجي المحمية حوالي ٤٠٠،٠٠٠ جنيه سنوياً . إذن يمكن القول ان الزراعات البقولية منتجة مثل زراعة القطن .

ويقدّر خبراء وزارة الزراعة أن الانتاج ، في السنوات المقبـلة ، سيتجاوز سعة الحاجات الوطنية وبالأخص حاجات عدن التي توشك طاقتها الامتصاصية أن تبلغ حدها الأقصى ؛ ويفكرون أنه قد ينبغي منذ الوقت الحاضر، التفكير في تصدير الفائضات . وحتى تتمكن الفائضات من إيجاد مَن يشتريها في الخارج، قد ينبغي – كما يقولون – تحسين نوعية المحاصيل .

وبناء على ذلك ، من الضروري تكميل وإتقان أساليب الزراعة والانتـاج والعرض ، وينبغي لأصول الصحة والنظافة الأوليـــة أن تكون محترمة بضبط كلّي : كتنظيف الأدوات والآلات وانتخاب المحاصيل لأجل حذف وإبعـاد المحاصيل ذات النوعية الرديئـة ، والتحضير الحسن ، وتنظيم التصديرات نحو مراكز الاستهلاك ، الخ . وهـذا يتضمن ايجاد صناعة تنسيق بضائع وصناعة تحويل تقدم منتوجات بأسعار معقولة .

ج – السمسم :

وتشغل مساحة تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ أكر سنوياً؛ وقد ارتفع انتاجها من ٥٠٠ طن ١٩٤٦ إلى ١٢٠٠ طن سنة ١٩٦٢ بفضل توسيع المساحة ، ولكن بفضل تحسين المردود أيضاً .

ويستهلك قسم من المحصول في أماكن الانتاج على شكل زيت المطبخ ، زيت يستخرج بواسطة مطحنة يديرها جمل ، ويبلغ المردود عند الاستخراج حوالي ٥٠ ٪ ، وتستعمل النفايات للتغذية البشرية والحيوانية .

ويباع القسم الآخر في عدن بشكل رئيسي ، حيث يُستخرج منه زيت المائدة بواسطة طرق أكثر حداثة .

وبوجه عام، فإن إنتاج السمسم لا يكفي لسد الحاجات المتزايدة إلى الزيت، ولذلك يستعمل زيت القطن أكثر فأكثر ؛ وكان قد سبق للقطن غير المحلوج أن استخدم كمادة أولية لمصنع كانت تبلغ طاقته على التحويل ما يناهز الخمسة آلاف طن سنوياً من العمل الكامل . ومن الممكن استخدام القطن غير المحلوج ، كالسوجا ، ذات يوم ، في صناعة المرغرين ، والصابون ومواد الرسم والدهان وأقراص الفيتامينات .

منتوجات الاستهلاك الشخصي

إن هذه المنتوجات التي تتميز بتقلباتها الكثيرة بسبب ارتباطها الدقيق بالظروف الجوية والمناخية ، تتعلق بالذرة البيضاء والقمح والشعير والتمور.

ومن بين الحبوب ، تهيمن زراعة الذرة البيضاء، فهي تشكل الغذاء الأساسي للجمهور الريفي وللسكان الفقراء في المدن بنفس الصفة التي تشكلها التمور .

والميزة المشتركة بين كل هذه المواد هو أنها لا تفسح المجال إلا أمام تبادلات

ضئيلة بسبب وجود ظاهرة هامة هي ظاهرة الاستهلاك الشخصي أو الذاتي.

أ ـ الحبوب :

تشغل زراعات الحبوب حالياً حوالي ٩٠٠٠٠ أكر أي أكثر بقليل من نصف المساحة الإجمالية المزروعة سنوياً ، ويبلغ الانتاج الاجمالي ما يناهز الـ ٣٥٠٠٠ طن ، وهي كمية صغيرة بالمقارنة مع الكميات التي تنتجها البلدان المجاورة واليمن بشكل خاص (٥٧٦٠٠٠ طن سنة ١٩٥٩) .

١ ـ الذرة البيضاء :

إن الماء هو العنصر الحيوي في هذه الزراعة ، ويتوقف فيضُ الموسم أو فقره على كمية الماء الهاطلة وعلى كثافة الري . وعدا عن ذلك فإن الجراد يشكل آفة من نوع خاص لهذا المحصول ؛ وان العزاء الوحيد عن غزو هذه الحشرات هو أن قسماً من الجراد الغازي يأكله الفلاحون الذين يتضررون منه .

وفي سنة ١٩٤٦ ، كانت الذرة البيضاء تشغل ١٣٧٠٠٠ أكر ، أي حوالي ثلثي المساحة الإجمالية المزروعة ، وتكرّس اليوم لزراعتها مساحة تتراوح بين ٧٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ فدّان أي ثلث المساحة الاجمالية المزروعة فقط ؛ ومرد هذا التراجع هو التحول الجديد للزراعات في صالح المنتوجات السوقية بخاصة ، ويتراوح الانتاج الحالي بين ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ طن سنوياً، ويستهلك الفلاحون كل هذا الانتاج تقريباً .

٢ ـ القمح :

تجري هذه الزراعة في الصيف والشتاء ، وتعطي بعض الأراضي الواقعة في موقع حسن ، موسمين في سنة واحدة ، دون أن يكون ثمة دلائل تنذر باستنفادها ؛ وإن المناطق ذات الارتفاع العالي والمتوسط هي التي تتلاءم تماماً مع هذه الزراعة وتعتبر بيحان وحضرموت المنتجين الرئيسيين للقمح .

وبخلاف الذرة البيضاء التي تتراجع دونما انقطاع ، فإن القمح قد تضاعفت تقريباً مساحة زراعته التي كانت تبلغ ٥٠٠٠ أكر سنة ١٩٤٦ و ٨٠٠٠ أكر سنة ١٩٦٢ . ويفسّر ضيق المساحة وضعف الانتاج اعتباراً من ذلك (٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن) بكون القمح لا يلعب سوى دور ثانوي في نظام تغذية السكان الذين يفضلون عليه الذرة البيضاء أو الأرز المستورد .

٣ – الشعير :

للشعير عدة نقاط مشتركة مع القمح الذي يزرع غالباً معه ؛ ويشغل الشعير نفس المساحة تقريباً التي نادراً ما تتجاوز الأربعة آلاف أكر ، ويقترب مردود الشعير من مردود القمح أيضاً : ٧ كنتال بالأكر بالنسبة للأول و ٥ كنتال بالأكر بالنسبة للآخر ، ومنتوجهما متساوٍ تقريباً : ٤٠٠٠ طن . وفضلاً عن ذلك فإن الشعير كالقمح قليل التسويق للغاية ، فهما غرض لاستهلاك شخصي شبه كلّي.

وبالإجمال فإن إنتاج الحبوب ما يزال ضعيفاً ولا يسدّ البتة الحاجات الداخلية ، وان تزايده ممكن نظرياً، على قدر ما يزداد تلاؤم المناخ لتنوّع كبير من الحبوب ؛ وقد يصطدم عملياً بمشكلة الأسعار .

ونشاهد في الحقيقة أن الحبوب المستوردة تكلف أقل مما تكلفه الحبوب التي ينتجها البلد ؛ وبما أن المردود ضعيف فإن الكلفة بالأكر مرتفعة بما فيه الكفاية، ويبدو من وجهة النظر التجارية والمالية ، أنه من صالح البلد أن يتموّن من الخارج ، ولكن من وجهة النظر الاقتصادية تسير هذه المنفعة باتجاه معاكس لمصالح المزارعين الوطنيين . والمشكلة هي في أن نعرف إذا كانت السلطات الحكومية مستعدة للتدخل من أجل تحسين ظروف الانتاج حتى تزيد المساحة المزروعة حبوباً وتزيد المردود . وكذلك ينبغي الشروع مسبقاً بإرشاد السكان بقصد تغيير العادات المتعلقة بالتغذية ، ولجعل الانتاج قابلاً للتسويق . ويتوقف

تراجع الاستهلاك الشخصي وتحسين النظـــام الغذائي ، على الاجراءات التي ستتخذ .

ب - التمور :

تغطي أشجار النخيل ربع الأراضي القابلة للزراعة في شبه الجزيرة العربية ، فيوجد مليونا شجرة نخل في العربية السعودية وأكثر من مليون بقليـل في اليمن الجنوبي ، والباقي أي ٢ مليون في المناطق الأخرى من شبه الجزيرة .

١ - المغارس أو المزارع :

إن حضرموت هي المركز الرئيسي لإنتاج التمور ؛ وتقع منابت النخل في منطقتين ذات مناخ مختلف : المنطقة الساحلية الرطبة ووديان الداخل . ولذلك فإن تمور الساحل تتساقط عن الشجرة بينما لا تزال في طور « الرُطب » ؛ وتمسك التمور لدى سقوطها بواسطة شِباكٍ قديمة لصيد السردين ، تُغلف بها الأعذاق عندما تبدأ بالنضج . وبعد ذلك يجري تجفيف التمور في الشمس طوال عشرين يوماً في مدار جمعها . وبعد التجفيف ، تجمع في زنابيل حيث تشكل كتلة كثيفة (مرزوم) . وفي منابت النخل الداخلية تجفف التمور كلياً على الشجرة ولكن بمـــا أن بعض التمور لا تزال طرية ورخوة عندما تُقطع الأعذاق ، يجري بشكل عام تجفيفها ، كلهـا على الأرض خلال يومين قبل التوضيب . ويوضب القسم الأكبر من الموسم في جرار بعضها كبير جداً ، ويمكنه أن يسع حوالي ٤٠٠ كلغ من التمور (٣ بحار) .

وإذا كان الموسم وفيراً ولم يكن بوجـــد عدد كاف من الجرار ، فيوضّب الباقي في سلال وزنابيل . إن الأصناف التي توضب عادة أي تلك التي لا تستهلك طازجـة ، هي « الجيراز » و « الحجري » و « المديني » و « الميجراف » . ويصنع كذلك عجين تمور يسمى « سيم » مشابه لـ « الأجوتا » في الجمهوريـــة العربية المتحدة .

٢ – الانتـــاج :

حالياً ، تشغل منابت أو مغارس النخل حوالي ١٥٠٠٠ فدان ، ويبلغ المردود ، وسطياً ، ٢٠ كلغ بينما يمكن لأفضل الأشجار أن تغلّ حتى المئة كلغ ، ويقدر الانتاج الإجمالي الذي يشمل ٥٠ نوعاً من التمور ، بعشرة آلاف طن سنوياً.

وحتى عهد قريب ، لم يكن القسم الاكبر من الانتاج مسوّقاً ، وإنما كان يستهلكه الملاكون والمزارعون والحيوانات ؛ ويساهم نظام التغذية المؤلف فقط من التمور في مكافحة المجاعات الحابنة أو المستسقية في حضرموت بشكل خاص.

وهذا هو السبب الذي فرضت لأجله سلطات القعيطي ، خلال مدة طويلة ، تقييدات تحظر تصدير التمور . ومنذ أن تجاوزت كمية الانتاج الحاجات المحلية ، وبالأخص منذ أن ظهر فائض يمكن تصديره ، قررت سلطات القعيطي رفع هذه الحواجز حتى تسهل إسالة أو بيع الفائض .

٣ – شتى الاستعمالات لشجرة النخل ولأثمارها :

تنقطع شجرة النخل لشتى الاستعمالات ، فمن الجـــذع تُصنع العوارض والحواجز وأخشاب السقوف والأبواب ومصاريع النوافذ والسلالم ، وتستعمل السعوف في بنـــاء البيوت المتواضعة والأسيجة والسقوف والصناديق والأسرّة والقوارب أو انها تستعمل كوقود . وكذلك تموّن أصول السعوف بالوقود أو بالعوّامـــات لشباك صيد الأسماك . ومن الوريقات تصنع الُحصر والزنابيل وبصورة خاصة تلك الزنابيل التي توضّب فيهـــا التمور . ويستخدم ليف أصل السعوف في صنع الحبال أو في حشو الوسائد والفرش ، ويستخدم ليف الوريقات في حشو المقاعد والكراسي . ويشرب العصير طازجاً أو مخمراً (نبيذ) ولكن يستخرج منه أيضاً نوع من السكر (١) .

---

(1) F. A. O. : Récolte et Conditionnement des Dattes, p. 111, Rome, 1963 .

وأخيراً ، إن أحـــد الأدوار الهامة لشجرة النخل هو حماية الزراعات الإضافية من الشمس والريح ، مثل الحبوب والحمضيات والزراعات البقوليـة ؛ ففي كثير من الأماكن لا يستطيع الانسان أن يحمي نفسه من قساوة وشدة المناخ إلا بفضل أشجار النخل .

وبوجه عام ، فإن المنتوجات المستهلكة شخصياً هي قليـلة العدد ومتنوعة جداً ؛ وعدا عن ذلك فهي مبعدة كلها تقريباً عن الدائرة التجارية التي تظـل المواد الغذائية المستوردة تسيطر عليها .

وبموجب ذلك ، يقع على عاتق الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لإعطـاء حافز قوي للزراعات التقليدية حتى تتزايد حصتها في الاستهلاك الداخلي. وحتى يُتاح للمنتجين الوطنيين أن يكسبوا قسماً أكبر من السوق الوطنية، ينبغي البدء بإعادة تنظيم السوق الزراعية لزيادة سرعة استعمال النقود في القطاع التقليدي وللتشجيع الإنتاج ولدعم الأسعار الداخلية أخيراً .

وقد تكون هذه الإجراءات ذات طبيعة تؤثر تأثيراً قويـــاً على نفقات الاستهلاك ، وعلى المداخيل الزراعيـة بالمقابل ، وقد تكبح الواردات المنافسة مع تعزيز استقرار الأسعـــار عند الإنتاج وتعزيز تزايد الانتاجية والتنويـع بوجه عام .

ضرورة التنويع الزراعي

إن التنويع يفرض نفسه لسببين رئيسيين :

– تحسين نظام تغذية السكان من جهة ،

– وتزايد المنتوجات القابلة للتسويق وبالتـــالي تزايد دخل الزراعة ، من جهة أخرى .

ينبغي على التنويع إذن أن يتناول معاً المواد الغذائية والمنتوجات المخصصة للصناعة وللتصدير .

أ – التنويع بحصر المعنى :

من الممكن تنويع الإنتاج الزراعي بواسطة تطوير زراعات الحبوب التقليدية وبواسطة إدخال زراعات جديدة وبزيادة المردود أو الانتاجية .

فالبلد ملائم لزراعة قصب السكر والقهوة والفول السوداني والعدس واللوبياء والبازلاء والأرز والذرة ، الخ .. شريطة أن تنجز بعض الأشغال الأساسية ، يمكن لهذه المحاصيل أن تعرف ازدهاراً كبيراً ؛ ففي مناطق عديدة ليس ثمة افتقار إلى أراضي الزراعة . ويكفي ، من جهة أخرى ، تطوير الري للحصول بسهولة على مساحة تتراوح بين ٢٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ فدان من أصل الأراضي شبه الصحراوية [١] .

وسيجد الانتاج الغذائي بيسر مَن يشترونه في الداخل . وبالنسبة للمحاصيل المخصصة للسوق الخارجية ، فان التنويع ليس دواءً عميم النفع ولا يستطيع دوماً أن يحمي عائدات التصدير من تقلبات الأسواق العالمية . وفي حال انعدام استقرار حقيقي ، يكون من الأفيد دعم الخطة وتنويع الانتاج القابل للتصدير بواسطة إجراءات تعويض ، وبالأخص إيجاد « صندوق استقرار الأسعار » حسب المحاصيل .

وفيما يتعلق بتحسين الإنتاجية بالأكر وبوحدة العمل فإن الاستعمال المنتظم للأسمدة ونشر أفضل التنوعات من النباتات والأساليب التقنية الحديثة ، يكون بمثابة حوافز ودوافع .

F. A. O. : Report to the Government of Aden, p. 27, Rome (1)

ب – فوائد التنويع :

يقدم التنويع الزراعي فوائد عديدة ، بعضها في المجال التقني وبعضها الآخر في المجالين الاقتصادي والغذائي .

١ – الفوائد التقنية :

إن التنويع يعني حفظ خصوبة التربة وحسم لعارض مسبّبات ونتائج أمراض النباتات ، ويعني أيضاً التطبيق الأعم للدورة الزراعية ، وهو يعني أخيراً استخلاص الحد الأقصى من الأراضي القابلة للتشجير واستخدام اليد العاملة الموجودة طيلة السنة على أحسن ما يكون.

٢ – الفوائد الاقتصادية :

إن قلة التنوع في الانتاج هي حالياً سبب ارتباط البلد ارتباطاً مفرطاً إزاء الخارج بالنسبة لغذائه ؛ فمن الواضح إذن أن اقتصاد البلد سيكسب استقراراً لو أنتجت محلياً نسبة قوية من احتياجاته إلى الأغذية .

٣ – الفوائد الغذائية :

في الوقت الحاضر تشكل النشويات من أصل الذرة البيضاء ، القسم الأساسي من تغذية أكثر السكان ؛ فالنشويات تتيح حقاً مواجهة جزء من الحاجات إلى الحريرات ، غير أنها لا تعوّض عن نقص منتوجات المواشي وعن مواد الوقاية الاخرى ؛ فهي تختار بوجه عام ، بسبب إنتاجياتها المرتفعة بما فيه الكفاية أكثر مما تختار بسبب قيمتها الغذائية . ولهذه الأسباب ، فإن التنويع المقرون بجمع فعلي بين الزراعة وتربية المواشي ، يصبح ملحّاً حتى يموّن بالأغذية تموينا كافياً وحتى يتوازن النظام الغذائي .

واختصاراً ، يشمل اقتصاد اليمن الجنوبي الزراعي ثلاثة أصناف من الانتاج.

يتوافق الصنف الأول مـع انتاج الغذاء في حالته الخالصة ، وهذا الانتاج هو ، عملياً ، بدون فائض قابل للتسويق ؛ هذا هو ميدان الاستهلاك الشخصي شبه الكامل . وبالرغم من أن هذا الانتاج في تراجع مستمر ، فهو يمس قسماً من الفلاحين وأكثرية الرعاة الرُحل . إن هذا الجزء يظل خـارج السوق الوطنية والعالمية .

ويتوافق الصنف الثاني مع الانتاج النصف - معيشي ، وهو يتعلق بالاستثمار الصغير حيث تشتغل الارض بشكل أساسي لأجل تغذية عائلة الفلاح ، ولكن هذا الاستثمار الصغير يترك فائضاً صغيراً يُباع في السوق القروية لمواجهة بعض إلزامات ذات طابع خصوصي أو للحصول على ما لا يستطيع الفلاح أن ينتجه بنفسه . وكذلك ، يساهم قسم من مربي المواشي ، في هذه السوق . صحيح أن هذا النموذج هو أكثر تقدماً من النموذج السابق ولكن ، في الحالة التي هو فيها، ليس له بتاتاً حظ في إيصال الاقتصاد الريفي إلى مستوى يصير فيه بإمكانه أن يحقق فائضات وأن يتطور اعتباراً من هـذه الفائضات . ونظراً لاستغلال الاقطاعيين للفلاح ، ولانخفاض مستوى المعيشة ، فإن السوق غير قادرة إلا على امتصاص فائضات ضئيلة . والمزارع لا يشجع بتاتاً على تطوير إنتاجـه فوق المستوى الذي وصل اليـه حالياً ، وإذا قام بذلك فلا يستفيد من جُهده . إن ضمـان الإسالة أو المبيع الذي يشكل الحافز الرئيسي ، لا يتعلق اليوم إلا بالصنف الأخير أي بالمحصولات السوقية .

وتفيد هذه المحصولات السوقية ، مبدئياً من الأسواق المضمونة والتي يمكنها الدفع . إن القطن مسيطر ويشكل حصة الاستعمار الرئيسية . ففي ظل مبادهة الانجليز فرضت زراعة القطن على حساب الانتاج الغذائي الذي اختـل توازنه حالياً .

جدول رقم (٢٧)

المساحة الاجمالية المزروعة

(بالفدان)

محاصيل	١٩٤٦		١٩٥٢		١٩٦٢	
	مساحة	٪	مساحة	٪	مساحة	٪
قطن	•••	•••	١٠٠٠٠	١٣,٠	٥٥٠٠٠	٣٠,٨
ذرة بيضاء	١٣٧٠٠٠	٨٥,٥	٤٠٠٠٠	٥٣	٧٣٠٠٠	٤٠,٠
قمح	٥٠٠٠	٣	٥٦٠٠	٧,٥	٨٠٠٠	٤,٤
شعير	٤٢٠٠	٢,٥	٦٠٠٠	٨	٤٠٠٠	٢,٢
سمسم	٥٠٠٠	٣	٤٢٠٠	٥	٤٠٠٠	٢,٢
تمور	١٠٠٠٠	٦	١٠٥٠٠	١٣,٥	١٢٠٠٠	٦,٥
فواكه وبقول	؟ (أ)	؟	؟	؟	١٠٠٠٠ (ب)	٥,٤
تبغ	؟	؟	؟	؟	١٠٠٠ (ب)	٠,٣
متفرقات	؟	؟	؟	؟	١٥٠٠٠	٨,٢
المجموع	١٦١٢٠٠	١٠٠	٧٦٣٠٠	١٠٠	١٧٥٠٠٠	١٠٠

(أ) أرقام ليست بحوزتنا . (ب) أرقام تقريبية .

وبالاجمال ، كانت السياسة الزراعية للسلطات الاستعمارية موضوعة دونما اهتمام بالتناسق ؛ وقد تم التقدم ، إذا كان هنالك تقدّم ، على نحو غير متكافيء ومتساوٍ . فالتفاوت جليّ اليوم بين أبين ولحج من جهة وبين باقي الاقليم من جهة أخرى ، وهي في أساس تفاوت المداخيل دون أن نتحدث عن ارتباط البلد ببيع محصول واحد .

وبموجب ذلك ، يحتاج اليمن الجنوبي إلى خطة تنسيق زراعي موجّهة لإبعاد مساويء النظام العقاري ، ولتصليح أخطاء السياسة المتّبعة حتى الآن ؛ وبدون ذلك ، تؤدي هذه العقبات إلى ازالة مفعول كل المجهودات المبذولة في صالح الزراعة .

وينبغي أن يظهر هدفان رئيسيان في المرتبة الأولى من اهتمامات السياسة الحكومية الجديدة :

– تشجيع الانتقال من الاستثمار الفردي إلى الاستثمار التعاوني .
– توجيه القطاع الزراعي إلى اشباع الحاجات الغذائية وإلى تطوير المحاصيل التي تسمح بالتصنيع .

ولسوف تستخدم التعاونيات كهمزة وصل بين المزارعين والحكومة بخصوص نشر السياسة الرسمية ، وسوف تعزّز التنويع الزراعي والجمع بين تربية المواشي وبين الزراعة في نظام استثمار مختلط . وهكذا يغطّى تأخر الزراعة الحالي ويصبح الاستعمال الكامل للأراضي الموجودة مضموناً كلياً . وما هذه سوى آفاق للقطاع وما هي سوى عناصر لأرباح اضافية بالنسبة للفاعلية الفلاحية وبالنسبة للاقتصاد بوجه عام .

الفصل الثالث عشر

صيد الاسماك

يأتي صيد الأسماك ، في ترتيب أهمية الموارد ، بعد الزراعة تماماً . فمنتوجات البحر توفر للسكان القسم الرئيسي من حاجاتهم إلى البروتينات . وفي الحقيقة يحتل السمك مكاناً خطيراً في النظام الغذائي للقسم الفقير من السكان . وهو يحل مكان اللحم الذي لا تناله سوى أقلية .

وخلال فترة طويلة ، كان صيد الأسماك مهملاً . ولم يسترعِ بعض الانتباه إلا منذ عشرين سنة . وهكذا قررت السلطات البريطانية ، سنة ١٩٤٨ ، أن توسّع المياه الاقليمية حتى ثلاثة أميال عن السواحل . وفي الوقت نفسه، باشرت بسياسة مساعدة صيادي الأسماك .

وبعد تأسيس « الاتحـــاد » ، أخذت الحكومة المركزية تلك السياسة على عاتقها ، والتزمت بتنظيم صيد الاسماك على أسس جديدة ، بقصد جعله مصدراً لمداخيل ذات قيمة .

مهمة ادارة أماكن صيد الاسماك

ان إدارة (نظارة) أماكن صيد الأسماك التي هي جهـاز مشترك بين عدن والمحمية ترتبط بوزارة الزراعة منذ ١٩٦٣ . وتقوم وظائفها الرئيسية على [١] :

– مساعدة صيادي الأسماك .
– تحسين وسائل صيد الأسماك ،
– خلق تعاونيات ،
– توسيع تجارة الاسماك ، توسيعاً كبيراً .

أ – الظروف العامة لصيد الأسماك :

١ – ساحل غني بالأسماك :

يستحم اليمن الجنوبي ببحرين غنيّين جداً بالأسماك . فمن جهة يقدم البحر الأحمر ذو التموجات (المد والجزر) الخفيفة ، منطقة غنية جداً لصيد الأسماك . ومن جهـــة أخرى المحيط الهندي المتميز بتعاقب الرياح الموسمية الذي يُحدِث قلبَ التيارات البحرية ، يُدفِّق كميات هائلة من السمك [٢] . وتظهر هـــذه الخصوبة كهبة من الطبيعة للتعويض عن قحط التربة .

ويتفرّغ كل سكان الساحل تقريباً لصيد الاسماك الذي يكوّن بالنسبة اليهم فاعلية حياتية . وتنتشر قرى صيادي الاسماك على طول الساحل . و (شحر)

---

(١) هيئة الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٦٠ .
(Progrès réalisés par les Territoires Autonomes)
(٢) هانز هلفريتز ، في مملكة سابأ ، ص ٢٣ .

هي أنشط مرفأ في المحمية الشرقية ، منطقة الاستثمار الرئيسية .

وعلى العموم ، فإن الظروف الطبيعية ملائمة لصيد الاسماك الذي بمكنته أن يجعل من اليمن الجنوبي منتجاً ومصدّراً كبيراً للأسماك . ولأجل ذلك ، ينبغي الابتداء بتجديد العدة ، وبتعليم صيادي الاسماك على الوسائل التقنية الحديثة ، وبإصلاح القطاع .

٣ ـ الوسائل التقنية المستخدمة :

إن المنشآت المرفئية مثل أدوات صيد الاسماك ، هي من أكثر المنشآت بدائية . وفي الحقيقة ، ان المرافىء سيئة من حيث الاصلاح ، بينما الآلات قديمة مستهلكة . ويمتلك المركب إما مُجهِّز مراكب على نفقته – على الأرض – ، تاجرٌ على العموم ، وإما بحارة شركاء ، وإما بعض أعضاء البحارة أيضاً ، بينما يجلب الأدوات كل فرد على حدة . ونستخدم وسيلتان فنيّتان هما : الشباك وقصبة ذات صنارة للصيد . ولا يجدي نفعاً أن نقول ان الوسيلة الأولى والثانية تصنّفان عادة بين أكثر وسائل صيد الاسماك بدائية (١) .

أ – صيد الأسماك بالشباك :

يُمارس صيد الأسماك بالشباك في المياه المنخفضة بصورة خاصة ، لاغتنام أسماك القلي والسردين . وينشر شباك الصيد قاربان صغيران على كل منهما جذّافان .

وفي أغلب الأحيان يموّل العملية تاجر أسماك ، يسلّف الرساميل اللازمة لصيادي الأسماك ويسلف أحياناً شباك الصيد . وبالمقابل يأخذ ، مبدئياً ، حصة من الغنيمة . وفي الواقع ، نظراً لكون صيادي الأسماك مديونين له ، فإنه

---

(1) F. A. O., Enquêtes sur les Coûts et les gains des entreprises de pêche primaires, p. 7 , Rome, 1961 .

يجعلهم يتخلون له عن كل الغنيمة ، بموجب حق الدائن بإمساك ما عنده من مال المديون ، المعترف له به .

إن هذه الكلمة الأولية تبرهن على حالة الخضوع التي يوجدُ فيهـــا صيادو الأسماك . وعلاوة على ذلك ، يرضى صيادو الاسماك ، خوفاً من البطالة، بالسعر الذي يدفعه لهم التاجر عن طيبة خاطر ، للحصة التي تعود لهم . ونقدّر أن هذا السعر لا يتجاوز إطلاقاً ربع السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي.

وكذلك فإن وضعية الصيادين المستقلين غير زاهرة . صحيح انهم يبيعون بأنفسهم غنائمهم بالمزاد ، ولكنهم عُزّل كالصيادين السابقين ، حتى ينفلتوا من سيطرة التجار الذين يراقبون السوق بتدقيق .

ب – صيد الأسماك بالصنارة :

تستخدم هـــذه الطريقة لاصطياد الورنك وكلاب البحر وسلطان ابراهيم والأسماك الكبيرة بصورة عامة .

ويستدعي صيد الاسماك بالصنارة تجـارة أكثر عدداً . يشترك فيه حوالي أربعين صياداً علىظهر« سمبك » (زورق شراعي أو بخاري اكبرمن الهوري).

وعلى العموم ، يعود امتلاك العـدة والقارب إلى البحارة الذين يتمتعون نظرياً ، بسبب ذلك ، بوضعية متميزة . ولكن هـذه الوضعية ليست سوى مظهر ، لأن صيادي الاسماك يجدون أنفسهم ، في مرحلة التسويق ، في وضعية التبعية الآنفة إزاء الدلالين والتجار . ويتلاعب هؤلاء بالأسعار على خاطرهم . وبما أن الأمر يتعلق بمنتوجات شديدة التلف ، فإن صيادي الاسماك يفضلون أن يتفاهموا معهم ، من أن يتركوا أنفسهم ينهارون .

ويقسم منتوج البيع إلى حصتين : حصة تخصص لنفقات القارب والأدوات، وحصة تستخدم في دفع أجور البحارة .

ويحوز نظام الأجرة هذا على استحسان صيادي الأسماك . فهو يوفر لهم في زمن الصيد الجيد ، أرباحاً ذات أهمية ملموسة .

ج – مهمة ادارة أماكن صيد الأسماك :

اتخذ هذا الجهاز انماء صناعة الصيد في جوانبها المتعددة كغاية له .

١ – مساعدة صيادي الأسماك في عدن :

كانت « الإدارة » قد أكبّت أولاً على رفع كل التقييدات التي كان يخضع لها صيد الاسماك ، وعلى فرض ترقيم القوارب . ووضعت بالتالي برنامجاً صغيراً لتجديد وتمصير التجهيزات . وأخيراً ، نظم صيادي الاسماك في عدن ، في جمعيتين تعاونيتين .

وتكوّن الجمعية الأولى تعاونية صغيرة للتسليف تمنح قروضاً طويلة الأمد لصيادي الاسماك وتشجع روح الادخار . والجمعية الثانية هي شركة موزعة للوازم صيد الاسماك . وبالنتيجة فهي تستورد التجهيزات التي تبيعها لأعضائها الذين يدفعون ثمن نصفها نقداً ، وثمن النصف الآخر بالتقسيط .

وأكثر النتائج التي يمكن ادراكها هي تخفيض ديون صائدي الاسماك إزاء التجار والمرابين من جهة ، وتجديد وسائل الشغل من جهة أخرى .

جدول رقم (٢٨)

كلفة تجهيز فرقة بحارة من ستة أعضاء [١]

(بالجنيهات)

سمبك	محرك	شباك	شاحنة صغيرة	المجموع
٢٠٠	٣٧٥	٦٠٠	٧٥٠	١٩٢٥

ويوجد حالياً حوالي ثلاثين إلى أربعين « سمبك » مجهزة بمحركات الديزل وبالشباك الضخمة . في الماضي لم يكن السمبك صالحاً للصيد إلا في الصيف ؛ وكان يُترك في الشتاء . ومع ذلك ، فالشتاء هو أنسب الفصول للصيد ، لأن برودة المياه ونظام الرياح وتكون البلانكتون [٢] تجعل الاسماك ، تتوافد نحو أكثر مناطق الساحل دفئاً. وضاعف جداً استخدام المحركات تحرك القوارب التي وسّعت دائرة عملها . فاستخدام المحركات يسمح الآن للقوارب بالعمل طوال السنة .

إن إحدى النتائج الأولى لتحسين التجهيزات كانت انخفاض عدد البحارة الذين نزل عددهم من ٤٠ إلى ٦ بحارة في السمبك الواحد : وبذلك تدنى عدد صيادي الاسماك في عدن تدنياً هاماً من ١٣٠٠ سنة ١٩٤٦ إلى ٧٥٠ سنة ١٩٦٠ .

---

(١) Aden Port Trust, Annual Report, 1960 - 61, Aden.

(٢) Plancton : مجموعة كائنات ميكروسكوبية معلقة في باطن البحر تتغذى منها الحيتان (ملاحظة المترجم) .

والنتيجة الثانية كانت زيادة حجم الغنائم .

وبسبب تلك التطورات فإن صيادي الاسماك في عدن يعتبرون أكثر الناس تقدماً وفعالية في ساحل اليمن الجنوبي كله . فهم يتمتعون بمستوى معيشة أعلى بدون التباس ، من مستوى معيشة صيادي الاسماك في المحمية .

٢ ـ مساعدة صيادي الاسماك في المحمية :

هذه المساعدة هي من صنيع « ادارة أماكن الصيد » والسلطات المحلية . وتقوم على منح قروض لصيادي الاسماك ، وعلى التعجيل بتجديد الأدوات .

ومع ذلك يجب أن نرثي لانعدام التعاونيات بمقـــدار تزايد عدد صيادي الاسماك حوالي ٥٠٠٠ الذين يزداد عوزهم وبصورة خاصة خضوعهم لدائني المال ولتجار السمك . وعـــلى العموم ، يُعزى هذا النقص إلى سلبية وحذر ذوي العلاقة (١) .

وفي سنة ١٩٦١ قررت الحكومة الاتحادية ، آخـــذة بعين الاعتبار ذلك الوضع ، ان تنشيء مجلس صيد الاسماك . وتمثل فيها الإمارات وصيادو الاسماك في المحمية الغربية .

ويقدم هذا المجلس تسهيلات عديدة : تسليفات ، شراء أدوات ، تسويق الخ . . ويعمل بتعاون وطيد مع « الإدارة » التي تساعده مالياً وتقنياً . وأما السلطات المحلية فإنهـــا تمنح صيادي الاسماك شباك نايلون وقوارب . وعدا عن ذلك ، فإنها تهتم باصلاح المرافىء .

وباستخدام المحركات في السمبك ، أخذ الصيد القروي يفسح المجال تدريجياً أمام صيد الأسماك في عرض البحر . ومع ذلك فاننا بعيدون عن الصيد الصناعي .

Aden Colony, Report of the Co-operative and Marketing (1) Departemant.

فقبل أن نرى ان الصيد الصناعي قد انطلق انطلاقة جيدة ، ينبغي أن ننتظر اليوم الذي يصبح فيه لدينا صيادو أسماك متعلمون جيداً على استخدام الوسائل الفنية الحديثة ، ومراكز صيد مجهزة تجهيزاً جيداً ، وصناعيون عازمون على كسب الحد الأعلى من الثروات التي تقدمها البحار المجاورة .

الوضع الراهن لصناعة صيد الأسماك

تمتاز صناعة صيد الأسماك بميزتين رئيسيتين :

– من جهة ، التباين المفرط في حجم الغنائم ،

– ومن جهة أخرى ، عدم كفاية المنشآت الصناعية .

وفي زمن الكساد تطرح بحدّة مسألة الخزن والتحويل . ويبدو أن هذه المسألة لن تُحل إلا في اليوم الذي يصبح فيه البلد مهوراً بجهاز تبريد وبمصانع للتعليب .

أ – التباين المفرط في حجم الغنائم السنوي :

يتباين حجم الغنائم تبايناً مهماً من سنة لأخرى . ويبلغ حجم الغنائم ٠٠٠ ٧٥ طن في الزمن الملائم . وبالعكس ، فإنه يتدنى إلى ٠٠٠ ٢٠ طن عندما تكون الظروف البحرية رديئة .

ومنذ سنة ١٩٦٠ ، تتراوح كمية الأسماك المصطادة بين ٠٠٠ ٢٢ و ٠٠٠ ٦٢ طن في السنة .

جدول رقم (٢٩)

كمية الأسماك المصطادة سنة ١٩٦٢ حسب المناطق (١)

المناطق	الكمية بالأطنان	النسبة المئوية
المحمية الشرقية	٥١٢٠٠	٨٢,٧
المحمية الغربية	٢٥٠٠	٤
عدن	٨٢٠٠	١٣,٣
المجموع	٦١٩٠٠	١٠٠

ان المركز الرئيسي للانتاج هو المحمية الشرقية ، وبالضبط سلطنة القعيطي . ويستهلك صيادو الأسماك ثلث الكمية تقريباً . ويُسوَّقُ الثلثان الباقيان .

وتأثير التسويق على صيد الأسماك حاسم ، لأن ظروف السوق هي التي تحدِّد حجم الصيد السنوي . وتتأثر هـذه الظروف ذاتها بعاملين رئيسيين : الانتاج الزراعي الداخلي والطلب الخارجي على السمك .

وفي الحقيقة ، تحتفظ السوق في الزمن العادي بأكثر من نصف الكمية المسوقة، ويصدَّر الباقي .

(1) Commonwealth Developement Finance, Comagny Report, p. 22.

١ - الاستهلاك الداخلي :

والحالة هـــذه ، على الصعيد الداخلي يرتبط استهلاك السمك ارتباطاً دقيقاً بالغلال . وترسل كميــات سمك مهمة جداً من الساحل إلى الداخل . ويخزن الفلاحون قسماً منها يستخدم فيما بعد لغذائهم الخاص ولغذاء المواشي أو للتسميد أيضاً. وتكوّن هذه المشتريات مُحرّكاً مهماً يعطيه صيّادو الأسماك قيمة كبيرة.

وفي وقت الجدب ، تهبط كثيراً الكميات المرسلة إلى الأرياف بسبب انعدام الموجودات النقدية . وبما أن الطلب المحلي (الساحل والمراكز الحضرية المجاورة) غير قادر على امتصاص مجموع الصيد ، وبسبب قلة التصديرات ، فإن الأسعار لا تلبث أن تنهار .

وفي حالة كهذه، يُعطى الفائض الكاسد بسعر منخفض للتجار الذين يبيعونه لمزارعي التبغ (للتسميد) ولأصحاب القوافل (أغذية للجمال) .

وهكذا ، فقد كان للظروف الجوية الرديئة التي عرفتها حضرموت من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ ، تأثيرات خطرة على صيد الأسماك . وعانى الانتاج سقوطاً لا مثيل له ، كما يدل على ذلك الجدول رقم ٣٠ .

جدول رقم (٣٠)

الحجم السنوي للصيد [1] بالأطنان الثقيلة

١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
٧٥٠٠٠	٥١٩٠٠	٢١٨٠٠	٢١٥٠٠	٢٢٤٠٠	٦١٩٠٠

(1) O. N. U., Annuaires des Statistiques, New - York, 1962.

٢ ـ الصادرات :

السمك هو أحد أهم صادرات اليمن الجنوبي. وتدرّ عليه المبيعات في الخارج بين ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني و ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه سنوياً ، يعود ثلثاها إلى عدن والباقي إلى منطقة القعيطي .

وبعد أن كانت الصادرات منتظمة ومتنامية ، لم تنقطع منذ ١٩٥٧ عن التناقص بسبب العرض الرديء للمنتوجات . ويترجم هذا الانخفاض بخسارة سنوية بالعملات الصعبة تناهز الـ ١٠٠ ٠٠٠ جنيه . ويتكبد نفقات ذلك صيادو الأسماك والتجار المصدرون دون أن نتحدث عن الميزان التجاري بصورة عامة.

ب ـ نقص المنشآت الصناعية :

تؤول هذه المنشآت إلى مستودعين مُبرّدين وإلى مصنعين صغيرين. ولا شك في أنها لا تستوعب سوى قسم ضئيل من الانتاج .

١ ـ المستودعات المبردة :

تحوز عدن منذ سنة ١٩٥٢ على مستودع مبرّد قادر على خزن ما يلزم تماماً لإشباع الاستهلاك المحلي خلال بضعة أيام (١). وأما المحمية فلم تزوّد المكلا إلا سنة ١٩٦٢ بمستودع صغير ، سلّفت المملكة المتحدة ١٢ ٠٠٠ جنيه لحكومة القعيطي من أجل إنشائه .

وبوجه عام ، كانت حسنةُ التجهيز الجديد للخزن والتبريد ، انه أنقص الإسراف وضمن تموينا منتظماً لمدن الساحل . ومع ذلك فهو لا يزال بعيداً عن الإجابة على الحاجات المحلية ، ولا يزال بعيداً أكثر من ذلك عن الإجابة على مستلزمات التصدير .

---

(1) Colonial Office (H. M. O. S.), Aden 1955 - 1956, p. 34 , London 1958.

وعلى الصعيد الداخلي ، يستمر قسم من المستهلكين في إعطـاء الأفضلية للمنتوجات المستوردة ، رغم أنها أغلى كثيراً من المنتوجات الطازجة التي توجد محليـــاً . ومع ذلك فإن الأمر الذي يحزن أكثر هو رفض القوات المسلحة البريطانية وشركات الملاحة أن تتموّن من عدن لأن الانتاج لا يعجبها تماماً من ناحية النوعية والتحضير .

وهذا أيضاً هو السبب الذي جعل الزبائن الأجانب ينقصون جديّاًمشترياتهم من اليمن الجنوبي .

وهذه الوضعية تسيء إلى مصالح البلاد إساءة خطرة . وقــد آن أن تُخلق مشاريع صناعية قادرة على تحسين نوعية المنتوجات ، وعلى رفع المبيعات . وقد بوشر حديثاً ببداية مجهود في هذا الاتجاه ، وبصورة خاصة في المحمية الشرقية ، حيث بدأ صيد الأسماك ينتظم تدريجياً .

٢ – مصانع تحضير السمك :

يتعلق هذا التحضير بقسم الغنائم الموجّه نحو السوق الخارجية ، والمكوّن من السمك المملح والسمك المجفف،والمكون أيضاً من زيت السمك وأما الوسائل الفنية المستخدمة فهي من أكثر الوسائل بدائية .

وفي الحقيقة ، ان الأسماك تُترك بكل بساطة لتنتن وتجف على الشاطىء . وهكذا نحصل على السمك المبخّر الذي يصدّر بدون أي انشغــــال بعرضه . والطريقة المستخدمة لاستخراج الزيت هي أعجب من ذلك . يُنشر السمك على حجارة قائمة على أحواض صغيرة معرّضة للشمس . وتحت تأثير الحرارة ينشف السمك تاركاً السائل يجري في الأحواض . وبعد أن يخضع الزيت لأول تنقية ، يوضع في براميل صغيرة ، ثم يوزع في قناني معدنية .

ان وسائل تقنية كهذه لا يمكنهـــا أن تعطي سوى منتوجات ذات نوعية

رديئة . وبقصد تجديد هذه الأساليب أيضاً ، أكبّت السلطات المحلية على إيجاد صناعة تحويل صغيرة مدعوة لكي تتعاظم .

وهكذا أنشىء في المكلا مصنع تعليب صغير ومصنع صغير رائد لأجل صنع الطحين وزيت السمك (١) .

•

قصارى الأمر ، ان البحار المحيطة باليمن تخفي ثروات لا ريب فيها . ومن الممكن أن نستخرج منها مواداً أولية تخصص لتصبح موارد هامّة للتموين في مجالات شتى : تموين السفن ، تعليب ، تصدير أسماك طازجة أو مبرّدة إلى بلدان الشرق الأوسط . ويعتبر بعض الخبراء أن تنمية صناعة صيد الأسماك ستستلزم تثميرات تناهز ٢,٥ مليون جنيه بنسبة ١٥٠ ٠٠٠ جنيه سنوياً (٢) . والمشكلة الآن هي في جمع هذه الرساميل . وعندما يتم الحصول عليها ، سواء عن طريق القرض الداخلي أو المساعدة الخارجية ، يصير من الممكن إيجاد أسطول مجهزاً تجهيزاً جيداً ، وانتهاج سياسة مساعدة لصيادي الأسماك وللصناعات التي تعالج منتوجات البحر . وبذلك ، سنصل إلى تحويل صيد الأسماك اليدوي إلى صيد أسماك صناعي في أماكن بعيدة ، وإلى رفع مستوى معيشة الذين يعملون في صيد الأسماك ، وسنصل أخيراً إلى زيادة المبيع في الخارج .

---

(١) O. N. U. , Progrès réalisés par les T. N. A. , p. 467 , New - York, 1960 .

(٢) تقرير عن عدن : Common Wealth Developement Finance , London, 1961.

الفصل الرابع عشر

موارد باطن الارض

ما تزال موارد باطن الأرض غير معروفة تماماً ، لأنه لم يجر حتى الآن أي تفتيش منهجي . وبقي أن يوضع بيان كامل وواضح بالثروات الطبيعية . وبمكنة التصوير الجوي أن يؤدي خدمات مفيدة جداً للبلد الذي لا يزال مفتقراً إلى خرائط .

وخلال فترة طويلة ، كان البريطانيون الذين قاموا بدراسات جيولوجية جزئية ، يرددون أن الأبحاث ما كانت تسمح باكتشاف أي مورد معدني . ثم أنهم تركوا أقوالاً تردّد أنه غير مستبعد أن يحتوي باطن الأرض على النفط . ومنذ زمن قريب، أكدوا وجود الزيت المعدني في عدة نقاط من المحمية الشرقية . وهذا ما يُفسّر إسراع الشركات الأنجلو – أميركية لطلب الانفراد بالتفتيش والاستخراج .

المعادن الصلبـــة

دلّت دراسة حديثة أجريت لحساب « حكومة الاتحـاد » [1] على وجود عدة معادن صلبة في عدة مناطق . ومن جهة أخرى ، اكتشف في حضرموت أيضاً بضعة معادن حديدية [2] . وأما باطن الأرض في عدن فلم يدلّ حتى الآن على وجود أي مورد معدني .

أ – المعادن غير الخالصة :

يبدو في هذا المجال أن المحمية الشرقية هي أفضل المحميّات . وفي الحقيقة تملك حضرموت حوالي خمسين مركز معادن غير خالصة ، أهمّهـا : الجفصين ، حجر الشبّ ، الحجر الطري الضارب إلى الزرقة (Ardoise) ، الراتينج ، الحجر الأخضر ، الحديد ، البوتاسيوم ، المغنيزيوم ، المانغانيز ، الأثمد (الأنتيموان) ، النحاس ، البوكسيت الخ ...

ويبدو أن معدن الحديد ذو محتوى شديد ٥٠ ٪ تقريباً ، وان معدن المانغانيز يتجاوز الـ ٧٠ ٪ . ويناهز محتوى البوكسيت الـ ٤٥ ٪ [3] .

وفيما يختص بالأنتيموان والبوتاسيوم ، فمن المهم أن نشير إلى استخدامين دارجين : تستخدم النساء الأثمد كسلعة للتجميل ويؤمن الرجال بفاعليته لإبراء أمراض العيون ولإنماء البصر . وأمـــا نيترات البوتاسيوم فيستخدم في صناعة الذخائر .

---

(١) الحكومة الفدرالية (الاتحاد) : وثيقة نشرت بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لتأسيس الاتحاد ، عدن .

(٢) البكري (س) حضرموت وعدن ، ص ١٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦ .

وفي المحمية الغربية نجد أيضاً الحديد والنحاس والمانغانيز ، ولكن نجد أيضاً القصدير والرصاص والتوتياء والميكة ومعدن الرصاص الأسود (graphite).

وفي كلا الحالتين ، المقصود الآن هو معرفة محتوى وكمية هذه المعادن غير الخالصة بالضبط ، للشروع في استغلالها . ومع ذلك فلا بد أن نخشى من أن تُعيق الاستخراج صعوبة الوصول أو أن تجعــل المعادن غير الخالصة المكتشفة غير قابلة للاستغلال اقتصادياً .

ب – الملح الصخري (روكسالت) :

يوجد الملح الجوهري بكمية كبيرة ، والمركز الرئيسي للانتاج هو (شبوة) أما ظروف الاستخراج والعمل في المناجم فهي بدائية جداً . والإنتاجية ضئيلة بسبب استعمال أدوات بدائية . ويتقاضى عمال المناجم الذين يتكون معظمهم من البدو ، أجوراً منخفضة جـــداً . يكسبون حوالي شلن مقابل حمولة جمل تساوي ١٥٠ كلغ .

ولا يتعدى الانتاج أبداً الألف طن في السنة . ويبـــاع قسم من الانتاج في اليمن ، ويباع الباقي بسهولة في داخل البلد . وتدرّ هذه المبيعات حوالي ٥٠٠٠ جنيه سنوياً .

تحتاج هذه الفعالية إلى الانتظام ، حتى تجعــل العمل إنسانياً أكثر ، وحتى تضمن لعـــمال المناجم أجوراً لائقة . وعدا عن ذلك ، فبمكنة اللجوء إلى الأساليب الحديثة في الاستخراج أن يُحسّن ويزيد الانتاج ، وأن يحسّن بالتالي بديله النقدي .

ج – الخشب المتفحّم (Lignite) :

يمتاز باطن أرض معظم بلدان الشرق الأوسط بميزتين رئيسيتين مهمتين للغاية لأنهما تقودان الحياة الاقتصادية الإقليمية . وهما انعدام الفحم الحجري تقريبـاً

من جهة ، وخصوبة النفط من جهة أخرى . إن هاتين الميزتين تسمحان بوضع حدود التصنيع المقبل في هذه البلاد . وأمـــا فيما يتعلق باليمن الجنوبي ، فإن تكوّنه الجيولوجي مشابه ، في قسم عظيم ، لتكوين باقي بلدان الشرق الأوسط، أو على الأقل مشابه لتكوين شبه الجزيرة العربية . فباطنه الأرضي لم يدل حتى الآن على مركز للفحم الحجري . وبالعكس ، فإننـا نجد فيه الخشب المتفحّم . سيكون إذن مفيداً أن نتعرّف على قوته حتى نحسن تقييمها . وعلى كل حال ، يمكن اعتبار الخشب المتفحم ، نظرياً ، منذ الآن كمصدر طاقة ممكن أو محتمل. ومع ذلك فإن الخشب المتفحم يقدم ، من الناحيـة الاقتصادية ، فائدة ضئيلة ، بسبب سعر كلفته المرتفع جداً .

وباختصار ، إن السلطات العامة مجبرة على تحريك البحث عن المناجم حتى تسمح بمعرفة أفضل وباستغلال صحيح للافتراضيات الاقتصادية الجوفية . على أن الأبحاث عن المعادن غير الخالصة والهيدروكاربير ، تقتضي مخاطرات ماليـة واسعة تدّعي السلطات الوطنية أنها غير قادرة على التكفل بها وحدها ، بسبب الافتقار للرساميل، ولكن أيضاً بسبب الافتقار للفنيين والتجهيزات. وتستدعي السلطات الوطنية الرساميل الخاصة الأجنبية أيضاً، حتى تمنح لصناعة الاستخراج محرّكاً قوياً .

وبقبولنا لشرعيّة هذه البرهنة ، فإننا لا نتمكن إلا أن نرثي لانعدام جهاز تدخل ، كنوع من « المكتب الوطني للأبحـاث المنجميّة والنفطية » الذي يُتيح الدولة أن تتدخل في هـذا الموضوع ، بموازاة المبادرة الخاصة ، أو على الأحسن بالاشتراك معها .

النفـط

ان تاريخ النفط غامض في أغلب الأحيان ، ومضطربٌ دائمـــاً . فالمصالح

والأهداف السياسية تتداخل دوماً . وفي هذا المحيط ، يطمع الكارتل البترولي العالمي طمعاً شديداً ، واضحاً ، بمناطق الشرق الأوسط . ليس من المدهش إذن أن تسترسل الشركات البترولية في منازعات حادة على قدر ما هي مدعومة من حكوماتها الخاصة بها ، بسبب اتساع المصالح المطروحة ، حتى تتأصل في هذه المنطقة ، أو حتى تمنع دخول المزاحمين إليها ، أو أيضاً حتى تدافع عن أوضاعها.

وفي المؤتمر العربي الرابع للنفط ، المعقود في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ببيروت ، صرّح الوزير السعودي السابق الشيخ عبد الله الطريقي (١) ، ان الشركات النفطية « يحركها الروح والنفَس الأمبرياليان اللذان يحملانها على استغلال الشعوب النامية دونما تأنيب ضمير » . ويضيف « ان الشركات ذات الامتيازات الاستثمارية لا تشكل شخصاً ثالثاً ولكنها جزء لا يتجزأ من الحكومات والشعوب التي تستهلك النفط » .

في الحقيقة ، يظهر اليوم كل مشروع نفطي كمزيج من مصالح خاصة وعامة. إن حكومات البلدان التي تنتمي الشركات النفطية اليها ، تمنح للشركات دعماً كلياً ، وتستخدم أكثر الأساليب احتيالاً ، والقوة ، عند الضرورة ، لتكسب لها أوضاعاً امتيازية في كل مكان تُشتم فيه رائحة الذهب الأسود » .

ولا يظهر أن اليمن الجنوبي قد استطاع أن يشذّ عن هذه القاعدة . فهو لم ينتج حتى الآن نفطاً ، ولكن الإستبارات التي أجريت تَعِدُ بذلك . ان استثمار المراكز المعدنية المكتشفة ، الذي كان معرقلاً في الماضي القريب باعتبارات ذات طابع سياسي وتجاري ، يمكنه أن يبدأ في مستقبل قريب.

وبسبب الأهمية الكبيرة التي تتخذها المسألة بالنسبة إلى مستقبل البلد فإننا سنعالج ، جوانبها الرئيسية ، واضعين آفاق الاستثمار في الإطار العام للشرق الأوسط .

---

(1) Le Monde du 10 - 11 Novembre 1963 .

أ ـ أسباب تأخر استخراج النفط في اليمن الجنوبي :

بدأ الاهتمام باليمن الجنوبي كمصدر ممكن للنفط سنة ١٩٣٧ . وفي تلك الفترة حصلت شركة « البتروليوم كونسسيون ليمتد » فرع لشركة نفط العراق ، على ترخيص بالأبحاث في كل المنطقة . ومنذ ١٩٣٨ ما عـادوا يجهلون سوى شبوة الواقعة على حدود اليمن وحضرموت ، التي تحتوي على الهيدروكاربير على عمق بسيط . ومع ذلك لم يعلن عن اكتشاف مركز معدني إلا بعد الحرب وبالضبط سنة ١٩٥٤ [١] ، حيث تحدث علماء الجيولوجيا في البتروليوم كونسسيون ليمتد؛ عن « دلائل مُشجعة » بخصوص الأبحاث في سوقطرة ، وفي سنة ١٩٥٥ أعلنوا اكتشاف مراكز معدنية جديدة في ثمود شمالي حضرموت .

ومنذ ذلك الحين بات من المؤكد أن منـاطق شبوة وثمود بالاضافة إلى جزيرة سوقطرة ، تخفي أضمن الوعود النفطية في البلد . ومنـذ ذلك الوقت بدأت الصحافة المحلية تُشهّر برخاوة وسلبية الحكومات المحلية إزاء الشركة المتهمة بتأخير الاستغلال عمداً ، وبإحاطـة الأبحاث بالكتمان الكامل . وقد انتقدت بعنف سلطنتنا القعيطي والكثيري بصورة خاصة من قبـل الأحزاب الوطنية التي أتهمت السلطنة الأولى والثانية بتخوفهما المتبادل .

وتتوافق هذه الحملة مع الأزمة الأنجلو إيرانيـة التي قادت « البتروليوم ـ كونسسيون ليمتد » إلى تبني سياسة أكثر مرونة . وكانت تجتهد تلك السياسة لتحويل ترخيص سنة ١٩٣٨ إلى اتفاقية استثمار . وتحت ضغط الرأي العـام ، فشلت المفاوضات الـتي دامت أكثر من خمس سنوات (١٩٥٦ - ١٩٦٠) . وانسحبت « البتروليوم كونسسيون ليمتد» . عندئذ قرر الأمير كيون الذين كانوا يتابعون المفاوضات باهتمام ، أن يتدخلوا في منطقة النفوذ الانكليزية هذه .

واحتكت (البان أميركان انترناشيونال أويل كوربورايشن) فرع شركة

Le Cahiers de La République, No 8 , Juillet - août 1957. (1)

« ستاندارد أويل أوف أنديانا » مـــع سلطنات حضرموت ، وانتهت بانتزاع امتيازات أبحاث منجميّة ونفطية من السلطنات . وفي البداية لم يعجب هـذا التدخل الانجليز ، الذين انكبّوا على وضع كل أنواع الصعوبات بقصد إعاقـــة الفحوص. وكذلك لم تدخل الاتفاقيات موضع العمل إلا بعدماضمن الأميركيون للانجليز أن مصالحهم ستؤخذ بعين الاعتبار . وإذا صدقنا بعض الإشاعات، فان اتفاقاً سرياً قد عقد في هذا الموضوع [1] .

وفي سنة ١٩٦٢ رفعت العوائق ، وتمكنت البان أميركان من إرسال فِرَقها من البحّاثين .

١ – المنازعات بين الامارات حول النفط :

تدور هذه المنازعات حول النفط الذي يثير مطالبات عبثية ، حتى قبـل أن يُستخرج. وتقفز هذه المطالبات من جديد كلما بدأ الشروع نهائياً بالاستثمار. ويمكننا القول ان يدأ خفيّة تؤججها دوريّاً لتوقف الأمراء ضد بعضهم البعض، كل أمير يريد أن يحتفظ لنفسه بالقسم الأكبر من العائدات .

وأخطر تلك المنازعات ، هي المنازعة القائمة بين القعيطي والكثيري . ان هذه السلطنات المعتبرة كأكثر سلطنات المحمية تطوراً ، يحركها دائمـاً حذر لا حدود له ، يتناقض مع مصالحهـــا المتبادلة . كل سلطنة تدعي امتلاك ثمود امتلاكـاً منفرداً . الكثيري تتهم القعيطي بأنهـا تريد امتلاك كل العائدات (Royalties) وتبحث عن إلحاقها بهـــا ، مع مباركة الانجليز ، بلا شرط ولا استثناء .

وكذلك فإن القعيطي على خلاف مع سلطنة المهرة . غير أن هذا التنازع لم يصل البتة إلى خطورة التنازع السالف . وبالعكس تماماً ، فإن سلطان المهرة

---

(1) C. AS - C H A B I , op. cit. p. 92.

الذي تشك القبائل المحلية بسلطته باستمرار ، يعتمد على جـاره القوي ليدّعم سلطته . وهكذا طلب حديثـاً من القعيطي أن تأتي لمساعدته حتى يقمع التمرد القبلي وبموافقة وكيل الدولة الانجليزي ، أرسلت حكومة المكلا فرقة [١] من « الفرق الحضرمية » إلى (غيدا) حيث توجـــد مجموعة من الموظفين الفنيين في البان اميركان التي حصلت ، منذ زمن قريب ، على امتياز من المهرة .

صفوة القول ، توصلت القعيطي والكثيري بالرغم من ذلك ، ولأجـل بدء المفاوضات مع الشركة الاميركية ، إلى تشكيل بعثة واحدة . وبعـــد توقيع المعاهدة تجمّد التفـاهم ، وعادت المنازعات إلى الظهور من جديد . وأدّى انقسامهما إلى إضعاف موقفهما إزاء الشركة . فالأموال التي تدفعها هذه الشركة بصفة أجرة الأراضي التي تبحث فيهـــا ، تُجمد دائماً في « الأيسترن بنك » في المكلا بانتظار إيجاد حل لمشكلة التقسيم . ثمة نتيجة أخرى لا تقلّ خطورة عن الأولى وهي أن البان اميركان تميل إلى تجاهل « مصلحة النفط » [٢] تجاهلاً كلياً المصلحة التي أنشئت لأجل :

- مراقبة أعمال التفتيش ،
- اعلام الإمارات ذات العلاقة عن سير الأعمال ومتابعة الأبحاث ،
- ممارسة المراقبة ،
- السهر على مصالح العمال والمستخدمين الوطنيين الذي تعينهم الشركة .

ويجد هذا الجهاز نفسه عاجزاً عن القيـام بمهاته بسبب الخصومات وبسبب انعدام سياسة نفطية مشتركة . من الواضح إذن أن هذه المنازعات تسيء إساءة خطرة إلى المصالح العليا للبلد بمجموعه .

---

(١) الأيام ، عدن ، ١٥ تشرين الأول ١٩٦٢ .
(٢) الرائد (المكلا) ، رقم ٩٦ الى ٩٨ ، أيلول ١٩٦٢ .

٢ – المنازعات مع اليمن والعربية السعودية :

تنفرد هذه المنازعات بطبيعتها، بمعنى أن الخلاف الأول يدور حول الإقليم، وان الخلاف الثاني يدور فقط حول الحدود . في الحقيقة كانت اليمن تطالب باليمن الجنوبي، بينما تزعم السعودية العربية أن الربع الخالي يعود اليها كلياً . وبالاستناد إلى المملكة المتحدة ، ترفض « إمارات اليمن الجنوبي »هذه المزاعم.

وبالطبع ، فإن النفط هو في أصل كل هذه الخلافات ، جزئياً على الأقل . وتتدخل الشركات في هذه الخلافات وتمنح تدعياتها لهذا الفريق أو ذاك بقصد ضمان أوضاع أفضل لها فيما بعد .

أ – النزاع مع اليمن حول شبوة وجزيرة قمران [١] :

لن نعود إلى الخلاف مع اليمن الذي حللناه تحليلاً وافياً في القسم الأول (من الكتاب) . سنكتفي هنا بذكر جانب النزاع النفطي .

عندما فتشت البترولیوم كونسسيون ليمتد سنة ١٩٥٤ ، في منطقة شبوة واكتشفت فيها النفط ، علمت الحكومة اليمنية بذلك وسارعت إلى إعلان الطابع اليمني للمنطقة . وانتقد الإمام أيضاً بشدة الحق الممنوح لشركة «d'Arcy Exploration Company» فرع شركة بريتش بتروليوم [٢] للتنقيب في قمران . وأدت هذه الاعتراضات إلى تخلي الشركتين مؤقتاً عن مواصلة الأبحاث .

---

(١) كانت جزيرة قمران تنتمي إلى عدن حتى ١٩٦٢ ، وفصلت عنها لتنتقل إلى يد المراقبة العسكرية البريطانية .

(٢) The Middle East, A Political and Economic survey, Oxford press, 1958 .

ب – الخلاف مع العربية السعودية حول الربع الخالي :

لم توضع الحدود أبداً بين العربية السعودية والمحمية . كذلك فإن الغارات مألوفة ، وكان من الممكن أن تكون غير مهمة ، لو لم تكن المصالح النفطية موضع الخلاف . وقد بحثت الأرامكو دائماً عن نشر احتكارها على القسم الأعظم من الجزيرة العربية . والأرامكو لا تتردد في الدخول في نزاع مع الشركات الانجليزية [١] .

أرسلت الأرامكو منذ ١٩٣٥ فريقاً من المنقّبين يحافظ عليهم جنود سعوديون ، حتى ينقبوا في الربع الخالي . وعلم البريطانيون بذلك فأرسلوا ، باكراً ، إمدادات عسكرية على طول حدود تلك المنطقة الصحراوية غير المحددة تماماً. وتوقفت التغلغلات مؤقتاً. ولكن طيلة أزمة البريمي كانت قد حدثت غارة جديدة سنة ١٩٥٥[٢]. واصطدمت الشركة الاميركية هذه المرة مع الآي بي سي ومع ذلك فلم يتّسم الاصطدام بأهمية كبيرة . ومنذ أن فقدت الآي بي سي امتيازها ، وعملت البان اميركان في ثمود على بعد مئة كيلومتر فقط عن الحدود ، أصبح من غير المعقول أن تبحث الأرامكو عن إزعاج فعالياتها .

وبصورة عامة ، فإن الخصومات بين الإمارات والنزاعات مع البلدان المجاورة كانت الأسباب السياسية للتأخير المتمدّد لاستخراج نفط اليمن الجنوبي. وكان يوجد ، في الوقت نفسه ، دواعٍ أخرى كانت مرتبطة بسياسة الشركة ذات الامتياز .

٣ – سياسة الآي. بي. سي. في اليمن الجنوبي :

قامت سياسة الآي. بي. سي. على الحصول على احتكار التنقيب ، وعلى انتظار الوقت المناسب للانتقال إلى الاستثمار . كانت الآي. بي. سي. التي تعمل

(1) La Tribune de Genève du 9 février 1959.
(٢) Sir Tom HICKINBOTHAM, op, cit, pp. 57 - 58.

بوساطة البترولیوم كونسسیون لیمتد ، تعتبر نفط محمیة عدن كمخزون في حالة النقص ؛ وما كانت ترید اللجوء إلى نفطها إلا عندما تبدأ مراكزها الانتاجیة الأخرى في الشرق الأوسط ، الغنیة والسهلة الاستغلال ، بالنضوب أو الانفلات من مراقبتها . وحتى تبرر سیاستها، اعتمدت على عدد من الحجج :

– عدم الاستقرار السیاسي وعدم استقرار الأمن ،
– النقصان الكمي في الاكتشافات ،
– صعوبات الاستخراج .

وهكذا كانت الشركة تأمل أن تكسب وقتاً من جهـــة ، وأن تخمد نشاط الشركات التي یمكن أن تهتم بالأبحاث ، بالتشكیك في مردودیة المراكز المعدنیـــة من جهة أخرى . وسمح لها هذا التكتیك أن تغطي هذه المراكز المعدنیة بغطاء من الغموض .

ب – الامتیازات :

منحت أربعة امتیازات بین عام ۱۹۳۸ و ۱۹٦۱ :

– امتیازان لشركات انجلیزیة .
– وامتیازان لشركة أمیركیة .

۱ – رخصة ابحاث الآي. بي. سي :

منحت هذه الرخصة في ۱۲ كانون الثاني (ینایر) ۱۹۳۸ على شكل شهادة تنقیب صالحة لكل البلد ولأربع سنوات [1] ، لكنها قابلة للتجدید كل سنتین .

وقد كلفت الآي. بي. سي. فرعاً من فروعها ، البترولیوم كونسسیون لیمتد، بالأبحاث .

(1) Sir Bernard Reilly, op. cit., p. 30.

أ ــ التنقيبـــات :

تقسم البترليوم كونسسيون ليمتد الاقليم إلى ثلاث مناطق كبيرة :

ــ المنطقة الأولى : حجر .

ــ المنطقة الثانية : ثمود .

ــ المنطقة الثالثة : عدن .

وبدأت التنقيبات منذ سنة ١٩٣٨ ، ولكنها توقفت خــ لال الحرب . واستعيدت بنشاط سنة ١٩٤٦ .

وحتى سنة ١٩٥٤ ، دلت البترليوم كونسسيون ليمتد على تكتم كامــل ، رافضة إرسال نتائج تلك الاستقصاءات الملموسة إلى السلطات . ومنـــذ تموز (يوليو) ١٩٥٣ ، التاريخ الذي منحت فيه امتيازين هما :

ــ امتياز لشركة ريتشفيلد أويل (اميركية) .

ــ امتياز لشركة سيتيز أويل (انجليزية) .

بدون أن تستشير تلك السلطات ، انتقدتها الصحافة المحلية انتقاداً لاذعــاً . وقد أسرعت الصحافة المحلية للاعلان عن اكتشاف عدة مناجم في حبروت وثمود وحجر وشبوة . ولم تكذّب الشركة تلك المعلومات . وبخلاف ذلك فقد أكد سعيها لدى حاكم عدن للحصول على استبدال رخصة الأبحاث باتفاقية استثمار ، على وجود النفط .

ب ــ مسعى الآي. بي. سي. لتوسيع رخصة ١٩٣٨ :

أوحت الآي. بي. سي. للحاكم أن يطلب من الأسياد المحليين أن يأذنوا له ببدء المباحثات باسمهم مع الشركة [illegible] الموضوع . وضع الحــاكم مشروعين متوافقين ، وقدمهما للسلاطين [illegible] يكلفه المشروع الأول بمهمة إنهــــاء المفاوضات والمشروع الثاني يتعلق بتوزيع العائدات المقبلة .

وهكذا كان الحاكم قد طلب من الأمراء أن يعطوه توقيعاً على بياض . ولكن ذوي العلاقة ارتأوا أن اقتراحاته غير ممكن قبولها . وعلم الوطنيون بذلك فقاموا بهجوم قوي جداً على الشركة والسلطات الاستعمارية .

وكانت الأمور تسير نحو تسجيل توقف طويل، فتأخرت حتى سنة ١٩٥٩ ، السنة التي اتصلت خلالها الآي بي. سي. مباشرة بسلاطين حضرموت ، لوضع مشروع موافقة تحت أيديهم . وفي سنة ١٩٦٠ ، بدأت المفاوضات في المكلا . وبعد سلسلة مقابلات عرضت خلالها المشاريع والمشاريع المضادة ، قررت الشركة أن تتخلى عن حقوقها (١) .

وفي ذات اليوم الذي توقفت فيه المباحثات ، أعلنت سلطنتا القعيطي والكثيري فتح منطقة ثمود (٥٠٠٠ كيلومتر مربع) للامتيازات النفطية ، ودعت الشركات التي يهمها العرض إلى تقديم اقتراحاتها .

وعلى الفور اتصلت (السوكوني موبيل) و (البان اميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن) ، (الجابانيز آرابيان أويل) والشركات الالمانية كذلك ، بالحكومات المحلية . وأخيراً فازت بالمناقصة البان اميركان .

٢ - امتيازات البان اميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن :

ان البان اميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن فرع من شركة ستاندارد أويل أوف أنديانا التي لها مصالح في إيران وليبيا ومصر ، الخ ... وفي اليمن الجنوبي حصلت الشركة على امتيازين يشملان ٢٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع تقريباً(٢) أي كل المحمية الشرقية .

وقد عقد أول اتفاق مع سلاطين حضرموت في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر)

---

(١) بلاغ نشر في المكلا بتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٠

(٢) Oil and Gas Journal, vol. 60, No 30 du 23 juillet 1962

١٩٦١ ، وعُقد اتفاق ثانٍ مع سلطات المهرة في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٢ [١] .

وكذلك أوجدت الشركة الأم فرعين متميزين لتضمن التنقيبات :

– شركة البان اميركان حضرموت أويل(٠٠٠ ٧٦ ميل مربع) .

– شركة البان اميركان المهرة أويل (سوقطرة : ٢٠٠٠ ميل مربع) .

وفي الشرق الأوسط كان لهذا النوع من الاحتكار تأثيرات سيئة بالنسبة إلى البلدان المانحة للامتيازات ، فقد كان باهظ التكاليف حتى ذلك الوقت ، على الصعيد التقني بصورة خاصة ، لأن الشركات تميل إلى عدم تنقيب واستغلال سوى الآبار التي تبدو لها أكثر نفعاً (آبار غنية واستخراج سهل) . وبالنسبة إلى اليمن الجنوبي الذي لا يملك الوسائل ليستخرج النفط بنفسه ، يبدو التنازل لمصلحة شركة حتمياً .

هذا ، ومن المهم أن نلاحظ أن اتفاقيات منح الامتيازات لا تنشر دائماً : فيكتفي الرسميون بالاعلان للصحافة بأن الشروط مفيدة للبلد . ومع ذلك بحوزتنا معلومات كافية حول الامتيازات حتى نتمكن من أن نتفحّص محتواها بوفرة. ان الأمر يتعلق باتفاقيات ذات طابع عام، بمعنى انها تتناول كل مراحل الانتاج تقريباً : أبحاث ، تنقيب ، استخراج ، نقل ، تكرير ، الخ . .

١ – الشروط الرئيسية للاتفاقات المعقودة مع البان اميركان :

ان اتفاق ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، الذي نقل عنه اتفاق ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، يحتوي على ٣٤ شرطاً ، من أهم بنودها :

١ – مدة الصلاحية :

تتناول الاتفاقيات مرحلة أبحاث مدتها عشر سنوات (خمس سنوات فقط

(١) الطليعة (المكلا) ، رقم ١٥٧ ، ١٣ تموز ١٩٦٢ .

بالنسبة لسوقطرة) مع إمكانية تمديد لخمس سنوات ؛ ومرحلة استثمار مدتها ثلاثون سنة بالنسبة لكل حقل نفطي مكتشف [1] .

٢ – طريقة « الاستردادات » :

ينبغي على الشركة ذات الامتياز ان تتخلى عن ٨٧,٥٪ من المساحة الممنوحة[2] بنسبة ربع كل خمس سنوات :

– السنة الخامسة ٢٥ ٪
– السنة العاشرة ٢٥ ٪
– السنة الخامسة عشرة ٢٥ ٪

وتتخلى ، ابتداءً من السنة العشرين ، عن ثمن (١/٨) الباقي (١٢,٥ ٪) هذا الحصر سيسمح باسترداد قسم هام من المناجم المكتشفة ، لمصلحة الدول ، المناجم التي سيمكن منحها ، مبدئياً ، لأشخاص جدد .

٣ – بيع ومنح وابطال الامتيازات :

لا يمكن للبان اميركان ان تبيع أو تمنح امتيازاتها إلا بالإتفاق مع الحكومات ذات العلاقة التي لها الحق في طلب أفضل الشروط التي ترضيها [3] .

وإذا لم تحترم الشركة شرطاً من الشروط ، فسيُعلق تصدير النفط ويشهّر بالاتفاق . وعلى أي حال ، لا يتدخل الفسخ إلا بعد أن تستنفد كل السبل اللازمة ، بغية مراجعة الشرط أو الشروط الموضوعة تحت البحث (المدة القصوى ٦٠ يوماً) .

---

(1) Petroleum Press Service, décembre 1961, p. 466 . Paris .

(٢) Petrole - Information Journal du 20 - 12 - 1961, p. 76 , Paris .

(٣) اليمامة (الرياض) عدد ٣٠٠ الى ٣٠٣ ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٦١ .

وعدا عن ذلك ، إذا لم يكتشف أي منجم خـلال عشر سنوات ، فسيعلن بطلان الاتفاقيات .

٤ – استيراد أجهزة الشركة :

ينبغي الاتفاق حول تحديدنوع وكمية الأجهزة التي يمكن للشركة أنتستوردها معفية من الجمارك .

٥ – البحث والتنقيب :

يجب أن يبدأ البحث في الستة أشهر التي تلي منح الامتيازات ، وينبغي أن تبدأ أعمال التنقيب في مدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقيات(١).

٦ – التثميرات السنوية الدنيا في كل منطقة ممنوحة :

تتعلق هذه التثميرات بالنفقات التي ينبغي صرفها على الأبحاث (بالجنيهات) :

	حضرموت	سوقطرة
السنة الأولى	٦٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
السنة الثانية	١٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
السنة الثالثة	٣٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
السنة الرابعة	٤٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
السنة الخامسة وما بعدها	٥٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠

إنها مبالغ مضحكة ، بالمقارنة مع المبالغ التي التزمت حديثاً البان اميركان بانفاقها في الجمهورية العربية المتحدة (ثمانون مليون دولار فيتسع سنوات) (٢).

(١) Petroleum Legislation, mars 1964.

(٢) La Nouvelle Revue Internationale, Juillet 1964, p. 182. Paris .

ويرمي فرض وتيرة الأعمـــال السفلى إلى زيادة العمليات . وفي الحقيقة ، تشترط الاتفاقيات على ضرورة التزام حد أدنى من النفقات طيلة صلاحيـــة الامتيازات ، تحت طائل الغاء الاتفاقيات . ولكن هذه البنود التي تجبر حامل الرخصة على القيـــام بالعمل بفعاليّة ، ليست نافذة المفعول مثل الاجراءات الجبائية .

٧ – الغاز الطبيعي :

يعود الغـــاز الطبيعي الذي لا تستخدمه الشركة لاستهلاكها الخاص ، إلى الإمارات . وإذا أظهرت هذه الإمارات رغبتها في تخصيص هذا الغاز للصناعة البتروكيماوية ، فيكون للشركة حق الأولوية .

٨ – تكرير وتسويق المنتوجات المكررة :

تلتزم الشركة بانشاء مصفاة ، بقصد سد الحاجات المحلية إلى النفط والبنزين والزفت . وغاية هذا الإلزام تحسين التصنيع . وعلى كل حـــال فإن هذا الإلزام غير صالح إلا بالنسبة إلى حضرموت .

٩ – جهاز العاملين (١) :

بعد مدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقيات ، ينبغي لنسبة المستخدمين الوطنيين أن تبلغ ٧٠ ٪ من أصل كل العاملين في الشركة .

وينبغي لليد العاملة المحلية المستخدمة في المشاغل أن تبلغ ٩٠ ٪ من المجموع . وينبغي أن تكون الأجور وشروط العمل بموافقة السلطات .

ويجب أن تتم السلف الممنوحة للعاملين الأجانب والوطنيين دون أي تمييز . وأخيراً ، على الشركة أن تعطي للمستخدمين والعمال الوطنيين ، تكويناً تقنيـــاً

(١) Pétroleum Information Journal, du 20 . 12 . 1661 .

صالحاً ، على نحو يسمح لهم بشغل كل المناصب بعد مدة عشر سنوات .

١٠ – أفضلية المنتوجات المحلية :

ينبغي على الشركة أن تعطي الأفضلية للمنتوجات المحلية . وعدا عن ذلك ، فلأصحاب المشاريع الوطنية الأولوية بخصوص أعمال البناء التي تقوم بها الشركة.

١١ – المدفوعات السنوية بصفة أجرة أراضي :

تلتزم الشركة بدفـــع المبالغ الآتية [١] (بالجنيهات) بصفة أجرة أراضي ممنوحة ومنقب فيها :

	حضرموت	سوقطرة
السنة الأولى	٦٢ ٥٠٠	٣٠ ٠٠٠
السنة الثانية	٣٥ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
السنة الثالثة	٦٢ ٥٠٠	٣٠ ٠٠٠
السنة الرابعة	٨٧ ٥٠٠	٣٠ ٠٠٠
السنة الخامسة وما بعد	١٠٥ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠

١٢ – العـــائدات :

يحق للحكومات المحلية أن تمتلك ١٢٫٥٪ من الانتاج الخام الذي يمكنها بيعه بوسائلها الخاصة ولحسابها الخاص وهذا الشرط معمول به تقريباً في كل البلدان المنتجة . والحالة هذه ، لا تجد معظم البلدان المنتجـة ، حتى الآن ، من يشتري حصتها من النفط ، التي تُباع غالباً للشركات عينها .

وفي حال اكتشاف هيدروكاربير ، تحسم كل المبالغ التي دفعتهـــا الشركة

(١) Petroleum Legislation, mars 1964 .

سابقاً من العائدات (القيمة التصديرية) . والاتفاق الذي عقدته الشركة مع الجمهورية العربية المتحدة يُبيّن أن كل النفقات الأولية هي على عاتق الشركة ؛ ثمة إذن أذية بمصالح اليمن الجنوبي .

١٣ – المراقبة :

يحق للسلطنات أن تراقب المحاسبة والتقارير الفنية وكل وثيقة أخرى في فروع الشركة العاملة في أراضيها . ويحق لها أيضاً المطالبة بتسلم نسخ طبق الأصل . ومن المتفق عليه أن تضع الشركة خرائط طوبوغرافية (مساحة) ودراسات جيولوجية تحت تصرف السلطنات .

١٤ – تقسيم الأرباح وحق المساهمة في رأس المال :

ستتلقى الدول ٥٥ ٪ من الأرباح . وفي حالة المشاركة التي يمكن أن تصل إلى ٢٠ ٪ من الحقوق والواجبات ، فإن التقسيم يتم على أساس ٥٠/٥٠ [١] . ومع ذلك فلا يدخل هذا الشرط موضع العمل إلا بعد مضي سنة على بدء التصديرات. وفي هذه المرحلة ، إذا كانت الدول لا ترغب في المساهمة في الرأسمال ، فيجب أن يعود هذا الحق أولاً إلى التابعين لهذه الدول .

وهنا أيضاً ، ان الفوائد التي حصلت عليها الجمهورية العربية المتحدة هي أفضل ، بكل وضوح ، من الفوائد المعترف بها للامارات . وفي الحقيقة ، يشترط الاتفاق الأميركي – المصري على أنه حيث يكتشف النفط ، يحق للجمهورية العربية المتحدة ان تستثمر المناجم بالاشتراك مع البان اميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن ، ويعود ٥٠ ٪ على الخام المستخرج إلى الدولة ، و ٥٠ ٪ إلى الشركة ؛ ويدفع ٥٠ ٪ من الأرباح الناتجة إلى الحكومة المصرية .

---

(١) Petroleum Press Servicc, décembre 1961

١٥ – جهاز الاتصال بين الدول والشركة :

سينشأ جهاز خاص يؤمّن الاتصال بين الأطراف المتعاقدة . وستموله الشركة .

١٦ – مجلس ادارة فروع الشركة :

يحقُّ لحكومات السلطنات ، اعتباراً من الشهر السادس لبدء التصديرات ، أن تعيّن ربع أعضاء مجالس ادارة البان اميركان حضرموت أويل كومباني ، والبان اميركان المهرة أويل كومباني ، أو ممثلين على الأقل [١] .

تلك هي الخطوط الرئيسية للامتيازات . وتعتبر على العموم حسنة بالنسبة إلى الشركة ذات الامتياز . ومع ذلك ، فإن المستشار القضائي للامارات ، سمير شمّاع يصف الاتفاقات بأنهـا مفيدة لليمن الجنوبي بصورة خاصة . ويؤكد في سلسلة مقالات ظهرت في الجريدة السعودية الأسبوعيـة « اليمامة » [٢] ، ان حق المساهمة في رأس المال هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط.

وتدهش هذه التصريحات عندما نعلم أن المبدأ معترف به لكل البلدان التي ترتبط بها الشركة ، دون أن نتكلم على المجموعات العالمية الأخرى (الايطالية واليابانية والكندية الخ ..) التي قطعت شوطاً أبعد من ذلك في هذا المجال.

ولا تقتصر الانتقادات الموجهة للاتفاقيات على دحض هذه الحجـة فقط ، وإنما تتناول مجموع الشروط . وسنكتفي بذكر أهم الشروط وأخطرها بسرعة.

ب – الانتقادات الموجهة للاتفاقيات :

بعض الانتقادات ذات طابع مـــالي والبعض الآخر ذات طابع سياسي .

---

(١) اليمامة ، عدد ٣٠٠ الى ٣٠٣ .

(٢) المصدر السابق .

تتعلق الانتقادات الأولى بنظام الأجر والتسليف، بينما تتعلق الانتقادات الأخرى بشروط اللاإقليمية .

١ – عدم وجود «حقوق دخول» مقابل اكتساب حقوق منجمية :

خلافاً للتطبيق الجـاري الذي ينبغي بموجبه على المنقّبين [١] أن يشتروا الحقوق المنجميّة بسعر باهظ ، وأن يدفعوا أتاوة مقدارها ثمن (١/٨) وأن يدفعوا ، علاوة على ذلك ، ضرائب الحق العام، لم تحصل سلطنات اليمن الجنوبي على دفعة أوليـة على شكل « حق دخول » . وفي سنة ١٩٥٧ وافقت البان اميركان انترناشيونال أويل كوربوريشن منذ البداية ، على دفـع حق دخول قيمته ٢٥ مليون دولار ، إلى « الشركة الوطنية الايرانية للنفط » [٢] مقابل منح رخصة استثمار . وقد اكتسبت « الشركة الوطنية الايرانية للنفط » هذه السُّلفة بصورة نهائية . وعدا عن ذلك ، فإن الامتيازات التي منحتها العربية السعودية والكويت إلى « شركة تصدير الزيت اليابانيـة » قد بيّنت أن المنقّب سيدفع « حق دخول » وبدل إيجارات للبلدين اللذين منحا الامتيازات .

وبالنتيجة ، إن الأمر يتعلق هنـا بشذوذ عن القاعدة . وهكذا تبدو المصالح اليمنية الجنوبية قد أسيء إليها . وتدافع السلطنات مانحة الامتيازات عن نفسها ، بقولهـا إن هدفها هو تشجيع التثميرات الأجنبية بقصد الإسراع في استغلال ثروات الأرض .

٢ – استبدال « الكِراء السنوي » بـ « نسبة أتاوة ثابتة » :

إذا كان بالإمكان تبرير وجهة النظر هذه ، فبعكس ذلـك ، لا يمكن تبرير إلغـاء الكِراء السنوي . في الحقيقة ، تشترط الاتفاقيات ، منذ أن يصبح

(١) D. DURAND, La politique pétrolière internatinale, Ed. P. U. F. Paris, 1960, p. 53.

(٢) المصدر السابق ، ص ، ٨٧ .

الاستثمار فعلياً ، على استبدال الكراء السنوي بأتاوة من الانتاج مقدارها ١٢,٥٪ من قيمة النفط اعتباراً من مرفأ التصدير : هذه هي العائدات (القيمة عند التصدير) Royalties. وتضيف الاتفاقيات، ان الشركة تجتزىء من العائدات الدفعات المسددة خلال مرحلة التنقيب . وهذا يعني ان الحكومات المحلية لا تتقاضى ، في نهاية الأمر ، سوى الفرق بين العائدات وبين الكراء المدفوع طيلة المرحلة السابقة للاستثمار .

وهكذا ستتحمل تلك الحكومات نفقات التنقيب كلياً . وفوق ذلك ، إذا كانت العائدات دون الكراء، وهذا غير مستحيل، فيتوجب على الحكومات أن تدفع بقية الحساب :

– إما من حصتها من أرباح الاستثمار الصافية ،

– وإما من رساميلها .

بتعبير آخر ، ستتكفل الخزينة العامة بمخاطر ضخمة تترجم باجتزاء قسم من الأتاوة أو من الأرباح ، أو أيضاً بدين إلى الشركة .

٣ – شذوذ نظام تقاسم الأرباح :

يشتمل نظام تقاسم الأرباح على عدة أنواع من الشذوذ . ان الأرباح تتوافق مع القيمة الصافية لعائدات الاستثمار . ماذا يجب أن نفهم من ذلك ؟

المقصود بذلك هو المبلغ الحاصل عن تنقيص كل نفقات الاستثمار واستهلاك التجهيزات ونفقات التنقيب والضرائب التي تفرضها الدول الأجنبية ، وعلى الأخص ضريبة الولايات المتحدة على دخل الشركات ، من العائدات القائمة .

عندئذ يعود ٥٥ ٪ من الأرباح الصافية إلى الإمارات و ٤٥ ٪ إلى الشركة .

وبعبارات أخرى ، يتم التوزيع بعد حسم النفقات الجارية واهتلاك التجهيزات ، التي ينبغي عادة على الشركة ذات الامتياز أن تتحملها . ومرة

أخرى ، ترى الحكومات المحلية أن حصتها تناقصت بسبب لعبة كتابات حسابية ماهرة . ولا يعترف للحكومات المحلية بأي تعويض لأنـه في مادة الضرائب على الدخل ، تنفلت البان اميركان من الضرائب الداخلية .

وعلى حد تعبير الاتفاقيات التي تربط البان اميركانو الـ(Ente Nazionale Indrocarburi) مع الشركة الوطنية الايرانية للنفط (S. N. I. P.) ، فإن هذه الشركة الأخيرة لها الحق أوتوماتيكياً بخمسين بالمائة من الأرباح دون أن يتوجب عليها أن تتحمل أقل خطر ، وتجتزىء الحكومة الايرانيـة من الذي يتبقى ٥٠ ٪ على شكل ضرائب . وهكذا فإن الحصة النهائية لايران تبلغ ٧٥ ٪ من الأرباح (١) .

٤ – المساهمة في رأس المال :

ينبغي على الإمارات حتى تثبت قيمة حقها في هذا الموضوع ، أن تدفع ، خلال السنة الأولى من التصدير وفي مدة ١٥ يوماً ما يعادل ٢٠ ٪ من الرأسمال . وبعد انقضاء هذه المدة تفقد الحكومات، أوتوماتيكياً، حقها في ربح الستاندارد أويل أوف أنديانا ، الشركة – الأم ، التي ستحتفظ بكل الأسهـم ، إلا إذا وافق الوطنيون أن يدفعوا ، خلال ١٥ يوماً، النسبة المئوية المذكورة .

عملياً يستحيل على السلطنات أن يتوفر لديها هذه النسبة المئوية خلال أسبوعين بسبب تخفيض العائدات والأرباح عن طريق لعبة مدفوعات الإكراء والمساهمات في الإلزامات المالية المرتبطة بالانتاج . يتبين إذن أن شرط الشراكة هذا ذو حظ ضئيل ليدخل موضع التنفيذ .

٥ – اللاإقليمية :

يمتاز قانون التعاقد في معظم البلدان العربيـة المنتجة للنفط باتساع المنافع

---

(1) Le Monde du 7 Octobre 1964 .

والفوائد الممنوحة غالبـاً لصاحب الامتياز . وفي اليمن الجنوبي بصورة أوضح يدخـل الاتفاق شروطاً حقيقية عن اللاقليمية ، تخرج العاملين الأجانب في الشركة من التشريع الداخلي ، لتخضعهم إلى قوانين خاصة . وتضاف إلى ذلك أمور تتصل بعدم تقاضي حقوق جمركية :

– عند دخول جهاز التنقيب والثقب وكل وسائل العدة التابعـة للشركة ،
– عند خروج المنتوجات النفطية .

وبأن دخول العاملين غير الوطنيين معفاة من الضرائب .

باختصار ، انه لخطر عظيم أن نرى ظهور دولة حقيقية في الإمارات الـتي تخضع ، ليس لقواعد عامة وانما لشروط اتفاقيات خاصة جرى التفاوض بشأنها ، نظرياً ، بحرية . وعلى العموم يستفيد المتعاقد أيضاً من ضمان كلي ، في حـال الخلاف ، عن طريق شروط التحكيم العالمي في أغلب الأحيان [١] .

ومع ذلك ، ينبغي انتظار الاستثمار الفعلي ووضع الشروط موضع التنفيذ ، حتى نتمكن من تقييم منافع وعقبات اتفاقيـات منح الامتيازات ، بقيمتها الحقيقية . الأبحاث حالياً في مراحلها الأولى ، والمسار الذي يقود إلى الانتـاج يكون دائمـاً ذا مدة طويلة ، فهو يستلزم وضع وسائل هامة على الصعيد التقني والمالي ، موضع العمل .

ج – الأبحـــاث :

إن الأبحاث الآن هي في مرحلة التنقيب . وفي سنة ١٩٦٣ كانت الاحتياطيات المكتشفة [٢] تقدر بثمانين مليون برميل [٣] في ثمود . ومن الناحيـة التجارية ، لا تزال المخزونات غير كافية لأن الأمر لا يقتصر على ثقب آبار فحسب ، وإنما

---

(١) الامم المتحدة ، البحث عن النفط ، ص ٢٩ ، نيويورك ، ١٩٦٢ .
(٢) World Petroleum Report 1964 , p. 22.
(٣) البرميل الواحد = ١٥٩ ليتراً .

ينبغي أيضاً أن تكون هذه الآبار مُنتجة . وفي هـــذه المنطقة الصحراوية ، تؤثر الظروف الجغرافية تأثيراً حاسماً سلبيا على الوتيرة المسجلة في الأبحاث بواسطة رجال العمليات كما تؤثر على كلفة الانتاج بالطن الواحد .

ونظراً لكون ثمود بعيدة عن البحر (حوالي ٣٠٠ كيلومتر) ، فإن ثمن الكلفة يتعرض للارتفاع ارتفاعاً كبيراً : ومن هنـا تخوّف السلطات من رؤية الأعمال تتوقف . وبالرغم من ذلك ، التزمت البان اميركان بإنشاء مرفأ وأنابيب لنقل النفط الخـــام إلى أقرب نقطة من الساحل . وعدا عن ذلك ، فليس من المستبعد ان تطرأ ، من وقت لآخر ، اكتشافات جديدة أهم وعلى الأخص واقعة على مسافة قريبة من البحر ، لتغيّر جذرياً ظروف الاستثمار .

وبكلمة ، ويبدو وجود الزيت المعدني اليوم مبرهناً عليه بطريقة لا تقبل النقاش . وستحدد العمليات الجارية على نحو نهائي ، إذا مـــا كانت التراكات قابلة للاستثمار اقتصادياً . ويتوجب على هذه العمليات ان تبرهن على أنـه من الممكن استخراج المنتوجـات المكتشفة في ظروف تجارية مفيدة ، مع الأخذ بعين الاعتبار لنفقات الاستثمار والتنمية .

ان النتائج الحاصلة حتى الآن تبدو مُشجعة . وهذا ما يفسّر مبادرة شركة اميركية للبناء ، لتقديم عرض [1] لسلطنات حضرموت حول تمويل أعمال البنية السفلية . وترفض هذه الشركة بأن يعوّض عليها فيما بعد، عندما تصبح العائدات النفطية منتظمة .

١ – الدخول النفطية في خدمة التنمية :

بإمكان النفط أن يصبح المورد الرئيسي للرساميل لأجـــل تمويل خطط التنمية . وينبغي أن تكون الدخول مثمرة في إنجازات ستدرُّ على البلد عندمـا تتضاءل إمكانيات العمل التي يقدمها النفط .

---

(١) الأخبار (عدن) عدد ١٨٢ الصادر في ١٠ ت ٢ – ١٩٦٣ .

في الحقيقة ، سينخفض عدد الأعمال التي نتجت عن هـذه الصناعة انخفاضاً هاماً في بضع سنوات . الآبار ستتدفق وحدها . والأنابيب التي كان يعمل على إنشائها ألوف الرجال ، لن تستلزم بعد اتمامها سوى فِرَق صيانة . يضاف إلى ذلك الواقعة التالية وهي : ان الصناعة النفطية الاستخراجية لا تندمج واقعياً في حياة البلد الاقتصادية بالرغم من تكرير قسم من الانتاج في مكانه . وتوجـد الصعوبة الأساسية في الأمر التـــالي ، وهو أنه يلزم سنوات للحصول على هذه المنـافع (طرقات ، مدارس ، مرافىء ، مستشفيات ، صناعات جديدة تقدم إمكانيات أعمال متعددة) . وبانتظار ذلـك ، كثير من الناس من أعلى السُلَّم الاجتماعي إلى أدناه يَرون في النفط مصدر إثراء مباشر للجميع .

ينبغي على السلطات أن تتجنب الأخطاء التي ارتكبها منتجو الخليج العربي ، وأن تفهم أنه لا يوجد طريق معجال للخروج من التخلف . وبخلاف ذلك فإن الأمر يتعلق بعمـــل طويل النفَس يستلزم وضع سياسة متناسقة وعقلانية ، تخصص القسم الأعظم من التثميرات للقطاعات ذات الأولوية الزراعية : الزراعة ، الأشغال العامة ، المواصلات ، الصناعات ، الخ .. ، بقصد إيجـاد بنية سفلية قوية ، وبذلك منح البلد اقتصادياً حديثاً . فبهذه الطريقة فقط ستحدد علاقـة المالية العامة بالعائدات . وبهذه الطريقة كذلك سيحوّل الاقتصاد اليمني الجنوبي القائم على النفط ، الى اقتصاد متين .

ينبغي أيضاً التخلص من عدد من الأوهام ، على الأخص من الوهم القائم على القول ، ان ايجاد صناعة نفطية يشكل عامل تنمية للبلد ، لأن هـذه الصناعة النفطية مـا كانت حتى اليوم سوى وسيلة لجرّ الموارد نحو الخارج بدل أن تستثير التنمية .

الفصل الخامس عشر

الفاعليات الصناعية

إن الصناعة بالمعنى المتفق عليه عموماً لم تظهر بعد في اليمن الجنوبي، باستثناء مصفاة النفط .

وبوجه عـام ، يعود ضعف المبادهة المحلية في الناحية الصناعيـة إلى عوامل شتى :

– تفضيل البورجوازية التجارية للقطاعات المنتجةالقصيرة المدى: كالتجارة والملكية العقارية والمبنية ؛

– عدم ضمان الأسواق ؛

– نقص الطاقة بسبب الانعدام المطلقتقريباً لوجود الفحم،والفحم الحجري الأبيض ، ولم يستخرج النفط بعد ،

– عدم كفاية المواد الأولية ،

– الافتقار إلى المهندسين والعمال الماهرين والعمال غير الماهرين المطلعين على أشكال العمل الحديث ،

— عدم وجود تشريع يشجع الصناعة ويحميها .

كبحت هـذه العوامل تصنيع البلد لمدة طويلة . وبعض المصانع الموجودة هي ، في الحقيقة ، في حالة ما قبل الصناعة ، وتتمثل الصناعة الحديثة الوحيدة في المصفاة . وأما الصناعة اليدوية فهي في أزمة كاملة .

لقد آن إذن أن يخفف هذا الضعف بايجاد صناعة وطنية يمكنها وحدهـا أن تحرر اقتصاد البلد من السيطرة الأجنبية وأن ترفع مستوى معيشة الجماهير .

مصفاة النفط المحدودة في عدن (British Petroleum)

تقرر إنشاؤها في سنة ١٩٥٢ ، في السنة التي وصلت فيها الأزمة الأنجلو — ايرانية إلى ذروتهـا إثر تأميم حكومة الدكتور مصدّق الوطنية لشركة الزيت الانجلو — ايرانية . ومع ذلك فلا يجب الاستعجال في الظن أن اغلاق مصفـاة عبدان كان السبب الوحيد الذي دعا الانجلو —ايرانية، إلى البحث عن استبدالها بمصفاة أخرى تقـع في منطقة تحت إشراف بريطاني مباشر . وكل شيء يسمح بالتفكير بأن الأمل باكتشاف النفط في المحمية لم يكن غريباً كلياً عن قرارها .

إن مصفاة عدن الصغرى هي ، اليوم ، إحدى أهم المصافي في العالم ، حيث كانت تسد الحاجـــات العسكرية الانجليزية (الطيران ، البحرية ..) إلى المحروقات ، وتموّن سفن النقل بالوقود وتموّن السوق الداخلية وسوق البلدان المجاورة بالمنتوجات المشتقة من النفط .

أ – التثميرات :

١ – كلفة المصفاة :

إن مصفاة النفط المحدودة في عدن قد كلفت البريتش بترووليوم حوالي ٤٧ مليون جنيه [١] ثمّر منهـا ٥ مليون في المنشآت المرفئية ، و ٦,١ مليون في السكن والتجهيز الاجتماعي – العام .

والمقصود هنـا هو أهم الرساميل الأجنبية المثمّرة في البلد . لقـد ساهمت حكومة المملكة المتحدة في تمويل البنية السفلية بمنحها المستعمرة قرضاً قيمته ٤ مليون جنيه خصص للأشغال العامة [٢] .

وقد أنجزت المصفاة في زمن فائق للقياس مدته ٢١ شهراً : من تشرين الثاني ١٩٥٢ إلى تموز ١٩٥٤ . وقد اشتركت في الأعمـال عدة شركات اميركية وأوروبية .

وعدا عن ذلك فإن جيشاً حقيقياً من الفنيين والعمال غير الماهرين قد اشتغل في المشاغل . فجـاء حوالي ٢٥٠٠ مهندس وأخصائي ورئيس عمـال لتسيير العشرة آلاف عامل من العرب والهنود والصوماليين وسواهم من الشرقيين .

وفي ١٩ آب ١٩٥٤ ، تماماً عشية عقد الاتفاق العـام حول النفط الايراني الذي أولد الكونسورتيوم العالمي ، بدأت بالعمل مصفاة النفـط المحدودة في عدن .

٢ – المنشآت :

المصفاة مجهزة بمائة خزان وخزاناً يحتوي على ٢٤٠٠٠ طن (٦,٥ مليون

---

(١) Colonial Office : An Economic Survey of the Colonial Territories, Vol 11 , London .

(٢) Aden Colony : The report of the Revenue and Expendi - ture Committee , 1953, Aden .

جالون) ومرفأ نفطي يمكنه استقبال ٤ ناقلات بترولية [1] حمولة كل منهـا ٣٢٠٠٠ طن . وتصرّف المنتوجـات المكررة بواسطة أنابيب . وقطر أكبر أنبوبين هما على التوالي ٦ بوصات (١٥،٢٤ سم) و ١٦ بوصة (٤٠،٦٤ سم) . وهما يصلان الخزانات ببعضها البعض من جهة الخليج الثانية . وينقل كل أنبوب حوالي ٢،٥ مليون طن سنوياً .

وتتصل الخزانات ذاتها بثماني محطات ضخ تقع في البحر ، بواسطة أنبوب نفط تحت البحر . وأهم هذه المحطات التي تمون السفن بالوقود ، قـادرة على تصريف ١٥٠٠ طن في الساعة .

وعدا عن ذلك ، فان أنبوب الغاز يسمح بنقل الغـاز إلى محطة الحُجَيف الكهربائية ، حيث يحوّل إلى طاقة حرارية للحاجات المحلية الدارجة .

ب – سعة التكرير :

كانت سعة التكرير في البداية ٥ مليون طن سنوياً . وحتى سنة ١٩٦١ مـا كانت المصفـاة تشمل ، في الحقيقة ، سوى وحدتين لتقطير ٢،٥ مليون طن في كل وحدة . ومنذ ذلك الحين رُفعت سعة التكرير إلى ٦،٨ مليون طن لمواجهة الحاجات المتزايدة إلى المحروقات ومشتقاتها . وتوجب انفـاق ٥٥٠٠٠٠ جنيه لتوسيع المنشآت .

١ – المنتوجات المكررة واستعمالها :

يتكوّن نصف الانتاج من المحروقات للبحرية (٣ مليون) منهـا ثلثان يستعملان في تموين السفن المرابطة في المرفأ . وللباقي ثلاث وجهات :

---

(١) Etudes et Documentations Pratiques sur Le Commerce International, Série Proche - Orient, Aden; No 2 , Ed. Relations Internationales, Paris,1960.

– تقدم المصفاة القسم الرئيسي من حاجـات القاعدة الجوية – البحرية من الزيوت الثقيلة والخفيفة .

– تموّن المصفاة سوق المحمية واليمن بالبنزين والكيروزين .

– يُصدّر الفائض إلى اوروبا والبلدان المجاورة في افريقيـا الشرقية والمحيط الهندي . وتؤمن ناقلات نفط صغيرة نقل المشتقات .

ان الفائدة الرئيسية لمصفـاة النفط المحدودة في عدن (A. P. R. L.) هي سماحها بالانتاج المحلي للوقود الضروري لتموين السفن المقطوعة في عدن بينما كانت خزانات التموين تُموّن سابقـاً من نفط الشرق الأوسط المكرر في انجلترا . ومن المؤسف أن لا يكون الغاز الصادر عن المصفاة ، مستخدمـاً ، كما يستخدم في مصر ، لأجل انتاج الأسمدة الآزوتية إنه مبذر حالياً ، وحتى انـــه يترك بكل بساطة .

٢ – جهاز العاملين (في المصفاة) :

تستخدم المصفاة الآن حوالي ٢١٠٠ شخص منهم ٣٠٠ شخص أوروبي واميركي يكونون الكوادر العليا . ومـع بدء العمل في المصفاة ، بدأت الإدارة بتسريح منظم للعـــمال المحليين : ١٨٠٠ عامل ومستخدم سنة ١٩٦١ مقابل ١٠,٠٠٠ سنة ١٩٥٤ . وهكذا وجد ٨,٠٠٠ شخص أنفسهم بدون عمل . وقد اندمج العمال الذين اكتسبوا تربية أولية في القطاعات الأخرى . وبخلاف ذلك ، جاءت أكثرية العمال غير الماهرين لتضخم صفوف العاطلين عن العمل .

٣ – اصطدام المصفاة مع اقتصاد عدن :

كان دفع معاشات مرتفعة جداً إلى قسم من جهاز العاملين ، في أصل زيادة الطلب على مواد الاستهلاك والخدمات والمساكن. ونجم عن ذلك وضع تضخمي عـــام . ودفع ثمن هذا التضخم ليس فقط عمال المصفاة ذوو الدخـل الضعيف

وإنما عمال القطاعات الأخرى أيضاً : ومن هنـــا عدم الرضا وحدوث سلسلة إضرابات .

كان العمال يقصدون الاعتراض على ارتفاع الاسعار والحصول على رفع أجورهم . وبعد اضراب ١٩٥٦ حصل العمال في حزيران ١٩٥٧ على زيادة٥,٧ ٪ وسطياً من نسبة الأجور الأسبوعية . ولم تعجبهم هذه الزيادة اعجاباً كلياً لأن الاتجاه نحو الارتفاع كان قد اشتد بين الفترتين . والحالة هذه كانت أدنى مجموعة دخول ، ما يعادل ٢٢٥ شلنـــاً في الشهر ، موافقة لأجرة عامل نصف ماهر ، وكان ارتفاع كلفة المعيشة مرتباً على النحو التالي [١] :

تاريخ	الرقم القياسي لكلفة المعيشة (نيسان ١٩٥١ = ١٠٠)
– حزيران ١٩٥٤	١١٣,٩٨
– حزيران ١٩٥٥	١١٥,٤٢
– حزيران ١٩٥٦	١٣٤,٨٦
– حزيران ١٩٥٧	١٤٥,٤٦

وهكذا فإن زيادة الأجور بنسبة ٥,٧ ٪ [٢] قد ألغيت بسبب ارتفاع كلفة المعيشة بنسبة ١٠,٤٠ بين حزيران ١٩٥٦ وحزيران ١٩٥٧ . ولأجـل ذلك لم تتوقف حركة المطالبة. وكانت غايتها التوفيق بين الأسعار والأجور ولكسب القضية ، توقف جهاز العاملين عن العمل لعشرة أسابيع سنة ١٩٦٠ . وكان ذلك أخطر اضراب ، ما واجهت مصفاة النفط في عدن مثله أبداً .

وبسرعة شملت الحركة القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى شلل شبه

---

(١) Aden Colony : Departement of Labor and Welfare, Annual Report, 1956 - 1957, p. 49.

(٢) المصدر السابق ، ص ٦١ .

- كلي للفاعليات المرفئيـة . وردّت السلطات الاستعمارية بعنف وتوصلت الى حل الاضراب، دون أن تهتم رغم ذلك بحل مسألة الموازنة بين الأجور والأسعار.

هذا هو الوجه السلبي لإنشاء المصفاة . غير أن المصفاة لم يكن لهـا نتائج سيئة على اقتصاد عدن فقط ، وانما كان لها نتائج حسنة .

أولاً أوجدت عدة ألوف الأعمال وبموجب ذلك دخول جديدة .

ثم أنشئت مدينة جديدة كلياً من ١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ شخص هي :

عدن الصغرى . وعدا عن المصفاة ومباني الشركة ، فقد أنشىء ١٤٠٠ بيت ومستشفى ومستوصف ومدرسة ونادي وملعب ومحطة كهربائيـة بالإضافة الى مباني عامة وتجارية .

وقد موّلت البريتش بترولیوم القسم الأكبر من هذه المنشآت . وبالتالي تعهد أصحاب مشاريع محليون بأكثرية الأعمال . وطيلة مدة الأعمــال ، كان القسم الرئيسي من الحاجات إلى الخضار والفواكه يأتي من لدن منتجي المحمية الشرقية الذين ما زالوا يموّنون ، جزئياً ، عدن الصغرى بالمواد الغذائية ، واستفاد التجار أيضاً من ذلك لأن الاستيرادات كانت قد تزايدت .

ولكن تبع الازدهـــار انحسار خطر بسبب سفر معظم الكوادر ذوي الدخل المرتفع ، وبسبب التسريح الضخم للعمال . ولكن الوضع سيتغير مع وصول العسكريين اعتباراً من سنة ١٩٥٧. والانحسار يفسح المجال أمام ازدهار التجارة الخارجية وصناعة البناء على الأخص ، والتضخم يشتد أكثر .

صناعة البنـــاء والتعمير

إن هذه الصناعة التي تشمل الاعمال ذات المنفعة العامة وبناء المساكن هي في ازدهار تام في المستعمرة على الاخص . وقد عززها الازدهار الاقتصادي فيما بعد الحرب الذي نجم عنه ازدياد السكان ازدياداً هامـــاً وتحسين مستوى المعيشة تحسناً محسوساً .

أ – الازدهار الراهن لصناعة البناء :

تزايدت الأعداد المستخدمة في هـــذه الصناعة تزايداً معتبراً بين ١٩٤٧ و ١٩٦٢ ، بانتقالها من ١٩٠٠ الى ١٢,٧٠٠ شخص . وهكذا يمتص القطـاع ما يزيد عن نصف السكان الصناعيين في عدن .

ويوضح الجدول التالي هذا الاتجـاه ، ويبين أيضاً تزايداً محسوساً في أعداد الفنيين والعمال الماهرين .

جدول رقم (٣١)

الأشخاص المستخدمون في صناعة البناء [١]

نوع العمل	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
معلمون ومدراء عمال	١٠٥	٣٧	٢٣	٨٠	١٧٢	٢٢٦
مستخدمو مكتب	٩٣	١١	٣١	٣٦	٧٧٥	٩٩
فنيون وحرفيون	١٤٣٢	٧٧٠	١٣٦٣	١٣٨٠	١٩٣٩	٢٤٣٦
عمال اخصائيون	٠٠٠	١٢٧٣	٢٠٨٣	٧٧٣	١٥٢٥	٢٨١٩
عمال غير ماهرين	٤٧٨٢	٦٣٣٩	٢٣٣٧	٤٨٣٤	٥٢٧٥	٦٩٧٢
متدربون	٣٨٤	٥٤	٣٢	؟	؟	؟
شبان دون ١٨ سنة	؟	١٤٧	١٢٢	١٧	٢٥	٩٤
نساء	؟	؟	؟	؟	؟	؟
المجموع	٦٦٩٦	٨٦٣١	٦٣٨٢	٧١٢٠	٩٠٢٨	١٢٦٤٦
مجموع المشتغلين في الصناعات	١٠٠٢٧	١٢٦٤١	١٤٩٢٠	١٦٥٥٤	١٩٩٦٨	٢٥١٤١
النسبة المئوية	٦٦٫٨	٦٨٫٢	٤٢٫٨	٤٣	٤٥	٥٠

(1) Aden Colony (Departement of Labour and Welfare) : Annual Reports 1956 - 57, p. 35 et 1961 p. 34, Aden.

غير ان هذا العدد أدنى من المجموع الحقيقي المستخدم في هـــذه الصناعة الذي يقدر بـ ١٥،٠٠٠ فرد . ان نقص الاحصاءات المتعلقة بالعدد الحقيقي للمستخدمين والمتدربين والنساء هو سبب هذا التقويم الأدنى .

ونلاحظ أيضاً حركة العمال غير الماهرين . يترجم توقف العمل في الفرع، في أغلب الأحيان ، بتوقف مدّ العاملين الأصليين من المحمية واليمن أو بتحوّل نحو القطاعات الاخرى التي تقدم امكانات تشغيل .

وعلى الإجمال ، فإن الميل الى تزايد عدد الاشغال مدعو للتواصل فيالسنوات المقبلة لصالح التثميرات العامة التي قدرتها خطط التنمية .

من ١٩٤٧ الى ١٩٦٢ ثُمّر في عدن حوالي ٥٧ مليون جنيه لتحسين التجهيز الاجتماعي والبنية السفلية . وأقــل من ثلث (٢٨٫٢ ٪) هذه الرساميل هو من أصل عام . ويأتي الباقي من القطاع شبه العـــام أو من القطاع الخاص ، بنسبة ٢٢٫٢ ٪ للأول وبنسبة ٤٩٫٦ ٪ للآخر . ومن الواضح أن القطاع الخاص يلعب دوراً حاسماً في موضوع التثميرات .

ويلخص الجدول الآتي التثميرات القائمة في عدن خلال العقدين الأخيرين . وحتى نكون مكتملين ، ينبغي بالطبع أن نضيف اليهـــا الاموال التي انفقتها المملكة المتحدة في المحمية ، غير أننــا لا نملك وللأسف دلالات ولو عامة حول موضوعها .

وفيما يتعلق بالنفقات الحكومية فقد فُرض عليها منذ البداية نظام أولوية :

- تجهيز اجتماعي : مدارس ، مستشفيات ، مستوصفات ، الخ ...
- أشغال ذات نفع عام : شق قنوات ، خزانات ميـــاه ، وشبكة مجارير ومحطة كهربائية .
- مساكن ومبانٍ عامة .
- نقل ومواصلات .

وقد عدّل هذا النظـــام تعديلاً محسوساً خلال السنوات الاخيرة لمصلحة المساكن .

وأما فيما يتعلق بالنفقات شبه العامة ، فالمقصود بها هي النفقات التي قامت بها عدن تورت تروست والقوات المسلحة البريطانية التي تكرس كل سنة أكثر من ٢,٥ مليون من الجنيهات لشتى المشاريع .

أخيراً تتعلق المساهمات بالرساميل الخاصة ، بالتثميرات التي أنجزتها البريتش بترووليوم والأفراد في عدن الصغرى . ومنذ ١٩٥٥ يكرّس الأفراد مـا يناهز ٢ مليون جنيه [١] سنوياً لبناء محلات ومساكن للايجار .

بكلمة ، تصرف صناعة البناء والمساكن حاليـــاً مبالغ هامة . وليس لهذه التثميرات نتائج حسنة دائمـاً . وبصورة خاصة تتجه الرساميل الخاصة أكثر فأكثر نحو المضاربات العقارية التي يخشى أن تعرّض للخطر ازدهـــار المنطقة وتوازنهـا الاجتماعي – الاقتصادي . وارتفاع سعر الأراضي والكِراء في آن واحد هو الظاهرة الأولى لذلك حتى الآن .

ب – بناء المساكن :

ها قد انتابت عدن أزمة سكن حادة منذ ربع قرن . وكان بالإمكان تخطيها لو أن الرساميل الواسعة المكرسة للسكن قد استعملت بحسب الصواب . في الحقيقة ، وباستثناء السلطات العامة التي تجهد لتوقيف اتساع الأكواخ ولبناء مساكن شعبية ، فإن الأفراد يواصلون احتكار السوق باختيـارهم لإنشاء أبنية فخمة مُخصصة للأجانب وللمواطنين الأثرياء .

ان المضاربات التي يسترسل فيهـــا أصحاب المشاريع غير موافقة لمصلحة العائلات ذات الدخل الضعيف على الأخص، التي تتكوّم بسبب انعدام الوسائل،

---

(١) المصدر السابق .

في كتــل من الأكواخ الجاثمة على الهضاب ، أو في الأكواخ الصغيرة المتناثرة في الضواحي .

١ - مشكلة السكن في عدن :

حسب إحصائيات ١٩٤٦ و ١٩٥٥ ارتفــع عدد الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، ارتفع على التوالي من ٦٣٣٦ إلى ١٢٥٥٨ كما ارتفع مجموع السكان من ٨٠٥٠٠ إلى ١٣٨٤٠٠ نسمة [١] .

وتميل هذه الظاهرة إلى التفاقم سنة بعد سنة . واليوم يُعد المشرّدون الذين يخيّمون ، حرفياً ، في الشوارع بعشرات الألوف . إن الأمر يتعلق ، بالنسبة إلى معظمهم ، بمهاجرين غير متزوجين قادمين من داخل البلد أو من اليمن بحثـاً عن عمل مأجور . ومـع تزايد السكان ، لا تنقطع نسبة الذين « لا مأوى لهم » عن التزايد : ٧،٩ ٪ سنة ١٩٤٦ . و ٩ ٪ سنة ١٩٥٥ و ١٠ ٪ سنة ١٩٦٠ .

ومن التسعين بالمائة من السكان المعتبرين « كأصحاب مأوى » ، يسكن حوالي ١٠ ٪ في أكواخ صغيرة أو في مساكن عائبة . ودلّ بحث أجري سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ على أن أكثر من ألف عائلة مكوّنة وسطيـاً من ٥،٥ أشخاص تعيش في أكواخ صغيرة [٢] .

وقد باشرت الحكومة مباشرة جيدة ببداية حـــلّ لهذه المشكلة في نطاق برامج التطوير ، غير أن مجهوداتها تظهر غير كافية . وأما الرأسماليين فإن همهم الأساسي هو تحقيق الحد الأعلى من الأرباح باللجوء إلى المضاربة العقارية .

---

(١) Aden Colony : Census Report (1955), p. 21, Aden .

(٢) Aden Colony: Land Development and Housing Committee 1960 , p. 31, Aden.

أ – المساكن المبنية من دخل الحكومة :

حتى تحل الأزمة أمرت الحكومة سنة ١٩٤٨ و ١٩٥١ و ١٩٥٦ و ١٩٦٠ باجتماع أربع لجان خاصة على التوالي .

كانت اللجنة الأولى تقدّر أن ٢٧٠٠ مسكن من طراز ج [١] يجب أن تُبنى حتى تُزال الأكواخ . وأوصت اللجنة الثانية بإيجاد ٤٠٠٠ مسكن من طراز ب و ج للاجابة على حاجات الجهاز الأدنى في الوظيفة الحكومية . وأخيراً كانت اللجنتان الثالثة والرابعة تعتبران أن ١٠٠٠٠ مسكن من طراز ج ضرورية لمواجهة تزايد السكان ولتأمين سكني لائقة للأجيال الجديدة .

وحسب توصيات هذه اللجان شرعت السلطات ببرنامج بناء واسع ، مُموّل من دخل الحكومة .

ب – المباني المؤجرة والنفعية المبنية من أموال الافراد :

إن وتيرة البناء ، في هذه الحالة ، تابعة للظروف الاقتصادية ولسياسة الحكومة لأن مشتريّ أو مستأجري هذه المساكن ، وبالمصادفة المشاريع التجارية أو الصناعية والقوى المسلحة البريطانية والدولة هم مُقرِضو المال

في الحقيقة تعطي المباني التي يبنيها المقاولون لحساباتهم الخاصة أو على نفقات الرأسماليين ، للايجار أو للبيع للمستأجرين السابقين . وتقدم القوات المسلحة منافع مالية متعددة . فهي تدفع مسبقاً كراء سنة ، بنسبة مرتفعة نسبياً . وعديدة أيضاً هي الشِقق التي يملكها أفراد ولكن يشغلها موظفون كبار .

وبنت المصفاة ١٤٠٠ مسكن لجهاز العاملين فيها . وعدا عن ذلك ، فان

---

(١) المساكن مصنفة الى : بابة ج ، د (مساكن شعبية)
بابة ب (مساكن فخمة)
بابة أ (مساكن فاخرة)

الشركات التجارية الكبيرة تشتري شققاً فخمة لإسكان كوادرها الأوروبية .

ويدّعي أرباب المهن أنهم مستعدون للمساهمة في تمويل مساكن قليلة النفقات مخصصة للعاملين الوطنيين شريطة أن تقبل الحكومة بمراجعة « قرار تحديدات الأرباح » [1] الذي يمنع طرد المستأجر . انهم يريدون ان يربطوا حق السكن بالعمل : ينبغي على الشخص المسرّح أن يغادر المسكن الذي قدمته له المنشأة .

وبصورة عامة ، تتخذ المساكن المبنيـة من أموال خاصة طابع مضاربة . ويفضل التوفير أن يستخدم في بناء مساكن مربّحـة (مخصصة) للأوروبيين الذين يدفعون أجوراً مكافِئة . وغايته هي تحقيق أرباح مباشرة .

إذن تفيد الصفقات العقارية أصحاب الرساميل والمصارف العاملة في البلد . ومع ذلك ، تستفيد منها بمناسبة تجديدات الايجارات بأخذها قسماً من الأرباح . فالعمليات العقارية ، بالنسبة الى الحكومة عمل ممتاز .

٢ – بناء المساكن في المحمية :

فمن جهة يبتني لأنفسهم الأكابر والوجهـاء والتجار المثرين في عدن أو في الخارج بيوتاً فردية فخمة غالباً . وبخلاف السكن البدائي لأكثرية السكان ، نجد فيحضرموتوفي أماكن أخرى من المحمية بيوتاً طينية من عدة طوابق وقصوراً يملكها الأمراء والأشراف ولمدن شبام وسيئون ومكلا « ناطحاتها السحابية » .

ومن جهـة أخرى شرعت السلطات المحلية و « مجلس أبين » ببناء بيوت صغيرة في جعار وزنجبار مخصصة للفلاحين . ويصبح الفلاحون ملاكاً مطلقين لهذه البيوت الصغيرة المبنية من أموال الدولة (٥٠٠ جنيه استرليني كلفـة كل بيت) بعد مدة عشر سنوات من السكن فيها .

---

(1) Aden Colony : Rep. of the Land Develop. and Housing Comm. p. 12, 1960, Aden .

ومع ذلك فإن أهم حدث في هذه السنوات الأخيرة هو انشاء المدينة الاتحادية (الاتحاد) . إن أشغال التحضر والبناء التي أنجزت حتى الآن في داخل البلد ، كانت في الحقيقة قد أنجزت في هذه المدينــة الجديدة المبنية في قلب الصحراء . وهنــاك يقيم الوزراء الفدراليون ومساكن الوزراء – الأمراء وكبار الموظفين الاتحاديين .

وتقسم المدينة الى ثلاث مناطق :

– منطقة سكن .
– منطقة تجارية .
– منطقة صناعية .

ويشدّد حالياً على تطوير التجهيز الاجتماعي . وتشجع الحكومة الاتحــادية الأفراد والشركات على المجيء للسكن فيها مقدمة لهم منافع عديدة .

ويعني ذلك أن مسار بناء المباني الحديثة بطيء في المحمية بسبب فقر السكان الذين تقــل قوتهم الشرائية كثيراً عن القوة الشرائية لدى أقــــل أشخاص المستعمرة يُسراً .

وفيما يتعلق بالمستعمرة فان المشكلة الأكثر خطراً التي تثار حالياً هي مشكلة المضاربة الحضرية التي تميل الى تعزيز السكن الفخم . والحالة هذه فإننا نقترب من الاكتفاء في هــذا المجال [1] . ويبدأ الانحسار الآن بتهديد الفرع (القطاع) بسبب جمود الطلب العائد إلى كون كل العسكريين تقريباً لديهم مساكن الآن . وبما أن أكثر المواطنين غير قادرين مالياً على دفع ايجارات مرتفعة كهذه الأجور الأخيرة فإننا على وشك الوصول الى هذه الوضعية المتناقضة : وفرة حقيقية أو احتماليــة في المساكن من طراز أ و ب ونقص مفرط في المساكن الاقتصادية من طراز ج و د .

---

(1) R. C. Tress : op. cit., p. 7.

وفي هذه الشروط ، تفرض نفسها إجراءات مستعجلة لإعادة رفع الوضعية . وعلى الحكومة أن تضاعف الجهود لمصلحة العائلات الفقيرة والأشخاص الفقراء . وينبغي عليها أن تدفع من جديد بناء المساكن الشعبية ذات الكِراءات المتهاوده ، وأن تراقب التسليفات المصرفية المعززة للمساكن الفخمة ، وان تنظم الكِراء بصورة عامـة . وليس المقصود بذلك هو تقديم مأوى لأولئك الذين لا يملكون مأوى أو للذين يذبلون في الأكواخ فحسب ، وإنمـا المقصود ايضاً هو ايجاد مناطق (حضرية) صحية وعقلانية حيث يمكن للناس أن يعملوا ويتلهوا ويرتاحوا .

وكذلك تقع على عاتق السلطات العامة مهمة توجيه الادخار الخاص الموجود نحو الفاعليات الخلاقـة والتصنيع الحقيقي على قدر تزايد ظهور حتمية تطوير صناعات التحويل بأعلى درجة لتساعد على التحرير الاقتصادي للبلد . وعلاوة على ذلك ، فإن قسماً هاماً من الصناعات الصغيرة الموجودة تشكو من نقصان الرساميل ، دون أن نتحدث عن الصناعات التي نتمنى رؤية ظهورها .

الصناعات المتنوعة والصناعة اليدوية

في عدن ، تملك شركات وتجّار بضعة معامل تُشغّل حوالي ١٤٠٠ شخص . وفي أغلب الأحيان ، تستخدم هذه الصناعات الصغيرة مواد أولية محلية ، إلا فيما يتعلق بالألمنيوم . وقلما تتجاوز قيمة الانتاج الاجمالي مليون جنيه استرليني .

وفي المحمية لا يوجـد صناعات ، غير مصانع حلج القطن وتعليب الأسماك ومعامل زيت مستخرج من السمسم وبزر القطن . وبما اننا تحدثنا عن هذا الموضوع في الشروح السابقة بما فيه الكفاية ، فلن نعود اليه .

وأما الصناعة اليدوية فإن انحطاطها يتأكد ويتثبت في كل مكان . ويخشى عليها أن تشرف على الخطر بصورة نهائية .

أ - الصناعات المتنوعة :

إن هذه الصناعات ، بالرغم من قلة عددهـــا ، تنتج للسوق الداخلية مثلما تنتج للتصدير . وأهم هذه الصناعات هي :

- استثمار الملح البحري .
- معامل لوازم البناء ومعامل الأثاث .
- مصانع سلـــع أليمنيوم ، ودواليب كاوتشوك وسجاير وتبغ وصابون ومنتوجات العِطارة .
- معامل المشروبات الغازية والمثلجات .
- مشاغل وَشم الأقمشة القطنية .
- بناء الـ « dhaws » أو المراكب العربية .

ان معظم هذه المشاريع هي مشاريع هامشيّة (حدية) ذات انتاجية غير ثابتة عموماً . ويبيّن الجدول التالي هذه الحالة :

جدول ٣٢

حجم التثميرات في البناء ، حسب مصادرها

(بألوف الجنيهات الاسترلينية) (١)

الفترة الزمنية	مصادر عامة (حكومة عدن)	مصادر شبه خاصة: عدن بورت تروست	مصادر شبه خاصة: القوات المسلحة	مصادر خاصة: بريتش بترولیوم	مصادر خاصة: شركات وأفراد	المجموع العام
١٩٤٧ – ١٩٥٥	٣٠٠٠	٢٥٠٠		١٠ ١٠٠	(أ)	١٥ ٦٠٠
١٩٥٥ – ١٩٦٠	٧١١٨				١٠ ٠٠٠	١٧ ١١٨
١٩٦٠–١٩٦٤ (ب)	٥٨٤٥		١٠ ٠٠٠		٨٠٠٠	٢٣ ٨٤٥
المجموع	١٥٩٦٣	٢٥٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ١٠٠	١٨ ٠٠٠	٥٦ ٥٦٣
النسبة المئوية	٢٨،٢	٤،٥	١٧،٧	١٧،٨	٣١،٨	١٠٠

(أ) – بنسبة ٢ مليون سنوياً . / (ب) ارقام تقريبية .

وعلى العموم تغيرت بنية الصناعة الخفيفة تغيّراً محسوساً خلال فترة ١٩٥٢ – ١٩٦٢ . لقد تضاعف عدد المؤسسات وازداد عدد الأشخاص المستخدمين بنسبة ثلث . وسجّل الانتاج زيادة بمعدل ٦٥ ٪ تقريباً .

ونلاحظ تبعثر اليد العاملة : تستخدم بعض المؤسسات عدداً زهيداً من الاشخاص . ونستنتج أيضاً تراجع استثمار الملح ووشم الاقمشة القطنية تحت تأثير المزاحمة العالمية .

١ - أزمة استثمار الملح البحري :

تشكّل الملاحات المورد المعدني الوحيد لعدن . وكان الملح حتى تاريخ قريب العهد سلعة من سلعها الأساسية للتصدير . ان استثمار الملح حالياً في أزمة كاملة . ويخشى عليه أن يتوقف كلياً كما حدث لملاحات (بوندرا) بالقرب من شقرا في المحمية .

لقد أنشأ الايطاليون والهنود معامل الملح (الملاحات) بين ١٨٨٦ و١٩٢٣ . وكانت تشغل أكثر من ٤٠٠٠ أكر ، وكانت منوطة بآلات ميكانيكية ذات مردود عظيم . وبلغت طاقتها الانتاجية ، قبل الحرب العالمية الاخيرة ٤٠٠ ٠٠٠ طن سنوياً . ومنذ ذلك الحين لم تتوقف عن الانخفاض : ٣٤٢ ٠٠٠ سنة ١٩٥٢ ، و ١٩٣ ٧٠٠ سنة ١٩٥٤ و ٧٨ ٠٠٠ سنة ١٩٦٢ .

وتعزى الأزمة إلى الكساد في الخارج . فزبائن عدن أي الهند واليابان أصبحت منتجة بذاتها .

ولمجابهة الانخفاض المنتظم للمبيعات ، جرى تحديد الانتاج أولاً ، ثم بوشر ، إزاء دوام الأزمة ، بإغلاق معامل الملح . وكان يوجد ٤ معامل ملح سنة ١٩٥٢ ، تعود إلى شركات خاصة أجنبية (شركة ايطالية وثلاث شركات هندية) . ولم يبقَ منها سوى معمل واحد سنة ١٩٦٢ . وأوقفت الشركة الأولى

والاثنتــان الأخيرتان فاعلياتها بين سنة ١٩٥٦ و ١٩٥٩[1] . وبقيت شركة « اندو – عدن سالت وركز » التي تنتج حوالي ٨٠٠٠٠ طن سنوياً أو خمس انتـــاج ١٩٣٩ . وهكذا سُرّح حوالي ٧٠٠ عامل ومستخدم وسجل الميزان التجاري خسارة تتراوح بين ١٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني .

وبكلمة ، يبدو مستقبل هذه الصناعة قاتماً إلا إذا تدخلت الحكومة لإعادة ترويج الصادرات أو بالأحرى تحويل الانتاج محليـــاً . ولا يمكن ، من الآن فصاعـداً ، استخدام معامل الملح على صعيد واسع إلا من أجـل الحاجات الصناعية .

ويستخدم الملح غالباً ، في الصناعة الكيماوية على الأخص ، كمادة أوليـــة أساسية لصنع الكلور والصودا وكل المنتوجات المشتقة منهـا . إن إنشاء صناعة تحويل ، مقترناً بإعادة تنظيم عميق الاستثمار لتخفيض كلفة الانتاج التي ما تزال مرتفعة يسمح وحده باستئناف قوي للانتاج .

٣ – انحطاط مشاغل النسيج والصباغة والطبع :

كانت صناعة تحضير الأقمشة القطنية ، في وقتٍ مـــا ، واحدة من أهم الصناعات ومن أكثرهـا ازدهاراً . وكانت تضم في الأصل ثلاثة مشاغل كانت تصنع أقمشة مصبوغة ومطبوعة . ولم يبقَ منها اليوم سوى مشغل واحد. ويعود سبب هـــذا الانحطاط إلى استيراد كميات كبيرة من الانسجة الصناعية ذات نوعية أفضل وأرخص .

غير انه إذا كانت هذه الصناعة تواصل ، في عدن ، النضال من أجـــل البقاء ، بدون أمل ، فقد غُلبت في المحمية منذ زمن بعيد جـداً بعد أن كانت مزدهرة . وفي حضرموت بالضبط ، عرفت الحياكة والصباغة بالنيـلة بعض الازدهار في الماضي ؛ وكانت تَريم مدينة حائكين .

---

(1) Aden Port Trust : Annual Report, 1961 - 62 .

وبوجه عام ، حُكِم على هـذه المهنة بالاضمحلال بسبب وصول منتوجات الاستيراد بكمية متزايدة ، ولكن أيضاً بسبب كون الآلات المستخدمة بدائية وبالية . وبمكنة تحسين التجهيز أن يعطيها بعض استرداد للفاعلية .

٣ ـ بناء المراكب العربية :

تعتبر غالباً مصانع السفن في عدن والمكلا من أقدم مصانع العـــالم . وتريد الأسطورة أن تكون سفينة نوح قد بنيت في هذه المنطقة .

إن بناء السفن العربية هو عمل حِرَفي ماهر جداً . وتصنع السفن من خشب (تك) المستورد من مالابار في الهند . وهذه (المراكب العربية) هي مراكب صغيرة سعتها ١٥٠ إلى ٢٠٠ طن ، تستخدم للابحـــار بالقرب من السواحل . وتباع على العموم إلى مُجهّزي المراكب المحليين ولكنها تبـاع أيضاً إلى اليمنيين والصوماليين والهنود .

وبالرغم من المجهود الذي بذلتـه مؤسسة (باس) للاحتفاظ بهذه الصناعة التقليدية ، فإن هذه الأخيرة لم تنقطع عن الانحطاط . وينكبُّ بُناة (السفن) على إعادة تحويل مصانع السفن بقصد صنع سفن تجارية صغيرة .

ب ـ الصناعة اليدوية :

ان المشاغل الحرفية هي ملك لمعلم وحده يعاونـه أعضاء عائلته ، أو هي ملك لمعلم يساعده بعض المتعلمين . ولا ينتمي الحرفيون لأية منظمة تعاونية على غرار تلك التي نصادفها في هذا النوع من المهن ، في كل مكان تقريبـاً . ونقص التنظيم هذا هو السبب الأساسي لضعفهم .

١ ـ الصناعة اليدوية في عدن :

في المستعمرة ، ينتج عدة حرفيين للسوق المحلية وإلى حد مـا للسواح الذين

يأتون عندما تقف السفن في الموانيء . ان الصياغة هي أكثر المهن تطوراً وازدهاراً .

وقبل سفر اليهود الواسع إلى اسرائيل كانوا يحتكرونها . ومنذ سنة ١٩٥٠ حل الصاغة الهنود وقدامى المتعلمين عند المعلمين الاسرائيليين كما حلّ بضعة صاغة حضرميين محل اليهود في هذا المجال .

وبالاضافة إلى هذه الطبقة المهنية نجد جهاز مهن عادية (حداد، نجار الخ . .) وعدا عن ذلك ، فإن الطبقات الفقيرة والصوماليين يصنعون سِلالاً وحصراً من ألياف أوراق النخل المجففة ، تباع إلى السياح وربات البيوت .

٢ – الصناعة اليدوية في المحمية :

تحوي المحمية الشرقية بضع صناعات يدوية ذات شهرة تاريخية . ان حرفيّي حضرموت مشهورون في الشرق بالنقوش والتنميق . ومنذ القِدم ، اشتهرت شعارات النسب والشرف الجنوبية العربية (الخناجر) في الأماكن النائية بفضل تراث فني طويل . وعدا عن ذلك ، فإن دباغة وتحضير الجلود هي من الفاعليات العريقة في القِدم .

وفضلاً عن ذلك يصنع البدو حصراً وسجادات من جلد الماعز خشنة أحياناً ولكن بمكنتها أن تبلغ نوعية مقبولة بحسب القبائل .

وباختصار ، تستحق الصناعة اليدوية اهتماماً خاصاً . فبإمكانها أن تصبح عامل توسّع وموزع أعمال ومنتج سلع استهلاك دارج وخدمات شريطة أن يعاد تنظيمها . ان إتقان الأدوات والتقنيات ينوّع الفاعليات الحرفية بواسطة صنع منتوجات جديدة . وهكذا تسمح الصناعة اليدوية الحضرية بتقديم كمية هامة من السلع وبالقضاء على البطالة ، بينما تستطيع الصناعة اليدوية الريفية إحكام الأدوات الحراثية وتزويد القرى بعدة مواد مفيدة .

ان الصناعة اليدوية المحدثة ، وشق الصناعات المحمية بما فيه الكفاية تسمح بإزالة البطالة الجزئية وبانتاج المزيد من مواد الاستهلاك ، منقصة بذلك تدريجياً العجز الدائم للميزان التجاري .

التصنيـع وآفاقــه

في البلدان ذات الاقتصاد الزراعي أساسياً ، يفرض التصنيع نفسه لامتصاص الفائض من اليد العاملة المسرّحة بسبب مكننة الزراعة، كلما تطورت هذه المكننة . ويفرض نفسه أيضاً لحفظ السلع الزراعية ولتنظيم بيعهـا وخلق أسواق جديدة في الداخل ، بواسطة منح قوة شرائية جديدة لفئات جديدة من السكان أو عن طريق ايجاد قوة تبادل اضافية في العلاقات الخارجية .

ويوجد في اليمن الجنوبي قطاعات يمكن فيها استبدال المنتوجات المستوردة بمنتوجات وطنية ، ويوجد أيضاً منتوجات ومعادن غير خالصة ينبغي تحويلها.

ان تحويل منتوجات القطاع الأولي (الزراعي) تحويلاً أكثر افراطـاً الى سلع نهائية يمكن أن يكون علامة تفجّرية للتطور الصناعي ، ويمكن أن يُشبع الطلب الداخلي على سلع استهلاك بسيطة نسبياً ، وأن يزيد قيمة المنتوجـات المخصصة للتصدير .

ويمكن لهذا التطور أن يتم في اطار تطوير صناعات تثمين المنتوجات المعدنية (غير الخالصة) والزراعية.

أ – العوامل المؤاتية وغير المؤاتية للتصنيع :

يوجد عدة عوامل مؤاتية لإيجاد تصنيع حديث في اليمن الجنوبي ، غير انه

يوجد في الوقت نفسه عدد معين من العوامل التي تُعيق التطوير الصناعي .

وكذلك فإن التصنيع المنتشر أو المحدود للبلد يتوقف على الطريقـــة التي ستتخطى العقبات بواسطتها .

١ – العوامل المؤاتية :

من بين العوامل المؤاتية ينبغي ان نتذكر بصورة خاصة :

– الوفرة النسبية لعدد معين من المواد الأولية الصناعية .
– وجود أسواق هامة جداً على الصعيدين المحلي والإقليمي .
– إمكانية إيجاد الرساميل اللازمة للانطلاق محلياً .

أ – الوفرة النسبية لمواد أولية :

يمكن تصنيفها في ثلاثة أنواع : المعادن الصلدة والسائلة ، منتوجات البحر والمنتوجات الزراعية (النباتية والحيوانية) .

١ – المعادن الصلدة والسائلة :

تحتوي التربة على كميـــة كبيرة من منتوجات المقالع : حجارة كلسية ، صلصال ، جفصين ، رمل ، حصى ، الخ ... ويمكن لاستثمارهـا ان يسمح باستعمال كل تلك المعادن غير الخالصة اللازمــة لصنع الترابة والقرميد والجبس والكلس .

ونجد فيها كذلك الفوسفات والبوتاس التي لا بد منها لصنع أسمدة كيماوية ذات استعمال دارج .

وعدا عن ذلك فإن استعمال ميـــاه البحر يسمح بالحصول على الملح وعلى الهيدروجين اللازم لتركيب الأسمدة الأمونياكية ، ويسمح عرضياً بالحصول على ماء الشرب .

وفضلاً عن ذلك نعرف أن باطن الأرض يحتوي على النفط والخشب المفحّم وبعض مناجم معدنية غير خالصة .

وأخيراً على الصعيد العام ، يوافق الهواء لتطوير صناعة الغازات المضغوطة وصنع الأسمدة المركبة .

وبكلمة ، يمكن للتصنيع ان ينطلق من اكثر المواد اشتراكاً ووفرة .

٢ – منتوجات البحر :

رأينا في الفصل المخصص لصيد الأسماك ان البحـــار المحاذية لليمن الجنوبي تملك مجموعة سمكية محلية ذات ثراء وتنوع هامين .

وبالنتيجة يمكن لمشروع صيد اسماك صناعي ان يفيد من ثروات البحر التي يمكن ان تصبح بذلك مورداً وافراً للتموين ، قادراً على تخفيف الافتقـــارات الغذائية التي تعيث في المنطقة .

٣ – المنتوجات الزراعية من أصل حيواني ونباتي :

ان المواد الأولية المتأتية من قطاع الزراعة – تربية المواشي والقابلة للتحويل ، موجودة بكثرة وافرة . ويمكننا أن نذكر منهـــا الجلود ، الجلود المدبوغة ، والفاكهة والخضار والنباتات الصناعية .

ب – الأسواق المحلية والاقليمية :

وعلاوة على المواد الأولية ، يتضمن التطوير الصناعي وجود أسواق لبيـع المنتوجات المصنوعة . ويمكننا أن نتساءل هنا عمـا اذا كانت السوق الداخلية قادرة على امتصاص مجموع الانتاج المقبل للسلع الصناعية .

لا تزال السوق الوطنية ، حالياً ، بعيدة عن الاكتفاء . فـلا تكاد مناطق عدن الداخلية أن تنفتح على المنتوجات النهائية التي يتجه طلبها إلى التزايد على

مرور السنين . صحيح أن اقتصادها ينفلت جزئياً من النظـام النقدي ، ولكن النظام النقدي ينتشر تدريجياً . وهكذا ، نميز بين نموذجين من الأسواق ، وعلى الصعيد العام : يقوم النموذج الأول على الانتاج المحلي ، ويعتمد النموذج الثـاني على تجارة الاستيراد ــ التصدير . وسيكون تنسيق السوق الداخلية ،بالضرورة، عاملاً مؤاتياً للتصنيع .

١ ــ تنسيق السوق الوطنية :

كان قسم كبير من سكان الحمية يعيش ، حتى عهد قريب ، في نظام تبادلات من أكثر أنظمة التبادلات بدائية ؛ وكانت تجري فيه المبادلات ببطء وتتناول عدداً صغيراً من سلع رديئة للغاية .

وكانت السوق ، خلال مدة طويلة ، تتموّن تقريبـاً من منتوجات الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك والصناعة اليدوية فقط. وكان ذلك نظام وحدات صغيرة مفصولة عن بعضها البعض ، محدودة في سوق المدينة المجاورة أو الريف المجاور ، متصلة ، بصعوبة بالغـــة ، بعضها ببعض بسبب بدائية وسائل النقل واتساع الاستهلاك الذاتي . ولم يكن اقتصـاد السوق ذا الأساس النقدي ، يستوعب سوى قسم ضئيل من الانتاج ، وكانت الأسعار رديئـــة التحديد . وكانت القوة الشرائية المنخفضة لدى السكان الريفيين والبدو تحدد حدّ المبادلات الممكنة في ذات الوقت الذي كانت تحدد فيه طبيعتها . وفي كثير من الأحوال، سواء كان المقصود بذلك الغذاء والكساء أو الأدوات المنزلية الصغيرة ، كانت المبادلات تنحصر في أمور قليلة جداً .

ومع الادخال التدريجي للاقتصاد النقدي بفضل التشجيع المبذول للزراعات النفعية ولتحسين المواصلات ، وكذلك بفضل اتساع الهجرة ، تغيرت بُنيـــة المبادلات تغيراً محسوساً . واليوم ، ينتج القطـاع الزراعي للأسواق الوطنية والعالمية ، التي يلجأ إليها ، فضلاً عن ذلك، ليحصل على المواد اللازمة له . وبقي

البدو والقبائل المتأخرة وحدهم منغلقين في اقتصاد معيشة بدائي .

وهكذا حل مكان القطاع الضيق ، القائم على تقارب وحدات صغيرة أولية تعيش في شبه اكتفاء ذاتي ، قطاع حديث يدين بوجوده إلى التجارة الخارجية . إن هذا المحيط الجديد الخاص بالمدن الكبيرة وبالمراكز الريفية الرئيسية ، يمارس أكثر فأكثر تأثيراً راجحاً . وفائدة اختراقه هي تخفيض تجزئة السوق الوطنية تخفيضاً مهماً .

إن الاستهلاك الكلي الذي سبق له أن أفسد بواسطة التغيير الطارىء بغتة في القطاعين الزراعي والعام ، مدعو ليتقدم في صالح السلع الصناعية . وزيادة على ذلك ، فإن الصناعة الخفيفة التي ينبغي خلقها هي ذات طبيعة توافق تكاثر الأعمال ، وتوافق ، على سبيل الاستنتاج ، إيجاد قوى شرائية جديدة ستضاف إلى جمهور المستهلكين القادرين الآن على الدفع .

٢ – السوق الاقليمية :

في المدى الطويل ، يمكن للصناعة الناشئة ان تأمل بالاعتماد على اسواق البلدان المتاخمة . ومن الطبيعي أن تكون هذه الأخيرة راغبة أيضاً في إعطاء نفسها بنية سفلية صناعية . ولكن نظراً لحاجاتها الواسعة ، لن تكفي صناعاتها وحدها لاشباع الطلب الداخلي لتلك المناطق . إذن ليس من الوهم أن نأخذ بعين الاعتبار تصدير سلع مصنوعة نحو تلك الأقاليم التي يمكنها أن تصبح فيعداد المستهلكين الكبار . وهذه البلدان هي كذلك أيضاً أسواق لصناعة التحويل والاستهلاك المقبلة ، وهي كذلك عناصر محرّكة للاقتصاد الوطني .

ج – الرساميل :

يستلزم تصنيع بلد ما تثميرات مهمة جداً . غير أن الكلفة تتباين تبعاً لنموذج الصناعة المختار .

إن بروز صناعة ثقيلة ، شرط الاستقلال الاقتصادي الحقيقي ، هو الأكثر كلفة . ولا يمكن التفكير به ، حتى انه مستحيل في اليمن الجنوبي الذي لا يملك مواد أولية صالحة ولا طاقـــة (فحم) ولا جهاز كوادر ، ولا رساميل ولا أسواق .

وبخلاف ذلك فإن إدخـال صناعة خفيفة ممكن وقابل للتحقيق . وليست مشكلة جلب رساميل لشراء آلات ولتعيين فنيين أجانب بمشكلة لا تُحل.

وفي الحقيقة يمكننا الحصول على رساميل لا يمكن تجاهلها متأتية :

– من مؤسسات التجارة الوطنية الكبيرة وعرضياً من المؤسسات التجارية الأجنبية العاملة في عدن .

– من المهاجرين وكبار الملاكين العقاريين .

– من الادخار المحلي .

– ومن خزينة الدولة.

وهكذا يستطيع القطـــاع الخاص أن يجمع قسماً من الرساميل اللازمة لتجهيز الصناعات الغذائية وصناعات التحويل بصورة عامــة التي تكون مدة دوران الرأسمال سريعة بالنسبة إليها .

ومن جانبها ، تستطيع الدولة أن تجمع رساميل إضافيــة سواء عن طريق القرض الداخــلي أو الضريبة ، أو عن طريق القرض الخارجي الذي يُثمّر في القطاع الاقتصادي العام . وتؤثر أهمية القطاع الاقتصادي العام والتوجيه الذي يُعطى له ، على البنية المقبلة للاقتصاد الوطني .

واضحاً ، ان كل شيء نسبي ، وان الحاجات إلى رساميل ستظهر بالضرورة ملحة على المدى البعيد . ولكن في هذه المرحلة تطرح عموماً مسألة التمويل على نحو أقل حدة منه في مرحلة الانطلاق .

وكذلك ينبغي أولاً الاهتمام بهذا الأخير. والمشكلة هي في إقناع المالكين بأن

تثمير رساميلهم في الصناعة هو أجدر من تثميرها في التجارة أو في الأبنية كما يفعلون في الوقت الراهن .

وحتى نصل إلى ذلك ، لا بد من المساعدة التقنية والماليـــة ، وعلى الأخص المساعدة التنظيمية من قبل السلطات العامة ، لحماية الصناعة الناشئة من المزاحمة الخارجية . وينبغي أيضاً وضع صيغة اقتصاد مشترك ، لأن إنهاء الملكية الخاصة مباشرة قد يكون عملاً غير اقتصادي . وتفرض نفسها مرحلة انتقال طويلة .

٢ – العوامل غير المؤاتية :

من بين العوامل غير المؤاتية، يتعلق أهمها بـ :
– نقص الكوادر التقنية والاقتصادية .
– حدة المزاحمة الأجنبية .

أ – نقص الكوادر التقنية والاقتصادية :

يفتقر اليمن الجنوبي إلى يد عاملة مزودة بالتكوين الصالح وإلى كوادر قادرة على استعمال ونشر « المعرفة التقنية والاقتصادية » . وطالما أن هذه المشكلة لم تحل فانه يخشى على التصنيع ان يظل متعثراً .

١ – الحاجة الى عمال ماهرين :

ان تطوير عدن الاقتصادي يجذب العـــمال من المحمية ومن اليمن . ولهذا السبب لا يمكن تجنب وجود جمهور غفير من العمال غير الماهرين معدين إزاء عروض عمل غير كافية .

ومعظم هؤلاء العمال هم من الفلاحين أو من البدو شبه الرحل الذين تركوا مؤقتاً الحياة الريفية والرعوية .

ومن الطبيعي أنهم بدون مهارة،وبالتالي يتقاضون أجوراً بخسة . وأكثريتهم أميون . ويختصر الجدول التالي الأجور التي تتقاضاها مختلف فئات المأجورين في الصناعة .

يبيّن الجدول التالي هذه الحالة :

الجـــدول ٣٣

الانتاج الصناعي (١)

نوع الصناعة	عدد المؤسسات		الاشخاص المستخدمون		الانتاج السنوي بالحجم (أ)		الانتاج السنوي بالجنيهات الاسترلينية	
	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٥٢	١٩٦٣	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٥٢	١٩٦٢
صناعة الملح	٤	١	٧٥٠	٧٥	٣٧٦٠٠٠	٧٨٠٠٠	٣٧٦٠٠٠	٧٨٠٠٠
صناعة سلع الميبيوم	١	٣	١٤٩	١٥٥	٢٧٠	٢٧٩	١٠٠٠٠٠	١٢٥١٠٠
صناعة النسيج	٢	٦	٢٧	٢٠٠	٤٧٠٠٠٠	٣٨٢٦٦٠٠	٧٤٠٠	٩٠٠٠٠
صناعة القرميد	٠٠	٣	٠٠٠	٤١١	٠٠٠	١٩٦٣٦٠٠	٠٠٠	٩٢٦٠٠
صناعة السجاير	١	١	٣٩	١٨	١٤	٣٤	١٠٠٠	١٤٥٠٠
صناعة المشروبات العازية	٠٠	٥	٠٠٠	٤٢٢	٠٠٠	٤٠٣٩٢٠٠٠	٠٠٠	٥٠٥٥٠٠
صناعة الأثاث	٠٠	٢	٠٠٠	٨٥	٠٠٠	؟	٠٠٠	٤٤٥٠٠
صناعة وشم الأقمشة	٢	١	١٠٦	١٥	١٧٠	٢١٠	١٠٢١٠٠	١٤٠٠٠
صناعة الدواليب	٠٠	١	٠٠٠	٥	٠٠٠	٧٥٠	٠٠٠	١٩٠٠
صناعة الصابون	١	٠	٦٩	٠٠	٣٠٠٠	٠٠٠	؟	٠٠٠
المجموع	١١	٢٣	١٠٤٠	١٣٨٦			٥٨٦٥٠٠	٩٦٦٣٠٠

(أ) أرقام الملح والالمينيوم والسجاير والصابون معطاة بالأطنـــان ، والأقمشة (النسيج) والقرميد والدواليب بالوحدات ، وأخيراً المشروبات بالزجاجات .

(١) Colonial Office: Rapport transmis aux Nations Unies en 1962
O. N. U. : Les territoires non autonaumes, 1963, p. 3.

يبدو لأول وهلة أن معدلات الأجور مرتفعة بالنسبة إلى منطقة كعدن . انها مرتفعة حقاً بالمقارنة مع الأجور التي يتقاضاها أجراء الصناعة في البلدان المجاورة . ولكن هذه الخطوة تتوقف عندما نأخذ بعين الاعتبار غلاء المعيشة فيها . في الحقيقة ان ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك الجاري يلتهم ما يقبضه العمال غير الماهرين .

ان الميزة الرئيسية لليد العاملة العدنية هي ضعف التكوين المهني . فمن أصل سكان أجراء يناهزون ٨٠ ٠٠٠ شخص عـــام ١٩٦٢ ، نجد ٣٣ ٠٠٠ كوادر متوسط دنيا (٤١ ٪) و ٤٥ ٠٠٠ (٥٦ ٪) بدون مهنة محددة جيداً . وتعيق الأمية بجدية تحسين ظروف هذا الجمهور ، وتعيق تزايد الانتاجية على الأخص . وتحول أيضاً دون تكوين كوادر ماهرة .

ويمكن للعمل حكومي وحده أن يداوي هذه الوضعية ؛ وينبغي عليه أن يتجسد في انشاء مرحلة تكوين مهني مضطرد .

٢ – نقص كوادر الادارة :

ومع ذلك لن تُحل مشكلة جهاز العاملين لأن الحاجـة إلى كوادر قادرين على إدارة مشروع صناعي هو قانون شبه عـام . ويفتقر البلد بشدة إلى مدراء منشأة تلقوا تعليمـاً تقنياً واقتصادياً عميقاً كما يفتقر إلى مهندسين لجعل المصانع تدور . إن معظم رجال الأعمال ، قد تعلموا على أنفسهم . صحيح ان لديهم روح مبادرة حية ولكنهم ينفرون من الفاعليات الصناعية ؛ ويجذبهم القطـــاع التجاري أكثر ، لأنـه أقل تعقيداً ، وعلى الأخص ، لأنه مبدئياً مولـّد أرباح سريعة. وبالاختصار ، ان المقصودين بالأمر هم أصحاب مشاريع وليسوا مجددين بمعنى أن دورهم متواضع في مسار نشر ظواهر التطوير العام .

وتفسر حالة الأمور هذه انتفاخ القطاع الثالثي (الخدمات) في عدن الذي كان يضم ٢٦ ٠٠٠ شخص (٣٢ ٪) سنة ١٩٦٢ منهم عشرة آلاف (١٢,٥٪)

ينكبّون على الفاعليات التجارية . وهذه الحالة تضر بالفاعليات الخلاقة بصورة خاصة ، بمعنى أنها تخلق عقبة خطيرة أمام التصنيع .

ينبغي اذن العمل منذ الآن على خلق مؤسسات ستكون أصحاب المشاريع والكوادر الفنية بقصد توسيع عائدات الانتاجية بتكييفهـا مع الوسط، وتحريك التقدمات بصورة عامة .

ولا ينبغي أبداً ان يغيب عن ناظرنا واقع أن بلداً تكون فيـــه اليد العاملة بدون مهارة ويكون فيه المستوى الثقافي والتقني لكوادر الادارة ضعيفاً، يكون معرضاً بصورة خاصة لتصدير المواد الخام ولاستيراد المنتوجات النهائية . وهذا ما يؤثر على تركيب صادراته ووارداته .

ب - حدة المزاحمة :

عدن هي نموذج للسوق الذي تهيمن عليه المزاحمة العظيمة جـــداً . فهي مفتوحة كلياً أمام البضائع المتأتية من كل مناطق العالم . والشرط الأول للنجاح فيها هو عرض أسعار منافسة .

إن هذا الـ « دَعه يمر » وهذا الـ « دعه يفعل » يحولان دون خلق صناعة ذات طابع وطني. وطالما أن هذه الليبرالية الانحطاطية مستخدمة فان التصنيع يبدو عملياً مستحيلاً ، لأنه ما من تجارة تبدو قادرة في هذه الظروف على مجابهة المزاحمة الأوروبية واليابانية والهندية .

وبالنتيجة ، فإن تنظيم التجارة الخارجية يفرض نفسه قبل كل شيء. وينبغي على أول شكل للعمل الحكومي أن يقوم على سياسة حمايـــة صناعية بواسطة تطبيق تعرفـة جمركية واحدة أو تعيين استيرادات المنتوجات المزاحِمة [1] . يجب أن نفهم ان النظام القضائي – الاقتصادي الحالي في عدن لا يتلاءم مـــع

---

(١) انظر الفصل التالي حول « التطور التركيبي للتجارة مع الخارج » .

التطوير الصناعي الذي يحتاج ، في البداية على الأقل ، الى حماية جمركية من العبث تصوّر أي خلق صناعي بدونها .

١ – نماذج الصناعات الخفيفة التي ينبغي انشاؤها :

من الملائم أن يُعمل على نحو أن هذا التطوير يسمح ليس باستخدام المنتوجات الزراعية في مشاريع كمعامل تعليب ومصانع تحويل ونسيج فحسب وانما يسمح أيضاً بتحسين الانتاجية الزراعية بواسطة صنع آلات وأدوات حراثية بسيطة وعن طريق صيانة وتصليح الآلات الزراعية .

هذا ، ومن الممكن توزيع فاعلية التصنيع بين القطاعات الآتية : الصناعة اليدوية ، صناعة صيد الأسماك ، التعليب ، تبريد المنتوجات ، تربية المواشي ، تربية الطيور الداجنة ، تربية النحل ، الحياكة والنسيج ، البناء ، النقل ، الصناعات الكيماوية ، صناعات التركيب والمونتاج الصغيرة والمشاغل الميكانيكية .

ويمكننا في الصناعة اليدوية أن ننتج جيداً وبكثرة ، وذلك بتطوير وتحسين الانتاجات التقليدية ، وكذلك بايجاد انتاجات جديدة . ويمكن أن نضع في خدمة القرويين الوسائل التقنية التي ستصنّع الأرياف دون أن تفرغها من قواها الحيّة .

ان تنظيم صيد الأسماك ومجهزي السفن الجريئين والمعلبين العاملين يمكنه أن يخلق صناعة صيد أسماك قوية وحديثة وان يزيد العمل .

آخذة بعين الاعتبار أن الزراعة تظل أساس الاقتصاد الوطني ، بامكان الحكومة ، وفق ترتيب الحاجات ، أن تنشىء صناعة نسيج ، وصناعة أسمدة ، وصناعة أحذية وصناعات توضيب التمور والفواكه ، والخضار .

ان صناعة النسيج هي من أسهل الصناعات ومن أكثرها موافقة . وفي سنة ١٩٦١ ، استهلك اليمن الجنوبي حوالي ١٨ مليون يارد (= ٩١ سم) من الأقمشة

القطنية بنسبة ١٠ مليون في عدن و ٨ مليون في المحمية [١] . وقد بلغ متوسط الاستهلاك للشخص الواحد من السكان ، على التوالي ، ٥٠ يارداً سنوياً في عدن و ١٠ ياردات سنوياً في مناطق البلد الداخلية . فالاستهلاك إذن مهم جداً . وكذلك يصبح تزويد البلد بصناعة نسيج ضرورياً على قدر ما يكون الطلب على الأقمشة القطنية مدعواً ليتزايد في المحمية على الأخص

وحتى الآن كانت تشجع زراعة القطن لأجل سد حاجات التصدير . وقد آن لها أن تموّن الصناعة التي ينبغي خلقها بهذه المادة الأولية . وقد أصبح معظم المنتجين أصحاب معامل . ومن مصلحة اليمن الجنوبي أن يحذو حذوهم حتى يُوفق بين زراعة القطن وبين الصناعة القطنية ، بمقدار تزايد صناعات النسيج التي لا تستلزم كثيراً من الرساميل .

إن إيجاد معامل غزل ونسيج يَسمحُ بـ :

– كساء السكان الذين ما زالوا يعيشون نصف عراة أو في خرقة (البدو) .

– توفير العمل لألوف الأفراد .

– تكوين المرحلة الأولى في طريق التصنيع .

ويمكن لاستهلاك القطن أن يُضاعَف وحتى أن يضرب بثلاثة وفقاً لتزايد القوة الشرائية . وبالضرورة ستكتسب صناعة النسيج توسّعاً شديداً مع تزايد السكان ووجود سوق اقليمية واسعة . وفي الحقيقة تقع المنطقة على مقربة من أسواق إفريقية وعربية تفتح آفاقاً واسعة أمام تصديرها . إن الهدف الذي ينبغي بلوغه هو إذن صنع كل المنسوجات التي يحتاج إليها واستخلاص فائض

Aden Colony : Report of the Trade Development Committee, (1) p. 6, Aden, 1961,

قابل للتصدير فاليمن والعربية السعودية والسودان والصومال والحبشة تقدّم امكانات متعددة لبيع هذا الفائض .

صحيح ان هذه الصناعة لن تكون ، خلال سنوات عديدة ، قادرة على انتاج منسوجات مساوية لمنسوجات الخارج بسبب نقص اليد العاملة الماهرة للقيام بعمل قادر على مجابهة المنافسة العالمية . وطوال هذه المدة ، يساعد نظام الحماية الجركية المُنادى به سابقاً ، على معالجة هذه العقبات . وينبغي تجنب الوقوع في الافراط المعاكس ، والانتقال من الحماية الشرعية إلى نظام حماية اكتفائي ، وخلق عزلة اصطناعية لا يمكن للأسعار إلا أن ترتفع داخلها ولا يمكن للسوق إلا أن تتقلص .

٢ – تحديد الموضع :

إن أحد الشروط الأولية لنجاح وانتاجية صناعة جديدة يكمن في أفضل تحديد لموضعها . ويحدّد أفضل موضع ، غالباً ، عن طريق وجود مواد أولية بكمية وافرة ، وبواسطة امكانية جمع الرساميل أو الانتفاع من الاعتمادات ، وبسهولة الوصول إلى سوق العمل والاستهلاك ، الخ ...

إن عدن تفي بمعظم هذه الشروط . فهي تحتل وضعية ممتازة وتمارس جذباً عظيماً لرجال الأعمال .

وبالرغم من ذلك فإن انشاء صناعات جديدة في عدن غير مرغوب فيه لأن التركيز الصناعي بلغ فيها لحد الآن حدّه الأعلى مع أكثر من ثلثي اليد العاملة المستخدمة على نحو دائم ، ومع أكثر من نصف التجهيزات وما يناهز ثلاثة أرباع الطاقة .

وفضلاً عن ذلك فإن هذا التركيز يميل إلى تخفيف التنمية الصناعية في المنطقة التي وصلت إلى نقطة إشباعها والتي كانت زيادة كلفة الانتاج أول تعبير عنها .

ولا يتم إيجاد أعمال جديدة إلا بثمن مجهود تثميرات واسع : وهذا بكل وضوح ما يصبح أكثر صعوبة . وعلاوة على ذلك ، فإن التركيز لم يَقُمْ إلا بتقوية التفاوت بين دخول سكان المنطقة المدنية وداخل البلد. وعدا عن ذلك فقد جعل اختلال التوازن هذا تكوينَ أصحابِ المشاريع الذين يحتاج البلد إليهم احتياجاً عظيماً ، أكثر صعوبة .

ولكل هذه الأسباب ، ينبغي على الصناعات الجديدة أن تكون قائمة خارج عدن دون أن تبتعد عنها كثيراً مع ذلك . ويبدو أن لحج وأبين تقدمان أكبر عدد من المنافع التي من أهمها ازدهارهما الزراعي من جهة ، وقربهما من عدن أقل من ١٠٠ كيلومتر) من جهة أخرى .

والمنتوجات التي يمكن معالجتها موجودة فيهما بوفرة : القطن ، الفواكه ، السمك ، إلخ ... واليد العاملة موجودة محلياً ، كما أن هذه المناطق تكوّن أسواقاً هامة بسبب التطوير الزراعي والجهاز الإداري .

ومن جهة أخرى فإن محطة عدن الصغرى الكهربائية التي تقع على مسافة صغيرة من هذه المناطق، قادرة على سد الحاجات إلى تيّار كهربائي بسعر حسن. ان قوتها هي ٢٢,٥٠٠ كيلوواط ويتجاوز انتاجها الستين مليوناً من الكيلوواط ساعة سنوياً (١) .

ويوجد كذلك شبكة مصرفية صغيرة . وبمكنة الصناعيين أن يفيدوا منها وأن يعزّزوا بذلك توسّعها . وأخيراً ، إن شبكة الطرقات التي تربط لحج وأبين بعدن هي أفضل شبكات البلد تطوراً . وهي تسهّل اخراج وبيع سلع مصنوعة في عدن على الأخص .

---

(١) بريتش بتروليوم (B. P.) في عدن ، ص ٧ ، لندن ، ١٩٦٢ .
كولونيال أوفيس (C. O.) : عدن ، من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٨ ، ص ٦٧ ، لندن ، ١٩٦١ .

إن الهدف النهائي يجب أن يكون زيادة الدخل المواطن الواحد بنسبة ٥ ٪ سنوياً . ويجب أن لا تخفى عن بالنا أهمية التثميرات اللازمة لبلوغ هذا الهدف ، وتواصل التموين في هذا المجال . ولو حددّنا تشغيل ٢٥،٠٠٠ شخص سنوياً كهدف ، ولو خصصنا ، في الحد الأدنى ، تثمير ٥٠٠ جنيه استرليني للعامل الواحد لايجاد عمل له ، فينبغي انفاق تثمير سنوي قيمته ١٢،٥ مليون من الجنيهات الاسترلينية .

ويمكن أن نأمل أن تساهم الدولة بـ ٢،٥ مليون من الجنيهات الاسترلينية ، من أصل هذا المبلغ ، لأجل تطوير البنية التحتية الصناعية . وإذا توصلنا إلى تخفيض كلفة المعيشة في عدن ، وإلى زيادة سرعة الفاعلية الاقتصادية في مجمل الاقليم ، فإنه يصبح من الممكن إدخار ٢ إلى ٥ مليون سنوياً لتثميرها مجدّداً في البلد .

يبقى إذن ٥ إلى ٧ مليون ينبغي طلبها من الرساميل الخارجية ، سواءٌ الرساميل ذات الطابع العام (منظمة المساعدة في هيئة الأمم المتحدة) أو من الدول الصديقة (منح قروض وسلفات) وسواءٌ الرساميل ذات الطابع الخاص (رأسماليون ومصارف أعمال) .

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه التقديرات معطاة على سبيل المثال بصورة أساسية ، لنبيّن تعقُّد المشاكل التي سيكون على اليمن الجنوبي أن يواجهها عندما يقرّر أن يتزوّد ببعض الصناعات .

وعلى الاجمال فإن الصناعات الخفيفة التي يجب انشاؤها والتي تعتبر ثانوية في بلد متطور ، يمكن أن تكون نوعاً من الصناعات الأساسية بالنسبة إلى اليمن الجنوبي . إن المناطق التي يمكن أن تقوم المصانع فيها تشكّلُ مناطق تقدمٍ . وإن خلق نقاط التنمية الصناعية هذه لا تتم عادة بدون تضحيات على حساب

القطاع الاقتصادي التقليدي بصورة خاصة ، الذي سيتفكك بلا شك تحت تأثير التصنيع [1] .

---

(١) أنشأت حكومة عدن في تموز (يوليو) ١٩٦٥ جهـــاز حكومياً هو « لجنة التنمية الصناعية في عدن » بقصد تحريك الصناعة والمساعدة على تحديث وتجديد المنشآت . وقد وضعت تحت تصرفه مبلغ ٣٠٠ الف جنيه استرليني وزودته بمدير يساعده مجلس ادارة تعينه وزارة المال.

وللأسف تم انشاء « لجنة التنمية الصناعية في عدن » في وقت بدأ فيه البلد باجتياز مرحلة من أصعب مراحل تاريخه . وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لجمودها وحتى لفشلها . وغـــني عن القول إن التجربة تستحق الآن أن تستأنف بمزيد من الصرامة والعزم بعد حصول البلد على استقلاله.

الفصل السادس عشر

التطوّر التركيبيّ
للتجارة مع الخارج

إن أهمية التبادلات الخارجية لليمن الجنوبي بالنسبة إلى الانتاج الوطني تبيّن ميزة « السيطرة » على اقتصاده . في الحقيقة ، إذا كانت التجارة الخارجية تحفّز الفاعلية الداخلية فإنها تبدو أيضاً كانعكاس لهذه الفاعلية التي تكوّن ضعف الزراعة وانعدام وجود الصناعة من ميزاتها الرئيسية .

إن الصادرات الخاصة تشتمل كلياً تقريباً على منتوجات زراعية . وبخلاف ذلك ، ونظراً لحاجات التنمية ولعدم كفاية الانتاج الصناعي ، فإن الواردات تتكوّن من سلع تجهيز ومن بضائع مصنوعة ، لكنها تتكوّن أيضاً من مواد غذائية لا ينتجها البلد بكمية كافية أو لا ينتجها بتاتاً . وتسمح الواردات بتجنب التضخم وتساهم في رفع مستوى المعيشة .

وفي هذا الفصل ، سندرس تجارة عدن الخارجية مفصولة عن تجارة مناطق

عدن الداخلية . لأن الطبيعة والأصل والاتجاه – كما سنرى ذلك – تتباين عندما يكون الأمر متعلقاً بالأولى أو بالأخرى . ومن البديهي أن يعود القسم الأرجح إلى الأولى (عدن) التي أصبحت « مكاناً عالمياً » . إن هدف الدراسة هو تحديد المميزات الرئيسية للعلاقات التجارية مع الخارج .

وفيما يختص بعدن ، إذا أردنا أن نختصر تجارتها الخارجية بجملة واحدة ، يمكننا القول « إنها تستورد كل شيء وتعيد تصدير كل شيء » .

تبادلات عدن الخارجية

إن القيمة والثروة التجارية لمدن التي تملك أفضل ميناء في اليمن الجنوبي تعود أساسياً إلى الانفراد الجغرافي الخارق الذي يكوّنه تفرّد كهذا في وسط أكثر الطرقات البحرية سلوكاً في العالم . ويضاف إلى هذه المنفعة الملحوظة انتماء عدن إلى مدار سياسي واقتصادي ذي انتشار عالمي ، هو « منطقة الاسترليني » في الوضع الحالي . وفضلاً عن ذلك فإن تعاطف هذين العاملين الأولين اللذين هما ، تبني نظام قضائي – اقتصادي يجعل من منطقة عدن منطقة حرة من جهة ، ووجود منشآت مرفئية هامة جداً من جهة أخرى، هما في الواقع مركز تبادلات متميّز ، حر عملياً من كل العقبات الجمركية والإدارية ليس بالنسبة إلى التجارة الاقليمية فحسب بل أيضاً بالنسبة إلى التجارة العالمية . وعلاوة على ذلك طرأ ، خلال العقد الأخير ، عاملان جديدان لا يقلاّن أهمية (عن العاملين السابقين) ليزيدا من اتساع علاقات عدن مع الخارج . وفي الحقيقة ، إن بناء المصفاة ووصول ما يقارب الـ ٢٠٠٠٠ عسكري انجليزي قد أعطيا حافزاً شديداً للصادرات والواردات . ونجم عن ذلك رفع مؤقت لميزان المدفوعات

الذي تأثر بقسوة بانحطاط التجارة التقليدية، تجارة المسافنة (transbordement) والترانزيت .

وباختصار ، إن العضو الرئيسي لعدن هو مرفؤها الذي تحدد فاعليته بدقة ظروفَ حياتها الاقتصادية .

أ – النظام القضائي – الاقتصادي للمرفأ : « منطقة عدن الحرة » :

في عـــام ١٨٥٣ أعلنت شركة إيست أنديا عدن « مرفأً حراً » وزوّدت عـدن بتنظيم ليبرالي جداً ميزته الرئيسية هي الإعفاء الجمركي (الحرية) بمعنى أن دخول السلع وخروجها غير خاضعين مبدئياً لأية شـكلية أو تغريم . وهذا الإجراء يؤدي كذلك إلى انحراف التجارة عن المرافىء المجاورة . وقـــد قدّر مجهّزو المراكب والتجـــار قيمة التفوّق التقني والمجموعة الواسعة من الخدمات المقدّمـــة .

ويوجد حالياً ٢١ موقفاً من الدرجة الأولى بامكانها استقبال سفن غاطسها من ٢٨ إلى ٣٢ قدماً . والمرفأ مجهز بـ ٢٦ محطة إرساء مُرقمّة من ١٨ إلى ٣٩قدماً، ومحطات ذات أرصفة مرقمة من ٣ إلى ٩ أقدام للمراكب وسفن الملاحة الساحلية.

١ – نُموّ التجارة :

كانت عدن في بداية الاحتلال مخصصة لكي لا تكون سوى مينـــاء لرسو السفن ومستودع فحم . وقد أعطاها فتح قناة السويس قيمة ذات أساس تسلطي على طريق الهند ، دون أن يترجم هذا الأمر مباشرة ، بالرغم من ذلك ، بنمو مفاجىء للتجارة . وكان ينبغي في الحقيقة انتظار عام ١٨٨٠ ، التاريـخ الذي تفوّقت فيه السفن البخارية نهائياً على المراكب الشراعية ، لنرى محول المرفـأ يتسع اتساعاً عظيماً . ومنذ عام ١٨٧٥ ، تجاوزت التجارة المتراكمة عند الدخول وعند الخروج حدود المليون طن وهذا الأمر يجعلها في مرتبة عالمية .

وفي الوقت الحاضر ، فإن مرفأ عدن هو واحد من أكثر المرافىء المشغولة في العـــالم . فهو يزاحم كلكتا وبومباي وكولومبو بعدد السفن والحمولة . وليس حركة السفن فيه أعلى منها في المرافىء المجـــاورة فحسب (جيبوتي ، أسّاب ، مومباسا الخ . .) وإنما يتجاوز أيضاً حركة السفن في مرسيليا وأحياناً ليفربول . وقد اتبعت حركة الملاحة خطاً تصاعدياً اضطرب بسبب أحداث الحربين وبسبب أزمة السويس فقط .

جدول ٣٥

التردد الى مرفأ عدن (١)

تجارة	١٩٤٦ ١٩٤٧	١٩٥٤ ١٩٥٥	١٩٥٥ ١٩٥٦	١٩٥٦ ١٩٥٧	١٩٥٧ ١٩٥٨	١٩٥٨ ١٩٥٩	١٩٥٩ ١٩٦٠	١٩٦٠ ١٩٦١
سفن تجارية لمسافات بعيدة	٢٤٤٨	٤٨١٦	٥٠٦٥	٣٧٠٣	٥٩٧٦	٥٩٧٦	٥٦٥٨	٥٨٣٧
حمولة صافية بألوف الأطنان ...	٨٩٣٨	٢١٣٣٩	٢٣٠٩٠	١٦١٤٩	٢٣٧٢٩	٢٦٤٣٣	٢٥٧٠٨	٢٧٢٨٣
مراكب	؟	١٣٩١	١٤٩٧	١٥٧٢	١٦١١	١٦٣٠	١٥٥٢	١٤٧٧
حمولة صافية بألوف الأطنان ...	؟	١٠٣	١٠٤	١٢٢	١٣١	١٢٦	١٣٩	١٣٢
سفن الإمارة	؟	٢٥٨	٢٢٣	٢٥١	١٨٤	٣١٦	١٩٢	٢٥٨
حمولة صافية بألوف الأطنان ...	؟	١٢٥٧	١١٣٦	٦٦٥	٧٢٢	١٣١٤	٦٦٣	١٢٤١
الحمولة العامة بالوف الاطنان	٨٩٣٨	٢٢٦٩٩	٢٤٣٣٠	١٦٩٣٦	٢٤٥٨٢	٢٧٨٧٣	٢٦٥١٠	٢٨٧٥٦

(١) Aden Port Trust: Administration Report, *1960-61*, p. 17, Aden

ان السعة الحالية لمرفأ عدن تبلغ ثلاثين مليوناً من الأطنان سنوياً ، وهـذه نتيجة خـارقة . ففي سنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ كان يتردد على المرفأ ٥٨٥٧ سفينة تجارية تقطع مسافات بعيدة منهـا ٢٣٥٢ سفينة عائدة إلى المملكة المتحدة ، و ٤٤٨ إلى النرويج و ٤٠١ إلى هولندا و ٣٦٠ إلى ايطاليـا و ٣٢٣ إلى المانيا و ٢٦٢ إلى الهند و ٢٢٩ إلى السويد و ٢٠٥ إلى الدانيمارك و ١٢٥٧ إلى بلدان شتّى . وتفضّل السفن الفرنسية أن تتردد إلى جيبوتي . ومردّ ضعف تجـارة الولايات المتحدة هو كون السفن الأميركية تستخدم قناة السويس قليلاً ، وكون تجارتها الخارجية تجري غالباً عبر الأطلسي والهادي .

أ - تجارة توقف السفن :

تتعلق هـــذه التجارة بتموين السفن بالمنتوجات النفطية والمياه والأطعمة ، وتتعلق بتقديم شق السلع الفخمة للمسافرين . وتكوّن هذه القسم الرئيسي من من التجارة . ان التسهيلات المرفئية للتصليح ولسحب السفن مُتضمنة في ذلك .

جـــدول ٣٦

تموين السُّفن وتزويد المسافرين (١)

سنة	المنتوجات النفطية		التزويد بالاطعمة	عدد المسافرين الذين رسوا
	الحجم بالاطنان	القيمة بالجنيهات	القيمة بالجنيهات الاسترلينية	
١٩٥٧	٢ ١٠١ ٠٠٠	١٧ ٧٢٨ ٥٠٠	١٢٦ ٦٠٠	٩٧ ١٠٠
١٩٥٨	٣ ٤٠٨ ٠٠٠	٢٥ ٦٦٨ ٠٠٠	٢١٧ ٣٠٠	١٧٧ ١٠٠
١٩٥٩	٣ ٢٨٠ ٠٠٠	٣٢, ٧٤٨ ٠٠٠	٢٣١ ٤٠٠	١٨٠ ٠٠٠
١٩٦٠	٣ ٥٥٨ ٠٠٠	٢٣ ٧٩٥ ٠٠٠	٢٨٣ ٧٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
١٩٦١	٣ ٥٠٩ ٠٠٠	٢٣ ٢٤٨ ٠٠٠	٣٠٦ ٥٠٠	٢١٢ ٠٠٠

(١) Aden Colony, Report of the Trade Development Commitee, p. 9 - 1961.

إن تموين السفن والبحارة والمسافرين يحيي مهناً صغيرة لا تُعد ، دون أن نتكلم على الشركات البحرية القائمة محلياً . وفضلاً عن ذلك ، فمن المتفق عليه في عالم السائحين أن عدن هي النقطة المثالية حيث يمكن للمرء أن يتزوّد ، بأسعار أدنى من أسعار بلدان الأصل ، بشتى البضائع . ومع أنه من الصعب اظهار هذه التجارة بالأرقام ، يُظن أن التموينات المباشرة تمثّل مبلغاً اجمالياً يتراوح بين ٣ و ٥ مليون جنيه استرليني سنوياً . وهذا ما لا يمكن تجاهله .

غير أن الأمر الأكثر إدهاشاً هو للتقدم الدائم لمبيعات الوقود لسفن السفر ، ومرد ذلك هو حلول النفط محل الفحم الذي جعل من عدن أول مرفأ في العالم بالنسبة إلى « التموين بالنفط » .

جدول ٣٧

سعر الوقود في اربعة مرافيء من البحر الاحمر (٢)

(شلنات بالطن)

مرفأ	ايلول ١٩٥٧		ايلول ١٩٥٨		ايلول ١٩٥٩	
	اسعار اتفاقية	سعر السوق	اسعار اتفاقية	سعر السوق	اسعار اتفاقية	سعرالسوق
عدن	١٥٦	١٦٦	١٣٨,٥٠	١٤٨,٥٠	١٢١,٠٠	١٣١
جيبوتي	١٥٦	١٦٦	١٣٨,٥٠	١٤٨,٥٠	١٢١,٠٠	١٣١
بورسودان	١٧٠	١٨٠	١٥٢,٥٠	١٦٢,٥٠	١٣٥,٠٠	١٤٥
مومباسا	١٦٩	١٧٩	١٥١,٥٠	١٦١,٥٠	١٣٤,٠٠	١٤٤

(١) Aden Colony, Report of the Trade Development Commitee, p. 9, 1964.

(٢) R. C. TRESS, op. cit., p. 6 .

مُحـــدّد الأسعار الاتفاقية بواسطة اتفاق (عقد) بين شركات التوزيع والملاحة . وأما أسعار السوق التي هي أعلى من الأولى ، فانها أسعار قياسية أي مُحدّدة في ذات اليوم وفقاً لظروف السوق المحلية . وعلى هذا الصعيد ، تستفيد عدن كثيراً لأنها تملك مصفاتها الخاصة ، بينما لا تملك ذلك مومباسا وبورسودان.

ب – خزن البضائع :

تتلقى عدن ، كمستودع ، مخزونات من البضائع مُخصصة لتكون فـــيما بعد معدّة للتصدير أو لتكون ، عرضياً ، مُباعةً في المنطقة .

وبـين ١٩٣٠ و ١٩٥٠ ازدادت تجارة خزن البضائع تقريباً عشرة أضعاف من حيث القيمة . وفي الحقيقة كان التزايد الواقعي أقل من ذلك مع أخذ التضخم بعين الاعتبار (أسعار عالمية) الذي رافق أزمة ١٩٢٩ وحرب ١٩٣٩ .

ومنذ ١٩٥٠ لم تتوقف هـذه الفاعلية التقليدية عن الانحدار ، نظراً لأن البـلدان المجاورة هي الآن مجهّزة أحسن لتحقق وارداتها مباشرة . إن الفرق الذي حصل بين الواردات والصادرات خـــلال السنوات الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ ، قد تناقص مع ذلك إبتداءً من ١٩٥٤ بسبب زيادة صادرات المنتوجات المكرّرة . ويُفسّر هذا التناقص أيضاً بخلق « منطقة تجارية» أو حيّ في المرفأ الحر لأجل تكييف وتحويل المنتوجات المستوردة .

ج – الترانزيت :

يتناول الترانزيت البضائع الـــتي لا تقوم إلا بالمرور بعدن متأتية من اليمن والمحمية وبعض البلدان المجاورة أو متجهة إليها . وقد لحق هذه الفاعلية أضرار كثيرة من جراء التقلبات السياسية المباغتة في اليمن على الأخص . ان انحطاطها هو شبه عام في الوقت الحاضر .

وبالرغم من التحوّل المتزايد في تجارتهـا فإن البلدان المجاورة تبدو كأنهـــا

لا تزال بعيدة عن التمكن من الاستغناء كليـــاً عن محطة عدن التي تكمن أهميتها الآن في عرض تجّارها أكثر مما تكمن في المنشآت المرفئية بحد ذاتها . وهذا مــا يفسّر الحفاظ على حجم مبادلات مرتفع وعلى مستوى عالٍ للعمل . وفي الحقيقة تقدّر بعشرة بالمائة من السكان العاملين ، نسبةُ العدنيـين المستخدمين في مختلف الفاعليات المرفئية دون أن نحسب الكوادر الأوروبية (٥٠٠ تقريباً) .

جـــدول ٣٨

الاشخاص المستخدمون في الفاعليات المرفئية

الاستخـــدام	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢
عمال مهرة ورئيس عمال	١٧٤	٧٢	٧١	٤٥٠	٩٧	٩٧
مستخدمون في المكتب	٤٦٧	٤١٨	٣٧٤	٧٢٤	٤٦٥	٤٦٨
فنيون وحرفيون	١٨٩٢	١٣٦	١٣٦٣	٥٥٦	١٢٠٤	١١٦٣
عمال ماهرون	٠٠٠٠	٦٣٧	٢٠٨٣	١٧٣٤	٢٨٦٢	٢٨٥٠
عمال غير ماهرين	٤٣٥٠	٢٦٥١	٢٣٣٧	٣٢٣١	٢٨٢٥	٢٨١٧
شبان دون الثامنة عشرة	٠٠٠٠	١٣٥	١٢٢	٧٠	٢٥	٢٨
متدربون	٢٠٣	٠٠٠	٣٢	٩٥	١٢	٣٤
نساء	٠٠٠٠	١٣	٠٠٠٠	٤١	٠٠٠٠	٠٠٠٠
المجموع	٧٠٨٦	٤٠٦٢	٦٣٨٢	٦٩٠١	٧٤٩٠	٧٤٥٦

٣ – مستقبل المنطقة الحرة في عدن :

يبدو النظـــام القضائي – الاقتصادي الليبرالي العدني ، في عالم تنتصر فيه الميول نحـــو التوجيه والحماية في كل مكان ، كتحدٍ لمنطق العصر وللنضال ضد التخلُّف .

وبيـــنا تجتهد معظم دول « العالم الثالث » الناشئة لكبح بعض الواردات المفرطة أو ذات طابع مضاربة ولحماية صناعاتها الناشئة ، كان اليمن الجنوبي لا يزال يسترسل في آليّة الليبرالية . بالأمس كان النظام الاستعماري يريد أن يكون الأمر كذلك . والآن فـإن البلد يجد نفسه أمام اختيار أحد أمرين : هل ينبغي الاحتفاظ بالمنطقة الحرة ، أم ينبغي إلغاؤها ؟ يقع على عاتق الحـكومة المستقلة ذات السيادة اتخاذ قرار بهذا الشأن . إنّ كل السياسة الاقتصادية ستتوقف على اختياراتها .

إن سياسة التقشُّف والتصنيع والدمج تستلزم مراقبة شديدة للمبادلات . وهذا ما لا يتوافق بكل وضوح مع وجود نظام استثناء . وبالعكس فإن تبني منهج عدم التدخل يتضمن إبقاء الوضع الراهن . وفي هذه الحالة ، يستمر القطاع الديناميكي المحدد حالياً بمنطقة عدن وبالمراكز الحضرية النادرة في داخل البلد ، في اتجاهه الوحيد صوب الخارج وهذا بلا شك ما سيزيد من خضوعه للرأسمالية العالمية وأما القطاع التقليدي فسيزداد تدهوراً وهلاكاً ، بسبب انعدام الدعم .

ومن السهل تحديد نتــائج هذا التفكك : فمن جهة اتساع فارق التنمية بين منطقة عدن وداخل البلد (تفاوت متزايد في الدخول) ومن جهة أخرى تقوية عدم تنسيق الاقتصاد القومي بصورة عامة .

ومن المهـم أن نعرف لأية أسباب يؤيد البعض الليبرالية . من الضروري أن نلاحظ أن المستشارين البريطانيين هم الذين يلحّون أكـثر من سواهم على ضرورة ابقاء المنطقة الحرة ، ولم يكن لأكثرية الرجال السياسيين قـبل الاستقلال رأي

واضح في ذلك ويضاف إلى ذلك ثقل القوى الاقتصادية التي تمارس ضغطاً شديداً على السلطة .

أ – الأسباب :

يعتبر خبراء الانجليز عديدون [1] أن المنطقة الحرة تلائم تنمية عدن وحق أنها ضرورية للاقتصاد بكامله . ويؤكدون ، ليس بدون حق ، أنها تجذب سفناً عديدة ، تجد في المنطقة الحرة تسهيلات بالتموين الرخيص ، وتجد كذلك شحناً للعودة مكوناً من البضائع المُعاد تصديرها . ويضيفون أن تموين الأرض الوطنية ذاته يتعزّز بمعنى أنـــه من الموافق جداً للمستعملين المحتاجين لهذا المنتوج أو لذاك من أصل أجنبي أن يجدوا منه في متناول أيديهم تشكيلةً واسعة من مصادر شتى ، يمكن الحصول عليها دونما انتظار .

ومعنى ذلك أن نظام الاستثناء يتيح ايجاد أسواق عالمية واسعة . وكذلك فهو يعزّز تنمية تجارة الوسطاء واستخدام اليد العاملة المحلية والرساميل الوطنية . وعـــدا عن ذلك ، فهو يُحدِث مباشرة تزايداً الدخل القومي يزوّد ميزان المدفوعات بدخول عمـلات صعبة بسبب خدمات تفسح المجال لتقاضي رسوم مرفأ وسمسرة وتأمين ، إلخ ..

إن هذه الحجج لا يمكن دحضها عندما لا يتعلق الأمر إلا بعدن . والحـالة هـــذه ، تلعب عدن ، اليوم ، دوراً حاسماً في المبادلات الخارجية لمناطق البلد الداخلية التي تمثل عدن بالنسبة إليها أكثر من مجرد مرفأ .

ب – الاعتراضات :

ان أوساط الأعمال هي المدافعة الرئيسية عن النظرية الليبرالية . في الحقيقة ، إن المصارف وشركات الاستيراد والتصدير وشركات الملاحـة والتأمين وكذلك

---

(١) كومنولث دفلوبمنت فينانس ، تقرير عن عدن والحمية ، ص ١٠ ، لندن ، ١٩٦١ .

مشاريع الأشغال العامة ، وكلها من أصل بريطاني أو أجنبي ، هي الـــتي تبرز فوائد النظام الحالي .

ولا يكون الأمر كذلك عندما تتعلق القضية بالأوساط الزراعية التي تلفت الانتبـاه إلى ملاحظة أن المنتوجات المستوردة بسعر منخفض تضغط بخطر على الأسعار الداخلية . وبالنتيجة تطالب هذه الأوساط بأن تكون السوق الداخلية محميـة . ومن جهة أخرى ، ليس منها مَن يفكر أن المنطقة الحرة تشكل تربةً ملائمة للتهريبات وإنها شبيهة بأرض أجنبية أياً كانت . ومع ذلك فإن الشكوى الأكثر أهمية تقوم على القول بأن نظامها يلائم استيراد السلع الفخمة التي ينبغي ، بخلاف ذلك ، أن تكون خاضعة لضريبة مرتفعة أو حتى ممنوعة . وأخيراً فإن المنطقة الحرة تعتبر مسؤولة عن ضعف التصنيع .

مبدئياً ، هذه الانتقادات صائبة لأن التنظيم الحالي لم يعد ملائماً . ويمتـــاز هذا التنظيم بليبرالية كبيرة بينما يتوجب دعـــم الانتاج الزراعي عملياً ، وفي الوضع الراهن للأمور ، وباستثناء التحديدات الـــتي يجب ادخالها على استيراد السلع الفاخرة واستيراد عدد من المواد الغذائية المنافسة ، يبدو حقاً أن الإلغاء المباشر لنظام عدن المتميّز يخشى عليه أن يظهر مُضراً بمصالحها . ويمكننه أن يجعـــل عدن تفقد حيويتها وازدهارها لصالح المرافيء المجاورة حيث أقيمت حديثاً مناطق ممـــاثلة . وهكذا يظهر إبقـاء المنطقة الحرة كضرورة حياتية لاقتصاد عدن .

وبالنتيجة ، لما كان لا يوجد صناعات يجب حمايتها ، فمن الممكن أن يكون لفرض نظام متشدّد نتائج سلبية أكثر منها ايجابية . غير أنه إذا كان ابقـــاء الوضع الراهن يظهر ضرورياً في المدى القصير ، فلن يكون الأمر بأقل ضرورة لإصلاح النظـــام وذلك بتحديد مساحة المنطقة الحرة وبإناطة جهاز حكومي بإدارتها . ويكون ذلك اجراءً مؤقتاً وانتقالياً القصد منه هو تجنب انحطاط الفاعليات المرفئية والتجارية وتحضير التـُربة لتنظيم عام للتجارة الخارجية .

ج ـ الاصلاحات التي يجب ادخالها :

في كل مرفأ بحري ، من الممكن أن يكون قسم منه مكوّناً كمنطقة حرة . وبمكنة نفـاذ مراقبة الجمارك أن يتوافق مع إقامتها : ينبغي للتشريع الداخلي المطبّق على كل رقعة الاقليم أن يُطبق ـ ليها وبخاصة التشريع حول التهريبات وتشريعات العمل . غير أن هذا القسم من المرفأ يمكن أن يخرج من النظام الجمركي ومن استعمال بعض التنظيمات الشرعية أو القانونية .

ويمكن للمشاريع الصناعية أو التجاريـة الأجنبية فقط أن تقبل في المنطقة الحرة ، ضمن شروط الحق المشترك ومع الاحتفاظ بالمبادلة .

وحتى تتمكن عدن أن تنفلت من مراقبة الرأسمالية الكبيرة ، ينبغي أيضاً أن تتوقف عن وضع مصيرها الاقتصادي ضمن ازدهار تجارتهـا الاقليمية أو العالمية بصورة أساسية . إن الشرط الأول لهذا التحرير ، يكون في تزويد عدن بخلفية زراعية ومعدنية وصناعية ذات ثقل كاف يحسب حسابها في العلاقـات الخارجية .

د ـ اتساع مبادلات عدن :

إذا كانت عدن تشكل أداة ممتازة للمبادلات العالمية فينبغي القول إنهـا لا تصدّر عملياً شيئاً يكون خاصاً بها ، ما عدا الملح والسمك وتموين السفن . ان توزيع المنتوجات البترولية هو موضوع تجارة خاصة . وان منطقة عدن مدينة للخارج بخصوص أطعمتها والسلع المصنوعة وبمجمل مواد الاستهلاك المـادي . وفاعليّتها الاقتصادية الأساسية هي قبل كل شيء فاعلية تجارية : ان عدن تبيع خدمات بصورة خاصة .

١ ـ القيمة الاجمالية للواردات والصادرات :

كانت سنة ١٩٣٧ ، قيمـة الصادرات وإعادة التصدير ٣,٤١٣,٠٠٠ من

الجنيهات الاسترلينية بينما كانت قيمة الواردات تمثل ٦,٠٢٩,٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية . وفي ١٩٦١ كانت المجموعـــة الأولى قد بلغت ٦٤,٩٢٠,٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية مقابل ٨٢,٨٨٨,٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية للمجموعة الثانية . ويعود هذا التزايد الخارق للمبادلات إلى زيادة حجم السلع المعالجة . على أنه قد انتفخ بسبب ارتفاع الأسعار العالمية (تضخّم) . والجدول التالي يرسم تطور تجارة عدن الخارجية خلال فترة ١٩٥٥ – ٦١ . وعند قراءة الجدول ، سنلاحظ أن التجارة مع الخارج بوجه عام قد ازدادت ازدياداً محسوساً خلال الفترة المعتَبرة . ومع ذلك فإن الواردات هي التي قفزت القفزة الأكثر مفاجأة .

جدول ٣٩

مؤشرات التجارة الخارجية (مؤشرات الحجم، سنة الاساس ١٩٥٧ = ١٠٠)

نوع المبادلات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
واردات					
مواد غذائية ، مشروبات وتبغ	١٠٠	٩١,٤	١١٠,٤	١٠١,١	١٠٠,٣
منتوجات خامة	١٠٠	١٠٢,١	٨٤,٩	٩١,٥	٨٣,٥
طاقة	١٠٠	١٠٢,٦	١١٤,١	١٢٠,٦	١٣٨,٣
مواد مصنوعة	١٠٠	١١٠,١	١١٣,٣	١٥٩,٤	١٦٤,٢
الجملة (١)	١٠٠	١٠١,٨	١١١,٦	١٢١,٨	١٣٢,٤
صادرات وتصدير واردات					
مواد غذائية ، مشروبات وتبغ	١٠٠	١٠٢	١٠٩	٩٤,٥	٩٨,٥
منتوجات خامة	١٠٠	٦٤	٦٨	٧٦	٦٩
طاقة	١٠٠	١١٤	١٢٠	١٢٨	١٤٨
مواد مصنوعة	١٠٠	٩٦	٨٥	١٠٢	٩٢
الجملة (١)	١٠٠	١٠٧	١١٣	١١٦	١٣٠

(١) ليس مؤشر الجملة مساوياً بالضرورة لمتوسط المؤشرات الجزئية . ان المقصود هو مؤشر عام.

٢ – الواردات :

تستورد عدن تشكيلة واسعة جداً من المنتوجات التي تجمعها القائمة الـــتي وضعتهـــا وزارة التجارة ، في عشرة أصناف (تصنيف دُوَلي) كما تظهر في الجدول التالي :

جدول ٤٠

قيمة الواردات والمؤشرات المطابقة [١]

(القيمة بألوف الجنيهات ، والمؤشرات سنة ١٩٥٧ = ١٠٠)

مجموعات المنتوجات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الواردات الإجمالية	٧٣١٣٤	٧١٧٧١	٧٢٣٧٣	٧٦٥٨٠	٨٢٨٨٥
١ – مواد غذائية	١٣٥٦٨	١٠٧١٨	١١٤٩٠	١٠٧٩٢	١٠٨٧٨
النسبة المئوية للمجموع العام	١٨و٦	١٤و٩	١٥و٩	١٤و١	١٣و١
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٧٩	٨٥	٧٩	٨٠
٢ – مشروبات وتبغ	١٢٨٠	١٣٩٥	١٦٠٩	١٧٣٣	١٩١٤
النسبة المئوية للمجموع العام	١و٦	١و٩	٢و٢	٢و٣	٢و٣
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٩	١٢٥	١٣٥	١٤٩
٣ – مواد غير صالحة للأكل	٥١١٢	٣٧٣٣	٣١٠٠	٣٦٥٠	٣٥٠٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٧	٥و٢	٤و٣	٤و٨	٤و٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٧٣	٦٠	٧١	٦٨
٤ – منتوجات طاقة	٣٤٢٨٢	٣٦٥٧٦	٣٦٤٤٧	٣٤٩٠٠	٣٨٤٤٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٤٦و٩	٥١	٥٠و٤	٤٥و٥	٤٦و٤
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٦	١٠٦	١٠٢	١١٢
٥ – مواد دسمة	١١٠	٢٦٦	٣٠٢	٣٠١	٣٢٦
النسبة المئوية للمجموع العام	٠و٢	٠و٤	٠و٤	٠و٤	٠و٤
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٢٤٢	٢٧٤	٢٧٤	٢٩٦

/ يتبع /

(١) عدن المستعمرة ، التجارة الخارجية ١٩٥٩ و ١٩٦١ ، ص ٨ ، عدن .

تابع جدول ٤٠

مجموعات المنتوجات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
٦ ــ منتوجات كيماوية	١٦٠٤	١٦٣٩	١٥٥١	٢٠٩٨	٢٠٨٤
النسبة المئوية للمجموع العام	٢و٢	٢و٣	٢و١	٢و٧	٢و٥
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٢	٩٧	١٣٠	١٣٠
٧ ــ لوازم بناء	١٠٦٧٥	٩٤٨٨	٨٧٥٥	١١٠١١	١١٨١٨
النسبة المئوية للمجموع العام	١٤و٦	١٣و٢	١٢و١	١٤و٤	١٤و٣
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٨	٨٢	١٠٣	١١٠
٨ ــ أدوات وتجهيزات	٣٠٥٥	٣٣٠٤	٣٧٩٣	٥٥٥٠	٦٦٦٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٤و٢	٤و٦	٥و٢	٧و٢	٨
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠٨	١٢٤	١٤٥	٢١٨
٩ ــ سلع مصنوعة متنوعة	٣٣٧٦	٤٠١٤	٤١٧٣	٥٤١٣	٥٩١٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٤و٦	٥و٦	٥و٨	٧و١	٧و٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٩	١٢٣	١٦٠	١٧٥
١٠ ــ متنوعات، قروض وخدمات	٧٢	٦٣٩	١١٥٣	١١٣٣	١٣٤٦
النسبة المئوية للمجموع العام	٠و١	٠و٩	١و٦	١و٥	١و٦
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٨٧	١٦٠١	١٥٧٣	١٨٧٠

وبين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ازدادت الواردات ازدياداً محسوساً بالقيمة وقد تحققت في داخل كل مجموعة من المنتوجات والمواد المستوردة ، تبدلات هامة . فبعض المجموعات سجّلت تراجعاً واضحاً مثل المواد الغذائية أو المواد غير الصالحة للأكل ، وبعضها الآخر حسنّت وضعها بخلاف ذلك . وسندرس المسار بإيجاز .

أ – المواد الغذائية والمشروبات والتبغ :

في مدى خمس سنوات سجّلت هاتان المجموعتان غير المترابطين تباينات شديدة ، الأولى انخفاضاً والثانية ارتفاعاً . ويعود ذلك إلى :

– تناقص الواردات المتأتية من اليمن والحبشة على الأخص .
– ورفع الحظر عن استيراد القات .

ومن بين المنتوجات الرئيسية المستوردة سنة ١٩٦١ ، يمكن ذكر :

– من المواد الغذائية (الأطعمة) ، السكر المكرر (١٫٠٦٤٫٠٠٠ من الجنيهات) ، الطحين (٩٦٢٫٠٠٠ جنيه) ، القهوة (٩٢٥٫٠٠٠ جنيه) ، الأرز (٩٢٣٫٠٠٠ جنيه)، الشاي (٦٦١٫٠٠٠ جنيه) ، النشويّات (١٨٧٫٠٠٠ جنيه) ، مواشي حية (٦٤٧٫٠٠٠ جنيه) ، السمك المدخّن والمعلّب (٦١٫٠٠٠ جنيه) .

– من المشروبات والتبغ ، المشروبات الكحولية (٢٦٥٫٠٠٠ جنيه) ، التبغ والسجاير (١٫٦١٧٫٠٠٠ من الجنيهات) ، والقات (١٫٢١١٫٠٠٠ من الجنيهات) .

ب – المواد الخام :

تأتي أهمية هذه المجموعة من كون عدن مركزاً للتحويل أو للترانزيت . وتتألف هذه المنتوجات بخاصة من المواد الأولية : قطن خام (١٫٦٦٦٫٠٠٠

جنيه) ، جلود حيوانات وجلود مدبوغة (٥٨١,٠٠٠ جنيه) .

ج – مواد مصنوعة :

إن المقصود بذلك هي منتوجات مصنوعة من جهة ، ولوازم بناء وتجهيزات من جهة أخرى . وهي تصنَّف بصورة رئيسية إلى :

– لوازم بناء (اسمنت : ٤٤٩,٠٠٠ جنيه) .
– أدوات وآلات (آلات : ٨٩٢,٠٠٠ جنيـــه ، وتجهيزات للنقـل : ١,٦٣٠,٠٠٠ جنيه) .
– سلع صناعية متنوعة (منسوجات : ٦,٦١٠,٠٠٠ جنيه ، أجهزة بصرية وسمعية وايضاحية : ١,٩١٣,٠٠٠ جنيه) .

وفي ١٩٦١ ، كانت هـــذه المجموعة تمثّل ٢٩,٥ ٪ من الواردات الإجمالية مقـــابل ٢٢,٨ ٪ سنة ١٩٥٥ و ٢٣,٤ ٪ سنة ١٩٥٧ . وهكذا حققت زيادة بنسبة ٣٧,٦٪ . وكان ترتيب « لوازم البنـــاء » و « التجهيزات » أفضل من كل المجموعات الأخرى : إن معدّل التباين من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ قد ارتفع إلى ١٤ ٪ بالنسبة للوازم البناء وإلى ١٣٣ ٪ بالنسبة للتجهيزات . ومن بين المتنوعات التي ارتفع معدلها إلى ٩٥ ٪ خلال الفترة ذاتها ، تأتي المنسوجات في المقدمة . على أنه يلاحظ ، لأسباب تسهيل الاستعمال والمناخ، انخفاض الطلب على الأقمشة القطنية، لصالح الحرير الصناعي والنيلون .

جـــدول ٤١

استيراد المنسوجات

نوع	١٩٥٥		١٩٦١	
	ياردات	جنيهات	ياردات	جنيهات
أقمشة قطنية	٦٦٩٢٤٠٠٠	٣٩١٠٠٠٠	٥٣٢٠٠٠٠٠	٣٧٤٢٠٠٠
منسوجات تركيبية واصطناعية	٢٣٣٤٩٠٠٠	١٩٢٩٠٠٠	٣٦٩٨٠٠٠٠	٢٨٦٨٠٠٠
المجموع	٩٠٢٧٣٠٠٠	٥٨٣٩٠٠٠	٩٠١٨٠٠٠٠	٦٦١٠٠٠٠

د – الطاقة والزيوت :

كانت منتوجات الطاقة تحتل سنة ١٩٦١ محلاً هاماً في الواردات ، وسطياً ٤٦ ٪ من المجموع . ولم ينقطع دورها المتعاظم عن الازدياد منذ ١٩٥٤ . وبالنسبة إلى سنة ١٩٥٥ فقد ازدادت قيمتهـا بنسبة ١٥ ٪ ، أي ما يعادل ٢٤و٥ مليون من الجنيهات. ومن الملائم أن نوضح أن المقصود بذلك هو تجارة ذات ميزة خاصة قائمة على مشتريات زيوت معدنية وفحم خام في أغلب الأحيان ، وقـــائمة على مبيعات منتوجات مكرّرة ان النفط المستورد مخصّص للتكرير بصورة رئيسية .

وعلى الإجمال يمكن في مادة الواردات أن نلاحظ أربع ملاحظات عامة .

ففي المقام الأول ، لمّا كانت عدن بدون زراعة ، فإنها مرغمة على استيراد كل ما يلزمهـــا . على أنها ، مع اعتبار التقدّم المتحقّق الآن في مجال الانتاج الزراعي الداخلي ، تتموّن أكثر فأكثر من الداخل فيما يخص عدداً مهماً من السلع

(فواكه ، خضار طازجة ، منتوجات الحليب أو اللبن الطـــازج ، مواد أولية ، الـخ . . .) . إن تحسين وسائل النقل ونوعية وأساليب التسويق يعزّز المبادلات الداخلية . ولكن واردات الطحين والسكر المكرر وبعض السلـــع الأخرى ستبقى في مستوى مرتفع لأن الطلب يتطور تطوُّراً محسوساً .

وفي المقـــام الثاني ، ومع اعتبار تقدُّم صناعة البناء واتساع أشغال البنية التحتية في نطاق إصلاح الأرض ، فإن مشتريات لوازم البناء والتجهيز الكهربائي ستستمر على وتيرة متزايدة .

وفي المقام الثالث ، إن شق السلع الصناعية المخصّصة للزبائن المحليين مثلما هي مخصصة لسوّاح المرور ، ستعرف تقدُّماً ملحوظاً بسبب تشجيع السياحة .

وأخيراً ، يعتقد أن شراء الزيوت المعدنية سيتعرّض لانخفاض هـــام جداً عندما سيكون نفط حضرموت مستخرجاً بكميات قابلة للتسويق . إن الأرباح التي ستنتج عن ذلك يمكن استخدامها لاستيراد مواد تجهيز من طبيعتها أن تُعزّز تنمية زراعية وصناعية عظيمة جداً عبر البلد بكامله .

٣ — الصادرات واعادة التصدير :

باستثناء الملح والسمك فإن مبيعات عدن تقوم على اعادة تصدير السلع المخزونة أو المنقولة من سفينة إلى أخرى وعلى توزيع مشتقّات النفط . إذن نكتشف في التصدير عين المنتوجات التي نجدها في الاستيراد ، كما يبين ذلك الجدول رقم ٤٢.

وتتأرجح قيمـــة الصادرات واعادة التصدير ، منذ عقد ، بين ٦٠ و ٦٥ مليوناً من الجنيهات . فقد سجّلت من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ تبدُّلاً بارتفاع ٤و٤ ٪ . ونظراً لاتساع الاستهلاك الداخلي الذي يترجم بـ « احتجازات » متزايـــدة للمنتوجات المستوردة ، فإن هذا الارتفاع لا يمكن تجاهله . ويُعاد بيع الفائض بعد أن يخضع لبعض التقويم . ويدرُّ هذا التقويم مداخيل نقدية هامة جداً تستخدم لتغطية جزء من المشتريات .

جدول ٤٢

قيمة الواردات والمؤشرات المطابقة

(القيمة بألوف الجنيهات ، والمؤشرات سنة ١٩٥٧ = ١٠٠)

مجموعات المنتوجات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الصادرات وتصديرات الواردات الاجمالية	٦٥٣٠١	٦٣٤٩٨	٦١٢١٧	٦٠٠٣٤	٦٤٩١٩
١ – مواد غذائية	٩٦٢٤	٨٥٠٩	٧١٣٠	٥٦٩٩	٥٥٧٦
النسبة المئوية للمجموع العام	١٤و٧	١٣و٤	١١و٦	٩و٥	٨و٦
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٨	٧٥	٥٩	٥٨
٢ – مشروبات وتبغ	٧٨٦	٩٢٠	٩١٨	١٠٨٧	١٢٠٨
النسبة المئوية للمجموع العام	١و٢	١و٤	١و٥	١و٨	١و٨
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٧	١١٧	١٣٨	١٥٣
٣ – مواد غير صالحة للأكل	٤١٩٧	٣٢٠٥	٣٩٨٦	٣٦٦٤	٣٣٧٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٦و٤	٥و١	٦و٥	٦و١	٥و٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٧٦	٩٥	٨٧	٨٠
٤ – منتوجات طاقة	٤٣٢٥٧	٤٤٤٥٧	٤٣٢٤١	٤٣٢٤٠	٤٩٤١٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٦٧و٥	٦٩	٧٠و٧	٧٢	٧٦و١
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٠١	٩٨	٩٨	١١٢
٥ – مواد دسمة	٢٠٢	٢٢٢	٢٢٠	٢١٠	١٧١
النسبة المئوية للمجموع العام	٠و٣	٠و٣	٠و٤	٠و٤	٠و٣
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٠	١٠٩	١٠٤	٨٤

/ يتبع /

تابع جدول ٤٢

مجموعات المنتوجات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
٦ ـ منتوجات كيماوية	٤٤٤	٣٩٦	٣٢٨	٣٣٠	٢٧٠
النسبة المئوية للمجموع العام	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٥	٠٫٤
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٩	٧٤	٧٤	٦٠
٧ ـ لوازم بناء	٤٥٤٢	٤١٠٠	٣٣٥٥	٣٦٦٢	٣٣٧٩
النسبة المئوية للمجموع العام	٧	٦٫٥	٥٫٥	٦٫١	٥٫٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٩٠	٧٣	٨٠	٧٤
٨ ـ أدوات وتجهيزات	٥٢٣	٥٧٧	٧٥٠	٨٨٤	٧٥٣
النسبة المئوية للمجموع العام	٠٫٨	٠٫٩	١٫٢	١٫٥	١٫٢
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١١٠	١٤٣	١٦٩	١٤٤
٩ ـ سلع مصنوعة متنوعة	٧٨٨	٦٨١	٩٥٢	٧٤٧	٤٨٤
النسبة المئوية للمجموع العام	١٫٢	١٫١	١٫٥	١٫٢	٠٫٧
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	٨٦	١٢٠	٩٥	٦١
١٠ ـ متنوعات، قروض وخدمات	٢٣٨	٤٣١	٣٣٧	٥١١	٣٠٧
النسبة المئوية للمجموع العام	٠٫٣	٠٫٧	٠٫٥	٠٫٨	٠٫٥
مؤشر القيمة الجارية	١٠٠	١٨١	١٤١	٢١٥	١٢٩

أ – الصادرات :

إن سلعتي التصدير الوحيدتين الخاصتين بعدن هما الملح البحري والسمك . ويأتي الملح في المقدمة . وكان الملح يُصدَّر حتى سنة ١٩٥٠ إلى الهنـــد بصورة خاصة ؛ ومنذ ذلك الحين ، صارت اليابان هي المشتري الرئيسي للملح .

جدول ٤٣

وجهـــة الملح المصدَّر

سنة	الكميـــة بالأطنان				القيمـــة بالجنيهات
	الهنـــد	اليابان	افريقيا الشرقية	بلدان أخرى	
١٩٥٠	١١٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	
١٩٥٢		٢٩٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٨٠٠٠	
١٩٥٤		١٧٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٧٠٠٠	١٩٦٠٠٠
١٩٥٦		١٩٣٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠	١٨٦٠٠٠
١٩٥٨		١٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠	١٧٨٠٠٠
١٩٦٠		٨٤٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٤٥٠٠٠

كانت سنة ١٩٥٨ حاسمة بالنسبة للملح الذي رأى أسواقه تتقلّص تقلّصاً معتبراً . واليابان على الأخص قلّلت مشترياتها بنسبة ثلث .

إن الكساد هو في أساس إغـــلاق معظم معامل الملـح . وتقدَّر خسارة

العملات الصعبة بما يناهز الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً .

وأما صنف « السمك » ، فإن عدن تبيع على الأخص سمكاً مملحاً ومجففاً كما تبيع المجين . وفي هذه الحالة أيضاً ، فإن مشكلة الأسواق تُطرَح بحدّ . وحالياً ، سيلان هي المشتري الرئيسي لهذا المنتوج . كما إن ايطاليا وألمانياالغربية وإفريقيا الشرقية هم من الزبائن الثانويين (أنظر الجدول رقم ٤٧) .

ان انحدار صادرات السمك هو أكثر وضوحاً من انحدار الملح ، وهو يؤثر بخطورة على الميزان التجاري لأنه منذ ١٩٥٦ تُرجمَ بنقص في دخول العملات الصعبة بما يناهز ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

جـــدول ٤٤

وجهة السمك المصدر (١)

سنة	الصادرات الاجمالية بالاطنان	سيلان اطنان	بلدان أخرى اطنان	القيمة الإجمالية جنيهات
١٩٥٠				
١٩٥٢	٢٥٠٠٠	(أ)		
١٩٥٤	١١٤٠٠	٣٦٠٠	٧٨٠٠	
١٩٥٦	٦٣٠٠	٢٨٠٠	٣٥٠٠	٣٤٩٠٠٠
١٩٥٨	٣١٠٠	٢٢٠٠	٩٠٠	٢٠٨٠٠٠
١٩٦٠	٤٢٠٠	٣٧٠٠	٥٠٠	٢٤٥٠٠٠
١٩٦٢	٢٠٠٠			١٢١٠٠٠

(أ) – ليست بحوزتنا .

إن المشكلة العظمى في كلا الحالتين هي في إيجـاد زبائن جُدُد ويبغي على الدولة أن تبذل مجهودات متزايدة من أجل إعـادة إطلاق الصادرات . وينبغي على المتسلّمين زمام هذه التجارة أن ينقصوا مع ذلك كلفة الانتاج (ملح) وأن يقدّموا منتوجاً من نوعية جيّدة (سمك) وبسعر مُنافِس .

(1) O. N. U. : Territoires non Autonomes, 1960, p. 1, Newyork.
Aden Colony : Statment of External Trade, 1959 et 1961, Aden.

ب – تصديرات الواردات :

قبل فتـح المصفاة سنة ١٩٥٤ كانت أهم السلع التي يعاد تصديرها هي المواد الغذائية ، المواد الأولية ، المنسوجات ، النفط والسلع الصناعية المتنوّعة. ومنذ ذلك الحين ، يُمثـل تصدير واردات منتوجات الطاقة حوالي ٧٦ ٪ من القيمة الاجمالية التي يتكوّن أكثر من ثلثها (٣٦ ٪) من تموين السفن بالمحروقات . ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ كان المعدل المتوسط للزيادة قد ارتفع إلى ١٨ ٪ . ومع ٤٩،٤ مليون من الجنيهات ، كان التموين قد بلغ ثلث قيمـة السلع المصدّرة (١٥،٥ مليون من الجنيهات).

ويعتبر الأستاذ تريس[1] أنه من أجل تعويض خسارة جنيه على تجارة السلع، ينبغي على عدن أن تبيع بجنيهين نفطاً مكرّراً أو بأربعة جنيهات نفطاً خاماً . وتبيّن نظرية التعويض هـذه منافع التكرير محلياً الذي يعيد تقييم المبيعات كثيراً . ولكنهـا تبرهن كذلك على تأثير البريتيش بتروليوم على اقتصاد منطقة عـدن ، التأثير الذي سينطلق وهو يزداد مع تزايد سعة أو طاقة إنتاج المصفاة الذي سيرتفع قريباً إلى ٧ مليون طن سنوياً .

وبعد عروض المنتوجات المكررة ومشتقات النفط ، تأتي مجموعـة أطعمة ومواد غير صالحة للأكل (١٥،٦ ٪) في الدرجة الثانية . وأما السلع المصنوعة فتحتل مكانة متواضعة (٧،١ ٪) . وتكوّن المنسوجات القسم الرئيسي منها (٢٦٥١،٠٠٠ من الجنيهات) .

خلاصة القول ، نظراً لدور عدن كموضع ترانزيت وكمركز لتصدير الواردات الذي تلعبه وحدها تقريبـاً ، فإن السلع التي تكون موضوع تبادل هي ظاهراً ذات السلع ، ما عدا منتوجات نادرة ، مستوردة خاماً أو نصف – مصنوعة ، لا يُعاد تصديرُها إلا بعد أن تتعرض لتحويل ما (نفط) .

---

(1) R. C. TRESS, op. cit, p. 4.

ومن جهة أخرى ، فإن التناقص الذي تظهره غالباً القيمة الإجمالية عند تصدير سلعة ما بالنسبة إلى القيمة الاجمالية عند استيراد نفس المنتوج ، يمثّلُ إجمالاً مِقدار الإستهلاك الداخلي . أقلُّ من ذلك بقليل لأنه في قيمة الصادرات تتضمّن المرابح التجارية وشتى نفقات الترانزيت . وباتجاه معاكس ، فإن زيادة للقيمة الإجمالية عند التصدير بالنسبة إلى القيمة عند الاستيراد تعكس إما تقييماً محلياً هاماً (منتوجات نفطية) ، وإما استهلاكاً داخلياً ضعيفاً ، أو حتى معدوماً (جلود) ، وإما بطريقة استثنائية ، انتاجاً داخلياً كبيراً (ملح) ، أو أيضاً تخزيناً سابقاً . (ففي سنة ١٩٥٧ خزّن التجار القهوة والقطن متوقعين إغلاقاً جديداً لقناة السويس) .

ج – وجهة العلاقات التجارية :

تقيم عدن اليوم علاقات مع كل المناطق السياسية والنقدية في العالم . ويعطي الجدول التالي فكرة واضحة عن اتساع علاقاتها مع الخارج .

جدول ٤٥

توزيع التجارة العامة لعدن حسب المناطق الكبرى

(الجغرافية والسياسية والنقدية)

المناطق الكبرى	١٩٥٥ المقدار بألوف الجنيهات	التوزيع بالنسبة المئوية	١٩٦١ المقدار بألوف الجنيهات	التوزيع بالنسبة المئوية	التباين من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١
الواردات					
منطقة الاسترليني (أ)	٤٩٨٨٠	٧٠٫٦	٥٢٨٤٠	٦٣	+ ٥٫٧
منطقة الدولار (ب)	٤٤٠	١	١٢١٠	٢٫٢	+ ١٧٥
مناطق أخرى	٢٠١٣٠	٢٨٫٤	٢٨٨٣٠	٣٤٫٨	+ ٤٣٫٢
المجموع (ج)	٧٠٦٥٠	١٠٠	٨٢٨٨٠	١٠٠	+ ١٧٫٣
تصدير الواردات والتصديرات					
منطقة الاسترليني	١٩٠٨٠	٣٠٫٤	٢٢٠٠٠	٣٣٫٩	+ ١٥٫٣
منطقة الدولار	٨٠٠	٠٫٩	٤٠٠	٠٫٦	— ٥٠
مناطق أخرى	١٩٩٠٠	٣١٫٧	١٨٩٦٠	٢٩٫٢	— ٤٫٧
تموين السفن	٢٢٩١٠	٣٧٫٠	٢٣٥٦٠	٣٦٫٣	— ٢٫٨
المجموع	٦٢٦٩٠	١٠٠	٦٤٩٢٠	١٠٠	+ ٣٫٤

(أ) منذ ١٩٥٥ ، انسحب عدد من هذه المطقة : بورما والعراق

(ب) بما في ذلك كندا

(ج) أرقام مدوّرة .

يـدل توزيع المشتريات والمبيعات أنه في سنة ١٩٦١ كان الميل إلى زيادة المبـادلات متواصلا . وأن منطقة الاسترليني لا تزال تحتل مكانة ممتازة . وبالمقابل ، نلاحظ تراجعـاً خفيفاً في الصادرات نحو المناطق الأخرى . ويعود ذلك إلى هبوط الأسعار التجارية الاقليمية .

١ – الكومنولث :

ان تفوّق الكومنولث في مبـادلات عدن الخارجية ناجم عن أهمية التجارة مع الشركاء الآسيويين أكثر مما هو ناجم عن مساهمة المملكة المتحدة فيهـا . وبالتالي إن هؤلاء الشركاء هم الذين يقدّمون القسم الرئيسي من الواردات . ونذكر منهم : الهنـد ، اوستراليا ، زيلندا الجديـدة ، هونغ كونـغ ، سنغافورة ، الخ ...

جدول ٤٦

توزيع التبادلات مع الكومنولث سنة ١٩٦١ (١)

بلدان	واردات من		صادرات إلى	
	بألوف الجنيهات	٪ المجموع الاجمالي	بألوف الجنيهات	٪ المجموع الاجمالي
المملكة المتحدة	٩٧٥٠	١١و٧	٧٨٠٠	١٢
الهند	٤١١٠	٤و٩	٢٤٠٠	٣و٧
اوستراليا	١٩٥٠	٢و٣	٨٤٠	١و٣
هونغ كونغ	٩٣٠	١و١	١٠	
باكستان	٩٠٠	١و١	٦٥٠	١
كنيا	٧٦٠	٠و٩	٨٠٠	١و٢
سيلان	٦٤٠	٠و٨	٦٤٠	١
ماليزيا	٤١٠	٠و٥		
سنغافورة	٤١٠	٠و٥	١٥٤٠	٢و٤
تنجانيكا	٢٢٠	٠و٣	٥٠	
بلدان أخرى (باستثناء المحمية)	٢٨٠	٠و٤	٢٥٠٠	٤و٣
المجموع	٢٠٣٦٠	٢٤و٥	١٧٢٣٠	٢٦و٩

(١) المصدر السابق .

وفي ١٩٦١ ارتفعت حصة بريطانيا العظمى في التوريد إلى ١١٫٧ ٪ مقابل ٩٫٢ ٪ سنة ١٩٥٥ . وهكذا كانت تحقق تقدماً ملحوظاً يعزى إلى زيادة المشتريات الحكومية . وخلال السنوات المقبلة سيدوم هذا التزايد تبعاً للمساعدة المالية التي وعد بها الاقليم ، وعلى قدر تزايد إجراء معظم المشتريات الخاصة في انجلترا .

واليوم تلاقي الهند ، المموّنة التقليدية لعدن ، صعوبات جدية بسبب المزاحمة الحادة التي تقوم بها اليابان وهونغ كونغ إزاءها . ففي ١٩٦١ لم تكن تبلغ حصتها سوى ٤٫٩ ٪ من المجموع مقابل ٧٫٧ ٪ سنة ١٩٥٥ . ويكمن السبب الرئيسي لهذا التراجع في انحدار الأقمشة القطنية التي تعتبر الهند مموّنة كبيرة بها .

أخيراً ، تحتل أوستراليا المرتبة الثالثة مع ٢٫٣ ٪ سنة ١٩٦١ مقابل ١٫٦ سنة ١٩٥٥ . وبالرغم من ضعف التزايد هذا فإن العلاقات التجارية باتجاه هذا البلد أو المتأتية منه تميلُ بالأحرى إلى الركود .

وتسيطر أمم الكومنولث في التصدير أيضاً ، بامتصاصها ربع المبيعات العدنية في الخارج . وكانت بريطانيا العظمى تأتي في الطليعة سنة ١٩٦١ مع ١٢ ٪ مقابل ٧٫١ ٪ سنة ١٩٥٥ . وأما الهند وأوستراليا فكانتا تحتفظان على التوالي بـ ٣٫٧ ٪ و ١٫٣ ٪ سنة ١٩٦١ مقابل ٢٫٥ ٪ و ٢٫٦ ٪ سنة ١٩٥٥ .

٢ – أوروبا :

نجد في المقدمة بلدان السوق المشتركة التي تتبعها بلدان المنطقة الأوروبية للتبادل الحر ، والتي تتبعها أخيراً بلدان أوروبا المركزية والشرقية . (أنظر جدول رقم ٤٧) .

جدول ٤٧

تطور التبادلات مع اوروبا القارية سنة ١٩٦١

بلدان	واردات من		صادرات الى	
	بألوف الجنيهات	٪ من المجموع العام	بألوف الجنيهات	٪ من المجموع العام
السوق الاوروبية				
ألمانيا الفدرالية	٢٢٠٠	٢و٧	٩٠	٠و١
ايطاليا	١٨٨٠	٢و١	١١٢٠	١و٧
هولندة	١٨٩٠	٢و٣	١٤٠	٠و٢
فرنسا	٦٧٠	٠و٨	٧٢٠	١و١
بلجيكا	٤٩٠	٠و٦	٧٠	٠و١
بلدان التبادل الحر				
سويسرا	١٠٠٠	١و٢	٢٢٠	٠و٤
دانمارك	٢٦٠	٠و٣	١٠٠	٠و٢
السويد	١٦٠	٠و٢		
البرتغال	٧٠		٨٠	٠و١
بلدان أخرى				
اليونان	١٠		٢٢٠	٠و٣
تشكوسلوفاكيا	٥٦٠	٠و٧		
هنغاريا	٦٠			
بلغاريا	٣٠			
جمهورية المانيا الديموقراطية	١٧٠	٠و٢		
باقي اوروبا	٤٥٠	٠و٤	١١٠	٠و٣
المجموع	٩٩٠٠	١١و٥	٢٨٧٠	٤و٥

ويصارع الألمان بقوة ضد استبدال منتوجاتهم الباهظة نسبياً بسلع من أصل ياباني ، خصوصاً في مجال التموينات بأدوات بصرية وسمعية . وتتقدم حصة هولندا وإيطاليا ببطء بينما تظل حصة فرنسا متواضعة (٠,٨٪ سنة ١٩٦١ مقابل ١,٥٪ سنة ١٩٥٥) . وتعود هذه الوضعية الرديئة للتبادلات الفرنسية المدنية إلى كون المنتوجات الفرنسية معروفة قليلاً وباهظة على الأخص من جهة ، وإلى الفائدة الضئيلة التي تقدمها هذه السوق للمصدرين الفرنسيين من جهة أخرى . إن الآتين الجدد مثل تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا قد توصلوا إلى الانغراز فيها بالرغم من الصعوبات التي يلاقون .

وعلى صعيد الصادرات ، تسجل مبيعات عدن باتجاه أوروبا انخفاضاً منتظماً : ٤,٥٪ سنة ١٩٦١ مقابل ٥,٢٪ سنة ١٩٥٥ . وتشمل بصورة خاصة سلعاً آتية من المستعمرات ، ومواد أولية أساسية ومنتوجات نفطية بكل تأكيد .

٣ – اليابان :

إجمالاً ، تتجاوز التصديرات اليابانية تصديرات الاتحاد الهندي وتقترب من تصديرات المملكة المتحدة (١١,٧٪) التي يخشى ان تنتزع اليابان (٧,٥٪) الأولية منها .

إن اليابانيين منغرزون بقوة في عدن التي يمونونها بأربعين نوعاً من السلع المختارة بدقة والمتكيفة جداً مع هذه السوق بأسعارها وبيعها السهل . وفي ذات الوقت يشترون من عدن عدداً من المنتوجات التي ضربت قيمتها بأربعة بالضبط خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ : ومن هنا وضعيتهم المتميزة .

٤ – القارة الأميركية :

وأما العلاقات مع القارة الأميركية وبصورة رئيسية مع الولايات المتحدة

فقد كانت حتى وقت قريب متطورة قليلاً . وكانت هذه الوضعية تعود جزئياً إلى التقييدات المفروضة على التبادلات . غير أنه منذ تموز (يوليو) ١٩٥٩ ، استفادت منتوجات منطقة الدولار من نظام الاجازة العامة المفتوحة . وهذا ما يفسر التحسن المحسوس للمبيعات الأميركية (٠،٦٪ سنة ١٩٥٥ مقابل ٤،١٪ سنة ١٩٦١) . وبخلاف ذلك فإن مشتريات الولايات المتحدة تتناقص (٢،١٪ سنة ١٩٥٥ مقابل ٠،٦٪ سنة ١٩٦١) .

٥ - التيارات التجارية الأقليمية :

لا يزال أفضل مموني عدن وزبائنها هي البلدان التي تحيط بها أو تجاورها . فقد ارتفعت حصتهم سنة ١٩٦١ إلى ٥٣،٢٪ من الوردات الإجمالية وإلى ٢١،٦٪ من الصادرات بينما كانت بالترتيب ، سنة ١٩٥٥ ، ٥٥،٤٪ و ٢٦،٢٪ . بتعبير آخر، لقد انخفضت ارقام التجارة انخفاضاً طفيفاً. وبسبب مزاحمة المرافيء المجاورة الفعالة ، فقد استمرت الفاعليات التقليدية في التراجع كما تشهد على ذلك النسب المئوية التي يعطيها الجدول التالي :

جدول ٤٨

تطور التبادلات مع البلدان المجاورة

بلدان	١٩٥٥ بألوف الجنيهات	٪ من المجموع العام	١٩٦١ بألوف الجنيهات	٪ من المجموع العام	تباين من ١٩٥٥ الى ١٩٦١
واردات					
المحمية	٢٢٣٠	٣,١	٢٣٨٦	٢,٩	+ ٧
اليمن	٢٤٩٠	٣,٥	٩٢٠	١,١	− ٦٣
العربية السعودية	٧٨٠	١,١	١٣٤٠	١,٦	+ ٧٢
إمارات الخليج العربي	٢٥٧٠٠	٣٦,٥	١٣٥٧٤	٢٠,٨	− ٤٧
العراق	٣٨٥	٠,٥	٥٦٨٤	٦,٩	+ ١٦٣٦
ايران	٢٤٥٠	٣,٦	١٢٨٢٠	١٥,٥	+ ٤٢٣
مصر (ج. ع. م.)	٢٠٠	٠,٣	٣٨٠	٠,٥	+ ٩٠
السودان	٧٠	٠,١	٢٩٠	٠,٤	+ ٣٠٠
الحبشة	٣٤١٠	٤,٨	١٨٩٠	٢,٣	− ٤٤
جيبوتي	٩٠	٠,١	٢٠		− ٧٧
جمهورية الصومال (أ)	١٣٣٠	١,٨	٩٨٠	١,٢	− ٢٦
المجموع	٣٩١٣٥	٥٥,٤	٣٩٨٨٤	٥٣,٢	+ ٠,٤
صادرات وتصدير الواردات					
المحمية	٣٤٩٦	٥,٥	٤١٢٠	٦,٤	+ ١٨
اليمن	٤٢٠٥	٦,٧	٣٤٦٠	٥,٣	− ١٧,٧
العربية السعودية	١٣٠٣	٢	٤٠٠	٠,٦	− ٧٠
إمارات الخليج العربي	٢٩٠	٠,٤	٣٢٠	٠,٥	+ ١٠
العراق	١٠٢	٠,٢	٤		− ٩٦
ايران	٤٨		١٩		− ٦٠
مصر	١٥٥٠	٢,٥	٧٧٠	١,٢	− ١٠٠
السودان	٨٢٠	١,٣	٦٧٠	١	− ١٨,٣
الحبشة	١٤٩٠	٢,٤	٤٤٠	٠,٧	− ٧٠
جيبوتي	٨٨		١٣٥٠	٢,١	+ ١٤٣٤
جمهورية الصومال (أ)	١٤٠٠	٢,٢	٢٤٨٠	٣,٨	+ ٧٧
المجموع	١٤٧٩٢	٢٦,٢	١٣٠٣٣	٢١,٦	− ١١,٩

(أ) الصومال البريطاني والصومال الايطالي .

---

(١) Aden Colony: Report of the Trade development Commitees pp. 19 - 20, 1961, Aden.

وكما نرى فإن عدن تشتري من شركائها أكثر مما تبيعهم .

وتستورد منطقة عدن من أقالـــيم مجاورة (كالحمية واليمن والصومال والحبشة) مواد غذائية ومواد غير صالحـة الأكل وهي تستورد كذلك مواد أولية صناعية . إن الواردات المتأتية من إمارات الخليـــج العربي ومن العراق وإيران والعربية السعودية تتناول بصورة رئيسية الزيوت المعدنية . وإن معظم هؤلاء الممونـــين هم منتجون تستفيد البريتيش بتروليـوم مباشرة من استثمار مواردهم ، باستثناء العربية السعودية ، فهي إقطاعة أميركية .

وبالمقابل تمونهم عدن بمنتوجات ضرورية وبمواد استهلاك ذات صفة مديدة وبمواد تجهيز ، وتمونهم كذلك بمنتوجات نفطية مكررة .

وعلى الإجمال نشاهد انخفاضاً ثابتاً في التبادلات مع البـلدان المجاورة . وفي الوقت الحاضر ، تفضل الحبشة واليمن والسودان ، والحمية الشرقية استخدام (اساب ، الحديدة ، بور سودان ، المقلد) المجهزة تجهيزاً أفضـل من تجهيزها في الماضي .

ومنذ حلول النظام الجمهوري ، التزم اليمن بتحويل تجارته ، تحويلاً منظماً ، نحو مرفئه الوطني في الحديدة الذي أصلحه السوفياتيون حديثاً . غـير ان شبكتها التجارية والمصرفية لا تزال غير قادرة على أن تحل كلياً محـل شبكة عدن .

د – الحالة العامة للميزان التجاري :

ينتج عن الإحصاءات التالية أن الميزان قد بلغ عجزاً كان قــد ارتفع إلى ١٧٩٦٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦١ (مقابل ٢٦١٦٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٧) . ومن حيث القيمة الاسميّة كان العجز قد ضُرب هكذا بسبعة خلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة . وخلال تلك الفترة الممتّدة من ١٩٣٧ إلى ١٩٦١ ، كانت النسبة المئوية للتغطية قد ارتفعت من ٥٦،٦ إلى ٧٨،٣ . ويبدو أنها استقرّت حالياً حول ٨٠ .

جدول ٤٩

تطور الميزان التجاري (١)

سنة	الواردات بألوف الجنيهات الجارية	التصديرات وإعادة التصدير بألوف الجنيهات الجارية	الميزان: الوصيد (أ) ، القيمة بألوف الجنيهات الجارية	الميزان: ٪ لتغطية الاستيراد المعوّض عنه بالتصدير
١٩٤٦	١٤٥٢٩	٦٧٠٠	— ٧٨٢٩	٤٦,١
١٩٤٨	٢٦٢٦٠	١١٧٢٠	— ١٤٥٤٠	٤٤,٦
١٩٥٠	٤١٨٣٨	٣٩٠١٩	— ٢٨١٩	٩٣,٢
١٩٥٢	٥٦٤٧٠	٤٥٥٥٠	— ١٠٩٢٠	٨٠,٥
١٩٥٤	٦٤٨٨٤	٤٤٣٤٧	— ٢٠٥٣٧	٦٨,٣
١٩٥٦	٦٨٨٩٠	٦٤٥٨٠	— ٤٣١٠	٩٣,٧
١٩٥٨	٧١٧٧٠	٦٣٥٠٠	— ٨٢٧٠	٨٨,٥
١٩٦٠	٧٦٦٠٠	٦٠٠٣٠	— ١٦٥٧٠	٧٨,٣
١٩٦١	٨٢٨٨٠	٦٤٩٢٠	— ١٧٩٦٠	٧٨,٣

(أ) إن الإشارة — مطابقة لعجز الصادرات F O B بالنسبة إلى الواردات C I F .

(١) O.N.U., Etude Spéciale sur les Conditions Economiques des T.N.A., 1958, p. 178. Bulletin mensuel de statistiques, Janvier 1960 p. 17, New York.

ومن المهم أن نلاحظ أنه إذا لم نعتبر تجارة المنتوجات النفطية فإن الرصيد السلبي سيتجاوز كثيراً العجز الذي يبيّنه الجدول الإجمالي ، واعتباراً من ذلك فان النسبة المئوية للتغطية ستكون أضعف من ذلك .

ا – المعاملات الظاهرة :

حتى نحسن تقويم الحصة التي تأخذها كل مجموعة من المجموعتين الأساسيتين (السلع والنفط) في تجـــارة عدن الخارجية ومساهمتها المتبادلتـين في توازن الميزان ، يفرَض علينا تمييز أولي . لإنه إذا لم نعتمل هـذا التفريق فإن تجارة الزيوت المعدنية تميل إلى تضخيم حجم المبادلات تضخيماً كبـيراً ، وإلى وسم كميّات السلع المعالجة وعلى الأخص القسم المخصص منها للاستهلاك المحلي بتقدير ناقص مهم . وعـدا عن ذلك ، لمّا كانت الواردات والصادرات تجري بأسعار مختلفة ، فإن تعيّين السلع المستوردة لا يعكس تماماً استعمالها النهائي .

إن الجدول أعلاه مليء بالمعاني في أكثر من جانب :

– يستخرج منه أن ٤٥ إلى ٦٥ ٪ من حجم واردات السلع (قيمة إجمالية) يحتفظ بها لإشباع الحاجات الداخلية .

– ويلاحظ أيضاً أنه في عام ١٩٦١ ، كانت النسبة المئوية للتغطية قـــد ارتفعت على التوالي إلى ٣٥,٦٪ بخصوص السلع ، وإلى ١٩,٢٪ بخصوص جملة المنتوجات .

– ومفاد ذلك أنه بدون تدخل عناصر أخرى من الحساب التجاري لتعوّض عن الـ ٨٠,٨٪ من الواردات الإجمالية تستاء عدن كثيراً حتى تسد عجز ميزانها .

– أخيراً العنصر الجوهري هو توزيع المنتوجات النفطية الذي يتدخـــل وحدَه بنسبة ٧٥ بالمائة .

جدول ٥٠

القيمة الاسمية للسلع المتبادلة وقيمة القسم المحتفظ به للاستهلاك الداخلي (١) . باستثناء المنتوجات النفطية

سنة	واردات (بألوف الجنيهات)	صادرات وإعادة تصدير بألوف الجنيهات	٪ للتغطية		قيمة السلع المحتفظ بها (ب)	
			السلع فقط	مجموع السلع المتبادلة (أ)	بألوف الجنيهات	بالنسبة المئوية
١٩٥٥	٣٧٧٧٠	٢٠٤٤٠	٥٤,٢	٢٩	١٧٣٣٠	٤٥,٨
١٩٥٦	٣٨٩٥٠	١٩٦٨٠	٥٠,٧	٢٧,٤	١٩٢٧٠	٤٩,٣
١٩٥٧	٣٩٣٥٠	٢١٧٢٠	٤٥,٢	٢٩,٧	١٧٦٣٠	٤٤,٨
١٩٥٨	٣٥٥٠٠	١٩٥٠٠	٥٥	٢٧,٣	١٦٠٠٠	٤٥,
١٩٥٩	٣٦٣٦٠	١٨٤٠٠	٥٠,٨	٢٥,٤	١٧٩٠٠	٤٩,٢
١٩٦٠	٤٢٠٦٠	١٧٢٦٠	٤١	٢٢,٥	٢٤٨٠٠	٥٩
١٩٦١	٤٤٨٨٠	١٥٩٦٠	٣٥,٦	١٩,٢	٢٨٩٢٠	٦٤,٤

(أ) – بما في ذلك النفط .

(ب) – النفط غير محسوب.

(١) Aden Colony , Rep. of the Trade Develpment Committee p. 3, 1961 .

يعطي الجدول الملحق تبياناً لاتساع المعاملات التي تستهدف هذه المنتوجات .

جدول ٥١

تجارة المنتوجات النفطية سنة ١٩٦١

نوع العمليات	القيمة بألوف الجنيهات	النسبة المئوية للمجموع العام
واردات	٣٨٠٠٨	٤٦
نفط خام	٢٨١٧٧	
محروقات	٩٢١٣	
محروقات للمحركات	٦١٨	
كيروزين		
تصدير الواردات	٤٨٩٦٠	٧٥
خام		
محروقات	١٠٣٥٧	
محروقات للمحركات	٩٣٣٩	
كيروزين	٦٠١٦	
تموين السفن بالوقود	٢٣٢٤٨	

نظراً لضعف الاستهلاك الداخلي الفعلي ، فإن هذه التجارة الخصوصية متجهة نحو الخارج .

فقط ، على شكل إعادة تصدير مجرّد أو على شكل تموين السفن الذي يشابه ، من وجهة نظر الميزان ، إعادة تصدير أيضاً . وهكذا فإن تحويل الخام يدرّ سنوياً على عدن ما يناهز الـ ١٠ مليون من الجنيهات . إن هذه المداخيل القيّمة تساهم على وجه فعّال في الامتصاص أو على الأقل في الانقاص

المحسوس للرصيد السلبي الذي لا ينقطع حساب « السلع » عن تسجيله بطريقة منتظمة . ومن الواضح ان عدن تعتمد على مختلف المراكز الظاهرة لتواجه باقي العجز .

٢ – الخدمات أو اللامرئيات :

إن ميزان العمليّات الجارية يؤول ، في الحقيقة ، بفضل هذه المراكز إلى التوازن بدون صعوبة كبيرة . وللأسف ، ليس بحوزتنا معلومات بالأرقام بخصوص الخدمات . فكل ما نعلمه هو أن اللامرئيات تشمل :

– نفقات المسافرين في الترانزيت .
– دخول التجار (هوامش تجاريّة) .
– الفوائد المصرفيّة .
– الشحنات (النقل البحري) ورسوم المرفأ (ضرائب شقّ) .
– التأمينات .
– نفقات الجيوش الانجليزية ، أخيراً .

ويمكن إجراء تقديرات تقريبية بخصوص بعض العناصر مثل نفقات السوّاح ونفقات العسكريين . وبالنسبة للباقي ، من المستحيل عملياً إعطاء أي تقويم وان كان ذلك تقريبياً لاننا نفتقر إلى معلومات بخصوصه .

وهكذا يُقدر ان تجارة التوقف (في الموانيء والمطارات تدر سنوياً حوالي ٥ مليون جنيه : يمرّ في عدن من ٢٠٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ مسافر بنسبة ٦٠٠ في اليوم ويشترون منها . وأما الجيش الانجليزي فإن أعداده معتبرة أيضاً كالمسافرين . ان توافد الجيش الانجليزي هو في أصل زيادة الاستهلاك الداخلي الذي يُترجَم إلزاماً بواردات متزايدة نظراً لرداءة أو لعدم وجود الانتاج المحلّي . وكذلك فإن نفقات الجيوش مشابهة لعائدات تصدير ظاهرة وغير ظاهرة . وتقدّر هذه النفقات بـ ١٠ أو ١٢ مليوناً من الجنيهات سنوياً .

وبشكل عام فإن عدن تعيش بصورة رئيسية من مرفئها الذي هو وينبغي

أن يظلّ لوقت معيّن أيضاً ساحة كبيرة للمعاملات العالميـة . ودوره معتبر في المنطقة ، كمركز لإعادة التوزيع . وعلى المدى الطويل ستفقد هذه الوظيفة من أهميتها . والتعويض عن هـذه الخسارة تطـوّر منطقة عدن هــذه الخدمات لاستقبال سفن المرور التي تؤمن لها تموينا بالفحم والمازوت والمـــاء والأطعمة بسعر رخيص .

والسمة الأخرى المؤثـّرة هي ، بدون شك ، القسم المتزايـــد من السلع المحبوسة لأغراض الاستهلاك الداخلي . وبالتالي فإن ما يناهز الـ ٢٠ ٪ من المواد الغذائية والمواد غير الغذائيـة المستوردة تستهلك محليّاً وكذلك ٦٠٪ من السلع الصناعية ، ويعاد تصدير الباقي .

وما يحزن أكثر في هذا الصدد هو أن عـدن تستورد كثيراً من منتوجات مصنوعة ينبغي عليها أن تصنعها ، جزئياً على الأقـل . وأما بخصوص الأطعمة فمن الممكن إيجـــاد أو انتاج قسم كبير منها في المحمية . وسيحسّن انقاص المشتريات من الخارج حالة الميزان مع تأمين امكانات بيع للمحاصيل الزراعية الداخلية . ويسمح الاحتفاظ بسوق عدن للمنتجين الوطنين باخراج الزراعة من تبدلا"ت الأسعار العالميـة وبوقايتها من المنافسة . وأخيراً ، مع فائض حساب العمليّات الجارية الذي ينجم عن ذلك ، يمكن اختيار مشتريات السلع الصناعية ، مع تعزيز استيراد سلع التجهيز بصورة خاصة .

تجارة حضرموت الخارجية

ليس بحوزتنا ، ما عدا الإحصاءات التي تقدّمها المصالح الجمركية في عدن ، مقوّمات واضحة بشأن حجم هذه التجارة . إن القوائم القليلة جداً التي تضعها الإمارات هي غير كاملة . وعدا عن ذلك فإن القسم الأعظم من هـذه التجارة

داخل في تجارة منطقة عدن لإن مبادلات حضرموت الغربية تتم بواسطة عدن على الاخص حيث تنقل البضائع بطريق الارض ، بينما تتم مبادلات حضرموت الشرقية بطريق البحر اعتبـاراً من مرفأ المكلا"[١] . وبالنتيجة فإن كل تنويع تحليلي يبدو صعباً طالما أن هذه التبادلات غير محصّية، مفصولة عن بعضها البعض.

مفاد ذلك ان الحجم الإجمالي لمبادلات داخل البـلد تتزايد بانتظام . وبكل تأكيد ، لهذا التقدّم مستلزماته التي تترجم بتعديـــل عميق للحاجات كمّياً ونوعيّاً . وبالتالي فإن حصة سلع الاستهلاك من الواردات تتطور على قـدر ما يفصل ويعزل التمركز والتحضّر عدداً متزايداً من البدو والريفيين عن الدوائر التقليدية للمقايضة وللاستهلاك الذاتي .

وإزاء هذا التزايد الملحوظ للطلب على السلع المستوردة فان مرافق البـلد الخاصة وبالأولى مبيعاته في الخارج لا تتزايد بنفس النسب . حقاً إن إدخال زراعة القطن قد أتاح تزايداً محسوساً للصادرات ، على ان البـاقي من الانتـاج الداخلي لم يتعدّل أو يزده إلا قليلاً جداً .

وفي هذه الظروف فما من مجهود ينبغي ادّخاره في سبيل تأمـــين تعويض أفضل عن الواردات بالصادرات ، وإلاّ فإن التأثير التضخمي الذي يمارسه حالياً اختلال توازن التجارة الخارجيـــة على الأسعار (ارتفاع) ، وعلى الحساب التجـاري (عجز) وعلى الماليـــة العامة بحد ذاتها (انخفاض المداخيل) ، سيشتّد بطريقة خطرة .

أ – المزايا الخاصة بالصادرات وبالواردات :

يمكن تحديد المزايا الخاصة بالصادرات على النحو التالي: ميل إلى الاختصاص في التموين بالمواد الخام وعدم انتظام المبيعات في الخارج .

وأما المزايا الخاصة بالواردات فتوجز بما يلي : تفوّق سلع الاستهلاك الجاري والمواد الغذائية خاصة .

(١) O.N.U ; Progrès réalisés par les territoires non autonomes, vol. 5, 1960, p 4, 47, New York .

جدول ٥٢

تقدير تقريبي لقيمة تبادلات حضرموت بجملهـــا

سنـــة	صـــادرات: بألوف الجنيهات الجارية	صـــادرات: التباينـــات السنوية بالنسبة المئوية (أ)	واردات: بألوف الجنيهات الجارية	واردات: التباينـــات السنوية بالنسبة المئوية (أ)
١٩٥٥	٢٣٥٥	+ ٤١	٥١٧٨	+ ١٥
١٩٥٦	٢٢٥٧	— ٤	٦٥٢٢	+ ٢٦
١٩٥٧	٢٨٩٦	+ ٢٨	٨٤٩١	+ ٣٠
١٩٥٨	٣١٠٠	+ ٧	٧٨٣٣	— ٧
١٩٥٩	٢١٤٠	— ٣١	٨١٩٨	+ ٤،٦
١٩٦٠	٢٥٣٦	+ ١٨	٧٥١٥	— ٨
١٩٦١	٢٣٨٧	— ٤	٤١٢٠	— ٤٥
١٩٦٢	٣٢٠٥	+ ٣٤	.... (ب)	؟.؟...

(أ) — ان التباينات المشار اليها بالنسبة المئوية لكل سنة يقصد بها ، بالنسبة الى القيمـــة الكلية (الاسمية) للصادرات وللواردات في السنة السابقة .

(ب) — أرقاب ليست بحوزتنا .

(١) Aden Colony, Report of the Trade Development Committee pp. 19-20 , 1961 . Aden Colonial office (H.M.S.O.) , Aden, 1957 et 1958 , pp. 101 - 102 , London .
O. N. U. , Les territoires non Autonomes , New-York , 1963 .

تبلغ الصادرات السنوية ٢ إلى ٣ مليون من الجنيهات وتبلغ الواردات ٥ إلى ٨ مليون من الجنيهات : إن الإتجاه العام هو نحو الارتفاع . وبتعبير آخر ، فإن الصادرات تمثّـــل ٢/٥ إلى ٣/٨ من الواردات . ونكتشف في ذلك البنيـة النموذجية لبلد متخلّف مرتبط كلياً بالخارج .

وبالمقارنة مع عدن ذات الحجم التجاري الخارجي الأكثر ارتفاعاً وتنوّعاً بكل وضوح ، فإن تبادلات مناطق البلد الداخلية هي متواضعة كمّياً ونوعيّاً . ومردّ ذلك إلى التفاوت بين مستويات التنمية في المنطقتين . وينعكس هـــذا الاعوجاج على الصادرات مثلما ينعكس على الواردات بمعنى أنّ الامـــكانيات والحاجات (الطلب الداخلي) مختلفة جذريّاً .

١ – مميّزات الصادرات :

بوجه عام ، ازدادت الصادرات بمقـدار ٨٥٠٠٠٠ جنيه بين سنة ١٩٥٥ و ١٩٦٢ : إن المعدل السنوي للتزايد يرتفع بنسبة ٧ ٪ تقريباً . ويدل تفحّصها على وقتيّتها ، لإن الصادرات تتباين من سنة لأخرى تبايناً معتبراً . ويكمن السبب الرئيسي للتباينات المفاجئة في كون اكثرية المنتوجات المصدرة هي من أصل زراعي : فإن الإنتاج خاضع غالباً للظروف المناخية . وعدا عن ذلك فإن التشكيلة محدودة فهي تشمل ثلاثة أصناف من السلع .

يستنتج من الجدول أن القطن يمثل الجانب الرئيسي من الصادرات (٥٦٪). وما يدهش أكثر هو أنه بقدر ما يتخصّص البلد في هذه الزراعـة ، يُسجَّلُ نقصٌ في مبيعات الأصناف الأخرى الممكن تصديرها ، وارتباط حاد بالخارج من أجل تموين السكان بالأغذية . وانه لمن الصحيح ان الصادرات الموجّهـة نحو عدن قد تنوّعت تنوّعاً كافياً غير أن هذا التنوّع لا يتدخّل إلا بجزء ضئيـل ، في العلاقات التجارية مع الخارج .

جـــدول ٥٣

الزمر أو المجموعات الرئيسية للمنتوجات المصدّرة سنة ١٩٥٨ (١)

زمرة المنتوجـات	القيمة بالجنيهات الاسترلينية	٪ للمجموع العام
مواد أولية	٢٠٠٤٠٠٠	٦٤٫٦
قطن - ألياف (قصير التيلة Linters)	١٤٩٠٠٠٠	٥٦
قطن (غير محلوج)	٢٤٤٠٠٠	
تبغ خام	٢٢٥٠٠٠	٧٫٢
جلود مدبوغة وغير مدبوغة	٤٥٠٠٠	١٫٤
مواد غذائية	٨٥٨٠٠٠	٢٧٫٧
فواكه وخضار طازجة	٥١١٠٠٠	١٦٫٥
حيوانات للحوم	١٩٠٠٠٠	٦٫٢
سمك	٦٥٠٠٠	٢٫١
قهوة	٤٨٠٠٠	١٫٥
منتوجات أخرى	٤٤٠٠٠	١٫٤
مواد غير غذائية	٢٠٠٠٠٠	٦٫٤
علف للمواشي	١١٠٠٠٠	٣٫٥
اخشاب متنوعة	٩٨٠٠٠	٢٫٩
سلع أخرى	٣٨٠٠٠	١٫٣
المجموع	٣١٠٠٠٠٠	١٠٠

(١) إن الاحصاءات التي بحوزتنا صالحة لهذه السنة فقط . وهي تتناول التبادلات الجارية على التوالي في عدن والمكلا .

٢ – مميزات الواردات :

إن تطوّر الطلب على الملابس والتجهيزات والأدوات ووسائل النقل وعلى كل الأنواع من السلع اللازمة ، يعدّل بدون توقف المقوّمات الأساسية لاقتصاد المحمية . إن التوازن بين الحاجات والموارد الذي كان قائماً في الماضي ، قد اختلّ الآن . فثمة حاجات جديدة تولد كل يوم . فالانتاج المعيشي (للطعام) الذي ظلّ راكداً تقريباً ، إلاّ بخصوص المنتوجات الممكن تصديرها التي لا تدخل تقريباً في تغذية وتموين المنتجين ، لا يزال بعيداً عن التمكن من مواجهة الحاجات المتطوّرة لسكان يتزايدون باستمرار . إن الانتاج الصناعي هو تقريباً معدوم وإن الصناعة اليدوية قد تقوضت على أثر غزو السلع المصنوعة بكميات كبيرة متسلسلة ، للسوق القروية : ومن هنا إلزام البلد باللجوء إلى استيرادات المنتوجات الأساسية بالنسبة اليه .

جدول ٥٤

تركيب الواردات عام ١٩٥٨ حسب الزمر الكبيرة للمنتوجات

زمرة المنتوجات	القيمة بالجنيهات الاسترلينية	٪ المجموع العام
منتوجات غذائية	٤٦٠٥٠٠٠	٥٨،٨
منتوجات مصنوعة	١٨٧٢٠٠٠	٢٣،٩
مشروبات وتبغ	٢٤١٠٠٠	٣،١
طاقة وشحوم	٦٤٢٠٠٠	٨،٢
متنوعات ومتفرقات	٤٧٢٠٠٠	٦
المجموع	٧٨٣٢٠٠٠	١٠٠

(١) Colonial Office, Aden, 1957 et 1958 , London, 1961

خلافاً للصادرات فإن الواردات متنوعة جداً . ولا بـد أن نلاحظ أيضاً أن أكثرية السلع المستوردة تتشكل من سلع استهلاك . وعدا عن ذلك فإن حجم وقيمة الواردات الإجماليّة يميلان إلى الزيادة بطريقـة أسرع من حجم وقيمة الواردات .

١ ـ تحليل الواردات :

تأتي المواد الغذائية في مقدمة اللائحة ، الـتي بلغت نسبة مئوية مرتفعة : ٥٨,٨٪ سنة ١٩٥٨ . غير ان هـذا المركز تعرّض خلال السنوات الأخيرة لانخفاض محسوس جداً لإن هذه النسبة المئوية ثبتت حالياً حول ٥٠ ٪ فقط . ويفسّر ذلك بالحدث التالي وهو أنّ تحسّناً ضئيلاً الأنتـاج المعيشي والغذائي الداخلي قد تحقّق في عدّة أماكن . على أنّ حصة الأغذية تظلّ هامة معتبرة . فهي تدل على إلحاق المنطقة الحاقاً مفرطاً بالخارج فيما يتعلّق بغذائها .

وفيما يتعلّق بالسلع الصناعية التي تمتص حوالي ٢٤ ٪ من المجموع ، فإن الحصة العائدة لسلع التجهيز والنقل والبـناء لا تزال ضعيفة : من ٣ إلى ٥ ٪ . ومع ذلك ، فإن أكثر ما يحتاج إليه البـلد اليوم ليتطور ، هي أموال وسلع التثمير . ومن الجدير بأن يُتمنّى ، في مستقبل قريب ، إعطاء أهميـة أكبر لاستيرادات أموال وسلع التثمير وبخاصة لاستيرادات سلع التجهـيز الزراعي (٠,٤ ٪ ومن بين المنتوجات المصنوعة ، تحتل المنسوجات محـلاً مختاراً « ٨ ٪ » . وحتى تاريخ حديث كانت هذه الزمرة تتألف من الأقمشة القطنيـة بصورة اساسية . وطرأ تبدّل ّقلبَ الوضعية ، بمعنى أن المنسوجات من أصل قطني أعطت الأولوية للمنسوجات التركيبية والاصطناعية . ولهـذا التحوّل في الذوق انعكاسات عميقة على الطلب الداخلي على الأقمشة . ولأجـل ذلك نشاهد انحدار مشتريات الأقمشة القطنية كما نشاهد ذلك في عدن .

وأما المحروقات (٨,٢ ٪) فهي مدعوّة لتزايد مضطرد لإن استهلاك

البنزين والزيت المحركات يتزايد من سنة لأخرى كلما تكاثر عدد الناقلات والآلات الزراعية . وهنالك أيضاً سبب آخر من طبيعته أنْ يعزّز هذا الاستهلاك أي النقص شبه الكلي في الطاقة الكهربائية . إن معظم الأرياف إنّ لم تكن كلها لا تزال غير مزودة بالكهرباء وإنه لمن المؤكد تقريباً أنّها لن تزوّد بالكهرباء قبل عدّة سنوات . ولهذا السبب فإن نفط الإنارة مستعمل أكثر فأكثر على صعيد كبير ، كمصدر إنارة .

أخيراً إن الزمر أو الفئات « أسماك وتبغ » و « متفرقات » تمثّل ١٠ بالمائة تقريباً . ونجد فيها كل صنف من الأغراض اعتباراً من السجاير والمرطبات، مروراً بالتجهيز الصغير ، حتى الورق .

وخلاصة القول إن الواردات تشهد حالياً توسّعاً هاماً جداً . غير أن تركيب وتأليف المنتوجات المستوردة لا يتوافق دوماً مع الحاجات الواقعية والحقيقية للتطوير الاقتصادي لأنه يُسجّل أكثر فأكثر ميلٌ واسع النطاق إلى شراء السلع الفخمة والفاخرة . وبالتالي فإن المبالغ المدفوعة للمالكين العقاريين بصفة إيراد سنوي ، والأرباح التي يجنيها التجار تستخدم لشراء سيارات سياحة وأغراض فاخرة ، لا لكسب سلع التثمير الذي لا بدّ منه في تجديد وتحديث الزراعة وفي تزويد البلد بتجهيز منتج .

ب – المميزات المشتركة بين الصادرات والواردات :

يمكن تمييز ميزتين مشتركتين أساسيتين :

– إتلاف وتدهور اسعار التبادل ، من جهة .

– واستمرار اختلال توازن الميزان التجاري ، من جهة أخرى .

أ – تدهور اسعار التبادل الصافية :

بين ١٩٥٩ و ١٩٦١ تدهورت اسعار التبادل تدهوراً خطيراً بالنسبة لعام ١٩٥٨ كما يبين ذلك الجدول التالي . ويكمن سبب هذه التغيرّات الهامّة في الميل

إلى انخفاض اسعار المنتوجات المصدّرة الأساسية ؛ إن " مرونة المنتوجات المصدّرة الرئيسية بالنسبة إلى الأسعار تظهر ضعيفة جداً ، وان انخفاضاً للأسعار العالمية يترَجم ُحتمياً بانخفاضات محسوسة في العائدات .

جدول ٥٥

مؤشرات قيمة الوحدة للصادرات والواردات

واسعار التبادل في ١٩٥٧ – ١٩٦١ (اساس سنة ٥٧ = ١٠٠)

معامـــلات	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
قيمة الصادرات الرئيسية بألوف الجنيهات	٢٦٦٨	٢٧٩٤	١٨٤٧	٢٦٠٤	٢٢٦٢
٪ للصادرات الاجمالية	٩٢	٩٠	٨٩	٩٦	٩٠
مؤشرالقيمة الواحدية للصادرات الاساسية	١٠٠	١١٣	٨٧	١٠٥	٩٥
قيمة الواردات الرئيسيه بألوف الجنيهات	٥٨٨٤	٥٢٨٥	٤٤٤١	٣٣٤٤	٣٢١٥
٪ للواردات الاجمالية	٧٠	٦٧	٨١	٧٤	٧٨
مؤشر القيمة الواحدية للوارداتالرئيسية	١٠٠	١٠١	١٠٦	١٣٠	١٢٧
الأسعار الصافية للتبادل	١٠٠	١١٢	٨٢	٨١	٧٥
مؤشر سَعة أو قدرة الاستيراد	١٠٠	١٤١	١٠٣	٩٠	٥٤

وبالتالي فإن صادرات المواد الأولية تبـــدو قد تعرّضت لعاقبة سقوط الأسعار الذي كان قد ظهر في السوق العالمية بين ١٩٥٧ و ١٩٦٠ . وكانت الحالة سيئة جداً بالنسبة للقطن القصير التيلة بشكل خاص .

ومن جهة أخرى ، إن ارتفاع الأسعار الزراعية الذي تسجّل عـام ١٩٦٠ قد انعدم بسبب الزيادة المرتفعة أكثر منه للقيم الواحديـــة الوسطية للسلع المستوردة وبخاصة للسلع المصنوعة . وخلافاً للمنتوجات الأوليّة الـتي تشكو

سوقها من عدم استقرار قوي ، فإن السلع المصنوعة تتمتع باستقرار كبير جداً بالرغم من التخفيض المتصاعد لكلف انتاجها ، التخفيض الناتج عن التكاملات والكفاءات التقنية (التكنيكية) في الانتاج .

وبكلمة ، إن نتيجة تراجع اسعار التبادلات كانت انقاص مقدرة البلد الحقيقية على الاستيراد التي كان مؤشرها قد انخفض من ١٤١ سنة ١٩٥٨ إلى ٥٤ سنة ١٩٦١ .

ويتسّم تطور أسعار أو كيفيات التبادلات بأهمية رفيعة بالنسبة إلى البلدان التي تموّن بمنتوجات خامة . وإن تحسينها يسمح بتزايد التثميرات لصالح التنمية . وبالمقابل فإن تدهورها يعرّض للخطر استمرار بقاء التثميرات المتوّقعة سابقاً . وما هذا سوى جانب من جوانب التبادل غير المتكافيء والمتعادل أو بطريقة أفضل أيضاً ليس هذا سوى جانب من جوانب عدم الاستقلال التجاري. وإذ حلل الأستاذ بتلهايم Bettelheim النتائج السيئة والمؤذية للتبادل غير المتكافيء ، شدّد بقوّة على أن « اتسّاع عمليّات البزّل التي ستتعرّض لها البلدان « المتخلفة » والميل إلى تزايد عمليات البزّل هذه تساهم في تخفيض امكانيات التنمية الاقتصادية للبلدان صاحبة هذه العمليات إلى الحد الأقصى » [١] .

من البيّن إذن أن المهمة الرئيسية للبلدان المعنية بالأمر تقوم على تجنب التباينات والتغيرات المفاجئة ، بفضل تثبيت واستقرار حقيقي للأسواق والأسعار العالمية ولكن أيضاً بفضل سياسة منهجية منظمة لتنويع الصادرات .

٢ – اختلال التوازن المستمر والمتزايد للميزان التجاري :

يتشكل الحساب التجاري من الصادرات التي تشمل أكثر من ٥٠ ٪ من القطن

---

(١) Charles Bettelheim , Planification et croissance accélérés , Paris , Maspero, 1964 , p. 37 .

وهامشاً عرضياً قليلاً من التبغ وبضعة منتوجـــات غذائية ، من جهـة ؛ ومن الواردات التي تضم سلسلة من السلع وبصورة رئيسية من الأطعمة ولكن أيضاً من السلع الصناعية ، من جهة أخرى .

جدول ٥٦

حالة الميزان التجاري (بألوف الجنيهات)

سنـــة	صادرات	واردات	الميـزان: رصيـد	الميـزان: ٪ للتغطية ، واردات معوّض عنها بالصادرات
١٩٥٥	٢٣٥٥	٥١٧٨	— ٢٨٢٣	٤٥,٥
١٩٥٦	٢٢٥٧	٦٥٢٢	— ٤٢٦٥	٣٤,٦
١٩٥٧	٢٨٩٦	٨٤٩١	— ٥٥٩٥	٣٤,١
١٩٥٨	٣١٠٠	٧٨٣٣	— ٤٧٣٣	٣٩,٦
١٩٥٩	٢١٤٠	٨١٩٨	— ٦٠٥٨	٢٦,١
١٩٦٠	٢٥٣٦	٧٥١٥	— ٤٩٧٩	٣٣,٧
١٩٦١/ ١٩٦٢	٢٣٨٧	٤١٢٠	— ١٧٣٣	٥٧,٩

يستنتج من الجدول أن وضعية الحساب التجاري غير مؤاتية أبداً . فالحساب منوط بعدّة سنوات من العجز الذي يتزايد بتصلب : من ٢ إلى ٦ ملايـــين من الجنيهات سنوياً . وتتراوح حصة الواردات التي تغطى من الصادرات بين ٢٥ و ٦٠ بالمئة . وأقل ما يمكن قوله هو أن الأمر متعلق بمعدل تعويض غــير كاف

أبداً . ينبغي إذن التهاجم على مشكلة اختلال التوازن هذه .

ولا يُسدّ العجز حالياً إلا بفضل تحويلات الأموال التي يقوم بها المهاجرون (من ٢ إلى ٥ ملايين من الجنيهات سنوياً) وبفضل الهبات البريطانية (١ إلى ٣ ملايين من الجنيهات سنوياً) . وهذا هو ما يفسّر توازن الميزان العام للمدفوعات .

وبالاجمال ، تتميّز التجارة الخارجية بسمتين أساسيتين :

- ارتباط وعدم استقلال كبير إزاء الأجنبي في مادة الاستيراد مثلما هو الأمر في مجال التصدير .
- إمكانية دفع خارجية ضعيفة بمعنى ان البلد ، بدون اللامرئيات (الخدمات) ، يستاء كثيراً حتى يغطي نفقاته ، فان العدد الصغير من المنتوجات الممكن تصديرها لا يسمح له بالتعويض عن انخفاضات الدخول التي يمكن ان تتأتى من تبدلات وتقلبات المبيعات .

وما من حاجة البتة للقول إن هذه الوضعية هي موضع اهتمام وانشغال. فهي تشكل عقبة جدّية أمام التنمية الاقتصادية بسبب كون البلد غير حائز على وسائل مالية هامة ليتمكن من حيازة سلع التجهيز اللازمة لهذه التنمية . والموارد المتواضعة الموجودة مستعملة استعمالاً سيئاً . حقاً ان الواردات لا بدّ منها غير أنه ينبغي اختيارها حتى تحذف السلع غير الأساسية .

وهكذا نجد أنفسنا أمام ضرورة تحديد سياسة جديدة تتجه إلى تحقيق التوازن وإلى ان تجعل من التجارة الخارجية عاملاً ديناميكياً (حركياً) ومعجلاً (Accélerateur) لمسار التنمية . وهذا يفترض قيام سلطة وطنية قوية يشمل نفوذها مجمل الأقليم . وسيكون على هذه السلطة ان تتخذ سلسلة من الإجراءات ستشكل حافزاً ودافعاً قوياً للتبادلات الداخلية والخارجية .

وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو خلق وحدة مندمجة سياسياً واقتصادياً بين دول كانت حتى عهد قريب مستقلة بعضها عن البعض الآخر ، وهي الآن في مراحل مختلفة من النمو . ويريد اتحاد الجنوب العربي الذي تجتمع الآن في داخله عدن ومعظم الإمارات ، أن يلعب هذا الدور . وبعد إتمام الدمج السياسي ، تبدو الحكومة عازمة على الالتزام بتحقيق الدمج الاقتصادي بفضل تمديد وتوسيع الاتحاد الجمركي الذي أسس سنة ١٩٥٩ .

دور الدولة في توجيه التجارة الخارجية

ينبغي على التجارة الخارجيّة أن تجري تحت اشراف الدولة القادرة ، هي وحدها ، على توسيع هدف التعرفات الجمركية . وبالإضافة إلى دوره الكلاسيكي فإن تسعير المكوس والتعرفات ينبغي عليه أن يستهدف حماية الاقتصاد القومي من المزاحمة أو المنافسة الأجنبية :

– وذلك بمنع المنتوجات المنافسة من أصل خارجي ، من غزو السوق ،

– بحصر القسم الأكبر من الانتاج القومي بالمواطنين . وبمكنة تدخل السلطات العامة أن يقوم على تعيين الواردات عن طريق تحديدات كميّة ونوعيّة.

وينبغي منع دخول بعض السلع : سيارات باهظة التكاليف ، بعض المنسوجات ، مجوهرات ، كحول وقات . وفي الحالة التي يظهر فيها هذا الاجراء غير قابل للتطبيق أو غير كاف ، فمن الممكن استخدام طريقة زيادة رسوم الجمرك زيادة كبيرة .

وتعيّن الأصناف الأخرى من السلع بواسطة رخص تعطى ضمن الحدود التي

تعينها الحكومة . وهكـــذا تكون وسائل الدفع مخصصة لشراء سلع تثمير ومنتوجات ضرورية . وبتدابير أخرى ينبغي ، في مجال الاستيراد ، أن تفسح السلع الفاخرة أو شبه الفاخرة المجال للآلات والتراكتورات . وإذ تجعل الدولة القسم الرئيسي من دخلها يتناول الواردات فإنها تتوصل إلى تخفيض وإنقـاص اختلال توازن الحسابات التجارية مع الخارج .

ومع ذلك ، إذا لم ترافق هذه الإجراءات بأعمال ممـاثلة على الصادرات فان هـذه الاجراءات لا يمكن أن تكفي وحـدها لانقاص عجز الميزان إنقـــاصاً محسوساً . ان المقصود بكلامنا هو إذن تأمين أفضل تغطيـة للواردات عن طريق الصادرات .

ولهذه الغاية ، يمكن النظر في عدة كيفيات للتدخل . فلا ينبغي على السلطات أن تتردّد في اللجوء إلى اسلوب الاتفاقات الثنائية وإلى نظـــام « الكليرنـــغ » (Clearing) الذي يتيح للبلد أن يبيع بعض السلع لبلد آخر وأن يشتري منه بنفس القيمة السلع التي لا غنى للبلد عنهـا . ومن الطبيعي أن يكون من الصعب جداً تحقيق هذه الكيفيّات كما انه من الصعب غالباً ، خلال الزمن ، الوصول إلى توازن من هذا النوع مع كل البلدان . ومع ذلك فلا ينبغي لهـذا الأمر أن يحول دون عقد هذا النوع من الاتفاقات كلما أمكن عقدها . لان هـذه البروتوكولات والاتفاقات التجارية ستمهّد لتمييز التبادلات .

ولكن حتى نتخلص واقعياً من الارتباط التجاري والاقتصادي شبه الكلي بالخـــارج ، وحتى نلتزم بسياسة تقشف ، ينبغي أيضاً زيادة الانتـاج الداخلي الزراعي والصناعي .

وفي بلد متخلـف كاليمن الجنوبي ، من الطبيعي أن نجد ازدياد الواردات من سلع التجهيز ، غير انه من غير الطبيعي أن يستورد حوالي خمسين بالمئة من مواده الغذائية التي يمكن انتاج قسم كبير منها داخلياً . وينبغي للمشاريع الوطنيـــة وللقطاع الزراعي أن تموّن السوق الداخلية ، بفضل تحويل المواد الأولية المحلية

وبفضل تنويع المنتوج المعيشي ، بكمية من السلع والمواد الغذائيـــة التي يمكن لاستيرادها أن يتناقص أو أن يتوقّف . ويتبع ذلك خفض للتحريض والحض على تصدير المنتوجات الخام لأن التصدير يغدو ضئيل المردود بسبب الانخفـاض المنتظم لأسعار هذه المنتوجات عالمياً .

وهكـذا ، بينما يخفف تطوير الصناعـــة المحلية حركة الاستيرادات لسلع الاستهلاك ، يتزايد استيراد آلات التجهيز مع تزايـــد التثميرات ، فكل خلق جديد ذي أهمية معينة يجلب ارتفاع التعرفة الجمركية كاجراء للحمايـة ؛ ويعني ذلك أن التنمية الصناعية تسمح بزيادة التصدير لتشتري بالمقابل الأغذيـة التي لا يمكن ايجادها محلياً ، والسلع الصناعية ذات الاستهلاك المديد اللازمة للتصنيع .

والخلاصة ، يمكننا القول إن التبادلات ، طوال السنوات القريبة العهد ، قد تميزت بتطوير مهم ، سجلته عدن بصورة خاصة .

ونظراً لدور عدن كمركز اقليمي للتوزيع ونظراً لمستوى معيشة سكانهـا المرتفع جوهرياً ، فإنها تستورد كثيراً من المنتوجات الأجنبية التي تحتفظ بقسم متزايد منها لأجل حاجاتها الخاصة ؛ ويرتبط توازن مـيزان مدفوعاتها بتصدير النفط ومشتقاته كما يرتبط بالسياحة وبتوقف الجيوش : ومن هنا قابلية اقتصادها العظيمة للانكشاف . ولهذا السبب ، فإن الرأسمال الأجنبي ، الممثل في شركات الاستيراد والتصدير وفي الشركات النفطية (بريتيش بترولیوم ، شل ، اسو ، موبيل وكالتكس) ، يمـارس وصاية شبه عامة على سلطة المرفأ وفاعليته ومن وراء ذلك يمارس وصاية على كل الاقتصاد .

وليست وضعية المحمية مرضية أيضاً ، فبينما تكون مشترواتها في تزايـــد مستمر ، فإن مبيعاتها تميل إلى الركود ؛ وبالتالي ، فإن المناطق الداخلية غدت مستورداً صافياً خالصاً لسلع صناعية ولمواد غذائية ، بينما تستمر المنـــاطق الداخلية في تصدير مجموعة صغيرة من المنتوجات الزراعيـة بشكل رئيسي . والحالة هذه ، تكلف السلع المصنوعة المستوردة أكثر وأغلى بالنسبة إلى اسعار

المواد الأولية التي تسجل اسواقها عادة تقلبات شديدة : ومن هنا تراجع اسعار وكيفيات التبادل .

وبالنتيجة فإن تأثيراً على الانتاج في كل أشكاله ، يفرض نفسه ، بقصد استبدال السلع المستوردة بمنتوجات محلية وبقصد تنويع الصادرات . ويمكن للعجز المعتبر الذي تحتله المواد الغذائية حالياً أن يقيد ويخفض بفضل بذل مجهودات متزايدة لصالح الزراعة . وهذا يتضمن تنسيقاً أفضل للقرارات الاقتصادية ، بدافع من السلطة الوطنية .

الفصل السابع عشر

النقد والمالية

إن اقتصاد البلدان المسماة متخلفة هو ، بوجه عام ، اقتصاد غير مترابط ترابطاً كافياً ، ويتألف من قطاعات قليلة الأندماج ببعضها البعض ، وتكون التبادلات النقدية هزيلة فيه غالباً ولا تشمل في الحقيقة سوى قسم من السكان . ويتوافق هذا الوضع مع الوضعية الحالية لليمن الجنوبي خاصة ، حيث لا يزال استعمال النقد غير شامل ومُعمَّم ؛ وفي الحقيقة ان مجتمع اليمن الجنوبي هو في مرحلة انتقالية : فمرحلة الانتقال من اقتصاد المعيشة (Subsistance) إلى الاقتصاد النقدي تتم تدريجياً .

وتتميز الحياة الاقتصادية أكثر فأكثر بتوسع وانتشار الاقتصاد المسوّق وبتراجع متواصل في فاعليات المعيشة ، ويعدّل دخول النقد المفاجيء عن طريق التجارة والاستئجار في الحياة الريفيّة والقبلية ، كل آليات الحياة التقليديّة .

حقاً ، إن تشكيل تجمعات سكانية جديدة (عدن الصغرى ، الاتحاد) وفتح عدة مشاغل عمل تموّلها الرساميل الخاصة أو الحكومية ، قد قدّمت أسواقاً لمنتوجات معيشية وغذائية كانت حتى ذلك الحين مخصّصة للاستهلاك

الشخصي أو للمقايضة . ومع ذلك فإن تحويل الاقتصاد التقليدي قـــد تلقّى حافزه الرئيسي من الخارج : كالتحوّل الزراعي الجديـــد لحساب زراعات التصدير وفتح سوق داخلية لمنتوجات الاستيراد ؛ ولم يلعب توسّع التجـــارة الداخلية سوى دور ثانوي في ذلك .

وكان من نتائج هذه التحويلات حسم استقلال الجماعات المستكفية أقتصادياً وجعل الانتاج الزراعي المسوّق قابلاً جـداً للانجراح من جراء تقلبات السوق العالميّة .

الانظمة النقدية والمصرفيّة

يتخذ النقد في اليمن الجنوبي أهمية خاصة جداً ، لانه يترجم واقعاً اجتماعياً، ويظهر في الحقيقة كأنه ترجمة لقيمة علاقة القوى الاجتماعية الاقتصادية ولكنـه يظهر أيضاً كترجمة لمستوى التنمية الذي وصلت اليه شتى أقسام الاقليم .

وبالنسبة للقطاع الحديث الذي يهيمن في عدن وفي مدن الداخل الكبرى ، يشكل النقد بمعناه الواسع ، أكثر من وسيلة معـــاملات ، إنـه وسيلة انتشار وتوسّع .

وبالنسبة للقطاع التقليدي الذي ما يزال موجوداً في المناطق البعيـــدة عن الساحل ، وحيّاً في ظل نظام المقايضة والنقد المعدني ، يعتبر النقـــد ، خلافاً لذلك ، وسيلة تبادل وقياس بكل بساطة . وإذا كان انعدام دلالات نقدية ليس كلياً في هذا القطاع ، فإن محركي هذا الاقتصاد المغلق جزئياً يستمرون مع ذلك في تفضيل شكل نقدي محدّد جداً ، أي التالر (Thaler) ، ويواجهون دخول وتغلغل الورق النقدي ببعض المقـاومة . ولكن تحت ضغط القطـــاع الحديث الذي يستعينون به أكثر فأكثر ليبيعوا منتوجـــاتهم أو ليحصلوا على

محاصيل شتى ، يضعف هذا الرفض تدريجياً .

إنّ الادخال المنتظم للورقة النقدية في صميم المجتمعات التقليدية لا يتم ، مع ذلك ، بدون مفعول مفككٍ للتنظيم ، فعلى قدر ما تدخل الورقة النقدية في العادات فانها تقلب هذه البيئة المستقلة أو المكتفية اقتصادياً رأساً على عقب .

أ – ازدواجية النظام النقدي

إن الفاعلية التجارية والانتاجية تجد نفسها هكـــذا مقسومة بين وسيلتين رئيسيتين للدفع :

– التالر ماري تيريز من جهة .
– والشلن الأفريقي الشرقي من جهة أخرى .

ومن الطبيعي أن يضيق انتشار التالر لصالح الشلن،النقد الرسمي والشرعي؛ ويستحقّ الانتقال من شكل إلى آخر ، الذي يجري حالياً ، أن يُدرس بصورة مفصلة حتى يفهم مسار التغير الاجتماعي الراهن فهماً أفضل .

ا – أسطورة التالر (أو الريال) وواقعه

يرجع تاريخ ظهور هذا النقد النمساوي في الشرق الأوسط إلى نهـاية القرن الخامس عشر ، فقد أدخله تجار هولنديون في الجنوب العربي ، ومنه توغلت هذه القطعة الفضية في الحبشة واليمن وفي معظم البلدان المجاورة ، باستثناء مصر .

وعندما وقعت تجارة البحر المتوسط في أيدي تجار البندقية ، حاول هؤلاء التجار ادخال نقدهم الخاص بهم في البلدان الشرقية ، غير أن المشروع لم ينجح ، وقد باء الأتراك فيما بعد بنفس الفشل .

وفي نهاية عهد ماري تيريز (١٧١٧ – ١٧٨٠) ُصكّت قطعة جديـــدة

سنة ١٧٨٠ ، تحمل من جهة صورة الأمبراطورة ومن الجهة الأخرى شمارات الامبراطورية الرومانية المقدسة : ومن هنا أسمُها الجديد « تالر ماري تيريز » . ولغرابة الأمر يوافق وضعها موضع التداول في اليمن الجنوبي مع الفترة التي أخرجت فيها من السوق في بلدها الأصلي ، النمسا .

وطيلة القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان التالر هو النقد المتداول في أكثرية بلدان البحر الأحمر. وطيلة هذه الحقبة الطويلة لم يتمكن أي نقد آخر من عزله ، بالرغم من المحاولات التي كررتها السلطات المحلية لاستبداله برموز ودلالات نقدية وطنية .

وفي الحقيقة ، حاول الأئمة في اليمن والأباطرة في الحبشة ان يضعوا موضع التداول قطعاً معدنية مماثلة غير أن هذه الإصدارات لم تعط النتائج المتوخاة . وأدخل الأنجليز ، من جانبهم ، الروّبية الهندية في عدن غير أنها لم تتوصل إلى كسب تام لثقة المواطنين في المناطق الداخلية بالرغم من انها كانت مقبولة رسمياً لدى بعض الإمارات (القعيطي والكثيري ولحج) .

وقد بدأ تأثير التالر بالهبوط خلال العقد الأخير فقط، وفي الوقت الراهن ، يستمر تداول التالر في اليمن وفي حضرموت ولكنه على طريق التلاشي في الحبشة وعمان وفي العربية السعودية ، وهو يعتبر في عدن عينها كعرض أو سلعة لها قيمة تجارية لا غير .

ب – الصّك :

كان حقّ الصك حتى عام ١٩٣٣ ، يعود إلى النمسا وحدها ، التي كانت حائزة على القوالب القديمة المحتوية على رقم تأريخ مسكوكات ١٧٨٠ . وكان الأحتياطي يتجدد على النحو التالي : كان يرسل المعدن من لندن إلى فيينا حيث يجري تحويله ، ثم كانت ترسل القطع إلى « المصرف الهند الوطني » (National Bank of India) في عدن الذي كان يوزّعها في الداخل تحت ظلّ الحرس العسكري .

وفي سنة ١٩٣٣ ، أشترت الحكومة الإيطاليـــة القوالب والآلات وحق الصك من النمسا ، بقصد جعل التالر وسيلة تغلغـــل استعماري في الحبشة على الأخص . ومع ذلك ، فإن القطع المصنوعة في تورينو ، لم تقدر أبداً على حيازة استحسانات سكان الجنوب العربي، بسبب وزنها الأدنى بقليل من الوزن العادي.

ومنذ نهاية الحروب ، أصبحت أنجلترا واضعة اليد الوحيـدة على أحتكار الصك ؛ وهذا ما اعطاها وسيلة ضغط وتدخل نافذة المفعول للغاية .

إن الوزن الخام للتالر المصكوك حديثاً هو ٢٦،٠٦٦٨ ملغ . وهو يحتوي على ١٠٠٠/٨٣٣ من الفضة . وكانت قيمة المعدن سنة ١٩٦٠ (القيمة الأسميـة في لندن) للتالر بالضبط ٥ شلنات تقريباً .

ج – سوق التالر :

ان التالر غير مسعر إلا في عدن ، وتتراوح قيمتة الحقيقيـة (من ٥ إلى ٧ شلن) تبعاً لحجم المعاملات وتبعاً لطلب وعرض القطع عينها ، وتبعـاً لثمن الفضة وتبعاً للظروف السياسية أخيراً . وهذا ما يفسر اتساع المضاربات الـتي يسترسل فيها المستوردون (من سلطات انجليزية وتجار وصرّافين وصاغة) . وعلى سبيل المثال ، نرى المضاربين ، في فترة هبوط السوق ، يباشرون بشراء كميات ضخمة يرسلونها إلى المملكة المتحدة أو إلى الهند لتباع هناك كمعدن كريم .

ومع ذلك ، تظل النقطة الأكثر أهمية هي أستخدام التالر كأداة سياسية ؛ في الحقيقة تتلاعب السلطات البريطانية في عدن بالسعر وفقاً لفائدتها ، كلما كان في نيتها أن تمارس ضغطاً على اليمن .

وعدا عن ذلك فإن التالر ، كتعبير مادي عـن سلعة ، يحتفظ دوماً بنفس القيمة ، بالنسبة لعدة قبائل في الداخل : ان معنى تقلب سعره يغيب عـــن

خاطرهم كلياً .

ولا يتردد المسؤولون البريطانيون ، المطلعون جداً على هذه الحالة الذهنية ، في الاستفادة من هذا الجهل ، في حالة خلافهم مع القبائل .

د – اسطورة النقد المعدني :

ان الحظوة التي ما يزال يلقاها التالر لدى السكان البـدو ، تعود إلى سلسلة عوامل، بعضها من أصل نفساني (بسيكولوجي) وبعضها الآخر من أصل تقني .

في الحقيقة ، يقدم النقد المعدني فوائـد قيمة بمعنى أنه يشكل نقداً يدوياً واقعياً يتداول على سبيل التقليد لا غير . والنقد المعدني تطبيق من جهة أخرى وتتلاءم خواصه الفيزيائية التي لا تعادل (كاللمعان ، وأمتناع التغير أو الفساد والتناسق) ، تتلاءم تماماً مع عقلية انسان القبيلة ومع حياة الرحل .

فالحياة في الصحراء قاسية وتتضمن تنقلات دائماً من جانب الجماعات المعنية بالأمر . ومن الأسهل بالنسبة لبدوي أن يحتفظ طيلة أشهر عديـدة بالقطع الفضية ، من أن يحتفظ بأوراق نقدية معرضة للتلف والتمزق والفقدان . وبخلاف ذلك ، فإن المعدن يتحمل الاحتكاكات والحرارة وله ، فضلاً عـن ذلك ، قيمة ذاتية .

ولا يهم بالنسبة للبدوي هبوط القيمة أو تغير سعر الصرف في سوق عدن ، طالما أنه يقبض المعدن ، وهذا هو الأمر الذي يفسر بقاء أسطورة التالر حية في المجتمع القبلي . فلا الروبيـة في الماضي ، ولا الشلن في الحاضر ، بالرغم من صدورهما ورقاً وقطعاً معاً ، نجحا في استلاب أولوية التالر، وتنجم الصعوبة من واقع أن قبائل المناطق البعيدة جداً في حضرموت ، لم تفهم بعد أن الفضة قد فقدت دورها النقدي . ومع ذلك ، تبذل السلطات المدنية جهدها للتقليل من استعمال التالر ، فهي لم تعد تعترف به كنقد شرعي وإنما تعتبره كمجرد سلعة ليست قيمتها سوى عكس أو انعكاس للمادة التي تستخدم كقوام لها .

وحتى يتمكن من إخراج البدو من تحت تأثير ونفوذ المعدن ، ينبغي البدء بتعديل بُنى مجتمعهم ونوع معيشتهم ، وبمكننة التربية أيضاً أن تساهم في مكافحة حذر المعنيين بالأمر إزاء ورق النقد .

وليس أقل من ذلك ضرورةً المباشرة التدريجية بعزل التالر ، وحظر استيراداته ومنع تسويقه الذي ما يزال حراً .

٢ – ترويج وتداول الورق النقدي

كان ترويج الورق النقدي محدوداً بعدن أولاً ثم امتد إلى أهم مدن المحمية وصار الآن يشمل كل المراكز الحضرية والريفيّة تقريباً ، وهو يُعمَّم على قدر تطوّر رأسمالية الاقتصاد : ومن هنا كان تزايد الكتلة النقدية .

ا) من الروبية الهندية إلى الشلن الشرقي الأفريقي

تمّ إدخال الورق النقدي في العادات على مرحلتين ؛ تمتد المرحلة الأولى من سنوات الاحتلال الأولى إلى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١ ، وتبدأ المرحلة الثانية في أول تشرين الأول (اكتوبر) من هذه السنة ذاتها .

وتتوافق المرحلةُ الأولى مع الفترة التي كان فيها اليمن الجنوبي محكوماً اعتباراً من بومباي وكلكتا ، وكان منطقياً إذن أن تشجع الحكومة البريطانية على تأصيل الروبية في منطقة عدن حيث أحلتها رسمياً ، فضلاً عن ذلك ، محل التالر ، وبذلت جهدها ، في ذات الوقت ، ليس بدون نجاح ، لتجري مدفوعاتها (مساعدات مالية ومعونات أو هبات) للزعماء الاقطاعيين في المناطق الداخلية ، بهذه العملة . ومع ذلك فقد اصطدمت العملية برفض القبائل للتوقف عن وضع ثقتها في التالر .

وبعد أن نالت الهند استقلالها وبالأخص بعد تخفيض قيمة الروبية سنة ١٩٤٩

قررت الحكومة البريطانية أن تسحب الروبية من التداول ؛ وعلى الفور ربطت عدن ومحميّتها بالنظام النقدي السائد في أفريقيا الشرقية .

ومع هذا الإجراء تبدأ المرحلة الثانية ، فقد أخرجت الروبيـــة من السوق وحل الشلن الأفريقي الشرقي محلها ، الذي يعتبر حالياً النقــد الشرعي ليس في عدن فحسب وإنما في الداخل أيضاً (١) .

ب) الكتلة النقدية

يُقْصَدُ بذلك مجموع الوحدات النقدية التي توجد ، في فترة معينة ، موزعة في صناديق الفاعلين الاقتصاديين (كالأفراد والجماعات الخاصة والعامـة) والتي تشكل موجوداتهم . والكتلة النقدية تمثل كمية النقد الاجمالي التي يحوز عليهـــا الاقتصاد ليؤمن تمويل فاعلياته (٢) .

ومن وجهة النظر الإحصائية (٣) تشمل الكتلة النقدية :

- أوراق النقد المتداولة ،
- الودائع تحت الطلب والأرصدة المدينة في الحسابات الجاريـــة في كل المصارف ،
- الودائع في مكاتب الحوالات البريدية .

وبالاجمال ، تميل الكتلة النقدية إلى التزايد بسرعة سواء فيما يتعلق بتـداول الورق النقدي أو فيما يتعلق بنقـــد الحوالات . إن قيمة الإصدار التي كانت ٣٨٢٨٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٢ ، أصبحت سنة ١٩٦٤ تفوق الـ ١٥ مليونــاً من

---

(١) Livre bleu d'Aout, 1962, P. 58. Aden .

(٢) Raymond BARRE, Economie Politique, la monnaie en économie décentralisée, t. II, P. 308, Paris (P.U.F.), 1958.

(٣) المصدر السابق .

الجنيهات . وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٢ ، كانت الودائع في مكاتب الحوالات البريدية قد ارتفعت على التوالي من ٣٠٠ ٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، وضع القسم الأكبر منها في لندن . وللأسف ليس بحوزتنا معلومات بصدد الودائع تحت الطلب في المصارف. وكل ما نعرفه عنها هو أنّ نقدالمصرف يتطور تطوراً معتبراً في عدن ، متجاوزاً عن بُعد ، تداول الورق النقدي .

إن حجم الأوراق النقدية المتداولة في حضرموت هو في تزايد مستمر ، ويترجم تسويق المنتوجات الزراعية السوقية والمعيشية والمساعدة الخارجية بامدادات من الورق النقدي على نحو ان المدّخِرين ومعظمهم من الملاكين العقاريين والتجار يراكمون كميات ضخمةً من النقود ومن الذهب . وإن ضرورة نظام مصرفي يسمح للسلطات المحلية وللأشخاص بحيازة وسائل ادخار وتسليف ، تظهرُ بشدة .

ومنذ أن وجد النظام الاتحادي ، يعتقد أنه كان ينوي إناطة البلد بمؤسسات مالية وطنية : فإن أصدار النقد والمراقبة المصرفية هي في الحقيقة من بين الصلاحيات الأساسية للحكومة المركزية . وفي المجال النقدي ، سبق للحكومة الاتحادية أن تبنت في ١٩ آب (أغسطس) ١٩٦٤ وحدة جديدة هي الدينار ، الذي يساوي جنيهاً أسترلينياً وسيكون معادلاً لـ ١٠٠٠ فلس أو ٢٠٠٠ سنت. وفي الموضوع المصرفي ، لم يحدث أي شيء حتى سنة ١٩٦٤ سوى تبني المجلس الاتحادي لنص حول المصارف لم يوضع موضع الاستعمال . ان الامتيازات النقدية للسلطة الاتحادية لاتزال تحت سيطرة الأجهزة المالية الانجليزية . وينبغي تقريباً انتظار إعلان استقلال الأقليم حتى تؤخذ أخيراً الإجراءات الملائمة التي تفرض ذاتها .

ب - النظام المصرفي :

تتميز هذه المؤسسة بثلاث مزايا رئيسية :

– انعدام المصارف الوطنية انعداماً كلياً والاشراف الأجنبي الشامل .

– العدد المحدود من المؤسسات المصرفية وتمركزها في عدن .

– وتوجيه المؤسسات المصرفية توجيهاً تجارياً فقط . ولهذه الأسباب فإن عيب النظام المصرفي هو افتقاره الخطير للتناسق ، الذي لا يمكن السكوت عنه طويلاً ، فإن إصلاحاً تركيبياً سيفرض نفسه عاجلاً أم آجلاً .

١ – ضعف الرأسمال الوطني

لا يوجد حالياً مؤسسات مالية ذات طابع وطني (مؤسسات عـــامة أو خاصة) ، وهذا ضعف خطير في الرأسمال الوطني .

ولا يمكن تفسير هذا النقص الا ببقاء واستمرار الحالة الذهنية الرجعية ازاء تجارة الفضة أو المال ، النقص الذي يضاف اليه غياب السلطة غيابـــاً لا يمكن فهمه ، فالسلطة تبدو كأنها لم تعي دورها الرائد في هذا المجال ، وعيـاً كافياً .

أ – استمرار الحالة الذهنية الرجعية إزاء تجارة الفضة أو المال .

فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تعتبر صرامة العقيدة القرآنية المسؤولة عن ذلك غالباً ، لأن العقيدة القرآنية تمنع المسلمين من تقاضي أي فائدة ؛ والذي يقول مصرف يقول بالضرورة نفقـــات مصرفية وفوائـــد ، فالمصرف يتضمن الفـائدة .

وبسبب الأوامر الدينيـة ، لا يزال الرأسماليون الوطنيون يرفضون أن يتحدّوا الشريعة الاسلامية حتى يؤسسوا مؤسسة مالية ذات رأسمـــال محلي . ومع ذلك فقد تم اليوم تجاوز هذا المذهب الاعتقادي في كل البلدان الإسلامية تقريباً . وحتى لا نورد سوى مثل واحد ، فمن المهم ان نلاحظ أن المبدأ قـد انتهكت حرمته بالمعنى الحرفي للكلمة ، من قبل أكثر بلدان العالم العربي تعصباً

(والمقصود بكلامنا هو التعصب اللفظي وليس التعصب الحقيقي الواقعي) أي من قبل العربية السعودية التي تملك تنظيماً مصرفياً تامياً بما فيه الكفاية .

ان الأمر الأكثر تناقضاً في هذا الموضوع هو أن أولئك الذين يتظاهرون باحترام النصوص القرآنية ، يسترسلون في تعاطي فاعليات الربا التي لا تختلف عن فاعليات المصرفيين إلا بالمغالاة في ثمن الخدمات المقدمة . وعلاوة على ذلك وباستثناء بعض الحالات المعزولة الفريدة ، فإن أكثرية التجار الذين يرعون الحسابات في المصارف المحلية ، لا يظهرون أدنى تشكك عندما تدفع المصارف لهم فوائد عن الأموال المودعة لديها . وإن هذه العادة التي تتطابق مع منطق الرأسمالية ، لا تتوافق نظرياً مع القوانين الدينية .

ان هذا التناقض يبين جيداً عقلية أوساط الأعمال العربية حيث الأوامر الدينية مدفوعة إلى أقصى حد من جهة ومحرّفة بصورة واضحة وجلية من جهة أخرى . وغني عن القول إن هذه الحالة الذهنية تشكل عقبة خطيرة وجدية أمام إناطة البلد ببنية تحتية مالية وطنية .

إذن لا بد من إصلاح الوضعية ، ويبدو أن الاشخاص غير قادرين وحدهم على تكييف العقيدة الأسلامية مع الظروف والمتطلبات الاقتصادية والمالية للتنمية . وبموجب ذلك ، يقع على عاتق السلطات الحكومية مهمة الشروع بالأصلاحات اللازمة بقصد تخليص الجمهور من هذا التأثير النفساني وبقصد سدّ مسد المبادهة الخاصة وكذلك بقصد انشاء الأجهزة المالية التي يحتاج البلد اليها بصورة خاصة .

ب – الاشراف الاجنبي على المؤسسات المصرفية :

إن كل المؤسسات العاملة في البلد هي ملك للأجنبي ، ومعظم هذه المؤسسات هي فروع لمصارف أعمال انجليزية وهندية كبيرة . وأهم هذه المصارف هي :

– الأيسترن بنك (Eastern Bank) .

– البنك البريطاني للشرق الأوسط (British Bank of the Middle East) .
– بنك شارتدرد (chartered Bank) .
– بنك الهند (Bank of India) .
– ناشيونال أوفر سيز اندغريندلايز بنك
(National Overseas and Grindlays Bank)

ويوجد بالإضافة إلى ذلك مصرف باكستاني (حبيب بنك) ومؤسسة أردنية (البنك العربي) كما يوجد جهازان آخران تابعان لجماعة بيس وشركائها (Besse et cie) ولمؤسسة (M . S . Cowasjee - Dinshaw and Bros) .

ولأسباب يسهل فهمها ، تتعصب كل جالية من الجاليات ؛ الموجودة في عدن للمصارف التي يعود أصلها إلى الجالية ؛ فالأوروبيون يفضلون ان يتمموا معاملاتهم بواسطة مؤسسات انجليزية بينما يحقق الهنود عملياتهم دائماً لدى مصارف هندية تقريباً . ويتوجه العرب من جانبهم إلى المصارف التي تقدم تسهيلات مصرفية أكثر من سواها .

وعدا عن انعزال الجاليات الذي يبينه هذا الأمر الواقع ، فان هذا الواقع يبرهن على وضع يد المؤسسات المالية العالمية على أكثر القطاعات الاقتصادية نشاطاً في البلد . وفي حال غياب المساهمة الوطنية في الفاعليات المصرفية وانعدام التنظيم ، فان هذا التأثير الذي يميل إلى التزايد ، يخشى أن يمتد إلى ما بعد التحرير السياسي ، وهذا ما يتناقض مع روح التحرير الحقيقي .

٢ – تمركز المصارف في عدن :

والميزة الأخرى للنظام المصرفي هي تمركز المصارف القائمة كلها في عدن . وقد ارتفع عدد المصارف من ٣ مؤسسات سنة ١٩٤٦ ومن ٦ مؤسسات سنة ١٩٥٦ إلى ٧ مؤسسات سنة ١٩٦٣ ، دون ان نحسب الخدمات المالية التي تؤديها

مؤسسات بيس وكاواسجي – دينشوان التي تعتبر أهميتها ثانوية .

ولا يزال النظام المصرفي منعدماً في حضرموت ؛ صحيح ان الايسترن بنك يدير منذ بضع سنوات فرعاً له في المكـــلا ، وأن « الناشيونال اوفرسايز أند غريندلايز بنك » حائز منذ زمن قريب على فرعين في لحج وجمار Géar ، ولكن هذه الوكالات المحلية ما تزال غير كافية .

وهكذا فان مناطق البلد الداخلية محرومة من خدمات التسليفات الزراعية على الأخص ، بالرغم من الحـــاجة الشديدة إلى الرساميل في القطـــاع الأولي (الزراعي) .

صحيح أن فروع المصارف المدنية تمنح سلفات لمنتجي القطن ، ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا أن القطن ليس المحصول الوحيد الذي يحتاج إلى سلفــة أو اعتماد . ومن جهة أخرى ، لو لم تكن هذه الزراعة قابلة للمتاجرة فان المصارف لن تهتم بالمحصول . وعلاوة على ذالك فان مزارعي القطن لا يمثلون سوى أقليــة صغيرة بالنسبة لمجموع طبقة الفلاحين .

وكذلك فان العدد المحدود من المؤسسات المالية في حضرموت يشكل عقبة خطيرة أمام اتساع رقعة الزراعة وأمام تحويل الادخار الفعلي إلى ادخار منتج. ومن نتائج هذا التحديد :

– تنمية الادخار أو « الأملاك العقارية ذات الطابــع العائلي »[1] على شكل مجوهرات وتالر ،
– شراء أراض للزراعة أو أراض للبناء . وصحيح أنــه يوجد سبب آخر لتفسير ظاهرة الادخار : نظراً للربا ذي النسب أو المعـــدلات المرتفعة ، فان الأشخاص الحائزين على سيولات نقدية يفضلون أن

(١) BALANDIER et Autres : Le Tiers - Monde, Cahiers, Institut National d'études démographiques, n° 39, p. 307, Ed. P. U.F., Paris, 1961 .

يحتفظوا بهـا في متناول أيديهم حتى يقرضوها بهذه المعدلات والنسب المفرطة بدلاً من أن يودعوها في المصارف .

وبوجه عام فان سكان المناطق الداخلية والملاكين العقاريين بصورة خاصة ، والتجار والفلاحين الميسورين ، ما زالوا يجهلون استعمال المال بطريقـة مفيدة ومربحة اقتصادياً ؛ ويمكن الحصول على نتائج أفضل ، بواسطـة ايجاد شبكة مصرفية مناسبة ترافقها حملة تربية وتعليم .

٣ - توجيه المصارف توجيهاً تجارياً فقط

ان النظام المالي القائم يتجه بشكل استثنائي نحو المدى القصير مع تفوق في العمليات ذات النمط التجاري أو نمط المضاربـة . وفي الحقيقة تحدد فاعليتـه بتسليفات قصيرة المدى أهمها عن بعد التسليف بواسطة المستندات ، الذي يتناول التجارة الخارجية .

وبسبب اتساع المبادلات فان التسليفات معتبرة الأهمية غير أنها قصيرة الأمد لأن العمليات في مادة التجارة العالمية تنفك عراها ، مبدئياً ، بسرعة عجلى . ومع ذلك ، وبما أن عدن مركز لإعادة التصدير ، فان مصدري مـا وراء البحار يأذنون بتسليفات لسلع الاستهلاك الجاري ، ذات أمد طويل تقريباً يمكن أن يتراوح بين ستة أشهر وسنة .

ويؤمّن أصحـاب المصارف في عدن الروابط والعلاقات بين المصدرين والمستوردين كما أنهم يمولون جزئياً توزيع وتقسيم البضائع المخصصة للسوق المحلية ؛ وهكذا يساهمون مساهمة كبيرة في تسويق السلع المستوردة (تجـارة الجملة) ويساهمون طبيعياً في تسويق المحاصيل المصدرة على نحو أن كل المعـاملات هي عملياً بين أيديهم . وباضافتنا إلى ذلك مساهمتهم في تمويل بناء المساكن النفعية ، ندرك بيُسر مدى قوتهم غير المحدودة .

إن قلة الاهتمام الذي تظهره المصارف الانجليزية والهندية ازاء الزراعة وازاء

التصنيع، تفسر بتقلب انتاجية الزراعة وبرفض تثمير مبالغ ضخمة في التصنيع، والمقصود بقولنا هو مشاريع تبحث عن أرباح مباشرة . إن نسب الفائدة التي تحدد وفقاً لوضعية الدائن ووفقاً لطبيعة العمليات التي يطلب التسليف من أجلها، تتراوح بين ٨ و ١٠ بالمئة .

وفي هذه الظروف وحتى يسهل منح تسليفات ذات مدى متوسط وطويل للزراعة والصناعة ، لا بد من تعزيز ايجـــاد مصارف الدولة ومن تعزيز انشاء مؤسسات ذات رأسمال مختلط .

ويكون هدف « التسليف الزراعي » هو مساعدة المزارعين وتطوير الزراعة، وينبغي عليه أن يمنح ليس قروضاً فحسب ، بل أن يبيع بالأقساط أيضاً أو أن يؤجر التجهيز الزراعي والمواشي والأسمدة والبذار ، وسيكون عليه كذلك أن يلعب دور الوسيط لأجل بيع المحـــاصيل ولأجل المساعـــدة على تكوين تعاونيات .

وأما « التسليف الصناعي » فيستهدف تنمية ومساعدة الصناعة كما يستهدف تشجيع خلق مشاريع جديدة ، وبالتفضيل ، مع مساهمة الدولة ؛ ولهذه الغاية ينبغي على الحكومة أن تحرك وتحفز اتساع الشبكة المصرفية وتعميم حق المساهمة بقصد جلب رساميل هامة متأتية من الجمهور .

ان نماذج الشركات التي يبدو لهـا بعض الحظوظ في النجـــاح هي شركات الأشخاص (شركة باسم جماعي أو شركة توصية عـــادية) ومن بين شركات الرساميل ، الشركة ذات المسؤولية المحدودة . ويبدو أن الشركات المغفلة من الصعب عليها أن تتأصل في الوضع الراهن للامور .

وفي كل الأحوال ، حتى يُقام مشروع مساهمة ينبغي الأخذ بعين الاعتبـــار التشريع الاسلامي الذي يحرم تقـاضي أرباح أو فوائـــد وإلا فان الاكتتاب للرأسمال لن يتحقق في أحسن الظروف ؛ وفي ذلك يكمن العائق الأعظم الذي

لا يمكن مع ذلك تجاوزه . وفي الحقيقة يوجد سابقة مماثله في التاريخ وبالأخص في العصور الوسطى الفرنسية .

وباختصار ليس لليمن الجنوبي ، في الوقت الراهن ، مصارف خاصة به ، فلم يدخل النقد في اقتصاده إلا جزئياً لان المقايضة ما تزال موجودة في العلاقات القائمة بين القبائل ، ولا تزال جاذبية التالر كبيرة في العلاقات بين أشباه الرحّل والمدنيين ومع ذلك فما عاد البدو يرفضون قبض الورق النقدي مقابل محصول أو خدمة مقدمة ؛ وشيئاً فشيئاً يأخذون بعين الاعتبار ان امتلاك أوراق نقدية يعني امتلاك وسيلة دفع جديدة بشراء كل أنواع السلع .

ويمكن عزو تحويل العقلية البدوية إلى الاحتكاكات التي أصبحت مألوفة أكثر فأكثر بين رجال القبائل وبين المدن بدافع التجارة أو العمل ، دون أن تغيب عن بالنا السوق الاسبوعية التي تقام في المناطق الريفية ، فتطور المجتمع البدوي يتم على مراحل .

ومع ذلك فليس يوجدُ غير البدو ممن يجب تربيتهم وتعليمهم ويجب تكييف عقليتهم ، وإنما يوجد أيضاً كل أولئك الذين يفكرون أنه ، من المضحك ، ايداع الموجودات في المشاريع المصرفية أو في مشاريع مساهمة .

وحتى يسرع في مسار إناطة الاقتصاد بالنقد ، يبدو تدخل الدولة أكثر من ضروري ؛ وبمكنة السلطات الحكومية أن تعمل بواسطة مصرف مركزي ، تكمن في إنشائه فوائد جمة . ويساعد هذا الجهاز على :

- امتصاص التالر وتعويد السكان على شتى وسائل الدفع ،
- تخفيض الادخار غير المنتج وتطوير الادخار المنتج ،
- إيجاد سوق مالية قادرة على إخراج واستخلاص رساميل من أصل محلي ، مخصصة لتكون مثمّرة في القطاعات المنتجة .

وفي المدى الطويل ، ينبغي التفكير باستبدال الشلن بنقد وطني يجري تأمين

انتشاره بواسطة المصرف المركزي وبواسطة المؤسسات المالية المختصة المرتبطة بالمصرف المركزي . ولن يتضمن هذا الاستبدال كما لن تتضمن إناطة البلد بجهاز نقدي ومصرفي جديد ، بالضرورة ، الانسحاب الفوري من منطقة الاسترليني . ويمكن للانتساب إلى منطقة الاسترليني خــلال بضع سنوات ، بشرط بعض الإصلاحات ، أن يكون مفيداً للبلد .

ولكن في المستقبل ، عندما ترى النور « السوق المشتركــة » بين الدول العربية ، يصبح من الضروري أن يعيد اليمن الجنوبي اعتبار وضعيته . فالاتحاد العربي للمدفوعات الذي سينجم عن « السوق المشتركة » قد يسمح لليمن الجنوبي بأن ينقطع عن الانتساب لهذه المنطقة .

الماليــة العــامة

تحتل الموازنة في معظم البلدان النامية ، مكاناً مركزيــاً فيما يتعلق بتمويل الإنماء . وتمول الدخول العامة ، في الحقيقة ، إنشاء البنية التحتية إلى حد بعيد، وكذلك انطلاق المرحلة الأولى من الانماء ، وذلك بسبب ضعف وسوء توجيــه الادخار الخاص من جهــة ، وبسبب وقتية وترجرج المساعــدة الأجنبية من جهة أخرى .

والدور الذي تلعبه المالية العــامة ، في اليمن الجنوبي ، في هــذا المضمار مهم بصورة خاصة ؛ وان مختلف الموازنات المنفذة هي [1] :

– موازنة عدن ،
– الموازنة الاتحادية ،

(١) تبدأ السنة المالية في أول نيسان (ابريل) وتنتهي في ٣١ آذار (مارس) .

– الموازنات المحلية .

ان هذا التمييز يفرض نفسه لأنه يوجد فرق عضوي بين هـــذه الموازنات ، وبالأخص من وجهة نظر الوضعية والحالة العامة .

وفي الحقيقة ان موازنة عدن طموحة بينما تتميز موازنات مناطق حضرموت بتواضع وضآلة المشاريع التي يعمل على انجازها ؛ وعدا عن ذلك ، فان عدن تتمتع بوضعية مالية مريحة بمعنى أنها قادرة على اشباع القسم الأعظم من حاجاتها إلى وسائل التمويل ، وبخلاف ذلك ، فان ماليات مناطق البلد الداخلية تظهر وتبرز اختلالاً مستمراً ومتزايداً في التوازن ، اختـلالاً لا يُسد إلا بواسطـــة مساعدة المملكة المتحدة .

وبالاجمال ، كان تجزؤ البلد ، حتى عهد قريب ، إلى عدة وحـدات مستقلة عن بعضها البعض يحول دون قيام أي تلاحم وتناسق في مادة سياسة الموازنة . وبوشر منذ سنة ١٩٥٩ بتحقيق بعض التقدم في هـــذا المضمار ، وذلك بفضل التجمع السياسي الذي شرعت به السلطات الاستعمارية ، غير أننا لا نزال بعيدين عن وضع وإقامة موازنة وطنية على صعيد كل البلد أو الاقليم .

أ –موازنة عدن

تضع موازنة عدن وزارة المال (أمانة المالية في الماضي) ثم تخضع الموازنة لموافقة المجلس التشريعي .

ان وضعية ماليات عدن سليمة ، وتتناول الموازنة مبالغ هامة نسبياً ، فقد بلغت في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣ ما يناهز الستة ملايين جنيه مقـــابل ١٤٠٠٠٠ جنيه تقريباً سنة ١٩٣٧ [١]

والجدول التالي سيرسم ، مع تقديم الدليل على سلامة ماليـة عدن ، تطور

---

(١) Sir Tom HICKINBOTHAM, op. cit., p. 203

النفقات والعائدات خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٦٣ .

ويستخرج من الجدول أن الموازنات السنوية كانت متوازنة في أغلب الأحيان وحتى انها كانت فائضة . ويلاحظ كذلك أن الميل العام هو نحو الارتفاع سواء بالنسبة للعائدات أو بالنسبة للنفقات .

وكانت العائدات خلال زمن طويل قد سجلت فائضاً قيماً كان يُسْتَمَرُ في لندن أو يأتي لتضخيم احتياطيات الدولة أو كان يستخدم أيضاً في استهلاك أو اطفاء ديون الدولة . ونشاهد خلال هذه السنوات الأخيرة ، مع ذلك ، تراجع الفائض وحتى أننا نشاهد ظهور عجز ملحوظ .

جدول ٥٧

تطور عائدات ونفقات عدن اثناء فترة ١٩٣٧ ــ ١٩٦٣ (بالجنيهات)

سنة	عائدات: المجموع	عائدات: زيادة أو نقصان	نفقات: المجموع	نفقات: زيادة أو نقصان	فائض أو عجز
١٩٣٧	١٦٩٠٠٠		١٢٧٠٠٠		+ ٤٢٠٠٠
١٩٣٩	١٥٠٠٠٠	– ١٩٠٠٠	١٣٢٠٠٠	– ٥٠٠٠	+ ١٨٠٠٠
١٩٤٢	٣٥٠٠٠٠	+ ٢٠٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠	+ ١٦٣٠٠٠	+ ٥٥٠٠٠
١٩٤٤	٨٨٠٠٠٠	+ ٥٣٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	+ ٧٥٠٠٠	+ ٥١٠٠٠٠
١٩٤٦	٩٤٦٠٠٠	+ ٦٦٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	+ ٣٨٠٠٠٠	+ ١٦٩٠٠٠
١٩٤٨	٩٠٨٠٠٠	– ٣٨٠٠٠	٦٩٧٠٠٠	– ٥٣٠٠٠	+ ٢١١٠٠٠
١٩٥٠	١٣١٨٠٠٠	+ ٤١٠٠٠٠	١٠٨٨٠٠٠	+ ٣٩١٠٠٠	+ ٢٣٠٠٠٠
١٩٥٢	١٧٧٤٠٠٠	+ ٤٥٦٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	+ ١٣١٢٠٠٠	– ٦٢٦٠٠٠
١٩٥٤	٢٤٦١٠٠٠	+ ٦٨٧٠٠٠	٣١٨٢٠٠٠	+ ٧٨٢٠٠٠	– ٧٢١٠٠٠
١٩٥٦	٣٩١٢٠٠٠	+ ١٤٥١٠٠٠	٣٧٩٩٠٠٠	+ ٦١٧٠٠٠	+ ١١٣٠٠٠
١٩٥٨	٣٨٠٦٠٠٠	– ١٠٦٠٠٠	٣٢٦٧٠٠٠	– ٥٣٢٠٠٠	+ ٥٣٩٠٠٠
١٩٦٠	٤٢٨٣٠٠٠	+ ٤٧٧٠٠٠	٤١٣٩٠٠٠	+ ٨٧٢٠٠٠	+ ١٤٤٠٠٠
١٩٦٢	٥٣٥٥٠٠٠	+ ١٠٧٢٠٠٠	٥٣٠٨٠٠٠	+ ١١٦٩٠٠٠	+ ٤٧٠٠٠
١٩٦٢/ ١٩٦٣ (أ)	٥٩٢٦٠٠٠	+ ٥٧١٠٠٠	٥٨٤٢٠٠٠	+ ٥٣٤٠٠٠	+ ٨٤٠٠٠

(أ) تقدير .

وإذا كانت الموازنة تُظهِر رصيداً سلبياً فذلك بسبب :

– زيادة النفقات التثميرية الملحوظة في الخطط الخمسية (بما في ذلك أنجاز المشاريع المختلفة) .

– تزايد كلفة الأشغال .

– حركة العائدات : تدرج غير كافٍ بالنسبة للنفقات .

ا – تركيب النفقات :

تميل النفقات ، منذ عشرين سنة تقريباً ، إلى التزايد على وتيرة مضطردة ؛ فهي لم تمتص الفائض الذي كان موجوداً حتى عام ١٩٥٠ فحسب ، بل انها بالأضافة إلى ذلك حملت السلطات على البحث عن أموال إضافية لتغطية العجز : ومن هنا ظهر مركز « الديون العامة » . ولا ينبغي أن يدهشنا ذلك ، نظراً لاتساع الأشغال التي شرع بها لتحريك وتعيين التطوير ولتحسين المصالح أو الخدمات الاجتماعية .

لقد ساهمت كل المراكز دونما استثناء في حركة الارتفاع التي كانت النفقات هدفاً لها ، ومع ذلك فإن أكثر التقلبات تأثيراً ، كما يدل على ذلك الجدول رقم ٥٩ ، تتعلق بشأن التعليم والشرطة اللذين ارتفعا على التوالي من ٣ بالمئة و ٥,٨ بالمئة سنة ١٩٤٦ إلى ١٣ بالمئة و٩,٣ بالمئة سنة ١٩٦٢ – ١٩٦٣ .

وكان للمبالغ المخصصة للتربية نتائج مباركة لان تعليم الأطفال قد أحرز نجاحات ملحوظة، وأما التزايد المفاجيء للاعتمادات المخصصة للشرطة فهو ناجم بصورة رئيسية عن الأعتبارات السياسية . فتعزيز المراقبة البوليسية على علاقة مع اشتداد الاضطرابات .

وأما فيما يتعلق بالخدمات الأخرى ، فقد تطوّرت بطريقة غير متكافئة ، فقد تحسّنت خدمة الصحة العامة تحسناً لا يمكن أنكاره : حسم منتظم وسريع لمعدّل الوفيات العامة ووفيات الأطفال . ومن بين الأشغال العامة التي شُرع بها أو التي هي قيد التنفيذ ، يليق ذكر بناء المساكن والمباني العامة والطرقات وإصلاح عدن الصغرى وتوسيع المنشآت المرفئية وخلق « العقار التجاري »

جدول ٥٨

توزيع النفقات وتقلباتها

الخدمات الرئيسية	١٩٤٦		١٩٥٦		١٩٦٢ — ١٩٦٣		التقلبات من
	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	١٩٤٦ الى ١٩٦٣
أشغال عامة	٩٤و٧	١٢و٦	٣٦٣و٢	٩و٦	٦٥٦	١١و٣	+ ٥٩٢
الصحة العامة	٧٥و٧	١٠و١	٢٨٢و٩	٧و٤	٥٩٠	١٠و١	+ ٦٧٩
تعليم	٢٢و٣	٣	٢١٠و٦	٥و٥	٧٥٤	١٣	+ ٣٢٨١
شرطة	٤٣و٥	٥و٨	٢٦٩و٦	٧	٥٤٥	٩و٣	+ ١١٥٣
نفقات اخرى	٣٩٣و٨	٥٢و٥	١٧٧٤و٧	٤٦و٩	١٨٤١	٣١و٥	+ ٣٦٧٧
ديون عامة			٢٩٨	٧و٨	٥٤٦	٩و٤	+ ٨٣
تحويل لأموال التنمية	١٢٠	١٦	٦٠٠	١٥و٨	٩٠٠	١٥و٤	+ ٦٥٠
المجموع	٧٥٠	١٠٠	٣٧٩٩	١٠٠	٥٨٤٢	١٠٠	+ ٦٧٩

(Commercial Estate) لأجل تكييف وتحويل المنتوجـــات وأخـــيراً انشاء مدرج لتحليق الطائرات . وكذلك لم تُهمل المصالح الإدارية والمصالح المتنوعة ، فهي متضمنة في عامود « نفقات أخرى » .

وعدا عن ذلك ، فإن أعباء الديون العامة [1] قد تضاعفت تقريباً بـين سنة ١٩٥٦ و ١٩٦٢ – ١٩٦٣ (لم يكن ثمةديون سنة ١٩٤٦) . ويتزايد الدين بقدر ما تتزايد النفقات الموآتية للتطوير ، وأخيراً فقد تضاعف التحويل إلى « صندوق التنمية » سبع مرات ونصف خلال تلك الفترة .

وبصورة عامة فإن النفقات في السنوات المقبلة مدعوة للزيادة لانّ اعتمادات التعليم والمعونة الاجتماعيـــة والاشغال لا يمكن ضغطها بسهولة ، وان تخفيض الاعتمادات مادياً يخشى منه أن يحدث الخسارات لا يمكن توقع نتائجها . وقـد سبق أن أظهر السكان العدنيون تخوفاتهم من الفكرة القائـلة بأن الخدمات الاجتماعيـة كانت ستنتقل إلى الدولة الاتحاديـــة ، لأنهم يخشون من حدوث تخفيض عرضي للاعتمادات ؛ وقد صار هذا النقـل فعلياً سنة ١٩٦٤ – ١٩٦٥ وهو يترجم بانخفاض [2] مماثـــل للعائدات (١٧١٠٠٠٠ جنيه استرليني) وللنفقات (١٦٧٢٠٠٠ جنيه استرليني) . وأما بخصوص زيادة العائـــدات والنفقات ، فهي تجيب على حاجات اجتماعية ملحة ، وحتى تواجه عدن هـذه النفقات ، سيكون عليها ، تخميناً ، أن تلجأ مجدداً إلى القروض الخارجية .

٢ – العائدات :

ان أهم مصادر الدخول العامة هي الضرائب التي تعود ميزتهـا الرئيسية إلى أهمية الضريبة العامة المفروضة على الدخل .

---

(١) سيجري درس « الديون العامة » كما سيجري درس « أموال التخطيط » في الفصـــل المخصص لـ « تمويل الخطط الخمسية » .

(٢) Aden Colony, Estimate of Revenue and Expenditure for 1963 - 64, p. 72

ففي سنة ١٩٤٦ كانت الضرائب المباشرة تمثـــل ٣٥،١ بالمئة من عائدات الموازنة التي كان يتأتى ١٤،٢ بالمئة منها، من ضريبة الدخل ، بينما كانت الضرائب غير المباشرة تأتي فقط بنسبة ١٧،٥ بالمئة من المجموع الذي تعود ١٦،١ ٪ منه إلى الضرائب الجمركية . وكانت الضرائب المباشرة سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ تعطي ٢٥،٥ بالمئة من المجموع ، مع ٢٤،٦ بالمئة من الضريبة المفروضة على الدخـل بينما كانت الضرائب غير المباشرة ترتفع إلى ٢٧،٤ بالمئة مع ٢١،٢ بالمئة من الضرائب الجمركية وضرائب المشروبات الروحية .

وتفرض بهذا الصدد ملاحظتان : فمن جهة لا تزال حصة الضرائب المباشرة مهمة ولكنها تظهر وقد تناقصت تناقصاً محسوساً (٢٥،٥ بالمئة) ويبـدو أن هذا التناقص يعود إلى تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الشركات [١] منـذ سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ ؛ ومن جهة أخرى تزايدت حصة الضرائب غير المباشرة من سنة لأخرى بالرغم من واقع أنه ليس لدى عدن تعرفة جمركيـة عامة . وتعود هذه الزيادة إلى تزايد حجم الواردات الواجب فرض ضرائب عليهـا وبصورة خاصة القات (٤،٨ بالمئة) .

وبالأجمال ، سجلت العائدات تقدماً متواصلاً : فقـــد تضاعفت العائدات ستة مرات تقريباً خلال العشرين سنة الأخيرة ، والعائـدات تشمل ، بالأضافة إلى الضرائب والغرامات ، مداخيل المصالح العامة التي لم تنقطع نسبتها المئوية من المجموع ، عن الاتساع ، كما يدل على ذلك الجدول التالي ، حتى تتجاوز المصادر التقليدية لعائدات الموازنة .

إن مختلف هذه الاجتزاءات والاقتطاعات الـتي تشكل القسم الرئيسي من الرسوم الأميرية بعدن ، مخصصة ، على نحو مستمر ، لتغطية النفقات الجارية ؛ فعندما تترك الموازنة فائضاً ، يودع قسم من الفائض في لندن (في صندوق الدولة البريطانية) ، ويستعمل القسم الآخر في تمويـــل التطوير أو يودع في المصارف التجارية ؛ وفي هذه الحالة الأخيرة تقوم الودائع بتموين الدورة المالية العادية .

---

(١) R. C. TRESS, op. cit, p. 16 .

جـــدول ٥٩

توزيع العائدات وتقلباتها

المصالح الرئيسية	١٩٤٦		١٩٥٦		١٩٦٣/١٩٦٢		التقلبات من ١٩٤٦ الى ١٩٦٢-٦٣
	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	بألوف الجنيهات	٪	
ضرائب مباشرة	٣٣٢	٣٥،١	١٣٩٦	٣٥،٧	١٥١٥	٢٥،٥	+ ٢٥٦
ضريبة الدخل	١٣٥	١٤،٢	١٢٩١	٣٣	١٤٦٠	٢٤،٦	+ ٩٨١
ضرائب اخرى	١٩٧	٢٠،٩	١٠٥	٢،٧	٥٥	٠،٩	— ٢٥٨
ضرائب غير مباشرة	١٦٦	١٧،٥	٦٨١	١٧،٤	١٦٢٥	٢٧،٤	+ ٨٧٧
جمرك	١٥٣	١٦،١	٥٥٣	١٤،١	١٢٥٩	٢١،٢	+ ٦٢٣
ضرائب على القات	١٣	١،٤	٥٧	١،٤	٢٨٠	٤،٨	+ ٢٠٥٤
ضرائب أخرى			٧١	١،٩	٨٤	١،٤	+ ١٨
ضرائب محلية شتى	٤٠	٤،٢	٨٩	٢،٣	٢١٥	٣،٦	+ ٤٥٧
مصالح عامة	٢١٠	٢٢،٢	١٠١٩	٢٦	١٩٢٦	٣٢،٦	+ ٨١٨
كهرباء	٨٥	٩	٤٢١	١٠،٧	٩٥٧	١٦،٢	+ ١٠٢٦
البريد والهاتف	٧١	٧،٥	٢٦٠	٦،٦	١٦٢	٢،٧	+ ١٢٨
مياه	٥٣	٥،٧	٢٧٤	٧	٥٧٦	٩،٧	+ ٩٨٦
أراضي	١		٦٤	١،٧	٢٣٣	٤	+ ٢٣٢٠٠
مداخيل شتى	١٩٨	٢١	٧٢٧	١٨،٦	٦٤٥	١٠،٩	٢٢٥
المجموع العام	٩٤٦	١٠٠	٣٩١٢	١٠٠	٥٩٢٦	١٠٠	+ ٥٢٦

أ - الضرائب المباشرة

إن النظام الأميري الساري المفعول في عـدن مستمد بأكثره من النظـــام البريطاني ، ويقوم الاسلوب المستعمل لأجل جمع « ضريبة الدخل والضريبـــة المماثلة » (Income Tax and Similar) على طلب بيانٍ من المكلف ، بيـانٍ تراقبه مديرية الضرائب ، وهذه المديرية مؤهلة لمنح تخفيضات ضرائبية .

هذا ، وان الشركات كالأشخاص الطبيعيين تدفع ضريبة الدخل التي هي في أساس فرض الضريبة المباشرة .

ان مختلف المداخيل التي تفرض عليها ضرائب ، هي التالية :

- الأرباح التجارية وغير التجارية ،
- الفوائد وأرباح الأسهم ،
- مداخيل الملكية العقارية المتطابقة مع القيمة التأجيرية ،
- ضرائب الامتياز .

وفي سنة ١٩٥٢-١٩٥٣ كانت حصة الضرائب المفروضة على الشركات بنسبة ٧٨,٢ بالمئة ، والضرائب المفروضة على التجار ١٤,٣ بالمئـة والضرائب المفروضة على المأجورين ٧,٥ بالمئة .

ونستنتج بالمقارنة مع ١٩٦٣-١٩٦٤ ، تناقصاً محسوساً بالنسبة للفئة الأولى (٦٤,٣ بالمئة) ومردوداً أفضل للضريبة المفروضة على الفئـــات الأخرى من المكلفين (٢٣,٢ بالمئة و ١٢,٥ بالمئة على التوالي) .

١ - ضريبة الشركات

تفرض الضرائب على الشركات نظراً لأرباح المشاريع والمنشآت سواء كانت هذه الأرباح صناعية أو تجارية .

وقد كانت الشركات خاضعة لضريبة الأرباح بمعدل ٣٧,٥ بالمئة وعندما تتجاوز أرباحها سقفاً معيناً تفرض عليها « ضريبة اضافية » (Surtaxe) كانت نسبتها ١٥ بالمئة ، وكان عليها حينئذ أن تتحمل اقتطاعاً قيمته ٥٢,٥ بالمئة .

وفي سنة ١٩٤٧ ألغيت الضريبة الاضافية ، وفي سنة ١٩٥٦ خفضت ضريبة الأرباح من ٣٧,٥ بالمئة إلى ٣٢,٥ بالمئة ، وقد اتخذت قرارات هذه التخفيضات المتتابعة للمعدل ، بقصد تشجيع الشركات على إعادة تثمير أرباحها محلياً بدلاً من إخراجها من البلد ، ودعوة الرساميل الخاصة الخارجية لتثمر في عدن . ولم تؤد التخفيضات إلى جلب تثميرات أجنبية جديدة ، وإنما أفادت الاحتكارات الموجودة التي رأت أن أعباءها تخف وأن أرباحها تتزايد . وعدا عن ذلك فقد دعت هذه الإجراءات عدداً معيناً من رجال الأعمال الوطنيين إلى تحويل مشاريعهم العائلية أو الفردية إلى مشاريع مساهمة حتى يستفيدوا من الفوائد الممنوحة : ومن هنا كان تزايد عدد الشركات . ففي ١٩٥٢-١٩٥٣ لم يكن هناك سوى ٧٥ مشروعاً [1] بينما تجاوز عدد المشاريع سنة ١٩٦٢ المئة مشروع . وأهم هذه المشاريع هي ، من بعيد ، مصفاة نفط عدن .

وباختصار ، يقتطع القسم الرئيسي من منتوج ضريبة الدخل ، من أرباح الشركات الموزعة للمنتوجات النفطية المكررة ومن شركات الاستيراد والتصدير ومن شركات البناء ؛ وكان هذا القسم يطابق سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ لـ ٥٩ بالمئة من الضرائب المباشرة ولـ ٦١ بالمئة من الضرائب المفروضة على الدخل . ويؤخذ الباقي من الضريبة الشخصية التي تشمل كل شخص حائز على عمل وعلى سكن في عدن .

---

(١) Aden Colony, Report of the Revenue and Expenditure Committee 1963, p. 36, Aden .

٢ - ضريبة الدخل المفروضة على الأشخاص الطبيعيين

إن القانون المتعلق[١] بضريبة الدخل يعيّن ضريبة فردية وتصاعدية تتراوح بين ٤ و ٧٥ بالمئة من الدخل السنوي الممكن إلزامه بدفع الضريبة .

وبالنسبة للمأجورين فان ضريبة الدخل تؤخذ على شكل استبقاء أو حجز من الأصل كلما كان ذلك ممكناً (نظام « Pay as you earn ») بينما تستخدم بشأن التجار وأعضاء المهن الحرة طريقة البيان المراقب المعمول به حالياً بالنسبة للشركات .

وتجري الإدارة عدداً معيناً من التخفيضات عن الدخل ، وفقاً لوضعية المكلف العائلية . وفي الحقيقة يجيز القانون الضرائبي تدخل نوع من التمييز بين المكلفين العزاب وبين المكلفين أرباب العائلات .

هذا وان عدد الأشخاص الخاضعين لضريبة الدخل يتزايد شيئاً فشيئاً . ففي ١٩٥٢-١٩٥٣ كان عددهم حوالي ٤٠٠٠ شخص منهم ٨٢،٥ بالمئة ينتمون إلى طبقة المأجورين و ١٧،٥ بالمئة ينتمون إلى فئة أصحاب المهن الحرة . ولا نعرف عدد المكلفين بالضبط لسنة ١٩٦٢-١٩٦٣ ، لكننا نعرف أن عائدات الضرائب المتعلقة بالمكلفين قد ارتفعت ، بالنسبة إلى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، من ٥٥ ٠٠٠ إلى ٢٨٠ ٠٠٠ بالنسبة لفئة أصحاب المهن الحرة . وكانت قد ضُربت على التوالي بخمسة وبواحد ونصف خلال تلك الفترة .

ومن البيّن أن هذا التزايد يعود بشكل خاص إلى زيادة عدد المأجورين ، ولكن الأمر ليس بأقل جلاءً من أن هؤلاء الأخيرين هم الذين يتحملون العبء الأكبر من فرض الضريبة التصاعدية . لأن الأجور هي غرض لحجز من الأصل سواء في المشاريع الكبرى أو في الوظيفة الحكومية بينما يطبق القانون بالنسبة

---

(١) O.N.U. : Progrés Réalisés par les T.N.A., p. 460, 1960, New york .

للفئات الأخرى من المداخيل بشدة أقل من ذلك . ومن جهة أخرى ، فإن المحاتلة والفساد مألوفان في حالة التجار والمهن الحرة الأخرى . وكـذلك يمكن القول ان العدالة الاجتماعيـــة التي يُزعَمُ التصميم على تحقيقهـا ، تظل في صعيد الخيال .

ب – الضرائب غير المباشرة

من امتيازات المنطقة الحرة هو أن السلع من كل أصل ومصدر غير خاضعة لدى دخولها أو خروجها ، في الترانزيت وفي التداول، لأية ضريبة عدا «نفقات المرفأ » التي تبرر باستعمال أشغال ومنشآت مرفئية .

غير أنه يجري تقاضي ضرائب مخصصة على استيراد :

– المشروبات الكحولية ،
– السجاير والتبغ ،
– محروقات المحركات ،
– العطور ،
– السيارات ،
– والقات ،

وقد تزايدت هذه الضرائب المتنوعة تزايداً محسوساً منذ عـــام ١٩٤٦ ، بسبب زيادة استهلاك المنتوجات الخاضعــة للضرائب وبصورة خاصة استهلاك القات . فحتى عام ١٩٦٣ كان القات يدُرّ على الدولة حوالي ٣٠٠٠٠٠ جنيـه سنوياً . وتستهلك أقلية مؤلفة من المواطنين الميسورين والأوروبيـــين السلع الأخرى . وتتزايد حصة هذه السلع بمقدار ما تتسع هذه الأقلية .

ج – الضرائب الأخرى :

إن مردود الضرائب الأخرى ضعيف ، بلغ حوالي خمسة بالمئة من العائدات الإجمالية سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ . وتتألف هـــذه الضرائب من الضرائب العقارية المفروضة على الأملاك المبنية ومن رسوم التسجيـل ومن ضرائب الشهادات ومن الضرائب المحلية .

وتشمل الضرائب العقارية المباني ما خلا المباني العائدة إلى الدولة . وتتقاضى الدولة رسوم التسجيل بدلاً من رسوم (ضرائب) الميراث (Estate Duty) . وتتقاضى أيضاً ضرائب طوابع عند بيع العقارات أو انتقالها من شخص لآخر .

وتخصص الضرائب المحلية لتغطية نفقات المجتمعات البلدية والعمومية . ومن الطبيعي ، في الحقيقة ، ان أعمال شق شارع وإنشاء طريق وجرّ مياه ، التي تُقيم بعض الأملاك العقارية والتجارية ، تفسح المجال أمام ضريبة تفرض لصالح السلطة التي مولت الأصلاح .

ولذلك تفرض السلطات المحلية منذ ١٩٥٣ [1] ضريبة على الاثراء دونمـا مبرّر ، تبلغ نسبتها ١٧,٥ بالمئة . وعدا هذا الضريبة ، تفرض البلدية ضرائب بمناسبة إعطاء رخص تجاريــة ، وبمناسبة امتلاك ناقلات أو تفرض ضرائب مؤآتية للتحسينات الصحية .

وبوجه عام ، فإن النظام الضريبي في عدن يبدو قاسياً بمــا فيه الكفاية ؛ وفي الواقع تستفيد الاحتكارات من أمتيازات ضرائبية مؤآتية للغاية . وفضلاً عن ذلك ، تنفلت بعض الفاعليات من الضريبـة . وبموجب ذلك فلا يزال من الممكن توسيع وعاء الضريبة وزيادة مردودها . وحتى يتوصل إلى ذلك ينبغي تحسين أساليب القبض والجباية ، لكي يشمل العدد الأكبر من المكلفين . وتجييب

---

(١) قبل هذا التاريخ ، لم يكن لهذه السلطات نفوذ مباشر في قضايا المالية .

زيادة العائدات الحكومية في عدن على ضرورتين : ضرورة مواجهة الحاجات إلى أموال لتطويرها الخاص بها من جهة وضرورة القيام بالتزاماتها إزاء الاتحاد الذي يرتقب الكثير من المساهمات المالية من قبل منطقة عدن لتوازن الموازنة الاتحادية من جهة أخرى .

ب – الموازنة الاتحادية :

يقع وضع الموازنة الاتحادية على عاتق الحكومة المركزية وبالأخص على وزارة المال التي تضع أمام « المجلس الاتحادي » بخصوص كل دورة مالية ، عرضاً لحالة توقعات عائدات ونفقات تلك الدورة .

وتتميز الموازنة الاتحادية بعجزها الخطير وبارتباطها شبه الكلي بالمعونة البريطانية (التي بلغت ٠٠٠ ٣٣٠ ١ جنيه سنة ١٩٦٠–١٩٦١) . وهكذا كانت العائدات قد قُدِّرت سنة ١٩٦٢–١٩٦٣ بـ ٠٠٠ ٩٣٢ ١ جنيه ، بينما كانت النفقات قد ارتفعت إلى ٠٠٠ ٦٩٨ ٣ جنيه . فمن الواضح إذن أنه يستحيل مع رصيد سلبي قيمته ٠٠٠ ٧٦٦ ١ جنيه أن توضع موضع التنفيذ موازنة تجهيز ذات مستوى رفيع .

١ – النفقات

تقوم الحكومة الاتحادية بناء على القانون العضوي بادارة المصالح المشتركة التي تُغطى نفقاتها اعتباراً من المداخيل الاتحادية . فطيلة فترة الاتحاد ، لم تنقطع النفقات عن التزايد ، بسبب زيادة الأعباء المرتبطة بانتساب دول جديدة ، وكذلك بسبب تزايد النفقات العسكرية وفتح مشاغل عديدة للبناء في مدينة الاتحاد (العاصمة الاتحادية) . فمن أصل ٢٩٢٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٨–١٩٥٩ ،

ارتفعت النفقات إلى ٠٠٠ ٦٩٨ ٣ جنيه سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ (١٢ ضعفاً في مدى خمس سنوات) .

وكان القسم الأعظم من النفقات ، ٦٠٠ ٧٧٥ ٢ جنيه بالضبط أي حوالي ٨٠ بالمئة من المجموع ، مخصصاً للدفاع والأمن ، وكانت الحصة المخصصة لهذه المراكز قد تزايدت تزايداً مُفرطاً في هذه السنوات الأخيرة على أثر استياء العلاقات مع اليمن ، وعلى أثر قيام الثورة المسلحة داخل الأرض الاتحادية وتواتر الاضطرابات في المراكز الحضَرية . وبسبب هذه الوضعية كانت التثميرات الاجتماعية والاقتصادية قد ضُحي بها موقتاً : فقد خُصص لها أقل من ١٥ بالمئة . وكانت أكثر القطاعات تضرراً من جراء ذلك هي قطاع الزراعة (٢٫٣ بالمئة) وقطاع التربية (١٫٧ بالمئة) . وكانت الأشغال العامة والصحة تستوعب على التوالي ٧٫٣ بالمئة و ٣٫٦ بالمئة من المجموع .

إن أقل ما يمكن قوله هو أنه بالنسبة لبلد كاليمن الجنوبي يفتقر أشد الافتقار إلى تجهيزات زراعية ومدرسية وصحية ، وإلى تجهيزات طرق ومرافيء الخ ... كانت الاعتمادات المخصصة للمصالح ذات النفع ، غير كافية أبداً .

جدول ٦٠

بنية النفقات الاتحادية بالنسبة للدورة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ [١]

المراكز	القيمة بالجنيهات	النسبة المئوية من المجموع
الدفاع	١٦٧١٤٠٠	٤٥و٢
الأمن الداخلي	١١٠٤٢٠٠	٢٩و٨
وزارة الداخلية	١٨٦٠٠٠	٤و٩
وزارة الأشغال العامة	٢٦٨٢٠٠	٧و٣
وزارة الصحة	١٣٢٢٠٠	٣و٦
وزارة التربية	٦٣٢٠٠	١و٧
وزارة المال	٧١٧٠٠	١و٩
وزارة الزراعة والانماء	٨٤٥٠٠	٢و٣
وزارة الاعلام	٣٥٠٠٠	١
وزارة العدل	٢٠٠٠	
المجلس الأعلى (الحكومة)	٨٥٠٠٠	٢و٣
المجموع	٣٦٩٨٠٠٠	١٠٠

(١) تقرير قدمته المملكة المتحدة سنة ١٩٦٢ للأمانة العامة للأمم المتحدة — لنـــدن .

٣ – العائدات :

تأتي مداخيل الاتحاد بشكل رئيسي من :

– الرسوم الجمركية والضرائب الاتحادية ،

– مساهمات الدول الأعضاء ،

– والأعتمادات التي تمنحها السلطة الاستعمارية .

فمن أصل الـ ١٤٧٣٧٠٠ جنيه التي كانت تشكل العائدات سنة ١٩٦١ – ١٩٦٢ ، كان ١٩٧٤٠٠ جنيه فقط من أصل محلي أي ١٣,٥ بالمئة ، بينما كانت الـ ٨٦,٥ بالمئة الباقية من أصل خارجي . وأدى انتساب عدن إلى الاتحـاد في نهاية عام ١٩٦٢ إلى قلب بنية أو تركيب المداخيل العامة لسنة ١٩٦٢/١٩٦٣ بمعنى أن الموازنة المركزية قبضت ما يعادل رسوم الجمرك ورسوم الأنتاج للعضو الجديد (عدن) [١] أي ١٤٤٠٠٠٠ جنيه . وكذلك كانت العائدات الاتحاديـة لسنة ١٩٦٢/١٩٦٣ قائمة على النحو التالي :

	القيمة	النسبة المئوية
ضرائب مباشرة	٤٠٠٠٠	٢,١
ضرائب غير مباشرة	١٧١٠٠٠٠	٨٨,٥
متفرّقات	١٨٢٠٠٠	٩,٤

وتُضاف إلى هذا المبلغ، المعونة البريطانية التي تتدخل لتوازن الميزانية . وبهذا الصدد ، ينبغي أن نلاحظ أن نظام المساعدات المالية السنوية قـد استبدل بنظام مساعدات مالية لثلاث سنوات .

وبموجب ذلك ، يمكن القول إنه بفضل حصة عـدن تحسنت النسبة المئوية لتغطية النفقات بالعائدات ، تحسناً ملموساً لانهـا ارتفعت من ١٣,٥ بالمئة إلى

الأخبار (عدن) ، العدد ١٥٠ الصادر في ٢ تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٦٣ .

٥٢٫٢ بالمئة خلال سنة واحدة . إذن ، دخول عدن في الاتحـاد منتج ماليـاً بالنسبة للأتحاد الذي ما كان يضم حتى ذلك الحين سوى أعضاء فقراء .

ج - الموازنات المحلية :

ارتفع عدد الإمـارات ذات المحاسبة العامة الحقيقية ، من ٣ أمارات سنة ١٩٤٧ إلى ١٥ إمارة سنة ١٩٦٢ .

وفي هذه الإمارات يجري تحضير الموازنة بالتشاور مع الموظفين البريطانيين ، قبل أن يتبناها « مجلس الدولة » (١) . وتمون الموازنة من الموارد الداخليـة ولكنها تمون أيضاً من المساعدات الخارجية .

وبالنسبة للدول التي تؤلف الاتحاد (بالأضافة إلى عدن ، تقريبـاً كل الدول الامارت في الحمية الغربيـة وسلطنة الواحدي في الحمية الشرقية) والـتي بحوزتها فضلاً عن ذلك موازنة مستقلة، فإن الحكومة المركزية توزع عليها الآن هـذه المعونات المالية .

وبوجه عام ، لم تنقطع ماليات الإمارات ، منذ الحرب العالميه الأخيرة ، عن التزايد في الأهمية ، كما تبين ذلك الاحصاءات التالية (جدول ٦٢)

يلاحظ ان العائدات والنفقات قـد تزايدت تقريباً بنفس الوتيرة أي على التوالي بنسبة ٥٢٣ بالمئة و ٥٧٦ بالمئة . ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد منتوج الرسوم والضرائب المحلية ولكنه يعزى بالأخص إلى تزايد المعونة البريطانية . في الحقيقة ، ارتفعت نفقات المملكة المتحدة على مصالح وخدمات الحميـة من ٢٣١٠٠٠ جنيـه سنة ١٩٤٨ إلى ٧٧٠٠٠٠ جنيه (٢) سنة ١٩٥٥ وإلى مليون جنيه سنة ١٩٦٠/١٩٦٢ ، التي تضاف إليها الجبايات المدفوعة للدولة الأتحادية أي ١٥١٧٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦١ و ١٢٧٦٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦٢ (٣) .

---

(١) O.N.U., Progrès Réalisés dans les T.N.A., P.467, New - York, 1960 .

(٢) Sir Bernard Reilly, op. cit., P. 9, London, 1960

(٣) Aden Protectorate, Estimates of Revenue and Expenditure 1960 - 61 (Aden), P. 27 .

جدول ٦١

تطور عائدات ونفقات الإمارات المُناطة بمحاسبات عامة (بالجنيهات)

سنة	عائدات: المجموع	عائدات: الزيادة	نفقات: المجموع	نفقات: الزيادة	فائض
١٩٥٠	٢٨٠٠٠٠		٢٤٥٠٠٠		٢٣٠٠٠
١٩٥٦	١٠٦٨٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	١٠٠٨٠٠٠	٧٦٣٠٠٠	٦٠٠٠٠
١٩٦٢	١٦٧٠٠٠٠	٦٠٢٠٠٠	١٦٥٧٠٠٠	٦٤٩٠٠٠	١٣٠٠٠

إن إمارات المحمية الغربية التي تحسنت مالياتها تحسناً أوسع ، هي الإمارات التي نمت الزراعة فيها أفضل نمو (الفضلي ، يافع السفلى ، لحج ، العوذلي) والامارات التي نشطت فيها تجارة الترانزيت أوسع نشاط (لحج وشعيبي) .

إن التطورات الملحوظة جداً في المحمية الشرقية ، قد حققتها سلطنة القعيطي بسبب تكثف التبادلات مع الخارج وبسبب أتساع الهجرة ؛ وبلغت عائداتها سنة ١٩٦١ – ١٩٦٢ أكثر بقليل من ثلث عائدات كل المحميـة (١٦٧٠٠٠٠ جنيه) ، الأمر الذي يجعلهـا الدولة الأكثر تطوراً في الأقليم ، بعد عدن بكل وضوح .

إن دولة القعيطي كسلطنتي الكثيري والمهرة الواقعة جميعها في حضرموت ، لم تنتم إلى الأتحـاد . وبمـا أن الجوانب الرئيسيـة لماليـات الدول الاتحادية قد جرى ذكرها بما فيه الكفاية عندما قمنا بتحليل الموازنة الأتحادية ، فسنكتفي هنا بدراسة الوضعية المالية للدول المستقلة باستثناء يافع السفلى التي ليس بحوزتنا معلومات عنها .

ا – موازنات دول حضرموت :

تعتبر دول حضرموت الأخرى ، ما عدا المهرة التي ليس بحوزتنا معلومات عنها ، من بين الدول الأولى التي تبنت المحاسبات الوطنية .

جدول ٦٢

تطور عائدات ونفقات الموازنات في القعيطي والكثيري (بالجنيهات)

سنوات	القعيطي		الكثيري		فائض	
	عائدات	نفقات	عائدات	نفقات	قعيطي	كثيري
١٩٥٠	٢٠٦٢٠٠	١٨٥٢٠٠	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٢١٠٠٠	٠٠٠٠٠
١٩٥٦	٣٥٨٥٠٠	٣٣٨١٠٠	٤٩١٠٠	٤٨٣٠٠	٢٠١٠٠	٨٠٠
١٩٦٠–١٩٦١	٧٦٩٠٠٠	٥٨٧٨٠٠	٦٦٠٠٠	٦٦٠٠٠	٤٤٨٠٠	٢١٢٠٠

يستخلص أولاً وجود فارق بين مداخيل كل امارة من الامارات ؛ فعائدات القعيطي هي أكبر بعشر مرات من عائدات الكثيري ، والأمر كذلك بالنسبة للنفقات . وبالتالي يظهر الجدول فائضاً متزايداً ناجماً عن زيادة الدخولات الضرائبية . وهذا الفائض غير مستخدم محلياً لأغراض تثمير ولكنه مصدّر بالأحرى نحو انجلترا ، حيث يودع (شراء أوراق مالية وأمتعة) وهذا أمر متناقض معقد بالنسبة لبلد يبحث عن رساميل ؛ ولا يتوقف التناقض عند هذا الحد . ففي ١٩٦٠–١٩٦١ كانت المراكز الرئيسية للنفقات هي التالية (بالنسبة المئوية من المجموع) :

– قوى مسلحة وشرطة	٤٦ بالمئة
– ادارة	١٤ »
– خدمة صحية	٢,٤ »
– خدمة تربوية	١,٤ »
– متفرقات	٣٦,٢ »

ومرة أخرى أيضاً ، تعطى الأولوية للأمن بينما تدخل الخدمات الاجتماعية بأقل من ٤ بالمئة من المجموع فقط . صحيح أن المملكة المتحدة تتكفل بالقسم الأعظم من النفقات المخصصة للقوى المسلحة وللشرطة ، غير أن هذا الأمر لا يبدل شيئاً من الطابع المفرط لهذه النفقات .

وأما بشأن العائدات فان أكثريتها ناجمة عن الضريبة غير المباشرة والضريبة المفروضة على المحاصيل كما أنها ناجمة عن رسوم الادارة والشهادات الرسمية . ومن بين الضرائب غير المباشرة تحتل رسوم الجمرك المكانة الأولى؛وان هذه الضرائب ، بحسب طبيعة الاقتصاد ، هي « رسوم دخول » على الوارد والصادر ، وهي تشكل القسم الأساسي من موارد الموازنات ؛ وبالاضافة إلى ذلك فان البان أميريكان انترناشيونال أويل كوربورايشن (P. A. I. O. C.) تدفع سنوياً ما يعادل ٥٠٠٠٠ جنيه بصفة رسم امتيازات نفطية .

ولا تشمل ضريبة الدخل حتى الآن سوى عدد صغير جداً من المكلفين الذين يتكون معظمهم ، فضلاً عن ذلك ، من موظفين أجانب يقعمون برواتب مرتفعة بما فيه الكفاية ومع ذلـــك فإن المداخيل الواجب فرض ضرائب عليها موجودة . وفي الحقيقة لا تزال أرباح التجار وأرباح الملاكين العقاريين في مأمن من فرض الضرائب بسبب الافتقار إلى إدارة ضرائبية مناسبة .

ونجد ، بخلاف ذلك ، ضرائب كلاسيكية أهمهـا الضرائب المفروضة على المحاصيل التي ترتبط بنظام الضريبة الأسلامي بدلاً من أن ترتبط بنظام الضريبة الحديث .

٢ – نظام الضريبة الأسلامي :

يتوافق هذا النظام ، بوجه عـــام ، مع الضريبة المفروضة على الملكية والرأسمال ، وهذا النظام ما يزال معمولاً به في حضرموت ، بينما بطل مفعوله في عدن منذ عهد بعيد . إلا أن تجار عدن يوزعون على الفقراء ، عن طيبة خاطر ، مبالغ هامة جداً من المال بصفة زكاة ، بمناسبة شهر رمضان .

أ – المبدأ :

بموجب الشريعة الأسلامية تعتبر « الحسنة الشرعية» المسماة « زكاة » الضريبة الفضلى التي يخصص منتوجها للفقراء والبؤساء والعجز والمرض والمؤمنـين الجدد الخ ... (القرآن الكريم ٩ ، ٦٠) (« إنمـــا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ») . والزكاة مخصصة لتزكية أموال هـــذا العالم التي لا يسمح بالتمتع بها إلا بشرط تكريس جزء منهـــا لله . والمقصود بذلك هو أحد الفرائض الخمسة في الإسلام .

ومن وجهة النظر هذه ، يميز بين نوعين من الزكاة . فمن جهة زكاة الصدقة أي فعل البر والاحسان الحر والفردي الذي يؤديه المسلم اختيارياً ، ومن جهة أخرى هنالك الزكاة المنتظمة والمأمور بها التي هي الزكاة الحقيقية التي تدفع لحاجات الأمة .

وكانت الزكاة طيلة الفترة التي اختلطت فيها الأمة مع الدولة ، هي ضريبة الأمة ، وكانت أيضاً وسيلة تصحيح التوزيع غير المتكافيء للثروات لان الاجتزاء كان يهدف إلى انقاص التفاوت في الثروة بين الغني والفقير .

وفي حال عدم القيام بذلك ، كانت الدولة تفرض ضريبة على المؤمن وكان المؤمن يعرض لملاحقات قضائية حتى أنه كان يُعرّض لمصادرة نصف أملاكه .

وكان ثمة اعفاءات واحصاءات مقدرة لصالح الفقراء وبالأخص لصالح أولئك الذين ما كانت أراضيهم تنتج أكثر مما كان يلزم لاستهلاك عائلاتهم . ان هذه التنظيمات والقوانين التي لم تعُد معتبرة في مكان آخر ، لا تزال معمولاً بها في حضرموت . وهكذا فان المعنى الاجتماعي للضريبة يعطي للاسلام شعوراً حياً بالمساواة .

وقد حددت الشريعة الوعاء الضريبي وكيفيات التقاضي . فالزكاة هي أتاوة سنوية مفروضة على كل مالك سليم الجسد والعقل ، أتاوة مفروضة على مجموع أملاكه : والشرط الاول لتقاضي الاتاوة هو بلوغ حد أدنى معين . وتدفع الزكاة على العناصر التالية من الثروة :

– المنتوجات الزراعية المخصصة للتغذية البشرية ،
– الفواكه ، الأعناب والتمور (المذكورة علناً) ،
– المواشي ،
– الأشياء ذات القيمة ،
– البضائع والسلع .

وبالنسبة للفئتين الأولى والثانية ينبغي أن تدفع الضريبة منذ القطاف بنسبة ١٠ بالمئة من المنتوجات الحاصلة بدون ري اصطناعي وبنسبة ٥ بالمئـة من المواد التي استلزمت رياً اصطناعياً .

وأما بالنسبة للفئات الأخرى فان الدفع ينبغي أن يتم بعـد امتلاك غـير منقطع لمدة سنة . وتفرض الضريبة على المواشي حسب العدد والنوع ، بنسبـة جمل واحد عن كل ثلاثين جملاً ، وبنسبة ناقة عن كل٤٠ ناقة ونفس الشيء بالنسبة للأبقار والماعز الخ ... وتفرض ضريبة على الذهب والفضة والجوهرات والنقد بنسبة محددة بـ ٢و٥ بالمئة ، ونفس الشيء بالنسبة للبضائع شريطة تسعير قيمتها في نهاية السنة ، بالمعدن الثمين .

ب ـ التطبيق

ان الحكومات المحلية في حضرموت قد عَدّلتْ قليـلاً ، حاليـاً ، عن الأسس الرئيسية التي حللناهـا آنفاً ، وذلك بتدخلها مبـاشرة في تحديـد واستلام الضريبة .

وقد وضع الأدوار ممثلو الأمـير الذين يزورون المزارع والحقول قبل مواسم القطاف والحصاد حتى يباشروا بالتخمينات . ومـع ذلك فـلا يجري اجتزاء الأتاوات حسبما تكون الأراضي مروية أو غير مروية ، إلا بعـد الموسم ؛ ويتم ذلك مبدئياً اما بالنوع واما نقداً . وفي الواقع إن الدفع نقداً صار جارياً أكثر فأكثر . ومن جهة أخرى يجري الدفع باحتجاز من الأصل ، وبصورة خـاصة فيما يتعلق بالمحاصيل التي تراقبها المصالح الزراعية التي تتكفل بنفسهـا بالاجتزاء لحساب الدولة .

والضحايا الرئيسيون لهذه الطريقة هم المزارعون والفلاحون الصغار .

وأمـا فيما يختص بالحيوانات والجوهرات والمعادن الثمينة التي يملكهـا

الأشخاص فهي تنفلت في الوقت الحاضر من كل ضريبة ، إلا بعض الاستثناءات . وأما السلع فهي خاضعة الآن لضرائب حديثة .

وفي عدن ، يترك دفع الزكاة لوجدان الشخص الذي يحدد بحرية قيمة الأملاك الممكن دفع ضريبة عنها ويحدد الحصة التي ستوزع بهذه الصفة على المعوزين والمحتاجين . ومن الطبيعي أن لا تعود الزكاة تدفع بالنسبة المحددة دينياً وأن لا تمثل الزكاة في أغلب الأحيان سوى نسبة مئوية ضئيلة جداً من الثروة الحقيقية لمن يتعلق به الأمر .

وبسبب سوء استعمال هذه الهبات ، يكون من الضروري أن يدفع الاشخاص للدولة المبالغ المخصصة للزكاة لكي تخصص للأعمال الاجتماعية أو لمؤسسات نفعية تؤمن للفقراء الرعاية والعمل على الأخص .

ولا ينبغي الخلط بين هذا الدفع الإرادي وبين دفع الضريبة المستحقة للدولة، ولا المزج بين ممارسة الزكاة الطقسية وبين الممارسة الضرائبية ، فهذان فرضان لهما طبيعة مختلفة : فالأول فرض أخلاقي والثاني فرض مادي .

* * *

وبالأجمال ، تظل أنتاجية الضريبة ضعيفة ؛ ففي عدن ، تؤدي الأمتيازات الضرائبية والتزوير (إجراءات شرعية وتسامح) إلى اعفاء أصناف عديدة من السلع . وإن أقل ما يدهش في المناطق الداخلية من البلد هو أن الأقطاعيين لا تطالهم ضريبة الدخل . ومع ذلك فمن المتفق عليه إن هذا النوع من الضريبة يجب أن يكون متناسباً مع مقدرة المساهمة لدى كل شخص متمتع بدخل معين .

وبموجب ذلك ، فلو أريد زيادة حاصل الضريبة والسماح للنظام الضريبي بأن يمارس تأثيراً ما على الاقتصاد ، لتوجب تصور واعتبار بعض الأصلاحات . وينبغي على هذه الإصلاحات أن تقدر وترتأي زيادة تصاعدية للعائدات بواسطة

فرض ضريبة معقولة ولكن أكثر اتساعاً . ويمكنة فرض ضرائب الدخل ان يتخذ شكلاً انتقائياً :

- فرض ضريبة على أرباح العقارات الأرضية والمباني بمقدار تزايد ممارسة الملاكين العقاريين للتغيب ،
- فرض ضريبة على المداخيل المتأتية من قروض المال التي تتجه في أكثر البلدان المتخلفة ، إلى أن تكون ذات فائدة ،
- فرض ضريبة على أرباح المصانع والمشاريع الوطنية والأجنبية في المناطق الداخلية بصورة خاصة .

وفضلاً عن ذلك فإن فرض ضريبة على الثروة الريفية والحضرية سيفرض نفسه كمتمم لفرض ضريبة على المداخيل . وفي الحقيقة يسمح فرض ضريبة على الثروة ، بتصحيح التفاوت في الثروات وسيفيد علاوة على ذلك ، في عدم تشجيع تخصيص الإدخارات الخاصة للتملك أو لبناء ملكيات عقارية ، وفي توجيهها نحو التثمير المنتج . وينبغي لضريبة الأرباح أن تحارب المضاربة العقارية أخيراً .

وفي الوقت الحاضر ، تقع على عاتق السلطات مسؤولية العزم على اتخاذ هذه الإجراءات الأساسية التي لن يكون بدونها إمكانيات أمام البلد للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الخطط الخمسية الجاري تنفيذها أو وضعها .

الفصل الثامن عشر

برنامج التنمية

أنشئت في عدن ، بعد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة ، « لجنة التنمية » التي عهد إليها بمهمة تحضير خطة عشرية بشأن عدن وحضرموت (١) .

وفي عام ١٩٤٧ جرى وضع وتصديق أول خطة من قبل وزير المستعمرات ، ومنذ ذلك الحين فرضت البرمجة نفسها ، لأن الخطط أخذت تتوالى . وقد بلغت عدن خطتها الخامسة وبلغت المحمية خطتها الرابعة .

ومنذ البداية ، قام التخطيط على برمجة الخدمات الاجتماعية والخدمات المماثلة التي تمولها السلطات الحكومية . وفي الواقع ليس للتخطيط أهداف انتاج ولا أهداف تغيير البنية . ولا تهدف التثميرات الحكومية التي يصرفها التخطيط دورياً ، إلى تعزيز إنشاء « قطاع عام » وإنما إلى إيجاد الوسط الذي لا بد منه لاتساع القطاع الخاص الذي يحتفظ كلياً بالمبادهة في موضوع القرارات الاقتصادية .

---

(١) Colonial Office, An Economic Survey of the Colonial Territories, vol. II, P. 134, London, 1954 .

ولهذا السبب ، يكون من الأوفق للواقع أن نتحدث عن « خطط جزئية » للتنمية لا أن نتحدث عن « خطط شاملة » وإن تصلبت السلطات الأستعمارية في عرضها كذلك .

ومع ذلك ، وبسبب عدم التلاحم الاقتصادي ، فإن ضرورة تخطيط حقيقي للأقتصاد الوطني هي أولية بالنسبة للبلد .

لان « الخطة » كما يشير إلى ذلك الاستاذ بيرو [١] ، بالنسبة للأقتصـاديات المتخلفة هي الأداة الضرورية للتنمية » .

الخطط الأجتماعية والاقتصادية في عدن

إن هذه الخطط هي ، من بعيـد ، أهم الخطط سواء بالأهداف المنشودة أو بالوسائل المالية المتوفرة أو بالنتائج التي تمّ الوصول اليها .

وتنجم هذه الأهمية عن الأزدهار الذي تنعم به عدن منذ الحرب العالميـة الأخيرة . ويوجد في الحقيقة ارتباط وطيد بـــين الأزدهار الاقتصادي الذي ترجم بتزايد التثميرات الخاصة والوطنية والأجنبية وسعة النفقات الحكومية . وعدا عن ذلك ، فإن الخطط عرضة لشتى التكييفات بقصد أخـذ الحاجات الاجتماعية المتزايدة بعين الاعتبار ولكن أيضاً بقصد تكييف المشاريع مـــع السياق الأقتصادي الراهن تبعاً لقرارات القطاع الخاص .

وهكذا تعرضت خطة ١٩٤٧ الأولى لعدة مراجعات أهمها المراجعة الـتي حصلت سنة ١٩٥٢ ، حين قررت « البريتيش بتروليوم انشاء مصفاتها الصناعية للتكرير في عدن الصغرى .

(١) François PERROUX, Développement, Croissance, Progrès, Cahier de L'I.S.E.A., Série F, n ° 12, P. 13, Paris,1959 .

وكان لهذه المراجعة نتيجتان أساسيتان : فمـــن جهة ، عدلت المشاريع الأولى تعديلاً كلياً ، ومن جهة أخرى تمّ تبني مبدأ « الخطط الخمسية » . ومنذ ذلك الحين ، أخذ ينشأ بعض التواصل في تطبيق الخطط .

أ – الأجهزة المكلفة بوضع الخطط :

لا يوجد جهاز تخطيط مخصص بالمعنى الصحيح . فقد تلاشت « لجنة التنمية » سنة ١٩٤٩ بعد تقديم تقريرها الثاني الذي لخص انجازات السنوات الممتدة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ وأدخل مشاريع جديدة بالنسبة للسنوات المقبلة .

إن أمانة المال ، وزارة المال في الوقت الحاضر ، كانت هي العضو الرئيسي الذي تقع على عاتقه مهمة تحضير الخطط والإشراف على تنفيذها .

أما بخصوص التنفيذ بمعناه الحقيقي ، فتشرف عليه المؤسسات الحكوميـة المختلفة ، كل مؤسسة حسب اختصاصاتها المقابلة وفي مضمارها الخاص بها ، وتناط كل عملية تنفيذ خطة بترخيصات ثم تناط باعتمادات دفع مقابلة لها .

وتظهر الوجهة العامة للخطط ميزتين أساسيتين : فمن جهة ، ضابط الأولوية المتبنى بسيط ، فالخطة مقسومة بهذا الصدد إلى خمسة عناوين كبيرة تتألف ، حسب تسلسل أهميتها ، من :

– خدمات أجتماعية ،
– مساكن ،
– أشغال ذات نفع عام ،
– نقل ومواصلات ،
– متفرقات .

ومن جهة أخرى ، يسجل حجم التثميرات المخصصة لذلك تزايـــداً ثابتاً متواصلاً . ولا يعود التراجع الذي يظهره الجدول التالي فيما يتعلق بخطة ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ، إلى تخفيض النفقات ولكنه يعود بالأحرى إلى واقع أن هذه الخطة قد أمتدت على مرحلة مدتها أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات .

جدول ٦٣

حجم النفقات العامة للتنمية من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٤
(بألوف الجنيهات وبالأسعار الجارية) .

الخطط	خدمات اجتماعية	مساكن	أشغال ذات نفع عام	نقل ومواصلات	متفرقات	المجموع
١ – خطة ١٩٤٧	٦٦٠	٢٣٥	٢٠٠	٣٠٠	٢٢٠	١٦١٥
خطة ١٩٤٧ المراجعة ٩٥٢	٧٧٧	٢٨٠	٥١٠	٣٥٠	١١٦	٢٠٣٣
– مشاريع منجزة	١٣٢	٥٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠(أ)	١٨٢
– مشاريع قيد التنفيذ	١٥٥	١٢٠	١٧٨	٥٧	٥٣	٥٦٣
– مشاريع معلقة	١١٣٠	١٠١	٦٠٢	٣٨٨	٣٩	٢٢٦٠
مشاريع جديدة	١٦٨	١٤٦٣	٥٤٦	٠٠٠	٨٢٢	٢٩٩٩
	١٢٩٨	١٥٦٤	١١٤٨	٣٨٨	٨٦١	٥٢٩٩
٢ – خطة ٩٥٢–١٩٥٧						
– مشاريع منجزة	٢١٠	٣٤٩	١٩٤	٠٠٠	٣٤	٧٨٧
– مشاريع قيد التنفيذ	٥٨	١١٣	٩٣٥	٤١١	١٦٨	١٦٨٥
– مشاريع معلقة	١٧٠١٧	١١٨٥	١١٩٠	٣٦١	٩٧٣	٥٤٢٥
– مشاريع جديدة	٥١٩	٤٥٠	٣٠٠	١٦٠	٨٢٧	٢٢٥٦
٣ – خطة ٩٥٥–١٩٦٠						
– مشاريع منجزة	٢٢٢٦	١٦٣٥	١٤٩٩	٥٢١	١٨٠٠	٧٦٨١
– مشاريع قيد التنفيذ	٢٢٠٣	١٥٨٦	١٥٠٨	٥٦٤	١٣٦٦	٧٢٣٣
– مشاريع معلقة	٤٨٦	٣٧	١٥	٠٠٠	٢٤٥	٧٨٣
– مشاريع جديدة	١٠٧٨	٢١٢٧	١١٠٠	٥٧٠	٦٧٢	٥٥٤٧
٤ – خطة ٩٦٠–١٩٦٤	١٥٦٤	٢١٦٤	١١١٥	٥٧٠	٩١٧	٦٣٣٠

(أ) لا شيء

يستنتج من الجدول أن الخطتين الأولى والثانية لم تصلا إلى هدفهما المنشود ، فقد توقفت الخطة الأولى سنة ١٩٥٢ وتوقفت الخطة الثانية سنة ١٩٥٥ ، لتستبدلا بخطتين أخريين ستشملان فترة مدتها خمس سنوات .

ويستنتج أيضاً أن الخطة الثالثة (١٩٥٥-١٩٦٠) تتميّز باتساع التثميرات (٠٠٠ ٦٨١ ٧ جنيه) ، هذا الاتساع المرتبط بالازدهــار الاقتصادي الملحوظ الذي عرفته عدن أثناء هذه الفترة من الزمن .

ويلاحظ أخيراً ان سلم الأولويات قد عُدّل تعديلاً طفيفاً من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ لصالح المساكن بصورة خاصة ، التي أتت في المقدمة .

ب – أهمية ودرجة انجاز المشاريع

إن الخطط مخصصة بشكل أساسي لاشباع عدد ما من الحاجات الاجتماعية ، وأما أهدافها الاقتصادية فلها أهمية ثانوية .

والبرمجة لا تزعج المبادهة الخاصة إطلاقاً، فهي فضلاً عن ذلك تعمل لصالحها. وفي الحقيقة تجني أوساط الأعمال من ذلك فوائد جمّة :

- انشاء بنية تحتية على نفقات الدولة ،
- الحصول على عقود لانجاز الأشغال ،
- تكوين مجاني لكوادر متوسطة ، الخ ...

١ – المشاريع الأساسية

أعطيت الأولوية منذ البداية للتثميرات ذات الطابع الاجتماعي والعــام ، بسبب تزايد عدد السكان المدنيين والعسكريين ، وارتباطــاً بتحريك فعالية التبادلات . كانت التربية والصحة والسكنى تمتص ٥٥ بالمئة من نفقات الخطتين الأولى والثانية ، وتمتص ٥٠ بالمئة من نفقات الخطة الثالثة و ٥٩ بالمئة من نفقات

الخطة الرابعـــة . وكان البـاقي يوزع بين الأشغـــال ذات النفع العـام والنقل والمواصلات والمتفرقات .

أ - خطة ١٩٤٧ - ١٩٥٢

كان مقدار التخصيصات للخدمات الاجتماعية قـــد بلغ سنـة ١٩٤٧ رقم ٦٦٠٠٠٠ جنيه ، منها ١٤٥٠٠٠ جنيه مخصصة لبناء عدة مدارس ، و٥١٥٠٠٠ جنيه مخصصة لانشاء مستشفى (٤٠٠٠٠٠ جنيه) ومستوصفـــات (١٥٠٠٠ جنيه) وشبكة مجارير (١٠٠٠٠٠ جنيه) . في سنة ١٩٤٩ تمت مراجعة هذا الرقم ورفع إلى ٧٧٧٠٠٠ جنيه ، (منها ٣٥٢٠٠٠ مخصصة للتعليم ، و٤٢٥٠٠٠ جنيه للصحة العامة) . وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٢ ، كان مبلغ المدفوعات الفعلية قد ارتفع إلى ١٣٢٠٠٠ جنية أي كلفة انشاء معهد عـدن الذي بني سنـة ١٩٥١ . وقد أهمل مشروع المجارير مؤقتاً .

ومن أصل الـ ٢٣٥٠٠٠ جنيه المخصصة في الأصل للمساكن (٢٨٠٠٠٠جنيه سنة ١٩٤٩) ، أنفق فعلياً مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فقط لاسكان الموظفين الأجانب ، وكان قد عُين مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه للاشغال قيد التنفيذ .

وأما فيما يختص بالأشغال ذات النفع العام فان المبلغ المتوقع ، بادىء ذي بدء ، لانشاء محطة كهربائية جديدة ، قد رفع من ١٠٠٠٠٠ جنيه إلى٤٠٠٠٠٠ جنيه ، ورفع المبلغ المقدر لخزانات جديدةٍ من ١٠٠٠٠٠ جنيه إلى ٩١٠٠٠٠ جنيـه . وقد أدت هذه التعديلات إلى رفع الـكلفة النهائية لهذه الأشغال من ٢٠٠٠٠٠ إلى ٥١٠٠٠٠ جنيه ، منها ١٧٨٠٠٠ جنيه قد جرى تخصيصها المشاريع الجـاري انجـازها .

وأما فيما يتعلق بالنقل والمواصلات فقـــد أهمل القسم المتعلق من المشروع بتجميل المدن (Urbanisme) (١٥٠٠٠٠ جنيه) غـير أن قيمة النفقـــات الاجمالية قد ارتفعت من ٣٥٠٠٠٠ إلى ٤٠٦٠٠٠ جنيه خصّص من أصلها مبلـغ

٥٧٠٠٠ جنيه لمشروع جديد لتجميل المدن .

خلاصة القول ، كانت الوضعية في نهاية الخطة الأولى (١٩٥٢) كما يلي :

ـ مشاريع مُنْجَزة	١٨٢ ٠٠٠
ـ مشاريع يجري تنفيذها	٥٦٣ ٠٠٠
	٧٤٥ ٠٠٠

وأما المشاريع التي لم يجر تنفيذها ، فقد أجلت إلى خطة ١٩٥٢ – ١٩٥٧ بعد أن تمت مراجعتها . وكانت كلفتها قد قدرت بـ ٠٠٠ ٢٦٠ ٢ جنيه .

ب ـ خطة ١٩٥٢ – ١٩٥٧

كانت كلفة الخطة الثانية قد قدرت بـ ٥٢٥٩٠٠٠ جنيه ، منها ٢٩٩٩٠٠٠ جنيه كانت تتطابق مع المشاريع الجديدة المسجلة في الخطة .

وكانت النفقات المقدرة للخدمات الاجتماعية قد بلغت خلال خطة الخمس سنوات مبلغ ١٢٩٨٠٠٠ جنيه منها ٩٦٤٠٠٠ جنيه للصحة و ٣٢٤٠٠٠ جنيه للتربية .

وفي نفس الفترة ، كانت النفقات المخصصة للسكنى قد بلغت ١٥٦٤٠٠٠ جنيه منها ١١٧٦٠٠٠ جنيه كان ينبغي أن تخصص للمساكن الشعبية من طراز (ج) .

وأما الأشغال العامة فقد قدرت الاعتمادات التي كانت قد فُتحت لها ، بمبلغ ١١٤٨٠٠٠ جنيه ؛ وكان ينبغي أن يعود الباقي من النفقات إلى النقل والمتفرقات .

ولم تتحقق هذه التثميرات كلياً ، لان تنفيذ الخطة قد توقف سنة ١٩٥٥ ، السنة التي قرر فيها تسجيل المبالغ اللازمة لإتمام المشاريع المتوقعة ، في الخطة

الخمسية التي تشمل الفترة الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ [1] . وكان سبب هذا التوقف هو خطورة أزمة السكن وضغط الطلب على المدارس والمستشفيات والطرقات .

وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٥ ، كانت المشاريع المنجزة التي تعادل قيمتها ٧٨٧٠٠٠ جنيه ، تختص بشأن المؤسسات المدرسية بنسبة ٢١٠٠٠٠ جنيه ، وبشأن المساكن بنسبة ٣٤٩٠٠٠ جنيه ، وبشأن البنية التحتية بنسبة ١٩٤٠٠٠ جنيه ، وأخيراً المتفرقات بنسبة ٣٤٠٠٠ جنيه . كانت المشاريع الجاري انجازها والتي تستلزم مبلغ ١٦٨٥٠٠٠ جنيه تتعلق بالأشغال ذات النفع العام (٩٣٥٠٠٠ جنيه) وبالمواصلات (٤١١٠٠٠ جنيه) وبالمتفرقات (١٦٨٠٠٠ جنيه) وبالمساكن (١١٣٠٠٠ جنيه) وبالتجهيز الاجتماعي (٥٨٠٠٠ جنيه) . وأخيراً ، كانت المشاريع غير التامة المؤجلة إلى خطة ١٩٥٥ – ١٩٦٠ بعد المراجعة ، قد ارتفعت إلى ٥٤٢٥٠٠٠ جنيه ، أضيفت اليها المخصصات (٢٢٥٦٠٠٠ جنيه) لمشاريع جديدة . وهذا ما يؤلف مجموعاً قيمته ٧٦٨١٠٠٠ جنيه أي كلفة الخطة الثالثة .

ج – خطة ١٩٥٥ – ١٩٦١ :

لقد جرى تحقيق هذه الخطة في الوقت المحدد ، بمعنى أنها قد بلغت جميع أهدافها تقريباً ؛ وفي الحقيقة ، كانت معظم المشاريع مكتملة أو على وشك الاكتمال . وكان تجهيز المستشفيات (١٨٤٧٠٠٠ جنيه) والتجهيز المدرسي (٣٥٦٠٠٠ جنيه) والسكنى (١٥٨٦٠٠٠ جنيه) والأشغال ذات النفع العام هي المستفيدة الرئيسية من هذا المجهود الذي لا يمكن انكاره .

---

(١) O. N. U. ; Progrès Réalisés Par les T.N.A.; p.460, New - York, 1960 .

وادخلت المشاريع المتبقية الضئيلة الأهميـة (٧٨٣٠٠٠ جنيه) في الخطة التاليـة .

د – خطة ١٩٦٠ – ١٩٦٤ :

كان وضع مشاريع جديدة ، تتقارب حقاً من المشاريع السابقة ، هو السمة المميزة لهذه الخطة ، بمعنى أن التثميرات المقدرة كانت تتعلق بأشغال جديـدة كلياً . ومن جهة أخرى فقد بقي نظام الأولوية كما كان .

إن وضعية تخصيصات الخطة في ١ نيسان (أبريـل) ١٩٦٠ الوقت الذي بدأ فيه التنفيذ ، تظهر تخصيص مبلغ ٦٣٣٠٠٠٠ جنيه للخطة الرابعة . وقـد شدد على أهمية المساكن (٢١٦٤٠٠٠ جنيه) والخدمـات العامة (١١١٥٠٠٠ جنيه) والخدمات الطبية والصحية (٩٩٨٠٠٠ جنيه) والمتفرقات (٩١٧٠٠٠ جنيه) والمواصلات (٥٧٠٠٠٠ جنيه) وأخيراً التعليم (٥٦٦٠٠٠ جنيه) .

وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، قبـل نهاية الخطة بسنة ، كانت النفقات التي تم صرفها قد قدرت بـ ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وقد قدرت نفقات السنة الأخيرة (١٩٦٣ – ١٩٦٤) بأكثر بقليـل من ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه [١] وأما البـاقي أي ٢٥٠٠٠٠ جنيه فكان ينبغي نقله إلى الخطة التي يجري تحضيرها .

٢ – درجة انجاز الخطط :

كان التخطيط حتى عام ١٩٥٥ يتميز بخطأ رئيسي هو التفاوت الهام جداً في أغلب الأحيان ، بين التثميرات المقدرة وبين النفقات المصروفة في الحقيقة .

---

(١) حديث للمندوب السامي في الجمعية التشريعية في عدن بمناسبة افتتاح الدورة الخامسة ، ٤ آذار (مارس) ١٩٦٣ .

وكان التفاوت يعود بشكل أساسي إلى التقدير الناقص لتكاليف المشاريع وإلى نقصان التوقعات والتقديرات . وهذه الوضعيـة تفسر المراجعات المتكررة للخطط الأولى ، التي تعزى كذلك إلى ارتفـاع الأسعـار وإلى تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في منطقة عدن .

جـدول ٦٤

تطور انجازات خطط التنمية (بالجنيهات وبالاسعار الجارية)

الخطط	الكلفة الأولى	الكلفة المراجعة	الانجـاز	
			نفقات مصروفة	النسبة المئوية
خطة ١٩٤٧	١ ٦١٥ ٠٠٠	٢ ٠٣٣ ٠٠٠	٧٤٥ ٠٠٠	٣٦٫٦
خطة ١٩٥٢ — ١٩٥٧	٥ ٢٠٠ ٠٠٠	٥ ٢٥٩ ٠٠٠	٢ ٤٧٢ ٠٠٠	٤٧
خطة ١٩٥٥ — ١٩٦٠	٧ ٦٨١ ٠٠٠	٧ ٧٦٨ ٠٠٠	٧ ٢٣٣ ٠٠٠	٩٣
خطة ١٩٦٠ — ١٩٦٤	٦ ٣٣٠ ٠٠٠	٥ ٨٤٥ ٠٠٠	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	٩٤

تحسب النسبة المئوية للانجاز تبعاً للكلفة المراجعة وليس تبعاً للكلفة الأولى، وينجم الفرق بين الكلفتين عن تعديلات أدخلت على المشاريع الأصلية .

كانت خطة ١٩٥٥ - ١٩٦٠ قد تحققت بنسبة ٩٣ بالمئة وفي الوقت المحدد . وهذا تقدم ملحوظ بالنسبة لخطة ١٩٤٧ (٣٦,٦ بالمئة) وبالنسبة لخطة ١٩٥٢ (٤٧ بالمئة) . ومع اعتبار واقع أن النفقات الحقيقية (٧٢٣٣٠٠٠ جنيه) لم تبتعد إلا قليلا جداً عن التقديرات الأولى (٧٦٨١٠٠٠ جنيه) فان النجاح كان ملحوظاً أكثر بالمقارنة مع وضعية عام ١٩٥٥ ، العام الذي كانت فيه كلفة المشاريع المعلقة أو المجمدة تتجاوز بكثرة التقديرات الموضوعة آنفاً .

وأما الخطة الأخيرة فقد كانت ترمي إلى بلوغ مستوى أعلى من ذلك ، في مدة أقصر (أربع سنوات) . وقد كانت درجة انجازها حوالي ٩٤ بالمئة .

وبوجه عام ، يتضمن ضبط البرمجة استقصاء أكبر ، وعلى الأخص بالنسبة للحاجات والأسعار والتمويل .

ج - تمويل خطط التنمية

يجري تمويل الخطط اعتباراً من الموارد الخاصة ولكنه يجري أيضاً اعتباراً من المساعدة البريطانية والاستدانه ؛ ولهذه الغاية انشيء « صندوق تنمية » سنة ١٩٥٢ بفضل تحويل الارصدة الفائضةالبالغة قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه . ويتحمل صندوق التنمية هذا كل النفقات الانمائية حالياً ، وتؤمن مقدرته على الدفع بواسطة تحويلات اضافية لأرصدة فائضة ، وبواسطة مساعدات مالية من صندوق « التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستعمرات » (١) (C.D.W.F.) وبواسطة قروض (٢) .

---

(١) K. C. TRESS, op. cit., P. 9

(٢) O.N.U.. Progrés Réalisés Par les T.N.A. , p. 460, New - York .

والاتجاه الراهن للتمويل هو الارتباط المتزايد أكثر فأكثر بتطوير المساعدات المالية والقروض . وبالنسبة لخطة ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ساهمت عدن بنسبة ٤٠ بالمئة من النفقات فقط ، مقابل أكثر من ٥٠ بالمئة بالنسبة للخطط الأخرى . وقد وصلت مساعدات وقروض المملكة المتحدة إلى أعلى مستوى لها أي ١٨ بالمئة ، منذ سنة ١٩٥٢ . ومع ذلك فان المديونية الحكومية هي التي بلغت النسبة المئوية الأكثر تأثيراً ، ٤٢ بالمئة .

خلاصة القول إن عدن ترتبط حاليـاً بالخارج بنسبة ٦٠ بالمئة لتمويل تطويرها ، وهذا أمر مفرط .

١ – الموارد ذات الأصل المحلي : « صندوق التنمية » :

كانت حصة الموارد المحلية (٦٩١٠٠٠ جنيه) في النفقات الأجمالية المصروفة فعلياً قد ارتفعت إلى ما يقارب الـ ٩٢,٧ بالمئة خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ ؛ وقد هبطت إلى ٤٣,٧ بالمئة خلال ثلاث سنوات (١٩٥٢ إلى ١٩٥٥) من تنفيذ الخطة الثانية ، ومع ذلك فقد ارتفعت في الخطة الثالثة (١٩٥٥ – ١٩٦٠) إلى ٦٣,٧ بالمئة من مجموع التثميرات الحقيقية . وليس بحوزتنا معلومات بخصوص الخطة الرابعة .

وبالاجمال ، تعزى تقلبات معدل المساهمة المحلية ، إلى التطورات المتأتية في المالية العامة ، التطورات التي الحقت أضراراً خطيرة بالتحويلات إلى « صندوق التنمية » .

٢ – مساعدة المملكة المتحدة لعدن :

تتخذ هذه المساعدة شكلين : مساعدات مالية وقروض . والمقصود بذلك هو مقدار الهبات الممنوحة للأقليم من قبل « صندوق التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة » أو « C.D.W.F » عند اللزوم من جهـة ، ومقدار الاعتمادات

جدول ٦٥

قروض خزينة الدولة البريطانية لعدن[١] (بالجنيهات الاسترلينية)

	المدى (سنوات)	القيمة	نسبة الفائدة	مبالغ مدفوعة في ١٩٦٣/٣/٣١	مبالغ يجب دفعها
قروض الحكومة البريطانية، قروض وزارة المالية البريطانية	٣٠	٤٠٠٠ ٠٠٠	٤,٥	٥٨٥ ٧٤٨	٣ ٤١٤ ٢٥٢
– نيسان ١٩٦٠	٢٥	٧٠٠ ٠٠٠	٥,٦٢٥	٤٢ ٦٥٥	٦٥٧ ٣٤٥
– أيار ١٩٦٢	٢٥	٣٠٠ ٠٠٠	٦,٧٥	٤ ٩١٦	٢٩٥ ٠٨٤
المجموع	....	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	....	٦٣٣ ٣١٩	٤ ٣٦٦ ٦٨١

(١) Aden Colony, Annual Report for the Financial year 1963 pp. 76 - 77, Aden .

الممنوحة على شكل قروض دولة لدولة بنسبة فائدة منخفضة نسبياً ولمدى طويل جداً من جهة أخرى .

إن حكومة عدن هي التي تطلب هذه القروض وتتعاقد بشأنها لإجل حاجاتها الخاصة بها أو لصالح مؤسسات عمل شبه عامة أو خاصة .

٣ ـ القروض :

كانت الميزانيات حتى عام ١٩٥٠ ، فائضة بطريقة محسوسة وكانت التثميرات العامة تمول اعتباراً من فائض العائدات الجارية ومن الفوائض المتراكمة ومن إعانات المملكة المتحدة . وكان اللجوء إلى القرض غير وارد حينئذ .

ومنذ ذلك الحين وجدت عدن نفسها مضطرة على اللجوء إلى هذه الطريقة حتى تغطي نفقات التنمية ، وخلال العقد الأخير ، أصدرت عدن قرضين كبيرين . ولهذا السبب إزداد الدين العام (الحكومي) زيادة هامة ومعتبرة . فمن أصل قيمة أسمية مقدارها ٧٥٣٠٠٠٠ جنيه في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣ كان مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه متأتياً من القروض .

يُسدد قسم من منتوج القرض إلى « صندوق التنمية » ، ويقرض الباقي للخدمات العامة ، وبالأخص لنظارات الكهرباء والمياه والمواصلات الهاتفية بنسب فائدة تتراوح بين ١ و ٣ بالمئة . ويمتد الاهتلاك على عدة سنوات .

جدول ٦٦

قروض صادرة من قبل عدن (بالجنيهات)

قروض	القيمة الاسمية	ثمن الاصدار	القيمة الحقيقية	نسبة الفائدة	الاستحقاق
قرض الـ ٤ وربع٪ لعدن	١ ٣٣٠ ٠٠٠	٩٨	١ ٣٠٣ ٤٠٠	٤,٢٥	١٩٧٢ — ١٩٧٤
قرض سندات حكومة	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٩٨	١ ١٧٦ ٠٠٠	٦	١٩٧٨ — ١٩٨٠
عدن	٢ ٥٣٠ ٠٠٠	٩٨	٢ ٤٧٩ ٤٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠

د – نتائج التثميرات العامة :

مبدئياً ، ينبغي على كل تثمير ذي أهمية معينة أن يؤدي عـادة إلى ثلاثة أنواع من النتائج :

– تعديل بنية الاقتصاد ،
– نمو الدخل الوطني ،
– زيادة عدد الاعمال (العمالة) .

إن النتائج المرتقبة في حالة عدن هي بالاحرى من النطاق الاجتماعي أكثر مما هي من النطاق الاقتصادي . فلا ينوي التخطيط إن يرسم أتجاهاً واضحاً للاقتصاد ولا أن يعطي حافزاً ودافعاً للتصنيع . وإنمـا هدفه هو تعزيز اتساع مجال التجارة والخدمات العامة والاجتماعية . وفي منظور المخططين ، ينبغي على نمو الدخل الوطني أن يكون ناتجاً عن هذا الاتساع . وعـدا عن ذلك ، ليس للخطط علناً هدف تحقيق العمالة الكاملة وإنما ينبغي الوصول إلى هـــذا الهدف بواسطة تضافر مجهود الدولة ومجهود القطاع الخاص .

وبتعابير أخرى ، تهـــدف سياسة الحكومـــة بشكل أساسي إلى تحسين ظروف معيشة السكان وتحسين البنية التحتية في البـلد ؛ وهي لا تنشد أهداف تحويل أو أنتاج . وينبغي الاعتراف بأن النتائـــج المدركة لا يمكن أنكارها وبالاخص في مجالات التحضر (اشغال المدن) والتقدم الاجتماعي والسكن .

ا – مستوى المعيشة :

برزت نتائج النفقات بقوة ، فقد أحدث الانماء اتساعاً شديداً في الفاعليـة التجارية حيث ارتفعت الارباح ارتفاعاً هاماً ، وقد تعدلت المدود (Flux) النقدية وتزايد الاستهلاك الخاص .

أ - زيادة الدخل :

بالرغم من عدم إجراء أي تقييم للدخل حتى الآن ، يبدو أن هذا الدخل الجاري قد سجل زيادة لا يمكن أنكارها .

ومع ذلك فقد كان تزايد الدخـــل الحقيقي محدوداً أكثر ، بسبب ارتفاع الاسعار الذي حصل خلال العقد الاخير .

وفضلاً عن ذلك ، فقد تزايد عدد السكان الأجمالي أيضاً أثناء تلك الحقبة على نحو أن زيادة الدخل للمواطن الواحد كانت أبطأ من زيادة الدخل الاجمالي .

وأخيراً تشهد عدن أكثر فأكثر تفاوتاً أشد في توزيع المداخيل ، فلم تثري كل الطبقات بنفس الدرجة ؛ وهكذا فإن اتساع مجال تجارة الاستيراد الـــتي كونت مصدراً للدخل هاماً جداً ، قـــد عمقت هوة التفاوت بـــين القوى الاقتصادية . ولا يظهر هذا التفاوت بين الطبقات فحسب ، بل يظهر أيضاً بين الأفرادالذين يؤلفون طبقة واحدة (كحالة العمال الماهرين والعمال غير الماهرين) .

خلاصة القول إن الدخل المتوسط للفرد الذي يتقاضى أجراً ، يقع حاليـاً بين ١٢٠ و ٤٨٠ جنيهاً سنوياً ، وهذا الدخل مهم ظاهرياً . غير أن الواقع ليس له شدة وضبط المتوسط الرياضي لإن القوة الشرائية قد انخفضت جديـاً بحركة ارتفاع الأسعار . وهكذا فـإن كلفة المعيشة المرتفعة تجعل هـــذا الوهم حول المداخيل العالية يتبخر .

وأنه لأمر مهم أن نشير إلى أن نسبة ملحوظة من الدخل تسدد بالنوع على شكل مساكن ووجبات وأمتعة ونقل الخ ... تقدم مجانياً . ومن بين «المداخيل بالنوع » فإن التغذية والسكن هما من بعيد أكثر المداخيل أهمية . ويتقاضى كل أهل البيت تقريباً ونسبة كبيرة من مستخدمي المصانع والمشاريع العـائدة لأهل البلد « مداخيل بالنوع » بشكل أو بآخر .

جدول ٦٧

الرقم القياسي لكلفة المعيشة (أول نيسان ١٩٥١ = ١٠٠)

العناصر المكوّنة	المؤشر بسبب زمرة الأجور الشهرية								
	أدنى من ١٢٥ شلن			بين ٢٢٥ شلن و٤٥٠ شلن			أعلى من ٤٥٠ شلن		
	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
تغذية ...	١١٥	١١٣	١٤٥	١١٨	١١٥	١٥٧	١٢٠	١١٥	١٥٧
ألبسة ...	٦٨	٦٦	٦٩	٧٠	٧٠	٧٢	٧٤	٧٤	٧٧
اجور مساكن، تدفئة مياه ، كهرباء	١٥٣	١٣٨	١٤٧	١٥٧	١٤٦	١٥٦	١٥٨	١٥٠	١٦١
متفرقات	١٣٢	١٣٢	١٧٩	١٢٧	١٢٧	١٥٢	١٢٦	١٢٦	١٤٠
الرقم القياسي العام	١١٦	١١٣	١٤١	١١٩	١١٦	١٤٨	١١٩	١١٦	١٤١

ب ـ تطور كلفة المعيشة :

إن الرقم القياسي لكلفة المعيشة هو عنصر يسمح بتقويم تأثير الاغـــاء الاقتصادي على السكان .

وكان تطور كلفة المعيشة ، بالنسبة للزمر الثـــلاث الرئيسية من مـداخيل الجمهور المأجور كان شديداً بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ (انظر الجدول ٦٧) وفي سنة ١٩٥٨ استبدل الرقم القياسي لكلفة المعيشة بالرقم القياسي لاسعـار المفرق ، وجرت مراجعة معاملات التثقيل (Coefficients de Pondération) .

جدول ٦٨

الرقم القياسي لأسعار المفرق سنة ١٩٦١[١] (الأساس ، ١٩٥٨ = ١٠٠)

العناصر	الفصل الأول	الفصل الثاني	لفصل الثالث	الفصل الرابع
تغـذية	٩٧,٤	٩٨,٨	٩٦,٦	١٠٠,٧
تدفئة ، مياه ، إنارة ..	٩٨	١٠٨	١١٠,٦	١١٠,٩
اجور السكن	١٠١,١	١٠١,١	١٠١,١	١٠١,١
ألبسة	١٠٦,٨	١٠٨	١٠٨,١	١٠٨,٣
سلع منزلية	١٠١,٩	١٠٢,٩	١٠٣,٦	١٠٢,٥
متفرقات	١٠٢,١	١٠٢,٣	١٠٢,٥	١٠٢,٨
المؤشر العام	٩٩,٣	١٠٠,٩	١٠٠,٢	١٠٢,١

(١) Aden Colony, Annual Report of the Department of Lodonr and Welfare, 1961, P. 11, Aden ,

وفي آن واحد ازداد الرقم القياسي لكلفة المعيشة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٦ بنسبة ٤١ بالمئة و ٤٨ بالمئة و ٤١ بالمئة بالنسبة لجملة السلع والخدمات . وكانت التغذية هي ، من بعيد ، أهم عنصر في كل ميزانية عائلية . وكان لارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي عرفته هذه الحقبة تأثيرات على شراء السلع الاخرى لان المداخيل لم ترتفع بنفس النسبة .

وبوجه عام كلما يكون الدخل ضعيفاً تكون نسبة نفقات التغذية مرتفعة . ومع ذلك عندما يتزايد دخل العائلات من الطبقة الدنيا ، يكون التأثير الرئيسي على الاستهلاك هو تزايد الطلب على المواد الغذائية . وبما أن الانتاج الزراعي غير مرن فان زيادة الاستهلاك تحدث تزايداً في استيراد الحاصيل المعيشية .

وبالنسبة للفئات العليا فإن النسبة المئوية لنفقات الاستهلاك المخصصة للمنتوجات الاساسية تميل إلى التناقص . وتحتل حصة النفقات غير الغذائية ، بالتدرج ، مكانة متفوقة في الميزانية العائلية

إن الرقم القياسي لاسعار المفرق موضوع تبعاً للنفقات الجارية من قبل الافراد الذين تتراوح اجورهم بين ٢٠ إلى ٤٠ جنيه . وليس لهذا المؤشر أية قيمة بالنسبة للمداخيل الأعلى من هذا الحد ؛ فهو يتعلق إذن بزمرة الأجر الواقع بين الحد الأدنى (٢٢٥ شلناً) وبين الحد الأعلى (٨٠٠ شلن) . وهذه الزمرة هي بالتالي الزمرة الأكثر انتشاراً من سواها .

٢ – سوق العمل :

إن علاقة قوة العمل التي تتوافق مع كتلة العمال المأجورين ، بعدد السكان

الاجمالي لا تنقطع عن التزايد : كانت ١٠ بالمئة سنة ١٩٤٦ ، و ٢٧ بالمئة سنة ١٩٥٥ و ٣٥ بالمئة سنة ١٩٦٢ . وارتفــع عدد الأشخاص الذين يشغلون عملاً ثابتاً (ما عدا أصحاب المحلات) على التــوالي من ٨٢٠٠ إلى ٢٧٥١٦ وإلى ٦٠٠٨٩ والجدول أدناه يسمح بتفهم تطور هذه الكتلة تفهماً أفضل .

جدول ٦٩

تطور قوة العمل

قطاع	١٩٥٥	١٩٦٢	النسبة المئوية للزيادة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢
فاعليات مرفئية	٤٠٦٢	٧٤٥٦	٨٣
إعمار وبنـاء	٨٦٣١	١٢٦٤٦	٤٦
فاعليات صناعية أخرى	٨٥١٠	١٢٤٩٥	٤٧
تجارة وخدمات	١٣٩٦	١٠٠٨٢	٦٢٢
الوظيفة العامة	٤٦٦٠	١٦٢٩٧	٢٥٠
اصحاب محلات	٩٦١١	١٧٠٠٠	٧٧
متفرقات	٢٥٧	١١١٣	٣٣٣
المجموع	٣٧١٣٧	٧٧٠٨٩	١٨١

بسبب عدم الوجود شبه الكلي للقطاع الأولي (الزراعة) يلاحظ انتفـاخ وتضخم القطاع الثالثي وأهمية القطاع الثانوي (الصناعة) . وكان عدد الأشخاص

المستخدمين في تجارة التوزيع وفي الوظيفة الحكومية قد بلغ سنة ١٩٦٢ ما يناهز الـ ٢٦٤٠٠ ، دون أن نحسب الـ ١٧٠٠٠ من أصحاب المحلات . ويميل هذا العدد إلى التزايد باستمرار . ان هذا الرقم مرتفع جداً والبطالة المقنعة متفشية جداً في هذا القطاع . في الحقيقة ، إذا كان التطوير قد أحدث اتساعاً شديداً في التجارة ، فهو لم يجلب معه تنظيماً أفضل المشروع التجاري . وكذلك يمكن القول ان الوفرة الكبيرة للتجار ومستخدمي المكاتب والموظفين ليست ، إلى حد ما ، دلالة التقدم وانما هي دلالة تأخر .

وأما فيما يتعلق بعدد المستخدمين المرتفع ، فان الظاهرة تفسر بواقع أن الشبان مستخدمون في العائلات الاسلامية حيث لا تنزل النساء المبرقعة ، بشكل عام ، إلى الأسواق العامة .

وأما فيما يختص بالقطاع الثانوي (الصناعة) ينبغي ملاحظة انه بعد أن سرحت البريتيش بتروليوم عدداً كبيراً من العمال المستخدمين لبناء المصفاة ، تطورت البطالة تطوراً هاماً . وكان من الممكن أن يكون هذا التسريح نكبة (١٢٤٦٨ عاطل عن العمل) لولا أن امتصت صناعة البناء والقوات المسلحة البريطانية قسماً من العاطلين عن العمل . وفضلاً عن ذلك ، أدى فتح مشاغل أعمال كبيرة في نطاق خطط التنمية إلى انقاص عدد العاطلين عن العمل انقاصاً معتبراً . ولكن منذ أن تقترب هذه الخطط من نهايتها يلاحظ ظهور البطالة مجدداً وبالأخص في صناعة البناء .

وبوجه عام ، يوجد في سوق العمل عدم تلاؤم أساسي بين العرض والطلب ، يتميز بجمود تكنيكي للعرض . ونشاهد نقصاناً في بعض المهن والحرف اللازمة للتنمية بينما نشاهد مهناً أخرى موجودة بوفرة .

ولا يؤدي جمود العرض هذا إلى انتاجية ضعيفة فحسب ، بل يشكل أيضاً

أحد عوامل البطالة بكل أشكالها (مقنعة أو مكشوفة) . ونتيجة لنقصان الكوادر ، يظل العمال غير الماهرين في حالة بطـــالة أو لا يمكن استخدامهم إلا جزئياً .

وتتجه الانتاجية الضعيفة للأشخاص المستخدمين استخداماً ناقصاً إلى تعزيز استمرار الاجور المنخفضة . وبالتالي يظل عرض العمال غير الماهرين مرناً جداً بسبب توافد المهاجرين . ولا تتزايد اجور هؤلاء العمال غير الماهرين إلا تزايـداً ضئيلاً . ونظراً لكون الفنيين والعمال الماهرين ليسوا سوى أقلية صغيرة ، فان كتلة الاجور لا تتزايد إلا بنسب صغيرة .

والمهاجرون هم ، بوجه عام ، بدون مهارة أو اختصاص مهني . وهم يزيدون العمل — النـــاقص وفي آخر الأمر يحولون دون ارتفاع مستوى معيشة العمال غير الماهرين .

وبصورة عامة ، يغادر المهاجرون أماكن سكنهم في حضرموت وفي اليمن والصومال ، دون أن يهتموا بالمسكن ولا بوسائل المعيشة . وبما أنه ما من مركز استقبال معد لاستقبالهم ، فانهم يتكومون في الأكواخ وهكذا فهم في أصل تضخم عدد السكان في عدن .

٣ — الخدمات المنتجة

تطورت هذه الخدمات الاساسية تطوراً هاماً خلال السنوات الاخيرة؛ وهي تتعلق ، بصورة خاصة ، بالتموين بالمياه والكهرباء ، وبالتحضر وتنميـــة النقل والمواصلات .

أ) التموين بالمياه

ان تموين عدن بالمياه يطرح مشاكل عديدة ، ففي عـــام ١٩٤٦ كان الماء

المضخوخ من عشر آبار ، يخزن في سلسلتين من الخزانات . ومنذ ذلك الحين ، تم الشروع بتنفيذ خطة تموين في نطاق الخطط الإنمائية ، ارتفعت كلفتها إلى ١,٢ مليون من الجنيهات .

وهكذا ارتفعت كمية الماء المضخوخ من ٥٤٩ مليون غالون سنة ١٩٤٦ ، إلى ١٨٠٠ مليون سنة ١٩٥٦ وإلى ١٩٥٨ مليون سنة ١٩٥٨[1] . وقد ازداد عدد البيوت المتصلة بأنابيب خمسة أضعاف طيلة تلك الحقبة . ولا يتوقف الاستهلاك عن التزايد ، فهو يقارب حالياً خمسة ملايين غالون يومياً : بنسبة ٢٠ جالون المواطن الواحد .

ب) التموين بالكهرباء

ان تموين عدن بالكهرباء هو شبه كلي في الوقت الحاضر . وقد ارتفعت القوة المنشأة ، حرارية بكاملها ، من ٣٦٥٠ كيلوواط سنة ١٩٤٧ إلى ٤٤٨٠٠ سنة ١٩٦١ ، وارتفع الانتاج من ٨,٦ مليون كيلوواط ساعة إلى ١٦٠ مليون كيلوواط ساعة بينما ضرب عدد المستهلكين بثلاثة طيلة الفترة نفسها .

ج) التحضر وتطوير النقل

لقد تم بذل مجهود ضخم في هذا المجال من قبل نظارة الاشغال العامة ومن قبل البلديات ، وقد تناول هذا المجهود اصلاح الارض وبناء شبكة مجارير وتوسيع شبكة الطرقات .

وقد أنفق حوالي ١,٣ مليون جنيه لأجل تحسين الطرقات . وهكذا ارتفع طول الشبكة من ٦٠ ميلا (منها ٣٠ ميلا معبدة) سنة ١٩٤٧ إلى ٨٧ ميلا

Colonial Office (H.M.S.O.), Aden 1957, P. 66, London. (١)

(منها ٧٧ ميلاً معبدة) سنة ١٩٥٧ وإلى ١٢٢ ميلاً سنة ١٩٦٢ .

وفي ذات الوقت ، أصبحت عدن مركزاً لخطوط جوية كبيرة بفضل انشاء مطار مدني دولي .

أخيراً ، بموازاة هذه الأشغال ولكن بمعزل عن الخطط ، انفقت السلطـــة المسؤولة عن المرفأ مبلغ ٣،٥ مليون جنيه تقريباً سنة ١٩٥٤ ، لتوسيع منشآت المرفأ وتحديثها .

٤ – الخدمات الاجتماعية

تتعلق الخدمات الاجتماعية بالتعليم والصحة العامة والسكن بصورة خاصة . وهذه هي الأهداف الحقيقية للخطط ؛ وكذلك فان النتـائج التي أحرزت هي أكثر النتائج إرضاء .

أ) التعليم

لقد شدد على تطوير التعليم بوجه عام ، وعلى إنشاء مؤسسات مدرسية جديدة ومراكز تكوين (تربية) . وازداد معدل التعليم بـــين ١٩٤٦ و ١٩٦٠ زيادة محسوسة : ٦٠ بالمئة بالنسبة للصبيان و ٤٠ بالمئة بالنسبة للبنات .

وقد هبط معدل الأمية عند اليافعين من ٧٢،٦ بالمئة بالنسبة للذكور ومن ٩٤،٥ بالمئة بالنسبة للأناث سنة ١٩٤٦ إلى ٥٨ بالمئة بالنسبة للذكور وإلى ٩٠ بالمئة بالنسبة للأناث سنة ١٩٥٥ . أما معدل الأمية حالياً فهو في مرتبة الستـين بالمئة بالنسبة للمجموع .

وتقوم السياسة الحكومية في موضوع التربية على تقديم تعليم ابتدائي وابتدائي عالي مجانياً ، لكل الأطفال المولودين في عدن ، وعلى تقـــديم تعليم ذي مستوى

أرفع لعدد معين من التلاميذ المختارين الذين يمنحون بعد ذلك منح للدراسات في الخارج .

١ – المؤسسات المدرسية

اهتمت السلطات الاستعمارية منذ عام ١٩٤٦ برفع مستوى التعليم .

وفي عام ١٩٤٨ ، وضعت أول خطة لهذا الغرض ، وكانت تقدر نفقاتها بحوالي ٢٥٠ ألف جنيه. وقد نفذت الخطة بكاملها لأنه تم بناء مدرستين ابتدائيتين للبنات ، ومدرسة ابتدائية للصبيان ومعهد للشابات ، كما تم بناء معهد فني (Institut Technique) ومؤسسة ثانوية كبيرة للصبيان ، هي (معهد عدن) .

وضمن خطة ١٩٥٥ – ١٩٦٠ ، تم توسيع مدارس عديدة وتم تشييد مدرسة ابتدائية ومدرستين متوسطتين للصبيان ، كما تم تشييد مدرسة دار معلمين . وضمن خطة ١٩٦٠ – ١٩٦٤ لحظت نفقات تناهز الـ ٦٠٠ الف جنيه لتشييد مؤسسات جديدة .

ومن جهة أخرى ، تمكنت المدارس الحرة ، بفضل المعونات المالية الحكومية من تنفيذ برنامج بناء ارتفعت كلفته إلى ٢٠٠ الف جنيه ، وحسنت بذلك نوعية جهاز العاملين فيها وحدثت منشآتها .

جدول ٧٠

المؤسسات المدرسية وعدد الطلاب (١)

سنة	مدارس ابتدائية		مدارس متوسطة		مدارس ثانوية		مدارس مهنية		مدارس خاصة		المجموع	
	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب
١٩٤٦	١٣	٢٧٠٠	٤	٩٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧	٣٦٥٠
١٩٥٢	٢١	٤٧٠٠	٦	٢١٠٠	٢	٥٠٠	١	٢٠	٠	٠	٣٠	٧٣٢٠
١٩٥٥	٣٥	٦٨٠٠	١٤	٣٣٨٠	٣	١١٥٠	٢	٣٠	١	٣٨	٥٥	١١٣٩٨
١٩٦٠	٣٧	٩٢٥٠	٢١	٤٥٥٠	٣	١٧٥٠	٢	٣٤١	٢	١٠٠	٦٥	١٥٩٩١
١٩٦٣	٣٨	٩٩٧٠	٢٢	٥٦٦٠	٣	١٨٤٠	٢	٣٧٠	٢	١١٠	٦٧	١٧٩٥٠

(١) Aden Colony : - Education Department, Triennial Survey (1958 - 60), p. 16, et Annual Summary (1961), p. 6, Aden ,
- Report of the Adenisation Committee, 1959. P. 210, Aden .

٢ – عدد طلاب المدارس

كان يوجد سنة ١٩٤٦ ، ٣٦٥٠ تلميذاً من الذكور والأناث في المدارس الرسمية والخاصة (الحرة) ؛ ولم يكن عدد طلاب المدارس القرآنية محصياً في تلك الفترة بالرغم من كثرة تلك المدارس . وكان يوجد سنة ١٩٦٣ ما يقارب الـ ١٨ الف طفل في المدرسة .

وتتألف المرحلة الابتدائية من أربع سنوات من التعليم المتوسط وأربع سنوات من الدراسية الثانوية أو الفنية (التكنيكية) .

لم يكن تعليم الدرجة الثانية (second degré) موجوداً قبل عام ١٩٥٢ . وتحت ضغط الطلب على موظفين وكوادر متوسطة للقطاع العام والخاص ، تم تأسيس معهد عدن وكذلك لم يكن يوجد قبل عام ١٩٤٨ مراكز لتكوين المعلمين . كان الطلاب الذين يتوجهون إلى التعليم ، يرسلون إلى السودان ليتلقوا التكوين التربوي اللازم . ومنذ عام ١٩٤٩ صار يجري تكوين المعلمين محلياً . وارتفع عدد التلاميذ – المعلمين الذي كان ١٢ في البداية ، إلى ٢٤ سنة ١٩٥٧ ، السنة التي تم خلالها تشييد مبنى خاص بهم . وخلال السنة ذاتها ، تم بناء دار معلمين ثانية لتكوين المعلمين .

٣ – التعليم العالي

إن هذا النوع من التعليم لا يزال قليل التطور في عدن ذاتها . هناك أربع مؤسسات تقدم تعليماً ذا مستوى أعلى من مستوى الدرجة الثانية .

ان المواد التي يجري تعليمها في « المعهد التكنيكي » وفي « معهد التجارة » هي من المجال التقني أو العام ، بينما يحضّر « معهد عدن » و « المعهد الاسلامي » المدارس العليا الانجليزية والعربية .

وهكذا يفيد التلاميذ حملة الشهادات من المدارس الثانوية ، من منح دراسات جامعية . ويقدر العدد الاجمالي للطلاب والمتمرنين العدنيين في الخارج بخمسمائة .

وبالاجمال فقد حدث تقدم أكيد في مضمار التربية . ومع ذلك يظل هناك الكثير مما ينبغي عمله .

جدول ٧١

جهاز العاملين الطبي والصحي

الفئة	١٩٤٦	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٦٠
أطباء ...	١٧	٤٥	٦٠	٦٨
أطباء أسنان ...	١	١	١	٢
صيادلة	•	•	٤	٥
فنيو مختبرات وتصوير بالاشعة	•	•	١٣	٢٠
ممرضات	١٦	١٨	٥٠	١١٤
قابلات	•	•	٣٣	٥٩
مساعدون طبيون	•	•	٢١٨	٤٢١
المجموع	٣٤	٦٤	٣٧٩	٦٨٩

ب) الصحة العامة

تم بناء مستشفيين ومستشفى توليد و ٨ مستوصفات بين عام ١٩٤٦ و١٩٦٠ وفي سنة ١٩٥٦ ، أنشيء تعليم خاص بتربية المساعدين الطبيين . وقـدمت منح للطلاب وللممرضين والممرضات الراغبين في التخصص أو في تكملة دراساتهم .

كان يوجد سنة ١٩٦٠ ، ٠٫٣ طبيب و ٤ أسرة مستشفى لكل ألف مواطن ، مقابل ٠٫٤ و ٥ سنة ١٩٤٦ . ويعود سبب هذا التراجع إلى واقع أن عـدد السكان قد تضاعف وزاد عن ذلك خلال هذه المدة من الزمن . ومع ذلك فـلا يمكن انكار أنواع التقدم المنجزة لأن نسبة الوفيات العامة قد انخفضت من ٢١٫٤ بالألف إلى ١١٫٥ بالألف ، وانخفضت نسبة وفيات الأطفـال من ١٧٢٫٧ إلى ١١٩٫٥ بالألف بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٦٠ .

مع الأخذ بعين الاعتبار للتزايد الطبيعي والتوافد المهاجرين ، ينبغي بـذل مجهود هام لتطوير الجهاز الصحي ولزيادة سرعة تكوين الأطباء العدنيين الماهرين الذين لا يكاد يبلغ عددهم العشرين .

* * *

وباختصار ، تتابع تطور خطط التنمية بدون تغييرات كبرى . ويستنتج من ذلك أنه كان يشدد بصورة أساسية على أشغـال مخصصة للوصول ، بأسرع وقت ممكن ، إلى زيادة مستوى المعيشـة وزيادة الدخل الوطني بطريقـة غير مباشرة .

إن تقويم التبدلات المتأتية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هو مهمة صعبة ، وإن إجراء حساب مضبوط هو شبه مستحيل . إلا أن معظم المؤشرات التي تقدم بعض الدلالات حول هذا الموضوع ، تظهر ميلاً واتجاهاً نحو تحسين مستوى الرخاء والرفاهية . ومن بين العوامل الدالة على تطور نوع المعيشة ، يمكن ذكر :

– زيادة استهلاك المياه والكهرباء ،

- تزايد عدد الصفوف المدرسية ،
- المجهود الصحي ،
- اعادة إسكان الطبقات الفقيرة اقتصادياً .

وهذه مكاسب لا يمكن أنكارها . وما من حاجة للقول بأنها ، مع ذلك، غير كافية للغاية ، نظراً للحاجات المتزايدة لدى سكان في حالة تزايد ديموغرافي كامل وذوي أقتصاد في حيوية كاملة .

ان متابعة التخطيط تطرح على عدن عدداً معيناً من المشاكل المالية التي لا تظهر خطورة مع ذلك . صحيح أن الموارد الموجودة تغطي قسما كبيراً من التثميرات ، غير أننا نشاهد أكثر فأكثر ، تناقص حصتها في تمويل الخطط .

بقي علينا أن نعرف ماذا ستكون سياسة الحكومة الأقتصادية بعد حصول البلد على الاستقلال . ويمكن للخطط الجديدة أن توضع بالنسبة لمجموع البلد ، وأن تكون لهذا السبب مندمجة ومنسقة . ولتمويل الخطط ، لا ينبغي تجاهل أي مجهود ، بقصد استخدام الموارد الوطنية حتى الحد الأقصى ، وبخاصة استخدام الإدخار الداخلي قبل الاستعانة بالمساعدة الأجنبية .

خطط التنمية في المحمية

إن السمة الرئيسية لهذه الخطط ، كما هو الأمر في حالة عدن ، هي الطابع الاجتماعي والجماعي . ومع ذلك كانت الخطط الموضوعة حتى الآن قد تنبهت واهتمت بالرّي وصيد الأسماك أيضاً وذلك بسبب هيمنة القطاع الزراعي في الداخل .

وبالنسبة للباقي فقد كانت الأهداف المنشودة هي ذات الأهداف تقريباً مع

أن المشاريع التي شرع بها في مناطق البلد الداخلية كانت صغيرة جداً بالمقارنة مع مشاريع عدن . إلا أن النفقات المقدرة في الخطة الأتحادية لعام ١٩٦٣ – ١٩٦٦ قد تجاوزت لأول مرة نفقات عدن .

أ – تحضير الخطط وتنفيذها .

لم يصنع شيء لإناطة المحمية بجهاز تخطيط ، ولو بجهاز في طور التكوّن ، على غرار عدن . إن السلطات الاستعمارية هي التي تفرض الخطط ، بنحو ما ، على الحكومات المحلية التي تتكفل وتتحمل أعباء التنفيذ تحت إشراف وكلاء وزارة المستعمرات .

وتناط مهمة التنفيذ في آن واحد بالسلطات المحلية وبالمصالح الزراعية الخاضعة لأشراف وزارة الزراعة وبالأجهزة المشتركة بين عدن والمحمية .

وفي كل الأحوال ، مساهمة السكان هي لا شيء تقريباً ، وهذا ما يحد بطريقة هامة مدى وأفق الخطط . ويبدو أن الحكومة الأتحادية لم تعي هذه المعضلة وعياً كافياً لإنها استمرت في اتباع حرفية المسار الذي وضعته القوة الحامية ، المسار الذي يقوم على العمل من فوق دون الاهتمام بردود فعل القاعدة .

ب – الخطط :

لقد تم تبني أربع خطط من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٦٣ . وكانت الخطط الثلاث الأولى عرضة لعدة مراجعات، وبالأخص سنة ١٩٥٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٢، لأخذ تطور الحاجات بعين الاعتبار وخصوصاً الوضعية السياسية الداخلية . وأما الخطة التي هي أهم الخطط من بعيد ، فهي الخطة الاتحادية التي وضعت موضع العمل سنة ١٩٦٣

جدول ٧٢

النفقات التي تتوقعها الخطط (بالجنيهات)

الحقبة	نفقات أولى
١٩٤٧ – ١٩٥٧	٥٠٠ ٠٠٠
١٩٥٥ – ١٩٦٠	١ ٧١٦ ٠٠٠
١٩٦٠ – ١٩٦٤	١ ٥٦٣ ٠٠٠
١٩٦٣ – ١٩٦٦	٩ ٧٥٠ ٠٠٠

١ – النفقات المصروفة خلال الخطط الثلاث الأولى (١٩٤٧ – ١٩٦٢)

كانت المشاريع الرئيسية تعزم على توسيع الشبكة الصحية والمدرسية وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتدعيم التجهيز الأداري وتطوير الري وصيد الأسماك .

(١) Colonial Office, The Colonial Territories (Aden), 1961, London .

هيئة الامم المتحدة دراسة خاصة عن الظروف الاقتصادية في الأراضي غير المستقلة ، ١٩٥٨ ، ص ١٣ نيويورك

Government of South Arabian Federation (الاتحاد), Development Plan 1963 - 66, P. 12. Aden .

وقد جرى انفاق ٤٤٠ ألف جنيه ، باسم الخطة الأولى ، وذلك بنسبة ٦٥ بالمئة لأشغال الري و ٢٠ بالمئة للطرقات و ١٠ بالمئة للتعليم و ٤ بالمئة للصحةالعامة و ١ بالمئة المتفرقات .

وقد ارتفعت النفقات خـلال الحقبة الممتـدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ إلى ١٦٤٥٠٠٠ جنيه،وقد جرى تخصيصها على النحو التالي : ٦٠ بالمئة للادارة و ٢٨ بالمئة للخدمات الاجتماعية و ٧ بالمئة الزراعة و ٣ بالمئة لصيد الأسماك و ٢ بالمئة للأشغال العامة .

وأخيراً ، من سنة ١٩٦٠ إلى١٩٦٢ جرى تخصيص حوالي ... ١٦٥٥ جنيه لمشاريع الخطة الثالثـة ، والتي كان تنفيذها قـد توقف سنة ١٩٦٣ . وكان نظام الأولوية قد عدل تعديلاً طفيفاً لصالح التربيـة والصحة والزراعة .

٢ – التثميرات التي تتوقعها الخطة الاتحادية لعام ١٩٦٣ – ١٩٦٦

تتعلق هذه الخطة ، بصورة خاصة ، بالأمور المتعلقة بالصلاحيات الاتحادية التي تتناول ، بشكل أساسي ، انشاء شبكـة مواصلات ، التعليم ، تكوين الكوادر ، الصحة ، مساعدة القطاع الزراعي ، صيد الأسماك ، الادارة الخ ... وتتكفل الحكومة المركزية بتمويلها .

أ – المساعدة للزراعة وصيد الأسماك :

تخصص الخطة للقطاع الأولي ، باستثناء المناجم ، مبلـغ ١٠٨٠٤٠٠ جنيه أي ١١،١ بالمئة من المجموع ، ويشدد على تنمية الرّي الذي ينبغي عليه أن يؤول

إلى زيادة المساحة المزروعة وإلى زيادة الانتاج . وفي مادة الأبحاث ، يعتـــبر تعميم وتحسين الأساليب الزراعية واستعمال التربة ، وتكوين جهاز العاملين المحـلي ومكافحة الأمراض من بين الأهداف الكبرى للخطة .

وتستفيد تربية المواشي وزراعة الأحراج التي كانت مهملة في أغلب الأحيان ، تستفيد هذه المرة من بعض الاهتمام (٢١٦٠٠ جنيه) .

وتهتم الخطة بالسكن الريفي . ويقـوم الهدف المنشود على إيجاد جماعات مندمجة يكون لها خدمات اجتماعية وخدمات أخرى مشتركة .

وأما بالنسبة للصيد ، فإن الخطة تتوقـــع اصلاح المرافيء (Chukra) ، وتطوير صيد الأسماك في عرض البحر وعلى طول الساحـــل ، وشراء زوارق وأدوات صيد كما تتوقع تعيين فنيين أجانب . وحتى الاستقـــلال لم تكن قـد طرحت بعد مسألة إيجاد صناعة صيد اسماك ، تجيب مع ذلك على حاجة ملحة .

ب – أشغال البنية التحتية :

تمتص التثميرات لصالح البنية التحتية نسبة ٦٨,٩ بالمئة من النفقات الإجمالية ، وهي تتناول بنـــاء مدارج هبوط الطائرات وإنشاء مرافيء جديدة وتوسيع شبكة الطرقات . وقـد أعطيت الأولوية للمواصلات وذلك لأسباب سياسية واقتصادية . وتشتمل الخطة كذلك على عدة مشاريع إعمار وتمدين .

ج – الخدمات الأجتماعية :

تتوقع الخطة في مضمار التربية :

- بناء شبكة مؤسسات مدرسية ،
- تعيين معلمين وبالأخص من البلدان العربية ،
- وإعطاء منح دراسية للطلاب الراغبين في تحصيل العلوم العالية التي يفتقر إليها محلياً .

وأما فيما يختص بالصحة فيشدد على :

- زيادة عدد المستشفيات في المدن ،
- توسيع شبكة المستوصفات الريفية ،
- زيادة سرعة تكوين المساعدين الطبيين ،
- وتحسين ظروف الصحة .

ويتسم التجهيز الاجتماعي في اليمن الجنوبي بأهمية أولية ؛ وفي الحقيقة يرتبط الانماء الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بحل المشاكل الصحية والتربوية . ويظهر تقدم الانتاجية وزيادتها مستحيلاً في حال انعدام حد أدنى من الصحة والتربية .

د – الادارة :

تتعلق النفقات المتوقعة بهذه الصفة ، بإيجاد بنية إدارية اتحادية وبتجديد البنية التحتية البالية ، وبأناطة الاتحاد بوسائل إعلام مناسبة .

ه – الصناعة والتجارة :

إن المقصود بكلامنا هو ، بشكل أساسي ، البحوث والدراسات

الجيولوجية . فالتنمية الصناعية الحقيقية متروكة للمبادرة الخاصة ، وعليها أن تجري خارج نطاق التخطيط .

وبالأجمال وحتى عهد قريب ، كانت تنمية المحمية تجري على نحو غير متكافىء ومتفاوت زمنياً . وتبدو الخطة الاتحادية أيضاً كأول خطة متناسقة بمعنى أنها تتعلق بالعدد الأكبر من الإمارات وأنها تشمل تقريباً كل قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وكان يتوقف تنسيق وتلاحم المجهودات على الاختيارات السياسية والاقتصادية من قبل الاتحاد . وحتى يجنب البلد نفقات غير مجدية وحتى يؤمن مردوداً أقصى للتثميرات ، ينبغي جعل التخطيط الحالي تخطيطاً حقيقياً .

ج) تمويل الخطط

يؤثر العامل المالي تأثيراً كبيراً على اتساع خطط المحمية ؛ ويضطر غالباً على فرض سقف تبعاً لامكانيات الحصول على اعتمادات من المملكة المتحدة .

ان مساعدة الحكومة البريطانية للمحمية ، بخلاف عدن التي كانت المعونة البريطانية حتى عهد قريب تمثل بالنسبة اليها ميزة هامشية بسبب أهمية عائداتها من الميزانيات ، تشكل تقدمة حاسمة بدونها لم يكن ممكناً تنفيذ أية خطة .

د – نواتج التثميرات :

إنه لأمر عسير أن نقيم بعمق إلى أي حد كان للتثميرات تأثيرات على جملة السكان في مناطق البلد الداخلية وإلى أي حد أدّت هذه التثميرات إلى تحسين فعلي لمستوى معيشتهم .

إن الجانب المالي يسمح ، بلا ريب ، بقياس اتساع المجهود المبذول ولكنه

جدول ٧٣

رساميل مشمرة وبرسم التشمير لأجل وضع الخطط موضع العمل
(بالجنيهات)

الخطة	الكلفة الكلية	مصدر الأموال	
		موارد محلية	الحكومة البريطانية
١٩٤٧-١٩٥٧	٥٠٠ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠
١٩٥٥-١٩٦٠	١ ٧١٦ ٠٠٠	٨٦٠ ٠٠٠	٨٥٦ ٠٠٠
١٩٦٠-١٩٦٤	١ ٥٦٣ ٠٠٠		١ ٥٦٣ ٠٠٠
١٩٦٣-١٩٦٦	٩ ٧٥٠ ٠٠٠		٩ ٧٥٠ ٠٠٠

لا يقدم بما فيه الكفاية دلالات على النتائج التي تم الوصول إليها .

وبناء على ذلك ، سنحاول القيام بتقويم التبدلات المتأتية على أثر أنجاز الخطط الثلاث الأولى ، وبالأخص في المضمار الاجتماعي والزراعي والاقتصادي .

١ - مستوى المعيشة :

لم يكن لخطط التنمية حتى الاستقلال سوى قليل من التأثيرات على ظروف معيشة سكان المحمية . وقد استفاد سكان المناطق الواقعة على مقربة من عدن ، استفادوا وحدهم ببعض الفائدة من ذلك .

أ – الدخل :

حسب تقديرات أجريت سنة ١٩٦٢ من قبل السلطات الانجليزية [١] يقدر الدخل الوطني المتوسط للمواطن الواحد بـ ٥٠ جنيهاً سنوياً في داخل البلد وبـ ١٥٠ جنيهاً سنوياً على الساحل .

وان أقل ما يمكن قوله هو أن هذه التقويمات مريبة . لأنه من المحتمل قليلاً أن يتمكن الدخل الفردي المتوسط من الوصول واقعياً إلى مستوى كهذا (أي ما يعادل ١٥٠ إلى ٤٥٠ دولار) في بلد متأخر كاليمن الجنوبي حيث الميل إلى الاستهلاك كبير وحيث الإدخار ضعيف . لا ينبغى إذن إناطة هذه التقديرات الرسمية بأية قيمة .

وبوجه الإجمال ، تمثل الطبقات الفقيرة في المحمية تسعة أعشار السكان ، فتوزيع المداخيل متفاوت تفاوتاً شديداً . وندرك أنه مع عدم تكافؤ كهذا ، تتسم بنية الاستهلاك بمميزات خصوصية للغاية : إن المعيشة هي المعضلة الكبرى. وبالرغم من أن الصناعة تحاول أن تخطو بعض خطوات مترددة فإن اقتصاد داخل البلد ما يزال زراعياً بشكل أساسي ؛ فالتبادلات النقدية تجري فيه على صعيد ضيق ومحصور ، ولا يكاد نظام العمل المأجور يتوغل فيه . ولا يرتفع مستوى معيشة الفلاح إلا ارتفاعاً طفيفاً جداً فوق المستوى الأدنى للمعيشة . وبما أن أكثرية الفلاحين يزرعون أرضاً ليست لهم ، فانه ينبغي على الفلاح أن يقتطع من دخله الصغير :

– الضريبة الشخصية (Impôt de Capitation) ،
– الضريبة المفروضة على الانتاج ،
– الحصة النسبية المتوجب عليه دفعها عن الأشغال التي قامت بها المصالح الزراعية والتعاونيات ،

---

(١) تقرير قدمته المملكة المتحدة سنة ١٩٦٢ الى الأمانة العامة للأمم المتحدة .

– حصة الملاك والمرابي .

وهذه كذلك من العناصر التي تسهم في إبقاء الدخل الفردي عنــــد مستوى منخفض جداً .

ب) كلفة المعيشة

بوجه عام ، إن كلفة المعيشة في داخل البلد هي أعلى بما يناهز ٣٣ بالمئة [١] من كلفة المعيشة في عــدن . ويطـــابق الفرق لشتى الضرائب المفروضة على سلــع الاستهلاك ولمصاريف النقل من منطقة عدن إلى مناطق البلد الداخلية . ان هذه الأعباء تضر ضرراً شديداً بالمواد الغذائية وبشتى المنتوجات التي لا غنى عنها ؛ وهي مسؤولة جزئياً عن غلاء المعيشة . وبما أن التأثير على الأسعـــــار ما يزال متشلتاً وبما أن جملة الاجور ما تزال قليلة الارتفاع فان القوة الشرائية لا تتزايــد عملياً . صحيح أن أولئك الذين يفيدهم التوسع يحاولون أن يستهلكوا أكــثر ، ولكن الواردات تكفي لسد طلبهم . وليس بحوزة أكثرية السكان الريفيـــين والرعويين حالياً سوى الحد الأدنى الفيزيولوجي بالضبط .

ان أول واجب يفرض على الحكومة ازاء سكان فقراء للغاية هو أن تؤمن لهم ، في نطاق الممكن ، المنتوجات اللازمة لمعيشتهم . ينبغي على الحكومة إذن أن تضع سياسة قائمة على ابقاء أسعار المواد الأساسية منخفضة على قــدر الامكان . واذا لم تنجح سياسة العمل المباشر هذه في الحصول على خفض اصطناعي لكلفة المعيشة ، فينبغي على هــــذه السياسة ان تترجم باستقرار أسعار المنتوجات الغذائية على الأقل .

(١) O. N. U., T.N.A., 1951, vol I; P. 109 .

٢ – العمالة :

إن العمالة الناقصة هي ظاهرة عامة في مناطق البلد الداخلية . فلا يبلغ عدد المأجورين الـ ٥٠ ألف من أصل سكان عددهم أكبر بعشرين مرة من ذلـــك . وهم يستخدمون بشكل عام في مشاغل البناء أو في الأشغال الزراعيـــة . ويشكل الركود والبؤس في الارياف العوامل الأكثر أهمية في الهجرة من الريف باتجاه عدن .

وخارج هذه الهجرة ، يوجد في المحمية ظاهرة مهاجرة أو نزوح فصـــلي لعمال المناطق الساحلية نحو الداخل أثناء قطاف التمور ، ومن الداخـــل نحو الساحل أثناء قطاف القطن أو عند موسم صيد الاسماك .

ان الأجور التي لا تراقب مع ذلك كما يجري في عدن ، تتراوح بـين ٥ و ١٥ شلناً في اليوم . إن النزوح عن الارياف يتكثف ويتزايد أثنــاء الموسم الميت ، وينزح عدد كبير من أعضاء القبائل نحو الساحل ليبحثوا فيه عن غذائهم وغذاء حيواناتهم أو ليعملوا كعمال غير ماهرين . وخلال السنوات الاخيرة ازداد عدد المرشحين للرحيل ازدياداً محسوساً ، وهذا مما يزيد من تفكك النظام القبـــلي والبطريركي .

٣ – التقدم المتحقق في المضمار التربوي والصحي .

اشتملت المجهودات على الانشاءات المدرسية والطبية كما اشتملت على تحسين ظروف التعليم والصحة العامة .

أ – التعليم :

تتباين الوضعية تبايناً عظيماً حسب الدول . إن عدد الإمارات التي تحوز على خدمات (مصالح) مدرسية منظمة قد أرتفــع من ٢ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٠

سنة ١٩٦٢ : وبموازاة ذلك ، ازداد عـــدد الصفوف ازدياداً محسوساً وارتفع مستوى التعليم ثانية بفضل انشاء صفوف ودروس للاكتمال التربوي .

كان يوجد سنة ١٩٤٧ سبع وأربعون مدرسة ابتدائيـة ووسطى ، وصار عددها ١٨٥ مدرسة سنة ١٩٦٢ ؛ وقد ارتفـع عدد التلاميـــذ من ٤٢٠٠ إلى ١٩٠٠٠ تلميذ . ويتعلق التجديد الأعظم بأدخـال الفتيات إلى المدارس الذي يتقدم ببطء : ٢٠٠ تلميذة سنة ١٩٤٧ مقابل ٢٥٠٠ تلميذة سنة ١٩٦٢ . وحول هذه النقطـــة يظل تمنع الاهل مع ذلك أكـــثر قوة في داخل البلد منهــــا في عدن .

إن المدارس القرآنية والمدارس الطائفية التي يرتادها التلاميذ قبـل دخولهم إلى المدارس الابتدائية الحكومية ، لا تدخل في هـــذه الإحصاءات (أنظر الجدول التالي ٧٤) .

جدول ٧٤

احصائيات حول التعليم في المحمية سنة ١٩٦٢

مؤسسات مدرسية		عدد التلاميذ		جهاز التعليم	
درجةالتعليم	عددالمدارس	صبيان	بنات	معلمون	معلمات
اولى	١٨٥	١٦٥٠٠	٢٥٠٠	٥٦١	٨١
ثانية	٢	؟	؟	؟	؟
المجموع	١٨٧	١٦٥٠٠	٢٥٠٠	٥٦١	٨١

وتقدم المؤسسات المدرسيـــة الحكومية تعليماً ابتدائياً وتعليماً متوسطاً تكميلياً . ويعطى حالياً التعليم الثانوي ، الذي كان يعطى في عدن وفي السودان ، في المكلا وفي الاتحاد بفضل فتح مؤسستين لتعليم الدرجة الثانية سنة ١٩٦٢ .

وأما فيما يختص بتكوين المعلمين فيوجـــد مدرسة معلمـين صغيرة في (Gheil Bawazir) تحضر المعلمين في سنة واحدة . وثمة مدرسة ممـا ثلة تهيء لتعليم تلامذة المحمية الغربية .

وفيما يختص بتكوين الكوادر ، فـــأن المحمية الشرقية تحوز على مدرسة عسكرية وإدارية تعطي دروساً للضباط والموظفين .

أخيراً ، ارتفع عدد الطلاب والمتمرنين الذين يتابعون في الخارج دراساتهم الجامعية أو الاختصاصية ، إلى ٤٠٠ منهم ١٥٠ في الجمهورية العربيـــة المتحدة و ١٠٠ في المملكة المتحدة و ١٥٠ موزعين بين البلدان العربية الاخرى .

خلاصة القول إن هدف السلطات في مضمار التربيـــة هو ان توسع تدريجياً التعليم الابتدائي ليشمل كل الاولاد ذوي السن المدرسي وأن تؤمن لعدد معين منهم التوصـــل إلى التعليم الثانوي . وفي الوقت الحاضر ، بلغت نسبة التعليم المدرسي ١٣ بالمئة عند الصبيان و ٦و٠ بالمئـــة عنـــد البنات . وتدور نسبة الاميين عند البالغين الذين لم يصنع أي شيء لاجلهم حتى الآن ، حول ٩٠ بالمئة لدى الرجال وحول ٩٥ بالمئة لدى النساء [١] .

وعدا عن ذلك ، فلا يوجد مدارس فنية أو مهنية ولا معاهد زراعية ؛ ومع ذلك فإن الحاجات هي أكثر من ملحة في هذا المجال .

---

(١) U.N.E.S.C.O., L'analphabétisme dans le monde au milieu du xxè Siècle, P. 43, Paris .

يراد أذن الأعتقاد بأن هذه المشاكل ستظهر من بين الاولويات الكبرى في الخطط المقبلة .

ب – الصحة العامة :

إن الشبكة الصحية التي تمّ أنشاؤها خلال السنوات الاخيرة تشمل كل المراكز الحضرية تقريباً ، وتقوم وحـــدات متحركة بإجتياز الارياف وتقدم معالجات صحية مجانية .

كان يوجد سنة ١٩٤٨ عشرة أطباء لـ ٨٠٠٠٠٠ نسمة [١] أي طبيب واحد لكل ٨٠٠٠٠ نسمة ، وكان يوجد سرير مستشفى لكل ٨٠٠٠٠ شخص . ولم يكن هنالك ممرضون أو ممرضات محليون ولا صيادلة ولا مستشفى توليـــد ولا خدمات مختصة الخ ... وفي سنة ١٩٦٢ كانت الوضعية أفضل بكل وضوح ، كما تدل على ذلك الاحصائيات التالية :

(١) O.N.U. : Progrès Réalisé par les T.N.A., P. 468, New-York.

جدول ٧٥

الجهاز الطبي والمؤسسات الطبية سنة ١٩٦٢[١]

المؤسسات الطبية		الجهـاز الطبي	
مستوصفات	٨١	اطباء	٢٣
مستشفيات	٨	مساعدون طبيون	١٦٦
وحدات متحركة	٢	صيادلة	٦
عدد الأسرة الاجمالي	٢٥٢	ممرضون وممرضات	٨٠
		قابلات	٥
		طبيب أسنان	١

يوجد حاليـاً طبيب لكل ٤٠٠٠٠ نسمة وسرير مستشفى لكل ٤٠٠٠ نسمة ؛ صحيح أن هذا تقدم ملحوظ ، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة السكان ، ولكن ما من حاجة للقول إن هذا غير كاف للغاية . ولأيقاف عوارض الحمّى والتدرن الرئوي والتراخوما ، وكذلك لتطوير حماية الأمهات والأطفال ، هناك أشياء كثيرة ينبغي عملها في الموضوع الصحي .

بكلمة ، بالرغم من المجهودات المبذولة حتى الآن ، فإن الحالة العامة لصحة سكان حضرموت ما تزال رديئة . وتشاهد بعض الافتقارات البروتينية عنـــد

(١) O.N.U. : T.N.A., 1963, P. 13, New-York .

الشبان ، بينما تصبح الالتهابات المعوية وشلل الاطفال والكباد المعدي مألوفة أكثر . إن خطة صحية حاذقة تتمكن وحدها من القضاء على الأمراض .

٤ – الزراعة والأشغال ذات النفع العام .

إن تأثيرات نفقات الانماء على انتاج الحبوب غير مرضية بوجه عام ؛ في الحقيقة أكتفي بأعمال متواضعة وصغيرة فيما يتعلق بالزراعات المعيشية والغذائية . فقد كانت كل الجهود تقريباً مبذولة على الانتاجات السوقية . وبتعابير أخرى ، لم يهتم أبداً بأيجاد وعاء أو أساس زراعي لا بد منه لتعزيز تموين واستقرار الرُّحل وتنمية تربية المواشي بطريقة منتظمة ومنهجية .

ولا تزال النتائج التي تم الحصول عليها في مضمار الاشغال العامة طفيفة حتى الآن بالأخص فيما يتعلق بالنقل . فالطرق الموجودة ليست سوى مجرد مواطيء أقدام غير مرصوفة بالحجارة ولا مصونة ، معبدة نسبياً في المناطق المتساوية الممهدة ؛ وهي تنحصر بحوالي ٥٠٠٠ كلم من الطرقات الوعرة التي تسمح باستعمال السيارات .

وبخلاف ذلك فقد حقق انتشار الكهرباء تقدماً أكيداً في حضرموت ولحج والضالع وبيحان والفضلي ويافع السفلى بصورة خاصة . ومع ذلك ما تزال الأرياف بدون كهرباء .

أخيراً ، إن تزويد المدن والقرى بالمياه قد سجل خطوة إلى الأمام وذلك مع تزويد الأمارات الرئيسية بمنشآت مناسبة ومع حفر عدة آبار .

ونظراً للنتائج التي تم الوصول اليها ، يمكن القول إن خطط التنمية في المحمية لم تحدث حتى الآن سوى تأثيرات ضئيلة . وكما هو الأمر في حالة عدن ، فإن الخطط لا تشتمل بالضرورة على أهداف ولا على وسائل واضحة ؛ صحيح انها تهدف إلى عدد معين من الاختيارات العامة بدون أن تكون ، مع ذلك ، متأكدة من تمكنها من تحقيقها .

بصورة نهائية ، إن هدف التخطيط الحالي هو وضع أسس بنية إدارية واجتماعية وتربوية وزراعية ، موآتية مبدئياً للتقدم . ولم تؤد شتى المشاريع المنجزة بين ١٩٤٧ و ١٩٦٢ إلى زيادة العائدات الحكومية (العامة) ؛ ولكنها أحدثت ، خلافاً لذلك ، نفقات عمل تزيد من ثقل الأعباء .

وبموجب ذلك لا بد من اصلاح البرمجة لكي يتاح للبلد ليس أن يتحمل نفقات العمل الناجمة عن التثميرات السابقة فحسب ، بل لكي يتاح له أيضاً أن يؤمن بنفسه حصة متزايدة من كلفة التثميرات الجديدة .

وينبغي على هذه التثميرات الجديدة أن تؤدي إلى تزايد سريع في الانتاج الزراعي والصناعي ، كما ينبغي عليها أن تؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة والدخل . ولذلك ينبغي استبدال البرمجة غير المتناسقة بتخطيط متناسق وخلاق .

القسم الثاني

الحالة الراهنة للمجتمع اليمني الجنوبي

إن تحليلاً إجمالياً المجتمع اليمني الجنوبي يُظهر كتلة ريفية بنسبة ٥٠ بالمئة تقريباً ويُظهر ٣٥ بالمئة من المدنيين الحضريين و ١٥ بالمئة من الرحل .

ويعاني هذا المجتمع حالياً تحولات هامة جداً بسبب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن أيضاً بسبب التقلبات السياسية .

ان هذه التحولات التي تتوزع مع ذلك توزعاً غير متكافيء ، تتم ، في آن واحد ، في التجمعات الريفية (فلاحون وقبليون) وفي الجماعات والفئات الاجتماعية الحضرية . في الحالة الأولى ، تواكب التحولات اتساع الاقتصاد النقدي واقتصاد السوق ، بينما تنجم في الحالة الثانية عن صراعات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .

فمن جهة تترجم التبدلات المفاجئة بتراجع متواصل في الفاعليات المعيشية وبحسم وانقاص للاستقلال وللضمان الاقتصاديين . وتحت عمل وضغط القوى الخارجية (الاستعمارية والرأسمالية) ، وجد المجتمع القبلي والتقليدي نفسه مجبراً على الاسهام في نظام اقتصاد التبادل . ان النظام القبلي الذي يضمن لأعضاء القبيلة شكلاً مقبولاً من الأمن ، متوافقاً مع ظروف حياتهم البدائية قد تضرر من جراء ذلك تضرراً خطراً .

ومن جهة أخرى ، صار الاخلاص والولاء للجماعات البدائية في المدن ، أقل

صرامة وقوة حالياً ، لأن القيم والعادات السائدة قد تناقصت أهميتها . ونشأت علاقات جديدة بين العمل المنتج وبين العلاقات الاجتماعية في المصانع . ان صعود الطبقة البرجوازية يوازنه ازدهار ملحوظ للحركة النقابية. وتظهر هذه الأخيرة كمؤسسة ، بصورة خاصة – كجماعة نضال – وهي بذلك تحتوي على خـــبرة سياسية اجتماعية وعلى نواة تقدم .

الفصل التاسع عشر

التحوّلات الاجتماعيّة

إن التطور الاجتماعي مسار طويل يحدث على مراحل ، وتتراوح كثافته حسبما يتعلق الأمر ببيئة ريفية أو بيئة حضرية .

وهكذا فان النظام القبلي يستمر في مجابهة التأثيرات الخارجية ببعض المقاومة ، التأثيرات التي تحدث التفكك ، كما ان سلطة الارستقراطية الدينية قد استبدلت بسلطة زعماء القبائل الذين كانت تساندهم القوة الاستعمارية . لقد كرس خلق « دول الأمارات » انتصار الزعماء ووضع نهاية للصراع بين الطبقتين المهيمنتين . ولكن مع التطوير التجاري أولاً والتطوير الصناعي ثانياً ، ظهرت طبقات اجتماعية جديدة : كطبقة البرجوازية التجارية وطبقة البروليتاريا . وتتكثف الحياة الاجتماعية والسياسية محدثة اصطدامات دموية بعض الأحيان .

تفكك النظام القبلي

ان النظام القبلي الذي ما يزال مهيمناً في الداخل ، يشمل حوالي ٥٠ بالمئة

من السكان ، وهو يقسم السكان إلى قبائل متميزة ومنظمة الترتيب .

والمقصود بكلامنا هي بيئة متأخرة ومنكفئة على ذاتها بوجـــه العموم ؛ لبنيتها طابع جماعي بصفة أساسية ؛ أما سيطرة قيم وعادات القبيلة والعـــائلة فكبيرة ، فهي تجبر الفرد على الطاعة والخضوع .

ان التحزب هو في أساس هذه العقلية البدائيـــة ، فالاتجاه الذي ينبغي على الطفل أن يتخذه في الحياة يفرض عليه منذ صغره . بكلمة أن هـــذا النموذج الانساني خاضع لتوجيه التقليد والعادة السلفية .

ينبغي الاعتراف بأن هذا التقسيم يعطي المجتمع القبلي المزيد من الاستقرار والأمن بالرغم من أنه متجاوز تاريخياً . غير أن هذه الفوائد تقل ضمانتها شيئاً فشيئاً ؛ فالاحتكاك بالخـــارج وتغلغل النقد يكسر هذا الإطار التقليـــدي للتضامن الجمـــاعي . ويتفكك النظام القبلي تدريجياً مفسحاً المجال لانبثـــاق الفردية .

أ – التنظيم القبلي

يشكل اليمن الجنوبي اليوم فسيفساء من بضع مئات من القبـــائل . كان التنظيم القبلي في الماضي انعكاساً للممالك القديمة التي ما تزال بعض القبائل تحمل أسمها : معان (العولقي) ، قطبان (قطيبي) حمير (الواحدي) ، الخ ...(١) وهو أساس الإمارات وإلى حد بعيد أساس « اتحـــاد الجنوب العربي » حيث يكون تساكن عدد كبـير من القبائل ضمـــاناً لبعض التوازن . ولم تكن أية « أمارة » تستطيع أن تفرض نفسهـــا على الأمارات الأخرى لأن الخصوصية القبلية تحتفظ بحيوية كبيرة . وحتى في داخل النظام الاتحادي بالذات ، كانت

(١) Doreen Ingram : A Survey of Social and Economic Conditions in the Aden Protectorate, P. 38, Eritrea, 1949 .

انشقاقات ومنازعات القبائل تفتت السلطة في أغلب الأحيان ، هذه المنازعات التي تجعل السلطـــة مشتتة لدرجة أنها تمارس بطريقـــة غـير متناسقـة واعتباطية .

بوجه عام ، يقوم التنظيم القبلي بشكل رئيسي على القبيلة ، القائمة بذاتهـــا على علاقـــات وأواصر القرابة . وفي داخل كل قبيلة يوجـــد رتبيّة من الطبقات .

١ – القبيلة

ان القبيلة فلاحية غالباً ، مندمجـة في نطـــاق أرضي ، الامر الذي يجعل محافظتها أكثر حدة . وهي الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع البطريركي (الابوي) ، وتقسم إلى أحزاب وعشائر تقسم بدورها إلى أفخاذ . وكل فخذ (قطعة) مؤلفة من عدة عائلات . والخلية الاجتماعية هي العـــائلة بالدرجة الاولى .

ولكل عشيرة وفخذ وعائلة زعيمها الخاص بهـا . وينتخب الزعيم الاكبر للقبيلة من قبل أعضاء العائلة المعترف بها كحاكمة (دولة) . وبحسب قوة قبيلته واتساع أرضها يحمل الزعيم أحد هذه الالقاب : سلطـــان ، أمير ، شيـخ ، شريف ، مقدم .

وعلى الصعيد الاعلى تجتمع القبائل في « اتحادات فدرالية » أو في « اتحادات كونفدرالية » .

اتحاد كونفدرالي

اتحاد فدرالي	اتحاد فدرالي
قبائل	قبائل
أحزاب وعشائر	أحزاب وعشائر
أفخاذ	أفخاذ
عائلات	عائلات

ان الاتحادات الكونفدرالية وأحياناً الفدرالية هي التي تشكل وحدها السلطنات أو الامارات الراهنة . وحسب برنييه[1] « الاتحاد الكونفدرالي هو تكتل قبائل متقاربة في أرض معينة ، قبائل متحالفة أو محمية تهيمن عليها قبيلة أقوى يقودها بوجه عام زعيم انتخبه أنداده في عائلة محددة من القبيلة المعنية بالامر » .

ومعظم الاتحادات الكونفدرالية هي عبارة عن تجمعات المزارعين أو لمربي المواشي من المقيمين والرحل .

وعلى العموم ، أن عدد هذه التجمعات محدود . وتظل القبيلة هي الركيزة الطبيعية للنظام ، القبيلة التي يتراوح عدد أعضائها بين ١٠٠ و ١٥٠٠ شخص .

T. Bernier; Cahiers de L'Afrique et de L'Asie, P. 218, Paris. (١)

٢ – القانون القبلي :

إن البيئة القبلية لا تديرها الشريعة الأسلامية وإنما يديرها القانون القبلي ، وعملياً تنظم حياة القبائل عن طريق العرف وحده . والزعيم هو الذي يمارس الحق أو القانون العرفي ، وتقوم بعض الأفخاذ باعباء العرف ، المكتوب غالباً ، بخصوص بعض الأنظمة والأوامر المتعلقة بالخلاف : كحقوق البدو ونظـام ملكية بعض المناطق ، الخ ... وتتخذ جميع القرارات الهامة المتعلقة بشأن الحياة الخارجية للأتحاد الكونفدرالي وبالأخص بشأن السلم والحرب بين القبائل ، في مجلس يجمع زعماء ووجهاء مختلف التجمعات القائمة .

وفي مجلس القبائل هذا ليس لرئيس الاتحاد الكونفدرالي صوت مهيمن متفوّق ولا سلطة تقرير : ان « الإجماع العام » هو الذي يحرز النصر ولا ترتبط الأقلية أبداً بقرارات الأكثرية . وانه لأمر مألوف أن نرى قبيـلة ترفض الاشتراك في عمل جماعي يشرع به ضد اتحاد كونفدرالي آخر . غير أنه من الواضح أن زعيماً موهوباً ذا شخصية قوية يتوصل إلى فرض إرادته على جملة اتحاده الكونفدرالي إذا أحس بأنه مدعوم دعماً كافياً من قبل قبيلتـه الخاصة به وإذا كانت هذه القبيلة قوية بما فيه الكفاية [١] .

وسواء كان الزعيم (الرئيس) زعيم قبيلة أو زعيم اتحاد كونفدرالي فإن العرف يحدد سلطات الزعيم ، وتتوقف ممارستها على قوة شخصيته بشكل رئيسي .

إن زعيم القبيلة لايتدخل في الحياة اليومية للأفخاذ أو للعائلات البطريركية؛ فدوره التقليدي مزدوج : فهو قائد حربي وقاضي قبيلته . وهو كقائد حربي يقود المحاربين أثناء الحملة . وفي حال مقتل عضو من القبيلة من قبـل عضو من

---

(١) ق . الشابي : الاستعمار البريطاني ونضالنا في جنـوب اليمن ، ص ٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

نفس القبيلة ، يحدد الزعيم الدية حسب القياس الذي يضعه العرف . وإذا لم يتمكن التعويض من انهاء الأمر في حالة كهذه ، فإن الزعيم يحدد فترات سلم بين العشائر المتخاصمة ، تحدد ممارسة حق الأخذ بالثأر .

ولرئيس الاتحاد الكونفدرالي سلطات مماثلة لسلطات زعيم القبيلة : فهو قائد حربي وقاضي بين قبائل التجمع .

وفي حال الحرب أو الأخذ بالثأر بين قبيلتين من الاتحاد الكونفدرالي ، يحدد فترات سلم . ويجري هذا التحديد لحق الأخذ بالثأر مع أخذ الأشهر الحرام بعين الاعتبار من جهة ومواسم الزراعات من جهة أخرى (١) .

٣ – أهم الأتحادات الكونفدرالية وطريقة معيشتها :

أهم الاتحادات الكونفدرالية هي : المهرة، حومي، شنافر، الصيعر، سيبان، نوح ، دين في المحمية الشرقية ؛ والعولقي ويافع في المحمية الغربية .

أ – المهرة :

اتحاد كونفدرالي كبير مؤلف من قبائل مقيمة ومتنقلة مجتمعة حول قبيلة بني عفرير التي خرج منها سلطان كشن وسوقطرة .

ويتألف المقيمون بشكل استثنائي من التجار المقيمين في مدن الساحل ومن المزارعين المقيمين في ضواحي المدن وفي واحات الداخل .

والرحل هم رعاة ومربو جمال شهيرة في الجزيرة العربية « جمال السباق » ، بينما يربي أشباه الرحل الذين يعيشون في الساحل وفي الجبال الساحلية جمال النقل . وتشتري هذه الجمال بأسعار مرتفعة جداً من قبل القبائل المجاورة

(١) T. Bernier : op. cit., P. 222 .

وتستخدم في النقل ما بين الساحل ومناطق حضرموت الداخلية .

ويختار الملاحون وصيادو الاسماك من بين أشباه الرحل ، الذين يجهزون معظم قوارب الصيد (سمبوك) المتنقلة ما بين ساحل الهند وزنجيبار مروراً بالمكلا وعدن وجيبوتي .

ب – آل حمومي :

إن هذا الاتحاد الكونفدرالي هو أحد أكبر التجمعات القبلية في حضرموت، وهو يشمل فروعاً حضرية ولكنه يشمل أيضاً أشباه الرحل الذين يعيشون في الجبل .

ويتعاطى الحضريون (المقيمون) كل أنواع الزراعات ، تبعاً لا مكانيات أرضهم : « زراعات بعلية » تعتمد على مياه السيول في المناطق الفقيرة جداً وزراعات مروية بالقرب من الآبار والجداول .

ويقوم انصاف الرحل في الجبل بتربية الماعز والجمال والحمير المستعملة في النقل والمواصلات على الطرقات الجبلية .

ج – الشنافر :

هذا هو التجمع الذي أقيمت حوله سلطنة الكثيري في شمال حضرموت ؛ ويقيم القسم الاعظم من القبيلة في المدن . وتخلى هؤلاء المديليون عن كل العادات القبلية تقريباً وهم يعيشون حالياً كأبناء المدن . وقد هاجر عدد كبير منهم إلى أندونيسيا . أما العناصر المتنقلة وشبه المتنقلة فلا تزال تعيش في بيئة قبلية .

د – ألا الصيعر :

يكونون قبيلة كبيرة جداً تشغل المنطقة الصحراوية الواسعة الواقعة شمالي

غربي حضرموت ، على التخوم اليمنية . ويقوم المدينيون بممارسة الزراعة المعتمدة على السيول بينما تحول الرحّل إلى ناقلين لسلع من الشمال نحو الساحل .

هـ) السيبان

ان هذا الاتحاد الكونفدرالي هو من أقدم الاتحادات الكونفدرالية في البلد . وهو على طريق التلاشي ، فكل قبيلة تتجه أكثر فأكثر إلى الانفصال عنه وإلى معالجة شؤونها الخاصة مباشرة مع حكومة القعيطي . وتقيم جملة هذه القبائل في خور سيبان وفي وادي دوعن . وتقوم بعض الأفخاذ بالنقل على الجمال والحمير بين المكلا ودوعن .

ان الهجرة هامة جداً وهي تتناول جميع القبائل. وكانت الهجرة في الماضي تتوجه صوب اندونيسيا بصورة خاصة . وفي الوقت الحاضر يهاجر السيبان إلى العربية السعودية .

و) النوح

اتحاد كونفدرالي هام وقديم جداً في شمالي وادي حجر . إن مجموع بني نوح هم من أنصاف الرحل بالأخص . وهناك بعض الأفخاذ المقيمة في المدن فقط وهي تتعاطى الزراعة المعتمدة على السيول ، وتملك في حجر ملكيات مهمة بالأخص مغارس النخيل ويهاجر عدد كبير من بني نوح إلى مومبازا وجدة .

ز) ديّن

انهم يشكلون الاتحاد الكونفدرالي في سلطنة القعيطي التي تقع أرضها في

السفح الأعلى جنوب وادي عمد ، وهذا الاتحاد يتألف من ثلاث قبائل كبيرة .

ان بني دّين هم كلهم تقريباً من سكان المدن يتعاطون الزراعة المعتمدة على السيول ويهتمون بزراعات النخيل . وكان يهاجر الكثير منهم إلى حيدر آباد قبل سقوط النظام .

ح) العولقي

انهم يشكلون ثلاث دول محمية [1] : سلطنة العولقي العليا ، سلطنة العولقي السفلى ، ومشيخة العولقي . وهم مزارعون بشكل رئيسي ولا يهاجرون إلا نادراً .

ط) اليافعي

انهم يشكلون العنصر الأكثر تمثيلاً في تعقيد قبلي واسع يجمع وحدات من أصل واحد متجمعة في اتحادات كونفدرالية مستقلة بعضها عن بعض في الزمن العادي ولكنها تتحد بعضها البعض في حال التعرض لخطر خارجي .

ان الوحدات المكونة هي الوحدات التالية: سلطنتا يافع (العليا والسفلى)، اتحاد بني حواشب الذي يشكل سلطنة الحواشب ، واتحاد بني أميري الذي يشكل امارة الضالع واتحاد الشعيب و حالمين ومفلحي وردفان المرتبطين اسمياً بسلطنات يافع وأخيراً اتحاد بني عوذلي الذي يشكل سلطنة العوذلي .

---

(١) س. باوزير : تاريخ شبه الجزيرة العربية ، ص ٢١٥ ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ان كل هذه التجمعات هي من الحضر المقيمين بشكل أساسي ، وهم يتعاطون الزراعة المروية في حقول مقسمة إلى مدارج ، ويتعاطون تربية المواشي من ماعز وضأن وجمال . وهجرتهم مهمة نظراً لكثرة السكان ولندرة الأراضي .

خلاصة القول إن التنظيم القبلي متداخل للغاية . وكانت القبلية مسؤولة عن الفوضى التي كانت تهيمن على البلد قبل الحرب العالمية الأخيرة . ومنذ أكثر من ربع قرن ، دخلت القبلية في مرحلة تفكك بطيء أضعف المؤسسات والأدوار القبلية كما أضعف خواص أو خاصية الأفخاذ . وتلا ذلك انحدار وانحطاط منتظم للمجتمع القبلي .

ويبدو أن هذا الانحطاط يلاحظ لدى القبائل الحضرية أكثر مما يلاحظ لدى قبائل الرحل التي تعتبر نسبياً أقل تعرضاً لتأثير العوامل الهدامة . ومع ذلك فلن يتمكن البدو من ان ينفلتوا من التبدلات الجارية . في المدى الطويل ، حياة الرحل محكوم عليها بالتلاشي حقاً . والمقصود هو أن نعرف كيف سيتم الانتقال . وينبغي لحل هذه المسألة أن يدخل في الحل الذي سيوضع لمشكلة التخلف بوجه عام .

ب – تفكك المجتمع القبلي :

إن العوامل التي تسببت في هذا التفكك هي ذات طبيعة سياسية (المصالحة، حلول سلطة الأمراء محل السلطة القبلية الجماعية ، والقومية) وذات طبيعة اجتماعية (تراجع الحياة التنقلية وحركة السكان) وذات طبيعة اقتصادية (تراجع اقتصاد المعيشة لصالح اقتصاد السوق) .

وقد عالجنا العوامل السياسية بالتفصيل في القسم الأول من الكتاب . وأما

العوامل الاجتماعية الأقتصادية فقد قمنا بتحليل الكثير من جوانبها في الفصول التي تناولت الزراعة وخطط التنمية . ولذلك سنكتفي بتمحيص النقاط التي لم نقم بأثارتها حتى الآن .

١ – تراجع أقتصاد المعيشة :

منذ زمن قصير ، كان السكان البدو ما زالوا لا يعرفون سوى اقتصاد المعيشة وحده أو متحالفاً مع نظام المقايضة . وبفضل ادخال النقد والزراعات السوقية ، حصل في هذه البيئة المكتفية اقتصادياً ، تطور تدريجي نحو أقتصاد نقدي .

ففي المناطق التي أولد فيها الأزدهار الناجم عن اتساع زارعة التصدير ، بنى جديدة للاستهلاك ، لم ينقطع الطلب على المنتوجات المستوردة التي يدفع ثمنها نقداً ، عن التزايد . ومن الطبيعي ، لهذا الطلب تأثيرات خطيرة على المنتوجات المعيشية والحرفية المحلية التي لم تعد قادرة على تحمل منافسة السلع المتأتية من الخارج .

وبوجه عام يمكن تلخيص نتائج تغلغل النقد بما يلي :
– أيجاد أسواق ،
– تحفيزات جديدة ووسائل جديدة لاشباع استهلاك متزايد ،
– اختلال التنظيم الاجتماعي وتزايد التفاوتات ،
– تعديل البنى العائلية .

وهكذا يجد البدو أنفسهم مجبرين على التخلي عن نوع معيشتهم ؛ وتحت ضغط التحضر يندمج الرحل شيئاً فشيئاً في أقتصاد السوق .

٢ – تراجع الحياة البدوية :

ما تزال الحياة البدوية ناشطةفي حضرموت حيث تشمل حوالي١٠٪ إلى١٥٪

من السكان أي ...... ١٠ إلى ....١٥ نسمة .

وبما أن الرحل يجتازون المناطق التي كانت في الماضي مناطق زراعيـة كما تشهد على ذلك الأنقاض التي تكتشف فيها كل يوم ، فمن المسموح به أن نتساءل عما إذا كان هؤلاء الرحل من الحضر القدماء الذين دفعهم التهدم المتصاعد في البلد نحو الترحل .

ومن بين الأسباب التي تؤدي بالبدو إلى الاندفاع في اتجاه المناطق الزراعية ، سببان رئيسيان هما : تناقص مصادر دخلهم وكثافة سكان الصحراء .

وبشأن النقطة الأولى جاءت ثلاثة عناصر لتعرض الموارد للخطر :

- إلغاء الخوّة (ضرائب الأخوّة) ،
- منع الغزو ،
- استبدال الجمل بالشاحنة كوسيلة نقل .

وبصدد كثافة السكان تجدر الإشارة إلى ان عدد السكان يتزايـد باستمرار بينما نجد المراعي المستعملة محدودة . ينتج عن ذلك أن تزايد القطعان هو محدود أيضاً . وبما أنه من غير الوارد تحديد تزايد السكان فقد أصبحت الهجرة بالنسبة للسكان ضرورة حياتية . ويبدو أن المدن هي وجهة الرحل ، بسبب عـــدم وجود سياسة رجوع إلى الأرض .

٣ — الهجرة :

إن المقصود بذلك هو ظاهرة هامة جداً وقديمة جداً لأنها تعود إلى القرن الثامن الميلادي [١] . وهذه الظاهرة تشمل كل الطبقات الاجتماعيـة ، ويشترك حالياً في هذه المهاجرة نحو الخارج حوالي ...... ١٠ إلى ....١٥ شخص .

---

(١) س . البكري : عدن وحضرموت ، ص ٢٢٢ ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

وتقسم الهجرة إلى نوعين :

أ ـ الهجرة البعيدة والطويلة الأمد :

على وجه التقريب لم تعد هذه الهجرة موجودة حالياً . وقد كانت في الماضي قوية جداً وتتجه بشكل رئيسي نحو جنوب شرقي آسيا والهند . وقد كانت تشمل على الأخص الحضرميين وبني يافع ، وكانت مدة الغياب تطول حتى الثلاثين عاماً .

وقد أصبحت الهجرة في حضرموت صناعة وطنية حقيقية ، لأنها تحرك ٢٥ بالمئة من السكان تقريباً . في الحقيقة ، كان القسم الأعظم منها يهاجر إلى اندونيسيا وسنغافورة وماليزيا حيث كانت الجالية الحضرمية تعد حوالي ١٠٠ الف شخص سنة ١٩٤٥ [١] . وكان المهاجرون يتعاطون كل الحرف والمهن ولكنهم كانوا يفضلون مهن التجار والصناعيين (منسوجات) . وكانت التأثيرات الاقتصادية والثقافية عظيمة في سومطرة وجاوة حيث كان للمهاجرين مدارسهم وصحفهم الخاصة بهم . وفي ماليزيا نجد بعض الأمراء المسيطرين من أصل حضرمي .

وأما بنو يافع ، كانوا يقومون بالالتحاق بجيوش الامارات الاسلامية الهندية قبل أن يمتصها الاتحاد الهندي . وهكذا فان قسماً من ضباط جيش نظام حيدر آباد كان أصله من يافع .

ب) الهجرة الفصلية والقريبة

كان هذا التيار ضعيفاً نسبياً قبل الحرب العالمية الأخيرة بالنسبة إلى التيار

---

(١) L. Massignon : Annuaire du monde Musulman, Ed. P.U.F., Paris, 1954 .

السابق ؛ ومنذ سنة ١٩٤٦ لم ينقطع عن التكثف لصالح نداء عدن إلى اليد العاملة . ويقدر عدد المهاجرين الذين يعيش ثلثهم في عدن بـ ١٥٠٠٠٠ شخص حالياً. والباقي مشتت عبر بلاد البحر الأحمر والخليج العربي . وقد احتل الحضرميون في العربية السعودية مراكز هامة جداً في القطاع التجاري والمالي .

خلاصة القول إن الظاهرة تتسم بأهمية حاسمة . فمعيشة عدد كبير من العائلات في حضرموت يتوقف على ربح العمال في الخارج . وهذا الارتباط يشتمل على الكثير من المخاطر . فانقطاع إرسال الأموال من لدن المهاجرين ، لسبب أو لآخر ، يسبب غالباً مجاعات وكسادات خطيرة جداً (كمجاعات سنة ١٩٤٣ و ١٩٤٦) . وفي هذه الظروف انه لأمر ملح تطوير الموارد المحلية لمواجهة احتمالات كهذه ولإيقاف الهجرة إيقافاً كلياً .

٤ – النتائج الاجتماعية لاختلال التوازن القبلي :

إن هذا الاختلال يضر ضرراً بالغاً بأسس البيئة البدائية وبالألزامات الموجود في هذا النموذج من المجتمعات .

في الحقيقة ، ان التفكك العائلي هو الحصيلة الحتمية لتحرك اليد العاملة المتواصلة ؛ وارتخاء عري التنظيم القبلي وصراعات الأجيال هما جانبان آخران من جوانب تفكك المجتمع القبلي والتقليدي .

أ – انحطاط القيم القبلية :

يتجه الفرد أكثر فأكثر صوب الأمكانيات الجديدة التي تقدمها له الجماعات والعوامل الخارجية بالنسبة للمجتمع الذي ينتمي إليه . وبما أن الفرد أصبح أقل ارتباطاً بجماعته الخاصة به فإن وضعية العائلة الأولية قد تغيرت . فالفرد ينفصل عن الجماعات العائلية الأكثر أتساعاً ، ويشعر بموجب ذلك بأنه تحرر

من سلطة الجماعة فيكتسب المزيد من الاستقلال الذاتي . والأدوار التي كانت تلعب في الماضي بطريقة جماعية تميل إلى الاستقرار في العائلة الأولية .

والعلاقات العائلية بحد ذاتها وتلاحم العائلة لا تتدعم ضرورةً بواسطة هذا التطور . في البداية ، كان المرء يعود عن طيبة خاطر إلى القرى . ثم انقطعت العلاقة . وأخيراً حلّ التضامن الطبقي محل التضامن القبلي . فأبن القبيلة الذي أصبح عاملاً يرفض الأكراه الاجتماعي .

ب) تبدل العقليات .

ان المهاجرين الشباب الذين عملوا في عدن أو في الخارج ، قد عرفوا الحرية النسبية التي كانت تتركها لهم ثقافة أخرى حيث لم تعد عقوبات القبيلة والعائلة تطالهم مباشرة . وقد تعرضوا لتأثيرات جديدة وقد أحتكوا كذلك بأفكار جديدة (كالوطنية والنقابية) ، تتعارض غالباً مع ما تعلموه من أفكار . وهذا ما يشجعهم في نضالهم ضد الاوضاع التقليدية . ولدى عودتهم إلى القرى يتمرّد الشبان على الزامات الحياة القبلية ويؤكدون استقلالهم بطرق شتى .

ومهما تكن هذه نتائج مضرة بالنسبة لبنية الجماعات المحلية فان حركة السكان ينبغي ان تعتبر كمرحلة أنتقال لا بد منها ، إلى توازن مجتمع موضوع أمام ظروف جديدة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنهيستحيل عملياً جرّ القبائل إلى رفع مستوى معيشتها بدون ان تتعرض لنواتج التفكك وعدم الاندماج التي ترافق انهيار الأمن والنظام القبلي .

وبما أن الأجيال الجديدة تحتاج إلى تضامن آخر غير التضامن القبلي ، فلا بد من استبدال المؤسسات العرفية التي تتلاشى بمؤسسات حديثة تقوم محلها . ويجب على السلطات الاهتمام في آن واحد برفاهية ورخاء الفرد وبتطور بيئته . وفي حدود الإمكان ، ينبغي استباق التقلبات الاجتماعية واستعادة التوازن الاجتماعي

الذي يجد نفسه معرضاً للخطر بسبب الظروف التي يتم فيها الانتقـال . وينبغي كذلك محاولة دمج الرحل الذين لا يشاركون بعد في حياة الأمة والمجتمع .

بنى الطبقات الاجتماعية

يمكن القول بوجه عام إنه كلما كانت الصفوف أو الطبقات متعددة في مجتمع ما ، كلما كان مستوى وعيها متفاوتاً وكلما كانت علاقاتها معقدةوصعبة التحديد والتعريف .

لقد أدى تحول البنية الاجتماعية في اليمن الجنوبي إلى تجابه وتصادم الفئـات والزمر الاجتماعية ، التجابه الذي يترجم بتبدل السلطات والأدوار . وطبـيعياً رافق هذا التحول تغير في الوضعيات النسبية للطبقات الأجتماعية .

في ظل النظام البطريركي ، صارت القبيلة الـتي تحدد بمنطقة أرضية وبضوابط نفسية – أجتماعية صرفة ، هي الشكل الأكثر بـدائية من أشكال الطبقات الأجتماعية . ومن المتفق عليه عموماً هو أن المجتمع القبلي بـدون بنية منتظمة بمعنى أننا لا نلاحظ فيه طبقـات بالمعنى الحديث للتعبير . غير أن هذا النموذج الكلاسيكي من الطبقات هو في حالة تطور كامـل . ولا ينقطع دوره عن الضعف لصالح الطبقات ذات البنية وإن كانت هـذه الاخيرة غير منتظمة بالضرورة . وهكذا تظهر مشكلة الطبقاتمع اتساع رقعة التحضر ومع تطوير المجتمع الحضري .

كانت دورين انغرامز [١] يميز ، على أثر انتهاء الحرب العالمية الأخيرة ، ثلاثة نماذج رئيسية من الطبقات الأجتماعية :

– الطبقة الموجهة والمؤثرة (الطبقة الحاكمة والفاعلة) .

---

(١) Doreen Ingrams : op., cit P. 48 .

– الطبقات الوسطى ،
– طبقة الفلاحين .

ومنذ ذلك الحين ظهرت فئة اجتماعية جديدة هي الطبقة العاملة في عدن بصورة خاصة . وتسترسل هذه الطبقات في صراعات حامية تقريباً للدفاع عن أوضاعها المتتالية ولتدعيمها أو لتحسينها .

أ – الطبقة الموجهة والفاعلة :

إن هذه الطبقة المسيطرة سياسياً واقتصادياً تتكون من العناصر التالية :
– أعضاء الطبقات الارستقراطية التقليدية ،
– أولياء الشؤون التجارية الكبرى ،
– العناصر الرفيعة المقام من أصحاب المهن الحرة والمثقفون .

وتتألف الفئة الأولى من زعماء ورؤساء القبائل من جهة ومن أولياء السلطة الروحية أحياناً من أولي الثراء « الأسياد » من جهة أخرى . وأما الفئة الثانية المكونة حديثاً فهي تشكل البرجوازية الاقتصادية . وأما الأخيرة التي لا ينقطع دورها عن التزايد فهي تؤلف البرجوازية « الوطنية » .

ويمثل هؤلاء الأفراد جماعة متجانسة تجانساً كافياً تتميز بالتمسك ببعض المفاهيم الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهذه المفاهيم ذات قيمة متفاوتة وغير متكافئة .

إن طبقة رؤساء القبائل وطبقة السادة الدينية لها بوجه عام ميول واتجاهات محافظة . إن الولادة والتقاليد التاريخية والعائلية وكذلك الأشراف على الوسيلة الرئيسية للأنتاج أي الأرض ، تضمن لهم مكانة خاصة في المجتمع . وهاتان الطبقتان تحتفظان بذوق وحس فطري للانفاق المفرط وبحوزتها السلطة والامتيازات التي من أهمها أن هاتين الطبقتين لا تدفعان أية ضريبة في أغلب الأحيان .

وأما البرجوازية فتنقسم إلى زمرتين : زمرة كومبرادورية بشكل أساسي وزمرة تنعت نفسها بالوطنية ، تتجه نحو السياسة أكثر منها نحو الاقتصاد .

١ — طبقة رؤساء القبائل :

بحثت القوة الاستعمارية منذ البداية عن دعامة وتأييد جماعة حاكمة مستقرة تؤمن النظام في مناطق البلد الداخلية حيث تمـــارس تدخلها ونفوذها . ولذا دعمت السلطة ببعض رؤساء القبائل الذين كانوا على رأس إمارات محميــــة ، وبذلك استبدلت قوة الرجعيين المحافظين الجماعيين (أحزاب وعصبيات) والفرديين (أسياد) بقوة الرجعيين المنظمين (دول الإمارات) .

ولم تكن المهمة يسيرة ، فقد انبغى وجود عملاء وتدخلات لفرض الأمراء المسيطرين بصورة نهائية على القبائل و « رجال الدين » .

في الحقيقة ، كانت سلطة رؤساء القبائل محدودة جداً في الأصل . فقد كان الأسياد يتمتعون لدى العصبيات والسكان المدنيين باعتبـار واحترام عظيم كان يتجاوز احترام الزعماء .

ولأجل إخضاع القبائل لسلطة الأمراء الذين اكتسبتهم السلطة الحاميـة ، استخدمت هذه السلطة نفوذ طبقة الأشراف الدينية . وعندما بلغت السلطـة الحامية مبتغاها ، فسخت تحالفها مع طبقة الأشراف الدينية . ومنـذ ذلك الحين ، تفضل ان تدعم السلاطين والأمراء والشيوخ الذين كانت تمـارس عليهم دور الوصاية الكلية .

وهؤلاء هم الذين كانوا يشكلون جماعة حـكام مناطق البلد الداخلية : من رجال سياسة وموظفين كبار مدنيين وعسكريين ، الخ ... وثمة عدة فوائد وامتيازات كان معترف لهم بها وممنوحة لهم .

٢ – الأسياد أو طبقة الأشراف الدينية :

إن كلمة « سيد » ككلمة « شريف » مطابقة للقب متوارث . وقد انبطت هذه الكلمة بمدلول ديني عميق لإن أولئك الذين يحملون هذا اللقب يعلنون عـن نسب يرجع إلى النبي محمد (ص) .

أن الأسياد أو السادة هم رؤساء روحيـون أكثر مـا هم رجال سياسة أو عسكريون .

وفي زمن ما ، كانت الارسطقراطية الدينية تضع نفسها فوق طبقة زعمـــاء القبائل وكانت قد كسبت إلى جانبها بعض القبائل كليا ، وكانت تخدمها هذه القبائل في زمن الحرب بولاء مطلق ، بدون رصيد في أغلب الأحيان . ان بني الكاف مثلاً كانوا يسيطرون على عدة قبائـــل وكانوا أسياد سلطنة الكثيري الحقيقيين .

والآن تبدو هذه الحقبة قد انتهت ، فـلم يعد الأسياد يشرفون على الشريعة والتعليم الديني الأسلامي . حقاً أن معظم القضاة والفقهاء ما يزالون يختارون من بينهم ، غير أن تأثيرهم السياسي والروحي قـد انحدر انحداراً خطيراً للأسباب الثلاثة التالية [١] .

السبب الأول هو أن دور الوسيط قد أضعف إضعافـــاً مهماً على أثر انشاء المحاكم الرسمية ، فأصبح قضاؤهم باهظاً من الناحية النقدية .

والسبب الثاني هو محافظتهم المفرطة ومعاداتهم لكل تجديد [٢] الأمران اللذان يحارب بهما الوجهاء والمثقفون محاربة شديدة .

---

(١) Doreen Ingrams: ASurvey Of Social And Economic Conditions In The Aden Protectorate , P . 48 - 49 .

(٢) دائرة المعارف الأسلامية : الجزء الثاني ص ٢٢١ – ٢٢٢ .

والسبب الثالث هو ان ثروتهم قد نضبت على أثر انحدار مشاريعهم فيما وراء البحار . ومع ذلك فإن الأسياد لا يزالون يملكون ملكيات أرضية كبيرة تزرع بالمشاركة أو بالأجرة .

خلاصة القول إن ضعف تأثير ونفوذ هذه الفئة التي كانت ذات وضعية قوية لأسباب أخرى عدا المال ، يتم لصالح الزعماء الذين جعلهم الانجليز « أشرفاً » ، ولصالح العاميين الذين أثروا في الخارج أو في البلد ولصالح الطبقات الجديدة .

٣ ـ البرجوازية

تهيمن البرجوازية في عدن وفي مدن حضرموت الكبرى بصورة خاصة . وهي تقسم ، كما رأينا سابقاً ، إلى فئتين : برجوازية الشؤون ذات الطابع الدولي والبرجوازية الوطنية المعادية للاستعمار .

تنفرد الفئة الأولى بالفاعليات التجارية ، وطموحها الوحيد هو في أن تلعب دور الوسيط بين الجماهير والرأسمالية العالمية . وفضلاً عن ذلك فهي ترغب أيضاً في التخلص من الاحتكارات الأوروبية والهندية لتشرف وحدهـــا على القطاع التجاري .

ونظراً لوضعية البلد الاقتصادية فإن الاتجاه نحو مرافيء منتوجات التصدير المخصصة للاستهلاك الحضري أو لتباع فيما وراء البحار ، وان الاتجـاه المعاكس والمتم لسلع الاستيراد المصنوعة همـا اللذان يشكلان العنصر الرئيسي في التنظيم التجاري .

وهذا الاتجاه يتابع سلسلة طويلة ذات حلقات متعددة ، مؤلفة من درجات مختلفة وتحتوي على كل انواع الوسطاء . ففي قمـــة هذه السلسلة نجد المنشآت الأجنبية الضخمة كما نجد البيوتات الوطنية الكبرى ، التي تهتم جميعهـــا بعمليات الاستيراد والتصدير .

وتهدف البرجوازية السوقية إلى الاستيلاء على هذا التنظيم . وقد تبلورت ، في هذه السنوات الأخيرة ، على شكل قوة سياسية حقيقية ارتفعت حديثاً إلى السلطة في عدن مع دعم السلطات الأستعمارية لهـا . وبتحالفها مع السلطات الاستعمارية والأمراء الاقطاعيين في نطاق النظام الأتحادي ، دخلت البرجوازية السوقية في صراع مع العناصر الوطنية المؤلفة من اعضاء المهن الحرة (جهاز التعليم ، المحامين ، الأطباء ، الكوادر الفنية ، التجار المتوسطين ، الـخ ...) وبالاخص مع النقابات .

وبموازاة هذا النضال الذي يقوده المثقفون والنقابيون في منطقة عدن ، فان المهاجرين في حضرموت هم الذين يطالبون بتحرير البـلد من النير الاستعماري ، وبتحرر أنظمة السلاطين الاستبدادية . ولدى عودة المهاجرين إلى مسقط رأسهم يبحثون عن تثمير الرساميل التي جمعوها في الخارج . وقد توصل بعضهم إلى تأمين وضمان أو ضاع أقتصادية هامة بما فيه الكفاية (كالاشراف على القطاع التجاري في المكلا) ، ويجتهد البعض الآخر لإزالة قوى الجمود التي تعيق عملهم . وقـد أتاح تملك عدد كبير منهم للمكيات عقارية ، أتاح لهم مجـال التوصل إلى صف الارسطقراطية الحاكمة . وأما أكثر العناصر علماً فتحرك وتوجه الجمعيـات والتنظيمات السياسية المحلية التي تقوم باتصالات وطيدة مع الاوساط الوطنيـة في عدن .

وجملة القول انه إلى جانب الثلاثي الكلاسيكي طبقة رؤساء القبائل وطبقة الاشراف الدينية وطبقة برجوازية الاعمال قد ظهرت خلال العقدين الاخيرين ، فئة رابعة هي فئة البرجوازية الوطنية .

وفي المرحلة السابقة للاستقلال ، كانت البرجوازية الوطنية تظهر عداءهـا للاستعمار ولحلفائه الطبيعيين ، وهي تعلن عن استعدادها المساهمة في بناء دولة وطنية موحدة ، حرة من أي التزام هـل ستبقى كذلك بعد الاستقلال ؟ كل شيء يدل على ان تقدميتها عابرة ومؤقتة . في الحقيقة أنها متعطشة للسلطة مثل

الجماعات الحاكمة السابقة وهي تتوق مثلهم إلى الاستقرار . ولهذه الاسباب لن يكون من الممكن اعتبارها فعلاً كفئة طليعية .

ب) الطبقات المتوسطة

إن المقياس الأساسي لانتماء أي شخص إلى هذه الفئة هو بوجه عام المهنة التي يمارسها . فالعناصر المشكلة لهذه الفئة متفاوتة وتشمل :

- صغار التجار والحرفيين الذين يمتازون بميزة مشتركة هي ممارسة مهنة مستقلة ،
- الأعضاء الصغار في المهن الحرة الذين لا يمكن النظر اليهم كمنتمين إلى الطبقة المسيطرة ،
- الكوادر المتوسطة في الصناعة والتجارة (فنيين ، مدراء عمل ، محاسبين ، رؤساء مصلحة ، الخ ...) .
- والموظفين المتوسطين وما دونهم .

لقد ساهم تطوير الجهاز الإداري وفاعليات القطاع الثالث (الخدمات) مساهمة كبيرة في ولادة وتزايد الطبقات المتوسطة . إلا ان هذا التطور يلاحظ في عدن أكثر مما يلاحظ في حضرموت .

١ - الموظفون :

إن عددهم واهميتهم يمضيان في التزايد .

فجهاز الوظيفة الحكومية يتضخم من سنة لأخرى مع اتساع وامتداد الخدمات والمصالح الادارية ؛ وعلى قدر ما يزيد عدده يدعم وضعيته .

ففي حضرموت ينحدر الموظفون من عناصر الأسياد الفقيرة ومن البرجوازية ولكنهم ينحدرون أيضاً من البيئة القبلية المتحضرة . وهم يشكلون

في منطقة عدن من المولودين العدنيين والمهاجرين كما يتألفون من الأجانب (الهنود والصوماليين) ؛ وتنتظم الفئة الأولى والثانية في جمعيات مستقلة وغالباً متعارضة .

وبسبب التركيب الكوسموبوليتي لجهاز الوظيفة الحكومية العدنية فإن سلوك الموظفين مطبوع ، بوجه عام ، بفردية متطرفة . وتترجم هذه الفردية بحس ضعيف للتضامن .

وبالأجمال ، يتمتع الموظفون بوضعية متميزة بما فيه الكفاية وباهظة التكاليف بالنسبة الميزانية . ويتجسد ثقل الجهاز الإداري باقتطاع مفرط من المعونة البريطانية التي تشجع العناد أحياناً وتزيد من خطورة الخلافات الاجتماعية في كثير من الحالات . وبدون انقطاع يتفاقم الفرق بين وضعية الموظفين وبين وضعية السكان الفلاحين والعمال ، لان الأجور والفوائد الممنوحة للموظفين هي على نحو أن متوسط دخلهم هو بدون أية علاقة مع دخل الزراعة . فليس من المدهش إذن أن تمارس الوظيفة الحكومية اجتذاباً كبيراً للمتعلمين الذين ينحدرون من البرجوازية الصغيرة .

٢ — البرجوازية الصغيرة :

تشمل البرجوازية الصغيرة العناصر التي بأيديها التجارة الصغيرة والحرفية والمهن والكوادر المتوسطة . وكذلك فإن عناصر « المستخدمين » الذين يتقاضون أجراً شهرياً يسلكون سلوكاً يقترب من سلوك البرجوازية الصغيرة .

ولدى أصحاب الدكاكين كما لدى التجار المتوسطين روح وعقل « البرجوازي الصغير » بوجه عام . وهم يبذلون ما بوسعهم للأثراء حتى يتمكنوا من التوصل إلى صف التجار الكبار . وأما الحرفيون ، فقد أمتصهم العمل المأجور تدريجياً ، وذلك بسبب انحطاط مهنتهم . وهم يدخلون عموماً في فئة « الطبقة

العاملة » . وأخيراً يبـــدو ان جهاز العاملين في الصناعة والتجارة هو الجهاز الافضل تنظيماً والاكثر موهبة . فلدى أعضائه حس حـاد بتضامن الجماعة ، خلافاً لما يجري في البلدان الاخرى ؛ فهم لا يهتمون بالدفاع عن أنفسهم ضـــد نفوذ البرولتياريا المتعاظم ، بل يشكلون معهاً كتـلة معادية للبريطانيـــين وللرأسماليين .

بالرغم من أهميتها العددية فإن الطبقات المتوسطة ما تزال ذات تأثير ضئيل: فتعارض المصالح والافتقار للتنظيم اللذان يميزانها هما سببا ضعفها .

ج – طبقة الفلاحين

يرتكز الاقتصاد الزراعي على استثمارات عائلية صغيرة يديرها ملاكو الارض والمزارعون أو المستأجرون. وبصورة عامة يشكل هؤلاء المستثمرون مع أعضاء عائلاتهم والعمال الزراعيين فئة اجتماعية متميزة لها مزاياها الخاصة بها .

١ . المستثمرون الملاكون .

ان المقصود بذلك هم اعضاء القبائل الذين أصبحوا فلاحين صغاراً ولكن أيضاً المواطنون الاحرار في المناطق الريفية. فانسان القبيلة يتصرف كمجرد مزارع، فهو يملك أرضه وقطيعه اللذين يستغلهما بنفسه وفي نفس الظروف التي يعمل فيها المزارعون الذين لا ينتمون لاية عشيرة . وتجدر الاشارة بطريقة عابرة أنـه في الماضي كانت طبقة رؤوساء القبائــل تفرض ضرائب مرهقة على المزارعين المستقلين .

ان ظروف معيشة المستثمرين – الملاكين متواضعة جداً ؛ ومـع ذلك فهي أفضل بصورة واضحة من ظروف « الرعية » الذين ليس لهم أي حق في الارض.

٢ . الرعية .

ان الرعية هي في حقيقة الامر المزارعون بدون أرض ، الذين يستثمرون قطعاً صغيرة ذات مساحة زهيدة تملكها الطبقات الحاكمة وصاحبة النفوذ . وبالمقابل تأخذ هذه الطبقات حصة متباينة من الموسم والغلال أو ما يعادلها نقداً .

وخلال زمن طويل ، كان أعضاء هذه الفئة من ضحايا التعسف القبلي . وهم لا يزالون مجبورين على دفع الضرائب وعلى إطاعة أوامر الزعيم المحلي . وهم مبعدون عن الشؤون القبلية وبالأخص عن انتخاب الرئيس .

ويشبه وضع هؤلاء الفلاحين وضع القنانة بمعنى انهم غير محميين ضد تصرفات الاقطاعيين المفرطة . فهم معرضون دوماً لخطر انتزاع الارض منهم : ومن هنا أهمية المشاكل التي يثيرها الاصلاح الزراعي .

وإلى جانب هذه الزمرة ، يوجد حالة خصوصية هي حالة العبيد القدامى الذين لا يملكون هم أيضاً وسائل انتاج ولا يشتركون في القرارات الجماعية . والعبيد المعتوقون هم عمال زراعيون ؛ ومستوى معيشتهم منخفض جداً ، ولا يكاد التعليم يدركهم .

وهكذا يقع المستثمرون بدون أرض والعمال الزراعيون على هامش المجتمع ؛ وهم يؤلفون البروليتاريا الريفية المفككة وغير المنظمة ، خلافاً للبروليتاريا المدنية .

د – الطبقة العمالية في عدن

تشمل هذه الطبقة جماهير العمال في الصناعة والتجارة ، وهي تمثل مجموعة متناسقة نسبياً وهامة من الناحية العددية ؛ ووجودها اليوم

هو عنصر من العناصر الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عدن .

١ – تطورها التاريخي

تمتاز البروليتاريا المدنية بميزة خاصة جداً ؛ فهي أولاً ذات تكوين حديث جداً ، لان تاريخ ظهورها يعود فقط إلى الازدهار الاقتصادي الذي تبع الحرب العالمية الاولى ؛ وهي ثانياً تتألف من عدد مهم من الشغيلة الموسميين الذين يأتون إلى عدن لكسب معيشتهم ولكن لفترة معينة فقط . وهذه العناصر غير المستقرة هي أكثر عدداً من العناصر المقيمة في عدن بصورة دائمة . أخيراً تميل هيئة البروليتاريا إلى التغير تحت تأثير التصنيع . في الحقيقة ، تميل الطبقة العمالية إلى الاستقرار منذ عشر سنوات ؛ ويتطور عدد العمال الثابتين بسرعة عظيمة لصالح ايجاد أعمال جديدة مستقرة ؛ وتنتظم الطبقة العمالية في نقابات نشيطة جداً كانت تضيف إلى نشاطها الاجتماعي نشاطاً سياسياً واسع النطاق .

٢ – أهميتها الراهنة

اكتسبت الطبقة العاملة ، بفضل تمركزها وتنظيمها ، أهمية لا يمكن لاية فئة أخرى أن تدعي بلوغها . فهي تشكل حالياً نواة الحركة الوطنية الاكثر صلابة . وبسبب أصلها الريفي ، تمارس كذلك تأثيراً كبيراً على البيئة التقليدية في حضرموت التي تحتك بها احتكاكات منتظمة . فالبروليتاري المدني هو عامل – فلاح في أغلب الاحيان ؛ إلا أن الارتباطات العائلية تنقطع تدريجياً مع الابتعاد والإقامة .

وبما أن الدعاية الايديولوجية هي بدون نتيجة غالباً في البيئة الريفية

والقبلية ، فان نشاط العناصر العمالية العائدة من عدن أو الآتية من الخـــارج ، تفتح عيون طبقة الفلاحين على التناقض القائم بين وضعيتها وبين وضعية الاقليـة المتميزة كما تفتح عيونهم على السيطرة الاستعمارية وتأثيراتها .

ويعبر عن الوعي الطبقي من خلال هذا الشعور المبهم بالتضامن ، ولكنه شعور فعلي ، الذي تتقاسمه الطبقة العاملة في عدن وجمـــاهير المحرومين من الارث في حضرموت . ولكن بينما يعيش البروليتاريون المدنيون في اختمار كامل ، فان البروليتاريين الريفيين لم يتمردوا بعد على الوضعية الدنيا التي يعيشون فيها .

باختصار ، كانت بريطانيا العظمى ترفض خلال زمن طويل أن تمس البنيـة البدائية المجتمع القبلي . وكانت تمتنع عن تغيـير نظام كهذا موافق للقاعـــدة القديمـــة « فرق تسد » . وعلاوة على ذلك ، مـــا كانت تتردد في اثارة بعض الخصومات القبلية لتخضع الزعماء لسيطرتها . وكذلك كانت الحركية الاجتماعية مطبوعة بطابع المحافظة أكثر مما هي مطبوعة بروح التقدم ، بقـــدر ما كانت تتعارض مع مفهوم التطور الاجتماعي . وكانت الروح القبلية تحول دون حدوث التبدلات ودون تحقيق الوحدة الوطنيـة . وكان تعايش الطبقات مقبولاً كوضع طبيعي ، وكانت الخاصية المحلية قد انتصبت كقوة سياسية .

ومع التفكك المتصاعد للتجمعات التقليدية ، كانت الحركية موآتية لظهور فئات اجتماعية جديدة منفتحة نسبياً (كبورجوازية الاعمـــال) أو ملتزمة أجتماعياً وسياسياً (كالطبقة العمالية) .

وأحدث التطور المنازعات التي تظهر في الحياة الاقتصادية والسياسية . وفي الوقت الحاضر ، تتخذ الصراعات شكلين أساسيين :

– تعارض المصالح ،
– والاختلاف حول أسس التنظيم الاجتماعي الموجود ذاتها .

ففي الحـالة الاولى ، يتعلق الامر بصراع محدود يظهر وجود طبقة رؤساء القبائل وبورجوازية الاعمال . وتبحث الطبقتان عن ارضاء حاجاتهـا ولكن في

نطاق البنية الراهنة التي لا يُراد تبديل أساسها . ولا يعود وجود هذه الطبقات الاجتماعية إلا إلى النظام الاستعماري ، فهي بدون ركائز اجتماعية حقيقية .

وفي الحالة الثانية يعبر الصراع عن رفض لنظام القيم الحالي . فهو يضع مجدداً التنظيم الاجتماعي موضع الشك ، هذا التنظيم الذي يعارضه تنظيم من نوع مختلف . وتعمل الطبقة العاملة على تعزيز بناء مجتمع جديد .

تظهر الصراعات الطبقية اليوم كعامل من أهم عوامل التطور ، على قدر ما يظل التفريق الطبقي ملحوظاً بدقة . فالمالكون يتعارضون مع غير المالكين . يتولى المالكون وسائل الأنتاج والرساميل وبذلك يحوزون على الادارة الكلية الكاملة للحياة الاقتصادية والسياسية وليس لدى غير المالكين سوى قوة عملهم ؛ ولهذا السبب يجدون أنفسهم تحت ظل سيطرة المالكين الوطيدة الذين يستغلونهم .

بالرغم من وضوح هذا الصراع فإن البعض يستمر في أنكار وجود الطبقات الاجتماعية وبالمقابل ينكرون وجود الصراع الطبقي . وهم يؤكدون اعتقادهم بأن لكل فرد مكانته ودوره في المجتمع الراهن .

وبذلك يتناسون التفاوتات والتمييزات والمفارقات الناجمة عن البنى الحاضرة . وبرأيهم ، يتمكن العمل التلقائي للتحولات الاقتصادية من أن يؤدي إلى اضعاف ان لم يؤدي إلى الغاء التمييز بين المالكين وغير المالكين .

والواقع انه لا يمكن للفئات الاجتماعية المتميزة أن تنظر باستحسان إلى تلاشي امتيازاتها المادية أو المعنوية . فبعد وصولها إلى الحكم ، كوّنت نفسها وسط بؤس السكان . وهكذا فهي تحوز على نفوذ كبير وتعمل طبعاً على إعاقة كل تحول . فهي لا تثبت نفسها كما لو انها ترغب في إقامة نظام اجتماعي جديد وإنما كمن يبحث عن التشكيك بالنظام السياسي الاستعماري . إن هذه الطبقة الجديدة من رجال السياسة والإداريين والتجار تبدو مقتنعة بأبهام ان كل تغير

قد يحرمها من المراكز المختارة التي تحتلها حالياً وبالأحرى بعد الاستقلال .

لهذا السبب ، يصطدم الاقطاعيون والرأسماليون بالقوى التقدمية الـــتي تناضل ضد النظام الاستعماري وضد النظام الاجتماعي القائم . والصعوبات الـتي تلاقيها البرجوازية الوطنية الشابة والطبقة العاملة للحصول على ما تبحثان عنه في نطاق البنى الموجودة ، قادتهما بالتالي إلى أدانة هذه البنى .

في هذه الظروف ، يمكن القول ان التجمعات النقابية والسياسية التي تعمل بالاخص في عـــدن ، هي انعكاس أو عكس للتميـيزات الاجتماعية ، وإن تعارضات الميول والافـكار هي ظواهر مباشرة تقريبـاً تعبر عن المنازعات الطبقيـة .

وفي الداخل ، وحتى يتمكن الولاء لرئيس العشيرة من أن يفسح المجال أمام بناء دولة مناطة بسلطة مركزية وطنيـــة ، لا بد من الاسراع في ازالة المجتمع القبلي وتربية السكان الذين ما زالوا يعيشون تحت ظله .

الفصل العشرون

الصراعات الاجتماعية في عدن

أصبحت عدن في غضون العقد الأخير بيئة ملائمة بصفة خاصة للصراعات الأجتماعية التي تميل إلى الاشتداد على قدر ما يتطور الاقتصاد والتعليم .

وتتعلق هذه الصراعات بصفة أساسية ، بالعمل النقابي وبالحركة التي تناضل في سبيل تحرير المرأة . وتجري قيادة العمل الأول والثاني معاً في أغلب الأحيان .

ونظراً لقلة المعلومات التي بحوزتنا حول موضوع الحركة النسائية فإن الدراسة ستدور حول الحركة النقابية .

العمل النقابي

ان الحركة النقابية هي الظاهرة السياسية – الأجتماعية الأكثر أهمية ، التي عرفتها عدن بعد الحرب العالمية الأخيرة .

تجد النقابات قاعدتها في الطبقات المتوسطة وبالأخص في الطبقة العاملة. وهي

تقدم لهذه الجماعات امكانيات التعبير وأدوات العمل في آن واحد .

وازاء النقابات العمالية كانت تنتصب السلطات الاستعمارية من جهة ، ومنظمات أرباب العمل من جهة أخرى . وتحوز هذه الأخيرة على قوة مالية وفي أغلب الأحيان على قوة سياسية أيضاً بشكل خفي أو رسمي .

أ – تطور الحركة النقابية

لقد اعترف بحق العمل النقابي منذ عام ١٩٤٢ ، ولكنه ظل حتى عـــام ١٩٥٢ ، قانوناً وعملاً ، محصوراً بالعمال الأوروبيين أو أضرابهم . وفي تلك الحقبة كانت النقابة الوحيدة المعترف بها هي « جمعية ملاحي المرفأ » التي كانت تضم ١١ ملاحاً كلهم اوروبيون . ومنذ ذلك الحين لم تنقطع الحركة النقابية الوطنية عن التعرف لازدهار خارق .

١ . نشأة الحركة النقابية الوطنية .

نشاهد بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٤ تكوين أندية عمالية في بعض المنشآت ، أندية كانت تطالب ، بفضل احتكاكها مع المديريات ، وكانت تحصل أحياناً على زيادات في الأجور . وقد حفزتها على ذلك الصحف الوطنية التي كانت تقارن بين وضعية العمال في المنشآت القديمة وبين الوضعية الـتي أعدت لهم في الشركات الحديثة وبالاخص في المصفاة .

وبسرعة ، تحولت الاندية العمالية إلى نقابات فعلية . وكان أول النقابيين من الفنيين والمستخدمين في شركة الخطوط الجوية العدنية وكذلك من جهاز العاملين المدني في القاعدة الجوية . وكانوا مجتمعين في ثلاثة نقابات مستقلة .

ابتداءً من عام ١٩٥٥ تزايد عدد النقابات على وتيرة مضطردة للغاية . وقد بلغ عددها ١٢ نقابة في نهاية تلك السنة ، و ٣٥ نقابة في السنة التالية ، لم يكن

لبعضها سوى وجود مؤقت . وبلغ عددها ٣٢ نقابة سنة ١٩٦٢ تجمع ٤٠٠ ٢١ عضواً .

جدول ٧٧

عدد وأعضاء النقابات العمالية المسجلة (١)

سنة	عدد النقابات	عدد الاعضاء
١٩٥٢	١	١١
١٩٥٢ - ١٩٥٤	٣	؟
١٩٥٤ - ١٩٥٦	٣٥	؟
١٩٥٦	٢٥	١٣٣٨٨
١٩٥٧	٢٦	١٣٦٠٠
١٩٥٨	٣٣	١٣٦٩١
١٩٥٩	٣١	١٥٨٢٧
١٩٦٠	٢٥	١٥٩٠٥
١٩٦١	٣٠	١٩٠٧٥
١٩٦٢	٣٢	٢١٤٠٠

يبين الجدول التطوير الخارق للمنظمات العمالية سواءً من حيث عدد النقابات أم من حيث عدد الأعضاء .

(١) ONU, les TNA (Aden), 1963, P. 6 , Rapport Transmis au Secrétariat Génèral en 1962 Par Le Royaume - Uni .

كانت ضآلة عدد الأعضاء سنة ١٩٥٢ تعود بصفة أساسية إلى :
- انعدام مجهود يدعمه التصنيع ،
- رفض الجمعيات النقابية الأجنبية قبول انتساب العمال الأصليين (١) .
- ثقل العوائق والعقبات التي أقامتها طبقة أرباب العمل لقبول عمل الوطنيين نقابياً .

وفي سنة ١٩٥٥ ، كانت معظم هذه العقبات قد رُفعت أو حولت ، وهذا ما يفسر تكاثر النقابات والانتساب الواسع لقسم كبير من العمال العرب اليها .

بالرغم من ذلك فإن جماهير النقابيين هي في الوقت الحاضر محدودة جداً بالنسبة إلى جملة قوة العمل . فهي تبلغ في المتوسط ٢٥ بالمئة من المجموع وأن تكن النقابات تجلب معها اثناء الأضرابات اكثرية السكان العاملين .

٢ . الميول المختلفة

كانت الحركة النقابية العدنية تنقسم إلى ثلاثة ميول . الميل الأول وهو المهيمن ، تمثله المركزية النقابية المسماة المؤتمر العمالي العدني (Aden Trades Union Congress) والميل الثاني مؤلف من قبل النقابات الحرة . أخيراً الميل الثالث يظهر كناطق بلسان الجمعيات المستقلة .

إن المركزية النقابية « المؤتمر العمالي العدني » هي تجمع عمالي وطني يساري ؛ وهي تتمتع بنفوذ معتبر . أما « اتحاد النقابات الحرة » الذي أنشأه ذوو الميول البريطانية لموازنة ثقل « المؤتمر العمالي العدني » المتطرف ، فيعتبر ذاته مهنياً صرفاً ؛ وهو لا يضم سوى بضع منظمات ، ويعتبر بوجه عام

---

(١) D . C . Watt : Labour Relations And Trades Unionism In Aden (1952 - 1960) , The Middle East Journal , Vol . 16 , N . 4 , Washington , 1962 .

بدون أهمية كبيرة. وأما المستقلون فهم يتألفون بأغلبيتهم من الكوادر الأجنبية في المنشآت التي تعود للأجانب أو لموظفين أجانب في الأدارة الاستعمارية . وهم يعلنون عن أنفسهم كمعادين للسياسة وكمهنيين فقط ؛ ولهم في أغلب الأحيان طابع دفاعي وحتى عنصري: ومن هنا كانت شكاوى المركزية النقابية الكبرى والأحزاب الوطنية .

فبينما تلعب النقابات الحرة والمستقلة لعبة الرأسمال الأجنبي وتتعاون مع القوة الاستعمارية تعاوناً وطيداً ، يصطدم « المؤتمر العمالي العدني » ، بعنف ، بالنقابات الأولى والثانية .

ب – العمل النقابي الحقيقي

يلعب هذا العمل النقابي دوراً مفيداً جداً من وجهة النظر الأجتماعية ولكن أيضاً من وجهة النظر الأقتصادية وذلك بدفعها للمنشآت على طريق التقدم . ويقوم دور الحركة النقابية الاقتصادي على تعديل طبيعة سوق العمل .

ا . المطالبات :

كان العمال الباحثين عن عمل ، قبل تكوين النقابات ، مرتبطين بالوسطاء « المقدم » ، الذين كانوا يتعاقدون بطريقة فردية مع المستخدمين .

وكانت نتيجة أسلوب التشغيل هذا ظهور « أبوية متطرفة » من جهة طبقة أرباب العمل ، وتعسف مفرط من قبل «المقدمين» الذين كانوا يستغلون ، بشكل مفضوح ، العمال الآتين من حضرموت ومن اليمن .

ومنذ نشأة الحركة النقابية ، يشكل العمال كتلة في وجه المستخدم. فالنقابة تقوم بالتباحث باسم الكل حتى وإن لم يكن الجميع ينتمون إليها . وهذا ما

يفسر العداء العلني للحركة النقابية ، من جهة قسم من أرباب العمل .

وأخيراً فرضت المنظمات النقابية نفسها بواسطة الاضراب .

وكان العمل المطلبي يتناول منذ البداية ثلاث نقاط واضحة :

– شروط العمل ،

– الفوائد الاجتماعية ،

– ووقف المهاجرة والاستيطان .

أ – شروط العمل : شدد بهذا الصدد ، بصفة خاصة على تكييف الاجور مع تطور كلفة المعيشة وتخفيض مواقيت العمل .

وفيما يتعلق بالاجور جرت مراجعات على التوالي سنة ١٩٤٧ و ١٩٥٣ و ١٩٥٧ و ١٩٦٠ لاخذ ارتفاع الاسعار بعين الاعتبار .

وبصدد دوام العمل فقد كان يتراوح بين ٤٨ و ٦٠ ساعة بالاسبوع سنة ١٩٤٧ . وقد جرى تخفيضه تدريجياً ، وفي سنة ١٩٥٦ حدده قرار ، بصورة نهائية ، بـ ٤٨ ساعة بالنسبة لكل العمال اليدويين .

ب – الفوائد الأجتماعية : قامت المطالبات العمالية في هذا المضمار على المطالبة بأنشاء جهاز ضمان أجتماعي وبحق العمال في العطل المدفوعة . وبعد عدة صراعات وافقت الادارة و « عدن بورت تروست » على دفع أجور أيام الأعياد والعطل السنوية للمستخدمين لديها . ثم أخذ عدد من المنشآت ، تحت ضغط النقابات ، بتطبيق برامج صغيرة من الضمان الأجتماعي تقتضي مساهمات من جهاز العاملين .

ج – وقف المهاجرة : تعتبر النقابات أن توافد الهنود والصوماليين مضراً بصالح اليد العاملة العربية ، وهي تطالب بأن يكون سوق العمل محجوزاً للمواطنين الأصليين أولاً .

أهتمت السلطات الانجليزية بإقامة بعض التوازن بين الجماعات والجاليات

في عدن ، فأظهرت نفسها متكتمة إزاء خطر المهاجرة والاستيطان . صحيح أن السلطات الانجليزية خفضت الأستيطان تخفيضاً طفيفاً سنة ١٩٦٠ ، ولكن هذه الاجراء كان قد اتخذ ضد المهاجرين من اليمن .

الجامعة النقابية

« المؤتمر العمالي العدني »

أ – بنية الجامعة النقابية وصلاحياتها :

أنشئت الجامعة النقابية ، « المؤتمر العمالي العدني » في ٣ آذار (مارس) سنة ١٩٥٦ في حالة هيجان اجتماعي وسياسي كلية . وهي تضم أكثرية النقابات العدنية . ويقدر عدد المنتسبين إليها بـ ٢٢٠٠٠ عضو ، يتألف أكثر من نصفهم من عمال أصلهم من اليمن ويتألف الباقي من العدنيين (٣٠٠٠) ومن المهاجرين من الداخل (٦٠٠٠) .

١ – بنية الجامعة النقابية :

إن الجامعة النقابية التي تظهر كاتحاد كونفدرالي ، تضم ثماني اتحادات مهنية كبرى . ويعين ممثلو الاتحادات المجتمعون في جمعية عامة التسعة أعضاء الذين يشكلون « اللجنة التنفيذية » [1] . هذه اللجنة التي يوجد رئيس على رأسها ، هي جهاز إدارة . وهي تهتم :

– بتوجيه الحركة النقابية ،

---

(١) المؤتمر العمالي العدني : أنظمة ١٩٦٠ ، عدن .

– بتحريك العمال اجتماعياً ومهنياً وثقافياً ،
– بالتوسط في حال نشوب خلافات بين الأتحادات (لجنة المنازعات) .
– بالأتصال مع الأحزاب السياسية ،
– وبالعلاقات الخارجية .

على صعيد المنشآت ، تترك بعض المبادهة للاتحادات التي يحق لهـــا القيام بمحادثات مباشرة مع المستخدِمين للوصول إلى عقد اتفاقات محدودة . وبهـذا الصدد ، إن مسألة الكوادر هي مسألة جوهرية لان تطوير الحركة النقابيــة هو قبل كل شيء مسألة رجال .

أ – مشكلة الكوادر :

معظم القادة النقابيين هم شبان وغير مجربين غالباً . فهم يفتقرون بوجه عام إلى وعي طبقي بمعنى انهم لا يتوحدون حقـــاً بالطبقة العاملة . وهم في أغلب الأحيان من المثقفين والبورجوازيين وأحياناً من النقابيين الفعليين الخارجين من صفوف العمال إن « ذوي الياقات البيضاء » هؤلاء يهتمون بالسياسة أكثر ممـا يهتمون بالحركة النقابية . ولإجل ذلك ، فان القادة الرئيسيين للحركة النقابيــة كانوا هم أيضاً زعماء الحركة الوطنية .

وعلى صعيد الجامعة النقابية (أو المركزية النقابية) ، قدم المسؤولون الدليل على كفاءتهم ومهارتهم . وبخلاف ذلك على مستوى الأتحادات والنقابات فإن الكفاءة والاستقامة والتكامل هي ناقصة في كثير من الأحيان .

ب – المشكلة المالية :

إن سير النقابات ، من وجهة النظر المالية ، هو سير صعب وبشكل عـــام عاثب . فالأجور المنخفضة لا تسمح باقتطاع حصة هامة من مدخول العمال .

إن أموال الاتحاد الكونفدرالي متأتية من [1] :

– الرسوم الشهرية التي يدفعها أعضاء الاتحادات (٥٠ سنت عن كل عضو نقابي) .
– الرسوم المقبوضة أثناء الانتساب (٣ شلنات) .
– عائدات شق (بيع جرائد ومجلات ومنشورات ، الخ ...) .
– منتوج توظيف الرساميل العائدة إلى الجامعة النقابية ،
– والهبات .

فمن أصل الـ ٢٢٠٠٠ منتسب الذين يضمهم المؤتمر العمالي العدني يخضع حوالي السبع فقط لنظام الاقتطاع من الأصل (check - off) أي ضريبة المصلحة عن طريق الاقتطاع من الأجر . ويشكل الباقي جمهور المكلفين مالياً ، الأقل ضماناً . وبالتالي ليس للانتساب إلى نقابة نفس القيمة ونفس المدلول بالنسبة للبعض وللبعض الآخر :

– روح نقابية حقيقية لدى البعض ،
– مجرد انتهازية لدى البعض الآخر .

كذلك يتأتى القسم الرئيسي من الأموال ، من المعونات المالية التي بدونها يكون من الصعب على الجامعة النقابية أن تدعم المضربين مادياً ، وأن تمول فعالياتها المتعددة .

٢ – الصلاحيات :

بصرف النظر عن العمل السياسي ، يمكن اختصار هذه الصلاحيات بما يلي :
– يلعب المؤتمر العمالي العدني دور عضو مباحثات جماعية

(١) « المؤتمر العمالي العدني » : أنظمة ١٩٦٠ ، عدن .

بمعنى أن مبعوثيهـا ينطقون باسم العمال المتحالفـين ،

- وهو كذلك عضو تعاون متبادل بمعنى أنه يدافع عـن حقوق أعضائه وينشيء صناديق أضراب ومعونـة وكل نوع من الاعمال الاجتماعيـة ؛
- أخيراً له دور تربوي ونفساني (بسيكولوجي) بمعنى أنه يعـلم العمال (اجتماعات ، دروس مسائيـة ، دورات تعليم ، صحف الخ ...) ان يعتمدوا على أنفسهم قبل كل شيء .

وهكذا نجحت المركزية النقابية بفضل مجهودها التربوي المنتظم ، في تطوير حسن التضامن والعمل المشترك . وهذا ما يفسر أن النقابات المدنيـة تعطي الدليل على انضباط عظيم جداً في العمل المطلبي وتبلغ فاعلية حقيقية .

ب – علاقات « المؤتمر العمالي العدني » مع أرباب العمل والأدارة .

كانت شروط العمل ، بالنسبة لمعظم العمال ، تحدد في الماضي عن طريـق اتفاق فردي غير مكتوب في أغلب الاحيان أي اتفاق شفوي خالص : ومن هنا دونية العامل .

وفي كنف النقابات أرتسم شيئاً فشيئاً أتجاه نحو الاتفاقـات مع المنشأة ، لاعطاء العمال وسائل نقاش مع مستخدِميهم بأسلحة متكافئة .

لم يتم هذا التطور بدون مخاتلات ؛ اعطى أرباب العمل الدليل على خصومة عدوانية إزاء النقابات وكذلك جهاز الإدارة ، لاسباب غير مهنية .

١ . موقف المستخدِمين الفرديين .

من المهم اجراء تمييز واضح بين أرباب العمل الاصليين وبين أرباب العـمل الأجانب وإن كانوا مجتمعين غالباً ، حسب الفرع ، في منظمة واحـدة لأرباب العمل (كان يوجد ٦ منظمات أرباب عمل سنة ١٩٦٢) .

أ ـ أرباب العمل الأصليون .

ان المقصود بذلك هم أرباب العمل ذوو الميزة التجارية الذين يحلون تدريجياً محل أرباب العمل من الطراز العائلي أو الحرفي . وهم حركيون (ديناميكيون) بشكل عام ولكن قلما يهتمون بالصناعة الحديثة .

ان العمل النقابي صعب في المنشآت الوطنية بسبب صغر جهاز العاملين المستخدم . ومع ذلك فإن هذه المنشآت تطبق القوانين الاجتماعية بطريقة سيئة أو لا تطبقها البتة .

تبذل البرجوازية التجارية (المركنتيلية) جهدها لتوسيع رقعة أوضاعها السياسية والاقتصادية وذلك بدفع وكبح المصالح الاجنبية . وهي لا تتردد في استثمار الشعور الوطني لتأمين أمتيازات لنفسها . واذا كانت البرجوازية الوطنية تتجاوز مؤقتاً اختلافات وجهات النظر بينها وبين الحركة النقابية فإن هذه الخلافات ستظهر مجدداً بكل جلاء بعد تحرير البلد .

ب) - أرباب العمل الأجانب .

يختلط أرباب العمل الاجانب وبالاخص الاوروبيون مع الاستعمار تقريباً . وتأتي ردة الفعل النقابية لتمتزج مع ردة الفعل السياسية التي يظهرها المستعمَر ضد المستعمِر .

منذ البداية أنقسم المستخدمون إلى جماعتين . فقد بحث العقلاء منهم عن تكييف أنفسهم مع الوضعية الجديدة وذلك بقبولهم للمطاليب العمالية بينما رفض المتعنتون المباحثات تحت التهديد . وعند الإضراب أجاب المتعنتون هؤلاء بتسريح واسع أو باقفال المصانع مؤقتاً .

خلاصة القول إن أرباب العمل المدنيين ، الاصليين منهم والاجانب ، هم ، نظراً

لطابعهم « الابوي » ، متأخرون عن الاحداث الاجتماعية التي تغير حالياً وجه العـالم .

قصارى الامر هو ان الفكرة النقابية منتشرة ومستوعبة الآن ومرسخة جداً في الاذهان . فقد أصبحت النقابات جزءاً لا يتجزأ من حياة منطقة عـــدن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

تظهر الحركة النقابية اليوم على شكل الواقع الاجتماعي الاكثر ديناميكية بالرغم من أنها لا تزال غير شاملة . وبالتالي ، فهي لا تشمل اكثريـــة العمال في عدن ، حتى لا نتكلم على الفلاحين والعمال في المحمية . وفي مناطق البـــلد الداخلية ، ما تزال فئة المستأجرين الخالصة ، نادرة نسبياً.

مـع ذلـــك ينبغي ان نـلاحظ أن « **المؤتمر العمالي العدني** » شرع بمهمة تربية ، تستحق التقدير ، هي مهمة تربية عمال مناطق البلد الداخلية واليمن الذين يأتون للعمل مؤقتاً في المستعمرة . وبفضل هـــذا العمل تتغلغل الفكرة النقابية رويداً رويداً في المحمية .

خاتمة

الوضع الاقتصادي والاجتماعي
في اليمن الجنوبي

ا . الوضع السياسي الداخلي وامتداداته الخارجية

كانت الحكومة البريطانية تعتبر ان الابقاء على قاعدة عدن هو أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة للسلم في الشرق الاوسط [1] وبالنسبة لضمان حقول النفط في الخليج العربي التي تحتوي على ما يناهز ثلثي الاحتياطيات العالمية المعروفة وتقدم قسماً وفيراً من النفط لاوروبا . والمشكلة كانت في ايجاد وسيلة للحفاظ على هـذه القاعدة لوقت بعيد يراه خبراء الدفاع ضرورياً لبقاء هذه القاعدة ، لضمان وضع بريطانيا الاستراتيجي .

ولتأمين بقاء القاعدة ولانقاذ ما تبقى من النفوذ الانجليزي في العـالم العربي يعطي خـبراء « وزارة المستعمرات » الدليل على مهـارة ملحوظة منذ بضع سنوات . وبالضبط ينبغي ان نسجل عـلى جـدول عملهم ، انشاء « اتحـاد الجنوب العربي » الذي يضم القسم الاكبر من كوكبة الإمارات ، ١٦ امـارة سنة ١٩٦٤ من أصل ٢٠ دولة — إمارة تضمها المحمية .

كذلك فإن الاتحاد محصن بمنطقة واقعة بين أرضين هي عدن ، اكثر تقدماً من الناحية التكوينية واكثر هيجاناً وتمرداً من الناحية السياسية بسبب وضعيتها المفصلة وبسبب ازدهارها الاقتصادي وبسبب تركيب سكانهـا الكوسموبوليتي . ان دمج منطقة عدن في الدولة الاتحادية لا يضر ، مع ذلك ، امتيازات العرش

---

(١) كتب بيضاء حول الدفاع سنة ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، لندن .

في عدن التي بالرغم من توصلها إلى « الحكم الذاتي » كانت ما تزال تحتفظ بنظامها الاستعماري .

أ) – توطيد تيار المحافظة .

نشأ « اتحاد الجنوب » بناء على :

– رغبة المملكة المتحدة في التخلي عن السياسة الأستعمارية الكلاسيكية دون أن تفقد كلياً فوائدها ،
– رغبة الأمراء في سد الطريق أمام خلعهم الذي صار أمراً محتوماً ،
– أخيراً ، رغبة قسم من التجار العدنيين في التعويض عن خسارتهم للاسواق الخارجية وذلك بتوسيع السوق الداخلي .

من البين أن النظام الاتحادي يترجم بتوطيد السلطة الاقطاعية وبتدعيم الاشراف البريطاني على البلد . لانه يوجد دائماً في خلفية هذه المؤامرات الحاذقة ، هذا الاهتمام الدائم بحماية المصالح الوطنية البريطانية مهما كلف الأمر ، وفقاً للعقيدة القديمة التي تقول : « ليس لانجلترا أصدقاء ولا أعداء ، ليس لها سوى مصالحها » .

وكانت تقوم مهارة السياسة الانجليزية على استخدامها للنظام الجديد الذي ترتبط به المملكة المتحدة بأتفاقية دفاع لبلوغ أهداف واضحة هي :

– صيانة المنشآت العسكرية ،
– إفشال القومية العربية ،
– وضع حد لمزاعم اليمن بحقه في المنطقة ،
– إيقاف التقدم المصري ، في اتجاه باب المندب ، الذي يسد الطريق إلى الخليج العربي .

عكفت بريطانيا العظمى على اعطاء حافز شديد لعملها وعلى زيادة قوتها العسكرية ، لتسمح للأتحاد بأن يتسلح ضد كل تهديد يرمي إلى إضعاف سلطته.

غير أن هذا التحالف بين الحكومة الاتحادية وأنجلترا جلبت لها عداء القوى الوطنية وخصومة اليمن والجمهورية العربية المتحدة . فالقوى الوطنية تحارب الرجعية والأستعمار في آن واحد . وأما اليمن ومصر فلا يفوتان أية فرصة لنعت النظام الأتحادي بأنه « عميل للاستعمار » أو أيضاً « آخر قلعة للامبريالية » .

وبسبب هذه الهجومات ، تدهور الوضع الداخلي بسرعة ، ويشهد على ذلك تكاثر الأضرابات ومظاهرات الجماهير وتصعيد الثورة في المراكز الحضرية . وبسرعة امتدت الثورة إلى داخل البلد حيث انتفضت قبيلتا ردفان ودثينة ضد السلطة المركزية . ومن جهة أخرى أدى تدهور العلاقات الانجليزية – اليمنية إلى انسحابات واسعة للأمراء والضباط الأتحاديين من حزبهم[1] .

٢) – المعارضة الوطنية .

نظراً لأن الأنجليز هم الذين أسسوا دولة الاتحاد ودعموها ، فقد عرضها ذلك جدياً للتردي بنظر الطبقات الشعبية .

لقد تبنت المملكة المتحدة ودافعت عن الزعماء الأقطاعيين والتجار . ولم يعجب هذا القرار بالطبع مختلف الأحزاب والجماعات الوطنية الذين نجحوا ، بالرغم من انقسامهم العميق، في تحريك المواطنين ذوي الأصل العربي وفي تنصيبهم ضد السلطات الاستعمارية والأتحادية. وعلاوة على ذلك، توصلت هذه الاحزاب، باتساع ، إلى كسب عواطف الرأي العام الدولي: التصويت في هيئة الأمم المتحدة

---

(١) مجلة الكاتب (القاهرة) : العدد الثامن ، سبتمبر ١٩٦٤ والعدد ٦ ، يناير ١٩٦٥ .

على عدة مقررات تدحض القمع البوليسي الوحشي الموجه ضد المعارضة وتطالب بأيقاف هذه العمليات الأنتقامية ضد القبائل الثائرة .

وكان الأتحاد يظهر أمام الرأيين العامين الداخلي والخارجي كأتحاد للأمراء وللسياسيين المهتمين بالبقاء في السلطة مع دعم القوة الاستعمارية لهم ضد آمال مواطنيهم . فمن وجهة النظر الوطنية ، تأمل الأمبريالية ، بتأسيسها للدولة الأتحادية ، أن تضرب آمال سكان الأمارات ومنطقة عدن الذين يطالبون بأصلاحات حقيقية للبنى ويطالبون بالاستقلال التام .

ويقول الوطنيون أن القادة الأتحاديين هم في مجملهم من السلاطين والأمراء أو من الوجهاء الذين يدافعون عن الوضع الاجتماعي القائم ؛ وهم يعارضون كل تحول يمكنه أن يضر بامتيازاتهم .

وبالتالي فمن المدهش أن يتمكن المجلس الاتحادي المؤلف بأكثريته من ممثلين شخصيين للامراء ، من التصويت على قوانين تلحق أضراراً مباشرة بمصالحهم .

وفي عالم يتطور كلياً ، يعارض الزعماء الأقطاعيون ، بيأس ، كل تبدل ؛ وإذ يشعرون بأنهم في خطر ينكفئون على الدفاع : ومن هنا رصيد الاتحادية الرديء جداً .

ولم تنقطع أكثرية القادة الوطنيين في عدن من التشهير بالديكتاتورية التي أقامها الأمراء ، ومن مكافحة نظامهم . ومع ذلك فإن الخطر الحاسم الذي يهدد هذا النظام هو أحداث الثورة المسلحة في صميم الأرض الأتحادية . وتتفاقم الأزمة مع تزايد التوتر على طول الحدود مع اليمن .

٣ – اقتراحات حزب العمال :

واعياً لواقع أن تهديد الأتحاد غير ناجم عن الخارج وإنما عن ضعفه الداخلي ولواقع أن التحرير هو موازن ثقل وجذب أكثر من الأنجذاب نحو اليمن ، فقد

عزم حزب العمال على المباشرة بمراجعة السياسة البريطانية في هـذه المنطقة من العالم .

أقترحت وزارة ويلسون [1] :

- إنشاء دولة مستقلة موحدة ستضم كل أمارات الأتحاد الحالي ،
- تنظيم هذه الدولة على أساس ديموقراطي قوي يضمن الاعتراف بحقوق الانسان ،
- الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري في لندن ، مخصص لتحديد الأسس التي ستقوم عليها الدولة الجديدة .

بتقديمها لهذه الاقتراحات ، كانت الحكومة البريطانية تأمل في المصالحة مع القوميين دون أن تغضب ، مع ذلك ، القادة التقليديين . ولا يكن القوميون العداء للفكرة القائلة بحل الإمارات في كيان واحد . إلا أنهم كانوا يطرحون عدداً من الشروط الأولية لاشتراكهم في المحادثات المنادى بها :

- الغاء حالة الطوارىء السارية المفعول منذ عدة سنوات ،
- تنظيم انتخابات حرة ،
- الموافقة على مبدأ الجلاء عن القاعدة ،
- وإعادة العلاقات بين اليمن وانجلترا .

أعلن حزب العمال أنه مستعد لإرضائهم بالنسبة للقسم الرئيسي من الشروط . وبالتالي كان من المقرر ، بعد اجتماع « الطاولة المستديرة » تأسيس حكومة مؤلفة من « الفنيين » [2] ستكلف بتحضير المشاورات الشعبية التي ينبغي عليها أن تؤدي إلى الاستقلال الكامل . وأما فيما يتعلق بالقاعدة فقد جرى الأتفاق

(١) بلاغ من وزير المستعمرات : لندن في ٧ و ٨ ديسمبر ١٩٦٤ .

(٢) الأوبزرفر ، ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٤ .

على أن مباحثات ستدور على أثر الانتخابات ، لتقرير مصيرها . وهكذا فان مبدأ الجلاء مقبول ضمنياً وان كان « الكتاب الأبيض » الصادر عام ١٩٦٥ يلح على ضرورة بقائها .

٢ . التخلف

ليس لليمن الجنوبي حالياً اقتصاد وانما له اقتصادان لهما مميزات متباينة غاية التباين .

أولاً ، اقتصاد تقليدي متأخر ذو اشكال بدائية للغاية . هذا هو مجال الاستهلاك الشخصي للمنتوجات الأولية الضعيفة جداً التي لا تسبب تبادلاً الا المقايضات تتم بفضل معاملات نقدية عابرة . وتتجه حياة المجتمعات التي تعيش في ظل هذا النظام الاقتصادي نحو أشكال المعيشة المباشرة .

يرتكز هذا الاقتصاد على الزراعة وصيد الأسماك وتربية المواشي وإلى حد ما على الحرفية فقط. وحيث يهيمن هذا الأقتصاد يصطدمتطوير السكان بالامكانيات النقدية المحدودة لدى المستهلكين اكثر مما يصطدم بالصعوبات الطبيعية . في كثير من الحالات ، لا تكون المشكلة الكبرى في ضعف الإنتاج (صيد الأسماك) بالنسبة إلى الحاجات وانما تكونفي الفقر الواسع جداً الذي يمنع السكان منأشباع حاجاتهم .

وتكون المناطق المعنية بالأمر خلايا تعيش ، بصفة اساسية ، من ذاتها تقريباً أي في شبه تقشف . وهي تقاوم بكل قواها الجمودية ، والتغلغلات الخارجية التي تحاول أن تضرب توازنها .

بالرغم من هذه المقاومة ، يرى الاقتصاد المغلق نفسه مجبراً ، عن طيبةخاطر أو بالقوة على الانفتاح على التجارة والتداول النقدي اللذين يعتبران ركائز

النموذج الآخر من الاقتصاد بالذات الذي يعرفه البلد في نفس الوقت .

ان المقصود في هذه الحالة الأخيرة هو اقتصاد من الطراز الرأسمـالي ليس من صنيع العناصر التجارية وحدها بالضرورة،بل يساهم فيه كذلك المزارعون،الذين يتخصصون بالزراعات السوقية .

ولا ينجم تأصل هذا الأقتصاد ، في قسمه الأساسي ، عـــن مسار تاريخي داخلي ؛ فقد أدخل من الخارج في صميم مجتمع تقليدي عن طريق ضغط في المجالين الاقتصادي والسياسي . ولم ينتشر هذا الاقتصاد أبداً في كل البلد وانما تركيزاً في مدن الساحل الرئيسية التي تعتبر عدن مثلاً نموذجياً عنها . وهو يشمل فاعليات متباينة تحييها معاملات كثيفة نوعـاً ما وتؤدي إلى جني مداخيل هامة جداً (فوائض تجارية ، أجور ، مداخيل المنتوجات الزراعية المصدرة ، الخ ...) .

وإلى جانب هذا الاقتصاد الحديث الذي يهيمن عليه القطاع الخاص ، توجـد الوظيفة الحكومية التي ينعم العاملون فيها برواتب مستقرة ومرتفعة نسبياً .

بعبارات أخرى ، إننا أمام أقتصاد يشكل جزيرة صغيرة ذات أبعاد بشرية (ديموغرافية) محدودة ، وذات وسائل مالية مهمة نسبياً .

هكذا يبين وجود نظامين أقتصاديين، الأول بدائي والثاني في تطور كامل، يبين على نحو واضح اتساع التخلف في اليمن الجنوبي .

حتى يتزايد دخول الاقتصاد الحدي في الاقتصاد الحديث وحتى يتم تحريك موارد البلد المتواضعة مع الحد الأعلى من الفعالية فان وضع سياسة اقتصاديـــة واجتماعية جديدة يفرض نفسه . وينبغي على هذه السياسة ان ترمي إلى :

- إصلاح البنى ،
- إناطة البلد بجهاز مراقبة اقتصادية ،

– وتحديد أهداف أولية للخطة الجديدة .

وعندما تتحقق هذه الأهداف تصبح التنمية ممكنة عندئذ .

أ) – إصلاح البنى

ليس هناك شيء مفاجيء بهذا الصدد لأن كل البلدان المتحررة حديثاً تشعر تقريباً بالحاجة إلى تغيير البنى الأقتصادية التي خلفها النظـام الاستعماري ، وعلى درجة أدنى تشعر بالحاجة إلى تغيير البنى الأجتماعية . وفي ذلك، من جهة أخرى، احد التناقضات الكبرى في سياسة البلدان الناشئة .

يتوقف مدى الأصلاح على القرارات السياسية التابعة بدورهـا لأيديولوجية الفئة الحاكمة . من الآن فصاعداً ، يمكن القول بأنـــه لا يمكن التوصل بواسطة اجراءات ناقصة إلى اعطاء حـــلول عميقة لمشاكل اليمن الجنوبي ، نظراً لتعقد المشاكل التي تطرح عليه . سينبغي المباشرة باصلاحات جذرية بغية الغاء العيوب التي يشكو منها الأقتصاد إلغاء سريعاً وكلياً . وعلى هذا النحو سيضمن للاقتصاد نمواً متناسقاً .

أولاً لكي يتاح أمام العالم الريفي مجال الاشتراك في البناء الوطني ، ثمة أمر طاريء يقتضي أدخال تعديلات خطيرة على نظام الملكية الأرضية وعلى أساليب استثمار الارض . ومن الضروري ، بصفة خاصة ، الاسراع في نقـل الفلاحين من التعاونية ذات النوع الادنى إلى التعاونية ذات النوع الاعلى . وليس بأقل ضرورة من ذلك انشاء منظمات أتصال وإعانة وتوجيه جديـدة ستساهم في التقريب بين الفلاحين وبين السلطات العامة . ولا ينبغي أيضاً تجاهل مكافحة الربا والمضاربة والطفيلية .

ثانياً ، إن سيطرة الدولة على المؤسسات المالية هي شرط لنجـــاح السياسة الجديدة. ويجب ان يرافق هذا الإجراء انشاء مصرف مركزي وانشاء مؤسسات

مختصة ذات رأسمال حكومي فقط أو مختلط إذا أقتضى الامر . في نفس الوقت ، ينبغي وضع نظام ضرائبي جديد يتكيف مع الظروف الجديدة .

ثم ينبغي أن يكون انشاء وتأصيل المنشآت ، في مجال التجارة الداخلية ، خاضعاً لقوانين صارمة . كذلك ينبغي التفكير في تصور قوانين جديدة بشأن التنقيبات والاستثمارات المنجمية .

أخيراً ، يفرض نفسه تنظيم التجارة الخارجية ، في موضوع التبادلات مع الخارج ، حتى يتم انقاص الواردات الثانوية وتوفير العملات الصعبة لتمويل الواردات الاساسية لاجل التصنيع[1] . ويتعارض استهلاك بعض المنتوجات المستوردة ، في الوقت الحاضر ، مع كل تراكم لرأس المال الذي يعتبر مع ذلك أولياً في التنمية على المدى الطويل . وينبغي للتنظيم ان يكون ذا طابع مؤقت لأن البلد سيرى نفسه عاجلا أم آجلا مجبراً على العمل بحيوية وطاقة اكثر كي يجعل من التجارة الخارجية « أداة في خدمة التنمية الاقتصادية الوطنية بدلاً من أن تكون اداة ارتباط اقتصادي »[2] . ولتمويل الواردات المتزايدة من سلع التجهيز لن يكون من الصعب الحصول على إعتمادات لمدى طويل .

وبموازاة هذه الاصلاحات، ينبغي على الحكومة ان تنيط البلد بجهاز مكلف بالابحاث والدراسات الاقتصادية .

٢) – إناطة البلد بجهاز مراقبة اقتصادية .

يستلزم التخطيط دراسات عميقة جداً ومعقدة تستند إلى جهاز احصائي

(١) Gunnar Myrdal : Planifier Pour Développer , « Economie et Humanisme » , Paris 1963 , P 187 .

(٢) Charles Bettlheim : Planification et Croissance Accélérée « Economie et Socialisme » , Paris ; 1964 .

وجهاز مراقبة اقتصادية ينبغي البدء بأنشائها .

ليس لدينا حالياً سوى القليل من المقومات والمعطيـات الواضحة فيما يختص بمناطق البلد الداخلية . وكل عمل يشرع به على نطاق واسع يستلزم تحضيراً دقيقاً جداً . وهذا المبدأ صحيح دونما جدل ، عندمـــا يتعلق الامر بوضع سياسة انمائية (١) . كذلك ، لمن سطحية الامور أن نتحدث عن تخطيط بدون مخططين ومحللين واحصائيين وبحاثين .

بناءً على ذلك ، ينبغي الاهتمام منذ البداية بتكوين كوادر رئيسية وثانويـة تتوافق مع الاحتياجات ، وبأنشاء محاسبة وطنية حقيقية .

سيكون على الفنيين ان يجمعوا المعارف وأن يضعوا الإحصاءات الاساسية ، وان يباشروا بعمل تحليلي ويتخذوا القرارات الخليقة بتوجيه وتنسيق التنمية ، وسيكون عليهم كذلك ان يضعوا بياناً بالموارد الطبيعية والبشرية للحصول على استعمال كامل وفعال. وتتسم مشكلة السكان واليد العاملة اللذين ينبغي انيكونا هدفاً لإحصاء دقيق ، بأهمية خاصة جداً .

وسيسمح تحليل النتائج :

– باظهار الوقائع ذات المدلولات ، المتعلقة بالتقـــديرات الاجماليـــة وبالتوزيع والتركيب ؛
– بتفحص العوامل المؤثرة على الاتجاهات الحالية ،
– بتقدير تطورها المقبل المحتمل ،
– وبتقويم تأثيراتهـــا على اختيـــار السياسة والقرارات التي ينبغي اتخاذهـا .

سيتمكن المخططون ، بواسطة هذه المقومات ، من تقويم الموارد والحاجات،

---

(١) - Jan Tinbergen : Planification Du Développement , « Tiers Monde » , Paris 1962 , P . I0 .

ومن توجيه القوة المنتجة مباشرة وتحديد طبيعة وسعة الأهداف الشمولية بالدقة المطلوبة ، ولكنهم سيتمكنون أيضاً من تقويم درجـــة الدالات الالزامية لكل وحدة انتاج (المنشأة) .

وأما المحاسبة الوطنية فستسمح بتقديم :

- شكل تجريدي عام لبنية الاقتصاد ،
- معلومات ضرورية تتعلق بالتجارة والمالية العامة والصناعة والزراعـــة والاستهلاك والدخل وتوزيعه ومستوى المعيشة ، الخ . . .
- وتقدير تقريبي للانتاج الوطني الخـام الذي سيحدد معـــدل التثمير بالنسبة اليه .

ان الحسابات الاقتصادية الوطنية ستسهل مهمة المخططين .

وعندما يتم تجاوز هذه المرحلة لن يكون على هؤلاء المخطـطـين سوى أن يبدأوا بالعمل لوضع الخطة . ويستوجب على الخطة الأولى أن تأخذ بعين الاعتبار النواقص في مجالات :

- المعارف الفنية (التكنيكية) ،
- التربية والتجهيز الصحي ،
- وسائل النقل ،
- والانتـــاج ؛

وأن تداويهـــا بمشاريع واسعة ، ستكون خليقة بوضع البلد على طريق التنميـة .

٣ - تحديد أهداف أولية

في مرحلة مقبلة ، عندما تصبح السلطة السياسية موطدة توطيداً كافيـــاً ،

يستوجب على البرمجة أن تفسح المجـال أمام التخطيط بالمعنى الصحيح للكلمة . وسيلي الخطط المحدودة المخصصة لاسباغ منافع مباشرة على فئة اجتماعية محددة، خطط تشتمل على مشاريع طويلة المدى تتضمن خلق قطـاع اقتصادي للدولة . وانطلاقاً من هذه الفترة ، ستكون سلطة التقرير بشأن الانتـــاج والتوزيع بين أيدي الحكومة وحدهــــا . ولن يكون للسوق أن يلعب سوى دور متمم . وعندئذ سيتوقف الاقتصاد الوطني عن الخضوع للمبادهة الخاصة .

هذا ، وسيكون على الخطـة الأولى أن تسد النواقص المذكورة سابقـــاً . وسيكون تحسين الخدمات الاجتماعية والتربوية وتوسيع شبكة الطرقات وتزايد الانتاج في كل أشكاله ، من بين الأهداف الأخرى للخطة .

بالدرجة الأولى ، سيكون الهدف في مجال التربية هو تخريج كوادر مخصصة للمصالح الحكومية وتحرير العمال والفلاحين من الأمية بقصد ضمـــان اشتراكهم في التنمية .

ولبلوغ هذا الهدف ، سينبغي تعديل نظـــام التعليم وتكييف مواد التعليم مع حاجات المجتمع بمعناه الواسع ومع متطلبات التطوير . وعدا عن ذلك فان انشاء مؤسسات مختصة ومهنية سيساعد على تكوين محلي للفنيين والعمال الماهرين والمعلمين والرواد الريفيين .

سيساهم التعليم كثيراً في زيادة الرغبة في التنمية وفي تهيئة منـــاخ اجتماعي وبسيكولوجي ملائم . لأنه ، كما يقول « ألفرد سوفي » : « ليس المال هو عصب التنمية ولا الرساميل هي عصب التنمية وإنما الثقافـــة واستعداد الناس لحسن الإفادة من ثرواتهم الطبيعية »[١] .

وبالدرجة الثاني سينبغي على المجهودات في المجال الصحي أن تتنـــاول معاً

---

(١) جريدة ليموند الصادرة في ١٢ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

الوقاية والطب الاجتماعي والتربية . وبعبارات أوضح سينبغي :

- مكافحة الأوبئة السارية
- كشف الأمراض واتقاؤها ،
- انشاء مستوصفات ريفية تقدم مساعداتها لسكان الأرياف ،
- توسيع المعالجة في المستشفيات ،
- تقديم تعليم صحي أساسي ،
- وزيادة المساعدة الاجتماعية .

ولا يمكن أن يكون هناك تقدم بدون توسيع وتحسين الجهاز الصحي وبدون نشر التربية الشعبية والتعليم التقني والعالي . ومن جهة أخرى ، ستتوقف وتيرة تنفيذ الخطط على هذه العوامل كما ستتوقف على عنصر المواصلات .

وبالدرجة الثالثة ، تشكل المواصلات والنقل بالنسبة لبلد يريد الألتزام بسياسة أنمائية ، عنصراً أساسياً بدون شك . فلا يزال اليمن الجنوبي مفتقراً إلى هذه البنية التحتية التي تعتبر في أساس كل تحسين للرخاء الجماعي .

بفضل توسيع شبكة الطرقات ستتمكن مناطق كثيرة من الخروج من جمودها . بمقتضى ذلك ، سينبغي على المواصلات أن تحتل مكانة مختارة في الخطة . فانشاء الطرقات سيقرب المنتوجات من استخداماتها النهائية وسيعزز حركة السلع والأفكار كما سيعزز الاحتكاك بين عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة . إن هذه العوامل القوية للتقدم ستنشيء الشعور الوطني الذي لا يزال مبهماً على أسس صحيحة وثابتة . أخيراً ، سيساهم تطوير وسائل النقل مساهمة كبيرة في توثيق الروابط الأدارية والسياسية .

وبالدرجة الرابعة سينبغي تسيير تزايد الانتاج الزراعي وتزايد الانتاج

الصناعي في آن واحد . وسيكون هذا المجهود من شأن السلطات العامة بقدر ما سيكون من شأن الأفراد .

لا تزال الزراعة جديرة بتوسيع وامتداد كبير بواسطة أستصلاح مساحات جديدة أم تحسين النوعيات والانتاجيات وكذلك بواسطة تحولات خليقة بتأمين استخدام أفضل وبتقديم المزيد من المنتوجات الغذائية والمواد الأولية للاستهلاك الداخلي أو للمبادلات مع الخارج .

للتوصل إلى ذلك سينبغي الشروع بانجاز أكبر عدد من الأشغال المائية الصغيرة (تخزين المياه ونقلها) وبتحسين الجهاز الآلي وبزيادة الانتاجية . كذلك سينبغي تطوير تربية المواشي وصيد الاسماك .

في نهاية بذل مجهود كهذا سيكون البلد قادراً على مد سكانه المتزايدين في النمو بالأغذية بطريقة أيسر ، وتقديم المزيد من الأعمال للأجيال الصاعدة في الأرياف وتأمين مستوى معيشة يليق بالفلاحين .

هكذا ستجلب زيادة عامة للمداخيل الحقيقية في الزراعة « دافعاً وحافزاً هاماً لانشاء صناعات جديدة حديثة لا بد منها في مرحلة الأنطلاق » (١) . فأمكانيات توسيع الفاعليات الصناعية هي حقيقية . فليس ثمة افتقار للمواد الأولية وللمنتوجات التي ينبغي تحويلها . وليست مسألة الطاقة غير قابلة للحل. فموقع اليمن الجنوبي الجغرافي على أكثر الطرق البحرية ارتياداً في العالم أي على البحر الأحمر يبرر تصنيعه .

سيكون على التصنيع ان يسد قسماً من الاحتياجات إلى سلع استهلاك وأن يعزز تحويل المواد الأولية الزراعية وسواها حتى يخرجها من دوامة تقلبات السوق العالمية . ومن جهة أخرى ، سينشط استثمار موارد باطن الارض الفاعلية

(١) W.W. Rostow : Les étapes De La Croissance èconomique, Senil ; Paris 1960 , P 38 .

الصناعية وفاعلية المواصلات وسيوزع المزيد من الاجور والمداخيـــل . هكذا سيثير التصنيع الميل إلى العمل والميل إلى الخلق .

وحتى يحد من تأثير ضيق السوق ، سيكون من الملائم أنشاء « عدةصناعات ستكون موانة ومستهلكة فيما بينها [1] في آن واحد » .

بفضل هذا العمل المتناسق ، ستساعد صناعات التحويل المدعومــة والمحمية بما فيه الكفاية ، على امتصاص العمالة – الناقصة والبطالة وستنتج المزيد من السلع اللازمة ، مخفضة بذلك العجز الدائم في ميزان المدفوعات ، الذي يـــدل على الارتباط والخضوع .

ختاماً ، إن اليمن الجنوبي على باب تبدلات هامة. وستكون إحدى حسنات تحرره السياسي هي توسيع نطاق علاقاته مع الخارج . وبما أن رفع اقتصاده إلى مرتبة اقتصاد متطور وديناميكي يتضمن خلال وقت محدود ، المساعدة المالية والفنية الاجنبية ، فإن البلد يستطيع الاعتماد على مساعــــدة الامم الصديقة . ونظراً لضعف مستوى الانتاج الداخلي فإن القرض الخارجي يبدو هو الطريق الحتمي لاتمام الامكانيات الداخلية غير الكافية .

ستجمع الدولة ، بفضل منتوج القروض الداخلية والخارجية وبفضل الضريبة وتأميم المنشآت والمصانع ذات النفع العام ، موجودات هامة تسمح لها بأن تناط بقطاع عام طليعي . وينبغي على هذا القطاع العام أن يعزز تكوين رأس المـال على صعيد أوسع نسبياً ؛ وبسبب ندرة الرساميـــل سيكون عليه ان يستخدم الاموال الموجودة « بكثير من التقتير » بواسطة اختيار دقيق للتثميرات .

وللحصول على حد أعلى من النمو ، ينبغي ليس فقط إحـــلال الاسلوب العقلاني في الاقتصاد محل الليبرالية الفوضوية بل أيضاً جعل التخطيط أداةً وطنية للتوازن الاقتصادي والاجتماعي .

---

(٢) F . Perroux : Op . Cit , P . 27 .

ان هذا النموذج المتقدم من التخطيط ينبغي عليه أن يؤدي إلى تحديـــد المنتوجات تبعاً للحاجات وان يبحث عن توازن دائم بين مختلف القطاعـات ، وتكون فكرته الرئيسية هي عمل شمولي يضم كل الفاعليـات حتى يحقق تنمية عامة .

مُلحق

الأحداث السِّياسِيَّة السائِدة

في فترة ١٩٦٥-١٩٦٧

إن ميزة هذه الفترة الأكثر بروزاً هي بدون شك الاتساع الذي أخذته الحركة الوطنية للتحرير معرضة بذلك سياسة المملكة المتحدة في اليمن الجنوبي للفشل ومبعدة قادة الاتحاد التقليديين . وقد آل النظام القائم إلى الزوال دون أدنى أسف .

١ – مؤتمر لندن في شهر آب (أغسطس) ١٩٦٥ .

في محاولة أخيرة لأنقاذ البناء الذي شيد سنة ١٩٥٩ من قبل المحافظين ، دعا العماليون في شهر آب ١٩٦٥ إلى عقد مؤتمر جديد في لندن ، اشترك فيه بالأضافة إلى البريطانيين والزعماء التقليديين ، ممثلون عن حكومة عدن وسلطنات حضرموت وقادة حزب الشعب الاشتراكي ورابطة الجنوب العربي .

وكان الاجتماع يرمي إلى البحث عن الوسائل التي يمكن بواسطتها التقريب بين مواقف الأحزاب والفئات المتنازعة محلياً بقصد تشكيل « حكومة اتحاد وطني » كانت المملكة المتحدة تنوي تسليمها السلطة في وقت لاحق . وكان قد ظهر على الفور أن الخلافات كانت بالغة العمق وأن المواقف متباعدة جداً حتى يكون ثمة أمل بالتوصل إلى حل تقبله كل الأطراف . كان العماليون واصدقاؤهم يريدون في الحقيقة أن يبقى النظام الاتحادي كما هو بينما كان ممثلو المعارضة يطالبون بأصلاحات دستورية تتعارض مع مصالح الطرف الأول . ونظراً لعدم التمكن من إيجاد مجال للتفاهم لم يكن على الحكومة البريطانية إلا أن تتقبل مرة أخرى فشل مجهودها .

وفي عدن ، دخلت الازمة التي تعيش منذ عدة سنوات ، في مرحلة جديدة من التوتر ؛ فالحكومة المدنية التي كان يرأسها في تلك الفترة عبد القوي مكاوي، عرفت تحولاً وطنياً واضحاً ورفضت مراعاة الاغتياظات البريطانية التي سببها الإرهاب . وبالرغم من شكوى علنيـة تقدم بها المندوب السامي ، أمتنـع المكاوي عن ادانة الهجمات والاعتداءات المرتكبة ضـد الرعايا البريطانيـين وبالأخص اغتيال رئيس المجلس التشريعي .

منذ ذلك الحين كانت أيام وزارة مكاوي معدودة . فبالاتفاق الضمني مع لندن أتخذ المندوب السامي في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ القرار الخطـير القاضي بتعليق دستور عدن ، وبتنحية حكومة مكاوي .

كان ذلك الأمر نهاية حقبة وبداية عهد جديد ستكون ميزتـه الأساسية التقدم المظفر للقوى الوطنية .

٢ – نشأة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل Flosy :

بالرغم من المقدرة على المقاومة بالقوة ، كان عبد القوي مكاوي وقادة حزب الشعب الاشتراكي لا يزالون يتحاشون اللجوء إلى القـوة . في الحقيقة كانوا يحتفظون بأمل جر لندن إلى التعقـل والحكمة عن طريق الضغط والعمـل السياسيين بالضبط . ولهذه الغاية ، جزئيـاً ، تم انشاء منظمة التحرير سنة ١٩٦٥ . وأما السبب الخفي الذي أدى إلى انشاء هـذه المنظمة ثم إلى انشاء « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » فقد كان ، مع ذلك ، رغبة قـادة حزب الشعب الاشتراكي في انقاذ الجامعة النقابية « المؤتمر العمالي العدني » التي قوضتها جدياً « الجبهة القومية للتحرير » التي توصلت سنة ١٩٦٥ إلى كسب ست نقابات من أقوى نقابات المنطقة إلى جانبها .

كانت منظمة التحرير تطمح منذ البـدء إلى تجميع كل أحزاب المعارضة في داخلها . وقد نجحت في ذلك نجاحاً واسعاً على الأقل في الظاهر ، لان هـــذه الأحزاب ، باستثناء رابطة الجنوب العربي ، قـــد أعجبت بضرورة التجمع والأنضواء ، حتى بضرورة الانصهار في منظمة واحدة تدعى من الآن فصاعداً « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » (بالأنجليزيـــة Flosy) . كذلك وافقت رابطة الجنوب العربي على مبدأ الأتحاد لكنها رفضت أن تنحـل في جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل .

الا أن الحدث الأكثر أهمية وبروزاً كان دخول « الجبهةالقومية للتحرير » NLF في المنظمة الجديدة . وحسب أقوال بعض المراقبين ، يمكن أن يكون الدخول قد فرضه عليها مع ذلك بعض زعمائها الذين كانوا قرروا ، بمبـادرتهم الخاصة ، الزام « الجبهة القومية للتحرير » بدون استشارة قيادتها العليا . كذلك لم يكن هذا السراب من التعليل مقبولاً تماماً . فلم تلبث المنازعات أن ظهرت بجلاء .

كان قادة منظمة التحرير السابقة المتمرسين في العمليات السياسية والميـالين قليلاً إلى النضال المسلح الذي كانت « الجبهة القوميةللتحرير » تقوده منذ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، يريدون أن يكونوا رجـال سياسة قبل كل شيء ، بينما كان قادة « الجبهة القومية للتحرير » يعتبرون انفسهم كرجال فعل وعمل . هكذا كان مفهوم العمل الثوري الذي ينبغي الشروع بـه لتحرير البلد من النير الاستعماري يختلف كلياً من جماعة لأخرى .

في البداية كان القادة الوطنيون يبذلون جهدهم للهيمنة على الخلافات نظراً لما تقتضيه الأحوال . غير أن اختـيارات وأمزجة مختلف الأطراف المعنية كانت متعارضة لدرجة أن التحالف كان يعاني منها بشدة . يقول زعمـــاء « الجبهة القومية للتحرير » انهم كانوا ينوون ليس فقط تحرير البلد وانمـــا تصفية الماضي أيضاً ، بينما كان زعماء « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » يعطون الأولويـة ، على ما يبدو ، للتحرير السياسي . بعبارة أخرى ، كانت الخلافـات تدور حول السياسة التي ينبغي نهجها ، بعد طرد الاستعمار والرجعية اكثر ممـا كانت تدور

حول نضال التحرير بمعناه الحقيقي . وتبدو هذه الخلافات كأنها تعبر دومـاً عن الفرق الذي يفصل زعماء المنظمتين الوطنيتين المتنازعتين .

لكل هذه الأسباب فسخ التحالف الذي جرى في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ في كانون الأول (ديسمبر) من السنة ذاتها . استعادت « الجبهة القومية للتحرير » حرية عملها وكثفت نشاطها العسكري في مناطق البلد الداخلية والأعمال الارهابية في المراكز الحضرية . وفي نفس الوقت وطدت وقوّت أوضاعهـا في الجيش والشرطة والنقـابات وفي صفوف المثقفين والشبان ، وازداد تأصلهـا في الأرياف . ومع تبني هذا الخط القاسي عرفت الحركة الثورية تحولاً حاسماً .

أما « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » فقد أناطت نفسها بقيادة عسكرية مستقلة (المنظمة الشعبية) عهد اليها برعاية النضال المسلح ، وبمكتب سياسي يقع العمل السياسي على عاتقه . وقد ضاعفت مجهودها على الصعيد الداخلي وبذلت نشاطاً دبلوماسياً واسع النطاق في الخارج وبالأخص في هيئة الامم المتحدة .

٣ . بعثة هيئة الأمم المتحدة

كانت مشكلة اليمن الجنوبي ، منذ عدة سنوات ، تطرح بانتظام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد بحثتها الجمعية العامة مرة أخرى في دورتها السنويـة لعام ١٩٦٦ . وفي نهاية تلك المناقشات ، صوتت الجمعية العامـة على قرار يطلب من الامانة العامة ارسال بعثة خـاصة إلى عدن لدرس رغبات السكان وللتشاور حول اجراءات حصول البلد على الاستقلال . ووعدت المملكة المتحدة بالتعاون مع البعثة .

وفي شهر آذار (مارس) سنة ١٩٦٧ ، توقف أعضاء البعثة الثلاثة ، وهم في طريقهم إلى عدن ، في لندن والقاهرة وجدة للأتصال بالسلطات الرسمية وبممثلي المعارضة . استقبلتهم القـــاهرة استقبالاً بارداً . وكانت « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » و « الجبهة القومية للتحرير » تتهمان البعثة علناً بأنهـا تلعب لعبة

الاستعمار والرجعية وقررتا تجاهل وجودها في عدن . ولدى وصولها إلى منطقة عدن ، قامت الجبهتان بموجة اضرابات ومظاهرات وصعدتا الأعمال الارهابية ضد الجيوش الأنجليزية حتى تظهرا للبعثة عداء السكان لها وتبرهنا لهـا على قوتهما .

ومن جهة اخري كانت « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتـل » تطالب ، قبل البدء بأية محادثات ، باعتراف البعثة بهـا كممثلة وحيدة لشعب اليمن الجنوبي . وأمـا « الجبهة القومية للتحرير » التي لم تكن تنعت نفسها بتفرد كهذا ، فقد قاطعت البعثة ورفضت كل مزاعم « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » . وخلال الاقامة القصيرة لممثلي هيئة الامم المتحدة في عدن ، كان خط قيادتها فطناً حقاً ولكنه صارم .

أخيراً لم تكن رابطة الجنوب العربي ، التي كان موقفها مشبوهاً وضعيفاً منذ قضية تفجير القنابل في حضرموت ، في وضع يسمح لهـا بمجابهة التيار المعادي للبعثة وحتى بالاعراب عن وجهات نظرهـا لاعضاء البعثة . وبكل وضوح ، تجاوزتها الاحداث تجاوزاً كاملاً .

ومن الجانب البريطاني بذلت سلطات عدن كل ما في وسعها لعزل ممثلي هيئة الامم المتحدة ، بقصد أفشال مهمتهم . وكان التكتيك المتبع يقوم على جعـل المنظمة الدولية تعترف بعدم مقدرتها على حل المشكلة وعلى جرهـا للاعتراف بشرعية النظام الاتحادي . ومع ذلك لم تخف نوايا هذا التكتيـك على أعضاء البعثة ولا على الوطنيين . فأماط اعضاء البعثة والوطنيون اللثام ، بنجاح ، عن مؤامرة السلطات الاستعمارية .

وبالتالي ، تنبهت البعثة بسرعة إلى ان وعود حكومة لندن ونواياها الحسنة كانت كاذبة . وأعطي لها الدليل على ذلك عندما قامت السلطات الاتحادية ، الخاضعة مع ذلك للمندوب السامي ، بمنـع رئيس البعثة من الظهور على شاشة التلفزيون ليتحدث إلى السكان وإلى ممثليهم الفعليين ، ومنع قراره وبيانـه بحجة

أنه تجاهل الحكومة الاتحادية . عندئذ قام بمسعى آخر لدى المنـدوب السامي للأذن للبعثة بذلك ، غير أن هذا الاخير رفض ان يتدخل . فأنذرتـــه البعثة بنتائج رفضه غير ان الانذار لم يؤخذ بعين الاعتبار . ولم يكن أمامها آنذاك الا ان تغادر عدن . وقد أثار سفرها المفاجيء ضجة كبيرة في العالم . وقد ضايقت الفضيحة حكومة ويلسون التي وجدت في شخص المفوض السامي المسؤول كبش محرقة ممتازاً . ومع ذلك فهو لم يقم الا بتنفيذ الاوامر التي تلقاهـــا . وهكذا تمكنت الوزارة من انقاذ ماء وجهها .

كان يظن في البداية ان لندن كانت تتظاهر بالرد لتغرر بالرأي العام البريطاني والعالمي فقط ، في الحقيقة كانت عازمة فعلاً على وضع حـــد نهائي لمشكلة اليمن الجنوبي .

٤ . سياسة لندن منذ سفر البعثة المفاجيء .

في شهر نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٧ ، قامت لندن بتعيين اللورد شاكلتون ليتفحص الوضع عن كثب ، وفي شهر أيار (مايو) تم تعيين مندوب سامي جديد ليقوم بتنفيذ التوجيهات المعطاة له . والمندوب السامي السير هامفري تريفليان هو دبلوماسي محترف يعرف العالم العربي معرفة جيدة .

مشاهداً فشل سياسة حكومته ، أوصى المبعوث الخاص بتزايـد واضطراد المسار الاستقلالي ، نظراً لان قاعدة عدن لم تعد لها أهمية بالنسبة لأنجلترا منـذ أن تقرر الجلاء عنها في شهر شباط (فبراير) ١٩٦٧ . واسرعت لندن في تبني توصيات الوزير المكلف وأعطيت الأوامر للسير هامفري تريفليان لوضع حد ، في أسرع وقت ممكن وبكل الوسائل ، للوجود البريطاني في اليمن الجنوبي . وأول قرار جرى اتخاذه كان تحديد تاريخ استقلال البلد . وقد تم اختيار التاسع من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ كيوم حصول اليمن الجنوبي على السيادة الدولية .

من الآن فصاعداً ، ستمضي الأحداث السياسية في الاضطراد على وتيرة غير معتادة . فقد بدأ تفكك النظام الاتحادي على أثر تمـرد ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وكمحاولة أولى ، أشار المندوب السامي على المجلس الاتحادي الأعلى ان يعين حسين بيومي ، وزير الأعلام ، لتشكيل حكومة جديدة ينبغي عليها أن تضم عناصر يتقبلها الوطنيون . وكانت مهمة كهذه معرضة للفشل مسبقاً لانه لم يكن من الوارد أن يؤيد الوطنيون حكومـة تترأسها شخصية من النظـــام الاتحادي . ومن جهة أخرى ، عندما قدم بيومي لائحته ، رفضها المجلس الأعلى دونما تردد لأنها كانت تضم شخصيات جامحة لايوافق عليها حتى الزعماء التقليديين دون أن نتحدث عن موافقة المنظمات الوطنية عليها .

وللنطق بالحقيقة ، لم يكن رفض التشكيلة في الواقع سوى السبب الظاهري لفشل مهمة بيومي ، كان السبب الحقيقي هو الاقتراح الذي قدمه بيومي مـع موافقة البريطانيين إلى سلاطين لحج والفضلي والدول والإمارات الأكثر اقتراباً من عدن . لقد اقترح عليهم ، في الحقيقة ، إنشاء دولة موحدة تضم بالأضافة إلى عدن ، سلطنتي العوذلي والفضلي . وليجعل مشروعه جذاباً أكثر ، أعلمهم إن الحكومة البريطانية كانت مستعدة للاعتراف بالدولة الجديدة ولإناطتها بمساعدة مالية وعسكرية . بعبارات أخرى ، طلب منهم أن يعلنوا انسحاب إماراتهم من الاتحاد ، وضمن لهم دعم المملكة المتحدة سياسياً ومالياً . وعنـــدما أطلع القادة الآخرون في الاتحاد على هذه المؤامرة الموجهة ضدهم ألغوا تكليف بيومي وشهروا به علناً . إلا أن إجهاض هذا المشروع ذي الايحاء البريطاني ورطهم .

وأتاح وصول بعثة هيئة الأمم المتحدة إلى جنيف في شهر آب (أغسطس) فرصة ممتازة أمام المندوب السامي ليتخلص بصورة نهائية من الزعماء التقليديين المضايقين . وبناء على طلبه سافرت أكثريتهم إلى سويسرا لمقابلة أعضاء البعثة . وبعد أن استمعت البعثة اليهم سافرت إلى بيروت والقاهرة على أمل التمكن من رؤية ممثلي « الجبهة القومية للتحرير » و « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » .

ووافقت الجبهة الأخيرة التي بدأت تظهر دلائل ضعفها ، على مقابلة البعثة بينما أنكرت « الجبهة القوميـــة للتحرير » حق البعثة في منــاقشة مشكلة اليمن الجنوبي . عندئذ توجب على البعثة أن تعود إلى نيويورك لتقـــدم تقريرها إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة .

وفي البلد ، سلكت الأحداث منحى دراماتيكيـاً . ففي عدن تدهور الوضع بسرعة وبدأت « الجبهة القومية » في داخل البلد بزحفها على الامارات . وفي آخر لحظة أستنفر المجلس الأعلى الجيش لانقاذ الاتحاد من الفوضى ، فرفض الجيش أن يتدخل ورد بجفاء طلب رئيس المجلس الأعلى الذي طلب منه ، ان يتسلم السلطة بلا شرط ولا استثناء . ولم يلبث النظام الاتحادي أن سقط تاركاً وراءه فراغاً كاملاً ومطبقاً .

وعلمت الحكومة البريطانية بهزيمة السلطة الاتحادية فتوجب عليها أن تعترف رسمياً في بيان مهم ، بالقوى الوطنية كالممثل الوحيد لشعب اليمن الجنوبي . وفي نفس الوقت دعا المندوب السامي الزعماء الوطنيين إلى التبـاحث حول شروط تسلم السلطة . وحسب مصادر مطلعة بوجه عـــام ، نبههم أيضاً إلى أنهم إذا لم يعزموا على اجراء المباحثات المطلوبة خلال شهرين من ٣ أيلول (سبتمـبر) إلى ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، فان حكومته ستتخذ الاجراءات اللازمة . الا أنهم منحوا مهلة اسبوع للتفكير قبل أن تتخذ تلك الاجراءات .

وتعني لندن ، على ما يبدو ، بالقوى الوطنيـة الجبهـــة القوميـة للتحرير وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل . وأما نداء المندوب السامي فقد اعتبر بوجه عام موجهاً لزعماء المنظمتين . وفي كل حال ستحاول كل منظمة منذ الآن فصاعداً أن تقوي وضعها محلياً على حساب المنظمة الأخرى في أغلب الأحيـان ، بقصد التباحث انطلاقاً من وضع قوي . وفي هذا السباق مع الزمن ، توصلت « الجبهـة القومية للتحرير » ، التي سبقت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل منـذ شهر تموز

(يوليو) ، في وقت قياسي إلى نشر نفوذها على معظم دول الامارات في الاتحاد وكذلك على حضرموت .

واستجابة لرضا السلطات الاستعمارية والعسكرية البريطانية ، أدى هذا التسابق إلى اصطدامات دموية بالأخص في لحج ودار سعد والشيخ عثمان التي صارت أخيراً تحت اشراف الجيش العربي .

نُصّب الجيش باديء ذي بدء حكماً بالرغم عنه ، ثم ظهر كقوة ثالثة . وهكذا تم دخوله إلى المسرح السياسي ، الأمر الذي يعرضه لخاطر الانقسام ويجعل منه هدفاً سهل المنال من قبل هجومات وانتقادات الفئات الأولى والفئات الأخرى .

كانوا يقولون أنه كان من الأفضل أن يظل الجيش بعيداً عن المشاحنات السياسية والصراعات التحيزية . ولكن هل كان للجيش أن يختار في الواقع ؟ في اختلاطها ، سارعت السلطات البريطانية في اخلاء المدن والقرى التي جلت عنها جيوشها ، أمام الجيش الوطني . وكان على الجيش عندئذ أن يعمل على استتباب الأمن في هذه المراكز المعرضة كثيراً للارهاب والرعب . وكيف كان يمكنه رفض القيام بهذه المسؤولية الأولية . فبانتظار عقد المصالحة الوطنية ، كان الجيش وحده ، في الحقيقة ، في وضع يسمح له بمواجهة المشاكل التي كان يطرحها استتباب النظام والأمن . وكان الوطنيون ، مع وعيهم لخطورة وضعهم ، لا يبحثون من جهة أخرى عن التعارض معه حتى يتجنبوا إراقة الدماء ويوفروا على المواطنين آلاماً اضافية لا تجدي .

٥ – صعود الجبهة القومية للتحرير

تأسست الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل في ١٤ تشرين الثاني

(أكتوبر) ١٩٦٣ ، وكانت المحرك الحقيقي للتمرد المسلح في قبائل ردفان ولأحداث الثورة بوجه عام .

وحتى نشأة « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » كانت « الجبهة القومية للتحرير » تتمتع بدعم الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تقدم لها مساعدة مادية لا تقدر . ومنذ ذلك الحين سيتجه تأييد الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب « جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل » وحدها . وأخذت « الجبهة القومية للتحرير » ، تبتعد قليلاً عن القاهرة غير انها حرصت على عدم قطع علاقاتها مع مصر وعلى عدم مهاجمتها .

وأدى تبدل التحالفات إلى إضعاف وضعية « الجبهة القومية للتحرير » بالأخص في الخارج حيث يتمتع خصمها بشهرة واسعة . مع ذلك ، عرفت « الجبهة القومية للتحرير » أن تعوض عن هذه الخسارة بتقوية وضعها في الداخل. ومنذ عام ١٩٦٥ ، نجحت في التغلغل في الحركة النقابية وفي الجيش . ويعود صعودها إلى هذه السنة بالضبط . وحتى عام ١٩٦٦ كان تقدمها بطيئاً ولكنه متواصل . غير أن عام ١٩٦٧ كان حاسماً . فتمرد الجنود والشرطة الذي حدث في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والذي جعل « الجبهة القومية للتحرير » وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تسيطران على مدينة كريتر طيلة اسبوعين تقريباً ، قوى مجدداً نفوذ « الجبهة القومية للتحرير » . غير أن اخلاء العائلات المسيطرة ، فجأة عن اقطاعاتها منذ شهر آب هو الذي فرض « الجبهة القومية للتحرير » بصفة نهائية وجعل منها المتباحث الأكثر قوة مع الحكومة البريطانية .

كما كان ينتظر ، آثار صعود « الجبهة القومية للتحرير » ، المفاجيء الصاعق تعليقات وتوقعات مغرضة لا تعد . فقد اشتبه أولاً بالجبهة القومية للتحرير ، ثم أتهمت علناً بالتعاون وبالتآمر مع السلطات الاستعمارية . وكانت هذه الحملة ترمي إلى التشكيك بالجبهة القومية للتحرير أمام السكان والعالم العربي وإلى إذكاء الحرب الأهلية ؛ وهكذا ألقت زيتاً على النار .

في الحقيقة يمكن تفسير سقوط الأنظمة الاقطاعية واعتباراً من ذلك التقدم المظفر الذي أحرزته « الجبهة القومية للتحرير » في داخل البلد بالأمور التالية :

(أ) – عندما قرر البريطانيون سحب جيوشهم من داخل البلد في بداية عام ١٩٦٧ ، حكموا بالموت الأكيد على أنظمة الأمراء . فقد تخلى عن الامراء أصدقاؤهم الانكليز كما تخلت عنهم قبائلهم الخاصة بهم . هكذا سقطت أماراتهم كأوراق الخريف بلا قتال تقريباً .

(ب) وأما رفض الجيش الاتحادي اغاثة الانظمة الأميرية المهلهلة ، فلم يكن أمراً مفاجئاً لأن وضع الامراء والشيوخ كان قد أصبح غير مقبول ولأن قسماً كبيراً من الضباط كان يعطف على الحركة الوطنية .

(ج) – أخيراً ، ثمة حدث مهم يستحق الذكر هنا . والمقصود بذلك هو التنظيم المرموق في « الجبهة القومية للتحرير » وتأصلها الصلد في الأرياف . إن فعالية ونفاذ جهازها هي التي كونت ولا تزال تكون قوة الجبهة .

وهكذا ، فمن جلي الأمور هو أننا لا نستطيع أن نتجاهل هنا الاشراف شبه الفعلي الذي تمارسه « الجبهة القومية للتحرير » على القسم الأعظم من اليمن الجنوبي . بفضل هذا الاشراف ، خضع البلد ، لأول مرة في التاريخ ، لسلطة واحدة .

٦ – تأثير النكسة العربية في حزيران ١٩٦٧ على تطور الوضع في اليمن الجنوبي .

إن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في شهر آب (أغسطس) ١٩٦٧ قد كرس انتصار الاعتدال العربي ؛ وكان المؤتمر أحدى النتائج لنكسة

حزيران التي ضربت الحركة التقدمية في الشرق الأوسط .

وقد تضررت الجمهورية العربية المتحدة تضرراً خطيراً من العدوان الاسرائيلي فأصبحت مجبرة على التعاون مع الأنظمة المعتدلة ، ومقابل المساعدة المالية من العربية السعودية والكويت وليبيا توجب عليها أن تنسحب من جهات متعددة . ومن بين الدلائل الكبرى لهذا الانسحاب ، لن نذكر هنا سوى بالدلائل المتعلقة مباشرة بالجنوب العربي . فمن جهة أنسحاب القوات المصرية اللامشروط تقريباً من اليمن (إتفاق جمال عبد الناصر – وفيصل) ومن جهة أخرى المجهود الذي تبذله جامعة الدول العربية في سبيل المصالحة الوطنية في اليمن الجنوبي . إن نهاية الوجود العسكري المصري ومحاولة التنظيم العربية كان لهما نتائج تتعارض مع أوضاع القوى الوطنية في الجنوب اليمني .

(أ) المجهود الذي بذلته الجامعة العربية في سبيل المصالحة :

تحت ضغوطات مجتمعة من جانب الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية ، عينت الجامعة العربية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ، لجنة خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء مهمتها درس الوسائل لتحقيق الوحدة الوطنية في اليمن الجنوبي . وأخذت اللجنة الخماسية على عاتقها الاستماع لكل الأحزاب والفئات بما في ذلك الامراء المخلوعين ، والعمل بغية تشكيل حكومة اتحاد وطني .

وبالطبع كانت العناصر المعتدلة والتقليدية التي تحميها العربية السعودية والتي كانت تقدم لها الجامعة العربية آخر خط في البقاء ، هي أول من سافر إلى القاهرة . واتخذت « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » موقفاً تصالحياً ووافقت على الاشتراك في محادثات اللجنة الخاصة . وأما الجبهة القومية للتحرير فقد رفضت بتاتاً توسط جامعة الدول العربية الذي اعتبرته ، بحق ، مؤامرة موجهة لحرمانها من النصر . بالاضافة إلى ذلك فقد كانت مستعدة كحد أقصى

لمقابلة زعماء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، ولهــذا السبب لم تحقق أعمال اللجنة الخاصة أدنى تقدم . ومن جهة أخرى أدى فتح باب المحادثات بين جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وبين الجبهة القومية للتحرير إلى توقف تلك الاعمال .

(ب) أفول نجم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل :

كانت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل قد بدأت تفقـد سرعتها وتطورها منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ؛ فضعف الجمهورية العربية المتحدة الناجم عـن الحرب العربية الاسرائيلية والتقدم الهام الذي حققته الجبهة القومية للتحرير في داخل البلد ، وجها لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتــل ضربة قاسية ، وعبثاً حاولت جبهة التحرير ان تستعيد توازنها لأن الأوان قد فات .

في الحقيقة كانت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل تبحث عن الاستيلاء على الدول الاميرية غير المتحررة بعد . فاصطدمت بالجبهــة القومية للتحرير في إمارات الضالع ولحج وتوصلت فقط إلى نشر نفوذها على بعض القبائل العوذلية . وفي سلطنتي الواحدي والكثيري أعلنت العناصر التقليدية حتى تكون في مأمن من هجمات الجبهة القومية للتحرير ، إنتماءها إلى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل دون أن تكون مع ذلك من الانصار المقتنعين بهــذه الأخـيرة . وحصلت الاصطدامات الخطيرة في عدن وبالأخص في القرى والضواحي . سقطت عدن الصغرى في أيدي الجبهة القومية والمنصـورة تحت اشراف جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل بينما كان الشيخ عثمان عرضة لتقسيم حقيقي بين المنظمتين .

سببت هذه الاصطدامات الحزن المبرح العام واستاءت منهـا كل قطاعات السكان بالأجماع . وشرع رجال الدين والعسكريون بمساعي عديدة لدى الزعماء الوطنيين والرئيس جمال عبد الناصر لوقف التصادم الأخوي القاتل . وفي هذه الظروف المأساوية وافقت المنظمتان على إجراء محادثات فيما بينهما .

٧ – محادثات القاهرة :

بعد ان فشلت جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (جبهة التحرير) في تصحيح الوضع لصالحها ، توجب عليها أن تلين مواقفها السابقة . فقد انقطعت عن اعتبار نفسها الممثل الوحيد لشعب اليمن الجنوبي وتخلت عن مشروعها الرامي إلى تشكيل حكومة في المنفى . وعدا عن ذلك ، ظهرت موافقة على بعثة هيئة الأمم المتحدة وعلى اللجنة الخاصة الموفدة من قبل الجامعة العربية . باختصار ، اعطت عدة دلائل على ضعفها . الا أنه ظل بيدها عدد لا ينكر من المقومات اهمها : جهازها العسكري ونفوذها في عدن من جهة وتأييد الجمهورية العربية المتحدة والعطف الدولي من جهة أخرى .

وهكذا كانت أوضاع الجبهتين غير متعادلة عشية بدء المحادثات في القاهرة . كان ميزان القوى يميل بكل وضوح لصالح الجبهة القومية للتحرير. أن حالة الدونية هذه التي كانت فيها جبهة التحرير ستضغط بثقل على المحادثات .

(أ) – بدء المباحثات .

بدأت المباحثات في أول تشرين الأول بحضور عبد القوي مكاوي وقحطان الشعبي الأول رئيس وفد جبهة التحرير والثاني رئيس وفد الجبهة القومية. وكانت النقاط التي ينبغي على الموفدين مناقشتها تدور حول :

- تشكيل حكومة مؤقتة ،
- وضع دستور مؤقت أيضاً ،
- ووضع برنامج عمل .

منذ البداية ، أحيطت المحادثات بتكتم شديد . وكان يظن أنها ستكون قصيرة جداً وحاسمة بسبب استمرار التوتر المحلي . وخاب أمل الجميع ، لأنهم

ظلوا يتباحثون طيلة اسبوعين تقريباً بدون أية نتيجة مجدية .

وخلال ذلك الوقت استولت الجبهة القومية على حضرموت وهددت امارتي العولقي والواحدي اللتين كانتا قد أعلنتا ، مع ذلك ، ولاءهما لجبهة التحرير . غير ان الجبهة القومية قررت تحرير هذه الدول لأنها كانت تعتبرها كآخر بؤر مقاومة لدى الاقطاعيين .

وفي هذا الجو المتوتر أذاع الضباط المنتمون إلى جبهة التحرير بياناً شهيراً في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) يتهمون فيه السلطات البريطانية وبعض رفاقهم في الجيش بمعاونة الجبهة القومية لخنق مقاومة أنصار جبهة التحرير . وبهذا التغير المفاجيء حصل ما لا يمكن أصلاحه . فالجيش الذي تعرض بذلك لناقضات السياسة أنقسم الى كتلتين متخاصمتين . وشبت حرب بيانات تتهم الجبهةالقومية وجبهة التحرير بعضهما البعض بهجومات واستشارات مقصودة ، بينا كان زعماء الجبهتين في القاهرة يظهرون سكوتاً مدهشاً . واستمرت الوضعية الداخلية في التدهور . وكان من الضروري فرض قرار طاريء لتخفيف التوتر وللأجابة على المندوب السامي الذي يكاد أنذاره أن ينتهي .

اعلنت لندن ، لاخضاع الزعماء الوطنيين ، انها ستذيع بياناً هاماً جداً في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) . وكانت ردة فعل الزعماء الوطنيين سريعة للغاية ؛ فقد أعلنوا في ١ تشرين الثاني عقد اتفاق أولي ولكنهم لم يعطوا أي توضيح بشأن محتواه . غير أن الحادثات دخلت في طورها الأخير ؛ وقد استقبل الاتفاق في عدن بسرور عظيم .

وفي ٢ تشرين الثاني اعلن وزير الخارجية في مجلس العموم أن حكومته قد قررت تقديم تاريخ استقلال اليمن الجنوبي هذا ، إلى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ بدلاً من ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ . وادى أعلان رحيل البريطانيين القريب إلى تصعيد التوتر من جديد .

(ب) – تدهور الوضعية .

في ليلة الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عادت المنازعات بعنف في عـــدة نقاط من عـــدن وأدت إلى سقوط بضع عشرات من الضحايا . وهيمن الخوف واليأس على العائلات في الشيخ عثمان ، وبسرعة دب الهلع في باقي عـــدن حيث دارت معارك ضارية . وتدخل الجيش ، دونما نجاح ، للتوصل إلى توقف المعارك واخيراً اضطر الأمر بوقف أطلاق النار على الفور وفرض منع التجول في المناطق المضطربة .

وفي ٤ نوفمبر وجه زعماء الجبهة القومية وجبهة التحرير نداء مؤثراً من القاهرة إلى أنصارهم يدعونهم فيه إلى وقف الاقتتال . وبعد هدنة دامت بضع ساعات ، عادت الصدمات إلى الظهور برعب ، وكانت نتيجتها تسميم الجو أكثر مـما كان عليه . واتهمت الجبهة القومية جبهة التحرير بانتهاك وقف اطلاق النار وطلبت من وفدها في القاهرة ان يوقف المباحثات وأن يعود إلى البلاد .

على أثر هذه الاحداث الدامية ، حمل الجيش جبهة التحرير مسؤوليـــة الرجوع إلى الخاصمات . بناء على ذلـــك ، قرر المندوب السامي في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الاعتراف بالجبهة القومية كممثل شرعي وحيد للشعب اليمني الجنوبي بينما كان يعتبر ، قبل أسبوع فقط ، الجبهة القومية وجبهة التحرير هما الممثلان للشعب . وفي ذات الوقت طلب الجيش من الجبهة القومية ومن الحكومة البريطانية أن تبدءا المحادثات في أقصر فترة . إن موقف الجيش قد حل الصراع بشكل نهائي لصالح الجبهة القومية وتسبب هكذا في إفشال مباحثات القاهرة التي أصبحت غير مجدية ومتجاوزة . وبادرت جبهة التحرير إلى اتهـام الجبهة القومية بالتآمر مع المملكة المتحدة ومع الجيش .

خلف كل هذه الأحداث والاصطدامات نجد بكل تأكيد الصراع من أجل السلطة في عدن والرغبة في التباحث مع لندن بوضع قوي . بالتالي ، كان من

الجلي جداً ان المنظمتين كانتا تعتمدان قليلا على مباحثات القاهرة وتعطيان أهمية رئيسية للاستيلاء على عدن .

هيمنت الجبهة القومية على كل البلد تقريباً ووجدت أنه من غير الطبيعي أن تفلت عدن من نفوذها . وأما جبهة التحرير فقد كانت عدن بالنسبة اليها ذات أهمية حياتية . فالاشراف على منطقة عدن كان أهم بكثير من السيطرة على مناطق البلد الداخلية . وهكذا كان الاستيلاء على عدن مسألة حياة أو موت بالنسبة لجبهة التحرير .

وبعد عدة أيام من المعارك الطاحنة خسرت جبهة التحرير معركة عدن ؛ وعلى الفور بدأت مطاردة اتباعها ومناضليها . وتبع ذلك تطهير الجيش والشرطة والادارة .

٨ - سقوط النظام الاستعماري :

إذن خرجت الجبهة القومية منتصرة من التصارع الدموي الذي دام من ١ إلى ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ؛ وبسقوط عدن صار البلد كله تقريباً تحت إشرافها ؛ وسقط النظام الاستعماري كقلعة من الورق. إنوجود المندوب السامي وتوقف الجيوش هما ظواهر السلطة الاستعمارية الوحيدة والأخيرة . وأما الادارة البريطانية فقد تلاشت بسرعة .

بحثت الجبهة القومية ، بسرعة ، عن سد الفراغ وذلك بحلولها محل السلطة الاتحادية في عدن وفي داخل البلد .

ولأول مرة في التاريخ الاستعماري تتخلى المملكة المتحدة عن القيام بمسؤولياتها . وفي فلسطين بالذات كان ينبغي عليها أن تبقي سلطتها حتى يوم الرحيل النهائي . ان حلول سلطة الجبهة القومية مكان النظام الاستعماري

تستحق أن يشار إليها بشدة . فلم تقبل السلطة الاستعمارية في أي مكان من العالم ، بأن تقوم بتلاش واختفاء مماثل قبل تسليم السلطة وإعلان الاستقلال . ومع ذلك هذا هو ما حدث في اليمن الجنوبي . وفي هذه الظروف إذا كان للمباحثات بين الحكومة البريطانية من جهة وبين الجبهة القومية من جهة أخرى ، المقررة في ٢٠ (نوفمبر) تشرين الثاني في جنيف ، لها معنى ما ، فهو اناطة الدولة اليمنية الجنوبية بصلاحيات السيادة الخارجية وتحديد مقدار المساعدة المالية البريطانية للدولة المستقلة الجديدة .

وكل شيء يبدو مشيراً إلى أن البلد سيحصل في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) على الاستقلال في الصفاء والوحدة . مع ذلك ، سيطرح الحصول على الاستقلال مشاكل بالغة التعقيد تستلزم وقتاً طويلاً لحلها . ولا يمكن لتغير ولو جزئي في البنى الموروثة من الماضي ولانشاء بنى جديدة أن يتم دفعة واحدة نظراً لأن ظروف الانطلاق ستكون غير موآتية بصفة خاصة .

عدن – في تشرين الثاني ، (نوفمبر) ١٩٦٧

فهرست

٢٥٠٠/١٧٣